

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧)

ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

الدكتور حسنين توفيق ابراهيم

ظاهرة العنف السياسي

في النظم العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧)

ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

الدكتور حسنين توفيق ابراهيم

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

المحتويات

القسم الثاني
تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية وقياس درجة شدّتها

القسم الثالث
تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

قائمة الجداول

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفّقني لإنجاز هذا العمل.

وأنتهز هذه المناسبة لأقدم إلى أستاذي الجليل د. علي الدين هلال خالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لما بذله من جهد كبير خلال المراحل المختلفة لإعداد هذه الرسالة. وفي الحقيقة، فإنني مهما ردّدت من كلمات الشكر والتقدير والعرفان، فإنني لا أستطيع أن أفي أستاذي الكريم حقه. فعلاقتي به تعود إلى مرحلة البكالوريوس، إذ تتلمذت على يديه في قاعات الدرس. وتعهّدني بالرعاية والتوجيه في مرحلة الماجستير، فعلّمني أصول البحث وقواعد المنهج. وجاء إشرافه على رسالة الدكتوراه ليكون شرفاً للرسالة وتكريماً لصاحبها. وكعادته مع تلاميذه، لم يبخل بجهد أو وقت، وكانت مكتبته الزاخرة مفتوحة على الدوام. كما أن متابعته المستمرة وتوجيهاته السديدة وملاحظاته النافذة كانت العامل الأساسي في إخراج هذا العمل على النحو الذي ظهر به. ولذلك آمل أن يكون هذا العمل بمثابة إسهام ـ ولو بسيط ـ في مدرسة الأستاذ الدكتور علي الدين هلال في البحث السياسي، تلك المدرسة التي وضع لبناتها وأرسى قواعدها، بإعداد مجموعة من الباحثين في مجال النظم السياسية، يتركز جل اهتماماتهم في دراسة النظام السياسي وهو في حالة صيرورة وحركة، على مستوى مدخلاته وأبنيته ومخرجاته وتفاعلاته. وتتبلور إسهامات هذه المدرسة في عدة مجالات منها: عملية صنع السياسة وتحليل السياسات العامة؛ دراسة النخب الحاكمة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح؛ وتحليل الحركات الاجتماعية والسياسية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

وطوال معرفتي بأستاذي الجليل وتعاملي معه، لمست فيه نموذجاً خلّاقاً لتجسيد العلاقة بين الطالب والأستاذ كما يجب أن تكون. فاهتمامه بالأمور الحياتية والإنسانية الخاصة بتلاميذه لا يقلّ عن اهتمامه بأمورهم العلمية. وتتم كل توجيهاته وملاحظاته وانتقاداته في إطار إنساني عام يعمّق الرابطة بين الطالب والأستاذ.

كما أتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل د. أحمد يوسف أحمد لقبوله الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها. وأعتبر هذا إضافة للرسالة وإثراءً لها، لما للأستاذ د. أحمد يوسف من باع طويل وإسهامات بارزة في مجال استخدام الأساليب الكمية في التحليل السياسي. وتعتبر دراسته عن «الصراعات العربية ـ العربية» رائدة في هذا المجال.

كما أشكره بعمق على تفضُّله بقراءة بعض أجزاء الرسالة، وهي في مسوّدتها الأولى، على الرغم من كثرة مشاغله وارتباطاته، وقد أبدى ملاحظات وتحفظات قيّمة، استفاد منها الباحث كثيراً.

وشكر وتقدير لا حدود لهما للاستاذ القدير د. مصطفى الفقي لتكرُّمه بقبول المشاركة في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، على الرغم من كثرة مسؤولياته وضيق وقته. وأعتبر مشاركة الأستاذ د. مصطفى الفقي تشريفاً للرسالة وتكريماً لصاحبها، لما له من قدرات خلّاقة في الجمع بين الفكر والحركة.

وبعد ذلك، فإن قائمة الشكر تطول. وفي هذا المقام، فإنني مدين للقسم الذي أتشرف بالانتماء إليه، ومركز البحوث والدراسات السياسية في الكلية، فقد أتاحا لي فرصة السفر الى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة شهرين تمكنت خلالهما من الاطلاع على الأدبيات والإسهامات الحديثة في مجال بحثي.

كما أشكر أساتذتي الأجلاء وزملائي الأفاضل بقسم العلوم السياسية لما قدّموه إليّ من عون صادق. وأخص بالشكر أستاذي د. كمال المنوفي، وأخي د. سيف عبد الفتاح لتفضلهما بقراءة أجزاء من الرسالة وهي في مسوّدتها الأولى، وإبداء ملاحظات قيّمة، استفدت منها كثيراً. كما أشكر أخوتي وأصدقائي د. حمدي عبد الرحمن، ود. محمد صفي الدين، ود. مصطفى منجود، والأساتذة خالد العواملة، وهاني رسلان، وحمّاد إبراهيم، وكمال قابيل، ونصر عارف، ومحيي الدين وحامد عبد الماجد، وإيهاب نجم، وابتسام سهيل وهبة رؤوف، وإيمان حسن وغيرهم كثيرين، لما وجدت منهم من تشجيع ومساعدة طوال فترة إعداد البحث.

ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أساتذتي الأجلاء بقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد لما قدّموه إليّ من عون لا حدود له في تحليل الجوانب الإحصائية للرسالة ومراجعتها. وأخص بالشكر الأستاذة د. نادية مكاري رئيس القسم، ود. رمضان حامد، ود. ماجد عثمان، والأستاذة رجاء محمد قاسم، وأ. محمد إسماعيل وأ. زكريا عبد السميع، وغيرهم كثيرين من زملائي بقسم الإحصاء.

ولا يفوتني أن أقدم خالص الشكر وعظيم التقدير إلى أخوين عزيزين هما أ. عبد الحكيم محمد عبد الحكيم لتعاونه الصادق في تدقيق بعض الأجزاء الإحصائية في الرسالة، وأ. الفارس محمد عثمان لمعاونته المخلصة في مراجعة الرسالة.

كما أتقدم بعظيم التقدير والامتنان إلى العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومكتبة مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة، وأرشيف جريدة الأهرام، لما قدموه من تسهيلات كبيرة خلال فترة إعداد البحث. كما أشكر الحاج لبيب قورة والعاملين معه، والحاج صلاح وأ. سمير، للمجهود الكبير الذي بذلوه في نسخ هذه الرسالة وتصويرها وتجليدها.

وأخيراً، فإنني مدين بالكثير للأستاذة نبيلة إمام إسماعيل للجهد الكبير الذي قامت به في مرحلة مراجعة هذه الرسالة. فلها مني خالص الشكر وعظيم التقدير.

حقيقة، إن هذا العمل يعدّ ثمرة لتعاون كل من سبق وذكرتهم، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله نسأل التوفيق والسداد.

حسنين ابراهيم

مدخل

يعتبر العنف ظاهرة مركّبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وفي هذا الإطار، فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ما ضد جماعات أخرى في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

ونظراً إلى كون العنف ظاهرة مركّبة، متعددة المتغيرات، فقد ظهر العديد من الأفكار والنظريات والدراسات الكيفية والكمية التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة. وجاءت هذه المساهمات من قبل أساتذة وباحثين ينتمون إلى عدة حقول معرفية مثل علوم النفس والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون... الخ.

وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن ممارسة العنف، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن كل أنواع العنف ظواهر مرضية أو سلبية على الدوام. فالعنف السياسي قد يكون ضرورة تاريخية في بعض الحالات. وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في التاريخ، التي لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف. ولذلك يظل العنف أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد أحياناً لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي، وبخاصة عندما لا توجد المسالك والقنوات السلمية اللازمة للتغيير أو عندما تتقلص.

ومن البديهي أن يمثّل العنف السياسي جانباً مهماً لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل، ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهره إلا طرحاً لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع. والارتباط وثيق بين السياسة والعنف. فالسياسة لا تقوم دونما عنف،

وإن كانت لا تقتصر عليه[1]. ويعتبر العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة، وبصور وأشكال متعددة. ويكمن الاختلاف بين المجتمعات في أسباب العنف، وفي مدى تطوير مؤسسات وآليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة، بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معيّن دون غيره أو بشعب معيّن دون سواه.

ونظراً الى انتشار ظاهرة العنف السياسي في العديد من النظم العربية، ونظراً إلى الآثار والتداعيات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي والتنمية.... نظراً إلى ذلك تأتي أهمية دراسة موضوع العنف السياسي في النظم العربية وتحليله.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في تحليل أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ورصده. سواء كان ذلك العنف الذي تمارسه النظم الحاكمة ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يُعرف بالعنف الرسمي (الحكومي). أو العنف الذي يمارسه المواطنون أو جماعات وعناصر منهم ضد رموز السلطة ومؤسساتها، وهو ما يُعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي (غير الحكومي)[2]، وذلك خلال فترة كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

وفي هذا الإطار تسعى الدراسة إلى:

١ ـ رصد وتحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً في النظم العربية، وتفسير ذلك.

٢ ـ تحديد معدلات تكرار أحداث العنف السياسي ودرجات شدتها في النظم العربية؛ مع المقارنة بين تلك النظم من زاوية تزايد أو تناقص العنف السياسي من حيث الكم والكيف.

٣ ـ رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية خلال فترة الدراسة.

---

(١) بيير فيو، «العنف والوضع الإنساني،» في: المجتمع والعنف، فريق من الاختصاصيين، ترجمة الياس زحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢٩.

(٢) نظراً للبس الذي يمكن أن يثار حول مفهوم «العنف الشعبي» من حيث حدوده وطبيعة أشكال العنف التي تندرج في إطاره، فإن الدراسة ستستخدم مفهوم العنف غير الرسمي أو غير الحكومي للإشارة إلى مختلف صور وأشكال العنف التي يمارسها المواطنون أو جماعات وفئات منهم ضد النظم الحاكمة. وكذلك التي تمارسها عناصر وفئات تنتمي إلى بعض المؤسسات والأجهزة الرسمية ضد رموز السلطة. ومن هذه الأشكال، على سبيل المثال، الانقلابات ومحاولات الانقلاب والتمردات المسلحة من قبل بعض وحدات الجيش... الخ. ولا يتضمن تقسيم العنف إلى رسمي (حكومي) وغير رسمي (غير حكومي) إضفاء أية اعتبارات قيمية أو أخلاقية تتعلق بشرعية العنف من عدمها. فقط هو تقسيم يستند إلى معيار طبيعة الفاعل الذي يمارس العنف. فهل هو النظام الحاكم باعتباره الممارس لسلطة الدولة، أم قوى وفئات وتنظيمات خارج الإطار الرسمي؟

٤ ـ رصد وتتبُّع اتجاهات حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية. ومن هذا المنطلق يمكن رسم خريطة للعلاقات العربية ـ العربية، وتحديد بؤر ومصادر واتجاهات التوتر والصراع في المنطقة العربية. ويثير هذا قضية العلاقة بين المتغيرات الخارجية والعنف السياسي الداخلي. فما هو مدى تأثير البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) في أحداث العنف السياسي داخل النظم العربية؟ وما هي محددات هذه العلاقة؟ وهل يؤثر العنف السياسي الداخلي في النظم العربية في سياساتها الخارجية والصراعات التي تخوضها؟

٥ ـ تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية.

٦ ـ وأخيراً، تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمن علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له. وهي: التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وعدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل الوطني، والتبعية الاقتصادية.

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، وتتمثل الاعتبارات العلمية فيما يلي:

١ ـ إنه ـ في حدود علم الباحث واطّلاعه ـ لا توجد دراسات سابقة باللغة العربية تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، وبتلك المنهجية، وذلك الشمول. وخصوصاً ما يتعلق بتحليل الظاهرة في النظم العربية أمبريقياً، وذلك باستخدام مؤشرات وأساليب كمية لرصد أحداث العنف وتحليلها فضلاً عن قياس درجة شدتها.

ولكن هذا لا يمنع من القول بوجود العديد من الدراسات باللغة العربية تناولت بعض جوانب ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مثال ذلك الدراسات المتعلقة بالاستقرار السياسي في بعض الأقطار العربية، وبالدور السياسي للعسكريين، وبنمط انتقال السلطة. إلا أن هذه الدراسات في واقع أمرها تبقى معالجات جزئية ومحدودة وتمسّ موضوع العنف السياسي بشكل غير مباشر. وستبين الدراسة السمات العامة لهذه الدراسات بشكل أوضح عند عرض نماذج منها.

والملفت للنظر حقاً، أنه في الوقت الذي توجد فيه العديد من الدراسات الكمية (باللغة الإنكليزية) التي تناولت ظاهرة العنف السياسي في الدول الأفريقية، وفي دول أمريكا اللاتينية، إلا أنه ـ في حدود علم الباحث ـ لا توجد دراسات باللغة الإنكليزية، تناولت ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي بصورة مباشرة وبشكل مستقل[٣]، وإن كان قد تم

---

(٣) تمكّن الباحث من رصد خمس دراسات (باللغة الانكليزية)، اثنتان منها عرضتا لظاهرة العنف =

دراسة الظاهرة في بعض الأقطار العربية، وذلك في إطار دراسات أكبر، تشمل بلداناً متعددة، تنتمي إلى مناطق جغرافية وثقافية متنوعة، وذلك بقصد المقارنة بينها من زاوية العنف السياسي، ومحاولة استخلاص نماذج تفسيرية عامة للظاهرة.

٢ ـ إن هذه الدراسة تتخذ مفهوم العنف السياسي مدخلاً لتحليل النظم السياسية في الوطن العربي. فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة النخب الحاكمة في هذه الأقطار، ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيف مع التغيرات المجتمعية، بحيث تستوعب القوى الفاعلة وتستجيب لمطالبها دون اللجوء الى استخدام العنف. ومن خلال هذا المفهوم أيضاً، يمكن دراسة الإطار الأيديولوجي للدولة، وحدود قدرته على خلق التماسك داخل المجتمع، وتعميق الإحساس لدى أغلب المواطنين بحد أدنى من الولاء والانتماء المشترك، ومعرفة إلى أي مدى توجد

= السياسي في سوريا خلال فترات زمنية معينة. وذلك في إطار تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي بالنسبة إلى سوريا. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Edward Azar and Pert Spector, «The Strength and Direction of Relationships between Domestic and External Conflict and Cooperation: Syria, 1961-1967,» in: Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New York: David Mackay, 1972), and Yaacov Bar-Simon-Tov, *Linkage Politics in the Middle East: Syria between Domestic and External Conflict, 1961-1970* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983).

أما الدراسة الثالثة، فقد أعدّها باحث مصري للحصول على درجة الدكتوراه. وتناول فيها تحليل العلاقة بين عدم المساواة الاجتماعية والاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وذلك في عدد من دول الهامش ـ أطلق عليها المؤلف اسم «التكوينات الهامشية» ـ وكانت مصر ضمن الحالات التي تناولتها. وغطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Moustafa Kamel El-Sayed, «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formations of the Periphery, 1960-1973,» (Ph. D. Dissertation, Genève, Université de Genève, 1980).

وبخصوص الدراستين الأخيرتين فقد كانتا عن تحليل وقياس العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي في عدد من الأقطار العربية، إذ تناولت الدراسة الأولى العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي في ٥ أقطار عربية هي: مصر، العراق، الأردن، لبنان وسوريا، بالإضافة إلى إسرائيل. وذلك خلال الفترة، ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jonathan Wilkenfeld, Virgina Lussier and Dale Tahtinen, «Conflict Interactions in the Middle East,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 16, no. 2 (1972), pp. 135-154.

وتناولت الأخرى علاقات الصراع والتعاون بين ثلاثة أقطار عربية، هي: سوريا، الأردن، والجمهورية العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ ـ أيار/ مايو ١٩٦٧، مع تحديد العلاقة بين الصراع الداخلي في هذه الأقطار، والصراعات الخارجية فيها بينها. لمزيد من التفاصيل، انظر:

R. Burrows and P. Spector, «Conflict and Cooperation within and among Nations: Enumerative Profiles of Syria, Jordan and the United Arab Republic, January 1965-May 1967,» paper presented at: Annual Meeting of International Studies Association, 2-4 April 1970.

وهكذا، يتضح أن هناك عدداً محدوداً من الدراسات (باللغة الإنكليزية)، تناولت ظاهرة العنف السياسي في أقطار عربية بعينها، ولم تنصبّ هذه الدراسات على ظاهرة العنف السياسي في حد ذاتها، بل تناولتها في إطار تحليل وقياس العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي في هذه الأقطار.

أيديولوجيات بديلة، تتبناها نخب وقوى اجتماعية أخرى، ترفض الأوضاع القائمة وتسعى الى تغييرها بالقوة. كما أن مفهوم العنف السياسي يفيد في الوقوف على مدى فاعلية النظام السياسي في إنجاز المهام الملقاة على عاتقه، وبخاصة تلك المتعلقة بالتنمية وتحقيق العدل الاجتماعي وصيانة الاستقلال الوطني، وتأكيد الأصالة الثقافية والحضارية. وكل تلك مشكلات وقضايا وثيقة الارتباط بسياسات النظام على المستويين الداخلي والخارجي.

والذي لا شك فيه أن إخفاق النظام في تأسيس ما يسمّى «شرعية الإنجاز» غالباً ما يؤدي إلى خلق ردود أفعال عنيفة من قبل المواطنين، أو على الأقل من قبل القوى الفاعلة داخل المجتمع. ففي مثل هذه الحالة، ينظر المواطنون الى النظام باعتباره لا يعبّر عنهم ولا يسعى الى تحقيق مصالحهم. ولذلك تتدهور شرعيته في نظرهم، وقد يعبّرون عن عدم الرضاء نحوه من خلال ممارسة العنف والاحتجاج ضد بعض رموزه ومؤسساته وسياساته. كما أنه من خلال مفهوم العنف السياسي يمكن طرح قضية طبيعة الدولة في الوطن العربي، وخصوصيتها التاريخية، وطبيعة القوى المسيطرة على جهاز الدولة، وأنماط علاقتها بالمجتمع.

وهكذا، يرتبط مفهوم العنف السياسي بالعديد من المفاهيم الأساسية في تحليل النظم السياسية مثل: النخبة الحاكمة، والأيديولوجيا، والشرعية، والاستقرار، والفاعلية، والسياسات العامة.

٣ ـ إن هذه الدراسة تعتمد على منهجية تقوم على أساس الجمع والمزاوجة بين التحليل الكمّي والرؤية الكيفية لظاهرة العنف السياسي. وذلك اقتناعاً بأن التحليل الكمّي الذي لا يرتكز على أسس نظرية واضحة لتحديد المفاهيم المستخدمة، وصياغة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، واختيار المؤشرات، يعدّ محدود الأهمية، وغالباً ما تكون نتائجه مضللة. فإذا كان التحليل الكمّي يمكن أن يقدم تفسيرات جزئية لبعض جوانب أو متغيرات الظاهرة موضع الدراسة، إلا أن البحث عن تفسير كلّي لها يعتبر مسألة وثيقة الارتباط بتطوير تفسيرات كيفية للظاهرة، انطلاقاً من النظريات والمقولات العامة حولها، واستناداً إلى تتبّع حركتها وديناميانها في الواقع العملي. وعلى الجانب الآخر يساهم التحليل الكمّي بدوره في تطوير الأطر النظرية وبلورتها من خلال إثبات أو نفي الفرضيات الخاصة بالعلاقات الارتباطية بين متغيرات ظاهرة ما، أو بين متغيرات ظاهرتين مختلفتين.

٤ ـ إن هذه الدراسة تقوم على أساس الانفتاح على الاتجاهات النظرية والفكرية، وكذلك الدراسات الإمبريقية الغربية حول ظاهرة العنف السياسي، وذلك من منظور نقدي، سواء في ما يتعلق بنقد بعض المسلّمات والمنطلقات الفكرية ـ المعلنة والضمنية ـ التي تنطلق منها هذه الدراسات، أو نقد المؤشرات والتفسيرات التي تطرحها للظاهرة، والوقوف على حدود صلاحيتها وإمكانات الاستفادة منها لتحليل الظاهرة في الواقع العربي، باعتبار أن لهذا الواقع خصوصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ ـ إن هذه الدراسة تساهم في بناء قاعدة معلومات عن ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥. فانطلاقاً من مؤشرات العنف السياسي التي

تبنّتها الدراسة، تم رصد أحداث العنف في النظم العربية موضع الدراسة في تلك الفترة، وذلك من خلال عدة مصادر عربية وأجنبية. وتم أيضاً تدقيقها طبقاً لعدد من القواعد والإجراءات. وبذلك أصبحت تشكّل بناء من المعلومات يمكن، استناداً إليه، تحليل اتجاهات ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. كما أنها قامت ببناء مقياس لشدة الظاهرة، طبقاً لعدد من الإجراءات والقواعد المنهجية، ويمكن الاستفادة منه في إجراء دراسات كمية عن ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، سواء في فترات تاريخية سابقة أو في المستقبل. كما يمكن استخدام هذا المقياس في دراسة الظاهرة في بلدان العالم الثالث الأخرى لأغراض التحليل والمقارنة.

٦ ـ إن هذه الدراسة تشكّل استمرارية الجهد الأكاديمي للباحث، إذ إنه أعدّ رسالته للماجستير في موضوع «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية». وانتهت الرسالة في إحدى النتائج التي توصلت إليها إلى أن انتشار وتزايد حدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي يعدّ الوجه الآخر لأزمة الشرعية التي تعاني منها العديد من النظم السياسية في بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية. وتسعى هذه الرسالة إلى دراسة ظاهرة العنف السياسي وتحليلها، بحيث يتم التأصيل لها نظرياً، وبناء مقياس لدرجة شدتها. وجعلت الدراسة من النظم العربية مجالاً للتطبيق في هذا المقام.

أما عن الاعتبارات العملية، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تعالج موضوعاً حيوياً، يتمثل في زيادة تكرار أحداث العنف السياسي وزيادة درجة شدتها في النظم العربية. ويكاد المرء أن يقرأ ويسمع بصورة شبه يومية أحداثاً ووقائع للعنف السياسي حدثت في هذه الدولة أو تلك. ناهيك عن تلك الأحداث التي لا يتم الإعلان عنها أو تكون دائرة الإعلان عنها محددة. وكل تلك مظاهر مرتبطة بتدهور شرعية النظم السياسية في هذه البلدان. بل إنه في بعض الحالات، مثل لبنان والسودان، صارت شرعية الدولة ذاتها موضع نظر من قِبَل بعض الجماعات والفئات التي تعيش في إطارها. كما ترتبط مظاهر العنف بفشل أغلب النظم العربية في إنجاز مهامّ ما بعد الاستقلال.

وتبدو العلاقة متداخلة بين أزمات ومشكلات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وعلى رأسها أزمة التنمية الاقتصادية، ومشكلة العدالة الاجتماعية، وأزمة الديمقراطية، وحالة التبعية، وإشكالية الأصالة الحضارية من جانب، وبين ظاهرة العنف السياسي من جانب آخر. فإذا كانت الأزمات والإشكاليات السابقة تولّد العنف السياسي وتخلق مناخاً ملائماً لممارسته، فإن انتشار العنف السياسي وزيادة شدته يؤديان بدورهما إلى تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها. ففي ظل مناخ عدم الاستقرار السياسي، لا يمكن التعامل بفاعلية مع أي من المشكلات السابقة، بل غالباً ما تؤجل مواجهتها، أو يتم التعامل معها بصورة جزئية وشكلية، الأمر الذي يؤدي إلى تعقّد أبعادها وتجذّرها، وزيادة مخاطرها ودرجة حدتها مع مرور الزمن.

وعلى ضوء ما سبق، تبدو أهمية رصد وتحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،

بقصد الوقوف على حجم الظاهرة وأسبابها. ويعتبر هذا مقدمة أساسية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالة لاستيعابها وتقليصها. فالتحديد العلمي لظاهرة ما يعدّ ضرورياً لتطوير حلول فعالة لها.

وصفوة القول في هذا المقام: إن هذه الدراسة تعالج موضوعاً حيوياً يمثل جزءاً من خصائص مرحلة الانتقال التي تمرّ بها النظم العربية. فهي نظم لم تستقر بعد، إذ لا يوجد اتفاق عام داخلها حول شكل النظام السياسي والاقتصادي وطبيعة النظام الاجتماعي المنشود. وعلى هذا الأساس، فهناك العديد من القضايا المحورية التي لم تحسم بعد. وهذه الأوضاع من شأنها فتح الباب أمام التوتر والعنف. كما أن درجة العنف السياسي وشدته تعتبران مؤشراً لأداء النظم السياسية وفاعلياتها، ومن ثم درجة شرعيتها، فهو الوجه الآخر لتدهور شرعية النظم القائمة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة بعدين رئيسيين يجسدان نوعين من البحوث في العلوم الاجتماعية[4]. **الأول**، بُعد استكشافي (البحوث الاستكشافية)، وهو يسعى إلى رصد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية وتحديد معالمها بحيث يمكن الوقوف على حجم الظاهرة من ناحية تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها، وتحديد النظم العربية التي تتزايد أو تتناقص فيها العنف السياسي خلال فترة الدراسة. ويشمل الجانب الاستكشافي أيضاً تحديد أشكال العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) الأكثر تكراراً في النظم العربية، مع رصد القوى الاجتماعية والسياسية التي مارست العنف، وتحديد أبرز خصائصها وسماتها. أما الجانب الثاني، فهو تفسيري (البحوث التفسيرية) وهو يهدف إلى تفسير الظاهرة موضع الدراسة. وانطلاقاً من الاتجاهات النظرية السائدة في تفسير العنف السياسي، ومن خلال الملاحظات التحليلية المباشرة عن الأسباب المتكررة لأحداث العنف في النظم العربية، تم صياغة عدة فرضيات تتضمن علاقات ارتباطية بين العنف السياسي، وعدد من المتغيرات الأخرى المرتبطة به، وهي: التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وعدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل الوطني، والتبعية الاقتصادية. ولقد تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

١ ـ أن هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي؛ أي كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية ومستواها انخفض العنف السياسي، والعكس صحيح.

٢ ـ أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين درجة التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي.

---

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط ٥ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٦)، ص ١٤٠ وما بعدها، و

David Nachmias and Chava Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences* (New York: St. Martin's Press, 1981), chap. 1.

٣ ـ أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي.

٤ ـ أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي؟

٥ ـ أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي.

رابعاً: حدود الدراسة

١ ـ الإطار الجغرافي للدراسة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة العنف السياسي في ١٧ نظاماً عربياً، وهي: مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وسوريا والعراق والأردن والسعودية والكويت وعُمان وقطر والبحرين والإمارات واليمن العربية واليمن الديمقراطية[٥]. وبذلك تستبعد الدراسة لبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي.

وبالنظر إلى الوضع في لبنان، يُلاحظ أنه منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، والعنف السياسي يمارَس بين مختلف القوى والطوائف والميليشيات اللبنانية بصورة منتظمة وشبه يومية. بحيث تحوّل العنف إلى جزء من الحياة اليومية العادية. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن ممارسات العنف السياسي على الساحة اللبنانية ليست قاصرة على القوى والميليشيات اللبنانية فحسب، ولكن تشارك فيها أيضاً أطراف أخرى عربية ودولية. ومن هذا المنطلق، فإن للبنان وضعاً خاصاً. ولذلك، فمن الصعوبة بمكان قيام باحث بمفرده بحصر أحداث العنف السياسي فيه، ولو حتى بصورة تقريبية. كما أنه ليس من الموضوعية مقارنة وضعية ظاهرة العنف السياسي في لبنان بوضعيتها في النظم العربية الأخرى. وبالتالي فمن الأفضل إفراد دراسة خاصة لظاهرة العنف السياسي في لبنان.

أما بالنسبة الى الصومال وجيبوتي وموريتانيا، فإن استبعادها يرجع بالأساس إلى ندرة المعلومات المتاحة عنها بصفة عامة، وعن ظاهرة العنف السياسي فيها بصفة خاصة. وقد تم ذلك بعد فحص مصادر المعلومات، والتأكد من ضعف ما تحويه من معلومات عن هذه البلدان.

وعلى الرغم من وجود بعض التمايزات بين النظم العربية موضع الدراسة، إلا أن هناك

(٥) جدير بالذكر أنه قد تمّ تحقيق الوحدة بين اليمنين (العربية والديمقراطية) في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، وبذلك أصبحتا دولة واحدة.

مجموعة من السمات العامة تمثّل قاسماً مشتركاً بين أغلب النظم العربية بما فيها تلك النظم التي تُدرس في إطار هذه الدراسة[٦]. فهي أولاً، نظم انتقالية، أي لم تستقر بعد، إذ إنه لا يوجد اتفاق عام داخل المجتمعات العربية حول شكل النظم السياسية ومضمونها. ومن ثم، فهي نظم تمر بعملية تغير وتبدّل على مستوى أبنيتها التنظيمية والمؤسسية، وعلى مستوى أسسها الاقتصادية والاجتماعية.

ويطرح هذا العديد من التساؤلات حول خصوصية مرحلة الانتقال في الوطن العربي. فلماذا ظلت هذه المرحلة بالشكل الذي يعطي الانطباع كأنها الوضع الطبيعي، الذي سيستمر؟ وعند الحديث عن مرحلة انتقالية يُثار التساؤل على الفور، الانتقال إلى ماذا؟ إذ تتعدد التصورات وتتضارب الاجتهادات، حول طبيعة المجتمع المستهدَف. وغالباً ما يحكم هذه التصورات مواقف أيديولوجية وقيمية مسبقة (ماركسية، إسلامية، قومية)، يدّعي كل منها امتلاك الكلمة الأخيرة حول الموضوع. وهي ثانياً، نظم تابعة، أي تتحرك في إطار التبعية لقوى خارجية. وتتعدد صور التبعية وأشكالها ودرجاتها. فهناك التبعية الاقتصادية والغذائية والمالية والتقانية والعسكرية. وتشكّل ظاهرة التبعية قيوداً على حرية حركة هذه النظم وممارساتها على المستويين الداخلي والخارجي. والأخطر من ذلك أن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لبعض القوى والشرائح الاجتماعية التي تعبّر عنها بعض هذه النظم، ترتبط باستمرار علاقات التبعية. وهي ثالثا، نظم تسلطية تقوم على أساس احتكار السلطة[٧]، فلا تسمح بتعددية سياسية حقيقية، ولا تقبل بوجود مؤسسات سياسية فعالة، أو بمعارضة سياسية نشطة، وتتفنن في أساليب ضرب قوى المعارضة وتحجيمها، وتعمل على إعاقة إمكانات تبلور قوى المجتمع المدني بالشكل الذي يمكن أن يضع ضوابط على تفرّدها واستبدادها بالسلطة. وغالباً ما يتم كل ذلك في إطار العمل بقوانين الطوارىء التي تشكّل، في التحليل الأخير، قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم. وهي رابعاً، نظم محدودة الفاعلية. إذ إنها تعثرت ـ بدرجات مختلفة ـ في إنجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال[٨].

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول بعض محاولات تصنيف النظم العربية، انظر: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ص ٤٠٣ ـ ٤٣٠، ويحيى الجمل، «أنظمة الحكم في الوطن العربي،» ص ٣٥٥ ـ ٣٧٠، ورقتان قدّمتا إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، و

Bassam Tibi, «A Typology of Arab Political Systems,» in: Samih K. Farsoun, ed., *Arab Society: Continuity and Change* (London: Croom Helm, 1985), pp.48-63.

(٧) انظر: جورج قرم، «النظم السلطوية والتغيرات الاجتماعية والإقليمية في المشرق العربي،» دراسات عربية، السنة ٢٥، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٣ ـ ١٩، وعبدالله النقرش، «الأنظمة السياسية العربية والنظام العربي: نظرة شمولية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ ـ ٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٨١ ـ ١٠٠.

(٨) انظر مناقشة نظرية لقضية الفاعلية في النظم العربية، في: عبدالمعطي محمد عساف، «أزمة الفاعلية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٦.

وبالتالي، فإن أغلب هذه النظم أخفقت في بناء ما يُعرف بشرعية الإنجاز. وهي خامساً، نظم محدودة الشرعية. إذ إنه ترتب على كل ما سبق وجود مشكلة شرعية تعاني منها أغلب النظم العربية - بدرجات متفاوتة - وتتمثل أبرز مظاهرها في أعمال العنف الموجهة إلى هذه النظم من قِبَل بعض القوى والفئات الاجتماعية في الداخل. وفي إطار ذلك أصبح الهدف الأول للنظم العربية تأمين استمرارها في السلطة[9]، وأصبح لغاية «أمن النظام» بالمعنى الضيّق الأولوية على الأمن المجتمعي بمعناه الشامل. ولتحقيق هذا الهدف انخرطت أغلب النظم العربية في ممارسة أعمال العنف الرسمي، لضرب القوى المناوئة في الداخل[10].

وتثير السمات العامة السابقة السؤال عن أثر طبيعة النظام السياسي في زيادة أو نقص معدل العنف السياسي وحدود دور متغير النظام السياسي ضمن المتغيرات الأخرى التي تسبب العنف السياسي وتؤثر فيه[11]. وهكذا يمكن القول إن جملة الخصائص أو السمات العامة للنظم السياسية العربية، تسهم في خلق مناخ ملائم لتنامي ظاهرة العنف السياسي.

٢ ـ الاطار الزمني للدراسة

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية قوامها ١٥ عاماً (كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). واختيار هذه الفترة لم تحدده اعتبارات تحكمية مسبقة، بقدر ما اقتضته عوامل موضوعية، علمية وعملية منها: حداثة هذه الفترة، ووجود حد أدنى مناسب من المعلومات عن ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية خلالها.

منذ مطلع السبعينيات، بدأت تتبلور ملامح مرحلة جديدة في النظام العربي، من معالمها: تجذُّر الدولة القطرية، وانكسار حركة المد القومي على مستوى الفكر والممارسة، وتنامي النزعات الطائفية والانعزالية في بعض الأقطار، وازدياد نشاط الحركات الإسلامية المسيَّسة التي ترفع راية الرفض والتحدي في وجه النظم القائمة. وعلى المستوى الاقتصادي، شهدت هذه المرحلة اتجاه عدد من الأقطار العربية نحو تبنّي سياسات انفتاحية قوامها تدعيم دور القطاع الخاص، وزيادة الاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية. كذلك شهدت هذه

---

(٩) إن استمرار أغلب هذه النظم لفترة طويلة دونما حدوث تغييرات كبرى، لا يعني تمتعها بالاستقرار الطبيعي الناجم عن تزايد رصيد شرعيتها. بل يمثّل هذا الاستمرار نوعاً من الاستقرار السلطوي القائم على انخراط هذه النظم في ممارسة العنف لضمان استمرارها. وبالإضافة الى هذا، فإن هناك عوامل وآليات أخرى ساعدت على استمرار هذه النظم منها: ضعف قوى التغيير وتشرذمها، ونجاح هذه النظم في استيعاب المؤسسات العسكرية والأمنية وضمان ولائها ومساندتها، هذا إلى جانب الثورة النفطية وما نجم عنها من آثار.

(١٠) حول مفهوم أمن النظام والمسالك التي اتبعتها بعض النظم العربية لتحقيقه، انظر:

Edward E. Azar and Chung-In Moon, «Legitimacy, Integration and Policy Capacity: The Soft Ware Side of Third World National Security,» in: Edward E. Azar and Chung-In Moon, eds., *National Security in the Third World: The Management of Internal and External Threats* (Maryland: University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management, 1988), pp. 77-101.

(١١) ستتم مناقشة هذا الموضوع في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

الفترة الطفرة التاريخية في أسعار النفط على أثر حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وما ترتّب عليها من آثار وتداعيات.

ومن أبرز ملامح هذه الفترة على مستوى العلاقات العربية ـ العربية حدوث ما يسمّى عدم التناسق في المكانة بين أعضاء النظام العربي. فارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة الوزن السياسي للبلدان النفطية، وبخاصة العربية السعودية التي سعت الى ترجمة قوّتها الاقتصادية والمالية إلى فاعليات سياسية على المستوى العربي. وفي المقابل، اضمحل الدور التقليدي لبعض العوامل الأساسية في النظام العربي، وبخاصة مصر التي خرجت من الصف العربي على أثر توقيع اتفاقيتي كامب ـ ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل. ونتيجة خروج مصر وعزلتها، ونظراً الى عوامل أخرى ليس هنا مجال الخوض فيها، عرف النظام العربي حالة الفوضى والتردي والانقسام والتبعثر. فتعمقت بعض الصراعات العربية وازدادت حدتها خلال هذه المرحلة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة تدخّل النظم العربية ـ بأشكال مباشرة وغير مباشرة ـ في شؤون بعضها البعض الداخلية. وفي هذا الإطار أيضاً تزايدت فرص الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي العربي من قِبَل بعض القوى الإقليمية والدولية.

ولقد انعكست التطورات السابقة كافة على ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. فانتشرت أحداث العنف وتزايدت درجة شدتها. وشهدت الكثير من النظم العربية دورة من العنف. واستمرت نظم أخرى قائمة استناداً إلى حالة من الاستقرار السياسي الظاهري الناجم عن استخدامها القوة والإكراه على نطاق واسع.

وبإيجاز، فإن خصوصية الفترة موضع الدراسة تنبع من ضخامة التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت فيها على المستويين الداخلي والخارجي للنظم العربية، وانعكاسها بدرجة أو بأخرى، وبشكل أو بآخر على ظاهرة العنف السياسي فيها.

ولقد تم تقسيم هذه الفترة الزمنية الكلية للدراسة، إلى ثلاث فترات فرعية، كل منها ٥ سنوات (١٩٧١ ـ ١٩٧٥، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، لتحديد الفترة الزمنية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها[١٢].

٣ ـ الإطار التحليلي للدراسة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة العنف السياسي على مستويين، **الأول**: العنف الرسمي (العنف الحكومي)، وهو الذي يمارسه النظام السياسي ضد المواطنين أو ضد فئات وجماعات منهم. ويشمل حملات الاعتقال، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة لمدد مختلفة، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية... الخ. **والثاني**: العنف غير الرسمي (غير

---

(١٢) إن تقسيم الفترة الزمنية الكلية للدراسة إلى ثلاث فترات فرعية لا يستند إلى معيار معيّن. هو يقوم فقط على التساوي بين الفترات الثلاث من حيث عدد السنوات.

الحكومي)، وهو الذي يمارسه المواطنون أو قطاعات وتنظيمات منهم ضد بعض رموز النظام السياسي. ويشمل المظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب والاغتيالات والانقلابات... الخ[١٣].

ولا تدّعي الدراسة أنها ستغطّي كل أشكال العنف السياسي في النظم العربية. فطبقاً للتعريف الإجرائي الذي ستطرحه للمفهوم، ستركز على عدة أشكال تعبّر في مجملها عن جوهر الظاهرة المعنية، وعن المكونات والأبعاد الأساسية للمفهوم المركزي (العنف السياسي). وبالتالي فقد تم استبعاد بعض صور وأشكال العنف السياسي وأشكاله، على نحو ما هو موضح في المبحث الثاني من الفصل الثالث. وهو الخاص بالتعريف الإجرائي للمفهوم.

٤ ـ مصادر المعلومات

اعتمدت الدراسة على مصادر عدة لرصد وتجميع أحداث العنف السياسي في النظم العربية خلال الفترة موضع البحث. وكذلك لجمع البيانات والإحصاءات عن عدد من المتغيرات التي ترتبط بظاهرة العنف السياسي وتؤثر فيها، مثل التنمية الاقتصادية، وعدم العدالة التوزيعية، والتبعية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية. وستتم الإشارة إلى هذه المصادر وصعوبات التعامل معها في أماكنها من الدراسة.

وفي ضوء المؤشرات التي تبنتها الدراسة للعنف السياسي فقد راعى الباحث الدقّة في رصد الأحداث التي تضمنتها المصادر التي تمّ الاعتماد عليها في هذا المقام. وطبقاً للضوابط التي تم تحديدها ـ وسيتم شرحها في ما بعد ـ قام الباحث بتدقيق الأحداث إلى أقصى درجة ممكنة.

خامساً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة ـ بصفة أساسية ـ على منهجية مركّبة، تقوم على أساس الجمع والمزاوجة بين بعض الأساليب الكمية، وبعض الأساليب والمقتربات الكيفية. وقد تم ذلك طبقاً للخطوات المنهجية والإجرائية التالية:

١ ـ انطلاقاً من النظرة النقدية للاتجاهات والمقتربات النظرية السائدة في التعريف

---

(١٣) لم تقتصر الدراسة على رصد أحداث العنف التي مارسها مواطنو كل قطر عربي أو فئات معيّنة منهم ضد النظام السياسي فيها، أو تلك التي مارسها النظام ضد المواطنين أو ضد عناصر منهم. بل شملت أيضاً رصداً لأحداث العنف التي مارسها مواطنو بعض الأقطار العربية ـ أو غير العربية ـ ضد رموز النظم السياسية أو ضد أهداف عامة في أقطار عربية أخرى سواء تمّت هذه العمليات على أراضي تلك الدول المستهدفة أو خارج حدودها. مثال ذلك: قيام بعض العناصر التي تنتمي إلى قطر عربي معين بتنفيذ بعض عمليات الاغتيال والتخريب في أقطار عربية أخرى، وقيام الحجاج الايرانيين بالتظاهرات وأحداث الشغب في السعودية خلال بعض مواسم الحج. كما تضمنت الدراسة رصداً لأحداث العنف التي مارستها بعض النظم العربية ـ على أراضيها ـ ضد مواطني أقطار عربية أخرى، أو دول غير عربية، ومثال ذلك عمليات الاعتقال والأحكام بالحبس أو الإعدام التي أصدرتها بعض النظم ضد مواطني دول أخرى بتهمة التسلل للتحريض والتخريب وقلب النظام. ولقد ساعد هذا في تحديد ملامح اتجاهات حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية.

بمفهوم العنف السياسي، وفي تفسير الظاهرة، واستئناساً ببعض التعريفات الإجرائية السابقة للمفهوم، تم وضع مؤشرات إجرائية له، وصياغة علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى على نحو ما سبق ذكره.

٢ ـ على ضوء المؤشرات المقترحة تمّت عملية رصد أحداث العنف السياسي في النظم العربية موضع الدراسة، وتدقيقها، وتسكينها مرتبة في جداول للمعلومات والتكرارات (٤ جداول لكل نظام. اثنان للعنف الرسمي، واثنان للعنف غير الرسمي).

٣ ـ من خلال تحليل الأحداث «Events Data Analysis» المدرجة في جداول المعلومات والتكرارات، تم استكشاف بعض أبعاد وملامح ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ومنها: تحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً. وتحديد النظم التي شهدت أعلى وأدنى تكرارات لأحداث العنف. كما أنه من خلال تحليل الأحداث تمَّ رصد ومعرفة ماهية القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي. وكذلك تحديد اتجاهات عملية تحريك العنف السياسي عبر الحدود العربية، أي فيما بين النظم العربية. وفي هذا الإطار أيضاً، تم استكشاف أبعاد العلاقة بين تكرارات أحداث العنف الرسمي وتكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

٤ ـ ولما كانت الدراسة لا تقتصر على المقارنة بين النظم العربية من حيث معدلات تكرار أحداث العنف السياسي فحسب، بل تقارن بينها من حيث درجة شدتها أيضاً، فإنه تم بناء مقياس لشدة الظاهرة، استناداً الى أسلوب المحكّمين. وبواسطته تمكنت الدراسة من تحديد الأوزان الرقمية الدالة على شدة ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.

٥ ـ وفي إطار تفسير ظاهرة العنف السياسي، لجأت الدراسة إلى قياس مُعاملات الارتباط (مُعامل الارتباط الخطي البسيط، ومُعامل الارتباط الجزئي، ومعامل الارتباط المتعدد) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى، كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية.

٦ ـ وعلى ضوء نتائج التحليل الكمّي، تم إعادة صياغة افتراضات الدراسة في شكل إطار نظري جزئي لتفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.

وهكذا، تعتمد الدراسة على منهجية، قوامها الجمع بين المقتربات والاتجاهات النظرية من جانب والأساليب الكميّة من جانب آخر، ويعتبر هذا مسلكاً ملائماً لمعالجة ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.

سادساً: الدراسات السابقة باللغة العربية

بصفة عامة لا يمكن القول إن هناك دراسات سابقة باللغة العربية، تناولت الموضوع بشكل مباشر. لكن هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض أبعاد ظاهرة العنف السياسي وبعض مدخلاتها بشكل جزئي وغير مباشر. والقطاع الأكبر من هذه الدراسات عبارة عن رسائل علمية للماجستير والدكتوراه، عالجت بعض القضايا والتطورات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي والعالم الثالث (سيتمّ ذكر أمثلة لهذه الدراسات).

ويمكن تقسيم هذه الدراسات على النحو التالي:

١ ـ دراسات عامة في النظم السياسية العربية

وهي تتضمن عرضاً تاريخياً وتحليلياً لبعض النظم السياسية العربية، من زاوية نشأتها التاريخية وأطرها الفكرية وأبنيتها المؤسسية، وسياساتها الداخلية والخارجية. وهناك دراسات ركزت بصفة أساسية على تحليل أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدولة والمجتمع في بعض الأقطار العربية. وفي هذا الاطار تشير تلك الدراسات بدرجة أو بأخرى إلى ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية كأحدى آليات عمل هذه النظم وعلاقاتها على المستويين الداخلي والخارجي[١٤].

٢ ـ دراسات نظرية وتطبيقية تناولت بعض جوانب ظاهرة العنف السياسي

وتركّز هذه الدراسات على التعريف بالمفهوم، وتحديد أشكال العنف السياسي وأسبابه. وبعضها يركز على تحليل أشكال بعينها. وتنتمي أغلب هذه الدراسات إلى مجال علم الاجتماع السياسي[١٥]. هذا، إلى جانب الفصول النظرية من بعض الكتابات التي تناولت ثورة ٢٣

---

(١٤) انظر على سبيل المثال: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ سعد الدين ابراهيم، محرّر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩)؛ علي الدين هلال، **مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة السنة الرابعة ـ قسم العلوم السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ منى أبو الفضل، **مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة السنة الرابعة ـ قسم العلوم السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٥) انظر على سبيل المثال: أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي** (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)؛ أسامة الغزالي حرب: «الحرب الثورية: مفهومها وتطوراتها المعاصرة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨)، و«الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العدد ٢٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٩ ـ ٣٨؛ السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)؛ فاروق يوسف أحمد: **دراسات في الاجتماع السياسي** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٦)، **والقوة السياسية: اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩)، ومحمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة للجامعيين، ١٩٨٠).

تموز/ يوليو، واهتمت بالتعريف بمفهوم الثورة باعتبارها أحد أشكال العنف السياسي[١٦]. ومن الدراسات الحديثة في الموضوع كتاب **العنف والسياسة في الوطن العربي**. وهو يحتوي على مجموعة من البحوث عن أسباب العنف، والإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف، والتكييف القانوني للعنف على الصعيدين الوطني والعربي. كما يتضمن بحوثاً تطبيقية عن ظاهرة العنف في السودان ومصر وجنوب لبنان[١٧].

٣ ـ دراسات في بعض قضايا وإشكاليات التطور السياسي والاقتصادي في الوطن العربي والعالم الثالث

ويندرج في هذا الاطار دراسات تناولت قضايا واشكاليات مثل الفساد السياسي[١٨]، والقيادة السياسية[١٩]، والنخبة الحاكمة[٢٠]، والنظام الحزبي[٢١]، والمشاركة السياسية[٢٢]،

---

(١٦) انظر على سبيل المثال: بكر القباني، **ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)؛ محمد طه بدوي، **الفكر الثوري: دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو في ضوء الفلسفات السياسية العالمية** (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥)؛ محمود حلمي، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢** (القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٠)، ومفيد شهاب، **دروس في ثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: أسامة الغزالي حرب، محرّر، **العنف والسياسة في الوطن العربي** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧).

(١٨) نبوية علي محمد محمود الجندي، «الفساد السياسي في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

(١٩) جلال عبدالله معوض، «علاقة القيادة السياسية بالظاهرة الانمائية: دراسة في المنطقة العربية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

(٢٠) ثروت زكي علي علي مكي، «النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)؛ عبد الغفار رشاد محمد: «النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل،» في: علي الدين هلال، محرّر، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، و«دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على الدول النامية: النموذج المصري،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨)، وهدى حافظ متكيس، «النخبة السياسية في تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

(٢١) علا عيسى العيوطي، «نظام الحزب الواحد في تونس،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

(٢٢) السيد عبد المطلب غانم، «المشاركة السياسية في مصر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

والاستقرار السياسي[٢٣]، وأنماط انتقال السلطة[٢٤]، والدور السياسي للعسكريين[٢٥]، والشرعية السياسية[٢٦]، والأبعاد الداخلية للأمن القومي[٢٧]، والتنظيمات السياسية[٢٨]، والقوة السياسية[٢٩]، وعدم التكامل وقضية الأقليات[٣٠]، والتغيير الثوري[٣١]، والتطور

---

(٢٣) إكرام عبد القادر بدر الدين، «ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)؛ عبدالكريم الخطيب، «ظاهرة الإستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ - ١٩٨٣،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، وعبد النافع محمود، «ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣).

(٢٤) صلاح سالم صالح عيسى، «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية، ١٩٥٠ - ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

(٢٥) حمدي عبدالرحمن حسن، «العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا، ١٩٦٦ - ١٩٧٩،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)؛ خالد محمد عابد الضمور، «العسكريون والحكم في سوريا، ١٩٤٩ - ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ومحمد حسن عبد الحميد، «دور العسكريين في النظام السياسي السوداني، ١٩٠٠ - ١٩٨٢ م،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

(٢٦) حسنين توفيق إبراهيم، «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

(٢٧) علي الصاوي، «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي: مصر من ١٩٧٤ - ١٩٨١،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

(٢٨) محمد صفي الدين محمد جودة سالم، «المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

(٢٩) شهرزاد عواد، «كيان القوة السياسية في السودان، ١٩٦٩ - ١٩٨١،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

(٣٠) قاسم جميل قاسم، «التكامل القومي في العراق: المشكلة الكردية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧)؛ محمد حسن عبد الحميد، «التنمية والتكامل القومي في السودان، ١٩٥٦ - ١٩٨٠،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢)، ونيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

(٣١) حيدر محمد عمرو، «الحركات السياسية الثورية في صدر الاسلام،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ومحمد نبيل أحمد عبدالله شكري، «التغيير الثوري في العالم الثالث: دراسة حالة للحركة الثورية الإيرانية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

الديمقراطي[٣٢]، والإحياء الإسلامي[٣٣]، والعنف السياسي في الخبرة الفلسطينية[٣٤].

وكذلك هناك العشرات من الدراسات والمقالات التي تناولت بعض القضايا والإشكاليات السابقة. وهي منشورة في عدد من الدوريات العربية مثل **المستقبل العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت)، **وشؤون عربية** (جامعة الدول العربية)، **والفكر الاستراتيجي العربي** (معهد الإنماء العربي ـ بيروت)، **ومجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، **ومجلة الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية ـ الرباط)، **والمنار** (القاهرة)، **ومنبر الحوار** (بيروت)، وغيرها من الدوريات العربية الشهرية وربع السنوية. وتمّت الاستفادة من المقالات المنشورة في هذه الدوريات في سياق تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية وتفسيرها.

٤ ـ دراسات تناولت أحداثاً محددة للعنف السياسي وقعت في بعض النظم العربية

وتركّز هذه الدراسات على أحداث معينة للعنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، وقعت في هذا النظام العربي أو ذاك. وغالباً ما تتسم هذه الأحداث بارتفاع درجة شدتها، وبعمق التأثيرات التي تتركها على المستويين الداخلي والخارجي. لذلك يمكن وصفها بـ «أحداث العنف الكبرى». ومثل هذه الأحداث عادة ما تعبّر عن أزمة حادة وعميقة ومتعددة الجوانب يمر بها النظام، ويعاني منها المجتمع الذي تقع فيه الأحداث.

وتحلّل هذه الدراسات بعض أحداث العنف الكبرى كوحدات متكاملة. فتعرض لمدخلاتها، والعوامل التي سبّبتها، وكيفية وقوعها، وحجم طبيعة القوى التي شاركت فيها، ونوعية الأسلحة التي استخدمت خلالها، وحجم الخسائر المادية التي نجمت عنها، وتحديد الآثار الداخلية والخارجية المترتبة عليها. وغالباً ما تتخذ هذه الدراسات شكل الكتب أو التقارير في بعض الدوريات.

وعلى سبيل المثال، فهناك عدة كتب تناولت بالدراسة والتحليل حادث اغتيال الرئيس السادات، واتخذت منه مدخلاً لتحليل عهد الرئيس السادات، بإيجابياته وسلبياته على

---

(٣٢) أماني عبدالرحمن صالح، «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١: دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، وهدى حافظ متكيس، «المعارضة السياسية في النظام المغربي، ١٩٦١ ـ ١٩٧٢،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

(٣٣) هناك العديد من الدراسات حول ظاهرة الإحياء الإسلامي سيرد ذكرها عند تحليل القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي.

(٣٤) كامل يوسف حسين، «التطبيق الفلسطيني لنظرية العنف السياسي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

المستويين الداخلي والخارجي. وهناك دراسة موثقة عن أحداث ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ في مصر(٣٥).

سابعاً: تقسيم الدراسة

بالإضافة إلى المقدمة التي تتضمن تحديداً لمشكلة الدراسة وأهميتها ومنهجية تناولها وحدودها الزمنية والجغرافية والموضوعية، والخاتمة التي تعرض للنتائج التي خلصت إليها الدراسة، تتضمن الدراسة ثلاثة أقسام.

يعرض **القسم الأول**، للاطار النظري والإجرائي للدراسة، وذلك من خلال فصلين. يتضمن **أولهما**، إطاراً نظرياً لتحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، فيعرض للاتجاهات النظرية في التعريف بمفهوم العنف السياسي. ويبلور التعريف الذي تتبناه الدراسة للمفهوم. ويعرض **ثانيهما**، للاطار الاجرائي للدراسة من خلال أربعة مباحث. يعالج **المبحث الأول**، الاتجاه الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي من منظور نقدي. فيطرح أهم الانتقادات التي توجَّه إلى الدراسات الكمية السابقة في موضوع العنف السياسي. ويتضمَن **المبحث الثاني**، «التعريف الإجرائي» الذي تتبناه الدراسة لمفهوم العنف السياسي. وبالتالي فهو يحدد مؤشرات الظاهرة، التي على أساسها تتم عملية رصد أحداث العنف السياسي. ويعرض **المبحث الثالث** للمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة في رصد أحداث العنف السياسي، وفي جمع البيانات والإحصاءات عن عدد من المتغيرات التي تساهم في تفسير الظاهرة. أما **المبحث الرابع**، فيتضمن الضوابط المنهجية والإجراءات العملية لتنفيذ البحث.

ويتضمّن **القسم الثاني**، قراءة تحليلية لأحداث العنف السياسي في النظم العربية، مع قياس شدة العنف في هذه النظم والمقارنة بينها من هذه الزاوية. وهو ينقسم إلى فصلين. يعرض **الفصل الأول** من خلال مبحثين لأنماط العنف السياسي وتطورها في النظم العربية. ويحلل ماهية القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف غير الرسمي في النظم العربية. ويعالج **الفصَل الثاني** من هذا القسم ـ وهو ينقسم إلى مبحثين أيضاً ـ عملية بناء مقياس لشدة ظاهرة العنف السياسي وتطبيقه على النظم العربية.

أما القسم الثالث، فهو الخاص بتفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. وهو يسعى من خلال خمسة فصول إلى قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وخمسة من المتغيرات المفسرة له، وهي: **عدم التكامل الوطني، وعدم العدالة التوزيعية، والتعبئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية والعوامل الإقليمية.**

---

(٣٥) انظر على سبيل المثال: محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، وحسين عبد الرزاق، **مصر في ١٨ و١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية** (القاهرة: دار نشر شهيد، ١٩٧٩).

القسم الأول

الأطار النظري والاجرائي للدراسة

الفصل الأول

الاتجاهات النظرية في تعريف مفهوم العنف السياسي

تعدّ مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدها من المشكلات الأساسية في التحليل السياسي، بل والتحليل الاجتماعي بصفة عامة. إذ تتعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، الأمر الذي يخلق قدراً من الاضطراب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم[1]. ويرجع عدم الاتفاق حول تعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية وتحديدها إلى عدة اعتبارات منها: أن الظواهر السياسية والاجتماعية ـ بصفة عامة ـ ظواهر مركّبة، متعددة المتغيرات. ومن ثم فالمفاهيم الدالة عليها تتسم بالعمومية والتعقيد وتعدّد الأبعاد. كما أن المفاهيم تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة. ولما كانت خبرات الأفراد والجماعات تختلف من حيث الزمان والمكان، فإن ذلك ينعكس على معاني المفاهيم واستخداماتها. ولذلك فإن استخدام مفاهيم معينة، أو فهمها بدلالات ومعانٍ محددة، إنما يعكس في حدّ ذاته تفضيلات وانحيازات وثيقة الصلة بخبرة الجماعة[2]. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المفاهيم الاجتماعية ليست جامدة أو ثابتة، بل أغلبها يتغير مع مرور الزمن وتغيّر الظروف والبيئات، وقد تختفي أو تندثر مفاهيم قديمة وتظهر مفاهيم أخرى جديدة تؤدي وظيفتها. وقد يتخذ المفهوم نفسه معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى[3].

وللتغلب على مشكلة التعدد والتداخل في التعريفات النظرية للمفاهيم، طُرحت فكرة

---

(١) David Nachmias and Chava Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 32-33.

(٢) Leslie J. Macfarlane, *Political Disobedience* (London: Macmillan Press, 1971), p. 11.

(٣) فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٩ ـ ١٠.

«التعريف الإجرائي»، وأساسها تحويل المفهوم النظري المجرد إلى مؤشرات واقعية يمكن ملاحظتها وجمع بيانات عنها، وقياسها واختبارها[4].

وستعرض الدراسة لفكرة التعريف الإجرائي بصورة أكثر تفصيلاً في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

ولا يختلف مفهوما العنف والعنف السياسي عن غيرهما من المفاهيم الاجتماعية، إذ تتعدد وتتداخل تعريفات كل منهما. وذلك نظراً لاتسام ظاهرة العنف بالتعقيد والتداخل، وتتعدد صور العنف وأشكاله، وتتنوع دوافعه وأسبابه، وتتعدد مستويات ممارسته. كما أن للظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية[5]. وبالإضافة إلى هذا، فإنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول التعريف الاجرائي للمفهوم، إذ تتعدد المؤشرات التي يطرحونها له[6].

ويعرض هذا الفصل[7]، **أولاً**: للمعنى اللغوي لمفهوم العنف. ثم يبلور **ثانياً**: التعريفات الاصطلاحية للمفهوم، وذلك في شكل اتجاهات عامة، مع عرض للتعريف النظري الذي تتبناه الدراسة لمفهومي العنف والعنف السياسي. ويعرض **ثالثاً**: للتمييز بين مفهوم العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط به وتتداخل معه. ويناقش **رابعاً**: قضية شرعية العنف.

أولاً: المعنى اللغوي للمفهوم

كلمة عنف في اللغة العربية[8] من الجذر (ع ـ ن ـ ف)، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق

---

(٤) محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٦٠ ـ ٦١، و

M. Lal Goel, *A Method's Handbook: Political Science Research* (Lowa: Lowa University Press, 1988), p. 25.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة ظاهرة العنف، انظر:

E.H. Denton and W. Phillips, «Some Patterns in the History of Violence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 12, no. 2 (1968), pp. 182-195, and Leo Bersani, *The Forms of Violence: Narrative in Assyrian Art and Modern Culture* (New York: Schocken Books, 1985).

(٦) انظر: Ted Robert Gurr and Vaughn F. Bishop, «Violent Nations and Others,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 20, no. 1 (1976), pp.79-110.

(٧) تتضمن الرسالة فصلاً مستقلاً عن الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، إذ يعرض للاتجاهات الماركسية والوظيفية والنفسية والتنموية السائدة في هذا المجال. لكن نظراً لمقتضيات النشر لم يتم إدراج هذا الفصل ضمن محتويات الكتاب، كما تتضمن فصلاً عن الإطار المؤسسي والتاريخي للظاهرة، إذ يعرض للملامح العامة للنظم العربية من خلال محاولات تصنيفها، كما يعرض للسمات العامة لظاهرة العنف في الخبرة العربية ـ الإسلامية، أصولاً وفكراً وممارسة. ولم يتم إدراج هذا الفصل ضمن محتويات الكتاب نظراً للإعتبارات نفسها.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ١٥ ج (القاهرة: =

به. وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقاً في أمره. وفي الحديث الشريف: «إن الله تعالى يُعطي على الرفق ما لا يُعْطي على العنف». وعَنُف به، وعليه عُنْفاً، وعَنافةً: أخذه بشدةٍ وقسوةٍ، ولامه وعيّره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به. واعتنف الطعام والأرض: كرههما. واعتنفته الأرض نفسها: نَبَتْ عليه. وقال ابن الأعرابي في معنى الكراهة:

إذا اعتنفتني بلدة لم أكن لها   نسيباً ولم تسدُدْ عليَّ المطالب

وطريق معتنف: غير قاصد. وقد اعتنف اعتنافاً، إذا جار ولم يقصد. والتعنيف: التعبير واللوم والتوبيخ والتقريع. وفي الحديث الشريف: «إذا زنت أَمَةُ أحدكم فليجلدها ولا يعنّفها». قال الخطابي: المقصود ألا يقنع بتوبيخها على فعلها، بل يقيم عليها الحد، لأنهم كانوا لا ينكرون زنى الإماء، ولم يكن عندهم عيباً.

وهكذا، تشير كلمة «عنف» في اللغة العربية الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع. وعلى هذا الأساس، فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً.

أما في اللغة الانكليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة «Violence» هو «Violentia» ومعناها: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية ـ بأساليب متعددة ـ لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات. ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين[9].

وهكذا يتضح، أن مفهوم العنف في اللغة الإنكليزية يشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على استخدام غير مشروع للقوة المادية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية أوسع من دلالتها في الإنكليزية. ففي الأولى، يشمل العنف، الى جانب استخدام القوة

=،دار المعارف، ١٩٧٩)، ج ٤، ص ٣١٣٢ ـ ٣١٣٣؛ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبدالعظيم الشناوي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص ٤٣٢؛ اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦)، ج ٤، ص ١٤٠٧؛ مجد الدين الفيروزابادي، القاموس المحيط، ط ٤ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، [د. ت.])، ج ٣، ص ١٧٨، ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط ٣ (القاهرة: مجمع اللغة العربية، [د. ت.])، ج ٢

(٩) انظر: C. T. Ontons [et al.], *The Oxford Dictionary of English Etymology* (Oxford: Clarendon Press, 1966), p. 982; Edwin Robert Anderson Seligman and Alvin Johnson, eds., *Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan, 1935), vol. 15, pp. 264-267; Ernest Klein, *A Comprehensive Etymological Dictionary of the English Language* (Amsterdam: Elsevier Scientific Publishing Company, 1971); Philip Babcok Gove [et al.], *Webster's Third New International Dictionary of the English Language* (Springfield, Mass.: G. and C. Merriam Company, 1967), p. 2554; Raymond J. Corsini, ed., *Concise Encyclopedia of Psychology* (New York: John Wiley, 1987), pp. 1145-1146, and *The Oxford English Dictionary* (Oxford: Clarendon Press, 1933), pp. 221-222.

المادية، أموراً أخرى لا تتضمن استخداماً فعلياً للقوة. أما في الثانية، فالعنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية.

وجدير بالذكر أن بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم العنف تتجاوز دلالاته اللغوية المباشرة سواء في العربية أو الإنكليزية. فالعنف في الواقع الاجتماعي قد يكون استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها، وقد يعبّر عن مجموعة من التناقضات والاختلالات الكامنة في البناء الاجتماعي، وذلك على نحو ما سيتم توضيحه فيما بعد.

ثانياً: اتجاهات التعريف بمفهومي العنف والعنف السياسي

يمكن تعريف مفهوم «العنف السياسي» على نحو أكثر دقة في ضوء تعريف مفهوم «العنف»، باعتباره المفهوم الأوسع. ويكون السؤال الهام: متى يصبح العنف سياسياً؟ وما هي الحدود التي تميز بين العنف السياسي وغيره من أشكال العنف الاجتماعي[10]؟

١ ـ التعريف بمفهوم العنف

هناك ثلاثة اتجاهات أساسية في التعريف بمفهوم العنف، هي على النحو التالي:

الاتجاه الأول: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن العنف هو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات. ومن هذه التعريفات، على سبيل المثال: تعريف تشارلز ريفيرا، وكينيث سويتزر، إذ عرّفا العنف بأنه «الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم»[11]. وتعريف ارنست فان دين هاغ، القائل إنه «استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات. وقد يكون الهدف منه تحدي السلطة»[12].

وعرّف د. بكر القباني، العنف بأنه «نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب، وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه»[13]. ويندرج في هذا الاتجاه أيضاً تعريف أ. رشيد الدين خان وهو

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول التأصيل لمفهوم العنف بمعناه الواسع، انظر: خليل أحمد خليل، «سوسيولوجيا العنف،» الفكر العربي المعاصر، العددان ٢٧ ـ ٢٨ (خريف ١٩٨٣)، ص ١٩ ـ ٢٩، وسيد عويس، لا للعنف: دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١١) Charles Rivera and Kenneth Switzer, *Violence* (New Jersey: Hayden Book Company, Inc., 1976), p. 35.

(١٢) Ernest Van Den Hagg, *Political Violence and Civil Disobedience* (New York: Harper Torch Books, 1972), p. 54.

(١٣) بكر القباني، ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ١٠٩.

«استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات، وأنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بهذا، وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية»[١٤].

ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المادية، لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات، للتأثير على إرادة المستهدَف. وعلى هذا الأساس، فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدَف.

الاتجاه الثاني: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها

يعدّ هذا الاتجاه تطويراً وتوسيعاً للاتجاه السابق، إذ ينصرف مفهوم العنف ليشمل التهديد باستخدام القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها. ومن التعريفات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه، تعريف الأستاذة ساندرا بول روكيخ العنف بأنه «الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين»[١٥]. وتعريف دينستين الذي نظر إلى العنف باعتباره «استخدام وسائل القوة والقهر أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً»[١٦].

ويأتي في هذا الإطار أيضاً تعريف بيير فيو، الذي نظر إلى العنف باعتبار أنه «ضغط جسدي أو معنوي، ذو طابع فردي أو جماعي، يُنزله الإنسان بالإنسان»[١٧].

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن هناك تشابهاً كبيراً بين هذا الاتجاه والاتجاه السابق بخصوص تعريف المفهوم. والجديد في الاتجاه الثاني أنه يوسّع المفهوم ليشمل التهديد باستعمال القوة، إلى جانب الاستخدام الفعلي لها، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث: العنف كأوضاع هيكلية/ بنائية

ينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. ولذلك يطلق عليه اسم «العنف الكلي»

---

(١٤) رشيد الدين خان، «العنف والتنمية الاقتصادية،» ترجمة راشد البراوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٠.

(١٥) Sandra J. Ball-Rokeach, «The Legitimation of Violence,» in: James F. Short (Jr.) and Marvin E. Wolfgang, eds., *Collective Violence* (New York: Aldine, 1977) p. 101.

(١٦) انظر في هذا التعريف: Alex P. Schmid, *Political Terrorism* (Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1983), p. 12.

(١٧) بيير فيو، «العنف والوضع الإنساني،» في: المجتمع والعنف، مجموعة من الاختصاصيين، ترجمة الياس زحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

أو «البنائي». ويتخذ عدة أشكال منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع؛ وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة؛ وغياب العدالة الاجتماعية؛ وحرمان قوى معيّنة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية؛ وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل... الخ) لقطاعات عريضة من المواطنين؛ والتبعية على المستوى الخارجي[18].

وعلى هذا الأساس، ولكي يتم الكشف عن أبعاد ظاهرة العنف، يجب تحليل سياقها الاجتماعي ودراسته[19]. ويرى إدوارد عازار أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي الى وجود «الصراعات الاجتماعية الممتدة». وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات[20]. وتتسم بتعدد المشاركين فيها، وتشعّب القضايا الفرعية المرتبطة بها، وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية. كما تتميز باستمرارية حالة من العداء والتوتر الذي قد ينفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلحة. وفي حالة الصراع الاجتماعي الممتد، لا يبدو أن هناك نقطة أو نقاطاً محددة لانتهاء الصراع[21].

ولا تقتصر حالة العنف الهيكلي على الاختلالات الكامنة في البناء الاجتماعي داخل الدولة والمجتمع فحسب، بل تشمل كذلك الاختلالات في العلاقات بين الدول. فالاستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على الدول الفقيرة المتخلفة ـ بصور وأشكال متعددة ـ يمثّل شكلاً للعنف، تعاني منه شعوب العالم الثالث[22].

ويطلق البعض على العنف الهيكلي اسم «العنف الخفي» وذلك لأنه عنف كامن في

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول العنف الهيكلي ومظاهره، انظر:

Fred R. Von Der Mehden, *Comparative Political Violence* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973), pp. 7-10; Jean-Marie Domenach [et al.], *Violence and its Causes* (Paris: UNESCO, 1981), pp. 174-176, and Johan Galtung, «A Structural Theory of Aggression,» in: Clagett G. Smith, ed., *Conflict Resolution: Contributions of the Behavioral Science* (London: University of Northdam Press, 1971).

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي محمود ليلة، «العنف في المجتمعات النامية: من وجهة نظر التحليل الوظيفي،» المجلة الجنائية القومية، السنة ١٧، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٢٧٣ ـ ٢٩٣.

(٢٠) Edward E. Azar and Renee Marlin, «The Costs of Protracted Social Conflict in the Middle East: The Case of Lebanon,» in: Gabriel Ben-Dor and David B. Dewitt, eds., *Conflict Management in the Middle East* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1981), pp. 29-44.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: إدوارد عازار، «الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي،» ترجمة حمدي عبدالرحمن حسن، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٨)، ص ٥ ـ ٤١، و

Edward Azar and Nadia Farah, «The Structure of Inequalities and Protracted Social Conflict: A Theoretical Framework,» *International Interactions*, vol. 7, no. 4 (1981), pp. 317-335.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: هونج بول، «التفسير الاقتصادي للعنف،» في: المجتمع والعنف، ص ١٧٧، و

Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research*, vol. 8, no. 2 (Autumn 1971), pp. 81-117.

البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات. وفي ذلك تمييز له عن العنف الظاهر، وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة[23].

وثمة علاقة وثيقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي. فوجود الأول ـ أي وجود مجموعة من الاختلالات والتناقضات في البنية الاجتماعية ـ يزيد من احتمالات حدوث الثاني، لأن السعي إلى تغيير البنيان الاجتماعي أو الإعلان عن حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات تتضمن قدراً من العنف. وستتضح طبيعة العلاقة بين النوعين من العنف عند اختبار فرضيات الدراسة. فحساب أو قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي من جانب، وكل من عدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل والتنمية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية من جانب ثانٍ، هو في جوهره تحديد وتحليل لبعض جوانب العلاقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي في النظم العربية.

وانطلاقاً من هذه الاتجاهات في تعريف مفهوم العنف، فإن الدراسة تعرّفه باعتباره «كل سلوك ـ فعلي أو قولي ـ يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معيّنة».

وعلى ضوء هذا التعريف، فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً (استخدام فعلي للقوة)، أو قولياً، مجرد تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة. وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة الى الأشخاص والممتلكات وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين. أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام. كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً، صريحاً أو كامناً. ومن هنا تتعدد صور العنف وأدواته وتتداخل.

وترمي ممارسة العنف إلى تحقيق أهداف معيّنة، تختلف من موقف إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، طبقاً لاختلاف الفاعل. وهذا الفاعل قد يكون الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين. وقد يكون جماعة أو منظمة معيّنة تعمل ضد النظام الحاكم أو ضد جماعة أخرى. وقد يكون النظام الحاكم ضد عناصر أو جماعات معينة داخل الدولة. وقد يكون ضد دولة أو جماعات أخرى خارج حدود الدولة.

ولما كانت أهداف ومصالح ورغبات الأفراد والجماعات تختلف، فإنه ليس من السهل إصدار أحكام قيمية حول شرعية السلوك العنيف من عدمه لأن ما يكون غير شرعي بالنسبة الى مستهدفين بالعنف، قد يكون شرعياً بالنسبة الى الممارسين له. ويرجع هذا إلى اختلاف

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: آلان بيرو، «التقنية والسلطة والعنف،» في: **المجتمع والعنف**، ص ٣٤، و

Pierre Spitz, «Silent Violence: Famine and Inequality,» in: Domenach [et al.], *Violence and its Causes*, pp.192-211.

الجماعات من حيث طبيعة أطرها المرجعية، وقيمها الثقافية، واختلاف الدوافع والأهداف الكامنة وراء ممارسة العنف.

وبعد التعريف بمفهوم العنف، تعرض الدراسة - بإيجاز - لبعض محاولات تصنيف العنف. وفي هذا الإطار، صنّف أحد الباحثين الأفكار والمقولات المتعلقة بالعنف في مجموعتين[٢٤].

المجموعة الأولى: مقولات العنف الفطري

ومحورها أن العنف سلوك فطري، يولد الإنسان به، بحكم تكوينه الفسيولوجي والبيولوجي. وتضمّ هذه المجموعة ثلاث مقولات كبرى هي: المجرم بالولادة (لمبروزو). وفحواها أن العنف سلوك فطري لدى بعض الناس، إذ إنهم يولدون بخصائص شخصية معينة تتضمن ميولاً إجرامية وعدوانية. ومقولة غريزة العدوان (فرويد)، ومضمونها أن العنف غريزة فطرية في الإنسان تدفعه إلى الاعتداء والقتل. فقد افترض فرويد أن هناك غريزتين لدى الإنسان، هما غريزة الحب أو الجنس، وغريزة العدوان، وكلاهما تلح في طلب الإشباع، ومن هنا، فالعنف سلوك غريزي هدفه تفريغ الطاقة العدوانية الكامنة داخل الانسان. وهناك أخيراً مقولة «الإحباط - العدوان» (دولارد) وتؤكد أن الإحباط سبب العدوان، وكلما زاد الاحباط زادت حدّة العدوان.

المجموعة الثانية: مقولات العنف المكتسب

وأساسها أن العنف سلوك مكتسب، يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة به[٢٥]. ومن أبرز هذه المقولات مقولة «تعلّم العنف بالملاحظة». وجوهرها أن الأطفال يتعلمون السلوك العنيف عن طريق ملاحظة نماذج العنف لدى والديهم ومدرّسيهم وأصدقائهم، ومشاهدتهم مظاهر العنف في الأفلام التليفزيونية والسينمائية، وقراءتهم القصص والروايات البوليسية... الخ.

ولقد حاول بعض الأساتذة العرب وضع تصنيفات لأشكال العنف. فميّز أحد الباحثين بين العنف المقنّع والعنف الرمزي. يحدث النوع الأول مع زيادة شعور الانسان بالعجز وعدم القدرة، نظراً لكثرة الضغوط المفروضة عليه من الخارج، وقد يُمارَس العنف المقنّع ضد الذات، فيتخذ شكل السلوك الرضوخي والميل الى تدمير الذات. وقد يتجه إلى

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: كمال إبراهيم مرسي، «سيكولوجية العدوان،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٣، العدد ٢ (صيف ١٩٨٥)، ص ٤٨ - ٥٧، وانظر أيضاً:

Rivera and Switzer, *Violence*, pp. 36-46, and Ted Robert Gurr, «Psychological Factors in Civil Violence,» *World Politics*, vol. 20, no. 2 (January 1968), pp. 245-278.

(٢٥) Gurr, Ibid., pp. 248-249.

الخارج في شكل مقاومة سلبية مثل عدم الرغبة في العمل وتخريب الممتلكات العامة، والعدوان اللفظي بالنكات والتشنيعات على الآخرين. أما العنف الرمزي، فيتخذ شكل الاعتداء على القوانين وتحطيم الضوابط التي تتضمنها والاستهانة برموز الدولة[٢٦].

وفي دراسة قام بها أ. السيد يسين، ميّز بين ثلاثة أشكال للعنف، طبقاً للقوى التي تمارسه. وهي: **العنف الطبقي**، وهو الذي تمارسه الطبقات المسيطرة على الطبقات المستغلّة. **والعنف السياسي**، وهو الذي تمارسه الدولة ضد بعض الجماعات السياسية، أو تمارسه بعض الجماعات السياسية ضد الدولة. وأخيراً، **العنف الاجتماعي والثقافي**، وهو الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة من ناحية، وضد المجتمع المدني ذاته من ناحية أخرى[٢٧].

والانتقاد الأساسي الذي يوجَّه إلى المحاولات السابقة هو اعتماد كل منها على معيار واحد لتصنيف ظاهرة العنف، بالرغم من تعدد متغيراتها وتعقّدها. هذا الى جانب عدم الدقة في التمييز بين الصور والأشكال المختلفة للعنف السياسي.

ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف السلوكيات العنيفة استناداً إلى عدة معايير: **أولها**: معيار شكل السلوك العنيف وطبيعته. فاستناداً إلى التعريفات النظرية والإجرائية التي يتبناها الباحث للمفاهيم التي تعتبر بمثابة تجريدات لأشكال معيّنة من العنف، يمكن تصنيف الممارسات العنيفة من حيث الشكل إلى: إضرابات، وتظاهرات، وأحداث شغب، وتمردات عامة، وعمليات إعدام... الخ. **وثانيها**: معيار أهداف الفعل العنيف أو دوافعه. إذ يمكن أن يكون للعنف هدف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني أو إجرامي. **وثالثها**: معيار طبيعة القوى التي تمارس العنف. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن العنف الطلابي، والعنف العمالي، والعنف المؤسسي الذي تمارسه أجهزة منظمة كالجيش والبوليس... الخ. وغالباً ما تتجه بعض الفئات والقوى الاجتماعية إلى ممارسة أشكال معيّنة من العنف أكثر من غيرها نظراً إلى طبيعة هذه القوى من جانب، وخصوصية تلك الأشكال من جانب آخر. فالطلبة عادة ما يتظاهرون، والعمال يُضربون، والفلاحون ينتفضون، وأحياناً تنخرط بعض وحدات القوات المسلحة في التمردات والأعمال الانقلابية، كما أنها تُستخدم في بعض الأحيان للقضاء على أعمال العنف المضادة للنظام. **ورابعها**: معيار حجم المشاركين في أعمال العنف. وهنا يمكن التمييز بين العنف الفردي أو المحدود الذي ينخرط فيه فرد أو عدد قليل من الأفراد، والعنف الجماعي وهو الذي تمارسه فئات اجتماعية أكثر عدداً، ويرتبط بعمليات واسعة من الحشد والتعبئة. **وخامسها**: معيار درجة التنظيم. وطبقاً لهذا المعيار يمكن التمييز

---

(٢٦) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦).

(٢٧) السيد يسين «العنف وحقوق الإنسان والمجتمع المدني،» ورقة قدّمت إلى: الملتقى الفكري الأول حقوق الإنسان في مصر، ٨ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، والذي نظمته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (تحت التأسيس).

بين العنف المخطط، وهو غالباً ما يتم بصورة منظمة كالانقلابات العسكرية، وعمليات الاغتيال، والأعمال الإرهابية. والعنف غير المنظم أو العضوي، وهو الذي ينذلع بصورة تلقائية فجائية. ويأتي في الغالب كردود أفعال موقفية. ومن أمثلته المظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب.

والخلاصة، أنه نظراً لتعقّد ظاهرة العنف، وتعدد صورها وأشكالها، فإنه لا يمكن تصنيفها طبقاً لمعيار واحد، وإنما تتعدد معايير التصنيف طبقاً للزاوية التي يتناول منها الباحثون الظاهرة.

وبعد عرض الاتجاهات المختلفة في تعريف مفهوم العنف، تنصرف الدراسة الى تعريف مفهوم العنف السياسي. فمتى يصبح العنف سياسياً؟ أي ما هي السمات المميزة للعنف كسلوك سياسي عن غيره من أشكال العنف الاجتماعي؟ وما هي الاتجاهات المختلفة في تعريف مفهوم العنف السياسي؟

٢ ـ التعريف بمفهوم العنف السياسي

ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون الأهداف أو دوافعه سياسية، رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها، ولذلك فإن أغلب الباحثين والدارسين يعرّفون العنف السياسي بأنه «استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية». وعلى سبيل المثال، فإن بول ويلكنسون عرّف العنف السياسي بأنه «استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية»[٢٨]. وعرّفه شانغ سياهن بأنه «استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية»[٢٩]. وحدّده باحث آخر بـ «أنه كافة أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يُقصد منها تحقيق أهداف سياسية»[٣٠].

وتتعدد القوى التي قد تمارس العنف السياسي. كما تتباين بالطبع الأهداف السياسية التي تسعى الى تحقيقها. ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدَفة به على النحو التالي:

١ ـ العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم. وذلك

(٢٨) Paul Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State* (New York: John Wiley, 1977), p. 30.

(٢٩) Chung-Si Ahn, *Social Development and Political Violence* (Seoul: Seoul National University Press, 1981), p. 12.

وانظر أيضاً تعريفات مماثلة في: Schmid, *Political Terrorism,* pp. 20-23.

(٣٠) إكرام عبد القادر بدر الدين، «ظاهرة الإستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له[31]. ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس والمخابرات والقوانين الاستثنائية... الخ. ويُعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي[32].

٢ ـ العنف الموجّه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلبة، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية.... الخ)، إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات... الخ. ويُعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي.

٣ ـ العنف الموجّه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى. ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة. وقد يُوظَّف الجيش والبوليس وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

٤ ـ العنف الموجّه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها. ويطلق البعض على هذه الحالة اسم «العنف السياسي المجتمعي»[33].

ولما كانت الدراسة تتناول العنف كأحد مظاهر العلاقة بين النظم الحاكمة والمواطنين، وآليات هذه العلاقة ومشاكلها وتوتراتها، فإنها تركز على الشكلين الرئيسيين لاستخدام العنف، وهما العنف الرسمي، أي استخدام النخبة الحاكمة العنف تجاه المجتمع، والعنف غير الرسمي، أي استخدام القوى والتنظيمات السياسية أو الاجتماعية العنف إزاء النظام الحاكم.

أما الأهداف السياسية التي تسعى القوى التي تمارس العنف السياسي إلى تحقيقها، فتختلف طبقاً لطبيعة تلك القوى، وحدود قوتها، وموقعها من السلطة السياسية، وطبيعة ايديولوجياتها، ويمكن تصنيف هذه الأهداف طبقاً لعدة معايير على النحو التالي:

---

(٣١) Gurr and Bishop, «Violent Nations and Others,» pp. 82-84.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Leslie. J. Macfarlane, *Violence and the State* (Oxford: Nelson, 1974), and Michael Stohl and George A. Lopez, *The State as Terrorist: The Dynamics of Governmental Violence* (Westport: Creenwood Press, 1984).

(٣٣) ضياء رشوان، «مدخل حول العنف.. والعنف الإسلامي: الحالة المصرية،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٤٣ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ١٧٤ ـ ١٧٩.

١ ـ معيار الموقف تجاه الوضع القائم

فهدف أي نظام سياسي، والقوى التي يعبّر عنها، هو الاستمرار في الحكم، وإذا فشل النظام في تحقيق الاستمرار عن طريق تدعيم أسس ومصادر شرعية، وتطوير ذاته ومؤسساته وسياساته، لتتمكن من استيعاب القوى الجديدة الراغبة في المشاركة في السلطة، والحصول على نصيب أكبر من الثروة والنفوذ، إذا فشل في تحقيق ذلك، فإنه غالباً ما يلجأ إلى استخدام القوة لضرب القوى التي تمثل تحدياً له وتحجيمها.

أما القوى التي تشعر أن النظام لا يعبّر عن قيمها ومصالحها ولا يسعى الى تحقيق أهدافها، فإنها قد تسعى الى تغييره بالقوة. وقد يكون التغيير جزئياً، أي تغيير بعض السياسات أو القرارات أو الأشخاص أو المواقف[٣٤]، أو كلياً، بمعنى تغير النظام برمته (النخبة، المؤسسات، التوجهات، السياسات) واستبداله بنظام آخر. وعادة ما يؤدي تزايد لجوء النظام (أو القوى المناوئة له لممارسة العنف) إلى تزايد العنف المضاد. وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يعيش المجتمع في دورة من العنف، وهي من أسوأ الأوضاع التي يمكن أن ينزلق إليها أي مجتمع سياسي، إذ تصبح أساسيات المجتمع وشرعية الدولة مهددة.

٢ ـ معيار الشرعية[٣٥]

يختلف الباحثون في تكييف طبيعة أهداف العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة. فيرى البعض أن العنف عمل غير شرعي، يمثّل اختراقاً للحدود المقبولة لاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية[٣٦]. ولذلك فهو ظاهرة سيئة وغير مرغوب فيها، ومن ثم

---

(٣٤) Hagg, *Political Violence and Civil Disobedience*, p. 60.

(٣٥) يجب التفرقة بين مفهوم الشرعية (Legitimacy) الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية، أي حول الأسس التي عليها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية (Legality) بمعنى خضوع نشاط السلطات الادارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي. وبالتالي قد تكون السلطة مشروعة (مطابقة لأحكام القانون)، ولكنها غير شرعية لرفض الجماعة لها بسبب عدم تلاؤمها مع قيمهم وتوقعاتهم. والثورة شرعية عندما يتقبلها أفراد الشعب ويتكتلون خلف قيادتها لإنجاز المهام الثورية، وغير مشروعة لمخالفتها القوانين القائمة. فالشرعية فكرة أو معتقد تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها، وبالتالي فهي مفهوم سياسي، أما المشروعية فهي مفهوم قانوني. والشرعية مصدرها قد يكون الدين، أو الكاريزما، أو التقاليد، أو الإنجاز (الفاعلية)، بينما المشروعية مصدرها القانون الوضعي. والتجاوز عن شرعية السلطة أو فقدانها يؤدي الى فقدان مبرر طاعتها، أما إساءة استعمال المشروعية أو التجاوز عليها، فيترتب عليه جزاء مدني أو جنائي توقعه المحاكم على الشخص أو الهيئة اللذين خالفا أو تجاوزاها. لمزيد من التفاصيل حول التأصيل للمفهومين، انظر: كمال زكي أبو العيد، «مبدأ الشرعية في الدولة الإشتراكية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٥)، ص ١١٧ وما بعدها؛

David Easton, *A System Analysis of Political Life* (New York: John Wiley, 1965), pp. 278-284; Leslie Green, *The Authority of the State* (Oxford: Clarendon Press, 1988), and Seymour Martin Lipest, *Political Man: The Social Bases of Politics* (London: William Heineman Ltd., 1960).

(٣٦) Schmid, *Political Terrorism*, p. 12.

فأهدافه غير شرعية، أي لا يقرها الوعي الجماعي. وأن هناك طرقاً ومسالك مشروعة يمكن اللجوء إليها لحل المشكلات والقضاء على مصادر التوتر. بينما يرى آخرون أن العنف وسيلة شرعية لتحقيق أهداف شرعية. فقد لا يوجد طريق سوى العنف للتخلص من أوضاع ظالمة وبائدة ومختلة[٣٧]. وعلى سبيل المثال، أليس من حق الشعوب أن تستخدم العنف لتحقيق استقلالها أو للتخلص من الهيمنة الاستعمارية عليها؟

٣ ـ معيار المشروعية

معيار المشروعية هو اتفاق الممارسات السياسية مع الإطار الدستوري ـ القانوني السائد في المجتمع. فالفعل يصبح مشروعاً عندما يأتي مستنداً إلى نص دستوري أو قانوني، ويوصف بعدم المشروعية عندما لا يكون كذلك[٣٨]. وقد يكون القرار أو الفعل مشروعاً، أي مطابقاً للقانون وفي إطاره، ولكنه غير شرعي، أي لا يحوز على القبول والرضا من قبل المواطنين.

ويرى البعض أن العنف وسيلة لتحقيق أهداف مشروعة، أي يقرها القانون. وعادة ما يركز المساندون والمؤيدون للنظام على فكرة المشروعية لتبرير ممارسات النظام. وتُطرح في هذا السياق أهداف مثل حفظ الأمن العام والنظام والقانون، والقضاء على العابثين. وغالباً ما تتجه النظم السياسية، وبخاصة في بلدان العالم الثالث، إلى تغليف ممارساتها العنيفة بأطر قانونية ودستورية حتى يتم إضفاء المشروعية عليها. ويرى آخرون أن لجوء النظام إلى استخدام العنف على نطاق واسع أمر غير شرعي، أي لا يقبله الرأي العام، ومن ثم فإن القوانين التي تسبغ على ممارسات النظام العنيفة صفة المشروعية تعتبر أيضاً غير شرعية، وبخاصة إذا كانت صادرة طبقاً لإرادة الحاكم ولا تعبّر عن إرادة المحكومين[٣٩].

٤ ـ معيار نوع الهدف وطبيعته

أهداف العنف قد تتعلق بنظام الحكم مباشرة كالسعي الى السيطرة على السلطة، أو تغيير بعض سياسات النظام، أو إزاحة بعض الشخصيات من النخبة الحاكمة، أو المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار، وقد يكون العنف من جانب النظام للتخلص من القوى المعارضة له. كما أنه قد يكون للعنف أهداف اقتصادية واجتماعية، كالمطالبة بإحداث تغيرات تتعلق بأسس توزيع الثروة والدخل في المجتمع، والاستفادة من الخدمات الأساسية، وضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء المحاولات السابقة لتعريف مفهوم العنف السياسي، فإن الدراسة تعرّفه بأنه

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: Terry Nardin, *Violence and the State: A Critique of Empirical Political Theory* (Beverly Hills: Sage, 1971), p. 10.

(٣٨) فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية: اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٣٩) سيفرد هذا المبحث جزءاً خاصاً لمناقشة قضية شرعية العنف السياسي ومشروعيته.

«كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الايديولوجية أو بسياساته الاقتصادية والاجتماعية».

ومن هذا المنطلق، فإن العنف السياسي قد يكون منظَّماً (الانقلابات وعمليات الاغتيال) أو غير منظَّم (أحداث الشغب، وغالبا التظاهرات). وقد يكون فردياً (الاغتيال والاختطاف) أو جماعياً (المظاهرات والاضرابات وأحداث الشغب). علنياً (المظاهرات والاضرابات) أو سرياً (اغتيال عناصر المعارضة أو الحكم، التآمر لقلب النظام). وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبياً (الحروب الثورية والحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة ومؤقتة (المظاهرات والاغتيالات).

ثالثاً: التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم أخرى أبرزها: الإرهاب السياسي، والصراع السياسي، وعدم الاستقرار السياسي. ولذلك تسعى الدراسة إلى التمييز بين مفهوم العنف السياسي، وهذه المفاهيم.

١ ـ العنف السياسي والإرهاب السياسي

لقد تم تعريف العنف السياسي، بقي تعريف مفهوم الإرهاب السياسي، وتحديد أبعاد التداخل والتمايز بينهما.

وبادىء ذي بدء، يجب التأكيد أنه لا يوجد تعريف واحد للإرهاب، إذ تتعدد التعريفات وتتداخل. وقد حصر أحد الباحثين حوالى (١٠٨) تعريفات للمفهوم[٤٠]. الأمر الذي يثير بعض الخلط واللبس عند التعامل معه، وبالذات بعد شيوع استخدام المفهوم على نطاق واسع من قِبَل السياسيين والصحفيين. ولا تكمن المشكلة فقط في شيوع استخدام مفهوم الإرهاب والجماعات الإرهابية، ولكن في الغموض السياسي والفكري الذي لازم ذلك، فغالباً ما يرتبط استخدام المفهوم بانحيازات قيمية وايديولوجية وسياسية. ومن هنا تتعدد تعريفاته، وتتداخل عناصره، وما يُعتبر إرهاباً من عدمه يختَلف من دولة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى. ولقد أصبح إطلاق صفة الإرهاب على دولة أو جماعة أو منظمة معيّنة أو شخص معيّن سلاحاً دعائياً لتشويه صورة المستهدَف، ولتبرير بعض الإجراءات الانتقامية ضده. ويكفي الباحث أن يشير إلى التناقض الفاضح في استخدام رجال السياسة وأجهزة الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية المفهوم عند إشاراتهم إلى كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وعلى ضوء قراءة عناصر التعريفات المختلفة للمفهوم وتحديدها يمكن القول إن

---

(٤٠) Schmid, *Political Terrorism*, pp. 119-158.

الإرهاب السياسي هو سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية[41].

وتتمثل عناصر المفهوم طبقاً للتعريف السابق فيما يلي: «إن الارهاب عمل رمزي، فهو لا يستهدف الضحية في ذاتها وحسب، ولكن النظام أو الجماعة أو الدولة التي تنتمي إليها. بلغة أخرى، يمكن القول إن الفعل الإرهابي يعدّ رسالة موجهة إلى الآخرين. والهدف الأساسي منه هو إحداث أثر نفسي سلبي، يتمثل في حالة من الخوف والقلق والرعب والتوتر لدى المستهدفين، حيث يمكن في إطارها التأثير على توجهاتهم وسياساتهم. ولذلك فإذا كان العنف المادي يتجه إلى الضحية، فإن الآثار النفسية السلبية تتولد لدى الجماعة التي تنتمي إليها الضحية. ويقوم الإرهاب السياسي على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه. ويعدّ استخدام العنف من العناصر الأساسية للفعل الإرهابي. فهو لا يمثل عنصراً عابراً أو طارئاً فيه»[42]. وتتعدد صور استخدام العنف بقصد الارهاب، ومنها: اختطاف الطائرات، واحتجاز الرهائن، وتفجير بعض الممتلكات العامة أو الخاصة، واغتيال بعض الشخصيات... الخ[43].

وهناك العديد من القوى التي يمكن أن تمارس الإرهاب في المجتمع. فقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم بقصد إضعافه والتمهيد للإطاحة به، وإحداث تغييرات جذرية في بناء الدولة والمجتمع ـ ويُعرف هذا بـ «الإرهاب الثوري»[44] ـ أو للتأثير على توجهات النظام وسياساته في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات. وقد يمارسه النظام ضد بعض الجماعات والعناصر المناوئة في الداخل بقصد تحجيم دورها وتقليص معارضتها، ويُعرف هذا بـ «الارهاب المؤسسي» أو «الرسمي» أو «إرهاب الدولة»، إذ يصبح الإرهاب أداة من أدوات النظام للاستمرار في السلطة[45]. وعلى هذا الأساس يكون الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له.

---

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول بعض عناصر هذا التعريف، انظر: ماري كاليفات زيادة، «أسطورة الإرهاب،» الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٩ (أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ١١٢ ـ ١١٨؛ Schmid, Ibid., pp. 119-158; Michael Stohl, ed., *The Politics of Terrorism* (New York: Marcel Dekker, Inc., 1983), pp. 23-49, and Richard Shultz, «Conceptualizing of Political Terrorism: A Typology,» *Journal of International Affairs,* vol. 32, no. 1 (Spring-Summer 1978), pp. 7-15.

(٤٢) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٧٣.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)، ص ١١٤ ـ ١١٦، وممدوح توفيق، الإجرام السياسي (القاهرة: دار الجليل، ١٩٧٧).

(٤٤) Harry R. Targ, «Societal Structure and Revolutionary Terrorism: Preliminary Investigations,» in: Stohl, ed., *The Politics of Terrorism,* pp. 119-143.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Andrew C. James, «Authority and Violence,» in: Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: Free Press, 1964), pp. 71-99, and Raymond D. Duvall and Michael Stohl, «Governace by Terror,» in: Stohl, ed., Ibid., pp. 179-219.

وقد يُمارَس الإرهاب ضد المستعمر الأجنبي من قبل القوى والعناصر الوطنية بقصد التحرر والحصول على الاستقلال. وفي هذه الحالة تعتبر الأفعال العنيفة جزءاً من كفاح وطني مشروع لتحرير الإرادة وتحقيق الاستقلال، وهو عنف مضاد لعنف أكبر وأعمق يمارسه المستعمر[٤٦].

ومن حيث الإطار الجغرافي، فقد يمارس الإرهاب داخل نطاق الدولة أو في أحد أقاليمها، وفي هذه الحالة يعدّ إرهاباً محلياً، يشكل جزءاً من ديناميات وأساليب التفاعل والصراع بين المواطنين والنظام السياسي أو بين الجماعات المختلفة داخل إطار الدولة الواحدة. وقد يمارَس الإرهاب عبر الحدود، إذ توجهه دول أو منظمات معيّنة ضد مصالح دول أخرى ورعاياها، أو ضد العناصر المناوئة من الخارج، ويُعرف في هذه الحالة باسم «الإرهاب الدولي»[٤٧].

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن هناك قدراً من التداخل والتشابك بين آليات كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي وأهدافهما. فاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو أحد العناصر والمكوّنات الأساسية للفعل الأرهابي، أي أن لا بد منه لإحداث الأثر النفسي المطلوب. لكن أشكالاً معينة من العنف هي التي تُمارَس بقصد الإرهاب، وهي تتسم بدرجة عالية من التنظيم، ولا يستغرق تنفيذها وقتا طويلاً، ولا تحتاج إلى أعداد كبيرة من البشر أو المعدات العسكرية والقوات لإنجازها. ومنها على سبيل المثال: اختطاف الطائرات، واقتحام بعض الممتلكات العامة أو الخاصة وتفجيرها، واغتيال بعض الشخصيات العامة أو اختطافها.

وخلاصة القول: إنه إذا كان استخدام العنف عنصراً أساسياً للفعل الإرهابي، فإن كل سلوك عنيف لا يعدّ عملاً ارهابياً. فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب. ولما كان موضوع الدراسة هو **العنف السياسي في النظم العربية**، فإن ذلك يتضمن دراسة بعض أشكال العنف التي تندرج تحت الإرهاب السياسي.

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد نور الدين أفاية، «ظاهرة الإرهاب بين دعاوى الهيمنة وقضايا التحرر،» **الوحدة**، السنة ٣، العدد ٢٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الإرهاب الدولي، انظر: أحمد جلال عز الدين، «الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي المصري،» (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٤)، عصام صادق رمضان، «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ٨ ـ ٣٧؛

Edward Mickolus, «International Terrorism,» in: Stohl, ed., *The Politics of Terrorism;* Manus I. Midlarsky, Martha Grensshaw and Fumihiko Yoshida, «Why Violence Spreads: The Contagion of International Terrorism,» *International Studies Quarterly,* vol. 24, no. 2 (June 1980), pp. 262-298, and Stephen Sloon, «International Terrorism: Academic Quest, Operational Art and Policy Implications,» *Journal of International Affairs,* vol. 32, no. 1 (Spring-Summer 1978), pp. 1-5.

٢ ـ العنف السياسي والصراع السياسي

هناك العديد من الدراسات النظرية والإمبريقية التي تناولت ظاهرة الصراع على المستويين الداخلي والخارجي، بقصد تحديد أسباب الصراعات الداخلية والخارجية وآلياتها وعوامل استمرارها، وتحديد أساليب إدارتها وحلها. في هذا الإطار، كثيراً ما يتم الخلط بين مفهومي العنف السياسي والصراع السياسي. ويُلاحظ أن الكثير من الدراسات الكمية التي سعت إلى اختبار العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي طرحت مؤشرات العنف السياسي الداخلي باعتبارها مؤشرات للصراع الداخلي، دونما مراعاة للتمايزات والاختلافات بينهما. فماذا يُقصد بالصراع؟[48].

وانطلاقاً من التعريفات النظرية المتعددة لمفهوم الصراع[49]، يمكن تعريفه بأنه «التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية. وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف، أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف الى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوّته».

وتأسيساً على ما سبق، فإن أي وضع صراعي يتضمّن وجود طرفين على الأقل، بينهما اختلافات قيمية ومصلحية متشابكة. وأن هناك سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية، يسعى كل طرف من خلالها الى الحاق الأذى والضرر بالآخرين، ويحرص على تعظيم مكاسبه. وتقوم علاقات الصراعات على أساس سعي كل من الطرفين الى تأمين مصادر قوّته وعناصرها حتى تكون سنداً له في العمليات الصراعية.

ويكمن الفارق الجوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع وآلياته. ويعدّ العنف بالمعنى الذي سبق تحديده إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع وحسمه. وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستخدم فيه. ومن هنا، فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون عنيفاً أو غير عنيف[50].

---

(٤٨) من هذه الدراسات على سبيل المثال ما يلي:

Jonathan Wilkenfeld, «Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations,» *Journal of Peace Research*, vol. 5, no. 1 (1968), pp. 56-69; R.J. Rummel, «Dimensions of Foreign and Domestic Conflict Behavior: A Review of Empirical Findings,» in: D.G. Pruitt and R.C. Snyder, eds., *Theory and Research on the Causes of War* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1969), and J.N. Collins, «Foreign Conflict Behavior and Domestic Disorder in Africa,» in: Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New York: Mackay, 1973), pp. 251-293.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Anthony Oberschall, *Social Conflict and Social Movements* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973); Clinton F. Fink, «Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 12, no. 4 (1968), pp. 412-460, and R. W. Mack and R.C. Snyder, «The Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 1, no. 2 (1957), pp. 212-228.

(٥٠) انظر المفهوم الذي تبنّاه أحمد يوسف للصراع، في: أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠

وتتدرج أشكال الصراع ابتداءً من الاستخدام المباشر للعنف المادي وانتهاء بأشكال التنافس والتناقض والممارسات التي لا تتضمن استخدام العنف المادي بالمعنى المشار إليه في هذه الدراسة.

وخلاصة القول: إن الصراع أعم من العنف، وإن العنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع.

٣ ـ العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي

دأبت بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين مفهومي العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي. فطرحت مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي. وبذلك أصبح المفهومان مترادفين. وعلى الجانب الآخر، أصبح الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي[٥١]. ومن خلال استعراض العديد من تعريفات مفهوم عدم الاستقرار السياسي خلص أحد الباحثين إلى أنه «وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي»[٥٢]. وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في: اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام.

ومن هذا المنطلق، يعتبر العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة. ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة منها: المظاهرات والإضرابات والمحاولات الانقلابية وأحداث الشغب والحروب الأهلية والاعتقالات والأحكام بالحبس والإعدام... الخ. وإذا كان العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار، فإنه ليس العنصر الوحيد. فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما. فهناك عدة مستويات للظاهرة هي[٥٣]:

---

(٥١) من هذه الدراسات على سبيل المثال ما يلي:

C.L. Taylor, «Communications Development and Political Instability,» *Comparative Political Studies,* vol. 1, no. 4 (1969), pp. 557-563; D.G. Morrison and H.M. Stevenson, «Political Instability in Independant Black Africa: More Dimensions of Conflict Behavior within Nations,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 15, no. 3 (1971), pp. 347-368; D.P. Bwy, «Political Instability in Latin America: The Cross-Cultural Test of a Causal Model,» *Latin American Research Review,* vol. 3, no. 2 (1968), pp. 17-66, and J.M. Ruhl, «Social Mobilization and Political Instability in Latin America: A Test of Huntington Theory,» *Inter-American Economic Affairs,* vol. 29, no. 2 (1975), pp. 3-21.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: بدر الدين، «ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠،» ص ١٨ ـ ٤٣.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الكريم علي محمد الخطيب، «ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣،» المبحث الثاني، و

Martin C. Neddler, «Stability and Instability,» in: Michael B. Stein, ed., *Issues in Comparative Politics: A Text with Readings* (New York: St. Martin's Press, 1971), pp. 212-221.

١ ـ عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة. ويشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة التغير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.

٢ ـ عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان والأحزاب. وغالباً ما يأخذ عدم الاستقرار صورة التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية، أو في السياسات التي تأخذ بها. وكثيراً ما يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي بعدم الاستقرار على مستوى النخبة، إذ تتجه النخب الجديدة أو العناصر الجديدة في تلك النخب إلى إحداث تغيرات في المؤسسات القائمة وسياساتها.

٣ ـ عدم استقرار السلوك السياسي. ويتمثل أساساً في تزايد اللجوء إلى العنف سواء من قِبَل النخبة الحاكمة أو الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، وعدم احترام القواعد الدستورية.

وإذا كان العنف السياسي متغيراً أساسياً في وضعية عدم الاستقرار، فإن النخب الحاكمة تلجأ في بعض الحالات إلى ممارسة درجة عالية من العنف الرسمي، لتحجيم دور القوى المناوئة لها وتقليصها، بهدف تحقيق حالة من الاستقرار السلطوي أو القهري. وتعبّر هذه الحالة في مظهرها عن وضعية الاستقرار، إلا أنها تعكس في جوهرها حالة عدم استقرار كامن. ومردّ ذلك إلى أن حالة الاستقرار هذه لم تنجم عن سعي النظام لتدعيم شرعيته، وزيادة فاعليته، وإنما نجمت عن قيامه بضرب دور القوى الساعية الى التغيير وتحجيمها. لذلك، فإن هذه القوى غالباً ما تتجه إلى العمل السري، وتتحين الفرص والظروف التي تستطيع في ظلها أن تتحدى النظام وتمارس العنف ضده. وبالتالي، فإن حالة الاستقرار السلطوي تتضمن في إطارها مقوّمات كامنة لعدم الاستقرار، سرعان ما تتفجر في شكل دورة جديدة من العنف والعنف المضاد.

وعلى هذا الأساس، فإن الاستقرار السياسي لا يعني مجرد استمرار النظام القائم، ولكن يشمل الأسس والمقومات التي يستند إليها في استمراره. وهنا يجب التمييز بين الاستمرارية السياسية المستندة إلى أسس ومقومات تتعلق بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تجديد ذاته وتطوير قدراته ومؤسساته وتعميق أسس شرعيته ومصادرها، وتلك المستندة إلى انخراط النظام في درجة عالية من العنف ضد القوى المعارضة، وهنا يكون ثمن الاستمرار باهظاً.

وبإيجاز، فإن العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار، لكنه ليس مرادفاً له، لأن الثاني أكثر اتساعاً من الأول، إذ يتضمن عناصر ومتغيرات أخرى.

وهكذا، يتضح أنه بالرغم من وجود بعض التمايزات بين مفهوم العنف السياسي وغيره من المفاهيم كالإرهاب السياسي والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن العنف السياسي يعتبر مدخلاً أساسياً لفهم هذه الظواهر. فممارسة العنف تُعتبر عنصراً أساسياً لأي فعل ارهابي. كما أن حدة الصراع السياسي من جانب، ودرجة شدة عدم الاستقرار من

جانب آخر، تتوقفان على كم وكيف العنف المستخدم. هذا مع ملاحظة أن مفهومي الصراع السياسي وعدم الاستقرار أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم العنف السياسي.

رابعاً: العنف السياسي بين الشرعية والمشروعية

ليس ثمة اتفاق حول تكييف العنف السياسي من زاوية الشرعية والمشروعية. فهناك من يدرج العنف في إطار الأعمال غير الشرعية والمشروعة، دونما تمييز بين أشكال العنف ودوافعه، فيُدخلون العنف في الأطار العام لتعريف الجريمة، إذ هو سلوك مخالف للقانون الجنائي. ومن ثم، فالبحث عن أسباب هذا السلوك يجب أن يخضع للمنهج الخاص بعلم الإجرام[٥٤]. «فأياً كان الشكل الذي يتخذه العنف السياسي على مسرح الحياة في أي مجتمع، وأياً كانت الأسباب والدوافع الكامنة خلفه، وبغض النظر عن الفلسفة السياسية والاجتماعية التي تسود المجتمع ويقوم عليها نظام الدولة السياسي، وسواء اعتمد القانون الوطني سياسة التشدد والقوة في تجريمه أفعال العنف السياسي أو الرفق والتسامح مع ممارسة العنف السياسي، فإن الأمر يبقى أمر تجريم وعقاب، أمر أفعال مؤثّمة بموجب القانون، وعقوبات يجري إنزالها على القائمين بتلك الأفعال... إذن، العنف السياسي يشكّل في إطار تلك النظرة المتقدمة جرائم في جميع الأحوال وجرائم سياسية في الغالب من الأحوال»[٥٥].

وهناك اتجاه آخر يحدد شرعية العنف السياسي ومشروعيته استناداً إلى طبيعة النظم السياسية. ففي دول التعددية السياسية يعدّ العنف الذي يمارسه المواطنون أو فئات معيّنة منهم، استخداماً غير مشروع للقوة، لأنه يمثّل خرقاً للقانون وتخطياً للمؤسسات الوسيطة التي تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. بينما العنف المشروع فقط هو الذي تمارسه الدولة، ويجب أن يكون في إطار القانون. أما في النظم التسلطية والقهرية، فإن ممارسة العنف من قبل المواطنين تعدّ عملاً مشروعاً وشرعياً لعدم وجود قنوات شرعية فعالة للمشاركة في السلطة أو لتغييرها[٥٦].

وهناك من يرى أن معيار شرعية العنف هو مدى اتساقه مع مشروع سياسي وطني أو

---

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: إدريس الكتاني، «كيف نفهم التطرف الديني،» في: عبد العزيز كامل [وآخرون]، المسلمون والعصر، كتاب العربي؛ ١٤ (الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٧)، ص ٧١ ـ ٨١؛ Rivera and Switzer, *Violence*, p. 35, and Ball-Rokeach, «The Legitimation of Violence,» pp. 101-111.

(٥٥) صلاح الدين عامر، «العنف والقانون: التكييف القانوني للعنف على الصعيد الوطني والدولي،» في: أسامة الغزالي حرب، محرّر، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: David Miller, «The Use and Abuse of Political Violence,» *Political Studies*, vol. 32, no. 3 (1984), pp. 401-419, and Paul Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State* (New York: John Wiley, 1977), pp. 38-40.

تحرري. فالعنف يصبح مشروعاً عندما يرتبط بحركة تحرر وطني ويستهدف رموز الوجود الاستعماري المدنية والعسكرية(٥٧).

ويلاحظ على المعايير السابقة غموضها، وتعدّد التفسيرات والتأويلات التي يمكن أن تُعطى لها، ولذلك يبقى السؤال قائماً: **من الذي يحدد شرعية العنف السياسي ومشروعيته؟**

وانطلاقاً من معاني الشرعية والمشروعية على نحو ما سبق ذكره، اعتبر البعض أن العنف الذي يمارسه النظام ضد فئات معيّنة في المجتمع يكون مشروعاً طالما استند إلى نص قانوني يبرره ويحدده. ومن هنا، فالدولة هي التي تحتكر حق الاستخدام للعنف المشروع لحفظ الأمن والقانون وحماية النظام الاجتماعي من المخاطر الداخلية والخارجية. ويكون هذا العنف الرسمي شرعياً عندما تقرّه الجماعة أو غالبية أفرادها، إذ يعتبرونه ضرورياً لحماية النظام الاجتماعي. ومؤدى ما سبق أن العنف الذي تمارسه الدولة قد يكون مشروعاً، أي يستند إلى نص قانوني، وغير شرعي، أي ترفضه الجماعة وتستهجنه في الوقت نفسه لأنها ترى فيه تعدياً على حقوقها وحرياتها، أو ترى أن سنده القانوني لا يقوم على رضاها، وذلك عندما تكون القوانين ظالمة وغير معبّرة عن إرادة المواطنين. وهنا يتحول الأمر من مناقشة مشروعية السلوك ذاته الى مناقشة حجيّة الأسس والمقومات القانونية وغير القانونية التي يستند إليها. وعلى الجانب الآخر، قد يكون العنف الذي يمارسه المواطنون أو جماعات منهم ضد النظام شرعياً، أي يحوز على رضا غالبية أفراد المجتمع وتأييدهم، ولكنه غير مشروع من وجهة نظر السلطة الحاكمة، إذ ترى فيه تجاوزاً للقانون وتهديداً للمصلحة الوطنية والنظام الاجتماعي.

ومن منطلق احتمالات التناقض بين شرعية العنف السياسي ومشروعيته تتبلور الإشكالية في السؤال التالي: متى يصبح العنف السياسي شرعياً، وما هي معايير شرعيته وحدودها؟

وبداية يجب التأكيد أنه لا يوجد اتفاق بخصوص شرعية/ مشروعية العنف السياسي، لعدة اعتبارات منها: أن النظم والقوى التي تمارس العنف تتجه إلى تبريره باعتبارات قيمية وأخلاقية. فعلى سبيل المثال، يبرر النظام السياسي ممارسته العنف ضد المواطنين أو ضد فئات معيّنة منهم استناداً إلى دعاوى المحافظة على الأمن العام والنظام والقانون، وحماية النظام الاجتماعي من اعتداءات قوى وعناصر غير حريصة على المصلحة العامة، وربما العمل كأدوات لقوى أجنبية معادية، هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في الداخل. كذلك تطرح الكثير من النظم التي تمارس العنف ضد مواطنيها شعارات براقة مرنة مثل محاربة الإرهاب الذي تمارسه بعض الجماعات داخل الدولة، والحفاظ على الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدولة(٥٨).

---

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عامر، المصدر نفسه، ص ٦١ - ٦٤، ويونان لبيب رزق، «بين العنف الوطني والإرهاب باسم الدين،» (ورقة غير منشورة)، ص ٢.

(٥٨) Mehden, *Comparative Political Violence*, pp. 43-44.

أما القوى غير الرسمية التي تمارس العنف، فتبرره بمنطق الدفاع عن النفس ضد اعتداءات النظام، والمطالبة بحماية الحقوق والحريات، وعدم وجود قنوات شرعية لتوصيل المطالب، أو عدم فاعليتها إن وُجدت. ومن ثم ليس هناك طريق لتوصيل مطالبها والتخلص من أوضاعها المتردية ـ التي تعتبر النظام مسؤولاً عنها ـ سوى اللجوء إلى العنف[٥٩]. كما أن الاعتبارات الأيديولوجية تقوم بدور أساسي في تبرير العنف. ولذلك، فقد يكون من المهم النظر إلى العنف في سياق الأطر الأيديولوجية للقوى التي تمارسه[٦٠]، والتي تقوم بتبرير العنف الذي تمارسه باعتبارات اجتماعية (الاستغلال الطبقي) أو دينية (الخروج عن تعاليم الدين).

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة، تبدو صعوبة الحسم في موضوع شرعية/ مشروعية العنف السياسي لأن المسألة تحكمها في نهاية الأمر اعتبارات قانونية وايديولوجية وقيمية متداخلة ومتشابكة. وثمة عدة ملاحظات يمكن طرحها بخصوص قضية شرعية/ مشروعية العنف السياسي. **أولاها**، أنه ليس من المفضل، بصفة عامة، منطقياً وأخلاقياً واجتماعياً، الاعتماد على العنف كأسلوب للتعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم، لما قد يترتب على ذلك من فوضى وفتنة وخسائر وشيوع حالة من عدم الاستقرار وفقدان الأمان والأمن. ويفترض هذا المنطق بداهة وجود إطار قانوني وسياسي يحدد ضوابط الاستخدام الرسمي للقوة من قِبَل النظام الحاكم. ووجود قواعد واضحة ومقبولة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم تتضمن تقنيناً للحقوق والواجبات وتنظم عملية الاستخدام الرسمي للقوة. بحيث تحول دون تجاوز السلطة اختصاصاتها وجورها على حقوق المواطنين وحرياتهم[٦١]. هذا، إلى جانب وجود قنوات وسيطة فعالة تستطيع القوى السياسية المختلفة من خلالها أن تعبِّر عن نفسها وتوصل مطالبها بشكل سلمي ومنظم. وفي ظل غياب مثل هذه القواعد وتلك القنوات، فإن القوى الراغبة والساعية إلى المشاركة في الحياة السياسية، قد تلجأ إلى العنف لتوصيل مطالبها وممارسة التأثير في النظام. ويصبح لجوؤها الى العنف شرعياً، لأنه يكون بمثابة ردّ فعلي لعنف بنياني، ساهم النظام في إيجاده. **وثانيتها**، إذا كانت الدولة تمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة لحفظ الأمن والنظام والقانون، فإن ذلك يجب أن يستند ـ علاوة على ما تقدم ـ إلى وجود حالة سائدة من الأمن والاستقرار قوامها تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وحماية الأمن العام في البلاد، وصون التكامل الإقليمي للدولة.

في إطار ذلك، فإن لجوء الدولة إلى العنف يصبح شرعياً ومشروعاً، لأنه سيكون ضمن

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٦٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: ف. دينسيوف، **نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي**، ترجمة سحر سعيد (دمشق: دار دمشق، ١٩٨١)، ص ١٢٥، و

Hagg, *Political Violence and Civil Disobedience*, pp. 75-86.

(٦١) لمزيد من التفاصيل، انظر: طعيمة عبد الحميد الجرف، **موجز القانون الدستوري** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠)، ص ٧٣، و١٥٦ ـ ١٥٧، وعبدالله ناصف، **السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

ضوابط وحدود مقررة سلفاً. أما في حالة غياب المتطلبات السابقة، فإن النخبة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واستمرارها في السلطة، بحكم عجزها عن الوفاء بمتطلبات ذلك، وإدارة احتياجات المجتمع. ويصبح للقوى السياسية والاجتماعية شرعية تحدّي النظام الحاكم بالعنف. وثالثتها، أن العنف السياسي غير الرسمي يمكن أن يؤدي وظيفة سياسية إيجابية متمثلة في دفع النظام القائم إلى البحث عن حلول جذرية للمشكلات التي يتولد عنها هذا العنف. . . الخ. وقد يكون العنف هو الأداة الأخيرة لتخليص الشعب من نظام بائد لم يعد مرتبطاً بمصالحه أو طموحاته. ورابعتها، أن العنف قد يكون هو الطريق الوحيد للتحرر من استعمار أجنبي، أو للتخلص من أوضاع تفرقة عنصرية ظالمة، أو رد اعتداء خارجي. وفي هذه الحالة سيكون أداة لتحقيق أهداف سامية. بلغة أخرى، يصبح العنف أداة مقبولة للتخلص من أشكال أخرى للعنف أكثر قسوة وضراوة[٦٢].

وإذا كانت الدراسة تنظر إلى العنف الرسمي باعتباره يتضمن مختلف أشكال العنف التي يمارسها النظام الحاكم ضد المواطنين، أو ضد فئات وجماعات معيّنة منهم، فإن هذا يطرح قضية هامة تتعلق بطبيعة الدولة ووظيفتها. فالدولة بحكم طبيعتها تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة. وبالتالي، فإن درجة من العنف ترتبط بوجود الدولة واستمرارها، وقيامها بوظائفها. وهنا يثار التساؤل حول طبيعة وحدود العنف الذي يقوم به النظام السياسي ـ الممارس لسلطة الدولة ـ، وذلك في إطار أداء الدولة لوظائفها، وبالذات تلك المتعلقة بحفظ الأمن العام والنظام من جانب، والعنف الذي يعتبر نوعاً من التعسف في استخدام السلطة من جانب آخر. فهل يمكن التمييز بين المستويين لممارسة العنف؟ وما هي المعايير الضابطة لتلك العملية؟

وبداية، يجب التأكيد على أن هناك خيطاً رفيعاً يفصل بين المستويين بالنسبة إلى العنف. وإذا كان من الممكن إجراء مثل هذا التمييز في الدول الديمقراطية المستقرة التي تتمتع بوجود أطر قانونية واضحة ومستقرة تحظى باحترام الحاكم والمحكوم، وتوافر مبدأ تداول السلطة، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، فإنه من الصعوبة بمكان التمييز بين المستويين لممارسة العنف في ظل ظروف سياسية تتسم بشيوع ظاهرة التفرد والاستبداد بالسلطة، وسيادة نظم الحزب الواحد، واستمرار العمل بقوانين الطوارىء، وشيوع المحاكم الاستثنائية، وتقييد حرية الصحافة، وغياب الانتخابات الحرة. ولما كانت مثل هذه الظروف هي السائدة في أغلب النظم العربية، خلال الفترة موضع البحث، فإنه لم يكن ممكناً إقامة التمييز بين ذلك الحد الأدنى من العنف الرسمي اللازم لأداء الدولة وظيفتها، والعنف الذي يمثّل تجاوزاً لحدود وظيفة الدولة وتعسفاً في استعمال السلطة. ولذلك فقد قامت الدراسة برصد وتحليل أحداث العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي ـ طبقاً للتعريف النظري والإجرائي الذي تبنته للمفهوم ـ وذلك باعتبارها تعبّر عن مجموعة من

---

(٦٢) إبراهيم إبراشي، «بين الإرهاب الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها،» الوحدة، السنة ٣، العدد ٢٥ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ١٣٥ ـ ١٤٦.

التناقضات والاختلالات الكامنة في الأبنية السياسية والاجتماعية للأقطار العربية. كذلك باعتبار تصاعدها مؤشراً على تآكل شرعية النظم الحاكمة وضعف فاعلياتها في مواجهة تلك التناقضات والاختلالات.

خاتمة

نظراً لتعقُّد ظاهرة العنف السياسي وتعدّد متغيراتها، فقد تعددت تعريفات المفهوم. ولذلك فقد صنّف هذا المبحث التعريفات في شكل اتجاهات عامة، وقدّم نماذج من كل اتجاه، وحدّد التعريف الذي تتبناه الدراسة للمفهوم. ومنعاً للخلط والالتباس، فقد تم التمييز بين مفهوم العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى التي تتداخل معه. كما قدّم هذا المبحث إطاراً عاماً لمناقشة قضية شرعية العنف السياسي ومشروعيته.

الفصل الثاني

الإطار الإجرائي للدراسة

يتضمن هذا الفصل تحديد الإطار الإجرائي للدراسة، وذلك من خلال أربعة مباحث. يقدم **المبحث الأول**، رؤية نقدية للاتجاه الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي. ويعرض **المبحث الثاني**، للتعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة لمفهوم العنف السياسي ومؤشراته. أما **المبحث الثالث**، فيتضمن تحديداً للمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة في رصد أحداث العنف وجمع البيانات. ويحدد **المبحث الرابع**، الخطوات العملية التي اتّبعتها الدراسة في تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية كمياً، والضوابط المنهجية المتعلقة بذلك.

المبحث الأول
الاتجاه الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي

ظهر مع ذيوع المدرسة السلوكية في التحليل السياسي، ومنذ مطلع الستينيات العديد من الدراسات الكمية[1] التي تناولت ظاهرة العنف السياسي. واستمرت هذه الموجة خلال

---

(١) يُقصد بالتحليل الكمّي في العلوم الاجتماعية استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب لتجميع أو تخليق أو تبويب المعلومات أو لقياس طبيعة واتجاه العلاقات الارتباطية بين متغيرات ظاهرة ما، أو بين ظاهرتين أو أكثر. ومن الأدوات الكمية: تحليل المضمون والاستمارة والمقابلة... الخ. ومن الأساليب الكمية: معاملات الارتباط، والانحدار، ومقاييس التشتت، والسلاسل الزمنية، والتحليل العاملي، ونظرية المباريات... إلخ. لمزيد من التفاصيل، انظر: كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)، الفصل السابع؛ مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢ (١٩٨٨)، ص ٣٧ - ٦٦؛

= Alexander Mcfarlane Mood, *Introduction to Policy Analysis* (London: Edward Arnold, 1983),

السبعينيات، إلا أنها شهدت تراجعاً ملحوظاً في الثمانينيات. وقد ركزت هذه الدراسات في بادىء أمرها على ظاهرة العنف السياسي والاستقرار/ عدم الاستقرار في الدول الغربية المتقدمة. وفي مرحلة تالية، امتد نطاق الاهتمام ليشمل بعض دول الكتلة الشرقية وعدداً من بلدان العالم الثالث. ثم ظهرت بعد ذلك دراسات متخصصة عن العالم الثالث، وبخاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان هدف هذه الدراسات هو اختبار بعض الافتراضات والمقولات النظرية التي قدمتها أدبيات التنمية والتحديث الغربية خلال الخمسينيات والستينيات حول ظاهرة العنف السياسي. فقد ربطت تلك الكتابات هذه الظاهرة بعدد من المتغيرات مثل: مستوى ومعدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعدل التغيير الاجتماعي أو التعبئة الاجتماعية، ودرجة المؤسسية، وغياب التكامل، ودرجة القهر الحكومي[٢].

كما أن هناك العديد من الدراسات الكمية، تناولت العنف السياسي الداخلي في اطار السعي الى قياس اتجاه وطبيعة العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي، على نحو ما سبق ذكره.

ولم يسلم الاتجاه الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي من النقد، إذ أشارت الدراسات الكمية بعض الإشكاليات والقضايا المنهجية، التي لم يستطع التحليل الكمي تجاوزها[٣]. وقبل عرض أهم الانتقادات والملاحظات التي توجه إلى التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي، هناك بعض التحفظات المبدئية التي يجب أخذها في الاعتبار، وهي تشكّل في مجملها ضوابط للنظرة إلى التحليل الكمي. **أولها**، أنه ليس كل الظواهر الاجتماعية والسياسية قابلة للقياس الكمي، إما لأن طبيعة بعض الظواهر لا تسمح بذلك من ناحية، أو نظراً الى وجود صعوبات تحول دون القدرة على التعبير عنها بمؤشرات كمية يمكن ملاحظتها وقياسها من ناحية أخرى. **وثانيها**، أن التحليل الكمي يكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو أكثر، إلا أنه في واقع الأمر لا يقدم تفسيرا أو تحليلاً كلياً لها، ومن ثم تبقى على الباحث مهمة تحليل النتائج الكمية التي انتهى اليها وتفسيرها. وكذا عليه الربط بين التحليل الكمي والرؤية الكيفية للظاهرة موضع الدراسة. **وثالثها**، أن درجة صدق نتائج التحليل الكمي لظاهرة ما تتوقف على طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل ودرجة دقتها. وطبيعة

= and James H. Dwyer, *Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences* (New York: Oxford University Press, 1983).

(٢) يضيق الحيّز عن ذكر هذه الدراسات نظراً لكثرتها، وهي وردت في أماكن متفرقة من الدراسة، ويمكن الرجوع إلى قائمة المراجع بهذا الشأن.

(٣) من بين الكتابات التي انتقدت التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي ما يلي:

Alvin L. Jacobson, «Some Theoretical and Methodological Considerations for Measuring Intra-Societal Conflict,» *Sociological Methods and Research*, vol. 1, no. 4 (May 1973), pp. 440-461; David Snyder, «Collective Violence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 22, no. 3 (September 1978), pp. 508-513; Ekkart Zimmerman, «Factor Analysis of Conflicts within and between Nations: A Critical Evaluation,» *Quality and Quantity*, vol. 10, no. 4 (1976), pp. 267-296, and William J. Linehan, «Models for the Measurement of Political Instability,» *Political Methodology*, vol. 3, no. 4 (1976), pp. 441-485.

المؤشرات المستخدمة للتعبير عن المفاهيم النظرية، ومدى كفايتها وصدقها في ترجمة العناصر والخصائص الأساسية لتلك المفاهيم. كما ترتبط بدرجة دقة الأوزان النسبية المعطاة لهذه المؤشرات. ورابعها، أن أغلب الدراسات الكمية في التحليل السياسي تهدف إلى اختبار صحة الافتراضات المتعلقة بالعلاقات الارتباطية بين ظاهرتين أو أكثر، بقصد المساهمة في بناء النظرية حول الظواهر موضع التحليل.

وعلى ضوء الملاحظات السابقة، فإنه يمكن تقييم الاتجاه الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي، من عدة زوايا هي: التحديد النظري للمفاهيم، والتعريفات الإجرائية لها، ومصادر المعلومات، والأساليب الكمية المستخدمة، وصدق النتائج وإمكانية تعميمها، وبناء النظرية.

أولاً: التحديد النظري للمفاهيم (مشكلة الوضوح)

لا شك في أن وضوح المفهوم النظري الذي يحدد الظاهرة موضع الدراسة يعدّ من المقدمات الهامة للتحليل الكمي. ذلك لأن دقة تحديد العناصر والمؤشرات الإجرائية للمفهوم تتوقف على درجة وضوح أبعاده النظرية في أذهان الباحثين. ومن الملاحظ أن بعض الدراسات الكمية التي تناولت ظاهرة العنف السياسي قد عانت خلطاً وعدم وضوح في المفاهيم النظرية المستخدمة للتعبير عن هذه الظاهرة. فبعض الدراسات تناولتها تحت مفهومي الصراع الداخلي والصراع المدني، واعتبرت مفهوم العنف السياسي مرادفاً لهذين المفهومين. كذلك، فإن دراسات أخرى عالجت العنف السياسي في إطار مفهوم عدم الاستقرار السياسي، دونما تمييز بين المفهومين، على نحو ما سبق ذكره.

ولقد انعكس تعدد المفاهيم النظرية المستخدمة للتعريف بظاهرة العنف السياسي على تحليلها كمياً من زاوية التعريف الإجرائي له، وكذلك من زاوية العلاقات بين مؤشراته، وهو الأمر الذي أثّر في النتائج التي انتهت إليها الدراسات المختلفة في هذا الصدد.

وخلاصة القول، إن تعدد المفاهيم النظرية التي طُرحت للتعبير عن ظاهرة العنف السياسي، وعدم الدقة في تحديد هذه المفاهيم، قد تركا آثاراً سلبية في إجراءات التحليل الكمي للظاهرة ونتائجه.

ثانياً: التعريفات الإجرائية (مشكلة كفاية المؤشرات وصدقها)

لقد سبق القول: إن التعريف الإجرائي يعني تحويل المفهوم النظري إلى مؤشرات واقعية يمكن ملاحظتها وقياسها. ومن ثم يتعين على الباحث أن يجيب عن عدد من الأسئلة منها: ما هي المؤشرات الأساسية التي تعبّر عن المفهوم أو المفاهيم النظرية التي تجسد الظواهر موضع الدراسة؟ وهل دلالات المؤشرات واحدة بالنسبة الى كل الوحدات أو المفردات التي

تتم فيها الدراسة؟ وهل من السهل الحصول على بيانات تتسم بدرجة مقبولة من الدقة عن هذه المؤشرات؟

ومن أبرز الانتقادات التي توجَّه إلى الكثير من الدراسات الكمية، وجود فجوة بين المفهوم النظري والمؤشرات الكمية المطروحة له(٤). ذلك أن هذه المؤشرات إما أن تكون غير كافية، بحيث لا تعبّر عن الأبعاد الأساسية للمفهوم، أو تكون غير صادقة، إذ لا تعبّر عن جوهر المعاني التي يتضمنها المفهوم.

وبالنسبة إلى دراسات الكمية عن العنف السياسي، فإن بعض الدراسات اعتمد على مؤشر واحد فقط أو اثنين للتعبير عن ظاهرة العنف السياسي أو بعض المتغيرات الأخرى المفسرة لها، دونما تقديم مبررات نظرية ومنهجية مقنعة لهذا الاختيار، ودون مناقشة قضية مدى كفاية هذا المؤشر وصدقه للتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة(٥). وفي ظل غياب الإطار

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول إشكالية الفجوة بين المفهوم النظري ومؤشراته الإجرائية، انظر:

David Sanders: *Patterns of Political Instability* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 22-48, and «A Way from a General Model of Mass Political Violence: Evaluating Hibbs,» *Quality and Quantity,* vol. 12 (1978), pp. 103-129.

(٥) فعلى سبيل المثال اعتمد ميلر على مؤشر واحد للتعبير عن العنف السياسي الجماعي وهو عدد القتلى من جراء أحداث العنف الداخلي، انظر:

E.N. Muller, «Income Inequality, Regime Repressiveness and Political Violence,» *American Sociological Review,* vol. 50, no. 1 (1985), pp. 47-61.

واعتمد ويد على مؤشرين فقط للتعبير عن العنف السياسي، وهما الهجمات المسلحة المضادة للنظام، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف. انظر:

Eric Weede, «Income Inequality, Average and Domestic Violence,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 25, no. 4 (1981), pp. 639-653.

واعتمد مصطفى كامل السيد على مؤشرين لقياس العنف السياسي وهما: عدد القتلى من جراء أحداث العنف المحلي لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان، وعدد الهجمات المسلحة المضادة للنظام. انظر:

Moustafa Kamel El-Sayed, «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formations of the Periphery, 1960-1973,» (Ph. D. Dissertation, Genève, Université de Genève, 1980), pp. 718-719.

واعتمد الباحثان فلانغون وفوغلمان على مؤشر واحد للتعبير عن التنمية الاقتصادية هو نسبة العاملين بالزراعة إلى إجمالي قوة العمل، واعتمد دفّ وماكمانت على مؤشر معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، وذلك للتعبير عن النمو الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

William H. Flanigon and E. Fogelman, «Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective,» *Comparative Politics,* vol. 3, no. 1 (1970), pp. 1-20, and Ernest A. Duff and John McCamant, «Measuring Social and Political Requirements for System Stability in Latin America,» *American Political Science Review,* vol. 62, no. 4 (1968), pp. 1125-1142.

وفي دراسة لدرجة الدكتوراه عن «التنمية والصراع: تحليل عبر قومي لعدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث» لوحظ ما يلي: ١ ـ أن عينة الدراسة شملت ٢٥ دولة، تمثل مختلف مناطق العالم الثالث. ٢ ـ أن الدراسة اعتمدت على مؤشر واحد فقط لقياس التنمية الاقتصادية الاجتماعية وهو متوسط استهلاك الفرد من الطاقة. ٣ ـ أن الدراسة اعتمدت على مؤشرين فقط لقياس الصراع السياسي وهما: عدد العقوبات السلبية التي =

النظري والمنهجي الواضح الذي على أساسه يتم اختيار المؤشرات وتحديد دلالاتها وأوزانها النسبية تصبح القضية بمجملها موضع نظر.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بعض الدراسات التي تناولت الظاهرة بشكل مقارن اعتبرت أن لمؤشرات العنف السياسي دلالات واحدة في جميع الدول موضع الدراسة دون مراعاة للاختلافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينها، وما يمكن أن تتركه من آثار في طبيعة الظاهرة. فالذي لا شك فيه أن دلالة المؤشرات بالنسبة إلى الظواهر الاجتماعية ليست واحدة وإنما نسبية. وبالتالي، فإن دلالة المؤشرات تكون واحدة عندما يتم تطبيقها على ظواهر قائمة في دول متشابهة من حيث خصائصها وظروفها، لكن عندما لا تكون كذلك، فإن الأمر يحتاج إلى ضوابط داخل المؤشرات المطروحة. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن بعض الدراسات أدرجت المظاهرات المضادة للحكومة والإضرابات ضمن مؤشرات العنف السياسي. والمعروف أنه في دول الديمقراطية الليبرالية تعدّ المظاهرات والإضرابات من الحقوق المكفولة للمواطنين بحكم القانون، بينما في النظم التسلطية غالباً ما تُمنع وتُجرَّم قانونياً. كما أن المظاهرات والإضرابات بحكم التعريف النظري لا تتضمن معنى استخدام القوة، فلماذا يتم ادارتها كمؤشر لمفهوم العنف السياسي؟ وإذا كان من الممكن تبرير ذلك بالنسبة الى بلدان العالم الثالث على نحو ما سيأتي ذكره، فكيف تعطي الدلالة نفسها في دول الديمقراطيات الغربية؟

وفي إطار قياس العلاقة الارتباطية بين العنف السياسي والتنمية الاقتصادية كمتغير مفسر للعنف، اعتمدت بعض الدراسات على حجم الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد في الدخل القومي، ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة كمؤشرات للتنمية الاقتصادية[٦]، دون تمييز يُذكر بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في هذا الصدد. فمؤشرا زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة استهلاك الفرد من الطاقة لا يعبّران في مجملهما في بعض بلدان العالم

= تمارسها الحكومة (Negative Government Sanctions) وعدد الهجمات المسلحة (Armed Attacks) المضادة للنظام. ٤ ـ أن الدراسة اعتمدت على مؤشر واحد فقط للتعبير عن درجة التبعية وهو حجم المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول موضع الدراسة من القوتين العظميين. لمزيد من التفاصيل، انظر:

John Leaton Whittock, *Development and Conflict: A Cross-National Analysis of Political Instability in Third World* (Ph. D. Dissertation, Submitted to Grd. College of Bowling Green State, 1980).

وانطلاقاً من هذه الأمثلة وغيرها، يؤكد الباحث على خطورة الاعتماد على مؤشر واحد فقط، أو مؤشرين لقياس ظواهر معقدة ومتعددة الأبعاد كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي. فإلى جانب عدم كفاية مؤشر الواحد أو مؤشرين للتعبير عن العناصر والمكونات الأساسية لهذه الظواهر، فإنه يُلاحظ أن دلالة بعض هذه المؤشرات ليست واحدة، ويمكن أن تختلف من حالة إلى أخرى داخل عينة الدراسة. فزيادة استهلاك الفرد من الطاقة قد يكون نتيجة لعوامل لا علاقة لها بالتنمية. كما أن هناك مؤشرات أكثر دلالة للتعبير عن التبعية للخارج، ومنها: درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج وحجم المديونية والتركيز السلعي للصادرات. . . الخ.

(٦) انظر نماذج لهذه الدراسات في المبحث الرابع من الفصل السادس. وهو الخاص بقياس العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي.

الثالث، عن تنمية حقيقية ترتبط بهيكل وعلاقات الانتاج، بقدر ما يعكسان ظروفاً وعوامل لا علاقة لها بعمليات وجهود التنمية والانتاج، كظهور مادة خام جديدة مثلاً، أو ارتفاع أسعار المواد الخام. وإلى جانب الأمثلة السابقة، هناك دراسات اعتمدت على نصيب القوات المسلحة في الميزانية العامة أو نسبة قوات الأمن إلى كل ١٠٠٠٠ من السكان كمؤشر للقهر الحكومي[7]. قد تعبّر هذه المؤشرات بالفعل عن إمكانات وقدرات قهرية قائمة ومحتملة، لكنها لا تعبّر عن كم وكيف العنف الرسمي الفعلي الذي يمارسه النظام، فالعبرة بمدى استخدام هذه القدرات وليس بمجرد وجودها. ومن هنا يصبح من الأدق استخدام مؤشر أكثر تحديداً، مثل عدد مرات الاستعانة بوحدات من الجيش للقضاء على بعض أعمال العنف الداخلي.

واعتمد بعض الدراسات الكمية الذي تناول العلاقة بين عدم المساواة والعنف السياسي مؤشراً واحداً لقياس عدم المساواة مثل توزيع الأرض أو توزيع الدخل[8]، بل إن هناك دراسة اعتمدت على نصيب التعليم في الميزانية القومية كمؤشر للعدل التوزيعي[9]. وفي جميع الحالات، فإن مؤشراً واحداً بمفرده لا يكفي للتعبير عن الأبعاد الأساسية لظاهرة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل في الفصل السادس وهو الخاص بانعدام العدالة التوزيعية، والعنف السياسي.

ومجمل القول، إن الكثير من الدراسات الكمية عن ظاهرة العنف السياسي لم يقدم تبريرات مقنعة حول أسباب اختيار مؤشرات معينة للمفهوم. وفي العديد من الحالات جاءت المؤشرات غير كافية وغير صادقة سواء من حيث تغطيتها العناصر الأساسية للمفاهيم النظرية أو من حيث دلالاتها النسبية.

ثالثاً: مصادر المعلومات (مشكلة الصِدقية)

اعتمد بعض الدراسات الكمية سواء المتعلقة بالعنف السياسي الداخلي أو بالصراع والتعاون بين الدول على أسلوب تحليل الأحداث «Events Data Analysis» ويعرف الحدث

---

(٧) انظر على سبيل المثال:

Douglas A. Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (New York: John Wiley, 1973), pp. 82-87; D.P. Bwy, «Political Instability in Latin America: The Cross Cultural Test of Causal Model,» *Latin American Research Review*, vol. 3, no. 2 (Spring 1968), pp. 17-66, and Ted Robert Gurr, «A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices,» *American Political Science Review*, vol. 62, no. 4 (December 1968), pp. 1104-1124.

(٨) انظر عرضاً لهذه الدراسات في المبحث الثاني من الفصل السادس، وهو الخاص بتحليل العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي.

(٩) Duff and McCamant, «Measuring Social and Political Requirements for System Stability in Latin America,» pp. 1125-1142.

بأنه أي مـدخل أو مخـرج يتضمن الإجابـة عـن السؤال التـالي: من فعل مـاذا، ولمن؟ وأين؟ ولماذا؟ ومتى؟(١٠).

وهنـاك عدد من الأسئلة لا بـد أن يجيب عنها البـاحث قبل أن يشرع في عمليـة تجميع الأحداث وتحليلها كمياً، منها: ما هي المصادر التي سيعتمد عليها في جمع المعلومات، ومـا هي أسباب تفضيل مصادر معيّنة دون غـيرها؟ ومـاذا لو اختلفت وتضـاربت المصادر في تسجيلهـا وتغطيتها احداثاً معيّنة؟ وما هي معايير ترجيح أحداث معينة دون غيرها؟ وكيف يمكن التـأكد من أن الأحـداث التي أوردتها المصـادر قد وقعت فعـلاً؟ ومن هنا فـإن صدقيـة النتـائج التي يتـوصل إليهـا التحليل الكمي تتـوقف على مـدى صدق المعلومـات المستخدمـة ودقتها. وفي الغالب اعتمدت الدراسات الكمية التي تناولت ظاهرة العنف السياسي على عـدد من المصادر العـالميـة مثـل(١١): New York Times Index, Dead Line Data, Facts on File, Kessing's Contemporary Archives.

وهناك دراسات كمية عن ظاهرة العنف السياسي لم تعتمـد على مصـادر أولية ومبـاشرة للمعلومات، بل اعتمـدت على معلومـات تجميعية معـدّة سلفاً، ومصنفـة في بعض المشاريـع البحثية الخاصة بالمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتـاعية في العـالم(١٢)، أو اعتمدت عـلى معلومات قام بجمعها وتصنيفها باحثون آخرون واستخدموها في دراسات سابقة.

وهناك عدة انتقادات توجّه إلى اعتماد الـدراسات الكميـة على المصـادر العالميـة ـ بصفة أسـاسية ـ للحصـول على المعلومـات، وذلك بنـاءً على نتـائج بعض الـدراسـات التي قـامت بمقارنات منهجية بين عدد من المصادر العالمية والمصـادر الإقليمية والمحليـة من حيث تغطيتهـا الأحداث من الناحيتين الكمية والكيفية(١٣).

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل حـول أسلوب تحليل الأحـداث، انظر: عبـد المنعم سعيد، «أسلوب تحليـل الأحداث في العلاقات،» ورقة قدّمت إلى: ندوة البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية، التي نظمهـا مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و

Edward E. Azar: «Analysis of International Events,» *Peace Research Reviews*, vol. 4, no. 1 (November 1970), pp. 1-13, and «Ten Issues in Events Research,» in: Edward E. Azar and Joseph Bendak, eds., *Theory and Practice of Events Research: Studies in International Actions and Interactions* (New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975).

(١١) لمزيد من التفاصيل حول المصادر التي اعتمدت عليها بعض المشروعات البحثية القائمة عـلى تحليل الأحداث (Events Data Projects)، انظر:

P.M. Purgess and R.W. Lawton, *Indicators of International Behavior: An Assessment of Events Data Research* (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1972).

(١٢) اعتمد الكثير من الدراسات على المعلومات الواردة في المصدرين التاليين:

Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), and Charles Lewis Taylor and David A. Jodice, *World Handbook of Political and Social Indicators*, 3rd ed. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1983).

(١٣) المصدر العالمي، هو مصدر للمعلومات، يرصد الأحداث والتطورات في مختلف دول العالم. وعـادة =

ففي دراسة شيغلر التي قارن خلالها بين عدة مصادر عالمية وإقليمية من حيث تغطيتها التفاعلات والإقليمية، انتهى إلى التحذير من خطورة الاعتماد على المصادر العالمية فقط، لتحليل الأحداث بين أطراف إقليمية. ذلك لأن عملية المقارنة بين النوعين من المصادر أكدت أن المصادر العالمية بمفردها لا تكفي في هذا المجال، ولا بد من تطعيمها بالمصادر الإقليمية والمحلية[14].

وفي دراستهما ظاهرة العنف السياسي في دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠، اعتمد الباحثان هزلوود وويست على مصدر إقليمي أساسي هو Hispanic American Report. وعند مقارنة المعلومات الواردة فيه بتلك الواردة في بعض المصادر العالمية مثل New York Times Index, New International Year Book, Deadline Data, انتهى الباحثان إلى أن المصدر الإقليمي تضمّن توثيقاً أكثر دقة للأحداث المحلية من ناحية الكم والكيف، وتضمّن من الأحداث والتفاصيل أكثر مما جاء في عدة مصادر عالمية. وأنه يمكن أن تكون هناك نتائج مختلفة في حالة الاعتماد على مصادر عالمية فقط أو إقليمية فقط لرصد الظاهرة نفسها وتحليلها[15].

وأكد النتيجة السابقة نفسها، دوران وآخرون من خلال دراستهم لظاهرة الصراع السياسي في دول الكاريبي خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤. فمن خلال مقارنتهم بين معلومات سابقة قام بجمعها فيرباند من مصدرين عالميين هما: Britannic Book of the Year, Deadline Data. وبين المعلومات الواردة في مصدر اقليمي هو: Hispanic American Report، انتهوا إلى أن هناك بعض الاختلافات بين المصادر في تسجيل الأحداث من حيث الكم. فالمصدر الإقليمي أورد المزيد من الأحداث والتفاصيل. كما أن الأنشطة السياسية للقوى المعارضة في دول الكاريبي لم تسجَّل بدقة في المصادر العالمية. لذلك أكدوا ضرورة الاعتماد على مصادر إقليمية ومحلية إلى جانب المصادر العالمية[16].

= ما تقوم هيئات دولية ومؤسسات كبرى مثل البنك الدولي ومؤسسة كيسنغ ووكالة رويتر ومركز بحوث التنمية وحل الصراع بجامعة ميرلاند... الخ، بإعداد هذه المصادر. ويتم الاعتماد على العديد من المصادر المحلية والإقليمية لتجميع وتوثيق المادة التي تتضمنها المصادر العالمية. ويعكس هذا حقيقة القدرات المادية والبشرية التي تمتلكها هذه المؤسسات. أما المصدر الاقليمي، فهو يركز على الأحداث والتطورات في منطقة بعينها مثل الشرق الأوسط أو الوطن العربي أو أمريكا اللاتينية. ونيا يتعلق بالمصدر المحلي، فهو يهتم في المقام الأول بالأحداث والتطورات في دولة بعينها. وغالباً ما يعطي التطورات والأحداث على المستويين الإقليمي والعالمي اهتماماً جزئياً.

(١٤) المصادر التي اعتمد عليها شيغلر هي:

New York Times; Jerusalem Post; Le Monde; London Times; Al-Ahram, and John H. Sigler, «Reliability Problems in the Measurement of International Events in the Elite Press,» in: John H. Sigler, John O. Field and Murray L. Adelman, *Applications of Events Data Analysis: Cases Issues and Problems in International Interactions* (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1972), pp. 9-29.

(١٥) L. A. Hazlewood and G. T. West, «Bivariat Associations, Factor Structures and Substantive Impact: The Source Coverage Problem Revisited,» *International Studies Quarterly,* vol. 18, no. 3 (1974), pp. 317-337.

(١٦) C.F. Doran, R.E. Pendly and G.E. Antunes, «A Test of Cross National Event Re- =

وانتهى بورروز من دراسة قام بها على تسعة مصـادر لتجميع المعلومـات عن التفاعـلات الصراعية والتعاونية بين كل من مصر وإسرائيل وسوريا والأردن لمدة شهرين (كـانون الثـاني/ يناير وشباط/ فبراير) خلال أربـع سنوات مختـارة هي ١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٦٢ و١٩٦٧، إلى أن هناك اختلافاً بين هذه المصادر في تغطيتها الأحداث من حيث الكم والكيف، وأن المصادر الإقليمية أفضل في تغطيتها الأحداث المحلية والإقليمية من المصادر العالمية[١٧].

وفي دراسة قام بها هدسون وتايلور، قارنا خلالها بين مصدر عـالمي New York Times Index وأربعة مصادر إقليمية من مناطق مختلفة، خلصا إلى وجود اختلافات بين المصـادر من حيث تسجيلهـا الكمي والكيفي للأحـداث. كما وجـدا تعارضـاً بينها في تغـطيتها الأحـداث الخاصة بالدول الإفريقية[١٨].

وفي إطار المشكلات التي تثيرها مسألة الاعتماد على مصادر عالمية لتجميع معلومـات عن الأحـداث المحليـة والإقليميـة، خلص ادوارد عـازار وآخـرون من دراسـة قـامـوا بهـا عن التفاعلات الصراعية والتعاونية بين مصر وإسرائيل خلال الفـترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، واعتمدوا فيها على ثمانية مصـادر عالميـة لجمع المعلومـات. أربعة منها أمـريكية ومصـدران بريـطانيان ومصدر سويسري وآخر سوفياتي، إلى وجود اختلاف بين هـذه المصادر في مـا يتعلق بتسجيل الأحداث من حيث الكم والكيف ورصدها[١٩].

وأخيراً، وفي دراسة عن تغطية النزاع الصيني ـ الهندي على الحدود عام ١٩٦٢ في عدد مـن المصـادر (Deadline Data, New York Times Index, Indian White Papers, Asian Recorder)، انتهى هـوغارد إلى أن هنـاك بعض الاختـلافـات بـين هـذه المصـادر من حيث تسجيلها الأحداث وتغـطيتها. وبـالتالي، فـإن الاعتماد عـلى مصادر مختلفـة يمكن أن يقود إلى نتائج مختلفة بشأن الموضوع نفسه[٢٠].

---

liability: Global Versus Regional Data Sources,» *International Studies Quarterly,* vol. 17, no. 2 (1973), pp. 175-203. =

(١٧) المصادر التسعة التي اعتمد عليها بورروز، هي:

New York Times Index; Middle East Journal; Times (London); *New York Times, Facts on File; Deadline Data; Asian Recorder; Kessing's Contemporary Archives,* and *Cahiers d'orient Contemporain.*

انظر: R. Burrowes, «Mirror on the Wall... A Comparison of Event-Data Sources,» in:James N. Rosenau, ed., *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods* (New York: Halsted Press, 1974), pp. 383-406.

(١٨) Taylor and Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators,* pp. 417-423.

(١٩) Edward E. Azar [et al.], «The Problem of Source Coverage,» *International Studies Quarterly,* vol. 16, no. 3 (1972), pp. 373-388.

(٢٠) G.D. Hoggard, «Differential Source Coverage in Foreign Policy Analysis,» in: Rosenau, ed., *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods,* pp. 353-382.

ولخّص أحد الباحثين المشكلات السابقة في عدة نتائج أهمها: أن مصدراً إقليمياً واحداً معتمداً غالباً ما يتضمّن من الأحداث المحلية والإقليمية أكثر مما تتضمّنه عـدة مصادر عـالمية. وبالتالي، فإن النتائج التي يمكن الحصول عليهـا في حالـة الاعتماد عـلى المصادر العـالمية فقط، سوف تختلف عن تلك التي يمكن الحصول عليها في حالة الاعتماد على مصادر إقليمية أو محلية في معالجة الظواهر نفسها. ونظراً الى الاختلافات بين المصادر العـالمية والإقليميـة في تسجيلها الأحـداث، فإنـه لا يوجـد مصدر واحـد يمكن أن يتضمن تغطيـة شـاملة لكـل الأحـداث. فالمصادر الإقليمية والمحلية تقوم بتغطية أفضل للأحداث الداخلية والتفاعلات الخارجيـة بين فاعلين إقليميين. ولـذلك يجب تنـويع المصـادر لضمان أكـبر قدر من دقـة تسجيل الأحـداث وضبطها[٢١].

وينبع الاختلاف بين المصادر المختلفـة في تغطيتهـا الأحداث من عـدة اعتبارات منهـا: الاختلافات السياسية والأيـديولـوجية بـين الدول. ومن ثم انحيـاز بعض المصادر العـالمية في تغـطيتها الأحـداث، خاصـة أنها مصادر تعمـل في إطار المصـالح والتـوجهات العـامة للدول الموجودة فيها. لذلك، فقد تقوم بعض المصادر بإبراز أحداث معينة في دول معينة، بينما تشوّه أو تتجاهل أحداثاً أخرى في دول أخرى، وذلك نتيجة أسباب لا علاقة لها بالأحداث كوقائع في حد ذاتها. كما أن أغلب المصادر العالمية التي اعتمدت عليها الـدراسات الكميـة في العنف السياسي مصادر غربية، الأمـر الذي يثـير التساؤل حـول دقة هـذه المصادر ومـوضوعيتهـا في تغطيتها الأحداث في الدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث.

وفي كثير من الحالات تلجأ المصادر العـالمية إلى الاستعـانة بمصـادر محلية لتغـطية بعض الأحـداث. فيسجل المصـدر العالمي أغلب التفـاصيـل حـول الحـدث، فينقـل عن الصحف الحكـومية، وصحف المعـارضة، وعن تصريحـات المسؤولـين، وعن صحف واذاعـات بعض الـدول المجاورة للدول التي وقعت فيهـا الأحداث. وقـد تتضـارب هـذه المصـادر فيـما بينهـا بخصوص توصيف وتكييف الحدث نفسه. وقد يكتفي المصدر العالمي بذكر مختلف الدعـاوى ووجهات النظر حول الأحداث دون ترجيح إحداها.

وتعـاني المصـادر المحليـة والإقليميـة المشكلة نفسهـا. فـالخـلافـات والصراعـات بـين الدول التي تنتمي الى منطقة جغرافية واحدة غالباً مـا تنعكس على رؤيـة وتغطيـة المصادر التي تنتمي إلى دولة ما الأحداث التي تقع في الدول الأخرى. ويترتّب عليها عـدم دقة في تسجيـل الأحداث.

وبخصوص المصادر المحلية، فإن تغطيتها أحـداث العنف الداخـلي قد تعكس الصراع السياسي الداخلي بين النظم الحاكمـة والقوى المعـارضة لهـا في الداخـل، وبخاصـة في بلدان

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انـظر: Yaccov Bar-Simon Tov, *Linkage Politics in the Middle East: Syria between Domestic and External Conflict, 1961-1970* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983).

العـالم الثالث. وينعكس هـذا في تصـويـر الأحـداث، الأمـر الـذي يخلق مـزيـداً من اللبس والاضطراب في المعلومات. ويساهم ذلك في زيادة الاختلافات بين المصادر العالمية من جانب والمصـادر المحلية والإقليميـة من جانب آخـر في تغطيتهـا الأحداث نفسهـا، بل بـين المصادر المحلية والإقليمية ذاتها.

وخلاصة القول: إن الدراسات التي تمّت لمعرفة مدى دقـة المصادر العـالمية في تغـطيتها الأحداث المحلية والاقليمية في مناطق مختلفـة، أثبتت وجود اختـلافات بـين تلك المصادر في معـالجتها الأحـداث من حيث الكم والكيف، وأن الاعتماد عـلى مصـادر مختلفـة في معـالجـة الـظاهرة نفسهـا، خلال الفـترة عينها يمكن أن يؤدي إلى اختـلاف النتائـج. كـما أن المصـادر المحليـة والإقليمية عـادة ما تكـون أكثر أهميـة ودقة في تغـطيتها الأحـداث الخاصـة بـالمنـاطق الموجودة فيها. لذلـك أكدت هـذه الدراسـات ضرورة تنويـع مصادر المعلومـات بحيث تسد المصادر الإقليمية والمحلية النقص الذي يشوب المصادر العالمية.

رابعاً: أساليب التحليل الكمي (مشكلة التعقيد)

اعتمـدت أغلب الدراسـات الكمية لـظاهـرة العنف السيـاسي عـلى أسلوب التحليـل العـاملي Factor Analysis[٢٢]، الأمـر الذي يؤكـد ضرورة تعمّق البـاحثـين الذين يستخـدمون الأساليب الكمية في تحليل الظواهر السياسية في المعرفة بأصول استخدام الأساليب الإحصائية في التحليـل السيـاسي. وللتغلب عـلى هـذه المشكلة، يلجـأ بعض البـاحثـين إلى الاستعـانـة بالمتخصصين في مجالات الإحصاء والرياضيات. وفي إطار المشاريع البحثية الكبرى، غالباً مـا يكون ضمن فريق البحث متخصصون في هذه المجالات. لكن في جميع الحالات تبقى معرفة الباحث ودرايته بالأساليب الإحصائية والـرياضيـة المتقدمـة في التحليل السيـاسي والاجتماعي هي الأصل وما عداها استثناءات، لأنه من دون ذلك تظل عملية التحليل الإحصائي بالنسبة اليه بمثابة الطلاسم المبهمة.

وثمة عدة ملاحظات يمكن أن تـوجَّه إلى تـطبيقات التحليـل العامـلي في دراسة ظـاهرة العنف السياسي. **الأولى**، أن أسلوب التحليل العاملي الذي تعود بدايات استخدامه في تحليل ظـاهرة العنف السيـاسي إلى رامل وتـانتر منـذ مطلع الستينيـات، يقوم عـلى أساس اختصـار مؤشرات الظواهر في عدد قليل لتسهيل عملية جمـع المعلومات واختبـار العلاقـات الارتباطيـة بينهـا[٢٣]. وعلى هـذا الأساس قـام رامل بـاختصار تسعـة مؤشرات للعنف السياسي الـداخلي (اغتيالات، إضرابات عامة، حروب عصابات، أزمات حكومية، عمليـات تطهـير، أحداث

---

(٢٢) انظر: Linehan, «Models for the Measurement of Political Instability,» pp. 441-485.

(٢٣) لمزيد من التفـاصيل حـول أسلوب التحليل العـاملي، انـظر: عماد الـدين محمد سلطان، التحليـل العاملي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، و

= G.D. Garson, *Handbook of Political Science Methods* (Boston: Holbrook Press, 1971), chap.

شغب، مظاهرات معادية للحكومة، ثورات، عدد القتلى من جراء أحداث العنف) إلى ثلاثة هي: العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان (Turmoil)، والعنف الثوري (Revolutionary)، وأعمال التآمر والتخريب (Subversion). واختصرها تانتر إلى اثنين: العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان، والحرب الداخلية (Internal War). أما بوي فقد جمع كل مؤشرات العنف السياسي في مؤشرين هما: العنف المنظم، والعنف العفوي. ووضعها هيبس في مؤشرين هما: الاحتجاج الجماعي (Collective Protest)، والحرب الداخلية. وسيتم عرض بعض هذه التصنيفات بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

والملاحظة الأساسية التي توجه إلى تلك التطبيقات تتمثل في عدم وضوح المعايير التي على أساسها تُدمج بعض أشكال العنف في فئات تحليلية واحدة، رغم ما يوجد بينهما من اختلافات. فعلى سبيل المثال، اعتبر رامل أن العنف الثوري يشمل حملات الاعتقال وحملات التطهير التي يمارسها النظام والانقلابات والمؤامرات التي تدبَّر ضده. وجدير بالذكر أن ما اعتبره رامل تعريفاً للثورة هو في جوهره تعريف لمفهوم الانقلاب[٢٤]. وما اعتبره أفعالاً ثورية هو في حقيقته أفعال انقلابية تآمرية، تعبِّر عن عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة أكثر من تعبيرها عن عدم الاستقرار على المستوى الجماهيري أو المجتمعي. وهكذا قد يترتب على استخدام التحليل العاملي خلط بين عدة أشكال للعنف السياسي، تختلف من حيث طبيعتها ودلالاتها[٢٥]. والثانية، أن الكثير من الدراسات الكمية التي اعتمدت على أسلوب التحليل العاملي لدراسة ظاهرة العنف السياسي لم تتضمن أطراً نظرية تحدد كيفية اختيار مؤشرات العنف السياسي، أو مؤشرات الظواهر الأخرى التي تسببه وتؤثر فيه، وتفسر اتجاه العلاقات الارتباطية بينها. بل إن أغلبها تبنّى المؤشرات التي طرحها رامل وتانتر للعنف السياسي أو للصراع على حد تعبيرهما، دون إثارة السؤال حول: لماذا هذه المؤشرات بالذات؟ وما هي أسس اختيارها، وما هي طبيعة العلاقات بينها[٢٦]؟ والثالثة، أن أغلب تلك الدراسات، أعطت المؤشرات أوزاناً واحدة في كل الدول التي تشملها الدراسة، دون مراعاة التمايزات الكمية والكيفية بينها[٢٧]. فهل من المنطقي أن تعطى مظاهرة تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية نفس الوزن الذي يعطى لمظاهرة في عُمان أو اليمن على سبيل المثال؟ ومن هذا المنطلق، فإن النتائج المترتبة على التوجه البحثي السابق غالباً ما تعكس نوعاً من عدم

11; R.J. Rummel, «Understanding Factor Analysis,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 11, no. 4 (October 1967), pp. 444-479, and Zimmerman, «Factor Analysis of Conflict within and between Nations: A Critical Evaluation,» pp. 267-296. =

(٢٤) R.J. Rummel, «Dimensions of Conflict Behavior within and between Nations,» in: Jonathan Wilkenfeld, ed., *Conflict Behavior and Linkage Politics* (New york: Mackay, 1973), pp. 59-106.

(٢٥) Zimmerman, Ibid., pp. 270-271.

(٢٦) حول نقد دراسات Rummel، انظر:

Bar-Simon Tov, *Linkage Politics in the Middle East: Syria between Domestic and External Conflict, 1961-1970,* pp. 25-26.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

الدقة. والرابعة، أن التحليل العاملي يقوم على أساس افتراض أن العلاقة بين المتغيرات خطية (ايجابية أو سلبية، قوية أو ضعيفة)، وهذا افتراض لا يمكن التسليم به عند قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي، وعدد من المتغيرات المفسرة له مثل التنمية الاقتصادية وعدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل، والتبعية. وذلك لأنه من المحتمل أن تكون هناك أشكال أخرى للعلاقة مثل علاقة الخط المنحني «Curve Relationship».

خامساً: نتائج الدراسات الكمية (التعدد والتضارب)

من بين القضايا الهامة المرتبطة بالتحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي، قضية تعدد وتضارب النتائج التي انتهت اليها الدراسات الكمية بخصوص قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات الأخرى المفسرة له[٢٨]، ولقد سبقت الإشارة إلى النتائج المتناقضة التي انتهت اليها بعض الدراسات الكمية التي حاولت اختبار مقولة جيمس ديفيز، المتمثلة في منحنى«J».

ويعكس اختلاف النتائج التي انتهت اليها الدراسات الكمية بخصوص اختبار العلاقة بين نفس المتغيرين عدة دلالات، منها: الاختلاف بين هذه الدراسات من حيث التعريفات الإجرائية للمفاهيم النظرية المستخدمة، ومن ثم اختلاف وتعدد المؤشرات المطروحة للمفاهيم نفسها. والاختلاف بينها أيضاً من حيث الدول (المفردات) التي تم دراسة الظاهرة فيها، أو طبيعة مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها. فلا شك في أن الاختلاف بين الدول من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة نظمها السياسية، واختلاف مصادر المعلومات من حيث تغطيتها الكمية والكيفية للأحداث ـ وما يمكن أن يشوب ذلك من مشكلات على نحو ما سبق ذكره ـ لا شك في أن ذلك ينعكس على طبيعة الظواهر المعنية، ومن ثم على النتائج المستخلصة.

سادساً: بناء النظرية (مشكلة غياب أو ضعف النظرية)

من الأهداف الأساسية للدراسات الامبريقية المساهمة في بناء النظرية حول الظواهر موضع الدراسة وتطويرها، وذلك بالتحقق من بعض الافتراضات، وتطوير افتراضات جديدة. ويبدو أنه من غير الدقة القول إن الدراسات الكمية قد ساهمت في بناء نظرية أو نظريات عامة لتفسير ظاهرة العنف السياسي، نظراً الى تعدد وتضارب النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسات بخصوص قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى. ومن هنا، فإن إثبات أو نفي هذه الافتراضات لا يشكّل نظريات. فعلى سبيل المثال: إذا كانت هناك دراسات كمية خلصت إلى أن العلاقة بين العنف السياسي

---

(٢٨) ستتضح هذه الملاحظة في الفصل السادس من هذه الدراسة، وهو الخاص بقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات الأخرى.

والتنمية الاقتصادية علاقة عكسية، فإن هناك دراسات أخرى انتهت إلى أنها علاقة طردية، ودراسات ثالثة انتهت إلى أنها علاقة خط منحنٍ، وقس على هذا. ومثل هذه النتائج المتضاربة لا تساعد على بناء نظرية عامة لظاهرة العنف السياسي. كما أن بعض الدراسات الكمية لم تقدم تفسيراً نظرياً متماسكاً للنتائج التي انتهت اليها، بحيث يمكن أن يفيد في عملية التنظير، وإعادة صياغة الفروض بشكل أكثر دقة. فلا يكفي معرفة أعداد الانقلابات أو تكرار أحداث الشغب في هذه الدولة أو تلك، أو معرفة طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي فحسب، ولكن المهم هو تطوير إطار نظري يجيب عن تساؤلات من قبيل: لماذا حدثت أو تزايدت أو انخفضت أحداث العنف السياسي في فترة زمنية في دول معيّنة دون غيرها؟ ولماذا هناك علاقة عكسية أو طردية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي؟ وما هي ظروف وشروط تحقيق اتجاهي العلاقة وشروطها؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي تدخل في صميم عملية بناء النظرية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عدم وضوح الإطار النظري الذي يتم على أساسه اختيار المؤشرات وتحديدها، وتفسير العلاقات بينها، غالباً ما يساهم في عملية الخلط والاضطراب التي يُعانيها الكثير من الدراسات الكمية في مجال العنف السياسي.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إنه رغم محاولة بعض الباحثين بناء نماذج نظرية للعنف السياسي استناداً إلى الدراسة الكمية للظاهرة، إلا أن تلك النماذج التي خلصوا إليها لا يمكن أن يطلق عليها «نظريات عملية»، ولكنها تظل في مجملها محاولات لتطوير نظرية في العنف السياسي وبنائها. ومن الباحثين الذين نحوا هذا المنحى شانج سياهن في دراسته عن «التنيمة الاجتماعية والعنف السياسي: تحليل سببي عبر قومي»، التي أجراها على إحدى وثمانين دولة[٢٩]. وهيبس في دراسته عن «العنف السياسي الجماهيري: تحليل سببي عبر قومي»، التي أجراها على مئة وثماني دول، خلال فترتين زمنيتين من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧، ومن كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧[٣٠]. وقد انتهى شانج سياهن، على سبيل المثال، الى طرح شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الارتباطية بين متغيرات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية والتبعية من جانب، ومؤشرات العنف السياسي من جانب آخر. وجاءت الفقرة الأخيرة التي اختتم بها كتابه لتبيّن حدود مساهمته في إطار المعرفة العلمية حول ظاهرة العنف السياسي. إذ أكد المؤلف «على أن الحكم بصورة أكثر دقة على هذه الافتراضات (يقصد العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات المفسِّرة له) لا يزال يتطلب المزيد من البحوث الجادة والعميقة، التي تستند إلى قواعد معلومات تتسم بدرجة كبيرة من الشمول والصدقية، وتقوم بتطبيق نماذج تسمح بمعالجة الظاهرة وتحليلها على المستويين الجزئي والكلي. ولا شك في أن ذلك سيكون اتجاهاً مفيداً للجيل القادم من الباحثين في حقل السياسات المقارنة»[٣١].

---

(٢٩) Chung-Si Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (Seoul: Seoul National University Press, 1981).

(٣٠) Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis.*

(٣١) ترجمة بتصرف عن: Ahn, Ibid., p. 158.

ولكن هـذا لا يمنع من القـول إن النتائج التي خلصت إليها الـدراسـات الكميـة التي تناولت الظاهـرة في عدد من الـدول التي تنتمي إلى مناطق جغـرافية وثقـافية واحـدة، وتتسم بخصـائص متشابهـة من حيث ظروفهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتطورهـا السياسي كـالدول الإفـريقية أو دول أمـريكا الـلاتينية أو الـدول الصناعيـة الغربيـة ـ هذه النتـائج تمثـل أسسـاً لنـظريـات وسيـطة أو جـزئيـة عن ظـاهــرة العنف السيـاسي في تلك المنـاطق، ولكن تـظل الافتراضات التي قامت عليها هذه الدراسات في حاجـة إلى المزيـد من الاختبارات الإمـبريقية لتأكيد مدى صدقها وثباتها وشروط تحققها.

وفي هذا الإطار، تظل المقولات المـاركسية والـوظيفية والنفسيـة حول العنف السيـاسي مجرد اتجاهات فكرية أو نظرية معيارية لفهم ظاهرة العنف، وذلك دون أن تستنـد في صدقهـا إلى اختبارات ودراسات إمبريقية يعتدّ بها.

ولا تُستثنى عملية بناء نظرية عن ظاهرة العنف السياسي من مشكلات بناء النظريـة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، إذ غالباً ما يحول تنوع وتعـدد الخبرات الانسـانية، دون وجـود نظريات عامة تستند إلى قوانـين علمية تفسر الـظاهرة أو الـظواهر المعنيّـة. ونتيجة ذلـك تبرز أهميـة النظريـات الجزئيـة أو الـوسيـطة. وهي التي تفسر ظـواهـر محـدودة، وفي ظـل شروط ومتغيرات محددة، وفي دول تنتمي إلى أطر إقليمية وثقافية وحضـارية متشـابهة، وتتقـارب من حيث خصائصها الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة نظمها السياسية.

وفي الخاتمة، يمكن القول إنه على الرغم من كل الانتقادات السـابقة، ليس هنـاك شك في أن التحليل الكمي للظواهر السياسية بصفة عامة وظاهرة العنف السياسي بصفة خاصة له جدواه. فهو يمكّن الباحث من دراسة وتحليـل الظاهـرة كما تحـدث في الواقـع. والعبرة ليست بالتفضيل بين الأسلوب الكمي وغيره من الأساليب البحثية، ولكن بمـدى صلاحيـة وملاءمـة المناهج والأدوات البحثية التي يعتمد عليها الباحث لدراسة ظاهرة ما. وفي هذا الإطـار، فإن للأساليب الكمية في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية مجـالاتهـا وحـدودها. كـما أن كفاءة هذه الأساليب في التحليل تتوقف على مدى الـدقة في المـدخلات الـلازمة للتحليـل الكمي، وكذلك على مدى الدقة والالتزام في تطبيق الأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه الأساليب.

وفي هذا المجال، تثار عدة قضـايا نـظرية ومنهجيـة لا بد أن يحسمهـا الباحث قبـل أن يشرع في التحليل الكمي لظاهرة ما. وتتلخص في: ١ ـ ضرورة وضـوح التعريفـات النظريـة للمفاهيم التي تجسد الظواهر التي يبغي الباحث قياسها وتحليلها كمياً. ٢ ـ دقة المؤشرات التي يطرحها الباحث لهذه المفاهيم، وبخاصة في ما يتعلق بـاعتبارات كفـاية المؤشرات وصـدقها، ودلالاتهـا وأوزانها النسبية، وطبيعـة العلاقـات بينها. ٣ ـ تـوضيح الأسس والمعـايير النـظرية والموضوعية التي على أساسها تم اختيار هذه المؤشرات. ٤ ـ تحديد مصادر المعلومات بالشكل الذي يضمن الاعتماد المتوازن على عدد من المصادر العالمية والإقليمية والمحلية، هذا مع وضع بعض القواعد لتقليل هامش الخطأ وعدم الدقة في المعلومات إلى أدنى درجة ممكنـة، وبيان مـا قد يوجد من غموض وتضارب بين المصادر المختلفة بصدد بعض الأحداث.

وأخيراً، تبقى على الباحث مهمة البحث عن تفسيرات كيفية للنتائج الكمية التي خلص اليها، حتى يصبح لها معنى. وهنا يتم الربط بين التحليل الكمي والرؤى والتصورات النظرية التي يكون مصدرها الملاحظة الثاقبة لتطورات الظاهرة من منظور تاريخي / اجتماعي / مقارن. بالإضافة إلى أخذ بعض المقولات النظرية التفسيرية التي طرحها وطوّرها باحثون سابقون بشأن الظاهرة أو الظواهر المعنية بعين الاعتبار.

المبحث الثاني
التعريف الإجرائي لمفهوم العنف السياسي

تتمثل إحدى المشكلات الأساسية للتحليل السياسي والاجتماعي بصفة عامة في تعدد وتداخل التعريفات النظرية للمفهوم الواحد. ولتخطّي هذه المشكلة قُدِّمت فكرة التعريف الإجرائي للمفاهيم السياسية والاجتماعية المركّبة. ولما كان مفهوم «العنف السياسي» ضمن دائرة هذه المفاهيم، فإنه سيتم تعريفه إجرائياً. وفي ضوء هذا التعريف، ستتم عملية رصد المعلومات عن أحداث العنف السياسي وتجميعها.

ويغطي هذا المبحث، **أولاً**، المقصود بالتعريف الإجرائي وشروطه، ثم يعرض **ثانياً**، لنماذج مختارة لبعض التعريفات الإجرائية السابقة لمفهوم العنف السياسي، ويتناول **ثالثاً**، التعريف الإجرائي للمفهوم الذي تتبناه الدراسة.

أولاً: المقصود بالتعريف الإجرائي وضوابطه

يُقصد بالتعريف الإجرائي تحويل المفاهيم النظرية المجردة إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع[٣٢]. وثمة عدة ضوابط وشروط يجب أن تتوافر في التعريف الإجرائي. **أولها**، يجب أن تغطي المؤشرات المقترحة الجوانب الأساسية للمفهوم النظري. فنظراً إلى تعقّد المفاهيم الاجتماعية والسياسية، فإنه من الخطورة بمكان التعبير عن المفهوم بمؤشر واحد فقط، لأن هذا المؤشر قد لا يعبّر عن الأبعاد المحورية للمفهوم، لذا عادة ما يُعرَّف المفهوم إجرائياً بأكثر من مؤشر، والعبرة أيضاً ليست بعدد المؤشرات، المهم أن تعكس هذه المؤشرات العناصر الجوهرية للمفهوم. ويطلق البعض على هذه السمة اسم «كفاية المؤشرات»[٣٣].

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال زكي والسيد يسين، أسس البحث الاجتماعي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢)، ص ٣٥ - ٣٦؛ فيصل السالم وتوفيق فرح، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، ط ٢ (الكويت: مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، ١٩٧٩)، ص ٤٠ - ٤٥؛ المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، ص ٦٧ - ٧٢، و

Claire Selltiz, Lawrence S. Wrightsman and Stuart W. Cook, *Research Methods in Social Relations* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1976), pp. 40-42.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي =

وثانيها، يجب أن تكون المؤشرات صادقة، أي أن تتوافق مع ما يدور في ذهن الباحث عندما يستخدم المفهوم، وتقيس ما يسعى ويعتقد أنه يقيسه[٣٤]. وثالثها، يجب أن يتوافر حد مناسب من المعلومات والإحصاءات حول المؤشرات التي يطرحها الباحث. ويفترض في هذه المعلومات أن تكون ميسرة، بحيث يمكن الحصول عليها بسهولة وبكلفة مادية معقولة؛ علاوة على اتسامها بالصدقية والحداثة. فالمعلومات والبيانات غير الصادقة أو المضلِّلة لا يمكن أن تقود إلا إلى نتائج مضلِّلة، مهما كانت دقة المؤشرات التي يتبناها الباحث. ورابعها، يجب أن يكون لهذه المؤشرات الدلالة نفسها في مختلف المناطق والثقافات التي يتم في إطارها البحث، لأن تنوع دلالة المؤشرات وعدم ثباتها يقود إلى الخلط والاضطراب في التحليل والنتائج[٣٥]. وخامسها، تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التي سيستخدمها الباحث. فهل سيعطي كل المؤشرات الوزن نفسه، أم أن هناك مؤشرات لها أهمية أكبر وأخرى أهميتها أقلّ؟ وبالتالي تُعطى المؤشرات أوزاناً مختلفة، ويسهّل حسم هذه المسألة على الباحث مهمة تكوين مقياس عام واحد يضم المؤشرات كافة التي اعتمد عليها. وسادسها، ثبات المؤشرات، بمعنى أن المؤشرات يجب أن تعطي النتائج نفسها تقريباً إذا أجريت الدراسة أكثر من مرة[٣٦]. وهكذا يتضح أن صياغة التعريفات الإجرائية للمفاهيم النظرية ليست عملية اعتباطية، بل تحكمها مجموعة من القواعد والشروط، يجب أخذها بعين الاعتبار لصياغة تعريفات إجرائية دقيقة.

ثانياً: نماذج مختارة لبعض التعريفات الإجرائية السابقة لمفهوم العنف السياسي

ليس بالضرورة أن يكون هناك تعريف إجرائي واحد للمفهوم؛ فيمكن أن تتعدد التعريفات الإجرائية طبقاً لتعدد الباحثين الذين يتناولون الموضوع طالما أنها تغطي الجوانب الأساسية للمفهوم النظري. وقد يلجأ الباحث إلى استخدام مؤشرات جديدة للمفهوم، تختلف عن تلك التي استخدمها سابقوه، وقد يقبل تعريفات سابقة للمفهوم دون تعديل، وقد يطوِّر تعريفاً سابقاً بالحذف أو الإضافة أو تعديل بعض المؤشرات. ولا يخرج مفهوم العنف السياسي عن هذه الدائرة إذ تتعدد تعريفاته الإجرائية. وفيما يلي نماذج لبعض التعريفات الاجرائية التي تبنتها بعض الدراسات الكمية السابقة.

= (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٣٢، و

Paul Felix Lazarsfeld and Morris Rosenberg, eds., *The Language of Social Research: A Reader in the Methodology of Social Research* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1955), pp. 15-18.

(٣٤) المنوفي، المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٧٢.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Michael Hass, «Aggregate Analysis,» *World Politics*, vol. 19, no. 1 (December 1966), pp. 106-121, and Charles C. Lemert, «Language, Structure and Measurement: Structuralist Semiotics and Sociology,» *American Journal of Sociology*, vol. 84, no. 4 (January 1979), pp. 929-955.

(٣٦) المنوفي، المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٧٢.

فعلى سبيل المثال، حدد رامل وتانتر مؤشرات ظاهرة العنف السياسي الداخلي بالمظاهرات، وأحداث الشغب، والإضرابات، والاغتيالات، والأزمات الحكومية، والثورات، وحروب العصابات، وأعمال التطهير، والانقلابات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف[٣٧].

وفي دراستيهما عن «السلوكيات العنيفة في السياسة»، و«التغير الاجتماعي والعنف السياسي»، حدّد الباحثان إيفو وروزيلاند، مؤشرات العنف السياسي: بأحداث الشغب، والمظاهرات، والإضرابات، والاغتيالات، والارهاب، والانقلابات، وحرب العصابات، والتمرد، والاعتقال، وإعلان حالة الطوارىء، وإعلان الأحكام العرفية[٣٨].

وفي إطار اختباره لبعض الفرضيات المتصلة بظاهرة العنف السياسي في دراسة أُجريت على ثلاث وستين دولة، حدد هدسون مؤشرات العنف السياسي بأحداث الشغب، والمظاهرات، والأعمال المسلحة ضد السلطة (التمردات)، والاغتيالات السياسية، والإكراه الحكومي، ويشمل: إعلان حالة الطوارىء، والاعتقال، ونسبة قوات الأمن إلى كل عشرة آلاف من السكان في سن العمل[٣٩].

وفي دراستهما عن عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، حدد موريسون وستيفنسون مؤشرات للعنف السياسي بالتالي: أحداث الشغب، والإضرابات، والمظاهرات، والاعتقالات، والاغتيالات، وفرض الأحكام العرفية، وإعلان حالة الطوارىء، واستبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم، وحرب العصابات، والحرب الأهلية، والانقلابات، والتمردات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف[٤٠].

وفي دراسة عن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والعنف السياسي أجريت على احدى وثمانين دولة، حدد شانغ سياهن مؤشرات العنف السياسي بما يلي: أعمال الشغب، والأعمال المسلحة ضد النظام، والانقلابات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف السياسي، والإكراه

---

(٣٧) R. J. Rummel, «Dimensions of Conflict Behavior within Nations, 1946-1959,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 10, no. 1 (March 1966), pp. 65-73, and R. Tanter, «Dimensions of Conflict Behavior within and between Nations, 1958-1960,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 10, no. 1 (March 1966), pp. 41-64.

(٣٨) Ivo K. Feierabend and Rosalind L. Feierabend, «Aggressive Behaviors within Politics, 1948-1952: A Cross National Study,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 10, no. 3 (September 1966), pp. 249-271, and Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, «Social Change and Political Violence: Cross-National Patterns,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, eds., *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley, 1966), pp. 569-604.

(٣٩) Michael C. Hudson, *Conditions of Political Violence and Instability: A Preliminary Test of Three Hypotheses* (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1970), pp. 243-263.

(٤٠) Donald G. Morrison and Hugh Michael Stevenson, «Political Instability in Independent Black Africa: More Dimensions of Conflict Behavior within Nations,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 15, no. 3 (1971), pp. 347-368.

الحكومي ويشمل (نصيب الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية، والرقابة على الصحف، وتقييد المشاركة السياسية، وتعبئة قوات الأمن الداخلي، وإعلان حالة الطوارىء، وحظر التجول، والاعتقال السياسي)[٤١].

وفي دراسة عن العنف السياسي الجماهيري، حدّد دوغلاس هيبس مؤشرات العنف السياسي الجماهيري بأعمال الاحتجاج الجماعي، وتشمل: أحداث الشغب والمظاهرات، والإضرابات. والحروب الداخلية، وتتضمن: الأعمال المسلحة ضد النظام، والاغتيالات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف[٤٢].

ولقد حاول بعض الباحثين إدراج بعض أشكال العنف السياسي في فئات وشرائح تحليلية واحدة، لتقليل حجم المعلومات والمؤشرات واختصارها، انطلاقاً من أساسيات التحليل العاملي[٤٣]. وفي هذا الاطار وضع رامل أشكال العنف السياسي في ثلاثة مؤشرات أساسية هي[٤٤]:

١ ـ العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان. ويشمل أحداث العنف غير المنظم، كالمظاهرات المعادية للحكومة وأحداث الشغب والإضرابات.

٢ ـ العنف الثوري، ويتضمّن الأعمال العنيفة المنظمة، التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين، كالثورات وحملات التطهير.

٣ ـ أعمال التآمر والتخريب، وتتضمن أعمال العنف المنظمة التي تتسم بدرجة من السرية، كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات.

أما تانتر، فقد أدرج أشكال العنف في فئتين أساسيتين هما[٤٥]: العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان بالمعنى الذي أورده رامل، والحروب الداخلية، وتتضمن أعمال العنف التي تتسم بدرجة من التنظيم، وبمشاركة شعبية أوسع، وتهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم كالثورات والأعمال الإرهابية الكبرى وحروب العصابات.

اعتمدت الكثير من الدراسات الكمية اللاحقة التي تناولت ظاهرة العنف السياسي على التعريف الإجرائي الذي قدّمه رامل وتانتر، وإن كانت هناك دراسات أدخلت عليه بعض التعديلات[٤٦].

---

(٤١) Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* pp. 16-22.

(٤٢) Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* pp. 8-9.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Zimmerman, «Factor Analysis of Conflicts within and between Nations: A Critical Evaluation,» pp. 267-296.

(٤٤) Rummel, «Dimensions of Conflict Behavior within Nations, 1946-1959,» pp.65-73.

(٤٥) Tanter, «Dimensions of Conflict Behavior within and between Nations, 1958-1960,» pp. 41-64.

(٤٦) انظر على سبيل المثال: A.S. Banks, «Patterns of Domestic Conflict: 1919-39 and 1946- =

وطرح تيدغور عدة مؤشرات للعنف السياسي اختصرها في ثلاثة أساسية[47] **أولها**، العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان (Turmoil)، ويشمل الأعمال السياسية العنيفة، غير المنظمة، التي تتسم بدرجة من المشاركة الجماهيرية مثل: أحداث الشغب والصدامات السياسية والتمردات المحلية. **وثانيها**، أعمال التآمر والتخريب، وتشمل أعمال العنف السياسي التآمرية، التي تتسم بدرجة من التنظيم، والتي يشارك فيها عدد محدود من الأشخاص مثل: الاغتيالات السياسية وأعمال الإرهاب المحدودة، وأنشطة العصابات المحدودة، والانقلابات. **وثالثها**، الحروب الداخلية، وتتضمن أعمال العنف السياسي التي تتسم بدرجة عالية من التنظيم، ومشاركة شعبية واسعة، وتسعى إلى الإطاحة بالنظام، مثل الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق، وحروب العصابات، وحروب المدن، والثورات.

أما بوي فقد وضع أشكال العنف السياسي في فئتين أساسيتين هما: العنف المنظم، ويشمل أعمال العنف كافة التي تتضمن درجة من التنظيم والتخطيط كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات... الخ، والعنف العفوي، ويضم كل أشكال العنف العفوية غير المنظمة، كالمظاهرات، وأحداث الشغب[48].

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص عدة نتائج منها: أن هناك مجموعة من المؤشرات المشتركة بين التعريفات الإجرائية (السابق ذكرها) لمفهوم العنف السياسي، ويكمن الاختلاف بينها في إضافة بعض المؤشرات أو حذفها. وتمتد بعض التعريفات الإجرائية لتشمل العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي، ويقتصر بعضها الآخر على العنف غير الرسمي. وبالرغم من اتفاق الباحثين حول حد أدنى من المؤشرات المشتركة لظاهرة العنف السياسي، إلا أنهم اختلفوا في تحديد الفئات التي أدرجت فيها الأشكال نفسها من العنف السياسي. فعلى سبيل المثال، وعلى نحو ما سبق ذكره، أدرج كل من رامل وتانتر المظاهرات وأحداث الشغب تحت مفهوم الاضطراب، بينما ادرجهما بوي في إطار العنف العفوي غير المنظم، واعتبرها كل من هيبس وإيكارت زيمرمان تعبيراً عن الاحتجاج الجماعي[49]. ويطرح هذا التساؤل حول رؤية هؤلاء الباحثين للمفاهيم النظرية والمؤشرات التحليلية التي استخدموها، وحول المعايير التي على أساسها أدرجت أشكال معينة للعنف السياسي في فئات معيّنة دون غيرها.

= 66,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 16, no. 1 (1972), pp. 41-50, and Jonathan Wilkenfeld, Virgina Lussier and Dale Tahtinen, «Conflict Interactions in the Middle East,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 16, no. 2 (1972), pp. 135-154.

(٤٧) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970), p. 11.

(٤٨) Bwy, «Political Instability in Latin America: The Cross Cultural Test of Causal Model,» pp. 17-66.

(٤٩) Ekkart Zimmerman, «Macro Comparative Research on Political Protest,» in: Ted Robert Gurr, ed., *Handbook of Political Conflict: Theory and Research* (New York: Free Press, 1980), pp. 167-173.

وجدير بالذكر أنه ليس بالضرورة وجود كل مؤشرات العنف السياسي السابقة كما هي في الواقع العملي، لأن احتمالات التداخل بين بعض الأشكال المختلفة قائمة. فالحرب الأهلية أو الثورة، على سبيل المثال، قد تتضمن إضرابات ومظاهرات وأعمال شغب. وهكذا يمكن أن يتضمن حدث معين من أحداث العنف العديد من صور العنف الأخرى وأشكاله.

وأخيراً، فإن المؤشرات السابقة لمفهوم العنف السياسي (المظاهرات، الاغتيالات، أحداث الشغب... الخ)، في حاجة إلى مؤشرات فرعية لضبطها والتمييز بينها؛ وهذا ما فعله بعض الذين طرحوا هذه المؤشرات، وما ستفعله هذه الدراسة. فالمؤشرات الفرعية تزيد من عملية الضبط والتمييز بين الأشكال الأساسية (المؤشرات) للعنف السياسي، خاصة في ضوء وجود قدر من التداخل بين هذه الأشكال.

ثالثاً: التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة للمفهوم

نظراً الى أن الدراسة تتناول ظاهرة العنف السياسي بشقيها، الرسمي وغير الرسمي، فإنه لا بد أن يتضمن التعريف الإجرائي للمفهوم مجموعة من المؤشرات تغطي هذين الشقين.

ويتضمن العنف الرسمي مختلف أشكال العنف التي يمارسها النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات وعناصر منهم، وذلك من خلال العديد من الأجهزة والإجراءات. وبالتالي فإن المؤشرات التي تتبناها الدراسة للعنف الرسمي تتمثل في:

١ ـ الاعتقال لأسباب سياسية.
٢ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة (بأكثر من ١٠ سنوات) المرتبطة بقضايا سياسية.
٣ ـ أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.
٤ ـ استخدام قوات من الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.
٥ ـ استخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.

ويُقصد بالعنف السياسي غير الرسمي (غير الحكومي) أشكال العنف المضادة للنظام، سواء مارسها المواطنون أو قوى وجماعات وتنظيمات معيّنة منهم. وتتبنى الدراسة المؤشرات التالية للعنف غير الرسمي:

١ ـ المظاهرات.
٢ ـ أحداث الشغب.
٣ ـ التمردات.
٤ ـ الإضرابات.
٥ ـ الاغتيالات ومحاولات الاغتيال.
٦ ـ الانقلابات ومحاولات الانقلاب.

وقبل التعريف بكل من المؤشرات السابقة، هناك ملاحظتان يجب أخذهما بعين الاعتبار. **أولاهما**، أن المؤشرات السابقة لا تغطي كل صور العنف السياسي وأشكاله. فهي لا تشمل بعض صور العنف الرسمي مثل: أحكام السجن بأقل من ١٠ سنوات. وعمليات التعذيب التي تمارَس ضد المعتقلين السياسيين. كما أنها لا تتضمن بعض أشكال العنف غير الرسمي مثل: تفجير بعض المنشآت العامة، واختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن، والحرب الأهلية.

ولا يعني استبعاد هذه الأشكال التقليل من أهميتها كجزء من ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، ولكن هذا المسلك كان مردّه إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ ـ إن رصد كل إجراءات العنف السياسي وممارساته في سبعة عشر نظاماً عربياً مسألة ليست باليسيرة وتتعدى حدود رسالة جامعية وتفوق قدرات باحث بمفرده. ومن هنا، فإن الدراسة استبعدت بعض أشكال العنف القليلة الحدوث مثل: اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن وتفجير بعض المنشآت العامة. وكذلك استبعدت بعض الأشكال التي لا يوجد حد أدنى من المعلومات الدقيقة عنها مثل عمليات تعذيب المعتقلين. أما استبعاد الحروب الأهلية وحروب العصابات فمردّه إلى أن هذه الظواهر لا تعبّر في حد ذاتها عن مؤشرات للعنف السياسي، فهي ظواهر عامة تتضمن في إطارها العديد من صور العنف وأشكاله. فالحرب الأهلية على سبيل المثال قد تشتمل على إضرابات وأحداث شغب وعمليات اغتيال. وبالتالي يكون من غير المقبول منهجياً اتخاذ هذه الظواهر في مجملها مؤشرات للعنف السياسي، خاصة أن ذلك سيثير إشكالية الوزن النسبي لها عند مقارنتها بأشكال العنف الأخرى. فهل ستُعطى الحرب الأهلية أو حرب العصابات، كظاهرة كلية، وزناً معيناً شأنها شأن المؤشرات الأخرى التي تعتبر مؤشرات جزئية للظاهرة الكلية موضع الدراسة (العنف السياسي)؟ أم سيُعطى كل شكل من أشكال العنف التي تُمارس في إطار الحرب الأهلية أو حرب العصابات وزناً معيّناً؟

ولما كانت بعض النظم العربية موضع الدراسة قد شهدت ـ أو لا تزال ـ بعض ظواهر العنف هذه (الحرب الأهلية وحرب العصابات)، إذ انها ارتبطت بعدد من المشكلات في هذه النظم، وهي: مشكلة ظفار في عُمان. ومشكلة الجنوب في السودان، ومشكلة الأكراد في العراق، ومشكلة الصحراء الغربية في المغرب. وبالتالي، فإنه بالرغم من استبعاد هذه الظواهر كمؤشرات للعنف السياسي، إلا أن الدراسة قامت برصد أحداث العنف التي مورست في إطارها سواء من قبل النظم الحاكمة أو من قبل القوى المضادة، وأُعطي كل منها وزناً معيّناً طبقاً للمقياس المقترح للظاهرة. **وثانيتهما**، أن قيمة أي تعريف إجرائي لمفهوم ما لا تتوقف على العدد الإجمالي للمؤشرات المطروحة له، ولكنها ترتبط بمدى تعبير هذه المؤشرات عن الخصائص والعناصر الأساسية للمفهوم. ويمكن القول إن المؤشرات التي تبنتها الدراسة لمفهوم العنف السياسي كافية لتحقيق هذا الغرض. فالمؤشرات المطروحة تغطي الأشكال الرئيسية للعنف في النظم العربية موضع الدراسة.

١ ـ مؤشرات العنف الرسمي

وهي تتمثل في ما يلي:

أ ـ الاعتقال السياسي

هو سلوك تمارسه أغلب النظم العربية، وخاصة في ظل حالة الطوارىء، إذ يتم القبض على بعض المواطنين والتحفُّظ عليهم تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم. وعادة ما تزداد عمليات الاعتقال في أعقاب أحداث العنف السياسي غير الرسمي التي تندلع ضد النظم القائمة كالمظاهرات وأحداث الشغب والتمردات. فيتم اعتقال أعداد من الذين شاركوا في هذه الأحداث، وكذلك من المتهمين بالتحريض عليها. وقد تتم عمليات الاعتقال لمجرد اشتباه أجهزة الأمن وإحساسها بأن هناك عناصر معينة تشكّل خطراً في المستقبل. ويتخذ الاعتقال في هذه الحالة معنى التحفُّظ على هذه العناصر والوقاية من خطرها، لذلك يُطلق عليه الاعتقال «التحفظي» أو «الوقائي». وقد تطول أو تقصر مدد الاعتقالات طبقاً لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال. وغالباً لا توجِّه السلطات الحاكمة اتهامات محددة الى المتحَّفظ عليهم، ولكن توجِّه اليهم اتهامات عامة مثل: تهديد الأمن العام والنظام، والتخابر مع دولة أجنبية، والتآمر لقلب نظام الحكم. وتتمتع النظم العربية الحاكمة بقدرات عالية في ممارسة هذا السلوك؛ إذ يستطيع هذا النظام أو ذاك اعتقال عدة آلاف خلال فترة زمنية وجيزة، نظراً لزيادة الإمكانات المادية والبشرية والتقانية لدى أجهزة الرقابة والأمن، التي تتمثل مهمتها في رصد تحركات القوى المناوئة وتحجيم دورها السياسي. وغالباً ما تمارس أجهزة الأمن العديد من صنوف التعذيب ضد المعتقلين السياسيين. ويتكرر ذكر أسماء العديد من النظم العربية في تقارير منظمة العفو الدولية، باعتبارها تمارس التعذيب وتنتهك حقوق الإنسان.

ونظراً إلى أن النظم العربية تمارس عمليات الاعتقال بشكل شبه مستمر، فإنه من الصعوبة بمكان حصر أعداد المعتقلين، فهي أعداد متحركة ولا تعكس قدراً من الثبات، خاصة أنه غالباً ما يكون هناك قدر من التناقض والتضارب والغموض في تقدير تلك الأعداد، إذ يتجه النظام إلى التهوين والتبسيط بالنسبة الى أعداد المعتقلين، بينما تتجه قوى المعارضة إلى تضخيمها، ولذلك تميز الدراسة ـ لأغراض التحليل والمقارنة ـ بين عملية اعتقال جزئية، وحملة اعتقال محدودة، وحملة اعتقال شاملة. في **الأولى**، يكون عدد المعتقلين أقل من مئتي شخص. وفي **الثانية**، يتراوح العدد ما بين أكثر من مئتي شخص وأقل من ألف. وفي **الثالثة**، يكون عدد المعتقلين أكثر من ألف شخص. ونظراً الى الصعوبات العديدة المتعلقة بإمكانات الحصول على أرقام دقيقة لأعداد المعتقلين، فإن الدراسة ركزت على عدد المرات التي مارس فيها النظام عمليات الاعتقال، وبخاصة حملات الاعتقال المحدودة والشاملة، حيث تعطي دلالات أكبر في ما يتعلق بحدة أعمال العنف السياسي؛ مع ملاحظة أنه سيتم التعامل مع الأرقام التقريبية السابقة في إطار الاختلاف بين الأقطار العربية من حيث

عدد السكان. فعملية الاعتقال الجزئية في مصر التي يزيد عدد سكانها على خمسين مليون نسمة، قد تبدو حملة شاملة في دولة خليجية مثل عُمان (مليون وثلاثمئة وثلاثة وخمسون ألف نسمة) أو قطر (ثلاثمئة وواحد وثمانون ألف نسمة) أو البحرين (أربعمئة وثلاثة وخمسون ألف نسمة)[٥٠]. وبصفة عامة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي الستّ، التي تتسم بمحدودية عدد السكان عند مقارنتها بالأقطار العربية الأخرى، شهدت عمليات اعتقال قليلة، وجميعها كانت عمليات اعتقال جزئية، أي أنها شملت أعداداً بسيطة من مواطني تلك الدول، وبعض العناصر من جنسيات أخرى عربية وغير عربية (إيرانية بالأساس).

ب ـ الأحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات

الحبس مع الأشغال الشاقة هو عقوبة تتضمن حبس المحكوم عليه، مع تشغيله بأعمال ذات طبيعة شاقة ومجهدة. وهذه العقوبة قد تستغرق كل حياة المحكوم عليه، وتُعرف في هذه الحالة بالأشغال الشاقة المؤبدة. وقد تكون لفترة زمنية تتراوح في العادة ما بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ـ وقد تقل أو تزيد عن ذلك ـ وتُعرف في هذه الحالة بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ج ـ أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية

الإعدام «عقوبة مقررة في قوانين كل الأقطار العربية للجنايات الخطيرة كالقتل العمد المقترن بظرف مشدد، والحريق العمد اذا نشأ عنه موت، والجنايات الماسة بكيان الدولة»[٥١].

وكثيراً ما تصدر في الأقطار العربية أحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة أو أحكام وأوامر بالإعدام بصدد بعض القضايا السياسية. وعادة ما يتزايد اللجوء إلى هذا التدبير في ظل حالة الطوارىء، إذ تشكّل محاكم استثنائية بمسميات مختلفة (محكمة الثورة، محكمة الشعب، محكمة أمن الدولة، المحاكم العسكرية) للفصل في قضايا سياسية. ومن المعروف أن لهذه المحاكم طبيعة خاصة من حيث تشكيلها وإجراءاتها وطبيعة أحكامها. ولذلك، فإن رصد الأحكام من هذا النوع يعدّ مؤشراً على حجم العنف الذي تمارسه النظم العربية ضد المواطنين، تحت ستار شعارات قانونية براقة، ومحاكمات غالباً ما تكون صورية. بل في العديد من الحالات مارست بعض النظم العربية عمليات قتل وإعدام ضد قيادات وعناصر من القوى المعارضة، دون محاكمات، إذ يتم تنفيذ هذه العمليات بناء على أوامر شخصية من رئيس الدولة أو من قِبَل أحد المسؤولين عن الأمن دونه.

---

(٥٠) حول تقديرات عدد السكان في هذه الدول طبقاً لإحصاءات عام ١٩٨٧، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢١١.

(٥١) محمود محمود مصطفى، **أصول قانون العقوبات في الدول العربية**، ط ٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤٤.

وسوف تركز الدراسات على حصر عدد مرات صدور الأحكام والأوامر بالإعدام، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من عشر سنوات في لحظة صدورها، بغضّ النظر عن التطورات التي تحدث لبعض هذه الأحكام بعد ذلك، كأن يتم تخفيضها أو إلغاؤها. ويمكن تبرير اقتصار الدراسة على أحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات دون مدد الحبس التي أقل من ذلك، استناداً إلى عدة اعتبارات: **أولها**، أنه من الصعوبة بمكان حصر وتتبع أحكام الحبس الصادرة بمدد أقل من عشر سنوات نظراً لكثرتها. **وثانيها**، أن الأحكام الصادرة بعشر سنوات فأكثر تعبّر عن درجة أكثر حدة من العنف، ومن ثم فإن تكرارها يعكس دلالات معينة في ما يتعلق بدرجة العنف التي يكون النظام مستعداً للانخراط فيها. **وثالثها**، أن الدراسة لم تقتصر على هذا المؤشر، ولكنه جاء ضمن مؤشرات أخرى للعنف الرسمي، تسد النقص الذي قد ينجم عن استبعاد الأحكام بالحبس بأقل من عشر سنوات.

وستركز الدراسة على حصر عدد مرات صدور الأحكام، باعتبار أن ذلك مؤشر لمدى تكرار هذا الشكل للعنف الرسمي من قِبَل النظم الحاكمة، الأمر الذي يعطي دلالات معينة في ما يتعلق بانتشاره وتأثيراته اللاإستقرارية. وستورد الدراسة عدد الأحكام كلما أمكن، باعتبار أن ذلك مؤشر علي حدّة هذه الأحداث.

د ـ استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي

تولي النظم العربية أجهزة الأمن والاستخبارات اهتماماً متزايداً. ويظهر ذلك من خلال ميزانيات هذه الأجهزة، وطبيعة الأسلحة والمعدات الحديثة التي توضع بتصرفها. وتشكّل بعض النظم العربية إلى جانب قوات الأمن العادية أجهزة ومؤسسات أمنية موازية، بمسميات مختلفة كالحرس الوطني، والحرس الجمهوري، وسرايا الدفاع، والميليشيات الحزبية. وغالباً ما تتسم هذه الأجهزة بالتنظيم والحداثة من حيث التدريب والتسليح، إلى جانب أنها تضم العناصر الموالية والمؤيدة للنظام، وترتبط مباشرة بقمة السلطة السياسية.

ولما كان استخدام قوات الأمن يعتبر سلوكاً روتينياً تمارسه النظم العربية لمواجهة أيّ من أعمال العنف غير الرسمي، أو حتى للوقاية منها قبل وقوعها (الاعتقال التحفظي/ الوقائي)، فلن يُدرج ضمن مؤشرات العنف السياسي التي سيتم تجميع معلومات عنها، وذلك ليس تقليلاً من أهميته، ولكن لأنه شيء مسلَّم به، وأحد سمات الممارسة السياسية للنظم العربية.

هـ ـ استخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي

إذا كان الجيش أهم مؤسسة تمتلك القدرة على الاطاحة بالنظام القائم، فإنه أيضاً من أكثرها فاعلية لحفظ النظام وحمايته وقد يكون الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه النظام لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي. ويتوقف دور الجيش في حماية النظام على عدة محدِّدات منها:

طبيعة كل من الجيش والنظام السياسي من حيث التركيب الاجتماعي والطموح السياسي، ونمط العلاقات المدنية ـ العسكرية، وحدود قدرة النظام على استيعاب الجيش، وتطهيره من العناصر المناوئة، وربط ضباطه بعلاقات مصلحية مع النظام القائم، الأمر الذي يجعل مصالحهم رهناً باستمرار النظام. وكثيراً ما لجأت النظم العربية إلى الاستعانة بوحدات من الجيش للقضاء على بعض أعمال العنف الداخلي، بعد أن تفشل قوات الشرطة أو الأمن الداخلي في أداء هذه المهمة. وفي السودان والمغرب وسوريا والعراق واليمنين، استخدمت الوحدات العسكرية الأسلحة الثقيلة لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي، لذلك كانت تكلفة هذه المواجهات السياسية والمادية مرتفعة.

ولقد اتخذت بعض الدراسات السابقة نصيب القوات المسلحة في الميزانية العامة للدولة، ونسبة عدد أفرادها لكل مليون من السكان مؤشرين لقدرة النظام القمعية. وتتمثل المشكلة في أن كلا المؤشرين يعبّر عن قدرة كامنة قد لا تُستخدم، وقد توظّف لمواجهة تحديات خارجية. لذلك اعتمدت الدراسة استخدام وحدات من القوات المسلحة لإخماد أحداث العنف غير الرسمي، باعتباره المحك الفعلي لتوظيف الجيوش في الصراع السياسي الداخلي. وقامت بحصر عدد المرات التي استخدمت فيها النظم العربية وحدات من الجيوش لأداء هذا الغرض.

٢ ـ مؤشرات العنف غير الرسمي

وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

أ ـ المظاهرات

المظاهرة هي تجمّع من المواطنين قد ينتمون إلى فئة معيّنة كالطلبة أو العمال أو عدة فئات. قد تكون منظمة، ولكن غالباً ما تكون غير منظمة (أي عفوية)، وغير عنيفة (أي لا تُمارَس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل)، هدفها إعلان الاحتجاج ضد النظام أو ضد سياسة طبِّقت أو مزمع تطبيقها أو ضد قرار سياسي معيّن أو شخصية رسمية؛ وقد يوجَّه الاحتجاج ضد حكومة أجنبية بسبب سياساتها تجاه الدولة التي تندلع فيها المظاهرة[٥٢]. والاحتجاج في جوهره هو إعلان عدم الرضا، وإشعار المسؤولين بأن هناك شيئاً غير مقبول يجب إعادة النظر فيه[٥٣]. ويعدّ ذلك عملاً مشروعاً[٥٤]، ويكون بمثابة إشارة بالضوء الأحمر إلى

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross National Causal Analysis*, p. 19; Taylor and Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators*, p. 66, and Hudson, *Conditions of Political Violence and Instability: A Preliminary Test of Three Hypotheses*, p. 250.

(٥٣) أمينة شفيق، «الاحتجاج: ظاهرة للدراسة،» أوراق عربية، العدد ١ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ١٩ ـ ٢٦.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Carl Cohen, *Civil Disobedience: Conscience, Tactics and the* =

احتمالات اندلاع أعمال عنف أكثر خطورة.

وإذا كانت التظاهرة بحكم التعريف لا تتسم بالعنف، فلماذا تُدرج كأحد أشكال العنف السياسي؟ ومع جدوى هذا السؤال بالنسبة الى الدول الديمقراطية الغربية، فإنه لا مجال لطرحه بالنسبة الى بلدان العالم الثالث، وذلك لأن التظاهرات في الدول الديمقراطية الغربية غالباً ما تكون سلمية وفي إطار من المشروعية والقانون وحماية من قوات الأمن. لكن في بلدان العالم الثالث غالباً ما تتخللها أعمال عنف، نظراً لاختلاف درجة التطور السياسي بين المجموعتين من الدول وطبيعته. فالتظاهر حق مكفول للمواطنين في الدول الديمقراطية الغربية، بينما هو عمل غير مشروع يتم تجريمه في بلدان العالم الثالث. ولذا، فإن قيام مظاهرة في حد ذاته هو عمل يتضمن خرقا للقانون وخروجاً عليه.

وطبقاً لعدد المشاركين في التظاهرات، يميز البعض بين تظاهرة جزئية محدودة العدد (Micro Demonstration)، وهي التي يشارك فيها أقل من ١٠٠٠٠ شخص، ومظاهرة عامة ضخمة العدد (Macro Demonstration)، وهي التي يشارك فيها أكثر من ١٠٠٠٠ شخص[٥٥]. ويتمثل الانتقاد الأساسي الذي يوجَّه إلى المعيار العددي في تصنيف التظاهرات أو أحداث الشغب، أو الإضرابات (على نحو ما سيتم توضيحه)، في أنه نسبي، أي أنه يرتبط بإجمالي عدد السكان في الحالات المختلفة. فالوزن النسبي للرقم (١٠٠٠٠) في دولة كالإمارات أو قطر لا يمكن مقارنته بوزنه النسبي في دولة كالصين أو الاتحاد السوفياتي.

ومن الصعوبة بمكان الاعتماد على المعايير الرقمية التي طرحها الباحثون الغربيون في تصنيف التظاهرات في الأقطار العربية. فالأرقام في هذه الحالة إما غير متوافرة، وإما غير دقيقة في حالة توافرها، وبخاصة إذا كانت تتعلق بأحداث تمسّ الأمن الداخلي للبلاد. ومن هنا اعتمدت الدراسة على معيار الانتشار الجغرافي لتصنيف المظاهرات. وطبقاً لهذا المعيار، يمكن التمييز بين مظاهرات عامة وأخرى محدودة؛ فالتظاهرة العامة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (عدة مدن مثلاً أو عدة أحياء في العاصمة). ومن هذا المنطلق يشارك فيها قطاع كبير نسبياً من المواطنين، ينتمون في الغالب إلى عدة فئات اجتماعية. أما التظاهرات المحدودة فهي التي تنتشر في نطاق جغرافي محدود (كلية أو جامعة أو حي سكني، أو مدينة صغيرة، مثلاً) وبهذا المعنى، يشارك فيها عدد محدود نسبياً من المواطنين، ينتمون في الأغلب إلى فئة اجتماعية واحدة كالطلبة أو العمال.

= *Law* (New York: Columbia University Press, 1971), p. 13; Jerome H. Skolnick, «The Politics of Protest,» in: Harry M. Clor, ed., *Civil Disorder and Violence* (Chicago, Ill.: Rand McNally, 1972), pp. 47-69; Philip Worchel, Philip G. Hester and Philip S. Kopala, «Collective Protest and Legitimacy of Authority,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 18, no. 1 (March 1974), pp. 37-45, and William A. Gamson, *The Strategy of Social Protest* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1975).

(٥٥) Feierabend and Feierabend, «Aggressive Behaviors within Politics, 1948-1952: A Cross-National Study,» pp. 249-271.

واستبعدت الدراسة مظاهرات التأييد التي تعرفها النظم العربية وغالباً ما تتم بمعرفة النظام وترتيبه. وبالرغم من أن التظاهرات الشعبية المعادية لبعض الدول الأجنبية تبدو لأول وهلة بعيدة عن ديناميات العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم، إلا أنها في بعض الحالات تعكس نوعاً من الاحتجاج إزاء عجز النظام عن اتخاذ مواقف معينة تجاه سياسات وممارسات بعض الدول الأجنبية التي ترى قطاعات من الجماهير أنها تمثل مساساً بمصالح الوطن.

ب ـ أحداث الشغب

وهي تجمعات من المواطنين غير منظمة (وإن كانت في حالة استمرارها أكثر من يوم تصبح شبه منظمة)، تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه، أو ضد احدى القيادات الرسمية فيه من خلال استخدام القوة المادية (قتل، تدمير، تخريب) ضد رموز النظام ومؤسساته[٥٦]. وعادة ما يستخدم مثيرو الشغب الحجارة وقنابل المولوتوف، والأسلحة البيضاء وأحياناً الأسلحة النارية، وغالباً ما يترتب على الصدامات المسلحة بين مثيري الشغب وقوات النظام بعض الآثار الخطيرة[٥٧].

وطبقاً لعدد المشاركين في الأحداث[٥٨]، يميز البعض بين أحداث شغب جزئية أو محدودة (Micro Riots) وهي التي يشارك فيها أقل من (١٠٠٠٠) شخص، وأحداث شغب عامة (Macro Riots) وهي التي يشارك فيها أكثر من هذا العدد. ونظراً إلى المشكلة المتعلقة بالأرقام والإحصاءات في بلدان العالم الثالث عموماً، ومنها البلدان العربية، فإن الدراسة تميز بين أحداث الشغب المحدودة والعامة، طبقاً لمعيار الانتشار الجغرافي الذي تم اعتماده في التمييز بين أشكال التظاهرات. فأحداث الشغب العامة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (عدة مدن مثلاً)، وتشارك فيها عدة فئات اجتماعية (كالطلبة والعمال والفلاحين والمتعطلين)، وتمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل. بينما أن أحداث الشغب المحدودة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي ضيّق نسبياً (حي سكني أو منطقة صناعية مثلاً)، وغالباً ما تشارك فيها فئة اجتماعية واحدة.

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Skolnick, Ibid., pp. 47-69, and R.M. Fragelson, *Violence as Protest: A Study of Riots and Ghettos* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1971).

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* pp. 20-21.

(٥٨) Ralph Wendell Conant, *The Prospects for Revolution: A Study of Riots, Civil Disobedience and Insurrection in Contemporary America* (New York: Herper's Magazine Press, 1971), pp. 23-47; T. David Mason, «Individual Participation in Collective Racial Violence: Rational Choice Synthesis,» *American Political Science Review* , vol. 78, no. 4 (December 1984), pp. 1040-1056, and Morrison and Stevenson, «Political Instability in Independent Black Africa: More Dimensions of Conflict Behavior within Nations,» p. 350.

ج ـ التمردات

التمرد بمعناه الضيّق هو شكل من أشكال التحدي العنيف والمواجهة المسلحة للنظام القائم من قِبَل بعض العناصر والجماعات المدنية أو العسكرية أو الاثنين معاً، لممارسة الضغط والتأثير فيه للاستجابة الى مطالب معينة، أو للاحتجاج على سياساته. وإذا استمر التمرد مدة، فإنه يمكن أن يكون مقدمة للإطاحة بالنظام برمته[٥٩]. ويتضمن التمرد معنى الخروج على القانون والاعتداء على رموز الدولة والممتلكات العامة والخاصة.

وطبقاً لحجم القوى التي تتمرد وطبيعتها، والنطاق الجغرافي الذي يتم فيه التمرد، يمكن التمييز بين التمرد العام، وهو الذي يحدث في نطاق جغرافي واسع نسبياً، ويشترك فيه عدد أكبر نسبياً من المواطنين. وهناك التمرد المحدود، وهو الذي تقوم به عناصر وفئات محدودة من المواطنين، وقد تمارسه بعض وحدات الجيش أو بعض قوات الأمن. ويمثل التمرد في مثل هذه الحالات خطورة كبيرة على النظام، لأن القوى والعناصر التي تتمرد تمتلك السلاح والخبرة القتالية، والأخطر من ذلك أنها هي التي يعتمد عليها النظام لحفظ أمنه وضمان استمراره.

والتمردات قد تكون منظمة أو غير منظمة، وغالباً ما تتخذ في الحالة الأولى شكل هجمات مسلحة مخططة ضد قوات النظام، أو ضد المنشآت والأهداف العامة. وفي بعض الأحيان يتطور الأمر إلى مواجهات عسكرية واشتباكات مسلحة بين القوات المتمردة وقوات النظام. وترتبط أعمال التمرد في مثل هذه الحالات ببعض القضايا الأساسية، كأن تسعى بعض الجماعات الى الانفصال عن الدولة أو الى الحصول على الحكم الذاتي. وبالتالي، تكون مثل هذه الجماعات أكثر استعداداً للدخول في مواجهة طويلة ومسلحة مع النظام.

أما التمردات غير المنظمة، فهي التي تنفجر دون تخطيط مسبق. وغالباً ما ترتبط بقضايا موقفية ومؤقتة. ولذا، فإنه سرعان ما يعود الهدوء والاستقرار بإزالة الأسباب التي أدت الى التمرد.

وأحياناً، يكون هناك دور لأطراف خارجية في العمليات التمردية، سواء بتحريض بعض القوى على التمرد وتشجيعها، وتقديم المساعدات المادية والعسكرية لها، أو بمساعدة النظام القائم للقضاء على التمرد.

ونظراً الى التشابه والتداخل بين أحداث الشغب والتمردات، يتم في الحالتين استخدام

---

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bard E. O'Neill, «Insurgence: A Framework for Analysis,» in: Bard E. O'Neill, William R. Heaton and Donald J. Alberts, eds., *Insurgency in the Modern World* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), pp. 1-27; Claude Emerson Welch (Jr.), *Anatomy of Rebellion* (Albany, N.Y.: State University Press, 1980), pp. 1-3, and D.E.H. Russell, *Rebellion, Revolution and Armed Force: A Comparative Study of Fifteen Countries with Special Emphasis on Cuba and South Africa* (New York: Academic Press, 1974), pp. 56-59.

القوة ضد النظام بشكل منظم أو غير منظم، كما أن كلاً منها قد يكون على نطاق واسع أو محدود. نظراً الى ذلك، يتم إدراج أحداث الشغب والتمردات في فئة تحليلية واحدة، تسهيلاً لعملية التحليل والمقارنة.

د ـ الإضرابات

الإضراب هو امتناع العمال في أحد مجالات الصناعة والخدمات[٦٠] عن العمل فترة زمنية قد تقصر إلى عدة ساعات، وقد تطول إلى شهر أو أكثر، بقصد ممارسة الضغط والتأثير في الحكومة أو صاحب العمل للاستجابة إلى مطالبهم الفئوية المتعلقة بساعات العمل والأجور وظروف العمل، بصفة عامة. وقد يكون الهدف من الإضراب الاحتجاج على سياسات النظام بصدد قضايا عامة وممارساته.

ويأتي التأثير الفعال للعمال المضربين من خلال الخسائر الاقتصادية التي يلحقونها بالإنتاج نتيجة الامتناع عن العمل. لذلك يعدّ الإضراب سلاحا في يد الطبقة العاملة، تستخدمه للدفاع عن مصالحها[٦١]. وفي الدول الرأسمالية المتقدمة يعتبر الإضراب حقاً مكفولاً للعمال وعملا مشروعاً. بينما في أغلب الدول المتخلفة ودول الكتلة الشرقية ـ حتى أحداث عام ١٩٨٩ ـ تُمنع الاضرابات بالقانون وتُشدَّد العقوبة على المحرضين عليها أو المشاركين فيها.

وتتعدد أساليب الإضراب، فقد يمتنع العمال عن العمل ويغادرون المصنع. وقد يبقون فيه ولكن دون عمل، كما أن هناك إضرابات تحدث بالتناوب (إضرابات مجزأة)، بمعنى أن يُضرب العمال في قطاع معين، ثم يعقب ذلك بعد فترة قصيرة إضراب في قطاع آخر، وهكذا. . .

ويمكن تقسيم الإضرابات طبقاً لأهدافها إلى: إضرابات المطالب، وهي التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب فئوية للمضربين. فقد يضربون للحصول على مكاسب إضافية تتعلق بساعات العمل والأجور وخلافه. وقد يضربون لمنع تطبيق سياسات أو قرارات تشكّل ضرراً بمصالحهم وامتيازاتهم[٦٢]. وهناك الإضرابات التضامنية، إذ يضرب العمال في موقع

---

(٦٠) يمكن أن يمتد مفهوم الإضراب ليشمل حالات التوقف عن العمل التي تصدر من قوى أخرى غير العمال، كالطلبة وأعضاء المهن الحرة والتجار، وامتناع المواطنين عن دفع الضرائب. وستركز الدراسة فقط على الإضرابات التي يمارسها عمال الصناعة والخدمات.

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الإضراب وأشكال الإضرابات، انظر: بكر القباني، **ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ٩٨ ـ ٩٩؛ Ericl Wigham, *Strikes and the Government, 1893-1981* (London: Macmillan, 1982), and Walter E. Baer, *Strikes: A Study of Conflict and How to Resolve it* (New York: AMACOM, 1975).

(٦٢) أكدت دراسة كمية أجريت على ٧١ دولة أن العلاقة بين الإضراب والتنمية الاقتصادية علاقة تأخذ شكل المنحنى، أي أنه في المراحل الأولى من عملية التنمية تزداد الإضرابات نظراً لزيادة مطالب العمال وبروز =

معيّن تضامناً مع زملائهم المضربين في موقع آخر، من منطلق الإحساس بأن تحقيق مكاسب للمضربين في موقع ما يحقق مكاسب للعمال في المواقع الأخرى. وهناك أخيراً، الإضرابات المرتبطة بقضايا ومواقف سياسية عامة، للاحتجاج على بعض سياسات النظام أو قراراته، التي قد لا تشكّل مساساً مباشراً بمصالح العمال، ولكن يرى العمال أنها تمثل ضرراً بالصالح العام(٦٣).

ويميز البعض بين أشكال الإضرابات المختلفة طبقاً لعدد المشاركين فيها. فهناك الإضراب الجزئي، وهو الذي يستمر فترة محدودة، ويشارك فيه أقل من ١٠٠٠٠ شخص من عمال الصناعة والخدمات والطلبة والمهنيين. وهناك الإضراب العام، وهو الذي يستمر أسبوعاً أو أكثر، ويشارك فيه أكثر من ١٠٠٠٠ شخص من الفئات نفسها(٦٤). ونظراً إلى الأسباب الواردة سابقاً، فإن الدراسة تميز بين الإضرابات العامة والإضرابات المحدودة طبقاً لمعيار الانتشار الجغرافي الذي تم الاعتماد عليه في تصنيف المظاهرات وأحداث الشغب والتمردات. فالإضراب العام هو الذي ينتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً، ويشارك فيه عدد كبير من عمال الصناعة والخدمات. بينما الإضراب المحدود ينتشر في نطاق جغرافي محدود نسبياً، ومن ثمَّ يشارك فيه عدد محدود من العمال، وغالباً ما يرتبط بمصالح ومطالب فئوية ضيقة للمضربين.

وستتم عملية حصر لأشكال الإضرابات كافة سواء كانت إضرابات مطالب، أو إضرابات تضامنية، أو تلك المرتبطة بقضايا سياسية محدودة، لأنه في جميع الحالات يتم الامتناع عن العمل بقصد ممارسة الضغط والتأثير في النظام.

هـ ـ الاغتيالات السياسية ومحاولة الاغتيال

وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية مثل رؤساء الدول والوزراء والقيادات والعناصر البارزة في الأحزاب الحاكمة والمؤسسات الرسمية، وبعض قيادات أحزاب المعارضة والعناصر البارزة فيها ورؤساء تحرير الصحف، والسفراء لتحقيق أهداف سياسية(٦٥).

= مطالب جديدة لم تكن مطروحة من قبل. وبعد مرحلة معينة تستمر التنمية الاقتصادية في الزيادة وتتناقص الإضرابات حين تتمكن معدلات التنمية من الإستجابة إلى المطالب العمالية، انظر:

Ain Hass and Steven Stack, «Economic Development and Strikes: A Comparative Analysis,» *The Sociological Quarterly,* vol. 24 (Winter 1983), pp. 43-58.

(٦٣) أحمد شرف، «الإضرابات العمالية... ما هي ولماذا؟» جريدة الأهالي، ١٩٨٦/٨/٢٧.

(٦٤) Morrison and Stevenson, «Political Instability in Independent Black Africa: More Dimensions of Conflict Behavior within Nations,» p. 351.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٧٩ ـ ٨٢؛

Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* p. 9, and Hudson, *Conditions of Political Violence and Instability: A Prelimenary Test of Three Hypotheses,* p. 250.

وقد تمارس جماعات أو تنظيمات سياسية عمليات الاغتيال ضد المسؤولين الرسميين في مستويات حكومية مختلفة، وقد تمارسه السلطات الحاكمة للتخلص من قيادات المعارضة. وعلى هذا الأساس، فإنه غالباً لا يتم اختيار ضحايا عمليات الاغتيال بالنسبة الى ذواتهم، ولكن باعتبارهم رموزاً لتنظيمات معينة، بقصد غرس حالة من الرعب والخوف لدى الجماعة أو التنظيم أو التيار السياسي الذي تعبّر عنه الضحية. فالضحية في هذه الحالة يمكن أن تكون عبرة لغيرها، وإن كانت هناك بعض الحالات التي يتم فيها اختيار الضحية بالنسبة الى دورها، مثل اغتيال رئيس جهاز الشرطة في مدينة ما، أو قيام أجهزة الأمن بالتخلص من أحد زعماء المعارضة بعينه. ففي هذه الحالة يتم التخلص من شخص بذاته إلى جانب كونه عبرة للآخرين.

ويطرح الباحثون عدة معايير للتمييز بين الاغتيال السياسي وغيره من أشكال الاغتيال كالاغتيال التكسبي، الذي يكون هدفه الحصول على مكاسب مادية، والاغتيال الثأري الذي يكون هدفه الأخذ بالثأر. أول هذه المعايير هو طبيعة المستهدَف. فالاغتيال السياسي هو الذي يستهدف شخصيات سياسية سواء في الحكم أو في المعارضة، بغضّ النظر عن هدف الفاعل ودوافعه[٦٦]. وثانيها: هدف الفاعل ودوافعه. فالاغتيال السياسي هو الذي تكون دوافعه وأسبابه سياسية، بغضّ النظر عن طبيعة المستهدَف. وثالثها: الجمع بين المعيارين السابقين للتمييز بين أشكال الاغتيال[٦٧].

ويعدّ الاغتيال السياسي أحد أساليب الصراع على السلطة، فقد تلجأ القوى المعارضة إلى اغتيال بعض أعضاء النخبة الحاكمة بقصد إضعافها وخلق حالة من الذعر والخوف لديها. وقد تقوم النخبة الحاكمة بتصفية جسدية لبعض المعارضين[٦٨].

ويمكن أن تمارَس عمليات الاغتيال بشكل مستقل، أو تأتي في إطار عمليات عنف أوسع كالثورات وأحداث الشغب. وعادة ما تتسم عمليات الاغتيال بالتخطيط والدقة في التنظيم، إلى جانب عنصر المفاجأة، إذ يُفاجأ الضحية بأنه مستهدف بالقتل.

وستحصر الدراسة أحداث الاغتيال التي كانت دوافعها سياسية، أو كان ضحاياها أشخاصاً لهم حيثيات سياسية أو الاثنين معاً. لأنه نادراً ما يتم اغتيال شخصية سياسية لأسباب غير سياسية، ونادراً ما يُغتال غير سياسي لأسباب سياسية. وستركز الدراسة على الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء

---

(٦٦) Ali A. Mazrui, «Thoughts on Assassination in Africa,» *Political Science Quarterly,* vol. 30, no. 1 (March 1968), pp. 43-45.

(٦٧) Alex P. Schmid, *Political Terrorism* (Amsterdam: North Holland Publishing Company, 1983), pp. 57-59.

(٦٨) Feliks Gross, *Violence in Politics: Terror and Political Assassination in Eastern Europe and Russia* (Paris: Mouton, 1972), pp. 5-12, and Richard Ned Lebow, «The Origins of Sectarian Assassination: The Case of Belfast,» *Journal of International Affairs,* vol. 32, no. 1 (Spring-Summer 1978), pp. 43-61.

ورؤساء البرلمانات وقادة المعارضة وبعض الشخصيات العامة كالسفراء ورؤساء تحرير الصحف. ويشمل النطاق الجغرافي لعمليات الاغتيال الأحداث التي تمّت على أرض الدولة، وتلك التي وقعت خارج حدودها، كالاغتيالات التي تستهدف سفراء في الخارج.

وستحصر الدراسة عمليات الاغتيال التي حدثت فعلاً، والمحاولات التي انتهت بالفشل. فعلى الرغم من فشلها إلا أنها تعكس دلالات معينة في ما يتعلق بانتشار أعمال العنف السياسي وشدتها. مع ملاحظة أن إجراءات التحليل والمقارنة ستنصبّ على عدد المرات بالنسبة الى ممارسة عمليات الاغتيال، بغضّ النظر عن عدد الضحايا. وإن كان قد تم تسجيل عدد الضحايا في جداول المعلومات والتكرارات الخاصة بأحداث العنف.

و ـ الانقلابات ومحاولات الانقلاب

يُقصد بالانقلاب: عملية الإطاحة الفجائية والسريعة والعنيفة بالنخبة الحاكمة واستبدالها بنخبة أخرى، اعتماداً على بعض عناصر القوة كالجيش والبوليس، دون مشاركة شعبية، ودون حدوث تغييرات أساسية في طبيعة النظام السياسي وأنماط توزيع عناصر القوة فيه[٦٩]. وقد يترتب على الانقلاب فيها بعد حدوث بعض التحولات الأساسية في المجتمع، وبذلك يصبح انقلاباً ثورياً، أي يتحول الانقلاب إلى ثورة. وفي هذا الصدد يميز البعض بين انقلابات القصر أولاً، التي لا يترتب عليها حدوث تغيرات في طبيعة النظام السياسي أو في المجتمع. والانقلابات الإصلاحية ثانياً، عندما يكون لقادة الانقلاب بعض البرامج الإصلاحية التي يسعون إلى تطبيقها. والانقلابات الثورية ثالثاً، حين يكون الهدف من امتلاك السلطة إحداث تحولات كبرى في المجتمع[٧٠].

وفي إطار هذه الدراسة، فإن المهم هو كيفية انتقال السلطة ومدى استخدام العنف بغضّ النظر عن الآثار المترتبة على ذلك. فقد يتحول الانقلاب إلى ثورة، وقد لا يتحول. وستركز الدراسة على الانقلابات العنيفة الناجحة، والمحاولات الانقلابية العنيفة التي حدثت فعلاً ولكنها لم تنجح. أما جميع المحاولات التي تم الإعلان عن اكتشافها قبل أن تحدث والتي

---

(٦٩) لمزيد من التفاصيل حول تعريف مفهوم الانقلاب ودوافعه وتكتيكاته، انظر: أسعد عبدالرحمن، «ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٥، العدد ١ (نيسان/ ابريل ١٩٧٧)، ص ٦٣ ـ ٧٨؛

Robert W. Jackman, «The Predictability of Coup d'état: A Model with African Data,» *American Political Science Review,* vol. 72, no. 4 (1978), pp. 1262-1275; Steven R. David, *Third World: Coups d'état and International Security* (New York: Johns Hopkins University Press, 1987), and William R. Thompson, «Regime Vulnerability and the Military Coup,» *Comparative Politics,* vol. 7, no. 4 (July 1975), pp. 459-487.

(٧٠) Samuel P. Huntington, «Patterns of Violence in World Politics,» in: Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962), pp. 32-40.

ليس ثمة ما يؤكدها، فستدرج في جداول المعلومات والتكرارات، ولكن دون أخذها في الاعتبار عند التحليل والمقارنة مع تمييزها بوضع علامة استفهام أمامها.

وتقسيم العنف الى رسمي (حكومي) وغير رسمي (غير حكومي) لا يعني أن هناك فصلاً تاماً بين النوعين، بل المؤكد أن هناك علاقة بينهما. فما هي طبيعة هذه العلاقة ومحدداتها على المستويين النظري والإمبريقي؟ الإجابة عن هذا التساؤل هي موضوع الصفحات التالية من هذا المبحث.

٣ ـ طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي ومحدداتها

تفترض مناقشة هذه القضية على المستوى النظري ضرورة التمييز بين النظم السياسية الليبرالية من جانب، وتلك التسلطية من جانب آخر. ففي المجموعة الأولى، هناك ضوابط وقيود قانونية للعنف الرسمي كما أنه غالباً ما توجد مؤسسات وآليات تتسم بالفاعلية والشرعية لإدارة الصراعات الاجتماعية وحلها، والحيلولة دون استفحالها. ومن خلال هذه المؤسسات تتمكن القوى المختلفة من توصيل مطالبها والتعبير عن رغباتها دون حاجة إلى اللجوء الى استخدام العنف. أما في بلدان العالم الثالث، وأغلبها يدخل ضمن إطار النظم التسلطية، فالوضع مختلف حيث لا تشكل الأطر القانونية قيوداً وضوابط على العنف الذي تمارسه النظم السياسية. وغالباً ما يتم تعطيل القوانين العادية بقوانين الطوارىء التي تطلق يد النظم الحاكمة في ممارسة العنف الرسمي. هذا، إلى جانب غياب أو ضعف المؤسسات الوسيطة التي تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومن ثم قد لا يكون هناك من وسيلة أمام بعض القوى لتوصيل مطالبها، وللتعبير عن احتجاجها سوى اللجوء إلى العنف.

وثمة مقولة عامة شائعة مفادها أن «العنف يولّد العنف»، بمعنى أن زيادة لجوء النظام الحاكم إلى استخدام القوة والإكراه ضد المواطنين، غالباً ما يدفع بعض القوى في الداخل إلى تحدي ممارسات النظام، الأمر الذي يقوده إلى استخدام المزيد من وحدات القهر. فأي نظام سياسي لا يمكن أن يتهاون كثيراً بشأن أعمال العنف غير الرسمي التي تشكّل تحدياً له. وفي ظل هذه الحالة، يكون النظام مستعداً للانخراط في ممارسة أعمال العنف الرسمي على نطاق واسع. ولذا تزداد هذه الأعمال على إثر أحداث العنف غير الرسمي. وهكذا، فإن زيادة العنف غير الرسمي أو نقصه تؤدي إلى زيادة العنف الرسمي أو نقصه. ومن الصعوبة بمكان القول إن هذه العلاقة الطردية (الإيجابية) بين العنف غير الرسمي والعنف الرسمي قائمة بشكل مباشر بالنسبة إلى العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي، لأن اتجاه هذه العلاقة قد يكون طردياً (زيادة العنف الرسمي تؤدي إلى زيادة العنف غير الرسمي (أو عكسياً (زيادة العنف الرسمي تؤدي إلى نقص العنف غير الرسمي). وتتوقف طبيعة هذه العلاقة واتجاهها على عدة متغيرات وسيطة[71]، مثل وجود قوى تمتلك القدرة على ممارسة

(٧١) ما يجب تأكيده في هذا السياق، هو أن وجود علاقة ارتباطية بين العنف الرسمي والعنف غير=

العنف ضد النظام، والقدرة على الاستمرار في ذلك، وطبيعة الدعم الخارجي لهذه القوى وحدوده.

وفي ظل عدم توافر هذه العوامل، فإن زيادة العنف الرسمي تؤدي إلى نقص العنف غير الرسمي، وربما القضاء عليه نهائياً إذ يستطيع النظام أن يضرب القوى المناوئة ويقلّص من نشاطاتها، الأمر الذي يدفعها في أغلب الأحوال إلى العمل سرّاً، تمهيداً لمواجهات أخرى مع النظام عندما تكون الظروف مؤاتية. وبالتالي، فإن النظام من خلال استخدام المزيد من وحدات القهر، يستطيع أن يخلق حالة من الاستقرار السلطوي المؤقت التي تتضمن في ثناياها مقومات عدم الاستقرار.

وخلاصة القول: إن العلاقة بين شقي العنف (الرسمي وغير الرسمي) هي علاقة معقدة ومتداخلة، وإن الفصل بينهما لا يعكس انفصالاً بينهما بالدرجة نفسها، وبتلك الكيفية في الواقع العملي، حتى وإن بدت أحداث كل منهما مستقلة.

ويُلاحظ أن العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي ليست واحدة من حيث طبيعتها أو اتجاهها، ويمكن أن تتخذ أحد الأشكال التالية:

أ ـ علاقة طردية (إيجابية) بين العنف غير الرسمي والعنف الرسمي. فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى زيادة أو نقص الثاني. وهذه العلاقة غالباً ما تتم بشكل مباشر. فأي نظام سياسي لا يمكن أن يصمت أو يكون مسالماً إزاء تصاعد أعمال العنف غير الرسمي التي تشكل تهديداً لاستمراره.

ب ـ علاقة سلبية (عكسية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي. فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى نقص أو زيادة الثاني. إذ يستطيع النظام من خلال تصعيد أعمال العنف الرسمي أن يقلص من أعمال العنف غير الرسمي أو يقضي عليها. بينما انه غالباً ما يساهم في زيادة أعمال العنف غير الرسمي عندما تضعف قدرته على التحكم في أدوات القهر ووسائله.

ج ـ علاقة طردية (إيجابية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي. إذ تؤدي زيادة أو نقص الأول إلى زيادة أو نقص الثاني، وهذه العلاقة ليست حتمية ولا مباشرة، إذ تتوسطها بعض المتغيرات الأخرى، على نحو ما سبق ذكره.

= الرسمي، لا يعني أن أحدهما هو السبب الحقيقي أو الأساسي للآخر، لأن الأسباب الأساسية أو الهيكلية لظاهرة العنف بشقّيها (الرسمي وغير الرسمي) تكمن بالأساس في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي، فإن الارتباط بين شقّي العنف يؤكد أن زيادة أحدهما أو نقصه تؤدي إلى زيادة الآخر أو نقصه لما يتضمنه ذلك من إمكانات الفعل ورد الفعل. ولكن عملية تفسير ظاهرة العنف السياسي أو أحد شقّيها يجب أن تمتد إلى ما هو أعمق من مجرد سلسلة ردود الأفعال بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي.

ولكن ماذا عن الدراسات الإمبريقية السابقة التي سعت الى اختبار العلاقة بين شقّي العنف؟

انتهت بعض هذه الدراسات إلى تعدد أنماط العلاقة بين العنف غير الرسمي والعنف الرسمي من حيث طبيعتها واتجاهاتها. فهناك دراسات خلصت إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهما، إذ تؤدي زيادة الأول وما يمثله من تحدٍّ للنظام السياسي، وما ينجم عنه من عدم استقرار إلى زيادة استخدام النظم الحاكمة المزيد من القهر والإكراه(٧٢).

وانتهى دووف وماكامانت في دراستهما عن العنف والقهر الحكومي في أمريكا اللاتينية إلى تأكيد العلاقة الطردية (الإيجابية) بينهما. إلا أن المتغير الأصيل كان القهر الحكومي. فكلما زادت إجراءات القهر الحكومي، زاد حجم أعمال العنف غير الرسمي وشدتها(٧٣).

وخلصت دراسات أخرى إلى وجود علاقة خط مُنْحنٍ بين العنف الرسمي وغير الرسمي. فمع زيادة أعمال العنف والقهر الحكومي، تتزايد أعمال العنف والاحتجاج غير الرسمي. ولكن بعد نقطة معينة يكون العنف غير الرسمي عند ذروته، ويستمر معدل العنف الحكومي في الزيادة وتتناقص أعمال العنف غير الرسمي. ويجد ذلك تفسيره في أن القوى التي تمارس العنف غير الرسمي لا تستطيع أن تستمر طويلاً في مواجهة نظام يستند إلى أجهزة وتنظيمات قهرية حديثة ومسلحة ومدربة. وهكذا يبدو أن عدم التكافؤ بين الجانبين يقود - بعد نقطة معينة - إلى تناقص أعمال العنف غير الرسمي، بينما تستمر أعمال العنف الرسمي في الزيادة(٧٤). وقد تحدث بعض المفارقات فتؤدي إلى تغيير اتجاه هذه العلاقة. ومن هذه المفارقات أن تتجه بعض وحدات القمع من الجيش أو قوات الأمن إلى التخلي عن مساندة النظام في لحظة معينة، وتنضم إلى صفوف القوى المناوئة والمعارضة له، الأمر الذي قد يؤدي إلى سقوطه في نهاية الأمر.

وهكذا، تؤكد الدراسات السابقة وجود علاقات متداخلة ومتشابكة بين شقّي ظاهرة العنف السياسي. وباستثناء هيبس الذي خلص إلى عدم وجود علاقة بين شقّي العنف(٧٥)، فإن الاتجاه العام لدى أغلب الدراسات هو تأكيد العلاقة الطردية (الإيجابية) بينهما. فزيادة أحدهما تؤدي إلى زيادة الآخر. ولكن نظراً إلى أن قدرة النظم في أغلب الحالات على الاستمرار في تجنيد واستخدام وحدات القهر والعنف أكبر، فإنه بعد نقطة معينة تستمر

---

(٧٢) من هذه الدراسات على سبيل المثال:

G.B. Markus and B.A. Nesvold, «Governmental Coerciveness and Political Instability: An Exploratory Study of Cross National Patterns,» *Comparative Political Studies,* vol.5, no. 2 (1972), pp. 231-244.

(٧٣) Ernest A. Duff, John F. McCamant and Waltrand Q. Morales, *Violence and Repression in Latin America: A Quantitative and Historical Analysis* (New York: Free Press, 1976).

(٧٤) انظر على سبيل المثال: Bwy, «Political Instability in Latin America: The Cross Cultural Test of Causal Model,» pp. 17-66, and Gurr, *Why Men Rebel.*

(٧٥) Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* pp. 112-113.

إمكانات ممارسة المزيد من العنف الرسمي، بينما تتناقص أعمال العنف غير الرسمي. وفي بعض الحالات قد يحدث العكس، فتتمكن القوى المعارضة من تدعيم قدراتها والإطاحة بالنظام(٧٦).

ولاستكشاف طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي من الناحية الإجرائية، فإنه من الأهمية بمكان تحديد مَنْ الذي بدأ بالفعل العنيف؟ وما هي طبيعة وحدود رد الفعل؟ وما هي الإمكانات والقدرات القمعية للنظام التي تمكّنه من الاستمرار في ممارسة العنف الرسمي على نطاق واسع؟ وما هي أهداف تنظيمات المعارضة وإمكاناتها، التي تحدد قدرتها على التصدي للنظام(٧٧)؟ وهل هناك دعم خارجي لها؟ وما هي حدوده وطبيعته؟ وما هي العوامل التي ساهمت في خلق المناخ الملائم لتنامي العنف بشقيه؟ الإجابة عن التساؤلات السابقة في كل حالة على حدة تساعد على تفهُّم طبيعة العلاقة بين شقّي العنف ونمطها. ويمكن أن تساهم دراسة العديد من الحالات في التوصل إلى اتجاهات عامة أكثر دقة بهذا الخصوص.

وفي الخاتمة، يمكن القول إن المؤشرات التي تتبناها الدراسة لمفهوم العنف السياسي كافية للتعبير عن الأبعاد الأساسية للمفهوم، بالرغم من أنها لا تتضمن كل أشكال العنف السياسي. وفي ضوء هذه المؤشرات ستتم عملية رصد أحداث العنف السياسي في النظم العربية. فما هي المصادر التي ستعتمد عليها الدراسة لرصد هذه الأحداث، ولجمع البيانات عن بعض المتغيرات المفسرة للعنف؟ هذا هو موضوع المبحث التالي.

المبحث الثالث
مصادر المعلومات

في ضوء الانتقادات التي وجِّهت إلى الكثير من الدراسات الكمية السابقة التي تناولت موضوع العنف السياسي في ما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها في رصد الأحداث، يتضمن هذا المبحث تحديداً للمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة في رصد أحداث العنف السياسي، وكذلك في رصد البيانات والإحصاءات عن بعض المتغيرات الأخرى التي تسعى الدراسة إلى اختبار علاقاتها الارتباطية بالعنف السياسي.

---

(٧٦) S. Jackson [et al.], «Conflict and Coercion in Dependent States,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 22, no. 4 (1978), pp. 627-657.

(٧٧) انظر تأصيلاً لبعض هذه التساؤلات، في:
J.A. Frank, «Protest, Repression and Civil Conflict: Components and Relations,» *Conflict: All Warfare Short of War,* vol. 5, no. 4 (1985), pp. 355-372.

أولاً: مصادر رصد أحداث العنف السياسي

اعتمدت الدراسة على أربعة مصادر أساسية، وعدة مصادر ثانوية لرصد أحداث العنف السياسي في النظم العربية، على النحو التالي:

١ ـ المصادر الأساسية

وتتمثل في ما يلي:

أ ـ أرشيف جريدة **الأهرام** المصرية التجميعي، حيث يتم تجميع كل ما يتعلق بأحداث العنف الداخلي في كل الدول، وبخاصة الأقطار العربية، ومن عدة مصادر (جرائد، مجلات عربية وأجنبية، تقارير لوكالات الأنباء... إلخ)، وتوضع في ملفات مستقلة تحمل اسم «شؤون داخلية». ولقد تم الاطلاع على جميع الملفات الخاصة بالنظم العربية موضع الدراسة خلال فترة البحث.

ب ـ أرشيف جريدة **الأهرام** اليومي، حيث تمّت دراسة حصرية لكل أعداد جريدة **الأهرام** خلال الفترة (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). وأفادت هذه العملية في سد بعض الفجوات التي وردت في الأرشيف التجميعي، إذ كانت بمثابة متابعة يومية لأحداث العنف ووقائعه.

ج ـ ثَبْت الأحداث المسجل في **Kessing's Contemporary Archives** وهي تصدر منذ عام ١٩٨٣ بصورة شهرية[٧٨]. وتغطي الأحداث والتطورات على مستوى العالم. ولقد تم فحص جميع الأعداد الصادرة خلال فترة الدراسة.

د ـ ثَبْت الأحداث الموجود في الدورية الأمريكية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط **Middle East Journal**، وتمّت عملية مراجعة للجزء الخاص بتطور الأحداث (Chronology) الوارد في كل أعداد المجلة خلال فترة الدراسة. وهو يتضمن عرضاً لأهم الأحداث الداخلية والخارجية في الدول الشرق أوسطية كل ثلاثة شهور.

وتم اختيار المصادر السابقة في ضوء عدة اعتبارات، **أولها**، أن تنويع المصادر ما بين العربية والأجنبية يمكن أن يساهم في ضبط أفضل للأحداث. **وثانيها**، أن تنويع المصادر ما بين العالمية والإقليمية والمحلية يساهم كذلك في رصد الأحداث على نحو أكثر دقة، فقد أكدت الكثير من الدراسات الإمبريقية أن الاعتماد على المصادر العالمية فقط أو الإقليمية والمحلية فقط لتجميع الأحداث غالباً ما يقود إلى نتائج غير دقيقة، وعلى سبيل المثال: فإن Kessing's Contemporary Archives كمصدر عالمي، يغطي الأحداث في البلدان العربية،

---

(٧٨) كانت تصدر قبل ذلك بصورة أسبوعية.

وغيرها من بلدان العالم، وبالتالي فهو لا يورد كل الأحداث، وما يورده من أحداث يكون في الغالب موجزاً. أما ثَبْت الأحداث الوارد في مجلة Middle East Journal كدورية علمية متخصصة في شؤون دول الشرق الأوسط، فيعطي أحداث العنف في تلك الدول من حيث الكم والكيف أهمية أكبر. ولما كانت دورية Middle East Journal تصدر كل ثلاثة أشهر، فإنها قد تركز على بعض الأحداث البارزة خلال هذه الفترة، وتتجاهل الأحداث الأقل أهمية أو لا تفصل فيها. وهنا يأتي الأهرام اليومي وأرشيف الأهرام التجميعي ليوفرا للبحث فيضاً من المعلومات عن أحداث ووقائع العنف في النظم العربية. وهكذا، فإن المصادر تُكمل بعضها البعض. **وثالثها**، أنه قد يُثار السؤال التالي: لماذا الاعتماد على **الأهرام اليومي** كمصدر أساسي للمعلومات، بما يمكن أن يتضمنه من انحيازات بخصوص رصد أحداث العنف في النظم العربية الأخرى وتسجيلها، فهو قد يعكس طبيعة علاقات مصر بالأقطار العربية، وما يمكن أن يشوبها من تذبذبات؟

وبالرغم من مشروعية طرح السؤال السابق، وما يمكن أن يكون له من جوانب الصحة، فإن **الأهرام** جريدة مصرية يومية لها صلة بالنظام الحاكم. ومن ثم لا بد أن تعكس، بدرجة أو بأخرى، مواقفه وسياساته إزاء بقية النظم العربية وغيرها. وبالرغم من ذلك، إلا أن اتخاذ الدراسة **الأهرام** اليومي مصدراً رئيساً للمعلومات له مبرراته. فالأهرام يصدر بانتظام طوال الفترة موضع الدراسة، وبالتالي يتضمن نوعاً من المتابعة اليومية للأحداث. كما أن تغطيته للأحداث في النظم العربية تتسم بدرجة من الموضوعية يعتدّ بها. وهناك أكثر من دراسة أجنبية وعربية اتخذت الأهرام اليومي أحد المصادر الأساسية لرصد الأحداث، وكلها أكدت تمتعه بدرجة ملموسة من الصدقية[٧٩]. كما أن اعتماد الدراسة على أرشيف **الأهرام** التجميعي كمصدر أساسي أيضاً (بما يتضمنه من أحداث مستقاة من عدد من الجرائد والمجلات العربية والأجنبية وتقارير وكالات الأنباء) قد ساهم في سد بعض النقص وضبط بعض الأحداث الواردة في **الأهرام** اليومي. كما أن إجراءات تدقيق المعلومات التي سيرد ذكرها فيما بعد ساهمت في تقليل هامش عدم الدقة في بعض الأحداث التي يوردها الأهرام اليومي وتضييقه.

---

(٧٩) اعتمد أحمد يوسف أحمد على صحيفة **الأهرام** اليومية كأحد مصدرين أساسيين للمعلومات في دراسته عن الصراعات العربية ـ العربية. وأكد أنها اتسمت خلال فترة طويلة من النطاق الزمني للبحث بـ «أعلى معايير الدقة في الأنباء التي توردها والتصريحات والوثائق التي تنشرها». انظر: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٠، ومن الدراسات الأجنبية التي اعتمدت على الأهرام كأحد مصادر الأحداث دراسة «شيغلر»، انظر:

Sigler, Fiel and Adelman, *Applications of Events Data Analysis: Cases Issues and Problems in International Interactions*, pp. 9-29.

٢ ـ المصادر الثانوية

إلى جانب المصادر الأربعة الأساسية، اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الثانوية لضبط الأحداث وتدقيقها. وتمثلت هذه المصارد في ما يلي:

أ ـ بعض المصادر التجميعية التي تضمنت رصداً لحركات المعارضة وأحداث العنف في أغلب دول العالم[٨٠].

ب ـ بعض الكتب والدراسات المتعلقة بالنظم السياسية العربية وبالتطورات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي. وفي هذا المقام استفادت الدراسة بصفة أساسية من الأبحاث والكتابات التي تناولت دور بعض القوى السياسية والاجتماعية؛ ومن أهمها الدراسات الخاصة بظاهرة الإحياء الإسلامي، إذ أوردت الكثير من التفاصيل عن أعمال العنف السياسي التي مارستها بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية، وكذلك أعمال العنف الرسمي التي مارستها هذه النظم ضدها؛ إلى جانب الدراسات المتعلقة بالحركات الطلابية والأقليات ودور القوى اليسارية. كما استفادت الدراسة من الأبحاث والتقارير التي تناولت أحداث العنف الكبرى التي وقعت في بعض النظم العربية خلال فترة البحث.

ج ـ وفي إطار ضبط أحداث العنف السياسي، اعتمدت الدراسة على بعض التقارير التي تغطي أحداث العنف السياسي في عدد من النظم العربية وتحللها ومن أهمها:

ـ **التقرير الاستراتيجي العربي** الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام بشكل سنوي منذ عام ١٩٨٦. وقد صدر منه حتى الانتهاء من إعداد الدراسة خمسة أعداد تغطي السنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ويتضمن كل من هذه التقارير جزءاً خاصاً عن التطورات الداخلية في الأقطار العربية. ومن بين هذه التطورات أحداث العنف السياسي التي وقعت فيها. وغالباً لا يقتصر رصد أحداث العنف على السنة التي يغطيها التقرير، بل يمتد إلى سنوات سابقة[٨١].

ـ في ما يتعلق بأحداث العنف الرسمي ـ وبخاصة عمليات الاعتقال والأحكام بالحبس

---

(٨٠) من هذه المصادر على سبيل المثال:

Alan J. Day, ed., *Political Dissent: An International Guide to Dissident, Extra, Parliamentary Guerrilla and Illegal Political Movements* (Detroit: Cole Research Company, 1983); Taylor and Jodice, *World Handbook of Political and Social Indicators,* and Taylor and Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators.*

واستندت المصادر التجميعية الثلاثة السابقة على عدد كبير من المصادر المحلية والإقليمية والعالمية لرصد أحداث العنف السياسي، وكذلك لرصد البيانات والإحصاءات عن مؤشرات ظواهر أخرى مثل التنمية الاقتصادية والعدل التوزيعي والمؤسسية وغيرها. واعتمدت الكثير من الدراسات الكمية السابقة في موضوع العنف السياسي على المصادر التجميعية السابقة كمصادر رئيسية للمعلومات.

(٨١) انظر على سبيل المثال: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧).

مع الأشغال الشاقة وأحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، استفادت الدراسة من التقارير السنوية التي تصدرها منظمة العفو الدولية، والتي تتابع فيها مظاهر انتهاكات حقوق الانسان في مختلف دول العالم(٨٢).

وفي هذا المجال، استفادت الدراسة أيضاً من المطبوعات التي تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان، وهي في شكل تقارير سنوية وكتب غير دورية، ترصد فيها حالة حقوق الانسان في الوطن العربي(٨٣).

- اعتمدت الدراسة على عدد من التقارير التي تضمنت عرضاً لأحداث العنف السياسي في نظم عربية بعينها(٨٤).

بقي التأكيد على أن المصدرين العربيين الأساسيين (أرشيف الأهرام اليومي والتجميعي) قد تضمّنا رصداً كمياً وكيفياً لأحداث العنف السياسي في النظم العربية يفوق ما تضمنته المصادر الأخرى. وعلى الجانب الآخر تضمنت المصادر الأجنبية بعض الأحداث التي وقعت في بعض النظم العربية ولم توردها المصادر العربية. ويلاحظ أن المصدر الإقليمي Middle East Journal، أكثر ثراء في تغطيته أحداث الدول (الشرق أوسطية) من المصدر العالمي Kessing's Contemporary Archives، كما يُلاحظ أيضاً أن أحداث العنف البارزة التي وقعت في النظم العربية موضع الدراسة، قد وردت في أغلب المصادر (الأساسية والثانوية)، وإن كان هناك بعض الاختلافات بينها في ما يتعلق ببعض الأحداث الأقل أهمية. واستفادت الدراسة من المصادر الثانوية - بصفة أساسية - في ضبط أحداث العنف السياسي وتأكيدها، وفي تقديم تفصيلات ومعلومات أكثر عن هذه الأحداث.

---

(٨٢) لمعرفة نوع البيانات التي يتضمنها التقرير انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٨).

(٨٣) إلى جانب نشرة أخبارية غير دورية، تصدر المنظمة العربية لحقوق الإنسان مجلة في شكل كتاب غير دوري يحمل عنوان: «حقوق الإنسان في الوطن العربي». وصدر منه حتى آب/ أغسطس ١٩٨٩ ثلاثة وعشرون عدداً. وتصدر كذلك تقريراً سنوياً يحمل عنوان: «حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي»، وصدر منه حتى ١٩٩٠ أربعة أعداد.

(٨٤) انظر على سبيل المثال: سيد عبد المجيد، «من حركات وتنظيمات المعارضة،» الطليعة (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٧٠ - ٧٤؛ عبد المعطي محمد عساف، «أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦ - ٢٦؛ وحدة الأبحاث العربية، «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» المنار، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٥٢ - ٦٨، و

«Major Incidents in Saudi Arabia, 1970-1981,» *Middle East Review* (Fall-Winter 1981-1982).

وباستثناء الملحق الاحصائي الذي تضمنته دراسة عبد المعطي عساف عن تكرارات أحداث العنف السياسي في عدد من النظم العربية. فإن التقارير الثلاثة الأخرى رصدت أحداث العنف في السعودية.

ثانياً: مصادر رصد البيانات
عن بعض المتغيرات المفسرة للعنف السياسي

لما كانت الدراسة تتضمن قياساً كمياً للعلاقات الارتباطية (الايجابية والسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له مثل: التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية، فإنه كان لا بد من تحديد بعض المصادر لجمع البيانات عن تلك المتغيرات، واعتمدت الدراسة في هذا الصدد على مصدرين تجميعيين أساسيين، وعدد من المصادر الثانوية، وذلك على النحو التالي:

١ ـ المصدران الأساسيان

ويتمثل المصدر **الأول**، في الملفات الإحصائية الواردة في بعض أعداد مجلة **المستقبل العربي** الشهرية، التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت). وتتضمن هذه الملفات إحصاءات وبيانات تتعلق بالعديد من القضايا والتطورات في الوطن العربي مثل: التنمية الاقتصادية والمديونية والتعليم والتحضر والنفط والطاقة والسكان وقوة العمل والاتصال والمواصلات والتجارة الخارجية. وعادة ما يتم إعداد هذه الملفات اعتماداً على العديد من المصادر العالمية والعربية. واستفادت الدراسة بصفة أساسية من الملفات الإحصائية التي وردت في بعض أعداد المجلة، وذلك على نحو ما هو موضح في الملحق رقم (١).

أما المصدر الأساسي **الثاني** الذي اعتمدت عليه الدراسة، فهو التقرير السنوي عن «التنمية في العالم» الذي يصدر عن البنك الدولي، ويتضمن إحصاءات وبيانات عن مؤشرات التنمية في مختلف دول العالم. ولقد تم فحص كل التقارير الصادرة منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٨[٨٥].

وتمثلت المشكلة الأساسية بصدد التعامل مع المصدرين الأساسيين السابقين في أن أياً منهما لم يورد بيانات واحصاءات منتظمة عن كل السنوات. فهناك سنوات ساقطة لأنه جرى العمل في المصدرين على إيراد البيانات والإحصاءات الخاصة بسنة معينة أو بفترة زمنية معينة تتراوح ما بين سنتين أو خمس سنوات (وذلك في شكل متوسطات)، دون ذكر كل السنوات.

٢ ـ المصادر الثانوية

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الثانوية التي تتضمن احصاءات وبيانات عن

---

(٨٥) انظر على سبيل المثال: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٦).

المتغيرات المفسرة للعنف. وعلى سبيل المثال، ففي ما يتعلق بقياس التبعية الاقتصادية للنظم العربية، اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على بحث د. محمد أزهر سعيد السماك، وعنوانه «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية»[86]، وذلك بعد مراعاة بعض التحفظات والتقييمات التي أبداها د. محمد السيد سليم على هذا البحث[87]. وكذلك استفادت الدراسة في هذا الجزء من بحث د. طه عبد العليم، عن «قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي»[88]. وبخصوص قضية عدم التكامل القومي، فقد اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على كتاب د. سعد الدين ابراهيم وآخرون عن «المجتمع والدولة في الوطن العربي». فقد تضمّن هذا الكتاب عرضاً لخريطة الأقليات اللغوية والجماعات الدينية غير الإسلامية، والطوائف الإسلامية في الوطن العربي في منتصف الثمانينيات[89].

أما بخصوص المديونية الخارجية للأقطار العربية، فقد استفادت الدراسة من كتابات د. رمزي زكي[90]، وكذلك بحث د. حميد القيسي، المعنون بـ «المديونية الخارجية العربية: تكريس للتبعية»[91]. وبحث د. هبة نصار عن «الأموال النفطية والمديونية العربية»[92].

وفي ما يتعلق بقضية التحضر في الوطن العربي، فقد استفادت الدراسة من كتاب «**التحضر في الوطن العربي**»[93]، وكذلك من مجموعة الدراسات التي تضمّنها ملف «التحضر

---

(86) محمد أزهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١.

(87) محمد السيد سليم، «رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكة المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

(88) طه عبد العليم، «قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي،» في: **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، مجموعة من الباحثين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧)، ص ١٢٤ ـ ١٩٣.

(89) سعد الدين إبراهيم، محرّر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(90) انظر لرمزي زكي: **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، و**الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٠).

(91) حميد القيسي، «المديونية الخارجية العربية: تكريس للتبعية،» **شؤون عربية**، العدد ٥٣ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ١٣٣ ـ ١٤٦.

(92) هبة أحمد نصار، «الأموال النفطية والمديونية العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة توظيف العوائد النفطية في عقد الثمانينيات، القاهرة، ١٢ ـ ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

(93) اسحق القطب، **التحضر في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

في المجتمع العربي»[٩٤].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد استفادت الدراسة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره سنوياً الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. وقد صدر العدد الأول من التقرير في آب/ أغسطس ١٩٨٠[٩٥].

ولما كانت الدراسة قد قامت بتركيب الكثير من الجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات المتغيرات المعنية، وهي: التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية، فإنه لم يتم ذكر المصادر في أسفل كل جدول. ولقد تم ذكر المصادر دفعة واحدة على نحو ما سبق ذكره.

وفي الختام، يمكن تأكيد عدد من القضايا المنهجية المتعلقة بمصادر المعلومات عن أحداث العنف السياسي في النظم العربية، **أولها**، أنه من الخطورة بمكان الاعتماد على مصدر واحد فقط لتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة معقدة مثل العنف السياسي؛ لذلك يجب تنويع المصادر (عربية وأجنبية، محلية واقليمية وعالمية) لسد النقص، ولضمان تغطية أفضل وتدقيق أكثر للأحداث. **وثانيها**، أنه يجب تجنّب الاعتماد بصفة أساسية على معلومات قام بتجميعها وتصنيفها باحثون سابقون، خاصة عندما تُقدم في صورة إحصاءات وأرقام جاهزة، نظراً الى ما قد يكون هناك من اختلافات في ما يتعلق بمؤشرات الظاهرة، ودقة عملية تسجيل الأحداث. لذلك من الأفضل اللجوء إلى المصادر الأولية مباشرة، واتخاذ المصادر التجميعية السابقة التي قام بها باحثون آخرون مصادر مكملة ومساندة فقط، تساعد في عملية تأكيد الأحداث وضبطها. **وثالثها**، ضعف قاعدة البيانات في العديد من الأقطار العربية، فهي إما غير متوافرة أصلاً أو يشوبها الكثير من الغموض وعدم الدقة والتضارب في حالة توافرها. ويضع هذا بعض القيود على البحث العلمي.

وبعد التعريف الإجرائي لمفهوم العنف السياسي وتحديد مصادر المعلومات، يوضح المبحث التالي الإجراءات العملية والضوابط المنهجية لتحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية كمياً.

المبحث الرابع
الإجراءات العملية والضوابط المنهجية للبحث

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمراحل عملية التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في

(٩٤) انظر ملف: «التحضر في المجتمع العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

(٩٥) انظر على سبيل المثال: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٩، تحرير صندوق النقد العربي.

النظم العربية، والخطوات الخاصة بكل مرحلة، كما يتضمن تحديداً للأساليب الكمية التي تم الاعتماد عليها، وكذلك الضوابط المنهاجية المرتبطة بهذه العملية. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مرحلة رصد أحداث العنف السياسي وتدقيقها

بعد الانتهاء من عملية تحديد مؤشرات العنف السياسي، وكذا تحديد المصادر التي ستعتمد عليها الدراسة في رصد أحداث العنف، قام الباحث بفحص كل مصدر على حدة، وتفريغ الأحداث التي وقعت في كل من النظم العربية موضع الدراسة على بطاقات مستقلة، بحيث يكون هناك بطاقة لكل حدث. وتتضمن هذه البطاقة ما يلي: اسم النظام الذي وقع فيه الحدث، تصنيف الحدث، الفاعل، (الذي قام بالحدث)، والمستهدَف بالفعل العنيف، ومكان وقوع الحدث، وحجم الخسائر التي نجمت عنه، والجهات الخارجية التي اتهمها النظام بتدبيره، وتاريخ وقوعه (اليوم، الشهر، السنة).

وفي نهاية هذه المرحلة تم تجميع كل أحداث العنف التي أوردتها مختلف المصادر بالنسبة الى كل نظام على حدة، ووضعت في ملفات مستقلة.

وقد واجه الباحث بصدد عملية رصد أحداث العنف وتجميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المفسرة للعنف الصعوبات التالية:

١ ـ التضارب وعدم الدقة في المعلومات الواردة في بعض المصادر، نظراً الى تعدد هذه المصادر وتنوعها؛ علاوة على التناقض بين المعلومات الصادرة عن النظم الحاكمة، وتلك التي تصدرها قوى وتنظيمات المعارضة بشأن أحداث العنف السياسي في الداخل. فعادة ما تتجه السلطات الحاكمة الى التقليل من شأن أحداث العنف، وتقدم تقديرات متواضعة لأعداد المعتقلين، أو القتلى من جراء تلك الأحداث، بينما تفعل قوى المعارضة عكس ذلك.

٢ ـ غموض بعض المعلومات وعدم التحديد الواضح لدلالتها. فمصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الدراسة مملوءة بعبارات انشائية مطاطة مثل (حدثت موجة اعتقالات، أو موجة اضطرابات، أو سلسلة من الاعدامات، أو اضراب واسع النطاق... الخ)، مما لا يفيد في التحديد العملي لحجم هذه الأحداث وطبيعتها، إذ لا يذكر المصدر أعداد المعتقلين أو المحكوم عليهم بالإعدام أو نوعية الاضطرابات العنيفة.

٣ ـ الخلط والتداخل في المعلومات. فالحدث الواحد قد يتضمن في إطاره عدة أشكال من العنف. فالتمرد العام، مثلاً، قد يتضمن تظاهرة أو تظاهرات في بعض المناطق، وقد يتضمن محاولة للانقلاب، وقد يكون هناك إضراب. وهنا يصبح على الباحث أن يجتهد للفصل والتمييز بين هذه الأحداث. ومن صور الخلط أيضاً التي تضمنتها بعض المصادر، الربط بين حدثين من العنف دون توضيح العلاقة بينهما. فقد تكون هناك معلومات عن عمليات اعتقال نتيجة لاشتراك بعض العناصر في محاولة انقلابية، دون تحديد تاريخ هذه

المحاولة، وهوية المشاركين وحجمهم فيها. وحتى المصادر الأجنبية التي اعتمدت عليها الدراسة، اكتفت أحياناً بالإشارة إلى ما ورد في الصحافة العربية بصدد أحداث معينة.

٤ ـ عدم دقة الأرقام الواردة والمرتبطة بأحداث العنف السياسي، ووجود قدر من التناقض والتضارب بينها، الأمر الذي حرم الباحث من إمكانات الاستفادة الكاملة من قاعدة من البيانات كان يمكن، مع إتاحتها، استنباط مجموعة من الدلالات المباشرة لبعض الأرقام الخام المتعلقة بأحداث العنف.

٥ ـ أما بخصوص البيانات الخاصة بالمتغيرات المفسرة للعنف، فقد تمثلت الصعوبة الأساسية في نقص المعلومات وعدم توافرها عن بعض المتغيرات، وبخاصة عدم العدالة التوزيعية. بالإضافة إلى وجود قدر من عدم الدقة والتفاوت في البيانات التي توردها المصادر المختلفة بالنسبة الى بعض تلك المتغيرات.

ونظراً الى الصعوبات والمشكلات السابقة، اتبعت الدراسة عدة إجراءات لضبط الأحداث وتدقيق البيانات.

أساليب ضبط أحداث العنف السياسي وتدقيقها

تمثلت إجراءات وأساليب ضبط أحداث العنف السياسي وتدقيقها في ما يلي:

١ ـ التأكد بدرجة يعتدّ بها من أن أحداث العنف المذكورة قد حدثت بالفعل. والمعيار هنا أن تكون الواقعة قد وردت في ثلاثة من مصادر الدراسة، يكون أحدها على الأقل أجنبياً. وذلك بغضّ النظر عن الاختلافات بين المصادر في ما يتعلق بتفاصيل الأحداث. وعلى هذا الأساس، تم استبعاد الأحداث الغامضة. وتم كذلك تمييز الأحداث غير المؤكدة ـ وهي قليلة ـ بوضع علامة استفهام أمامها في جداول المعلومات.

٢ ـ المقارنة بين مختلف التفاصيل الواردة عن كل حدث من أحداث العنف في مختلف المصادر، وفي حالة وجود تضارب كبير بين مصدرين أو أكثر بشأن أحداث معينة، تم اعتماد أكثر المعلومات منطقية ومعقولية.

٣ ـ الاستعانة بمحكّمين. فبعد أن تمت عملية تجميع أحداث العنف السياسي في كل نظام على حدة، وبعد وضعها في صورة جداول للمعلومات مقسمة طبقاً لمؤشرات ظاهرة العنف السياسي، لجأ الباحث إلى بعض الباحثين الذين ينتمون إلى بلدان عربية مختلفة، لقراءة الجداول المتعلقة ببلدانهم وضبطها. وطُلب منهم الإجابة عن ثلاثة أسئلة: هل جميع الأحداث الواردة في الجداول حدثت في الواقع أم أن بعضها لم يحدث؟ وما هي الأحداث الواردة في الجداول ولم تحدث في الواقع؟ وما هي الأحداث التي وقعت بالفعل ولم تتضمنها الجداول؟ وجاءت استجابة أغلب الباحثين سريعة وموفقة، إذ أدخلوا بعض التعديلات الطفيفة على المعلومات الواردة في الجداول. ومدَّ بعضهم الباحث ببعض المصادر والمعلومات

عن أحداث العنف في بلدانهم[٩٦].

٤ ـ أما بخصوص تدقيق البيانات الخاصة ببعض المتغيرات المفسرة للعنف، فقد تم مضاهاة البيانات التي تضمنتها كل المصادر بالنسبة الى المؤشرات نفسها، واعتماد ما ورد منها في أكثر من مصدر، حتى وإن كان هناك بعض الاختلافات الطفيفة في ما بينها. وفي حالة وجود اختلافات كبيرة بين الأرقام بشأن بعض المؤشرات، تم اعتماد متوسط أدنى وأعلى رقمين. وعموماً، فإن مثل هذه الحالات كانت قليلة.

ثانياً: مرحلة جدولة أحداث العنف السياسي

يتضمن المبحث الأول من الفصل الرابع ثَبْتاً بتكرارات أحداث العنف السياسي التي وقعت في النظم العربية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥. وقد تم إعداده طبقاً للخطوات التالية:

١ ـ بعد تجميع أحداث العنف التي وقعت في كل نظام عربي على حدة واستكمال عملية التدقيق النسبي لها ـ طبقاً للإجراءات التي تمت الإشارة اليها سابقاً ـ تم تسكينها في جدولين للمعلومات أحدهما للعنف الرسمي والآخر للعنف غير الرسمي. وسجلت الأحداث في الجدولين طبقاً لتسلسلها الزمني بصورة موجزة ومنقحة. وبالرغم من أن عملية تسجيل الأحداث في المرحلة الأولى قد تمت على أساس ذكر تاريخ وقوع الحدث كاملاً (اليوم، الشهر، السنة)، إلا أنه عند تسكين الأحداث في الجداول، تم اعتماد السنة كوحدة للتسجيل، بحيث يُكتب بعدها كل الأحداث التي وقعت خلالها. وقام الباحث بمضاهاة الأحداث بعد تسجيلها طبقاً للسنة بالتواريخ التفصيلية لها[٩٧].

٢ ـ بعد ذلك تم تفريغ جدولي المعلومات الخاصين بكل نظام عربي في صورة تكرارات رقمية، وذلك في جدولين، أحدهما للعنف الرسمي والآخر للعنف غير الرسمي. وأصبح الجدولان الإحصائيان الخاصان بكل نظام يعبّران عن تكرارات أحداث العنف السياسي في

---

(٩٦) الباحثون الذين قاموا بتلك العملية هم: خاتمي محمد، باحث لدرجة الدكتوراه في العلوم السياسية في فرنسا ـ المغرب؛ خالد العواملة، باحث لدرجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ـ الأردن؛ خليفة البكوش، باحث لدرجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ـ ليبيا؛ عبد اللطيف عبيد، من عناصر المعارضة في تونس ـ تونس؛ عبد الخالق عبدالله، مدرّس في جامعة الإمارات ـ الإمارات؛ عوض البادي، باحث لدرجة الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية ـ السعودية؛ المرحوم فاضل رسول، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة فيينا ـ العراق؛ محمد ضيف، باحث لدرجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ـ الجزائر، ومصطفى حسين المتوكل، باحث لدرجة الدكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ـ اليمن العربية.

(٩٧) الجداول التي تتضمن ثبتاً بأحداث العنف السياسي في النظم العربية مدرجة في الرسالة في ملحق خاص (ملحق رقم ١)، ولم يتم تضمينها في الكتاب نظراً لمقتضيات النشر.

هذا النظام. والهدف من ذلك هو تسهيل عمليات التحليل الكمي للظاهرة، ومقارنتها في النظم العربية[98].

٣ ـ أعقب ذلك تفريغ جداول تكرارات أحداث العنف في مختلف النظم العربية موضع الدراسة في جدولين إحصائيين عامين، أحدهما للعنف الرسمي (جدول رقم (٣ ـ ١))، والآخر للعنف غير الرسمي (الجدول رقم (٣ ـ ٢)). وبذلك تتضح معالم الصورة الإجمالية لتكرارات أحداث العنف السياسي في النظم العربية، وتصبح عمليات التحليل والمقارنة أكثر سهولة. والجدولان واردان في المبحث الأول من الفصل الثالث.

وجدير بالإشارة في هذا المقام أنه ثمة مجموعة من الضوابط التنظيمية تمّ أخذها بعين الاعتبار عند ثَبْت المعلومات الخاصة بأحداث العنف، منها ما يلي:

أ ـ أنه نظراً لكثرة المحاولات الانقلابية غير المؤكدة التي شهدتها النظم العربية خلال الفترة موضع الدراسة، لم يتم استبعادها، على غرار بعض الأحداث الغامضة وغير المؤكدة، بل تم إدراجها في جداول المعلومات والتكرارات الرقمية لأحداث العنف، مع تمييزها بوضع علامة استفهام أمام كل منها، ولكن دون إدراجها في التحليل. لذلك فإن العدد الإجمالي لأحداث العنف غير الرسمي في كل نظام لا يشمل المحاولات الانقلابية غير المؤكدة، ولكن مجرد ذكر مثل هذه المحاولات يمكن أن يعطي بعض الدلالات المتعلقة بظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. فالنظام قد يعلن عن اكتشاف محاولات انقلابية ليتخلص من بعض العناصر المناوئة، أي ليمارس عنفاً رسمياً ضد قوى وعناصر معينة.

ب ـ بخصوص عمليات الاغتيال، سواء بالنسبة الى رؤساء الدول أو الى أشخاص يشغلون مناصب سياسية، فإن التحليل يقوم على عدد مرات تكرار الحدث بغضّ النظر عن عدد القتلى، وإن كان قد تم إيراد أعداد ضحايا عمليات الاغتيال في حالة توافرها، وبخاصة في ما يتعلق بشاغلي المناصب السياسية دون رؤساء الدول. وفي المربّع الخاص بذلك، يشير الرقم الأول الى حادث الاغتيال، والرقم الثاني يشير الى عدد الضحايا، فعلى سبيل المثال، يعني الرقم (١ / ٦) أن هناك حادث اغتيال واحد راح ضحيته ستة أشخاص.

ج ـ في ما يتعلق بأحكام الأشغال الشاقة بأكثر من عشر سنوات (عشر سنوات، خمس عشرة سنة، مؤبد)، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، فإن التحليل يستند بالأساس إلى عدد مرات صدور الأحكام، وإن كان قد تم ذكر عدد الأحكام كلما توافرت، وكذلك تمّت الاستفادة منها في إطار عمليات التحليل والمقارنة. لذلك، فإن العدد الإجمالي لأحداث العنف الرسمي لا يتضمن عدد أحكام الأشغال الشاقة بأكثر من عشر سنوات وعدد أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، بل هو يتضمن عدد مرات صدور مثل هذه الأحكام، على نحو ما سبق ذكره.

---

(٩٨) جداول تكرارات أحداث العنف السياسي في النظم العربية واردة في الرسالة في مبحث مستقل (المبحث الأول من الفصل الرابع) ولم يتم تضمينها في الكتاب لمقتضيات النشر.

د ـ تم تقسيم الفترة الزمنية الكلية للدراسة، وهي خمس عشرة سنة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥)، إلى ثلاث فترات فرعية، كل منها تغطي خمس سنوات، وتم جمع أحداث العنف في كل مؤشر على حدة في نهاية كل فترة، بقصد معرفة الفترة الزمنية الفرعية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) سواء من حيث تكرار الأحداث أو درجة شدتها.

ومن خلال التحليل المباشر لأحداث العنف، تمكّن الباحث من استكشاف بعض أبعاد الظاهرة، فتمّ تحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً في النظم العربية خلال فترة الدراسة، وكذلك تحديد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي. وفي هذا الإطار أيضاً تم رصد اتجاهات حركة العنف السياسي فيما بين تلك النظم.

وإذا كان من السهولة بمكان المقارنة بين النظم العربية من حيث معدل تكرارات أحداث العنف السياسي، انطلاقاً من الجداول التي تتضمن عرضاً لتكرارات أحداث العنف في تلك النظم، إلا أن هذه الجداول لا تفيد في المقارنة بينها من حيث شدة العنف السياسي فيها. ومن هنا كان لا بد من بناء مقياس لشدة الظاهرة. وتلك هي المرحلة الثالثة في عملية التحليل الكمي.

ثالثاً: مرحلة بناء مقياس لشدة العنف السياسي

من الصعوبة بمكان المقارنة بين النظم العربية من حيث شدة العنف السياسي من خلال بعض المؤشرات المباشرة مثل: عدد المشاركين في الأحداث، ونطاقها الزمني، وحجم الخسائر المترتب عليها (مثل عدد القتلى، عدد الجرحى، حجم الاتلافات المادية) ونطاقها الجغرافي، نظراً الى كثرة المؤشرات، وتعدد النظم العربية موضع الدراسة، وطول الفترة الزمنية محل البحث. هذا، الى جانب بعض الصعوبات الموضوعية والاجرائية المتعلقة بكيفية معرفة أعداد المشاركين في أحداث العنف على وجه الدقة، أو تحديد عدد القتلى والجرحى، أو حجم الخسائر المادية التي نجمت عن تلك الأحداث.

ولقد راعت الدراسة بعض المعايير السابقة عند صياغة مؤشرات ظاهرة العنف السياسي. وراعت كذلك وضع تمييزات داخل هذه المؤشرات، كأن يتم تقسيم التظاهرات إلى: تظاهرات عامة وأخرى محدودة. وتقسيم عمليات الاعتقال إلى: جزئية ومحدودة وشاملة. وذلك على نحو ما سبق توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ورغم ذلك، فإن هذا لا يكفي لتحديد شدة الظاهرة في النظم العربية، وإن كان يعطي صورة تقريبية لها. ومن هنا، كان لا بد من بناء مقياس لشدة العنف السياسي وتطبيقه على الظاهرة في تلك النظم. وتقوم الفكرة الأساسية للمقياس على أساس إعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسي المختلفة، بحيث يكون الوزن الرقمي للمؤشر هو المعبّر عن درجة شدته.

رابعاً: مرحلة تطبيق المقياس على النظم العربية

تم تطبيق المقياس المقترح لشدة العنف السياسي على الظاهرة في النظم العربية استناداً إلى طريقة إحصائية معينة، سيتم توضيحها في المبحث الأول من الفصل الرابع. وبعد إتمام هذه العملية، وُضِعت الأوزان الرقمية الدالة على شدة العنف السياسي في النظم العربية في جدولين، أحدهما للعنف غير الرسمي (الجدول رقم ٤)، والآخر للعنف الرسمي (الجدول رقم ٧). ونتيجة ذلك أصبح ممكناً المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي، ودرجة شدتها أيضاً.

ولما كانت عملية تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية تتضمن قياساً للعلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وعدداً من المتغيرات المفسرة له، لم يكن بد من تحديد نطاق هذه العملية وضوابطها. وهذه هي المرحلة الخامسة في تنفيذ البحث.

خامساً: مرحلة قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات المفسرة له

ركزت الدراسة على خمسة متغيرات، بقصد التعمق في فهم وتحليلَ وقياس علاقاتها الارتباطية بالعنف السياسي. وقد تم ذلك طبقاً للإجراءات والضوابط التالية:

١ ـ المتغيرات التي سيتم قياس العلاقات الارتباطية بين كل منها والعنف السياسي

هذه المتغيرات هي: التنمية الاقتصادية، وعدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل الوطني، والتعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية. وقد تم اختيار هذه المتغيرات استناداً إلى عدة اعتبارات هي:

أ ـ أنها تعبّر عن قضايا تأتي على رأس مشكلات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. وبالتالي فهي تعبّر عن قضايا مركزية وحاكمة. ويُعتبر الانجاز الإيجابي فيها مؤشراً على فاعلية النظم العربية. كما أن هذه المشكلات تعتبر أكثر ارتباطاً بمقومات الحياة اليومية للمواطن العادي، ومن ثم تشكّل مدخلات أكثر أهمية في تشكيل ردود أفعال المواطنين.

ب ـ أن هذه المتغيرات تعكس في جوهرها وجود مشكلات أخرى تعانيها النظم العربية مثل: أزمة القيادة، وضعف الفاعلية السياسية، واهتزاز الشرعية.

ج ـ أنه من الممكن التعبير عن هذه المتغيرات ببعض المؤشرات الكمية، وهذا يسهّل عملية تحليل واختبار علاقاتها بالعنف السياسي.

د ـ أن أغلب الدراسات السابقة تنظر الى تلك المتغيرات ـ كلها أو بعضها ـ كأسباب أساسية للعنف السياسي.

وبعد فحص المصادر الأساسية والثانوية التي اعتمدت عليها الدراسة في رصد البيانات عن هذه المتغيرات الخمسة، اتضح ما يلي:

ـ انه لا يوجد ذلك الحد الأدنى من البيانات عن مؤشرات عدم العدالة التوزيعية في النظم العربية. وغالباً ما جاءت الصفحات المخصصة لهذا الموضوع في تقارير «التنمية في العالم» التي يصدرها البنك الدولي شبه خالية. ومن هذا المنطلق لم يتم حساب العلاقات الارتباطية بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي كمياً. وقد تم تناول هذا الموضوع في إطار تحليل سياسي كيفي.

ـ أنه من الصعوبة بمكان التعبير عن مؤشرات عدم التكامل بأرقام ونسب مجردة، ومن ثم فقد تم تحليل العلاقة بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي كيفياً، من خلال الربط والمقارنة بين النتائج التي انتهت اليها الدراسة بخصوص ترتيب النظم العربية طبقاً لمعدل العنف السياسي من حيث تكرارات الأحداث ودرجة شدتها من جانب، والنتائج التي خلصت إليها بعض الدراسات الأخرى التي تناولت ظاهرة عدم التكامل في الوطن العربي. وبالذات تلك النتائج المتعلقة بتصنيف الأقطار العربية حسب درجة عدم التكامل من جانب ثانٍ.

وعلى هذا الأساس، تم قياس العلاقات الارتباطية كمياً بين العنف السياسي وكل من: التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية.

٢ ـ مُعاملات الارتباط التي اعتمدت عليها الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مُعامِلات للارتباط لقياس واتجاه العلاقة بين العنف السياسي والمتغيرات الثلاثة المفسرة له محل الدراسة. وهذه المعاملات هي:

أ ـ مُعامِل الارتباط الخطي البسيط.
ب ـ مُعامِل الارتباط الجزئي.
ج ـ مُعامِل الارتباط المتعدد.

وقد استفادت الدراسة من التقدم في مجالي الإحصاء والحاسب الآلي باستخدام برامج Micro Stat، إذ يتيح تشغيل هذه البرامج حساب معاملات الارتباط المعنية.

وفي ما يلي نبذة موجزة عن كل من معاملات الارتباط السابق ذكرها.

أ ـ مُعامل الارتباط الخطّي البسيط

يقيس مُعامِل الارتباط الخطي البسيط قوة العلاقة الارتباطية الخطية بين متغيرين

واتجاهها. وتتراوح قيمة هذا المُعامِل ما بين ـ ١، ١. وتشير العلامة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل الدراسة. وفي المقابل، تشير العلامة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين محل الدراسة. وتنعدم العلاقة الخطية بين المتغيرين عندما تكون قيمة المعامل تساوي الصفر. وكلما ابتعدت قيمة المُعامِل عن الصفر واقتربت الى (± ١) كلما ازدادت قوة العلاقة بين المتغيرين المعنيين.

ب ـ مُعامِل الارتباط الجزئي

نظراً الى أن مُعامِل الارتباط الخطي البسيط يقيس قوة العلاقة بين متغيرين واتجاهها فقط، ولما كانت متغيرات تفسير العنف السياسي تتسم بالتعدد والتداخل، فلم يكن بد من تطبيق معاملات ارتباط تأخذ في اعتبارها طبيعة العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات المفسرة. ويعتبر مُعامِل الارتباط الجزئي مقياساً أكثر تقدماً من مُعامِل الارتباط الخطي البسيط، إذ يقيس العلاقة بين متغيرين مع تثبيت أثر المتغيرات الأخرى[٩٩]. فعلى سبيل المثال، يقيس مُعامِل الارتباط الجزئي قوة واتجاه العلاقة بين العنف السياسي (الرسمي أو غير الرسمي) والتنمية الاقتصادية (مقاسة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) بعد تثبيت أثر المتغيرين الآخرين، وهما التعبئة الاجتماعية (مقاسة بدرجة التحضر)، والتبعية الاقتصادية (مقاسة بدرجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج)، وقس على هذا.

ج ـ مُعامِل الارتباط المتعدد

انطلاقاً من الاقتناع بأهمية التأثيرات والتفاعلات المتبادلة بين المتغيرات التي تسبب العنف السياسي، كان لا بد من حساب مُعامِل الارتباط المتعدد بين العنف السياسي وكل هذه المتغيرات[١٠٠]. وهو يعتبر خطوة أكثر تقدماً من المُعامِلين السابقين، إذ يقيس العلاقة الكلية بين المتغيرات الأربعة المعنية وهي: العنف السياسي والتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية.

٣ ـ النطاق الجغرافي لقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي والمتغيرات المفسرة له

تتناول الدراسة ظاهرة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في سبعة عشر نظاماً عربياً. وفي محاولات أولية لقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وكل من المتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية) في كل

---

(٩٩) عبد اللطيف عبد الفتاح وأحمد محمد عمر، **مقدمه الطرق الإحصائية** (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٠)، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٣.

النظم موضع الدراسة، تم اكتشاف ضآلة قوة مُعامِلات الارتباط بين العنف السياسي والكثير من مؤشرات المتغيرات المفسرة له، الأمر الذي يعطي الانطباع بأنه لا توجد علاقات بين هذه المتغيرات. وبعد عرض هذا الأمر على بعض المتخصصين في الإحصاء، اتضح أن سبب تضاؤل مُعامِلات الارتباط يرجع إلى تطرّف القيم المعبرّة عن بعض المتغيرات موضع القياس في عدد من الأقطار العربية، وهي بالأساس دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، الكويت، عُمان، الإمارات، قطر، البحرين). فعلى سبيل المثال، احتلت هذه الأقطار، في الغالب، المراتب الأولى بين الأقطار العربية من حيث درجة التبعية الاقتصادية للخارج، ونسبة التحضر. وفي الوقت نفسه جاءت في أدنى المراتب من حيث معدل تكرار أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) ودرجة شدتها. ولا يوجد ـ من الناحية العلمية ـ ما يثبت أن انخفاض معدل العنف السياسي في هذه الدول يرتبط بزيادة درجة تبعيتها للخارج أو بارتفاع معدل التحضر فيها. وإنما هو وليد مجموعة من العوامل الأخرى المتداخلة على نحو ما سيتم توضيحه فيما بعد. ولذلك فقد تم استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي الست من دائرة القياس الكمي للعلاقات الارتباطية بين العنف السياسي والمتغيرات المفسرة له.

٤ ـ الفترة الزمنية لقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيرات

تغطي الدراسة فترة زمنية مدتها خمسة عشر عاماً (١٩٧١ ـ ١٩٨٥). ولقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية، مدة كل منها خمس سنوات. ونظراً الى عدم توافر بيانات عن بعض المتغيرات المفسرة للعنف خلال بعض السنوات التي تقع في فترة البحث، فإنه تم قياس العلاقات الارتباطية بين هذه المتغيرات والعنف السياسي خلال ثلاث سنوات فقط، هي: ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، وفي حالة عدم وجود بيانات عن أي من المتغيرات الثلاثة خلال أي من هذه السنوات، تم اتخاذ بيانات السنة السابقة أو اللاحقة للسنة المعنية. وفي حالة عدم توافر ذلك، تم اتخاذ متوسط بيانات السنتين الأخيرتين كقيمة للسنة التي ليس بشأنها بيانات. وفي جميع الحالات، وضعت القيم المعنية بين قوسين للدلالة على أنها لا تتعلّق بالسنوات المذكورة.

ولما كانت البيانات المتعلقة بالمتغيرات الثلاثة المفسِّرة للعنف تتعلّق بالسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ فقط، فلم يكن بد من حساب تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي)، وكذلك حساب درجة شدتها في الأقطار العربية خلال هذه السنوات. ولقد تم إجراء هذه العملية من خلال تطبيق المقياس المقترح لشدة الظاهرة.

٥ ـ إجراءات قياس العلاقات الارتباطية بين المتغيرات

أ ـ من خلال تطبيق مقياس شدة العنف السياسي الذي قامت الدراسة ببنائه، تمّ تحديد متوسطات درجة شدة العنف السياسي في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥. ووضعت هذه المتوسطات في جدولين، أحدهما للعنف الرسمي، والآخر

للعنف غير الرسمي. ولقد تم ترتيب الأقطار العربية تنازلياً طبقاً لهذه المتوسطات تسهيلاً لعملية المقارنة.

ب ـ في ضوء الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغيرات الثلاثة المفسِّرة للعنف (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية)، وانطلاقاً من خصوصية علاقة بعض مؤشراتها بالعنف السياسي، واستئناساً بآراء بعض الأساتذة المتخصصين في الاقتصاد والاجتماع[١٠١]، تم تحديد ثلاثة مؤشرات لكل من هذه المتغيرات، نظراً الى خطورة التعبير عن أي منها بمؤشر واحد فقط، ونظراً الى صعوبة إدماج المؤشرات الثلاثة التي تعبّر عن هذا المتغير أو ذاك في مؤشر واحد. وبعد ذلك تم استكمال البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تعبر عن المتغيرات الثلاثة وضبطها.

ج ـ تم إجراء مقارنة مباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي ومتوسطات شدتها من جانب، وترتيبها من حيث المؤشرات التي تعبّر عن المتغيرات الثلاثة المفسرة من جانب ثانٍ، بقصد استكشاف مدى الاتساق في ترتيب هذه النظم من حيث معدل العنف وكل من المتغيرات الأخرى. وانطلاقاً من عملية المقارنة هذه، تم تكوين فكرة مبدئية عن اتجاه العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي والمتغيرات المفسرة له وطبيعتها.

د ـ تم حساب مُعامل الارتباط الخطي البسيط، وكذلك مُعامل الارتباط الجزئي بين درجة شدة العنف الرسمي، وكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة الخاصة بكل متغير من المتغيرات المفسرة، وذلك خلال السنوات الثلاث، وتم إجراء الشيء نفسه بالنسبة الى العنف غير الرسمي. فعلى سبيل المثال: إذا كانت مؤشرات التبعية الاقتصادية هي: درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وحجم المديونية الخارجية، ودرجة التركز السلعي للصادرات، فإنه تمّ قياس العلاقات الارتباطية بين درجة شدة العنف الرسمي وكل من المؤشرات الثلاثة، وتم إجراء الشيء نفسه بالنسبة الى العنف غير الرسمي، وذلك خلال السنوات الثلاث[١٠٢].

هـ ـ تم بعد ذلك حساب مُعامل الارتباط المتعدد بين درجة شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) ومؤشرات المتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف، ووضعت النتائج في جدولين: أحدهما للعنف الرسمي، والآخر للعنف غير الرسمي.

وبإيجاز، فإن عملية قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي الرسمي وغير

---

(١٠١) هؤلاء الأساتذة هم: جودة عبدالخالق، ومحمد خليل برعي، وعبدالحميد الغزالي، ومحمود عبدالفضيل: أساتذة الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة. علي نصار، أستاذ الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، وعبدالهادي الجوهري عميد كلية الآداب في المنيا سابقاً.

(١٠٢) في عدد محدود من الحالات لم تكن البيانات الخاصة ببعض المؤشرات متوافرة خلال إحدى السنوات، لذلك اقتصرت الدراسة على قياس العلاقة بين درجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة)، ومتغيرين فقط من المتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف.

الرسمي (كل على حدة) والمتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف ـ ضمن متغيرات أخـرى ـ تتم بناء على أربعة أساليب أساسية هي:

١ ـ المقـارنة المبـاشرة بين تـرتيب الأقطار العـربية من حيث تكـرارات أحـداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) ودرجة شدتها من جانب وترتيبها من حيث المتغيرات الثـلاثة المفسرة (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية) من جانب ثانٍ.

٢ ـ حساب مُعامِل الارتباط الخطّي البسيط بين درجة شدة العنف السيـاسي، الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) وكل من المتغيرات الثلاثة ـ المفسرة للعنف ـ محل الدراسة.

٣ ـ حساب مُعامِل الارتباط الجزئي بين درجـة شدة العنف السيـاسي، الرسمي وغـير الرسمي (كل على حدة)، وكل من المتغيرات الثلاثة ـ المفسرة للعنف ـ محل الدراسة.

٤ ـ حساب مُعامل الارتباط المتعدد بين درجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) والمتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف.

ونـظراً الى أن مُعامـل الارتباط المتعـدد يقيس العلاقـة بـين المتغـيرات الثـلاثـة المفسرة والعنف السياسي، فقد وضعت النتـائج والتحليـل الخاص بـه في نهاية المبحث الخـامس من الفصل السادس، وهو الذي يحلل العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السيـاسي، باعتبـار أن المبحثين السابقين الثالث والرابع من هذا الفصل يعالجان العلاقات الارتباطية بين كل من التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والعنف السيـاسي. وبالتـالي فإن وضـع نتائج الارتباط المتعـدد في نهاية المبحث الخـامس يعطي النـظرة الكليـة لعـلاقـة المتغـيرات الثـلاثـة بـالعنف السياسي.

وفي ضوء تحليل النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق الأساليب السابقة وربطهـا، يمكن تحديد قوة واتجاه العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي والمتغـيرات الثلاثـة المفسرة (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية).

القسم الثاني

تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية وقياس درجة شدتها

الفصل الثالث

قراءة تحليلية لأحداث العنف السياسي في النظم العربية

الهدف من هذا الفصل هو استخلاص بعض أبعاد ظاهرة العنف السياسي ودلالاتها في النظم العربية، من واقع القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف وتكراراتها في تلك النظم. فمن خلالها يمكن ترتيب أشكال العنف طبقاً لدرجة تكرارها في النظم العربية، وبالتالي يمكن تحديد أكثر أشكال العنف السياسي وأقلها تكراراً في هذه النظم. كذلك يمكن رصد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف ضد النظم العربية وتحديدها.

لذلك ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يحدد **المبحث الأول**، أكثر أشكال العنف وأقلها تكراراً في تلك النظم مع تقديم تفسير لذلك أما المبحث الثاني، فيرصد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي، ويحلل طبيعتها.

المبحث الأول
أشكال العنف السياسي وتطورها

لا شك في أن انتشار أشكال معينة للعنف السياسي ـ دون غيرها ـ يعكس دلالات قيمية وسلوكية ترتبط بطبيعة القوى التي تمارس العنف، وبخصائص النظم التي يمارَس فيها. وكذلك ترتبط بسمات تلك الأشكال وحدودها.

ومن خلال قراءة الجدولين الإحصائيين العامّين التاليين، اللذين يتضمنان تجميعاً لتكرارات أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في النظم العربية (الجدولان رقم (٣ ـ ١) و (٣ ـ ٢)، يمكن تحديد أشكال العنف الأكثر تكراراً في هذه النظم.

وجدير بالتأكيد أن هذا المبحث يركز على عرض اتجاهات شيوع أشكال معينة للعنف السياسي دون غيرها، ولا يتطرق الى أسباب اللجوء إلى العنف ذاته، إذ يتم تناول ذلك في الفصل السادس.

وسيعرض هذا المبحث للعنف الرسمي أولاً، ثم للعنف غير الرسمي بعد ذلك.

جدول رقم (٣ - ١)
إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي في النظم العربية
خلال الفترة، ١٩٧١ - ١٩٨٥

أحداث العنف / البلـد	الاعتقالات			أحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات						أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية		استخدام وحدات من الجيش	المجموع	النسبة المئوية إلى الإجمالي
	عملية	حملة	حملة	١٠ سنوات		١٥ سنة		مؤبد						
	اعتقال جزئية	اعتقال محدودة	اعتقال شاملة	عدد المرات	عدد الأحكام	عدد المرات	عدد الأحكام	عدد المرات	عدد الأحكام	عدد المرات	عدد الأحكام			
الأردن	١٠	٣	١	—	—	١	عدة أحكام	١	عدة أحكام	٥	٤٩	٥	٢٦	٤,١٦
الإمارات العربية المتحدة	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٠,٣٢
البحرين	٨	—	—	—	—	١	٦٠	١	٣	١	٣	—	١١	١,٧٦
تونس	١٥	—	٣	٧	عدة أحكام	٢	عدة أحكام	٢	عدة أحكام	٤	أكثر من ١٨	٣	٣٦	٥,٧٦
الجزائر	١٢	١	٢	١	عدة أحكام	١	عدة أحكام	١	٣	١	٤	—	١٩	٣,٠٤
السعودية	١٠	٣	١	—	—	—	—	—	—	٢	٦٤	١	١٧	٢,٧٢
السودان	٢٣	٢	٢	٣	٣	١	٤	٣	٢٣	٤	١١٨	٣٤	٧٢	١١,٥٢
سوريا	١٩	١١	١	—	—	١	٤	٢	٤	٢٧	أكثر من ١٠٩٨	٦	٦٧	١٠,٧٢
العراق	١٥	٥	—	—	—	١	عدة أحكام	٢	١٦	١٨	أكثر من ٦٦٠	٦	٤٧	٧,٥٢
عُمان	٣	—	—	١	عدة أحكام	—	—	١	٢٣	٣	٢٤	٣	١١	١,٧٦
الكويت	١٦	١	—	٢	٣	١	٤	١	٧	١	٦	١	٢٣	٣,٦٨
ليبيا	١٥	٧	٤	٥	عدة أحكام	٣	عدة أحكام	٨	عدة أحكام	٢٢	أكثر من ٣٧٢	٨	٧٢	١١,٥٢
مصر	٦٢	٦	٢	٧	٣٦	٦	٢٧	٧	٥٨	٧	٢٣	١	٩٨	١٥,٦٨
المغرب	١٥	٣	٤	٣	عدة أحكام	٧	عدة أحكام	٨	١٣١	١٠	١١٠	١٩	٦٩	١١,٠٤
اليمن الديمقراطية	٣	—	—	١	عدة أحكام	١	٢	—	—	٧	٣٩	٦	١٨	٢,٨٨
اليمن العربية	٦	—	١	٢	عدة أحكام	٢	عدة أحكام	٣	٢٥	١٦	١٣٩	٧	٣٧	٥,٩٢
المجموع الكلي	٢٣٤	٤٢	٢١	٣٢	عدة أحكام	٢٨	عدة أحكام	٤٠	عدة أحكام	١٢٨	أكثر من ٢٧٢٧	١٠٠	٦٢٥	١٠٠

جدول رقم (٣ ـ ٢)

إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية خلال الفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥

أحداث العنف / البلد	المظاهرات		أحداث الشغب والتمردات		الانقلابات ومحاولات الانقلاب			الاغتيالات ومحاولات الاغتيال				الإضرابات		المجموع الكلي(*)	النسبة المئوية إلى الإجمالي
						محاولات		اغتيالات		محاولات					
	عامة	محدودة	عامة	محدودة	انقلابات	مؤكدة	غير مؤكدة	رئيس الدولة	شخص يشغل م. س	رئيس الدولة	شخص يشغل م. س	عامة	محدودة		
الأردن	–	٦	–	٦	–	–	٥	–	٣/٣	١	٧	–	–	٢٣	٥,٣١
الإمارات العربية المتحدة	–	٣	–	–	–	١	–	–	–	–	١	–	٢	٧	١,٦٢
البحرين	–	٣	–	١	–	١	١	–	١/١	–	–	–	٤	١٠	٢,٣١
تونس	١	٨	٤	١	–	–	١	–	–	–	–	١	٧	٢٢	٥,٠٨
الجزائر	٤	٨	١	٧	–	١	١	–	–	–	–	–	–	٢١	٤,٨٤
السعودية	–	٧	–	٤	–	٢	٣	١/١	–	٢	١	–	–	١٧	٣,٩٣
السودان	١	١٠	٣٧	٣	١	٥	٦	–	–	٣	١	–	٩	٧٠	١٦,١٧
سوريا	١	٤	٩	٨	–	١	٦	–	٥٠/٢١	٦	١٠	–	٤	٦٤	١٤,٧٨
العراق	–	٢	٧	٢	–	٤	٤	–	١/١	٤	١	–	١	٢٢	٥,٠٨
عُمان	–	١	٣	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	٥	١,١٥
الكويت	–	١	–	–	–	–	١	–	–	١	١	–	٢	٥	١,١٥
ليبيا	–	٨	٣	٦	–	٧	٣	–	٦/١	١١	–	–	١	٣٧	٨,٥٥
مصر	–	٣١	١	٧	–	١	٢	١/١	١/١	–	–	–	٥	٤٧	١٠,٨٥
المغرب	٢	٦	١٧	٤	–	٢	١	–	–	–	–	–	٩	٤٠	٩,٢٤
اليمن الديمقراطية	–	١	٥	١	١	٤	–	–	–	٣	١	–	–	١٦	٣,٧٠
اليمن العربية	–	١	٧	٥	١	٢	٣	٣/٣	١٤/٣	٥	–	–	–	٢٧	٦,٢٤
المجموع الكلي	٩	١٠٠	٩٤	٥٥	٣	٣١	٣٨	٥/٥	٧٦/٣١	٣٧	٢٣	١	٤٤	٤٣٣	١٠٠

(*) المجموع الكلي لأحداث العنف في كل بلد لا يتضمن المحاولات الانقلابية غير المؤكدة.

العنيفة والاشتباكات المسلحة، التي اتخذت في الغالب صورة الحرب الأهلية بين الجيش السوداني من جانب، وقوات حركة التمرد في الجنوب من جانب ثانٍ. وبين قوات النظام المغربي من ناحية وقوات جبهة البوليساريو من الناحية الأخرى.

كما يُلاحظ التزايد النسبي لهذا السلوك العنيف في كل من ليبيا واليمن العربية وسوريا والعراق واليمن الديمقراطية، أخذاً في الاعتبار أن هناك فجوة واضحة بين تكرار هذا السلوك في هذه النظم من ناحية، وتكراره في السودان والمغرب من الناحية الأخرى.

ويُلاحظ أيضاً الانخفاض الشديد لمثل هذه الأحداث أو غيابها في نظم عربية أخرى مثل مصر والسعودية والامارات والبحرين.

٤ ـ حملات الاعتقال المحدودة (أكثر من ٢٠٠ شخص وأقل من ١٠٠٠). أوردت مصادر البحث (٤٢) حملة. كان توزيعها على النحو التالي: سوريا (١١)، ليبيا (٧)، مصر (٦)، العراق (٥)، الأردن (٣)، السعودية (٣)، المغرب (٣)، السودان (٢)، الكويت (١)، الجزائر (١).

ويُلاحظ تزايد عدد حملات الاعتقال المحدودة في كل من سوريا وليبيا ومصر والعراق.

٥ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة. أوردت مصادر الدراسة (٤٠) مرة صدرت خلالها عدة أحكام من هذا النوع. وتركزت بصفة أساسية في ليبيا والمغرب ومصر.

٦ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة ١٠ سنوات. تم رصد (٣٢) مرة صدرت خلالها عدة أحكام من هذا النوع، وقع معظمها في مصر وتونس وليبيا والسودان والمغرب.

٧ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة. أوردت مصادر الدراسة (٢٨) مرة صدرت فيها أحكام من هذا القبيل، وتركزت بصفة أساسية في المغرب ومصر وليبيا.

٨ ـ حملات الاعتقال الشاملة (أكثر من ١٠٠٠ شخص). أوردت مصادر الدراسة (٢١) حملة من هذا النوع. وكان توزيعها على النحو التالي: المغرب (٤)، ليبيا (٤)، تونس (٣)، مصر (٢)، الجزائر (٢)، السودان (٢)، سوريا (١)، الأردن (١)، اليمن العربية (١)، السعودية (١).

ويتضح من خلال العرض السابق أن عمليات الاعتقال الجزئية هي أكثر أشكال العنف الرسمي انتشاراً في النظم العربية، وذلك لعدة أسباب منها: أن هذه العمليات تمكّن النظم الحاكمة من ضرب العناصر المناوئة أولاً بأول وبشكلٍ سريع، وغالباً ما تكون دائرة المعرفة بهذه العمليات ضيقة، ومن ثم لا تثير بلبلة أو شكوكاً لدى الرأي العام في الداخل أو الخارج. هذا، إلى جانب السهولة واليسر في تنفيذها. فلجوء النظام إلى أساليب أخرى قد يكلفه الكثير سواء من حيث المتطلبات المادية للتنفيذ، أو من حيث مصداقيته السياسية لدى المواطنين. ومن هنا، فإن النظم السياسية لا تمارس حملات الاعتقال الشاملة ولا تلجأ إلى

أولاً: العنف الرسمي

يمكن ترتيب أشكال العنف السياسي الرسمي طبقاً لإجمالي تكراراتها في النظم العربية خلال الفترة موضع الدراسة على النحو التالي:

١ ـ عمليات الاعتقال الجزئية (أقل من ٢٠٠ شخص). تم رصد (٢٣٤) عملية، حدثت في النظم موضع الدراسة طبقاً للتوزيع التالي: مصر (٦٢)، السودان (٢٣)، سوريا (١٩)، الكويت (١٦)، ليبيا (١٥)، تونس (١٥)، المغرب (١٥)، العراق (١٥)، الجزائر (١٢)، الأردن (١٠)، السعودية (١٠)، البحرين (٨)، اليمن العربية (٦)، عُمان (٣)، اليمن الديمقراطية (٣)، الإمارات (٢).

ومن الواضح أن عمليات الاعتقال الجزئية تزايدت في حالة مصر بشكل ملحوظ، عند مقارنتها بالنظم العربية الأخرى، وشملت أغلب هذه العمليات أعداداً محدودة من المصريين بتهمة الانتماء إلى تنظيمات سرية (يسارية أو إسلامية)، وكذلك من مواطني بعض الأقطار العربية بتهمة ممارسة التخريب والعمل لحساب جهات أجنبية.

٢ ـ أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية. أوردت مصادر الدراسة (١٢٨) مرة صدرت خلالها أحكام وأوامر بالإعدام شملت أكثر من (٢٧٢٧) شخصاً. وكان توزيع عدد مرات صدور أحكام وأوامر بالاعدام في النظم العربية موضع الدراسة على النحو التالي: سوريا (٢٧)، ليبيا (٢٢)، العراق (١٨)، اليمن العربية (١٦)، المغرب (١٠)، مصر (٧)، اليمن الديمقراطية (٧)، الأردن (٥)، تونس (٤)، السودان (٤)، عُمان (٣)، السعودية (٢)، الكويت (١)، البحرين (١)، الجزائر (١)

ومن الملاحظ أن النظم الحاكمة في سوريا والعراق وليبيا واليمن العربية استحوذت على النصيب الأكبر في عدد مرات صدور أحكام وأوامر بالإعدام، كذلك في عدد الأشخاص الذين شملتهم هذه الأحكام، إذ بلغ عددها في هذه الأقطار أكثر من (١٠٨٩) و (٦٦٠) و (٣٧٢) و (١٣٩) بالترتيب.

٣ ـ استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي. تم رصد (١٠٠) مرة مارست فيها النظم العربية هذا السلوك، وكان توزيعها في النظم موضع الدراسة على النحو التالي: السودان (٣٤)، المغرب (١٩)، ليبيا (٨)، اليمن العربية (٧)، العراق (٦)، سوريا (٦)، اليمن الديمقراطية (٦)، الأردن (٥)، تونس (٣)، عُمان (٢)، مصر (١)، السعودية (١)، الامارات (١)، الكويت (١).

وغالباً ما تم اللجوء إلى وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي التي شكلت تهديداً خطيراً مثل المحاولات الانقلابية والتمردات المسلحة، وأعمال الشغب العامة. ويُلاحظ تزايد هذه الظاهرة بصورة خاصة في كل من السودان والمغرب نتيجة كثرة التفاعلات

استخدام وحدات من الجيش إلا في الحالات الخطيرة التي تشكل تهديداً لاستمرار النظام. كما أنه من السهولة ـ نسبياً ـ تبرير عمليات الاعتقال الجزئية. ومن أهم التبريرات التي تركز عليها النظم العربية: تأكيد خطورة المعتقلين على الأمن العام والنظام، وتخابرهم مع جهات ودول أجنبية، وتشكيلهم خلايا سرية، هدفها قلب نظام الحكم.

ويمكن تفسير الزيادة الملحوظة في حملات الاعتقال الجزئية التي مارسها النظام المصري خلال فترة الدراسة استناداً إلى حرصه في المحافظة على الشكل الديمقراطي الخارجي، خاصة أن القيادة السياسية كانت دائماً تردد معاني الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون وترسيخ دولة المؤسسات. ومن هنا لم تنخرط في ممارسة أعمال عنف كبيرة ضد القوى المناوئة. وكان البديل هو الممارسات الجزئية. كما أنه منذ مطلع النصف الثاني من السبعينيات بدأت تتصاعد المعارضة الإسلامية واليسارية. ولذلك اتجه النظام إلى تحجيم العناصر المناوئة أو المشتبه فيها، وتزايدت ظاهرة الاعتقال التحفظي أو الوقائي[1]. ونظراً الى تردي علاقات مصر بالأقطار العربية بسبب اتفاقات كامب ـ ديفيد، ومعاهدة السلام مع اسرائيل، فقد أصبح النظام المصري أكثر حساسية إزاء النظم العربية، وتعدد عمليات الاعتقال التي شملت بعض مواطني الأقطار العربية بتهم العمل من أجل التخريب داخل مصر، وكذلك بعض المصريين بتهمة التخابر والعمل لحساب جهات أجنبية. وعلى الرغم من تحسّب النظام المصري من الانخراط في عمليات عنف كبيرة ضد هذه القوى، إلا أنه عندما تفاقمت أزمة شرعية النظام، وتزايدت حدة المعارضة التي تواجهه، قام بحملة اعتقال شاملة، شملت عناصر من مختلف القوى والتيارات السياسية، وذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١.

وتأتي أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية في المرتبة التالية لحملات الاعتقال الجزئية. ويمكن فهم ذلك في إطار حرص النظم الحاكمة على الاستمرار في السلطة، وغياب أو ضعف الضمانات القانونية لحقوق المواطنين وحرياتهم، وضعف الرقابة السياسية والشعبية. ولذلك لم تتردد بعض هذه النظم في التخلص النهائي من العناصر المناوئة بإعدامها. وفي عديد من الحالات صدرت أحكام الإعدام من محاكم استثنائية (بمسميات مختلفة) مثل: محكمة أمن دولة، محكمة الثورة، محكمة الشعب، المحاكم العسكرية، وهي محاكم عادة ما تكون بعيدة عن مراعاة الأسس والاعتبارات القانونية في إجراءات الاتهام والمحاكمة. في بعض الأقطار مثل سوريا والعراق وليبيا والسودان، صدرت أوامر بالإعدام من قِبَل رئيس الدولة أو من قِبَل مستويات سياسية أدنى منه.

ويُلاحظ أن أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية غير شائعة، ونادراً ما يتم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقة نظام الرئيس السادات بقوى المعارضة الرسمية وغير الرسمية، انظر: Raymond A. Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1985), pp. 67-69.

اللجوء اليها كعقوبات سياسية في بعض البلدان العربية مثل مصر وتونس والجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي. فأحكام وأوامر الإعدام التي أصدرتها هذه النظم ارتبطت بأحداث العنف السياسي غير الرسمي الكبرى، مثل حادث اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١، وحادث اقتحام الحرم المكي في السعودية ١٩٧٩، وحوادث التفجير والتخريب في الكويت.

وفي أقطار أخرى مثل سوريا وليبيا والعراق واليمن العربية والمغرب، يعكس تزايد اللجوء إلى إصدار أحكام وأوامر بالإعدام مدى حدة الصراع السياسي داخل هذه الأقطار، فقد واجه النظام السوري معارضة إسلامية سنّية قوية شكلت تهديداً لاستمراره. كذلك واجه النظام العراقي تحديات قوية من قِبل الشيعة والأكراد. وواجه النظام الليبي أيضاً تحديات من جانب الجيش، خاصة أن المعارضة المدنية نجحت في استقطاب بعض عناصره. أما لجوء النظام في اليمن العربية إلى ممارسة الإعدام، فيرتبط بالتحديات القبلية، ودور القوى المناوئة التي ساندتها اليمن الديمقراطية، التي رفعت راية العصيان في وجه النظام. وبالنسبة الى المغرب، فقد تصاعدت حدة المواجهة المسلحة بين الجيش المغربي وجبهة البوليساريو منذ منتصف السبعينيات.

وفي إطار تزايد حدة الصراع السياسي في هذه الأقطار، وتزايد المخاطر التي تواجه النظم السياسية فيها، يمكن تفسير لجوئها إلى ممارسة الإعدام ضد قيادات المعارضة، وكذلك لجوئها إلى استخدام القوات المسلحة لإخماد أحداث العنف غير الرسمي، خاصة بعد أن تفشل قوات الأمن الداخلي أو البوليس في السيطرة على الأحداث.

وتأكيداً لما سبق، يُلاحظ أن المغرب وسوريا والعراق وليبيا واليمن العربية جاءت في مقدمة النظم العربية التي شهدت أشكالاً أكثر حدة للعنف غير الرسمي مثل: التمردات العامة، والمحاولات الانقلابية، وعمليات الاغتيال ومحاولاته. ومن هنا قامت هذه النظم باستخدام الجيش لمواجهة هذه الأحداث، وتنفيذ الأحكام ضد قياداتها.

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أيضاً أن تزايد لجوء النظامين الحاكمين في مصر وتونس إلى إصدار أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات، قد اقترن بتناقص لجوئهما إلى ممارسة أشكال أكثر حدة للعنف كاستخدام الجيش أو إصدار أحكام وأوامر بالإعدام.

ثانياً: العنف غير الرسمي

يمكن ترتيب أشكال العنف غير الرسمي طبقاً لإجمالي تكراراتها في النظم العربية خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

١ ـ المظاهرات الاحتجاجية المحدودة، تم رصد (١٠٠) مظاهرة وردت على النحو التالي: مصر (٣١)، السودان (١٠)، ليبيا (٨)، تونس (٨)، الجزائر (٨)، السعودية (٧)،

الأردن (٦)، المغرب (٦)، سوريا (٤)، البحرين (٣)، الإمارات (٣)، العراق (٢)، الكويت (١)، عُمان (١)، اليمن الديمقراطية (١)، اليمن العربية (١).

٢ ـ أحداث الشغب والتمردات العربية. أوردت مصادر الدراسة (٩٤) حادثاً، كان توزيعها على النحو التالي: السودان (٣٧)، المغرب (١٧)، سوريا (٩)، العراق (٧)، اليمن العربية (٧)، اليمن الديمقراطية (٥)، تونس (٤)، ليبيا (٣)، عُمان (٣)، مصر (١)، الجزائر (١). ويُلاحظ أن هناك تزايداً ملحوظاً في أعمال التمرد التي شهدتها كل من السودان والمغرب (جنوب السودان وجبهة البوليساريو).

٣ ـ محاولات الاغتيال. أوردت مصادر الدراسة (٦٠) محاولة اغتيال، ٣٧ منها استهدفت رؤساء دول، و٢٣ استهدفت أشخاصاً يشغلون مناصب سياسية. وتوزعت محاولات الاغتيال على النحو التالي: سوريا (١٦)، ليبيا (١١)، الأردن (٨)، اليمن العربية (٥)، العراق (٥)، اليمن الديمقراطية (٤)، السودان (٤)، السعودية (٣)، الكويت (٢)، عُمان (١)، الإمارات (١).

٤ ـ أحداث الشغب والتمردات المحدودة. أوردت مصادر الدراسة (٥٥) حادثاً. كان توزيعها على النحو التالي: سوريا (٨)، الجزائر (٧)، مصر (٧)، ليبيا (٦)، الأردن (٦)، اليمن العربية (٥)، المغرب (٤)، السعودية (٤)، السودان (٣)، العراق (٢)، تونس (١)، البحرين (١)، اليمن الديمقراطية (١).

٥ ـ الإضرابات المحدودة. تم رصد (٤٤) إضراباً، كان توزيعها على النحو التالي: السودان (٩)، المغرب (٩)، تونس (٧)، مصر (٥)، البحرين (٤)، سوريا (٤)، الإمارات (٢)، الكويت (٢)، ليبيا (١)، العراق (١).

وتشير الأرقام السابقة إلى تواضع الدور السياسي للعمال بصفة عامة، وإن بدا هذا الدور أكثر بروزاً في بعض الأقطار مثل: السودان والمغرب ومصر وتونس وسوريا، بينما يضعف أو يكاد يختفي في أقطار أخرى مثل ليبيا وأقطار الخليج والعراق والأردن واليمن العربية واليمن الديمقراطية.

٦ ـ الاغتيالات السياسية. وقد أوردت مصادر الدراسة (٣٦) عملية اغتيال، راح ضحيتها ٥ رؤساء دول، وأكثر من ٧٦ شخصاً من شاغلي المناصب السياسية. وكان توزيع هذه العمليات على النحو التالي: سوريا (٢١)، اليمن العربية (٦)، الأردن (٣)، مصر (٢)، ليبيا (١)، السعودية (١)، البحرين (١)، العراق (١).

٧ ـ محاولات الانقلاب المؤكدة. بالرغم من أن مصادر الدراسة أوردت (٦٩) محاولة انقلابية، إلا أن من بينها (٣٨) محاولة غير مؤكدة، أي هي محاولات لم تتم فعلاً، بل تم الإعلان عن اكتشافها وإحباطها قبل وقوعها. وغالباً ما اتخذت النظم العربية من هذه الأساليب ذريعة لضرب العناصر المدنية أو العسكرية المناوئة وتصفيتها. ومن هنا، فإن عدد

المحاولات الانقلابية التي حدثت فعلاً وفشلت هو (٣١) محاولة. وحدثت على النحو التالي: ليبيا (٧)، السودان (٥)، العراق (٤)، اليمن الديمقراطية (٤)، المغرب (٢)، اليمن العربية (٢)، السعودية (٢)، الجزائر (١)، البحرين (١)، الإمارات (١)، مصر (١)، سوريا (١).

وتطرح ظاهرة تزايد المحاولات الانقلابية في بعض الأقطار مثل ليبيا والسودان والعراق والمغرب، وندرتها في أقطار أخرى مثل مصر وأقطار مجلس التعاون الخليجي وتونس والجزائر، قضية طبيعة المؤسسة العسكرية في هذه الأقطار، وطبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية السائدة.

٨ ـ التظاهرات العامة. تم رصد (٩) تظاهرات عامة، كان توزيعها على النحو التالي: الجزائر (٤)، المغرب (٢)، تونس (١)، السودان (١)، سوريا (١). ولا شك في أن تواضع إجمالي عدد التظاهرات العامة، مقارنةً بأشكال العنف غير الرسمي الأخرى، يشير إلى قلة انتشار هذا الشكل، وربما يمكن تفسير ذلك بضعف الأحزاب أو الحركات السياسية المنظمة القادرة على التعبئة الواسعة النطاق.

٩ ـ الانقلابات العسكرية. وقعت خلال فترة الدراسة ثلاثة انقلابات في السودان واليمن العربية، واليمن الديمقراطية. وإذا وضعنا الانقلابات ومحاولات الانقلاب التي فشلت وعددها (٣١) محاولة في فئة واحدة، فإن عدد العمليات الانقلابية (الناجحة والفاشلة) يصل إلى (٣٤) عملية. ويعدّ هذا مؤشراً على أن العمل الانقلابي الذي تمارسه في الغالب وحدات من الجيش وبعض العناصر المدنية، يشكّل مسلكاً هاماً للعنف غير الرسمي. ولكن يُلاحظ انخفاض عدد الانقلابات التي حدثت خلال فترة الدراسة عند مقارنتها بأشكال العنف الأخرى، أو بعدد الانقلابات التي حدثت في الأقطار العربية خلال فترات زمنية سابقة[٢].

١٠ ـ الإضرابات العامة. أوردت مصادر الدراسة إضراباً عاماً واحداً، حدث في

---

(٢) فعلى سبيل المثال، حدث خلال الفترة من، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٠ أكثر من (٣٥) انقلاباً عسكرياً ناجحاً في البلدان العربية. وشهد العراق بمفرده خلال الفترة، ١٩٣٦ ـ ١٩٦٨ (١١) انقلاباً. ومنذ عام ١٩٤٩ ـ ١٩٧٠ وقع في سوريا (٩) انقلابات. لمزيد من التفاصيل، انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٩١.

وذكرت دراسة أخرى أن هناك (٣٠) انقلاباً ناجحاً وقع في البلدان العربية خلال الفترة، ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، منها (١٥) انقلاب في سوريا؛ (٤) في العراق؛ (٤) في السودان؛ (٣) في اليمن العربية؛ (٢) في الجزائر؛ (١) في مصر، و(١) في ليبيا. لمزيد من التفاصيل، انظر: صلاح سالم صالح عيسى، «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٩٧.

يلاحظ أن هناك قدراً من الاختلاف بين الدراستين السابقتين من حيث عدد الانقلابات العسكرية التي وقعت في النظم العربية خلال الفترة، ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، وهي ظاهرة تعرفها العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت الموضوع. ومرد هذا إلى الاختلاف بين الباحثين في تكييف ماهية الانقلاب العسكري.

تونس. ويثير غياب الإضرابات العامة في الأقطار العربية أهمية البحث في حجم الطبقة العاملة في هذه الأقطار، وطبيعة تكوينها، ودرجة تجانسها ووعيها السياسي، وأنماط علاقاتها مع النظم السياسية.

ومن خلال العرض السابق يمكن الانتهاء إلى ما يلي: أنه باستثناء أحداث الشغب والتمردات العامة، التي ارتبطت بحالات معينة (السودان، المغرب)، فإن أشكال العنف المحدودة، هي: أحداث الشغب والتمردات والتظاهرات والإضرابات المحدودة، وعمليات الاغتيال، والمحاولات الانقلابية، هي الأكثر تكراراً في النظم العربية. ويمكن إرجاع ذلك الى عدة أسباب. أولها، طبيعة القوى التي مارست العنف غير الرسمي في النظم العربية خلال فترة الدراسة. ففي الغالب كانت فئات وجماعات محدودة من الطلبة والعمال وبعض الجماعات السياسية الإسلامية. هذا، إلى جانب عناصر من الجيش. ومن ثم فقدرة هذه الجماعات على ممارسة أعمال عنف محدودة وتنظيمها أكبر. وثانيها، أن بعض هذه الأشكال من العنف، وإن افترضت درجة من التنظيم، فإنها خلافاً لأعمال العنف الجماهيرية العامة لا تتطلب تعبئة واسعة للمواطنين، ولا تتطلب وجود قضية عامة أو مطلب قومي. ويكفي أن يكون هناك بعض المصالح والمطالب الفئوية حتى تتحرك هذه الجماعات. وثالثها، أن ضعف الوعي السياسي من جانب، ووجود حالة من السلبية السياسية بين المواطنين من جانب ثانٍ، وتزايد القدرات القمعية للنظم الحاكمة من جانب ثالث ـ كل ذلك يجعل إمكانات قيام أعمال عنف جماهيرية عامة محدودة. لذلك يُلاحظ أنه غالباً ما كانت مثل هذه الأعمال عفوية، ولفترات قصيرة، وارتبطت ببعض القرارات والسياسات التي مسّت المصالح الأساسية المباشرة للمواطنين، وبخاصة تلك المتعلقة برفع أسعار السلع والحاجات الأساسية. ومن هنا أطلق على أحداث العنف العامة التي شهدتها مصر وتونس والمغرب والسودان في فترات مختلفة اسم «اضطرابات الخبز» أو «انتفاضات الصندوق»، لأن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومات هذه البلدان برفع الأسعار وتخفيض الدعم كانت استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي. ورابعها، أنه بالرغم من التفاوت بين النظم العربية من حيث معدل تكرار عمليات الاغتيال والأعمال الانقلابية، إلا أن هذه الأشكال تعتبر أكثر تكراراً من غيرها. ومع التأكيد على أهمية دراسة طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية في كل نظام عربي على حدة لتحديد الخاص والعام فيها، فإن انتشار هذه الأشكال يرجع إلى أنها لا تتطلب سوى تجمّع عدد محدود من الأفراد، ودرجة من التخطيط والتنظيم والسرية. كما أن اللجوء إلى ممارسة التصفية الجسدية لبعض عناصر النخبة الحاكمة يعكس عجز القوى المعارضة عن المواجهة السافرة للنظام، ومن ثم تتخذ هذه العمليات أدوات لإنهاكه وإظهاره بمظهر العاجز.

ومن الملاحظ أن التظاهرات المحدودة تزايدت بصفة خاصة في مصر، وكانت في أغلبها مظاهرات طلابية، ويعكس هذا حقيقة الدور السياسي للطلبة في الحياة السياسية المصرية[٣].

---

(٣) سيتم التفصيل في هذه النقطة عند تحليل القوى التي مارست العنف غير الرسمي في النظم العربية في المبحث التالي من هذا الفصل.

ويُلاحظ كذلك أن المحاولات الانقلابية تركزت في ليبيا والسودان والعراق وسوريا واليمنين. ويعبّر هذا عن طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي للجيوش في هذه البلدان. إذ انها تعكس البناء الاجتماعي فيها، بما يتضمنه من انقسامات إثنية وقبلية وطائفية. ومن ثم تصبح الخلافات والصراعات داخل المؤسسة العسكرية امتداداً لصراعات وانقسامات قوى وتشكيلات اجتماعية من جانب، وصراعاتها مع النظم الحاكمة من جانب آخر. هذا علاوة على نجاح بعض القوى المدنية المعارضة في بعض هذه النظم في أن تمد أنشطتها داخل الجيش، وأن تخلق أجنحة عسكرية موالية لها. يُضاف إلى ما سبق أن الجيوش في بعض هذه الأقطار وُظِّفت في الكثير من الحالات في الصراعات بين أجنحة النخب الحاكمة، حيث يتجه كل جناح إلى تدعيم مركزه بضمان ولاء بعض وحدات الجيش وتحريكها ضد الخصوم السياسيين. وآخراً، وليس أخيراً، فإنه لا يمكن تجاهل دور العوامل الخارجية (الإقليمية والدولية) في دفع الجيش للتحرك ضد هذا النظام أو ذاك. وهي ظاهرة يمكن فهمها في ضوء علاقات الصراع والتعاون فيما بين النظم العربية والدول الأخرى[٤].

وإذا كانت المحاولات الانقلابية أكثر تكراراً من بعض أشكال العنف الأخرى، إلا أنه من الملاحظ أن عدد الانقلابات التي تمّت خلال هذه الفترة أقل بكثير مما حدث في فترات تاريخية سابقة على نحو ما سبق ذكره. ويمكن تفسير هذه الظاهرة استناداً إلى عدة أسباب، أهمها ما يلي[٥]:

١ ـ اتجاه أغلب النظم العسكرية في المنطقة نحو المؤسسية، وإضفاء طابع «مدني» على مؤسسات وسياسات وأشخاص النظام، بحيث ظهر نمط جديد من النظم المختلطة (العسكرية ـ المدنية). ومن هنا نجحت هذه النظم، إلى حد ما، في تثبيت نفسها. وفتح بعضها مجالات للعسكريين لممارسة التأثير كقوة ضغط أو جماعة مصلحة بخصوص بعض المسائل مثل: سياسة التسليح ومصادر السلاح وميزانية القوات المسلحة.

٢ ـ نجاح الكثير من النظم العربية في تطوير آليات من شأنها عرقلة حدوث الانقلابات منها: خلق توازنات داخل القوات المسلحة، بين وحداتها المختلفة، وتأسيس مؤسسات أمنية ـ بمسميات مختلفة ـ كالحرس الجمهوري والأمن المركزي والحرس الوطني وسرايا الدفاع وميليشيات الحزب، لتحييد الجيش وضمان عدم انفراد مؤسسة عسكرية واحدة

(٤) سيتم تناول ذلك تفصيلاً في المبحث السادس من الفصل السادس، وهو الخاص بالأبعاد الإقليمية لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول أسباب هذه الظاهرة، انظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧١ ـ ١٧٥. انظر نقاشاً أكثر تفصيلاً مع دراسات حالة معمقة لبعض بلدان العالم الثالث، ومن بينها سوريا والعراق، في: Talukder Maniruzzaman, *Military Withdrawal from Politics: A Comparative Study* (Cambridge, Mass.: Harper and Row, 1987). =

بعناصر القوة. ومن هذه الآليات أيضاً تحديث أجهزة الاستخبارات والرقابة والضبط، الأمر الذي يجعل إمكانية اكتشاف المحاولات الانقلابية قبل حدوثها أو قبل أن يستفحل خطرها أكبر. يُضاف إلى ما سبق حرص بعض الأنظمة العربية على تطهير القوات المسلحة بصفة منظمة سواء بالتصفية الجسدية للعناصر المناوئة، أو استبعادها وإحالتها إلى وظائف مدنية. هذا إلى جانب وضع عقوبات صارمة تبلغ أحياناً حد الإعدام لمعاقبة المتهمين بممارسة أنشطة سياسية داخل الجيش، أو التحريض على ذلك. كما أنه غالباً ما يتم شغل المناصب الحساسة في الجيش بعناصر موالية للنظام. وفي بعض البلدان مثل سوريا والعراق وبلدان الخليج يكون شاغلو هذه المناصب من العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو المنطقة نفسها التي ينتمي إليها رئيس الدولة.

٣ ـ نجاح النظم العربية في استيعاب العسكريين وإدماجهم في الأجهزة والمؤسسات القائمة بحيث أصبحوا جزءاً منها، وأصبحت مصالحهم رهناً باستمرارها وتم ذلك من خلال رفع الميزانيات العسكرية، وإضفاء الامتيازات المادية على الضباط ـ خصوصاً كبارهم ـ وتوفير مستلزمات الحياة اليومية لهم من مسكن ومواصلات وخلافه، وإرسال بعض الضباط للتعلّم والتدّرب في الخارج. كذلك تعمل بعض النظم الحاكمة على خلق اهتمامات جانبية للجيوش مثل: قيام الجيوش بأنشطة اقتصادية وتجارية[٦]، أو بافتعال أزمات خارجية قد تصل إلى حد الاشتباكات المسلحة، وإن كان هذا المسلك غير مضمون العواقب، وقد يأتي بآثار عكسية.

٤ ـ وأخيراً، فإن عدم التخطيط الجيد للمحاولات الانقلابية التي نُفِّذت فعلاً، غالباً ما كان من العوامل المهمة وراء فشلها. فنجاح أية عملية انقلابية يتطلب ضمان حياد بقية فروع القوات المسلحة، فإن لم تساند الانقلاب، يجب ألا تتدخل لإجهاضه. وفي الكثير من الحالات تدخلت وحدات عسكرية موالية للنظام لتخمد المحاولات الانقلابية التي دبرتها وحدات أخرى. هذا، إلى جانب ضمان عدم تدخل أطراف خارجية لمساعدة النظام على إجهاض الانقلاب، كما حدث عندما قام النظامان المصري والليبي بمساندة النظام السوداني في مواجهة انقلاب ١٩٧١.

أما في ما يتعلق بعدم شيوع الإضرابات العامة، وقلة الإضرابات المحدودة، فإنه يمكن تفسير ذلك انطلاقاً من طبيعة هذه النظم، وطبيعة الطبقة العاملة وحجمها. ومع الإقرار بوجود بعض التمايزات بين هذه النظم، فإنها تشترك في عدة سمات منها: تركيز السلطة والاستبداد بها، وتضييق قنوات المشاركة السياسية، وتشديد الرقابة والضبط على قوى المجتمع المدني[٧]، والتقييد على المعارضة السياسية وتصفيتها، ومن هنا، فهي لا تسمح بقيام

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: شادية فتحي إبراهيم، «الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية: دراسة مقارنة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

(٧) يقول غسان سلامة «إن اللعبة التسلطية تقوم أساساً على محاولة تفكيك المجتمع كتنظيم، بينما يتم =

تنظيمات نقابية مستقلة، وعندما تسمح بذلك فإنها تُخضع هذه التنظيمات لمجموعة من القيود والضوابط. يُضاف إلى ما سبق أن أغلب النظم العربية يمنع ـ قانوناً ـ حق الإضراب.

كما أن الطبقة العاملة في الأقطار العربية، وبخاصة عمال الصناعة، تُعتبر ضعيفة من حيث الحجم، فنسبة المشتغلين في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل في عام ١٩٨٥ لم تزد في أحسن الأحوال عن ٣٠ بالمئة، وفي أغلبها تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ بالمئة، وفي أسوإها أقل من ٥ بالمئة[٨].

وإلى جانب ضعف حجم الطبقة العاملة الصناعية، فإنها تتسم ـ أيضاً ـ بعدم التجانس، إذ تتداخل في إطارها العديد من الشرائح الاجتماعية. فهناك، على سبيل المثال، العمالة الماهرة ونصف الماهرة، وهناك العاملون في الشركات الأجنبية وفروعها وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص في الداخل من جانب، والعاملون في القطاع العام من جانب آخر. هذا بالإضافة إلى الحرفيين والمتعطلين عن العمل. ونتيجة لذلك، توجد مصالح متضاربة ومتعارضة لفئات وشرائح الطبقة العاملة. هذا، إلى جانب الافتقار إلى التنظيم النقابي الفعّال الذي يجمع هذه الفئات ويوجّه حركتها، وبالإضافة إلى ضعف التنظيم، فإن الطبقة العاملة تعاني أيضاً ضعف الوعي، بمعنى إدراكها مصالحها كطبقة، وأساليب تحقيق تلك المصالح، وحماية الحقوق والمكتسبات[٩].

وفي خاتمة هذا المبحث يمكن التأكيد أن أشكال العنف السياسي المحدودة، سواء من حيث نطاقها الجغرافي، أو من حيث حجم المشاركين فيها، أو من حيث عدد المستهدَفين بها (بالنسبة إلى العنف الرسمي) هي الأكثر تكراراً في الأقطار العربية موضع الدراسة. ويفتح هذا الباب للبحث في مجالين. أولهما، طبيعة وخصائص القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف، وهذا هو موضوع المبحث التالي. وثانيهما، العلاقة بين أنماط معينة من العنف السياسي ونظم عربية بذاتها، وتفسير تلك العلاقة. وهذا هو موضوع المبحث الثاني من الفصل الخامس.

= التشديد من قبضة جهاز الدولة عليه». لمزيد من التفاصيل، انظر: غسان سلامة، «حالة التعددية السياسية في المشرق العربي،» في: سعد الدين إبراهيم، محرّر، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١٤١ ـ ١٥١.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مُجهل،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٨٣.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: نادية رمسيس فرح، «آفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية،» المنار، العدد ٥١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٥٤ ـ ٦٣.

المبحث الثاني
القوى الممارسة للعنف غير الرسمي

إذا كان المبحث الأول من هذا الفصل قد عالج أحداث العنف من زاوية تحديد أنماط العنف الأكثر تكراراً في هذه النظم، وأسباب ذلك، فإن هذا المبحث يعالج تلك الأحداث من زاوية القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف غير الرسمي، بقصد تحديد القوى الرئيسية التي قامت بذلك، وتحليل طبيعتها وخصائصها. وثمة عدة ملاحظات منهجية يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع هذا الموضوع.

الأولى: أن معيار تحديد القوى الرئيسية التي مارست العنف هو تكرار الأحداث التي مارستها قوى بذاتها في عدة نظم عربية، بغض النظر عن درجة شدة تلك الأحداث. فالعبرة هنا بالتواتر والتكرار في ممارسة العنف، وليس بدرجة شدته. وستؤخذ شدة العنف بعين الاعتبار عند تحليل أنماط العنف التي انخرطت فيها القوى الرئيسية الممارسة له.

والثانية: أن هناك درجة من التداخل بين القوى التي تمارس العنف، وذلك على مستويين: **الأول**: أن هناك أحداثاً عامة، مثل التظاهرات وأحداث الشغب والتمردات العامة، شاركت فيها عدة قوى وفئات اجتماعية. **والثاني**: أن بعض القوى قد يمارس العنف بشكل مستقل، وقد يمارسه في إطار جماعات وتنظيمات أخرى. فالطلبة، على سبيل المثال، مارسوا في الكثير من الحالات العنف بشكل مستقل، وفي الوقت نفسه مارسوه في إطار الجماعات والتنظيمات الإسلامية، وذلك باعتبار أنهم يشكلون العمود الفقري لتلك الجماعات. ومع التسليم بمثل هذا التداخل، فإن طبيعة المادة العلمية قدمت إمكانية لتصنيف القوى الرئيسية التي مارست العنف.

والثالثة: أنه سيتم تحليل القوى الرئيسية التي مارست العنف من عدة جوانب هي: تحديد نسبة العنف الذي مارسته هذه القوى مجتمعة إلى إجمالي أحداث العنف غير الرسمي؛ ونسبة العنف الذي مارسته كل قوة على حدة إلى الإجمالي؛ وتحديد أشكال العنف التي مارستها كل من هذه القوى بصورة أكثر من غيرها؛ وتفسير ذلك؛ وتحديد النظم العربية التي برز فيها نشاط كل من هذه القوى، وتفسير ذلك.

ومن خلال تحليل أحداث العنف السياسي في النظم العربية، يتضح أن القوى الرئيسية التي مارست العنف في النظم العربية هي بالترتيب: الجماعات والتنظيمات الإسلامية والطلبة، والقوى المنخرطة في حروب أهلية (تشمل بعض الأقليات، كما هو الحال بالنسبة الى جنوب السودان والأكراد في العراق، إلى جانب بعض القوى الأخرى التي تتمركز في أقاليم معينة داخل بعض الأقطار، وهي: حركة ظفار في عُمان، وجبهة البوليساريو في المغرب)، والعمال، والجيوش. وبوضع تكرارات أحداث العنف التي مارستها هذه القوى في جدول تصبح الصورة على النحو التالي:

جدول رقم (٣ ـ ٣)
القوى الرئيسية التي مارست العنف غير الرسمي
في النظم العربية

رقم متسلسل	القوى الرئيسية الممارسة للعنف غير الرسمي	إجمالي تكرارات أحداث العنف التي مارستها	النسبة المئوية إلى الإجمالي العام	النسبة المئوية إلى إجمالي تكرارات الأحداث التي مارستها القوى الرئيسية
١	الجماعات والتنظيمات الإسلامية	٧٨	١٨	٢٦
٢	الطلبة	٦٠	١٤	٢٠
٣	القوى المنخرطة في حروب أهلية	٥٨	١٣,٣	١٩,٥
٤	العمال	٥٥	١٢,٧	١٨,٥
٥	الجيوش	٤٨	١١	١٦
	الإجمالي	٢٩٩	٦٩	١٠٠
٦	قوى أخرى	١٣٤	٣١	
	الإجمالي العام	٤٣٣	١٠٠	

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

١ ـ أن هذه القوى مارست ـ مجتمعة ـ (٢٩٩) حدثاً من أحداث العنف السياسي، من أصل (٤٣٣) حدثاً هي إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية، أي مارست (٦٩ بالمئة) من العنف الذي حدث ضد النظم العربية.

٢ ـ أن الفروق بين هذه القوى من حيث تكرارات أحداث العنف التي مارستها ليست كبيرة، فالجماعات والتنظيمات الإسلامية مارست (٧٨) حدثاً من احداث العنف من إجمالي (٤٣٣) حدثاً، أي بنسبة (١٨ بالمئة)، ومارس الطلبة (٦٠) حدثاً، بنسبة (١٤ بالمئة). ومارست القوى التي انخرطت في حروب أهلية (٥٨) حدثاً، بنسبة (١٣,٣ بالمئة)، والعمال (٥٥) حدثاً، بنسبة (١٢,٧ بالمئة)، والجيوش (٤٨) حدثاً، بنسبة (١١ بالمئة). لكن التقارب بين هذه القوى من حيث تكرارات الأحداث لا يعني التقارب بينها من حيث درجة شدة

العنف الذي مارسته، نظراً للاختلاف بينها من حيث طبيعة أفعال العنف التي مارستها. وسيتضح ذلك عند تحليل كل قوة على حدة.

٣ ـ جدير بالإشارة أن إجمالي تكرارات أحداث العنف التي مارستها قوى أخرى هو (١٣٤) حدثاً أي بنسبة (٣١ بالمئة) من إجمالي أحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية. وهي تتضمن أحداث العنف العامة التي شاركت فيها قوى متعددة مثل التظاهرات وأحداث الشغب العامة. ومن بين هذه القوى التي مارست العنف: قوات المقاومة الفلسطينية وبعض القبائل (الأردن)، والبعثيون المنشقون (سوريا والعراق)، والحجاج الإيرانيون (السعودية)، والجبهة الوطنية الديمقراطية وبعض القبائل (اليمن العربية)، والجبهة الوطنية لجنوب اليمن (اليمن الديمقراطية)، والبربر في الجزائر، وبعض الخلايا اليسارية في عدد من الأقطار العربية.

ويعرض المبحث لكل من القوى الرئيسية التي مارست العنف بشيء من التفصيل.

أولاً: الجماعات والتنظيمات الإسلامية

تأتي الجماعات والتنظيمات الإسلامية على رأس القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية التي مارست العنف السياسي في النظم العربية خلال فترة الدراسة[١٠]. ومن واقع قراءة أحداث العنف السياسي وتحليلها يمكن استخلاص النتائج التالية:

١ ـ أوردت مصادر الدراسة (٧٨) حدثاً من أحداث العنف مارستها بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية في تسعة أقطار عربية هي: سوريا (٥٠) ومصر (٨) والجزائر (٨) والعراق (٤) والسعودية (٣) والبحرين (٢) واليمن العربية (١) وتونس (١) والمغرب (١). ويكمن الاختلاف بين تلك الأقطار في تكرارات أحداث العنف التي مارستها الجماعات الإسلامية ودرجة شدتها. ولقد برز دور الجماعات الإسلامية بصورة خاصة في سوريا، في إطار زيادة حدة الصراع السياسي بين المسلمين السّنة والنظام السوري. كما أن التداخل بين الحركة الإسلامية والحركة الطلابية الذي عرفته بعض الأقطار مثل مصر والمغرب وتونس لم يكن بالدرجة نفسها في سوريا. ولم يبرز دور الجماعات والتنظيمات الإسلامية في أقطار عربية مثل اليمن العربية واليمن الديمقراطية وعُمان والإمارات والأردن والكويت. وذلك نظراً لطغيان الطابع العشائري والقبلي على التركيب الاجتماعي في تلك الأقطار. ومن ثم لم تتبلور تيارات فكرية مسيَّسة تشكّل محاور للصراع السياسي والاجتماعي. واستمر الصراع محكوماً بالطابع القبلي والعشائري والإقليمي.

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول دور الجماعات والتنظيمات الإسلامية، انظر: إسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ Ayman Al-Yassini, «Islamic Revival and National Development in the Arab World,» *Journal of Asian and African Studies,* vol. 21, nos. 1-2 (1986), and Bernard Lewis, «Islamic Political Movements,» *Middle East Review,* vol. 17, no. 4 (Summer 1985), pp. 23-27.

٢ ـ من بين الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي مارست العنف السياسي في النظم العربية: جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً باسم «جماعة التكفير والهجرة»، وحزب التحرير الإسلامي المعروف إعلامياً باسم «جماعة الفنية العسكرية»[١١]، وتنظيم الجهاد (مصر)[١٢]. والحركة الإسلامية الثورية، وجماعة الإخوان، وبعض المسلمين الشيعة (السعودية والكويت)، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين[١٣]. والشيعة ـ وبخاصة حزب الدعوة الإسلامي، صاحب العلاقات الوثيقة بإيران، ومنظمة العمل الإسلامي، ومنظمة المجاهدين (العراق)[١٤]. والجبهة الإسلامية (اليمن العربية). والاخوان المسلمون والجبهة الإسلامية (سوريا)[١٥]، وحركة التقدم الإسلامية، وحركة الاتجاه الإسلامي (تونس)[١٦].

---

(١١) يُلاحظ أن لحزب التحرير الإسلامي انتشاراً في عدد من البلدان العربية.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول واقع التنظيمات والجماعات الإسلامية ودورها السياسي في مصر، انظر: نعمة الله جنينة، تنظيم الجهاد: البديل الإسلامي في مصر (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٨)؛

Ali E. Hillal Dessouki, «The Resurgence of Islamic Organization in Egypt: An Interpretation,» in: Alexander S. Cudsi and Ali E. Hillal Dessouki, eds., *Islam and Power in the Contemporary Muslim World* (London: Croom Helm, 1982), pp. 107-118; Gabriel R. Warburg, «Islam and Politics in Egypt, 1952-1980,» *Middle Eastern Studies,* vol. 18, no. 2 (April 1982), pp. 131-157; Hamied N. Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 1 (March 1984), pp. 123-143; Ibrahim Ibrahim, «Religion and Politics under Nasser and Sadat, 1952-1981,» in: Barbara Freyer Stowasser, ed., *The Islamic Impulse* (London: Croom Helm, 1986), pp. 121-134, and Saad Eddin Ibrahim: «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary findings,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 12, no. 4 (December 1980), pp. 423-453, and «Islamic Militancy as a Social Movement : The Case of Two Groups in Egypt,» in: Ali E. Hillal Dessouki, ed., *Islamic Resurgence in the Arab World* (New York: Praeger, 1982), pp. 117-137.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول دور بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية في السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، انظر:

Farouk A. Sankari, «Islam and Politics in Saudi Arabia,» in: Dessouki, ed., Ibid., pp. 178-195, and James A. Bill, «Resurgent Islam in the Persian Gulf,» *Foreign Affairs,* vol. 63, no. 1 (Fall 1984), pp. 108-127.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael C. Hudson, «The Islamic Factor in Iraqi and Syrian Politics,» in: James P. Piscatori, ed., *Islam in the Political Process* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1983), pp. 73-98, and Robert Springburg, «Egypt, Syria and Iraq,» in: Mohammed Ayoob, ed., *The Politics of Islamic Reassertion* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 30-52.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحبيب الجنحاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا،» في: عبدالله [وآخرون]، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ص ١٠٥ ـ ١٥٤؛

Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethern,» in: Fred Halliday and Hamza Alavi, eds., *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* (New York: Monthly Review Press, 1988), pp. 112-131, and Raymond A. Hinnebusch, «The Islamic Movement in Syria: Sectarian Conflict and Urban Rebellion in an Authoritarian-Populist Regime,» in: Dessouki, ed., *Islamic Resurgence in the Arab World,* pp. 138-169.

(١٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، «الإسلام الاحتجاجي في تونس،» في: عبد الله [وآخرون]، المصدر =

وإذا كانت الجماعات والتنظيمات السابقة هي الأكثر وزناً وظهوراً على ساحة العمل السياسي في النظم العربية، فهناك العديد من الجماعات الأخرى ـ الأقل من حيث وزنها السياسي وشعبيتها وقدرتها على الحركة ـ مارست بعض أعمال العنف المضادة لبعض النظم موضع الدراسة(١٦).

٣ ـ مارست الجماعات والتنظيمات الإسلامية عدة أنماط من العنف السياسي هي بالترتيب:

ـ الاغتيالات ومحاولات الاغتيال، إذ مارست تلك الجماعات (٢٣) عملية اغتيال، و(١٦) محاولة اغتيال، استهدفت بعض عناصر النخب الحاكمة، من أصل (٧٨) حدثاً، هي جملة الأحداث التي مارستها تلك الجماعات. وتركزت جل هذه العمليات في سوريا، في إطار اتساع دائرة الصراع وتعدد أساليبه بين النظام والمسلمين السّنة.

ـ أحداث الشغب والتمردات المحدودة. مارست هذه الجماعات (١٥) حدثاً، كان توزيعها في الأقطار العربية على النحو التالي: الجزائر (٦)، سوريا (٤)، مصر (٢)، تونس (١)، اليمن العربية (١)، المغرب (١).

ـ المظاهرات المحدودة. مارست هذه الجماعات (١١) مظاهرة. كان توزيعها على النحو التالي: مصر (٣)، الجزائر (٢)، العراق (٢)، السعودية (٢)، البحرين (٢).

ـ أحداث الشغب والتمردات العامة. مارست هذه الجماعات عشرة أحداث، كان توزيعها على النحو التالي: سوريا (٨)، العراق (٢).

= نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٩٩؛ أسماء العريف، «الحركة الأصولية الدينية في تونس،» المنار، العدد ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٦٠ ـ ٦٢؛ هدى حافظ متكيس، **الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية**، سلسلة بحوث سياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، و

Suzan Waltz, «Islamic Appeal in Tunisia,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 4 (Autumn 1986).

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول دور بعض الجماعات الإسلامية في كل من ليبيا والسودان والجزائر، والمغرب، انظر: محمد عابد الجابري، «الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب،» في: عبد الله [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ٢٣٥؛ فرانسوا بورجا، «التيارات الإسلامية في المغرب العربي،» في: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٥١٩ ـ ٥٣٥؛

Alexander S. Cudsi, «Islam and Politics in Sudan,» in: Piscatori, ed., *Islam in the Political Process*, pp. 36-56; Ann Elizabeth Mayer, «Islamic Resurgence New Prophethood: The Role of Islam in Qadhafi's Ideology,» in: Dessouki, ed., Ibid., pp. 196-220; Henry Manson, «The Social Base of Islamic Militancy in Morocco,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 2 (Spring 1986), pp. 267-284, and Jean-Claude Vatin: «Revival in the Maghreb: Islam is an Alternative Political Language,» in: Dessouki, ed., Ibid., pp. 221-250, and «Religious Resistance and State Power in Algeria,» in: Cudsi and Dessouki, eds., *Islam and Power in the Contemporary Muslim World*, pp. 119-157.

ـ محاولات الانقلاب. مارست هذه الجماعات ثلاث محاولات، إحداها في مصر، والأخرى في سوريا، والثالثة في السعودية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إنه باستثناء التظاهرات المحدودة، فإن الجماعات والتنظيمات الإسلامية مارست أشكالاً أكثر حدة من العنف السياسي. ويعكس هذا تمتع بعض هذه الجماعات بدرجة يعتدّ بها من التنظيم والتسليح تمكّنها من تصعيد عملياتها ضد النظم الحاكمة. ففي عدد من الحالات، انخرطت بعض الجماعات الإسلامية في مواجهات مسلحة مع القوات النظامية، بقصد الإطاحة بالنظم القائمة، كما هو الحال في سوريا (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣)، والسعودية ١٩٧٩ (أحداث الحرم المكّي)، أو لإطلاق شرارة الثورة ضد نظم أخرى، كما كان التخطيط في مصر (أحداث أسيوط ١٩٨١).

ويعكس اتساع نطاق أعمال العنف التي مارستها بعض التنظيمات والجماعات الإسلامية في العديد من الأقطار العربية حقيقة ظاهرة الإحياء الإسلامي التي تصاعدت في العالم العربي والإسلامي، وبخاصة منذ مطلع السبعينيات، ولقد اتخذت هذه الظاهرة أشكالاً ومظاهر متعددة أهمها: تنامي جماعات وتنظيمات إسلامية مسيَّسة تتبنى فكراً انقلابياً، يقوم على أساس تكفير النظم الحاكمة، والعمل على تغييرها بالقوة، وبناء مجتمع إسلامي استناداً إلى المبادىء الإسلامية الصحيحة كما جاءت في الأصول (القرآن والسنّة) حسبما تتصورها هذه الجماعات. ولقد مثلت هذه الظاهرة تحدياً كبيراً للنظم الحاكمة في الأقطار العربية والإسلامية، إذ شككت في أسس ومصادر شرعيتها من منطلقات عقيدية، وانتقدت سياساتها وممارساتها على المستويين الداخلي والخارجي. كما امتلكت القدرة على تعبئة قطاعات عريضة، وبخاصة من الشباب ضدها، ورفعت راية الرفض والتحدي في مواجهتها.

وليس هنا مجال التفصيل في دراسة الأصول الاجتماعية لدى هذه الجماعات، وتوجهاتها الفكرية والسياسية وتكتيكاتها الحركية، وحدود الاتفاق والاختلاف بينها من هذه الجوانب، وأنماط التفاعلات والعلاقات فيما بينها. لأن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية المتخصصة في هذه الموضوعات. ولكن تبقى بعض التساؤلات الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، ومنها: لماذا يتزايد انخراط المواطنين وبخاصة من الشباب في هذه الجماعات، ويقلّ بالنسبة الى التنظيمات اليسارية التي ترفع راية الرفض للنظم القائمة وتنشد التغيير، ولكن من منطلقات أيديولوجية مختلفة؟ ولماذا تمارس هذه الجماعات العنف المادي ضد هذه النظم السياسية العربية؟ وما هي أنماط استجابة النظم العربية لممارسات هذه الجماعات؟

وهناك عدة تفسيرات لتزايد الانخراط الشعبي، وبخاصة بين الشباب، وعلى وجه الخصوص بين طلبة الجامعات في الجماعات والتنظيمات الإسلامية. أولها: تعثّر الأيديولوجيات والأفكار اليسارية والقومية والليبرالية في الوطن العربي. فلا توجد تربة ملائمة لنمو الأفكار والتيارات الشيوعية في الأقطار العربية. وذلك نظراً لاعتبارات تتصل بالتكوين الثقافي والعقيدي عند العرب، حيث يسود طابع التدين والتمسك بالتقاليد. ونظراً الى اعتبارات أخرى تتعلق بالأزمة التي تواجهها التيارات اليسارية عموماً على مستوى الفكر

والتنظيم والممارسة[١٨]، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه صورة اليسار وهز مصداقيته لدى الجماهير.

ولقد جاءت أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في اليمن الديمقراطية حيث تفسخت النخبة الحاكمة، واندلع القتال في صورة حرب أهلية فيما بين الوحدات العسكرية والقوى القبلية الموالية للأجنحة المتصارعة على السلطة، جاءت هذه الأحداث لتطرح العديد من علامات الاستفهام حول التجربة الماركسية الوحيدة في الوطن العربي. كما أن تعثر تجارب التطبيق الاشتراكي في الوطن العربي. وعدول العديد من الأقطار العربية (مصر، السودان، تونس، الجزائر، سوريا، العراق) عنها في فترات تاريخية مختلفة، أثار التساؤل حول مدى

---

(١٨) من أبرز ملامح أزمة اليسار في الأقطار العربية ما يلي:

١ ـ الأزمة الفكرية: وتدور حول عدم أصالة الأطر الفكرية للقوى اليسارية، إذ يقوم ذكرها على استعارة المفاهيم والقوالب الماركسية الكلاسيكية، دون الاجتهاد في نقدها، وتطويرها لتتلاءم مع الواقع العربي، في الوقت الذي يخضع فيه التراث الماركسي في دول الأصل لنوع من النقد والتجديد والمراجعة. ناهيك عن عدم القدرة على تبسيط تلك المفاهيم وفك غموضها لتصبح أكثر فهماً وتقبلاً لدى المواطن العادي. كما أن نزعة التدين لدى قطاعات واسعة من الشعب العربي تجعل إمكانات تقبّل الفكر الماركسي وتجذره في الوعي الجماعي العربي محدودة. فالشيوعية والماركسية ترتبطان في ذهن العامة بالكفر والإلحاد، وبخاصة في ضوء حملات التشهير المستمرة التي تمارسها النظم الحاكمة، وقوى أخرى في المجتمعات العربية ضد اليسار.

٢ ـ الأزمة التنظيمية: وتتمثل في تعدد القوى والتنظيمات اليسارية وتشرذمها، وتقوقعها داخل أطر ضيقة، وفي دوائر محدودة، ومن ثم عجزت عن التغلغل في قطاعات جماهيرية واسعة واكتساب شرعية اجتماعية، وفشلت هذه التنظيمات في أن تكون المعبرة عن الطبقة العاملة أو عن التحالف الطبقي الذي يهدف إلى التغيير.

٣ ـ أزمة العلاقات: وتتمثل في علاقة التنظيمات اليسارية بعضها ببعض داخل الدولة الواحدة، والعلاقات فيما بينها على المستوى القومي. فهي علاقات هشة قوامها عدم الثقة والصراع، في علاقة هذه التنظيمات بالنظم الحاكمة. فبالرغم من أن بعض النظم اتجهت الى استيعاب القوى اليسارية داخل أطرها المؤسسية كما هو الحال في مصر والعراق في بعض الفترات، إلا أن التوجه العام للنظم العربية هو ضرب هذه القوى بأساليب مادية ومعنوية متعددة وتحجيمها.

ونظراً إلى ذلك، فقد ظلت فاعليات العنف التي تمارسها القوى اليسارية محدودة، ورهناً بحدود التنسيق والتعاون مع قوى أخرى، رافضة ومعارضة، وذلك في شكل جبهات أو اتحادات. وكذلك ظلت رهناً بحدود وإمكانات قدرتها على الانخراط في أعمال العنف الجماهيري. والملاحظ أن الفاعليات الفكرية لليسار في العديد من البلدان العربية مثلت دوراً هاماً في فضح ممارسات النظم الحاكمة. ولمزيد من التفاصيل حول أزمة القوى اليسارية في الوطن العربي، انظر: إسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ حسين محمد محمود معلوم، «قراءات في نقد اليسار العربي: التجربة الحزبية العربية من الكائن... إلى ما يجب أن تكون،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٤ (آب/ اغسطس ١٩٨٨)، ص ١٣٤ ـ ١٥٢؛ محمد جسّوس، «أزمة المجتمع العربي وأزمة اليسار،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ١٥ ـ ٢٢، و

Tariq Y. Ismael, «The Communist Movement in the Arab World,» in: James Piscatori and G.S. Harris, eds., *Law, Personalities and Peoples of the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 169-204.

وحدود ملاءمة التوجهات والممارسات الاشتراكية كاستراتيجيات للتنمية في الوطن العربي[19].

ومنذ مطلع السبعينيات، بل ومنذ هزيمة ١٩٦٧، شهدت حركة المد القومي انكساراً على مستوى الفكر والممارسة. فالهزيمة مثلت ضربة قوية لشعارات ومؤسسات وقيادات نظامين قوميين (النظام المصري والنظام السوري). واستمر بعد ذلك مسلسل التراجع والانكسار على كل الأصعدة القومية. فالفكر القومي الذي ترعرع خلال الخمسينيات والستينيات في إطار حركات الكفاح الوطني ضد المستعمر الأجنبي لم يخضع لعملية تجديد، ليتلاءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال. كما أن الممارسات السياسية للنظم العربية منذ مطلع السبعينيات أفرغت الشعارات القومية من مضامينها الحقيقية، إذ اتسمت بدرجة أكبر من الواقعية وربما الانتهازية.

وإذا أضفنا إلى ما سبق خبرات تعثُّر تجارب الليبرالية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل الاستقلال[20]، وهشاشتها في مرحلة ما بعد الاستقلال ـ كما هو الوضع في لبنان، حيث اندلعت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ـ وغيرها من البلدان العربية التي تبنت أشكالاً من التعددية السياسية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، نرى أن كل ذلك يبيّن معالم صورة تعثُّر التيارات والتجارب الليبرالية والقومية والماركسية في الوطن العربي ويكملها.

وليس هنا مجال التفصيل في أسباب فشل وتعثّر التيارات الماركسية والقومية والليبرالية، وما ارتبط بها من تجارب للتنمية والتحديث في الوطن العربي، لكن المؤكد أن فشلها، وعدم قدرتها على التجذر في الوجدان الجماعي للشعوب العربية قد أفسح المجال أمام التيارات الإسلامية لتطرح الإسلام كبديل لهذه الأيديولوجيات. ومن ثم استطاعت استقطاب قطاعات واسعة من الشباب الذي اهتزت ثقته في النظم الحاكمة وممارساتها وأيديولوجياتها.

وثانيها: سهولة الخطاب الإسلامي ويسره ووضوحه، فالجماعات الإسلامية غالباً ما تقدم إجابات سهلة لمشكلات المجتمع. إذ تختزل سبب المشكلات بالبعد عن شرع الله. ومن ثم، فالحل هو التطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية، وبناء المجتمع المسلم الذي تسود فيه. ومن هنا فإن قدرتها على استقطاب المواطنين وتعبئتهم، وبخاصة الشرائح والقطاعات الشابة والصغيرة السن أكبر.

---

(١٩) لا شك في أن التحولات السياسية والفكرية التي تجري في الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية في الوقت الراهن سوف تترك تأثيراتها في تيارات اليسار وتنظيماته في الوطن العربي. فهناك عملية نقد ومراجعة للفكر الماركسي، ناهيك عما حدث من تجاوز لتجربة الحزب الواحد والتخطيط المركزي، إذ اتجهت هذه الدول إلى أشكال من التعددية السياسية واقتصادات السوق.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعيد بنسعيد، «العرب والمستقبل: الفكر القومي العربي بين الاتباع والإبداع،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ٢٨ ـ ٤٣، وتركي الحمد، «الوطن العربي: البحث عن أيديولوجيا،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١١٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٢٦.

وثالثها: أن قدرة النظم العربية على استخدام الآلة الإعلامية في مواجهة التيارات اليسارية، وقدرتها على تبرير إجراءات القمع ضدها أكبر من قدرتها على ممارسة هذا المسلك إزاء الجماعات الإسلامية. ذلك أن أغلب هذه النظم تتجه نحو الاعتماد على الإسلام كمصدر لشرعيتها، ولو على المستوى الشكلي فقط. وتتعدد المسالك التي تعتمدها النظم العربية لاكتساب الشرعية استناداً إلى الدين الإسلامي. ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه النظم لم تتردد في لحظة الأزمة من أن توجه ضربات قاسية إلى الجماعات الإسلامية المسيَّسة، وبخاصة تلك التي تشكّل تحدياً لها.

ورابعها: أن الجماعات والتنظيمات الإسلامية تعكس دلالات اجتماعية وسياسية هامة. فأغلب أعضائها ينتمون إلى الطبقات الوسطى والدنيا، ومن ثم فهي تطرح مقولة العدل التوزيعي في مواجهة التفاوت الإجتماعي الذي تشهده الأقطار العربية ـ بدرجات متفاوتة ـ وتؤكد ضرورة صيانة الاستقلال الوطني ورفض التبعية. وهذا يجعل قدرتها أكبر على استقطاب الفئات والشرائح الاجتماعية التي تعاني من جراء السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعثرة التي تنتهجها النظم العربية. وتؤكد الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الجماعات الإسلامية أن هذه الجماعات تتركز في الأحياء الفقيرة والهامشية من المدن الكبرى، وهي التي يعاني قاطنوها من نقص المرافق والخدمات وعدم إشباع حاجاتهم الأساسية.

وهناك عدة عوامل تدفع الجماعات والتنظيمات الإسلامية إلى ممارسة العنف، منها: طبيعة الفكر الانقلابي الذي تتبناه بعض هذه الجماعات، إذ يشكل هذا الفكر دافعاً للعنف ومبرراً له[٢١]؛ وطغيان عنصر الشباب على عضوية هذه الجماعات. فالشباب بحكم التكوين النفسي والفسيولوجي أكثر حساسية إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وأكثر استعداداً للاستجابة العنيفة. ومن هنا يتسم سلوكه السياسي بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعي الى تغييره. وتشكّل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية التي تعانيها المجتمعات العربية، مثل أزمة الهوية، وغياب القدوة السلوكية، واهتزاز القيم والمعايير، وتزعزع الثقة في النظم والحكام، وتزايد الاحساس بالفراغ الفكري والثقافي، هذه العوامل تشكّل قوة دافعة لانخراط الشباب في الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي تقدم إطاراً بديلاً للاحساس بالأمن والهوية ولرفع راية الرفض والاحتجاج ضد النظم والأوضاع القائمة.

كما أن انتماء أغلب أعضاء هذه الجماعات إلى الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع، وهي الطبقات التي تعاني أكثر من غيرها من جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، يؤدي إلى زيادة إحباطاتهم، ولذلك يغلب طابع العنف على ردود أفعالهم. فالشيعة في أغلب بلدان الخليج ،على سبيل المثال، وعلى الرغم من دورهم العام في الاقتصاد، إذ إنهم يتركزون بالقرب من حقول النفط، ويعملون في صناعته، إلى جانب دورهم في التجارة ـ على الرغم من ذلك، فإنهم يعانون ضعف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة ببقية مواطني

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧).

تلك البلدان. وعقب اندلاع الثورة الإيرانية، وقيام الحرب بين العراق وإيران، اتجه الكثير من النظم الحاكمة في الخليج إلى اتخاذ اجراءات متشددة، بقصد تقليص نفوذ الشيعة وتحطيم مصادر قوّتهم خشية أن يمثلوا طابوراً خامساً، ويكونوا أدوات لإيران في هذه الأقطار[22]. واستطاعت تلك النظم أن تقلص من دور هذه الجماعات وتحدّ من أنشطتها المضادة، وبالتالي لم يتسم عنفها بالحدة والاستمرارية، كما هو الحال بالنسبة الى بعض الأقطار الأخرى.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن السياسات القمعية التي اتبعتها النظم العربية في التعامل مع الجماعات الإسلامية، وعدم السماح لها بتشكيل تنظيماتها الشرعية، وتضييق القنوات الرسمية المتاحة أمامها للمشاركة - كل تلك الاعتبارات دفعتها الى ممارسة العنف ضد النظم الحاكمة وضد المجتمعات في بعض الحالات.

وتعددت سياسات النظم العربية وردود أفعالها ازاء الجماعات الإسلامية[23] فقبل بعض النظم بوجود هذه الجماعات طالما ظلت دائرة أنشطتها قاصرة على أعمال الدعوة إلى الإسلام، وبعيدة عن دائرة العمل السياسي. وسعت هذه النظم إلى إدماج المؤسسات والجماعات الدينية في أجهزة الدولة وإخضاعها لرقابتها. وشجعت نظماً أخرى، أو على الأقل تغاضت عن أنشطة بعض الجماعات الإسلامية المسيَّسة، لتوظيفها سياسياً في ضرب وتحجيم القوى اليسارية، وهو أسلوب يُعرف في التحليل السياسي باسم «خلق الصراعات المتوازنة»، إذ يتجه النظام إلى موازنة قوة اجتماعية بأخرى، وضرب تيار سياسي بآخر، دون أن يتدخل بشكل فعلي ومباشر. وبهذه الطريقة يتم إنهاك كل القوى في المجتمع، ويتمكن النظام من أن يتحكم في كل خيوط اللعبة السياسية[24]. واتجهت نظم ثالثة إلى تعميق اعتمادها على الدين الإسلامي كمصدر للشرعية، وذلك من خلال سعيها الى احتكار القوة الأيديولوجية التي يمثلها الإسلام وسحب البساط من تحت أقدام هذه الجماعات. وليست بعيدة عن الأذهان ممارسات النظم السياسية في مصر وتونس والسعودية والمغرب والجزائر والسودان في هذا الصدد. وبالرغم من محاولات بعض النظم العربية استيعاب بعض الجماعات والتيارات الإسلامية واحتواءها إلا أنه في الأغلب ظلت سياساتها إزاء تلك الجماعات محكومة بنظرة أمنية، وبخاصة تجاه بعض الجماعات والتنظيمات النشطة التي انخرطت في ممارسة العنف.

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Bill, «Resurgent Islam in the Persian Gulf,» pp. 108-127, and Abbas R. Kelidar, «The Shü Imami Community and Politics in the Arab East,» *Middle Eastern Studies,* vol. 19, no. 1 (January 1983), pp. 3-17.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الصادق بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٧٠ - ٨٤، و

Terrance G. Carroll, «Islam and Political Community in the Arab World,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 18 (1986), pp. 185-203.

(٢٤) أشارت العديد من الدراسات العربية والأجنبية إلى أن بعض النظم العربية شجعت الجماعات الإسلامية ودعمتها، لكي تعتمد عليها في ضرب القوى اليسارية وتقليصها.

فقد اعتبرتها النظم مصادر لعدم الاستقرار ولتهديد الأمن. ومن هنا لم تتردد في استخدام القوة لتحجيم دور هذه الجماعات. وتعددت أساليب ذلك ابتداءً من استخدام البوليس وقوات الأمن والاستعانة بوحدات من الجيش لإخماد أعمال العنف التي تمارسها هذه الجماعات، مروراً بحملات الاعتقال الموجهة ضد أعضائها، وانتهاءً بأحكام السجن والإعدام الصادرة من محاكم استثنائية ضد بعض قياداتها وأعضائها.

ثانياً: الطلبة (وبخاصة طلبة الجامعات)

احتل الطلبة المركز الثاني بين القوى الرئيسية التي مارست العنف السياسي ضد النظم العربية. فقد مارسوا (٦٠) حدثاً من أصل (٤٣٣) حدثاً، وهو إجمالي أحداث العنف غير الرسمي، أي بنسبة (١٤ بالمئة).

وبخصوص دور الطلبة في العنف السياسي في النظم العربية، ومن خلال تحليل أحداث العنف السياسي في النظم العربية تم التوصل إلى النتائج التالية:

١ ـ مارس الطلبة أعمال عنف في عدة أقطار عربية هي: مصر (٢٦)، والمغرب (٨)، والسودان (٦)، وتونس (٦)، وليبيا (٥)، والجزائر (٤)، والأردن (٤)، وسوريا (١). وجدير بالتنويه أن دور الطلبة برز بشكل واضح في مصر، حيث مارسوا (٢٦) تظاهرة محدودة، وذلك من أصل (٥٧) تظاهرة محدودة، تمثل إجمالي التظاهرات التي مارسها الطلبة في كل النظم العربية، أي بنسبة (٤٦ بالمئة). وباستثناء سوريا التي شهدت تظاهرة طلابية محدودة واحدة، فإن بقية أحداث العنف، حدثت في بقية الأقطار العربية بصورة متقاربة. وعلى هذا الأساس، فإنه لم يكن للطلبة دور بارز في أحداث العنف في سوريا والعراق واليمنين ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تفسير دور الطلبة السياسي المتزايد في كل من مصر[٢٥] ـ حيث مثّل الطلبة صلب المعارضة السياسية خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣[٢٦] ـ ودورهم في تونس والمغرب[٢٧]، استناداً

---

(٢٥) حسنين توفيق إبراهيم، «الظاهرة الطلابية في مصر: محاولة للتفسير،» اليقظة العربية، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ٥١ ـ ٧٠.

(٢٦) غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، ط ٣، كتاب الأهالي؛ رقم ١٥ (القاهرة: جريدة الأهالي، ١٩٨٧)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ و٢٥٣، ومصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٥ ـ ٥١.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول دور الحركة الطلابية في تونس والجزائر والسودان والعوامل التي أدت إلى تصاعد هذا الدور، انظر: شهرزاد عواد، «كيان القوة السياسية في السودان، ١٩٦٩ ـ ١٩٨١،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ٣١٩ ـ ٣٢٧؛ علا عيسى العيوطي، «نظام الحزب الواحد في تونس،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥، و

John Pierre Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), chap. 6.

إلى عدة عوامل منها: ارتفاع معدلات التعليم العالي في هذه الأقطار، مقارنة بالأقطار العربية الأخرى. ومن ثم زيادة أعداد الخريجين الذين هم في حاجة إلى فرص عمل. وفي إطار تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية ـ وغيرها من المشكلات المجتمعية ـ في هذه الأقطار، وبخاصة منذ مطلع السبعينيات، بما يعنيه ذلك من ضيق فرص ومجالات العمل المتاحة أمام الشباب المتعلم، وارتفاع تكاليف الحياة، وضعف أو عدم وجود ضمانات مستقبلية كافية بعد التخرج[٢٨] ـ كل ذلك كان من شأنه زيادة مشاعر الإحباط والقلق لدى الطلبة، ومن ثم زيادة ممارستهم أعمال العنف المضادة للنظم الحاكمة.

ولقد جاءت الحركات الطلابية في هذه الأقطار لتعبّر عن الأزمة المجتمعية فيها، ولتعكس إحساس الشباب بالاغتراب وفقدان الثقة والإحساس بالفجوة بين الأمل والواقع[٢٩].

وبالرغم من أن هناك أقطاراً عربية أخرى مثل سوريا والعراق واليمنين عرفت بعض الظروف والمشكلات المجتمعية التي شهدتها كل من مصر وتونس والمغرب، وخاصة في ما يتعلق بمشكلات العدل التوزيعي، والمشاركة السياسية... الخ، إلا أن دور الحركة الطلابية في أحداث العنف فيها كان محدوداً. ويمكن تفسير ذلك بالنسبة الى سوريا والعراق، انطلاقاً من تصاعد حركة المعارضة السياسية العنيفة والمنظمة للنظامين من قبل المسلمين السّنة في سوريا (الإخوان المسلمين) والشيعة (حزب الدعوة) والأكراد في العراق. ومن ثم لم يبرز دور الطلبة بشكل مستقل.

أما غياب دور الطلبة في أحداث العنف التي استهدفت النظم الحاكمة في السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فمردّه الى محدودية أعمال العنف التي وجّهت إلى هذه النظم بصفة عامة، سواء من حيث تكرارات الأحداث أو درجة شدتها، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الطلابية في هذه الأقطار، بحكم محدودية عدد السكان، وحداثة المؤسسات التعليمية

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة البطالة وانعكاساتها على الشباب، انظر: أماني قنديل، «البطالة وخلق فرص العمل: أحد تحديات الوطن العربي،» المنار، العدد ٥٣ (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ص ١٠٠ ـ ١٠٨، ونزار الزين: «الشباب الجامعي والبطالة المؤجلة،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٢٨ ـ ٤٦، و «مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة،» شؤون عربية، العدد ٥٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٧٩ ـ ٨٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع المجتمعية التي ساهمت في تصاعد التظاهرات الطلابية في تونس والمغرب، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٧ ـ ١٣٧؛ محمد شقرون، «الشباب المتمدرس والجامعي بالمغرب وإشكالية الدخول في الحياة،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٦٢ ـ ٧١؛ تركي علي الربيعو، «أزمة هوية أم أزمة حضارية: مدخل إلى قضية الشباب العربي،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٢٣ ـ ٢٧، ومصطفى حجازي، «شباب الظل ـ وقود العنف: حول مسألة الشباب المُهمّش،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١١ ـ ١٦.

والجامعية فيها. كما أن الثروة النفطية مكّنت النظم السياسية من الاستجابة للحاجات المادية للشباب واشباع طموحاتهم واستيعاب المتعلمين منهم في وظائف ذات عائد مغرٍ. كما أن سيادة الولاءات العشائرية والقبلية في هذه الأقطار، وعدم تبلور القوى السياسية والتيارات الفكرية فيها، لا يفسح المجال أمام الطلبة لممارسة دور سياسي فعال.

أما بالنسبة الى اليمنين، فإن محدودية دور الطلبة في أعمال العنف السياسي يرجع إلى انخفاض معدل التعليم العالي في كل منهما، وسيادة الولاءات العشائرية والقبلية، وزيادة حدة حركات الرفض والمعارضة التي تمارسها تنظيمات أخرى. وانخراط الكثير من الطلبة في الحياة الاجتماعية مبكراً نظراً الى انتشار ظاهرة الزواج المبكر[٣٠].

٢ ـ أن التظاهرات المحدودة مثلت الشكل الأساسي للعنف الذي مارسه الطلبة، إذ قاموا بـ (٥٧) تظاهرة محدودة من أصل (١٠٠) تظاهرة، وهو إجمالي التظاهرات التي وقعت ضد النظم العربية، أي بنسبة (٥٧ بالمئة). ويعتبر التظاهر أحد أشكال العنف التي تلائم الطلبة كشريحة اجتماعية، بحكم محدوديتهم العددية من جانب، وضعف قدراتهم المادية التي تمكّنهم من ممارسة أشكال عنف أكثر شدة من جانب آخر.

وفي أغلب الحالات، مارس الطلبة العنف بشكل مستقل (تظاهرات وأحداث شغب محدودة طلابية خالصة)، وفي حالات أخرى مارسوا العنف في إطار قوى أخرى شملت بعض التنظيمات والجماعات الإسلامية واليسارية، إذ يشكل الطلبة ـ والشباب بصفة عامة ـ العمود الفقري لهذه الجماعات.

وفي بعض الحالات، كانت أعمال العنف التي مارسها الطلبة بمثابة الشرارة التي أدت إلى اتساع نطاق أعمال العنف غير الرسمي، فامتدت إلى مناطق أخرى خارج أسوار الجامعات، وشاركت فيها قوى وجماعات أخرى من المجتمع، وبخاصة من أوساط العمال. ولذلك تحرص النظم العربية على الحيلولة دون امتداد التظاهرات الطلابية إلى الشوارع. وتحاول قدر الامكان أن تجعلها في إطارها الضيّق داخل أسوار الجامعة.

٣ ـ يُلاحظ بروز دور طلبة جامعات العواصم والمدن الكبرى في أحداث العنف، مثل الجامعات في القاهرة والاسكندرية وتونس العاصمة والرباط والخرطوم، ويرجع ذلك إلى ضخامة أعداد الطلاب في هذه الجامعات. كما أن تركز العملية السياسية ومراكز صنع القرارات والسياسات في العواصم، يجعل طلبة جامعاتها أكثر وعياً وإحساساً بالمتغيرات والأحداث السياسية الجارية، ومن ثم أكثر استعداداً للاستجابة وردّ الفعل.

٤ ـ اتجهت النظم العربية ـ في الغالب ـ إلى وضع المزيد من القيود على الحركات

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 337-350.

الطلابية سواء من خلال القوانين واللوائح الإدارية الخاصة بتنظيم الجامعات والاتحادات والأنشطة الطلابية، أو بإقرار نظام الحرس الجامعي، الأمر الذي يعني تشديد قبضة السلطات الحاكمة على الجامعات. ولم تتردد أغلب النظم العربية في استخدام العنف المادي لقمع التظاهرات وأحداث الشغب الطلابية. وفي عدد من الحالات، اقتحمت قوات الأمن الحرم الجامعي. وكذلك سعت بعض النظم، كما هو الحال في مصر وتونس والسودان، إلى استيعاب الحركة الطلابية وتوظيفها من أجل خلق المساندة السياسية للنظام، إلا أن إمكانات النجاح في هذا الشأن كانت محدودة.

ويمكن فهم الدور المتزايد للطلبة في بعض الأقطار العربية في إطار بعض الظواهر العامة المرتبطة بالدور السياسي للطلبة عموماً. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة الى عدة متغيرات:

أولها: خصائص السلوك السياسي لدى الشباب. فالحركات الطلابية هي إحدى صور حركات الشباب. ولا شك في أن الخصائص السيكولوجية والفسيولوجية لمرحلة الشباب، باعتبارها مرحلة تحوّل بيولوجي واجتماعي ونفسي وفكري تترك آثارها في تصوراته ومواقفه السياسية، فتتسم في الغالب بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعي الى التجديد. ومن ثم يصبح أكثر اندفاعاً وأكثر استعداداً لممارسة العنف، وبخاصة عندما لا تكون هناك مسؤولية اجتماعية تشكّل قيوداً وضوابط على حركة التمرد. ولذلك فإنه عادة ما يمثل الشباب العمود الفقري لحركات التمرد والثورة. فالشباب مرحلة قلق وتوتر وبحث عن الهوية وسعي لتأكيد الذات.

وثانيها: السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالطلبة، كشريحة اجتماعية، هم أبناء مختلف طبقات المجتمع وفئاته. ومن ثم، فإن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تترك آثارها السلبية عليهم بدرجة أو بأخرى، وبخاصة في ما يتعلق بارتفاع معدل البطالة ونقص فرص العمل، وارتفاع كلفة الحياة، وزيادة الإحساس بعجز النظم السياسية عن توفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين بصفة عامة، وللشباب بصفة خاصة. ومن هنا يصبح الطلبة أكثر استعداداً لممارسة العنف، للاحتجاج على عجز النظم القائمة وعدم فاعليتها في التصدي لتلك المشكلات. وغالباً ما تكون المواقف الطلابية أقرب إلى مواقف القوى الرافضة للأوضاع والسياسات والنظم القائمة.

وثالثها: أن تجمّع أعداد كبيرة من الطلاب داخل أسوار الجامعات والمعاهد والمدارس يفسح مجالاً واسعاً للتفاعل فيما بينهم، الأمر الذي يؤدي إلى بلورة نوع من الوعي والإدراك المشترك لدى القطاع الأكبر من الطلبة حول العديد من القضايا التي تتعلق بهم كفئة اجتماعية، أو حول بعض القضايا التي تتعلق بالهموم والمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم. بالإضافة الى عدم تبلور المسؤولية الاجتماعية عند الطالب، إذ إن دوره الاجتماعي لم يتحدد بعد. كل تلك الاعتبارات تجعل الطلبة أكثر استعداداً للمغامرة والاندفاع وممارسة أعمال العنف ضد رموز النظم القائمة.

ويُلاحظ أنه، إلى جانب المطالب والمصالح الفئوية الخاصة بالطلبة كشريحة اجتماعية،

كتلك المتعلقة بنظم التعليم والمقررات الدراسية والامتحانات والمصروفات الجامعية، رفع الطلبة في الكثير من الحالات مطالب وأهدافاً عامة تتعلق بمصالح وتطلعات قطاعات اجتماعية واسعة في المجتمع مثل المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والعدل التوزيعي، وصيانة الاستقلال الوطني، ومحاربة الفساد، وهنا تصبح الحركة الطلابية لسان حال المجتمع ومصدراً للرفض والاحتجاج السياسي[31]. ولكن بالرغم من أن الطلبة قد يشكلون معارضة قوية وتحدياً فعالاً للنظم القائمة، إلا أنهم لا يملكون مقومات طرح بدائل لها، إذ يحتاج ذلك إلى حركة سياسية منظمة وفعالة أوسع من الحركة الطلابية. كما أن النشاط الطلابي موسمي بطبيعته، فهو يتزايد خلال فترات الدراسة، وما أن تأتي الامتحانات، والإجازات الصيفية حتى يعود طلبة الجامعات إلى مدنهم وقراهم، وبالتالي يخمد نشاطهم، ليتجدد مع الموسم الدراسي التالي.

ثالثاً: القوى المنخرطة في حروب أهلية

وتشمل القوى التي خاضت حروباً أهلية ضد النظم الحاكمة، وذلك بقصد الانفصال عن الدولة أو الحصول على الحكم الذاتي. وتتمثل في حركة الجنوب في السودان، والأكراد في العراق، والبوليساريو في المغرب، وظفار في عُمان. وقد أوردت مصادر الدراسة (٥٨) حدثاً من أحداث العنف مارستها هذه القوى، أي بنسبة ١٣,٣ بالمئة من إجمالي أحداث العنف غير الرسمي. وكان توزيعها على النحو التالي: السودان (٣٤)، والمغرب (١٥)، والعراق (٥)، وعُمان (٤).

وتعتبر مشكلة الجنوب في السودان، وقضية الأكراد في العراق نموذجين صارخين للعنف الذي تمارسه الأقليات[32]. أما حركة ظفار في عُمان، وجبهة البوليساريو في المغرب فتعتبران نموذجين للعنف الذي تمارسه بعض القوى التي تتركز في أقاليم جغرافية داخل الدولة وتتحدى السلطة المركزية. واتخذ العنف في كل الحالات السابقة شكل حروب أهلية وحروب عصابات، لا تزال ـ باستثناء حركة ظفار ـ مستمرة حتى كتابة هذه الرسالة في آب/ أغسطس ١٩٩٠، على الرغم من وجود فترات من الهدوء النسبي في إطار التوصل إلى حلول سياسية ـ لم تستمر طويلاً ـ لبعض المشكلات السابقة، كما هو بالنسبة الى المشكلة الكردية ومشكلة جنوب السودان.

وتعدّ الحرب الأهلية من أخطر ظواهر العنف السياسي، نظراً الى التكلفة المادية

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Stephen Sloan, *A Study in Political Violence: The Indonesian Experience* (Chicago, Ill.: Rand McNally Company, 1971), pp. 68-69.

(٣٢) يقدم لبنان أيضاً نموذجاً حياً للعنف الذي تمارسه الأقليات، وهو مستبعد من الدراسة للأسباب التي سبق ذكرها.

والبشرية التي تترتب عليها. كما أن كلفتها السياسية والاجتماعية تكون عالية، إذ تهدد الكيان السياسي ذاته، بل والنظام الاجتماعي برمته.

وإذا كانت بعض الأقليات قد انخرطت في حروب أهلية ضد النظم الحاكمة، فإن هناك أقليات أخرى مارست العنف، لكن دون أن يصل إلى حد الحرب الأهلية. كما هو الحال بالنسبة الى البربر في الجزائر (أدرجت ضمن فئة قوى أخرى)، وبعض القوى الشيعية (أدرجت ضمن الجماعات الإسلامية) في دول الخليج، وبخاصة في السعودية والكويت.

وبخصوص دور القوى المرتبطة بحروب أهلية في العنف السياسي الذي شهدته النظم العربية، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

١ ـ أن أحداث العنف التي مارستها هذه القوى تركزت بصفة أساسية في السودان، نظراً الى تصاعد الصراع المسلح بين النظام السوداني وحركة التمرد في الجنوب. مارست حركة التمرد (٣٤) عملية مسلحة ضد النظام، من أصل (٥٨) حدثاً، هي إجمالي أحداث العنف التي مارستها القوى المرتبطة بحروب أهلية، أي بنسبة (٥٨,٦ بالمئة). ويلي السودان المغرب، حيث مارست جبهة البوليساريو (١٥) تمرداً وهجوماً مسلحاً ضد النظام المغربي، الذي استخدم الجيش لمواجهة تمردات البوليساريو. ومارس الأكراد خمس هجمات مسلحة ضد النظام العراقي، بينما قامت حركة ظفار في سلطنة عُمان بأربعة أحداث ضد النظام.

٢ ـ أن الشكل الأساسي للعنف الذي مارسته القوى التي انخرطت في حروب أهلية هو التمرد العام والهجمات المسلحة. فقد أوردت مصادر الدراسة (٥٧) عملية تمرد وهجوم مسلح قامت بها هذه القوى، من أصل (٩٤) حدثاً، هي إجمالي أحداث الشغب والتمردات العامة والهجمات المسلحة التي وقعت ضد النظم العربية، أي بنسبة (٦١ بالمئة)، وكان توزيع هذه العمليات على النحو التالي: السودان (٣٤)، المغرب (١٥). العراق (٥)، عُمان (٣)، والى جانب ذلك، كان هناك محاولة اغتيال في عُمان.

ويدل هذا على عمق الصراع السياسي بين النظم الحاكمة والقوى المعنية في تلك الدول. كما يكشف عن امتلاك بعض هذه القوى مقدرات سياسية وتنظيمية وعسكرية تمكّنها من تصعيد هجماتها المسلحة ضد النظم الحاكمة. هذا، إلى جانب الدعم الخارجي الذي تتلقاه بعض الأقليات والذي يزيد من قدرتها على الاستمرار في ممارسة العنف.

٣ ـ اقترنت أعمال العنف التي مارستها بعض القوى المرتبطة بحروب أهلية بالسعي الى الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي، بما يتضمنه ذلك من مؤشرات سياسية واقتصادية وثقافية. وإذا كانت هناك بعض الأقليات قد سعت الى الانفصال عن جسد الدولة، فإن هناك أقليات أخرى سعت إلى تأكيد هويتها الثقافية والحضارية وتحقيق بعض المكاسب السياسية والاجتماعية وتهديد استقرار النظم الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة الى البربر في الجزائر، والشيعة في بعض دول الخليج. ولذلك فقد تضمّن عنف الأقليات في بعض جوانبه مطالب ذات مضمون سياسي واقتصادي واجتماعي، كالمطالبة بنصيب عادل من الثروة

والسلطة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى الأقليات مقارنةً بأوضاع القوى الأخرى، وهذا نظراً لضعف اهتمام النظم الحاكمة في هذه الأقطار بتنمية مناطق الأقليات، وغياب تمثيلهم في النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية أو ضعفه، رغم وجودهم العددي وثقلهم في أقطار كالعراق والسودان وغيرهما[٣٣].

وتطرح ممارسة الأقليات بعض أعمال العنف ـ خاصة إذا ما أُخذت الحالة اللبنانية في الخلفية ـ العديد من التساؤلات حول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة في الوطن العربي. فقضية الأقليات قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في بعض الأقطار العربية.

ويُلاحظ بصفة عامة أنه غالباً ما تبدأ الأقليات بالمطالبة بنصيب عادل من الثروة والسلطة، لكن نتيجة تراخي النظم الحاكمة في الاستجابة لهذه المطالب، وتفضيل الأساليب القمعية في مواجهتها، فإن ذلك يعمّق الانقسامات والاختلافات داخل المجتمع، ويُدشن الروح الانفصالية لدى بعض الأقليات.

وتزداد خطورة الأمر إذا ما أُخذ بعين الاعتبار دور المتغير الخارجي في إذكاء هذه المشكلة. فالاستعمار الأوروبي مثّل دوراً مهماً في تعميق هذه الظاهرة وتجذيرها[٣٤]. ولم تكفّ بعض القوى الخارجية عن اتخاذ بعض الأقليات قنوات لممارسة الاختراق والتأثير في مجرى السياسات في المنطقة[٣٥]. والأخطر من ذلك أن إسرائيل تستخدم قضية الأقليات كإحدى أدوات تعاملها السياسي[٣٦].

رابعاً: العمال

جاء العمال في المرتبة الرابعة ضمن القوى الرئيسية التي مارست العنف السياسي في النظم العربية. فقد صدر عنهم (٥٥) حدثاً من أصل (٤٣٣) حدثاً، هي إجمالي تكرارات

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: نازلي معوض أحمد، «البربرية في المغرب العربي: تعددية تجزيئية أم تنوع في إطار وحدة،» الأفق العربي، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٦١ ـ ٣١٩.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال عبد الله معوض، «القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي،» التعاون، السنة ٢، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ١٣٠ ـ ١٥١.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: عوني فرسخ، «الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي، وتحديات الحاضر، واحتمالات المستقبل،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٣٦ ـ ٥٩.

(٣٦) أود دينون، «خطة اسرائيل في الثمانينات،» في: عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ٣٣٢ ـ ٣٥٤، وحسام محمد، «الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني،» الباحث العربي، العدد ١٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٢٦ ـ ٣٨.

أحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية، أي بنسبة (١٢,٧ بالمئة). وجدير بالذكر أنه تم إدراج الإضرابات التي مارستها بعض القطاعات المهنية كالأطباء والمهندسين ضمن اضرابات العمال، وهي محدودة العدد.

ومن واقع تحديد أحداث العنف السياسي التي مارسها العمال يتضح ما يلي:

١ ـ أن العمال مارسوا العنف في عدد من الأقطار العربية. وكان توزيع الأحداث التي مارسوها في تلك الأقطار على النحو التالي: السودان (١٢)، مصر (١٠)، المغرب (١٠)، تونس (٨)، البحرين (٥)، سوريا (٤)، الكويت (٢) الإمارات (٢)، العراق (١)، ليبيا (١). وهكذا يتضح بروز دور العمال في السودان والمغرب ومصر وتونس. ولم تورد مصادر الدراسة معلومات عن الإضرابات في الجزائر، رغم تأكيد بعض المراجع الدور المتزايد للعمال فيها[٣٧]. ولم يبرز دور العمال في أحداث العنف غير الرسمي التي وُجِّهت إلى النظم الحاكمة في

---

(٣٧) أورد محمد عبد الباقي الهرماسي تقديراً لعدد الإضرابات في تونس والجزائر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٢ على النحو التالي:

تونس	
السنة	عدد الاضرابات
١٩٧٠	٢٥
١٩٧١	٣٢
١٩٧٢	١٥٠
١٩٧٣	٢١٥
١٩٧٤	١١٤
١٩٧٥	٣٧٧
١٩٧٦	٣٧٢
١٩٧٧	٤٥٢
١٩٧٨	١٧٨
١٩٧٩	٢٤٠
١٩٨٠	٣٤٦

الجزائر	
السنة	عدد الإضرابات
١٩٧٠	٩٩
١٩٧٣	١٦٨
١٩٧٧	٥٢١
١٩٨٠	٩٢
١٩٨١	٨١٩
١٩٨٢	٧٦٨

انظر: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٦٣ و٧٩. وهو لم يورد في السابق تعريفاً نظرياً أو إجرائياً محدداً لمفهوم الإضراب، والذي على أساسه تم حصر عدد الاضرابات التي وقعت في البلدين. فقط هو ميّز بين ما أسماه الإضراب الدفاعي، الذي يحاول الحفاظ على المقدرة الشرائية، والإضراب الهجومي، الذي يحاول المساهمة في اقتسام ثمار التنمية الاقتصادية، وفي بعض الأحيان المشاركة في الصراعات بين النخب على السلطة. كما أنه لم يحدد المصادر التي اعتمد عليها في حصر هذا العدد من الإضرابات. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠. وجاء في كتاب بالإنكليزية ـ سبق في صدوره كتاب الهرماسي ـ تقدير عدد الإضرابات في الجزائر على النحو التالي: =

ليبيا والعراق واليمن العربية واليمن الديمقراطية والسعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تفسير الدور المتزايد ـ نسبياً ـ للعمال في أحداث العنف السياسي التي مورست ضد النظم الحاكمة في كل من تونس ومصر والمغرب، وإلى حد ما في سوريا، استناداً إلى عدة اعتبارات منها: الاتساع النسبي للقاعدة العمالية (عمال الصناعة والخدمات) في هذه

=

السنة	عدد الإضرابات
١٩٦٩	٧٢
١٩٧٠	٩٩
١٩٧١	١٥٢
١٩٧٢	١٤٦
١٩٧٣	١٦٨
١٩٧٤	٢١٠
١٩٧٥	٢٥٩
١٩٧٦	٣٤٩
١٩٧٧	٥٢١
١٩٧٨	٣٢٣
١٩٧٩	٦٩٦
١٩٨٠	٨٧٠

انظر: S. Bournissa, «Le Fonctionnement du procès de travail en Algérie,» p. 187.

وبالرغم من أن المؤلف حدد المصدر الذي استقى منه عدد الإضرابات إلا أنه لم يقدّم تعريفاً محدداً لمفهوم الإضراب. لمزيد من التفاصيل، انظر: Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), pp. 181-183.

وبالرغم من معرفة الباحث بهذه المعلومات عن عدد الإضرابات في تونس والجزائر، إلا أنه لم يدرجها في إطار التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية نظراً إلى عدة اعتبارات، منها:

١ ـ أن أياً من المؤلفين لم يقدم تعريفاً نظرياً أو إجرائياً محدداً لمفهوم الإضراب، بحيث يمكّن الباحث من المقارنة بين تعريفه للمفهوم وتعريف المؤلفين له.

٢ ـ أن المصادر العربية والأجنبية التي اعتمدت عليها الدراسة في حصر أحداث العنف وتجميعها، لم تورد أعداداً للإضراب في الدولتين، تماثل تلك التي ذكرها المؤلفان أو حتى قريبة منها، فمصادر الدراسة لم تورد سوى (٤٤) إضراباً محدوداً وقعت في كل الأقطار العربية موضع الدراسة خلال الفترة الزمنية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، وذلك (طبقاً للتعريف الذي تتبناه الدراسة لمفهوم الإضراب).

٣ ـ أن بعض الباحثين التونسيين والجزائريين المتخصصين الذين قابلهم البحث، أبدوا شكوكاً كبيرة حول صحة تلك المعلومات.

٤ ـ أن إدخال أعداد الإضرابات كما وردت في الدراستين ضمن التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، كان من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الإرباك والفوضى في التحليل والنتائج، خاصة أن الحرماسي وتلمساني لم يوردا معلومات إلا عن الإضرابات فقط دون أشكال العنف الأخرى. ولذلك فإن الدراسة تلتزم بعدد الإضرابات التي أوردتها المصادر العربية والأجنبية التي اعتمدت عليها، والتي أكد باحثون ينتمون الى عدة أقطار عربية تمتعها بدرجة يعتدّ بها من الصدق بالنسبة إلى دولهم، وتكتفي الدراسة بالإشارة والتنويه إلى ما ورد في الدراستين المعنيتين.

الأقطار، وتزايد حساسيتها إزاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي اشتدت نتيجة تعثُّر خطط التنمية وبرامجها، وبخاصة مع اتجاه النظم السياسية في هذه الأقطار نحو تبنّي سياسات اقتصادية انفتاحية، إذ ترتب على ذلك تفاقم مشكلات التضخم والبطالة، وتراكم المديونية، واتساع الهوة بين الطبقات، وبروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، طفيلية وانتهازية، استطاعت أن تستغل جهاز الدولة من خلال العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها. واتجهت النظم الحاكمة في هذه الأقطار إلى اتّباع سياسات تقشفية تنفيذاً لبعض توصيات صندوق النقد الدولي. فقامت في فترات مختلفة برفع أسعار السلع الأساسية وتخفيض الدعم. كما فشلت هذه النظم ـ وبدرجات متفاوتة ـ في السيطرة على الأسعار، وانتشر الفساد السياسي والإداري، واستشرت أنماط استهلاكية ترفية لدى شرائح اجتماعية محدودة.

وقد كان العمال أكثر حساسية إزاء هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فقد أثرت بشكل مباشر في مستوى معيشتهم المتدني أصلاً، وخلقت لديهم الإحساس بفقدان بعض الحقوق والامتيازات التي اكتسبوها في فترات تاريخية سابقة[٣٨]، ومن هنا اتجهت قطاعات منهم الى التعبير عن السخط من خلال ممارسة الإضرابات وأحداث الشغب والتمردات المحدودة والاشتراك ـ إلى جانب فئات أخرى ـ في أعمال العنف الجماهيرية كالتظاهرات وأحداث الشغب العامة.

ويرجع ضعف دور العمال في أحداث العنف المحدودة التي مورست ضد النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة أسباب منها: ضعف القاعدة العمالية الوطنية في هذه الدول بشكل واضح، بحكم محدودية عدد السكان وحداثة العهد بالتصنيع، وزيادة الاعتماد على العمالة الوافدة. وتحرص حكومات هذه الدول على إحاطة العمال الوافدة بسياج من القيود والضوابط تحول دون تكثيف تفاعلها واحتكاكها مع العمالة الوطنية، وكذلك تحول دون ممارستها أي أنشطة مضادة لهذه النظم[٣٩]. كما أن ارتفاع أسعار النفط عقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وزيادة العوائد النفطية لهذه الدول، كان عاملاً هاماً لتمكين حكوماتها من الاستجابة للمطالب المادية للشريحة الضيقة من العمالة الوطنية، الأمر الذي لم يدع هناك مبررات للسخط والتمردات.

ويمكن تفسير ضعف الدور السياسي للعمال في أحداث العنف في كل من ليبيا والعراق

---

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تونس والمغرب والسودان والجزائر، انظر: الهرماسي، المصدر نفسه، الفصل الثالث؛ عمرو سعد الدين، «واقع المأزق الاقتصادي في السودان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ٤٦ ـ ٥٨؛

John P. Entelis, «A Comparative Assessment of Development Performances of Algeria and Tunisia,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 3 (Summer 1983), and Tim Niblock, *Class and Power in Sudan:The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (London: Macmillan, 1987).

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، القسم الثالث.

وسوريا واليمن العربية واليمن الديمقراطية استناداً إلى تعاظم قدرات الضبط والإكراه لدى هذه النظم، وتبلور الصراع السياسي فيها حول محاور طائفية وإثنية وقبلية وعشائرية، الأمر الذي يقلص من إمكانات بروز العمال كقوة مؤثرة. ويجب فهم ما سبق في إطار ضعف القاعدة العمالية، وبخاصة في ليبيا واليمنين، بحكم تدنّي مستوى التصنيع في هذه الأقطار[٤٠].

٢ ـ أن الإضراب المحدود مثّل الشكل الرئيسي للعنف الذي مارسه العمال في الأقطار العربية، إذ صدر عنهم (٤٤) إضراباً محدوداً من أصل (٥٥) حدثاً تمثّل إجمالي أحداث العنف التي مارسها العمال. وتوزع الأحد عشر حدثاً على النحو التالي: أحداث الشغب والتمردات المحدودة (٨)، والتظاهرات المحدودة (٢)، والإضراب العام (١). ويمكن فهم ذلك في ضوء طبيعة العمال كفئة اجتماعية، فهم فئة محدودة من حيث العدد، وتنتشر في مناطق صناعية عدة. هذا، إلى جانب ضعف أو غياب الأجهزة والتنظيمات القادرة على تعبئة العمال في إضرابات عامة أو أعمال عنف أخرى، لذلك يلجأون إلى ممارسة الاضراب المحدود.

٣ ـ أنه نتيجة ضعف قاعدة عمال الصناعة ـ بصفة عامة ـ وعدم تبلور وعيهم الطبقي، وتضخم قطاع الخدمات في العديد من الأقطار العربية برز دور عمال الخدمات، كسائقي وسائل المواصلات العامة وغيرهم، في ممارسة بعض أعمال العنف. وفي بعض الحالات، وبخاصة في سوريا والسودان، قامت بعض الفئات والشرائح المهنية كالمهندسين والأطباء والمحامين وضباط المراقبة الجوية بممارسة الإضراب، للاحتجاج على سياسات هذه النظم وممارساتها، أو للتعبير عن التعاطف مع حركات أكبر تمارس الرفض والعنف.

٤ ـ ارتبطت أعمال العنف التي مارسها العمال ـ في الأغلب الأعم ـ وبخاصة تلك التي أخذت شكل الإضرابات المحدودة ببعض المطالب والمصالح الفئوية الضيقة التي تهم العمال كشريحة اجتماعية، مثل تلك المتعلقة بالأجور والحوافز والأسعار والرعاية الطبية... الخ. وفي بعض الحالات شاركت قطاعات من العمال في أعمال العنف العامة، إذ كان رد فعلهم سريعاً إزاء بعض القرارات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها النظم الحاكمة في بعض الأقطار كتونس والمغرب ومصر، وبخاصة تلك المتعلقة برفع أسعار السلع الأساسية.

٥ ـ غالباً ما جاءت أعمال العنف التي مارسها العمال متجاوزة التنظيمات النقابية القائمة، ويعكس هذا وضعية هذه التنظيمات في إطار علاقاتها بكل من العمال من جانب، والنظم الحاكمة من جانب آخر. فهي إما غير موجودة أصلاً، اذ لا تقر بعض النظم العربية ولا تقبل بمبدأ التنظيمات السياسية والنقابية، وإن سمحت نظم أخرى بقيامها فيتم إخضاعها لمجموعة من القيود والضوابط تفقدها الاستقلال والفاعلية، وتغدو مؤسسات شكلية هشة، لا تعبّر عن العمال ولا تمارس دورها في تنظيمهم وتعميق وعيهم وتجميع مطالبهم وتوصيلها.

---

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bichara Khader and Bashir El-Wifati, eds., *The Economic Development of Libya* (London: Croom Helm, 1987).

ومن هنا، فإن أية حركات عمالية لإعلان الاحتجاج والرفض لا بد أن تتجاوز الأطر التنظيمية النقابية.

٦ ـ إلى جانب تحريم الإضرابات وتجريمها بالقانون في أغلب النظم العربية، حيث تعتبر هذه النظم الإضرابات أعمالاً تخريبية تضر بالاقتصاد والمصالح الوطنية، ولذلك تضع عقوبات مشددة على المحرضين على القيام بها، والمشاركين فيها، فإن هذه النظم لم تتردد في استخدام القوة لإنهاء الاضرابات العمالية. وفي كثير من الحالات حدثت مصادمات بين قوات الأمن والعمال المضربين.

خامساً: الجيوش

مارست بعض وحدات الجيوش في عدد من النظم العربية (٤٨) حدثاً من أحداث العنف السياسي، أي بنسبة (١١ بالمئة) من إجمالي أحداث العنف غير الرسمي التي وقعت ضد النظم العربية. وهي بذلك تمثل القوة الرئيسية الخامسة التي مارست العنف السياسي في تلك النظم. وكان توزيع أحداث العنف التي مارستها بعض وحدات الجيوش في النظم العربية على النحو التالي: ليبيا (١٣)، السودان (٧)، اليمن الديمقراطية (٧)، العراق (٤)، اليمن العربية (٤)، الأردن (٣)، السعودية (٣)، الجزائر (٢)، المغرب (٢)، سوريا (١)، البحرين (١)، الإمارات (١). وهكذا يتضح بروز دور الجيش في كل من ليبيا والسودان واليمن الديمقراطية واليمن العربية وسوريا، ولم يكن للجيش دور في أعمال العنف في الأقطار العربية الأخرى. ويفتح هذا المجال للبحث في طبيعة المؤسسة العسكرية في الأقطار العربية، وأنماط العلاقات العسكرية ـ المدنية، والعوامل أو الفرص التي تدفع بعض وحدات الجيش لممارسة العنف ضد النظم القائمة. ومن واقع تحليل أحداث العنف السياسي التي مارستها الجيوش يتضح ما يلي:

١ ـ أن المحاولات الانقلابية كانت هي أكثر أشكال العنف التي انخرطت فيها الجيوش. كان هناك (٢٨) محاولة انقلابية من أصل (٤٨) حدثاً من أحداث العنف هي إجمالي الأحداث التي مارستها وحدات من الجيوش، أي بنسبة (٥٨ بالمئة). وإلى جانب محاولات الانقلاب، فقد مارست بعض وحدات الجيوش (١٠) تمردات محدودة و(٧) تمردات عامة، و(٣) انقلابات.

وفي بعض الحالات مثل الأردن واليمنين، كانت أعمال العنف التي مارستها وحدات من الجيش مرتبطة بوجود فوارق في الامتيازات والمرتبات بين فئات ووحدات الجيش، استناداً إلى معايير طائفية وقبلية، أو مرتبطة بوجود فجوة مادية كبيرة بين الضباط والجنود. ونتيجة ذلك، لم يكن هدف الوحدات التي مارست العنف الاطاحة بالنظم القائمة، ولكن فقط التعبير عن عدم الرضا ورفع بعض المطالب المادية. وفي حالات أخرى ارتبطت أعمال العنف التي مارستها وحدات من الجيش بالصراع السياسي بين أجنحة النخبة الحاكمة، كما هو الحال

في سوريا واليمن الديمقراطية[41]. وفي حالات ثالثة، مثل السودان وليبيا، مارست بعض وحدات الجيش العنف بالتنسيق مع المعارضة المدنية ـ إذ نجحت هذه الأخيرة في تجنيد وخلق بعض العناصر الموالية لها داخل القوات المسلحة ـ للإطاحة بالنظم القائمة[42].

٣ ـ يُلاحظ أن الكثير من المحاولات الانقلابية التي حدثت ضد النظم العربية خلال فترة الدراسة، قد انتهت بالفشل لأسباب عديدة. أولها: عدم التخطي الجيد لهذه العمليات، سواء في ما يتعلق بحجم القوات والوحدات التي قامت بها وطبيعتها، أو بالعمل على ضمان القوات الأخرى للعملية الانقلابية ومساندتها أو على الأقل تحييدها. ونتيجة ذلك، تحركت في الكثير من الحالات وحدات مضادة من القوات المسلحة ـ موالية للنظم ـ للقضاء على المحاولات الانقلابية. وثانيها: تطور أجهزة الضبط والرقابة والتعنت التي تمكّن النظم الحاكمة من اكتشاف المحاولات الانقلابية والتعامل معها بصورة مبكرة قبل استفحال خطرها. وثالثها: تدخّل بعض القوى الخارجية للقضاء على المحاولات الانقلابية التي تحدث في أقطار معينة. فعلى سبيل المثال، تدخلت مصر غير مرة ـ بأشكال مختلفة ـ للقضاء على محاولات انقلابية حدثت في السودان[43].

وعموماً، تعتبر الجيوش من أكثر المؤسسات قدرة على حماية النظم العربية الحاكمة أو الاطاحة بها، نظراً الى ضعف وتهرؤ تنظيمات وقوى المعارضة المدنية الرسمية، وتشتت قوى المعارضة غير الرسمية، وضعف قدراتها التنظيمية ومحدودية مصادر قوّتها. وعلى الجانب الآخر، تمتلك المؤسسات العسكرية التنظيم والضبط والتسليح والقدرات والمهارات الفنية والادارية. ومن هنا تعمل النظم العربية من خلال العديد من المسالك للحيلولة دون انخراط الجيوش في أعمال انقلابية. ولم تتردد أغلب هذه النظم في استخدام وحدات من الجيوش وتوظيفها في ديناميات الحياة السياسية الداخلية للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي، وخاصة تلك التي تتسم بالحدة[44].

٤ ـ ولقد سبق أن أشارت الدراسة إلى العديد من المسالك التي اتبعتها النظم العربية خلال العقدين المنصرمين ـ ولا تزال ـ من أجل ترويض الجيوش العربية، وضمان استمرار

---

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978* (London: Croom Helm, 1981).

(٤٢) انظر: محمد بشير حامد، «الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، ص ٣٦ ـ ٥٤؛

Lisa Anderson, «Qadhdafi and His Opposition,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 2 (Spring 1986), pp. 225-237, and Mansour Khalid, *Nimeiri and the Revolution of Dis-May* (London: KPI, 1985).

(٤٣) عواد، «كيان القوة السياسية في السودان، ١٩٦٩ ـ ١٩٨١،» ص ٣٤٥.

(٤٤) حول الدور السياسي للجيوش في النظم العربية في الوقت الراهن، انظر:

Paul Cammack, D. Pool and William Torodoff, *Third World Politics: A Comparative Introduction* (London: Macmillan Educated, 1988), pp. 137-144.

التحكم فيها والسيطرة عليها. وطالما استمرت هذه النظم قادرة على ممارسة تلك الأساليب بفاعلية، فإن خطورة المؤسسات العسكرية كمصادر للتغيير السياسي ستكون محدودة، وسيصبح في إمكان النظم احتواء أية محاولات انقلابية تقوم بها بعض الوحدات العسكرية. لكن متى فشلت هذه النظم في إدارة عملية السيطرة على الجيوش، فستزداد احتمالات بروز دور الجيوش كقوى للتغيير السياسي من خلال العمل الانقلابي.

سادساً: قوى وتنظيمات أخرى

إلى جانب القوى الرئيسية السابقة التي مارست (٦٩ بالمئة) من العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية، هناك قوى وفئات أخرى مارست الـ(٣١ بالمئة) المتبقية من أحداث العنف. ومن هذه القوى ما يلي:

١ - الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن العربية

مارست أربع هجمات مسلحة ضد قوات النظام، وذلك بدعم ومساندة من اليمن الديمقراطية. إلى جانب بعض القبائل التي مارست تمرداً عاماً واحداً وآخر محدوداً ضد النظام.

٢ - الجبهة الوطنية لليمن الديمقراطية

قامت بهجومين مسلحين ضد النظام في اليمن الديمقراطية بمساندة من صنعاء. الى جانب بعض القبائل التي مارست تمرداً محدوداً ضد النظام. ويمكن فهم العنف الذي مارسته بعض القبائل في اليمنين في إطار خصوصية التركيب الاجتماعي في الدولتين. فالقبائل لا تزال محور البناء الاجتماعي، وتشكّل الولاءات القبلية في بعض المناطق بديلاً للولاء للدولة. كما بقيت القبائل في اليمن العربية مسلحة بعد الحرب الأهلية، الأمر الذي يزيد من قوّتها. ولذلك فإن استحواذ بعض القبائل على السلطة والثروة في المجتمع، غالباً ما يدفع القبائل الأخرى إلى الخروج على السلطة في العاصمة. وهي ظاهرة لها جذورها التاريخية في الدولتين[٤٥]. ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما تنعكس الانقسامات القبلية والاجتماعية على هيكل المؤسسات السياسية والقوات المسلحة، فتمتد صراعات النخب المبنية على أسس قبلية لتشمل وحدات الجيش، وأجهزة الأمن، وقد يصل الأمر الى حد الحرب الأهلية على غرار ما حدث في اليمن الديمقراطية في أوائل عام ١٩٨٦.

---

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد القصير، «حركية المجتمع العربي: مثال اليمن،» **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٧ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ١٩؛

J.E. Peterson, *Yemen: The Search for a Modern State* (London: Croom Helm, 1982), pp. 173-174, and Robin Leonard Bidwell, *The Two Yemens* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. 274.

٣ ـ الحجاج الإيرانيون

دأبوا على ممارسة التظاهرات ضد السلطات السعودية خلال مواسم الحج في السنوات: ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥.

ويرتبط مسلك الحجاج الإيرانيين هذا باندلاع الثورة الإسلامية في إيران، وتأكيد قادتها، وبخاصة خلال السنوات الأولى، على مبدأ تصدير الثورة من خلال عدة مسالك منها: تحريك القوى الشيعية في دولة الخليج للعمل ضد النظم الحاكمة فيها، وتعبئة الحجاج الإيرانيين ضد النظام السعودي، لخلق حالة من الفوضى وزعزعة الاستقرار في تلك الدول.

٤ ـ بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في الأردن

مارست (١٤) حدثاً من أحداث العنف ضد رموز النظام الأردني، منها: (٣) هجمات مسلحة، و(٣) اغتيالات، و(٨) محاولات اغتيال. واستهدفت محاولات الاغتيال عدداً من سفراء الأردن في الخارج. ويمكن فهم ذلك في ضوء تشابك وتداخل العلاقة بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية منذ مطلع الستينيات، إذ تصاعد التوتر بينهما إلى حد الاقتتال المسلح (أحداث أيلول/ سبتمبر [أيلول الأسود] ١٩٧٠).

ويرجع الصدام بين النظام الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية الى عدة عوامل أبرزها: تنامي الدور السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية داخل الأردن، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، إذ تزايد عدد المنظمات الفلسطينية العسكرية وشبه العسكرية، والمدنية ـ مثل اتحادات الطلاب والمرأة وغيرها ـ، واستطاعت المنظمة أن تستقطب الولاء السياسي للفلسطينيين في الأردن. ومن هنا أصبحت بمثابة «دولة داخل الدولة»، وحدث نوع من الازدواجية في السلطة، وبرز التناقض واضحاً في التوجه السياسي لدى الطرفين. ففي الوقت الذي رفعت فيه المنظمة شعار التحرير ومارست الكفاح المسلح لتحقيق هذا الهدف، واتخذت الأردن كقاعدة انطلاق لأعمالها المسلحة ضد إسرائيل، اتّبع النظام الأردني خطاً اعتدالياً واقعياً، فقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وتعامل مع مبادرة يارنغ. ومن هنا كان لا بد من أن يحدث الصدام ليستعيد النظام الأردني سلطته، فكانت صدامات أيلول الأسود ١٩٧٠، وما ترتب عليها من تداعيات[٤٦]. وبالرغم من تقلّص الوجود العسكري الفلسطيني في الأردن عقب هذه الأحداث، إلا أن بعض فصائل المقاومة استمرت في ممارسة بعض أعمال العنف المتفرقة ضد رموز النظام الأردني في الداخل والخارج، واستمرت مسيرة العلاقات الأردنية ـ

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول مسيرة العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، وبخاصة أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠، انظر: Arthur R. Day, *East Bank/ West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council of Foreign Relations, 1986), pp. 60-67; Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 209-219, and Nabeel A. Khoury, «Leadership in Crisis: A Comparative Study of Lebanon, 1975-1979 and Jordan 1970-1971.» in Fuad I.Khuri, ed., *Leadership and Development in Arab Society* (Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981).

الفلسطينية ما بين المد والجزر طبقاً لطبيعة الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية الحاكمة لها، والمرتبطة أساساً بتطورات القضية الفلسطينية[٤٧].

٥ ـ البعثيون المنشقون في سوريا والعراق

مارسوا بعض أعمال العنف ضد النظامين في البلدين، واتخذ العنف الذي قاموا به شكل ممارسة عمليات التآمر بالتنسيق مع عناصر أخرى من داخل القوات المسلحة وخارجها، إلى جانب تحريض قوى أخرى على ممارسة العنف. ويمكن فهم الدور السياسي للبعثيين المنشقين في كلا النظامين انطلاقاً من الانشقاقات والصراعات بين أجنحة النخبة الحاكمة في الدولتين[٤٨]. فضلاً عن الصراع المحوري بين جناحي حزب البعث في سوريا والعراق، واتجاه كل منهما إلى مساندة القوى المناوئة للآخر وتدعيمها. ولذلك كثيراً ما يقوم النظامان بممارسة عمليات التطهير بشكل منظم في الحزب والجيش ومختلف مؤسسات الدولة.

٦ ـ البربر في الجزائر

أوردت مصادر الدراسة أربعة أحداث عنف مارسها البربر ضد السلطات الجزائرية. شملت تظاهرتين عامتين وتظاهرة محدودة وتمرّداً محدوداً. وارتبطت هذه الأحداث بسعي البربر الى تأكيد هويتهم الثقافية والحضارية[٤٩]، وبخاصة مع زيادة اتجاه النظام الجزائري الى اعطاء دفعة قوية لسياسة التعريب، وكان للطلبة البربر دور بارز في هذه الأحداث[٥٠].

---

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال الشاعر، «التعددية في الأردن،» **الأفق العربي**، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ١٧٩ ـ ٢١٢؛ حسن أبو طالب، «الحوار الأردني ـ الفلسطيني بين التوقف والاستمرار،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ١١٧ ـ ١١٩؛ هالة مصطفى، «الفلسطينيون أمام الحل الأردني،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢٠ ـ ٣٧؛ لبيب قمحاوي، «نظرة في التعددية الفلسطينية،» **الأفق العربي**، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢١٣ ـ ٢٣٠؛ وحيد عبد المجيد، «الفلسطينيون والأردن بين المواجهة والحوار،» **السياسة الدولية**، السنة ١٥، العدد ٥٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ٧٨ ـ ٨١، و

Peter Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1983), pp. 14-22.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1984), and Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978.*

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: جهاد عودة، «الجزائر: المواجهة بين الدولة والبربر،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٨١ ـ ١٨٣، ومحمد الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية ـ الجذور،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٣٦ ـ ٤٨.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

= John Pierre Entelis: «Elite Political Culture and Socialization in Algeria: Tensions and Discon-

٧ ـ بعض الفئات المهمشة اجتماعياً

تزايدت بشكل ملحوظ خلال السبعينيات والثمانينيات ظاهرة النزوح والهجرة من الأرياف إلى العواصم والمدن الكبرى في البلدان العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث[٥١]، نظراً إلى ضعف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الريف وعدم كفايتها، وتركز الخدمات والأنشطة الإنتاجية في المدن الكبرى. ومن هنا اتجه الكثيرون من الفلاحين المعدمين إلى المدن بحثاً عن ظروف أفضل للحياة. ولكن نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي والخدمي في المدن العربية بصفة عامة ـ بسبب قصور استراتيجيات وخطط التنمية من جانب، وتخبط سياسات وبرامج التخطيط الحضري من جانب آخر ـ لم يتم غالباً استيعاب القادمين الجدد في المدن، ولم يتم إدماجهم في إطار نمط الحياة الحضرية. ومن ثمّ، فعادةً ما يتجمعون على حوافّ المدن الكبرى في العشش وأكواخ الصفيح التي أصبحت بمثابة أحزمة فقر تحيط بالمدن الكبرى في بلدان العالم الثالث، ويعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية، ويعانون مشكلات البطالة. وهكذا ينضم القادمون من الريف إلى الشرائح المطحونة من الطبقة العاملة الحضرية مشكلين معاً جيشاً من فقراء المدن[٥٢]. ونظراً الى قسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة الى المهمشين، فإن إحساسهم بالاغتراب والقهر يتزايد، وتصبح شرائح كبيرة منهم أكثر استعداداً لتبنّي المواقف الثورية والرافضة، وبذلك يشكلون مادة خاماً للعمل السياسي العنيف، متى وجد التنظيم الذي يستوعبهم، والقيادة التي تعبئهم وتحركهم. لذلك يُلاحظ أن الأحياء المهمشة تشكّل معاقل كثير من حركات الرفض الإسلامية واليسارية في البلدان العربية. ومن هنا، فإن ظاهرة المهمشين في المدن العربية، شأنها شأن مشكلة الأقليات، تشكّل قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار الاجتماعي متى توافرت بعض الظروف والعوامل المساعدة[٥٣].

= tinuities,» *Middle East Journal*, vol. 35, no. 2 (Spring 1981), pp. 102-109, and *Algeria: The Revolution Institutionalized*, p. 86, and Peter Von Sivers, «National Integration and Traditional Rural Organization in Algeria, 1970-1980: Background for Islamic Traditionalism,» in: Said Amir Arjomand, ed., *From Nationalism to Revolutionary Islam* (Albany, N.Y.: Sunny Press, 1984), pp. 94-118.

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة التهميش والمهمشين في بلدان العالم الثالث، انظر:

Moustafa Kamel El-Sayed, «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formations of the Periphery, 1960-1973,» (Ph. D. Dissertation, Genève, Université de Genève, 1980), pp. 295-337.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة التهميش الاجتماعي في الوطن العربي، انظر: سمير نعيم أحمد، «التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١١، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٨٣ ـ ١٢٧، ومحمود عبد الفضيل، «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية ـ نقدية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١١٣ ـ ١٣٨.

ونظراً الى ضعف الوعي السياسي والاجتماعي لدى المهمشين، وغياب الضمانات الاقتصادية والاجتماعية لهم، وغياب التنظيمات التي تشملهم، وتزايد القدرات القمعية والقهرية للنظم العربية، لم يمارس المهمشون العنف بشكل مستقل مثل الطلبة أو العمال أو وحدات الجيوش. ولكن انخرطت قطاعات منهم ـ إلى جانب فئات أخرى ـ في أعمال العنف الجماهيري كالمظاهرات وأحداث الشغب العامة، على غرار ما حدث في مصر (١٩٧٧)[٥٤]. وتونس (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٤)، والمغرب (١٩٨١، ١٩٨٤)، والسودان (١٩٨٤، ١٩٨٥). وتبقى مسألة القوى المهمشة في البلدان العربية بحاجة الى المزيد من الدراسات الإمبريقية لتحديد الوزن النسبي لهذه القطاعات في التركيبة السكانية والاجتماعية في هذه البلدان، وطبيعة مشاركتها في أعمال العنف السياسي وحدودها.

٨ ـ بعض القوى اليسارية

مارست الخلايا والتنظيمات اليسارية بعض أعمال العنف السياسي ضد النظم الحاكمة في ليبيا ومصر والعراق واليمن العربية واليمن الديمقراطية وعُمان والكويت. وكانت الأعمال التي مارستها هذه التنظيمات بشكل مستقل قليلة، ولكنها شاركت في التظاهرات وأحداث الشغب العامة إلى جانب قوى أخرى. وتفتقد التنظيمات اليسارية في الغالب إلى القواعد الشعبية والتأييد الجماهيري عند مقارنتها بالجماعات والتنظيمات الإسلامية. ومن ثمَّ، فهي تنظيمات نخب تضم أعداداً محدودة من المثقفين والطلبة وبعض شرائح العمال. ويعكس هذا حقيقة الأزمة التي تعانيها قوى اليسار في الوطن العربي. ولذلك، فإن قدرتها على الانخراط في أعمال واسعة النطاق تعتبر محدودة. وجدير بالتسجيل أن الفاعليات الفكرية لليسار قد ساهمت في تحريض بعض القوى على ممارسة العنف، من خلال انتقاد سياسات بعض النظم وتعرية مواقفها.

سابعاً: لماذا لم يبرز دور الفلاحين؟

باستثناء بعض الهبّات والتظاهرات المحدودة القليلة التي قام بها الفلاحون في مصر والمغرب، واشتراك قطاعات منهم في بعض أعمال العنف الجماهيري التي وقعت في عدد من الأقطار العربية الأخرى، فإن مصادر الدراسة لم تورد أحداث عنف قام بها الفلاحون في النظم العربية، بالرغم من طغيان الفلاحين على التركيب الاجتماعي في البلدان العربية وبلدان العالم الثالث بوجه عام، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٥٠ و ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد

---

(٥٤) لمزيد من التفاصيل حول الدور السياسي للمهمشين في مصر من منظور تاريخي، انظر: محمد نور فرحات، «العنف السياسي والجماعات الهامشية: بحث في التاريخ الإجتماعي لجماعات الجعيدية والزعر: نموذج مصر،» في: أسامة الغزالي حرب، محرّر، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ٩٩ ـ ١١٢، وسعد الدين ابراهيم، «الصندوق والدهماء في المدن العربية،» الجمهورية، ١٩٨٩/٤/٢٩.

السكان في تلك البلدان[55]. وكذلك لا يتّسق دور الفلاحين في أعمال العنف السياسي في الأقطار العربية خلال فترة الدراسة مع خبرات بعض بلدان العالم الثالث التي مثّل فيها الفلاحون دوراً هاماً في أحداث العنف والتغيير الثوري مثل الصين وكوبا والجزائر وكوريا وفيتنام والمكسيك[56]. حتى أن البعض يطلق على القرن العشرين اسم «قرن ثورات أو حروب الفلاحين»[57]. وكان للفلاحين دور في أعمال العنف التي شهدتها بعض البلدان العربية في فترات تاريخية سابقة على الاستقلال، إذ قاموا بالعديد من الهبّات والانتفاضات ضد كبار ملّاك الأرض، وساهموا في بعض أنشطة الحركات الوطنية من أجل التحرر والاستقلال[58]. وتطرح الدراسة مجموعة من الملاحظات المرتبطة بالدور السياسي للفلاحين، وبخاصة في ما يتعلق بانخراطهم في أعمال العنف السياسي المضادة للنظم القائمة[59].

أولى هذه الملاحظات، أن عنف الفلاحين غالباً ما يتخذ صورة هبّات أو انتفاضات ضد رموز السلطة الحاكمة، أو ضد كبار ملّاك الأراضي، لذلك هو عنف عفوي وغير منظم، وغالباً ما تتمثل أسبابه الأساسية في الاستغلال الذي يمارسه كبار ملّاك الأرض أو الدولة على الفلاحين، وما يتضمنه ذلك من تهديد للمقومات الاقتصادية الأساسية لحياتهم. ومن هنا، فإن هبّات الفلاحين عادةً لا تستهدف الاطاحة بالنظم القائمة بقدر ما تنشد الاصلاح الزراعي الاقتصادي، وتوفير الاحتياجات الأساسية للفلاحين، والحد من ممارسات وأساليب استغلالهم[60]. ولذلك يُلاحظ أن أغلب الثورات والحركات الإصلاحية الكبرى وضعت

---

(55) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، وبركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص 156 - 159.

(56) لمزيد من التفاصيل، انظر: أسامة الغزالي حرب، «الحرب الثورية: مفهومها وتطوراتها المعاصرة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978)، ص 102 - 116.

(57) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Joel S. Migdal, *Peasants, Politics and Revolution: Pressures Toward Political and Social Change in Third World* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), p. 226, and John H. Booth and Mitchell A. Seligson, «Peasants as Activists: A Reevaluation of Political Participation in the Countryside,» *Comparative Political Studies*, vol. 12, no. 1 (April 1979), pp. 29-59.

(58) انظر على سبيل المثال في ما يتعلق بمصر: عطية الصيرفي، «العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية،» ورقة قُدّمت إلى: ندوة الإلتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر، 1919 - 1952، القاهرة، 13 آب/ أغسطس - 13 أيلول/ سبتمبر 1987.

(59) لمزيد من التفاصيل، انظر:

El-Sayed, «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formations of the Periphery, 1960-1973,» pp. 204-294.

(60) لمزيد من التفاصيل حول أسباب ومظاهر العنف الذي يمارسه الفلاحون، انظر:

Eric R. Wolf, «Review Essay: Why Cultivators Rebel?,» *American Journal of Sociology*, vol. 83, no. 3 (1977), pp. 742-750; J. Craig Jenkins, «Why do Peasants Rebel?: Structural and Historical Theories of Modern Peasants Rebellions,» *American Journal of Sociology*, vol. 88, no.3 (November 1982), pp. 487-513, and Roy L. Prosterman, «A Simplified Predictive Index of Rural Instability,» *Comparative Politics*, vol. 8, no. 3 (April 1976), pp. 339-353.

الإصلاح الزراعي، وتحسين أوضاع الفلاحين في قائمة أولوياتها. وإلى جانب الهبّات والانتفاضات التي يقوم بها الفلاحون، والتي ترتبط بقضاياهم ومطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، والى جانب مشاركتهم في بعض أعمال العنف الجماهيري العامة التي تمارسها قوى عديدة في المجتمع، تم في بعض الحالات تعبئة الفلاحين في أعمال العنف السياسي الرامية الى الانفصال عن الدولة المركزية، التي تستند إلى أسس قبلية وعشائرية وإثنية.

وثانيتها: أن الدور البارز للفلاحين في أعمال العنف الثوري التي شهدتها بعض المجتمعات كالصين وكوبا والمكسيك وفيتنام، غالباً ما ارتبط ببعض المقومات والعناصر الخارجة عن مجتمع الفلاحين، مثل وجود قوى أخرى في المجتمع ـ كالجيش وعمال الحضر ـ تسعى الى التغيير وتعمل من أجل استقطاب الفلاحين. وبالتالي، فإن فاعلية الفلاحين كقوة ثورية ومشاركتهم في أعمال العنف السياسي تتوقف على حدود تعاونهم وتفاعلهم مع قوى أخرى تمثل بالنسبة إليهم القيادة والتنظيم والوعي[٦١].

وثالثتها: تؤكد الخبرات التاريخية أن الشريحة الوسطى من الفلاحين مثلت العمود الفقري للحركات الفلاحية العنيفة، وخاصة في مراحلها الأولى، لأنهم يتمتعون بدرجة من الاستقلالية في مصادر رزقهم، إذ إنهم يعتمدون في معيشتهم على مساحات الأرض المحدودة التي يمتلكونها، وبالتالي تزداد قدرتهم على تحدّي كبار ملّاك الأرض ورموز النظام القائم. وفي مراحل لاحقة يمكن أن ينخرط الفلاحون الفقراء ـ الذين لا أرض لهم ويعملون بأجر لدى الغير ـ في أعمال الرفض السياسي والاجتماعي[٦٢].

وفي ضوء الملاحظات السابقة، وأخذاً في الاعتبار إمكانية وجود بعض الخصوصيات المرتبطة ببعض الأقطار العربية، يمكن تفسير عدم بروز دور الفلاحين في أحداث العنف المضادة للنظم العربية خلال فترة الدراسة انطلاقاً من الأسباب التالية:

١ ـ طبيعة الثقافة السياسية المسيطرة على جمهرة الفلاحين في البلدان العربية. فالاعتقاد السائد أنها تتضمن قيماً معوقة كالقدرية والسلبية والشك وعدم الثقة. ويحتاج الأمر هنا إلى المزيد من الدراسات الإمبريقية لتحديد مكونات وخصائص الثقافة السياسية للفلاحين[٦٣].

---

(٦١) Gil Carl Al Roy, *The Involvement of Peasants in Internal Wars* (Princeton, N.J.: Center of International Studies, 1966), and Migdal, *Peasants, Politics and Revolution: Pressures Toward Political and Social Change in Third World*, pp. 232-237.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wolf, Ibid., pp. 742-750; Jenkins, Ibid., pp. 478-513, and J.D. Powell, «Adequacy of Social Science Models for the Study of Peasants Movements,» *Comparative Politics*, vol. 8, no. 13 (1976), pp. 327-338.

(٦٣) انظر في ما يتعلق بمصر: كمال المنوفي، «الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨)، ومحمد عودة، الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).

ويعدّ مثل هذا البنيان الثقافي عاملاً محجماً لانخراط الفلاحين في حركات العنف المضادة للنظم الحاكمة وأعمالها، بل قد يتضمن تفسيرات وتبريرات دينية وقيمية لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين. كما أن الفلاحين قد يعبّرون عن رفضهم الأوضاع القائمة بأساليب لا تتضمن عنفاً ظاهرياً موجهاً ضد رموز السلطة. ومن هذه الأساليب التهرب من دفع الضرائب، والتهرب من أداء الخدمة العسكرية، وتخريب بعض الممتلكات العامة، وترك العمل في الأرض.

٢ ـ إن أغلب النظم العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، اتجهت الى تبنّي برامج للإصلاح الزراعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، الأمر الذي خلق حالة من الرضا العام حيال النظم القائمة، التي راحت تطرح نفسها باعتبارها تعبيراً عن الجماهير العريضة، وبخاصة قطاعات العمال والفلاحين[٦٤].

٣ ـ إن الفلاحين في أغلب البلدان العربية يتّسمون، كطبقة اجتماعية، بعدم التجانس. فهناك العمال الزراعيون، الذين لا يمتلكون أرضاً زراعية، ويعملون بأجر لدى الغير سواء بشكل دائم أو مؤقت. وهناك الفلاحون الذين يعملون في إطار اقتصاد الإعاشة، إذ يمتلكون مساحات محدودة من الأرض، ويعملون من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية، ويعملون أحياناً بأجر لدى الغير. يُضاف إلى ما سبق الشرائح الوسطى من الفلاحين، وهم أولئك الذين يمتلكون مساحات متوسطة من الأرض. وهناك شرائح الفلاحين الأغنياء أو أثرياء الريف، وهم الذين يمتلكون مساحات واسعة، ويستغلون قوة عمل شرائح فلاحية أخرى، وينتجون من أجل السوق والربح؛ إلى جانب شريحة العمال الزراعيين المشتغلين بأنشطة غير زراعية مثل الحرف التقليدية كالنجارة والحدادة والبناء والتجارة ونقل السلع من الريف إلى المدينة أو العكس[٦٥].

ونتيجة عدم التجانس البنياني في صفوف الفلاحين، ليس ثمة مصلحة واحدة تجمعهم، وإن ظلت هناك مصالح مشتركة تجمع كل شريحة منهم. ويخلق هذا العديد من العراقيل في طريق تماسك الفلاحين كطبقة اجتماعية وتجانسهم. يضاف إلى عدم التجانس بين شرائح الفلاحين في البلدان العربية، نقص الوعي السياسي لديهم، نظراً إلى انتشار الأمية من جانب، وخضوع أجهزة التنشئة والاتصال وقادة الرأي في الريف للتحكم المباشر من قبل السلطة من جانب ثانٍ، وغياب أو ضعف التنظيمات النقابية الزراعية وخضوعها لسيطرة الدولة في حالة وجودها من جانب ثالث. ويترك كل ما سبق آثاراً سلبية على حركة الفلاحين.

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: نصر خان، «أنماط التنمية الزراعية: أنماط توزيع الحيازات واستخدام قوة العمل الإنساني والحيواني، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥،» في: أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥، مجموعة من الباحثين (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ص ٧٥ ـ ١٦٣، و

Doreen Werriner, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq* (London: Oxford University Press, 1962).

(٦٥) أحمد، «التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي،» ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

كما أنه على الرغم من التحسن النسبي في أوضاع الفلاحين في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن الدراسات والتقارير تؤكد على سوء أوضاع ومستويات المعيشة بالنسبة الى قطاعات واسعة منهم في العديد من البلدان العربية، وبخاصة منذ مطلع السبعينيات، إذ لم يلقَ القطاع الزراعي الاهتمام الكافي في خطط التنمية. وفي ظل هذه الظروف، فإن الشاغل الأكبر لقطاع كبير من الفلاحين هو تأمين لقمة العيش، وليس الانخراط في العمل السياسي المضاد للنظم القائمة.

٤ ـ إلى جانب الخصائص المتعلقة بقطاعات الفلاحين في الوطن العربي التي تحد من انخراطهم في أعمال العنف السياسي المضادة للنظم القائمة، فإن هناك عوامل أخرى تساعد على ذلك، وهي ترتبط بخصائص حركات الرفض والمعارضة السياسية في النظم العربية، إذ يغلب عليها الطابع الحضري، فتتقوقع في دوائر وشرائح ضيقة بين المثقفين والطلبة والعمال.

٥ ـ من بين العوامل الهامة لعدم بروز دور الفلاحين في أعمال العنف وحركات الرفض في الأقطار غير النفطية خلال فترة الدراسة، نزوح العناصر الدينامية النشطة من الأرياف نحو المدن أو نحو أقطار النفط. فمنذ مطلع السبعينيات حدثت حركة انتقال بشري واسعة من الأرياف إلى المدن والمناطق الحضرية في كل البلدان العربية، وحركة انتقال أخرى من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية، سعياً وراء فرص للرزق وظروف أفضل للحياة. ولقد ترتّب على هذا الانتقال البشري في الحالتين انتزاع العناصر الدينامية النشطة التي يمكن أن تكون محركاً وموجهاً لحركات الرفض والعنف في الأرياف(٦٦). ونظراً الى ضعف الجهاز الإنتاجي والخدمي في أغلب المدن العربية، فإن المهاجرين الجدد تجمعوا على حوافّها، وعاشوا في ظل ظروف بائسة وشكّلوا مادة خاماً للعمل السياسي العنيف في المدن. حيث انخرطوا، في العديد من الحالات، في بعض أعمال العنف التي غالباً ما تفجرها وتقودها قوى أخرى كالطلبة أو العمال أو الجماعات اليسارية أو الإسلامية(٦٧). أما في الحالة الثانية، فإن الهجرة للعمل في بلاد النفط ساهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الذين سافروا وأسرهم. الأمر الذي خفّف من حدة الضغوط والتوترات لديهم(٦٨). وهكذا ترتب على الهجرة الداخلية والخارجية (من الريف) تقليل إمكانات العنف الذي يمكن أن يمارسه الفلاحون.

---

(٦٦) انتهى بعض الباحثين إلى أن هجرة العمالة المصرية إلى بلدان النفط منذ مطلع السبعينيات كانت أحد العوامل التي أدت إلى درجة ملحوظة من الاستقرار السياسي في مصر، إذ كانت آلية التصريف السياسي لبعض القوى. انظر على سبيل المثال: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٦٧) عبد الفضيل، «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية ـ نقدية،» ص ١٣٤.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصل الخامس، وفتحي خليفة، «التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين في الوطن العربي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ١ (ربيع ١٩٨٦)، ص ٧١ ـ ٩٤.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إبداء عدة ملاحظات ختامية حول القوى السياسية والاجتماعية الأساسية التي مارست العنف السياسي في النظم العربية خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالي:

١ - إن الدور الأساسي في أعمال العنف قامت به الجماعات الأسلامية المسيَّسة، وبعض الأقليات، والعمال، والطلبة، وبعض وحدات الجيوش. وتمثل هذه القوى العناصر النشطة في الحياة السياسية العربية، فهي القادرة على رفع راية الرفض والاحتجاج في وجه النظم القائمة. وبالرغم من وجود أهداف ومصالح فئوية خاصة لكل من القوى التي مارست العنف، إلا أنها طرحت في الكثير من الحالات مطالب عامة تهم مختلف فئات المجتمع كالمطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان التوزيع العادل للثروة والسلطة، وصيانة الاستقلال الوطني.

٢ - إن بعض القوى التي مارست العنف ضد بعض النظم العربية، كان لها امتداداتها وارتباطاتها الخارجية سواء مع نظم عربية أخرى أو مع نظم غير عربية، تتلقى منها الدعم والمساندة. وسيتم التفصيل في هذه النقطة في المبحث السادس من الفصل السادس، وهو الخاص بالأبعاد الإقليمية لظاهرة العنف.

٣ - إن غياب القنوات الوسيطة أو عدم فاعليتها، التي تقوم بوظيفة تجميع المطالب وتوصيلها، وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم في النظم العربية، وعدم اعتراف هذه النظم بمبدأ المعارضة السياسية، وتعقُّب العناصر والقوى المعارضة بكل الأساليب. كل تلك عوامل أساسية دفعت بعض القوى الاجتماعية والسياسية الى الانخراط في أعمال العنف. فعندما لا توجد قنوات للتعبير الشرعي، ينفتح الباب أمام العنف الذي تعتبره النظم القائمة غير مشروع.

٤ - بالرغم من أن القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف ضد النظم الحاكمة شكلت تحديات - كانت في بعض الحالات خطيرة - لهذه النظم، إلا أنها لم تطرح بدائل عملية لها. فبعض هذه القوى، بحكم طبيعة تركيبها الاجتماعي وثقافاتها السياسية كالطلبة والعمال، لا يمكن أن تطرح بدائل للنظم القائمة، لذلك فهي تكتفي في الغالب بإعلان الرفض والاحتجاج على بعض الممارسات أو السياسات والقرارات التي تمس مصالحها بشكل مباشر، أو التي تشكّل مساساً بالصالح العام. وقد تؤيد أو تساند التغيير السياسي الذي تقوم به قوى أخرى كالجيش، مثلاً.

وبالرغم من أن الحركات الإسلامية تشكّل تحدياً أساسياً لأغلب النظم العربية من منطلقات عقيدية وسياسية تتعلق بأسس ومصادر الشرعية، إلا أنه باستثناء الشعار العام المتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية، وبناء المجتمع المسلم، فإن أغلب هذه الحركات والجماعات لا تقدم برامج محددة لكيفية بناء السلطة وممارسة الحكم في المجتمع، وكيفية مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتراكمة.

وهكـذا يبـدو أن أغلب القـوى التي مـارست العنف في الـوطن العـربي كـانت تـرمي بالأساس إلى إعلان الاحتجاج والرفض للنظم العربية الحاكمة، أو بعض ممارساتها وسياساتها على المستويين الداخلي والخارجي، نظراً إلى ما تتضمنه من معاني الفشـل والتخبط والغموض وعدم الفاعلية. وإن كانت بعض هذه القوى قد سعت إلى الاطاحـة ببعض النظم القـائمة، فإنها لم تطرح بدائل مقنعة وفعالة لها.

٥ ـ باستثناء بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية القليلة التي تتبنى فكراً انقلابياً يقوم على العنف ـ وبالتالي يُعتبر العنف جزءاً من التكوين الفكري والعقيدي لهذه الجماعـات ـ فإن ممارسة بقية القوى السياسية والاجتماعية للعنف السياسي في النظم العربية خلال فترة الدراسة غالباً ما ارتبطت ببعض المصالح الفئوية وببعض المطالب المجتمعية العامة المـرتبطة بـالقضايـا والتطورات السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة في الوطن العـربي، حيث خرجت بعض هـذه القوى لتمارس الاحتجـاج والضغط، ولتوصـل مطالبهـا إلى النخب الحاكمـة. وبالتـالي، فإن العنف لا يُعتـبر جزءاً من البنـاء الفكري والاجتـماعي لهذه القـوى. ومن ثمَّ، فإن مـواجهـة الظروف والمسببات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع بعض هذه القوى إلى ممـارسة العنف يُعتبر المدخل الأساسي لتقليص العنف من ناحية الكم والكيف، ومن ثم تحقيق درجـة أكبر من الاستقرار السياسي.

الفصل الرابع

قياس شدة العنف السياسي في النظم العربية

يهدف هذا الفصل إلى بناء مقياس لشدة العنف السياسي، وتطبيقه على الظاهرة في النظم العربية، مع المقارنة بين تلك النظم من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين يعرض أولهما لقواعد وإجراءات عملية بناء مقياس لشدة العنف وتطبيقه على الظاهرة في النظم العربية، ويقارن ثانيهما بين النظم العربية من حيث أنماط تكرار العنف السياسي ودرجة شدته.

المبحث الأول
بناء مقياس لشدة العنف السياسي

في ضوء ما سبق ذكره عن صعوبات قياس شدة العنف السياسي في النظم العربية من خلال بعض المؤشرات المباشرة مثل عدد المشاركين في الأحداث، ونطاقها الجغرافي، وحجم الخسائر الناجم عنها، كان لا بد من بناء مقياس لشدة العنف. ويعالج هذا المبحث قضيتين:

أولاً: قواعد بناء مقياس لشدة العنف السياسي.

ثانياً: قياس شدة العنف في النظم العربية.

وفي ما يلي عرض لكل من القضيتين السابقتين:

أولاً: قواعد بناء مقياس لشدة العنف السياسي

اعتمدت الدراسة في بناء المقياس على أسلوب المحكمين. ومن أهم مميزات هذا الأسلوب تجنّب الحكم الشخصي من قبل الباحث الفرد في إعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من مثالب وعيوب نظراً للانحدارات القيمية والأيديولوجية. وقد تم بناء المقياس طبقاً للخطوات التالية:

١ ـ قام الباحث بإعداد ورقة مقابلة لأخذ رأي المحكمين في ما يتعلق بإعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف (الملحق رقم ٢) وتضمنت هذه الورقة تعريفاً بموضوع الدراسة وإطارها الجغرافي والزمني، حتى يكون ذلك في جلسة المحكمين عند إعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي، وتضمنت كذلك تحديداً لهذه المؤشرات التي تمثل شرائح للمقياس، وقد بلغ عددها واحداً وعشرين مؤشراً (تسعة للعنف الرسمي واثني عشر للعنف غير الرسمي). هذا بالإضافة إلى تعريف موجز بكل مؤشر. وقد طلب من كل محكّم إعطاء أوزان رقمية للمؤشرات في حدود مقياس (١ ـ ١٠ درجات)، على اعتبار أن قيمتي (١، ١٠) تمثلان طرفي مقياس لأدنى وأعلى أشكال العنف السياسي من حيث درجة شدتها. وتنتشر الأشكال الأخرى، طبقاً لدرجة شدتها، اقتراباً أو ابتعاداً عن أيّ من القيمتين (١، ١٠).

٢ ـ تم اختيار عشرين محكّماً، رُوعي فيهم تمثيل تخصصات علمية ومهنية ذات صلة بموضوع العنف السياسي مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع والاجتماع السياسي. وكذلك كان هناك محكّمون متخصصون في الشؤون العسكرية والأمنية. كما أن كل المحكمين يقومون بالبحث والتدريس في عدد من الجامعات والمراكز البحثية المصرية وهي: كليتا الاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام ـ جامعة القاهرة، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وأكاديمية الشرطة[1].

٣ ـ تم تفريغ الأوزان الرقمية التي أعطاها المحكّمون للمؤشرات (شرائح المقياس)، التي تضمنتها الورقة في جدول تجميعي واحد (الجدول رقم (٤ ـ ١)).

٤ ـ يُلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً مشتركاً بين أغلب المحكّمين في ما يتعلق بإعطاء

---

(١) أسماء المحكّمين حسب تخصصاتهم وجهات عملهم: ١ ـ العلوم السياسية: أسامة الغزالي حرب؛ جهاد عودة؛ محمد السيد سعيد؛ سامي منصور (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)؛ أحمد يوسف؛ كمال المنوفي؛ مصطفى كامل السيد؛ علي الدين هلال؛ حسن نافعة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)؛ المرحوم فاضل رسول (جامعة فيينا، قسم العلوم السياسية)؛ جميل مطر (المركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل)، وأماني قنديل (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية).

٢ ـ الدراسات الإعلامية: محمد سيد محمد، وعواطف عبد الرحمن (جامعة القاهرة، كلية الإعلام).

٣ ـ علم الاجتماع: سلوى العامري، وهدى مجاهد (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية).

٤ ـ الدراسات العسكرية: اللواء طلعت مسلّم (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، بالإضافة الى عضوين يقومان بالتدريس في كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وعضو آخر يقوم بالتدريس في كلية الشرطة (والثلاثة لم يذكروا أسماءهم على الاستمارة ورفضوا أن أقوم بذلك). ويُلاحظ أن أكثر من نصف عدد المحكّمين ينتمون إلى حقل العلوم السياسية، وذلك لكون الظاهرة موضع الدراسة تنتمي بالأساس إلى المجال السياسي. واعتبرت الدراسة أن عدد عشرين محكّماً يعتبر ملائماً، خاصة وأن التمايزات الموضوعية بين أغلب المؤشرات المطروحة للعنف السياسي تبدو أكثر وضوحاً من الناحية النظرية، وأن إعطاء أوزان لهذه المؤشرات يعتبر نوعاً من التقنين العلمي لها، وإبراز هذه التمايزات بصورة رقمية محددة.

جدول رقم (٤ - ١)

الأوزان الرقمية التي اعطاها المحكًمون لمؤشرات العنف السياسي (شرائح المقياس)

رقم متسلسل	المؤشرات / المحكُمون	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
	العنف الرسمي																				
١	عملية اعتقال جزئية	٦	٦	٥	٦	٦	٤	٣	٦	٨	٢	٤	٦	١	٤	٥	٥	٣	٣	٤	٥
٢	حملة اعتقال محدودة	٧	٧	٨	٨	٧	٥	٦	٧	٩	٨	٦	٦	٣	٦	٦	٦	٤	٤	٦	٧
٣	حملة اعتقال شاملة	٨	٩	١٠	٩	٨	٦	٨	٨	١٠	١٠	٨	٧	٦	٨	٦	٨	١٠	٥	٨	١٠
٤	الحكم بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات	١	٤	٣	٦	٧	١	٨	٦	٧	٨	٤	٧	٩	١	٨	٥	١	٥	٢	٥
٥	الحكم بالأشغال الشاقة ١٥ سنة	٤	٥	٤	٧	٧	٢	١٠	٧	٨	٨	٦	٧	٤	١	٨	٦	١	٦	٢	٦
٦	الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة	٥	٧	٥	٩	٨	٣	١٠	٨	٩	٨	٨	٧	٨	٢	٩	٧	٥	٧	٣	٩
٧	الحكم أو الأمر بالإعدام	٨	٩	٥	١٠	٩	٦	٧	٨	١٠	١٠	٨	٧	١٠	٣	٩	٧	٩	٩	٥	٨
٨	استخدام قوات الأمن	٩	٧	٨	٨	٦	٦	٦	٨	٨	١٠	٩	٨	٨	٥	٩	٨	٨	٦	٣	٩
٩	استخدام وحدات من الجيش	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	٧	٨	٩	٩	١٠	١٠	٩	١٠	٦	١٠	٨	٩	٨	١٠	١٠
	العنف غير الرسمي																				
١٠	مظاهرة احتجاجية عامة	٥	٧	٨	٦	٧	٥	٦	٧	٤	٤	١٠	٥	٦	٨	٨	٨	٦	٦	٨	٥
١١	مظاهرة احتجاجية محدودة	٤	٣	٥	٤	٦	٣	٤	٦	٣	٢	٧	٣	٢	٦	٤	٦	٢	٣	٤	٣
١٢	حادث شغب أو تمرد عام	٦	٩	١٠	٧	٨	٧	٥	٨	٧	٦	٩	٨	٩	٧	٩	٩	١٠	٧	١٠	٨
١٣	حادث شغب أو تمرد محدود	٥	٨	٨	٦	٧	٤	٣	٧	٦	٥	٦	٦	٣	٤	٥	٧	٨	٤	٧	٥
١٤	اغتيال رئيس الدولة	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	٧	١٠	٨	١٠	١٠	٨	٦	١٠	٥	٥	٩	٩	٩	٩	٧
١٥	اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً	٨	٩	٨	٨	٩	٤	٦	٧	١٠	٨	٥	٩	٨	٣	٣	٧	٨	٨	٦	٧
١٦	محاولة اغتيال رئيس الدولة	٨	٩	٧	٩	١٠	٥	٥	٦	٩	٨	٨	٦	٦	٣	٧	٧	٥	٨	٩	٦
١٧	محاولة اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً	٧	٨	٥	٧	٩	٣	٤	٥	٩	٧	٥	٥	٤	٢	٣	٦	٤	٧	٦	٦
١٨	الانقلاب العنيف	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧	٨	٤	٩	٨	١٠	٧	٧	٨	١٠	١٠	٩	٨
١٩	محاولة انقلاب نُفذت وفشلت	٩	٩	٨	٩	١٠	٥	٤	٧	٩	٤	٧	٨	١٠	٣	٤	٧	٩	١٠	٩	٧
٢٠	الاضراب العام	٣	٧	٩	٦	٧	٦	٥	٧	٢	٦	١٠	٥	٦	٧	٣	٨	٧	٥	١٠	٦
٢١	الاضراب المحدود	١	٥	٦	٤	٦	٤	٣	٤	١	٦	٧	٣	٤	٤	٤	٦	٣	٤	٥	٣

الأوزان الرقمية لبعض المؤشرات، إذ أعطى أغلب المحكمين الوزن نفسه أو أوزاناً متقاربة للمؤشر نفسه ـ وبخاصة تلك التي تمثّل أحداث العنف الكبرى مثل: اغتيال رئيس الدولة، والانقلاب، والتمردات العامة، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي.

٥ ـ من خلال الجدول رقم (٤ ـ ١) تم استخراج المتوسطات الحسابية للأوزان الرقمية لمؤشرات العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، وذلك بجمع الأوزان الرقمية التي أعطاها كل المحكِّمين للمؤشر نفسه وقسمة الناتج على عشرين (عدد المحكِّمين). ووضعت هذه المتوسطات في جدول واحد (الجدول رقم (٤ ـ ٢)). وقد تمّ تقريب قيمة الكسور التي جاءت في المتوسطات تقليلاً للتعقيدات الحسابية والإحصائية. وقد رُوعي أن يكون التقريب في أضيق الحدود حتى لا يكون من شأنه تغيير قيمة الأوزان المقترحة. وبذلك أصبح الوزن الرقمي لكل مؤشر يعبّر عن متوسط درجة شدته، مقارَناً بالمؤشرات الأخرى. وهكذا، فإن الجدول رقم (٤ ـ ٢) يتضمن متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف الرسمي وغير الرسمي. وبذلك يُعتبر بمثابة المقياس المقترح لشدة العنف السياسي.

ويوضح المقياس في الجدول رقم (٤ ـ ٢) الترتيب التصاعدي والتنازلي لمؤشرات ظاهرة العنف السياسي (بشقيها) حسب أوزانها الرقمية، أي حسب متوسطات شدتها. ويُعتبر الانقلاب العنيف الناجح أكثر أشكال العنف غير الرسمي شدة، بينما المظاهرة الاحتجاجية المحدودة أقلّها. وعلى الجانب الآخر، فإن أكثر أشكال العنف الرسمي شدة هو استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي، بينما أقلّها هي عملية الاعتقال الجزئية.

ومع أن هذا المقياس قد تم بناؤه لدراسة الظاهرة في المنطقة العربية، فإنه يمكن الاستفادة منه في قياس شدة الظاهرة في بعض بلدان العالم الثالث الأخرى.

وتعتقد الدراسة أن المقياس المقترح يتسم بدرجة ـ يعتدّ بها ـ من الدقة والوضوح من حيث تحديد الأوزان الرقمية المعبرة عن متوسطات شدة مؤشرات العنف السياسي، وتبيان الفروق بينها، إذا ما قورن ببعض المقاييس الأخرى، التي جاءت في شكل متصل تنتشر عليه أشكال العنف السياسي مرتبة طبقاً لدرجة شدتها كما يفترضها الباحثون ذاتياً، دونما تحديد أوزان هذه المؤشرات والفروق بينها. بل إن الكثير من الدراسات الكمية عن ظاهرة العنف السياسي أعطت كل مؤشرات العنف أوزاناً متساوية، دونما تمييز بين هذه المؤشرات سواء من حيث طبيعتها ودرجة شدتها، أو من حيث طبيعة النظام السياسي الذي تقع فيه.

وهناك بعض المحاولات السابقة لبناء مقاييس لشدة العنف السياسي منها ما يلي:

أ ـ أورد فلانيغان وفوغلمان بعض المؤشرات لظاهرة العنف السياسي مرتبة من حيث شدتها في صورة متصل يبدأ بأقل أشكال العنف من حيث شدتها وينتهي بأعلاها وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٢)
متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي
(الرسمي وغير الرسمي) «مقياس شدة العنف السياسي»

رقم متسلسل	المؤشرات	متوسط شدة العنف (قبل التقريب)	متوسط شدة العنف (بعد التقريب)
	العنف الرسمي		
١	عملية اعتقال جزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)	٤,٦	٤,٥
٢	الحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٠ سنوات	٤,٩	٥
٣	الحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة	٥,٤٥	٥,٥
٤	حملة اعتقال محدودة (أكثر من ٢٠٠ شخص وأقل من ١٠٠٠)	٦,٣	٦,٥
٥	الحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤبدة	٦,٧٥	٧
٦	استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي	٧,٤٥	٧,٥
٧	الحكم أو الأمر بالاعدام	٧,٨٥	٨
٨	حملة اعتقال شاملة (أكثر من ١٠٠٠ شخص)	٨,١	٨
٩	استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي	٩,٠٥	٩
	العنف غير الرسمي		
١٠	انقلاب عنيف	٨,٧٥	٩
١١	اغتيال رئيس الدولة	٨,٥٥	٨,٥
١٢	حادث شغب أو تمرد عام	٧,٩٥	٨
١٣	محاولة انقلاب عنيفة نُفِّذت فعلاً وفشلت	٧,٤	٧,٥
١٤	اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً	٧,٠٥	٧
١٥	محاولة اغتيال رئيس الدولة	٧,٠٥	٧
١٦	تظاهرة احتجاجية عامة مضادة للنظام	٦,٤٥	٦,٥
١٧	إضراب عام	٦,٢٥	٦
١٨	حادث شغب أو تمرد محدود	٥,٦	٥,٥
١٩	محاولة اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً	٥,٦	٥,٥
٢٠	إضراب محدود	٤,١٥	٤
٢١	تظاهرة احتجاجية محدودة مضادة للنظام	٤	٤

١ ـ الاغتيال السياسي وأحداث الشغب البسيطة. ٢ ـ أحداث الشغب الكبرى. ٣ ـ الانقلابات. ٤ ـ التمردات. ٥ ـ الحروب المدنية. ويُلاحظ أن الباحثين اقتصرا على ظاهرة العنف السياسي غير الرسمي فقط[٢].

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: =

ب ـ قدّم الباحثان فيرباندر وروزولند مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي مرتبة من حيث شدتها في صورة متصل على النحو التالي:

١ ـ تغيرات وزارية. ٢ ـ مظاهرات سلمية. ٣ ـ اغتيالات. ٤ ـ اعتقالات جماعية. ٥ ـ انقلابات. ٦ ـ حروب داخلية(٣). ويشير الرقم (١) إلى أقل أشكال العنف شدة، بينما يشير رقم (٦) إلى أكثرها شدة، وترتب الدول بعد ذلك في مجموعة على حسب أشكال العنف التي حدثت فيها خلال فترة البحث. وداخل كل مجموعة ترتب الدول طبقاً لعدد الأحداث التي شهدتها.

ج ـ طرح عازار و سلون مقياساً أسمياه Azar-Sloan Scale for Domestic Events (الملحق رقم ٣). ويتكون المقياس من تسع شرائح أو نقاط. تتضمن الأولى أكثر الأحداث الداخلية من حيث درجة التعاون مثل: سعي الحكومة الى حماية الحريات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وحماية حقوق الأقليات وتوفير الأمن الاجتماعي، والعمل على تخفيض نسبة الأمية... إلخ. بينما تتضمن الشريحة أو النقطة التاسعة أكثر الأحداث الداخلية من حيث درجة العنف مثل الحروب الداخلية والانقلابات وأحداث الشغب الواسعة النطاق. واعتبر الباحثان أن الشريحة رقم (٥) تضم أحداثاً محايدة، أي أنها ليست صراعية ولا تعاونية مثل: تقارير الحكومة عن التطورات الداخلية، أو الإعلان عن سياساتها الخارجية، أو زيادة المطالبة الشعبية بمعرفة المزيد من سياسات وممارسات الحكومة.

ويمكن طرح عدة ملاحظات حول هذا المقياس على النحو التالي:

١ ـ أنه يقوم على أساس وضع أو إدراج عدة أشكال من العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في شرائح واحدة وإعطائها الوزن نفسه دونما تحديد واضح للأسس والمعايير التي على أساسها تُدرج هذه الأشكال معاً. فعلى سبيل المثال، جاء الانقلاب وأحداث الشغب العامة في الشريحة رقم (٩) دونما تمييز بين أنواع الانقلابات ودرجة استخدام العنف فيها. فالانقلاب قد يكون سلمياً، وقد يُستخدم فيه العنف على نطاق محدود، وقد يكون دموياً، أي يُستخدم فيه العنف على نطاق واسع. وبالتالي، لا يمكن إعطاء أحداث شغب واسعة النطاق وانقلاب سلمي الوزن نفسه ووضعهما في شريحة واحدة. وكذلك لم يتضمن المقياس تحديداً للمعايير التي على أساسها تُحدَّد طبيعة أعمال العنف. فعند الحديث، مثلاً، عن أحداث شغب واسعة النطاق يثار التساؤل هل هي واسعة النطاق بمعيار الانتشار الجغرافي أو بمعيار عدد المشاركين فيها، وما الفرق بينها وبين أحداث الشغب المتوسطة أو المحدودة النطاق؟

William H. Flanigan and E. Fogelman, «Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 3, no. 1 (1970), pp. 1-20. =

(٣) Ivo K. Feierabend and Rosalind L. Feierabend, «Aggressive Behaviors within Politics, 1948-1952: A Cross- National Study,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 10, no. 3 (September 1966), pp. 249-271.

٢ ـ أن الباحثين قدّما أمثلة للأحداث المتضمنة في شرائح مقياسهما، ولم يحصرا هذه الأحداث بحيث يصبح المقياس محكماً ومانعاً، إن لم يكن جامعاً. ويفتح هذا الباب أمام أي باحث يستخدم المقياس لإدراج أي أحداث أخرى في شرائح المقياس وإعطائها الأوزان نفسها، الأمر الذي يثير عديداً من التساؤلات حول معايير إدراج أحداث معينة في شرائح معينة، بخاصة في ضوء الانحيازات القيمية والذاتية للباحثين في العلوم الاجتماعية، والتي تنعكس على تكييفهم للأحداث ورؤيتهم لها.

والمفترض أن أول خطوة في عملية بناء المقاييس في العلوم الاجتماعية هي تحديد المؤشرات التي يستند إليها المقياس بشكل دقيق وصارم، طبقاً لقواعد منهجية سبق أن أشارت اليها الدراسة. بعد ذلك تأتي عملية تقدير أوزان للمؤشرات المقترحة طبقاً لأساليب وإجراءات متعددة أيضاً. وتقوم جميعها على أساس تقليل الانحيازات القيمية والشخصية للباحثين إلى أدنى درجة ممكنة. ومن هذا المنطلق، فإن مقياساً «مفتوحاً» ـ إذا جاز التعبير ـ مثل مقياس «عازار» و «سلون» يرد عليه العديد من المحاذير والتحفظات.

٣ ـ أن عازار و سلون قدّما مقياسهما لقياس الأحداث الداخلية «التعاونية والصراعية» في مختلف دول العالم. وهنا يُثار التساؤل حول مدى صلاحية وملاءمة مقياس واحد لقياس ظاهرة ما في دول متعددة تختلف بشكل كبير من حيث أطرها التاريخية وخصوصيتها الثقافية والحضارية، وتتباين من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظمها السياسية؟

وانطلاقاً من نسبية الظواهر الاجتماعية ووجود اختلافات بينها ـ من حيث المضمون أو الشكل ـ من سياق حضاري/ ثقافي/ اجتماعي/ اقتصادي . . . . الخ، فإنه لا يمكن إخضاع الظواهر نفسها في المناطق المختلفة لمقياس واحد. ومن ثم، فإن أي مقياس عالمي لظاهرة اجتماعية ما لا بد أن يتضمن في داخله ما يسمح بإبراز خصوصيات المناطق المختلفة وتمايزاتها. ولا تشذ ظاهرة العنف السياسي عن بقية الظواهر الاجتماعية. فقد سبق أن أشارت الدراسة إلى أن اختلاف الظروف الثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية فيما بين المناطق المختلفة ينعكس على طبيعة الظاهرة من حيث أشكالها ومضامينها. فالتظاهرات والإضرابات تعتبر حقوقاً مكفولة للمواطنين في الدول الديمقراطية الغربية، بينما هي أفعال تُجرّم بالقانون في أغلب بلدان العالم الثالث ودول الكتلة الاشتراكية (وذلك قبل حركة التغيير والإصلاح في تلك الدول). كما أنه إذا كان من السهولة بمكان معرفة أعداد المشاركين في أحداث العنف، وحجم الخسائر (عدد القتلى، وعدد الجرحى، وحجم الاتلافات. . . إلخ) الناجم عن الأحداث في الدول الديمقراطية الغربية، فإنه من الصعوبة بمكان إجراء ذلك بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث. . . الخ . ومن هذا المنطلق، لا يمكن اعتماد مؤشرات واحدة لظاهرة العنف السياسي في كل الدول. ومن ثم، فلا بد من التمييز والضبط داخل المؤشرات بالشكل الذي يعكس اختلاف تأثيرات البيئات الثقافية والحضارية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظاهرة العنف السياسي.

ثانياً: قياس شدة العنف السياسي في النظم العربية

تم الاعتماد على المقياس المقترح لقياس شدة ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، طبقاً للخطوات الإجرائية التالية:

١ ـ بعد تحديد متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف السياسي على نحو ما سبق ذكره (المقياس المقترح)، قام الباحث بتحديد متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة)، وذلك بالنسبة الى كل نظام من النظم العربية موضع الدراسة. وقد تم ذلك إحصائياً من خلال ضرب إجمالي تكرارات أحداث العنف بالنسبة الى كل مؤشر × متوسط الوزن الرقمي المعبر عن شدة المؤشر، وإجراء هذه العملية بالنسبة إلى كل المؤشرات، وقسمة المجموع النهائي على إجمالي تكرارات أحداث العنف (في كل المؤشرات) التي وقعت في كل نظام عربي خلال الفترة موضع الدراسة. ومغزى هذه العملية، أن الأوزان الرقمية التي تضمّنها مقياس شدة العنف السياسي، تعدّ قيماً ترجيحية، أي تحدد الفروق بين أشكال العنف من حيث درجة شدتها. وبالتالي فإن ضرب إجمالي تكرارات أحداث العنف لكل مؤشر في وزنه يسقط الفروق القائمة بين المؤشرات المختلفة للعنف السياسي من حيث متوسطات شدتها، وبالتالي يمكن جمع الأوزان الرقمية لكل الأحداث التي وقعت في هذا النظام أو ذاك، وذلك حتى يتسنى حساب متوسط الوزن الرقمي المعبر عن شدة العنف الذي مارسه النظام أو الذي مُورس ضده.

وعلى سبيل المثال، فإن متوسط الوزن الرقمي المعبّر عن شدة العنف غير الرسمي الذي مُورس ضد النظام المصري خلال الفترة موضع الدراسة:

(٣١ × ٤ + ١ × ٨ + ٧ × ٥,٥ + ١ × ٧,٥ + ١ × ٨,٥ + ١ × ٧ + ٥ × ٤) ÷ ٤٧

= (١٢٤ + ٨ + ٣٨,٥ + ٧,٥ + ٨,٥ + ٧ + ٢٠) ÷ ٤٧

= ٢١٣,٥ ÷ ٤٧ = ٤,٥٤

وتُعبّر الأرقام (٣١، ١، ٧... إلخ) عن إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي في مصر خلال فترة الدراسة طبقاً لترتيب المؤشرات في جداول المعلومات والاحصاءات وفي المقياس المقترح. فالرقم (٣١) هو إجمالي عدد المظاهرات المحدودة، والرقم (١) يشير إلى عدد أحداث الشغب والتمردات العامة، ورقم (٧) هو عدد أحداث الشغب والتمردات المحدودة... الخ (أنظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)) أما الأرقام (٤، ٨، ٥,٥... الخ)، فتشير

إلى الأوزان الرقمية المعبّرة عن درجة شدة مؤشرات العنف السياسي كما جاءت في المقياس المقترح (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ٢)). ويعبّر الرقم (٢١٣,٥) عن مجموع حاصل ضرب عدد مرات تكرار أحداث العنف غير الرسمي بالنسبة الى كل مؤشر × الوزن الرقمي للمؤشر كما جاء في المقياس. والرقم (٤٧) هو عبارة عن مجموع أحداث العنف غير الرسمي (في كل المؤشرات) التي مورست ضد النظام المصري خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، كما جاءت في مصادر الدراسة. أما الرقم (٥,٥٤) فهو متوسط الوزن الرقمي المعبّر عن درجة شدة العنف غير الرسمي الذي مورس ضد النظام المصري خلال فترة الدراسة.

وبعد تكرار العملية نفسها بالنسبة الى كل النظم العربية موضع الدراسة، تم وضع متوسطات الأوزان الرقمية المعبّرة عن شدة العنف غير الرسمي في هذه النظم (مرتبة تنازلياً) في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٣)
متوسطات شدة العنف غير الرسمي في النظم العربية
(مرتبة تنازلياً)

الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف	الانحراف المعياري
١	اليمن الديمقراطية	٧,١٨	١,١٩
٢	اليمن العربية	٧	١,١٨
٢ مكرر	عُمان	٧	١,٥٤
٣	العراق	٦,٨٠	١,٣٦
٤	السودان	٦,٥٠	١,٧٥
٥	سوريا	٦,٣٠	١,٢١
٦	ليبيا	٦,٢٠	١,٤٣
٧	المغرب	٦,١٥	١,٨٢
٨	الأردن	٥,٤٣	,٩٨
٩	السعودية	٥,٤٠	١,٥٠
١٠	الجزائر	٥,٣٠	١,٢٢
١١	تونس	٥	١,٥٧
١٢	الكويت	٤,٩٠	١,٢٠
١٣	البحرين	٤,٨٠	١,١
١٤	مصر	٤,٥٤	١,٢٠
١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	١,٢٠
١٦	قطر	—	—

٢ ـ وبالطريقة السابقة نفسها، تم حساب متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف الرسمي في النظم العربية موضع الدراسة. ووضعت هذه المتوسطات (مرتبة تنازلياً) في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٤)
متوسطات شدة العنف الرسمي في النظم العربية
(مرتبة تنازلياً)

الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف	الانحراف المعياري
١	اليمن الديمقراطية	٧,٤٤	١,٧٠
٢	اليمن العربية	٧,٢٤	١,٦٠
٣	السودان	٧	٢,٠٤
٤	عُمان	٦,٩	١,٩٠
٤ مكرر	المغرب	٦,٩	١,٧٥
٥	ليبيا	٦,٨٣	١,٦٠
٦	سوريا	٦,٨٠	١,٦٠
٧	العراق	٦,٧٥	١,٧٠
٨	الأردن	٦,٥١	١,٨٠
٩	تونس	٦,٣٣	١,٦٠
١٠	السعودية	٥,٧٣	١,٦٠
١١	الجزائر	٥,٣٨	١,٣٠
١٢	مصر	٥,٢٦	١,٢٠
١٣	الكويت	٥,١٣	١,٢٠
١٤	البحرين	٥,١٠	١,٢٠
١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	صفر
١٦	قطر	—	—

٣ ـ وبوضع متوسطات الأوزان الرقمية المعبّرة عن شدة العنف الرسمي وغير الرسمي في جدول واحد، تبدو الصورة على النحو التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٥)
متوسطات شدة العنف (الرسمي وغير الرسمي)
في النظم العربية
(مرتبة تنازلياً)

الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف الرسمي	الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف غير الرسمي
١	اليمن الديمقراطية	٧,٤٤	١	اليمن الديمقراطية	٧,١٨
٢	اليمن العربية	٧,٢٤	٢	اليمن العربية	٧
٣	السودان	٧	٢ مكرر	عُمان	٧
٤	عُمان	٦,٩	٣	العراق	٦,٨٠
٤ مكرر	المغرب	٦,٩	٤	السودان	٦,٥٠
٥	ليبيا	٦,٨٣	٥	سوريا	٦,٣٠
٦	سوريا	٦,٨٠	٦	ليبيا	٦,٢٠
٧	العراق	٦,٧٥	٧	المغرب	٦,١٥
٨	الأردن	٦,٥١	٨	الأردن	٥,٤٣
٩	تونس	٦,٣٣	٩	السعودية	٥,٤٠
١٠	السعودية	٥,٧٣	١٠	الجزائر	٥,٣٠
١١	الجزائر	٥,٣٨	١١	تونس	٥
١٢	مصر	٥,٢٦	١٢	الكويت	٤,٩٠
١٣	الكويت	٥,١٣	١٣	البحرين	٤,٨٠
١٤	البحرين	٥,١٠	١٤	مصر	٤,٥٤
١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠
١٦	قطر	—	١٦	قطر	—

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ ـ أن متوسطات الأوزان الرقمية المعبّرة عن شدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في النظم العربية موضع الدراسة خلال فترة البحث قد تراوحت ما بين (٤,٥٠، ٧,٤٤) بالنسبة الى العنف الرسمي، و(٤,٥٠، ٧,١٨) بالنسبة إلى العنف غير الرسمي. وإذا اعتبرنا أن الرقم (٥) يعكس مستوى متوسطاً لشدة العنف السياسي، فيمكن القول إن شدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في أغلب النظم العربية موضع الدراسة قد تجاوزت المستوى المتوسط، ويبدو هذا أكثر وضوحاً بالنسبة الى العنف الرسمي. ويعكس ذلك حقيقة مشكلتي الشرعية وعدم الاستقرار اللتين تعانيهما النظم العربية. فزيادة تكرار

أحداث العنف السياسي، وارتفاع درجات شدتها يعتبران الوجه الآخر لاهتزاز شرعية هذه النظم.

ب ـ أن الفروق بين كل نظام عربي والذي يليه من حيث متوسط شدة العنف الرسمي أو غير الرسمي، ليست كبيرة. ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى أن هذه الأرقام هي متوسطات رقمية تعبر عن الأوزان الدالة على شدة العنف السياسي في النظم العربية، طبقاً لمقياس الشدة الذي قامت الدراسة ببنائه.

وعلى الرغم من ضآلة الفرق بين كل نظام والذي يليه من حيث متوسط شدة العنف الرسمي أو العنف غير الرسمي، إلا أن لهذا الفرق مغزى ودلالة هامة، نظراً إلى أن المقياس يتراوح ما بين (١ و١٠) درجات. وعلى هذا الأساس، فإن الفارق الأساسي بين أي نظامين من حيث متوسط شدة العنف الرسمي أو غير الرسمي يتمثل في معدل تكرار أحداث العنف من جانب، ودرجة انتشار أو تشتت هذه الأحداث من جانب آخر. فقد يزداد تكرار أحداث العنف الرسمي أو غير الرسمي في نظام ما، ولكن أغلب هذه الأحداث تقع في مؤشرات تتميز بالانخفاض النسبي من حيث متوسطات شدتها. ومن الناحية الأخرى، فقد يكون إجمالي أحداث العنف الرسمي أو غير الرسمي في نظام آخر أقلّ، لكن هذه الأحداث تكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالارتفاع النسبي من حيث متوسطات شدتها.

ولمعرفة درجة تشتت الأحداث أو انتشارها، التي على أساسها تم تحديد متوسط شدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في النظم العربية موضع الدراسة، كان لا بد من حساب الانحراف المعياري. ويُعرف إحصائياً بأنه «الجذر التربيعي لمتوسط مربع الانحرافات عن الوسط الحسابي». وكلما زاد الانحراف المعياري، فإن هذا يعني أن متوسط الوزن الرقمي المعبّر عن شدة العنف السياسي (الرسمي أو غير الرسمي) في هذا النظام أو ذاك، يعتبر محصلة لأحداث عنف أكثر تشتتاً وتنوعاً. وبالعكس، فإن انخفاض الانحراف المعياري يعني أن المتوسط الرقمي المعبّر عن شدة العنف (الرسمي أو غير الرسمي) يُعتبر نتاجاً لأحداث عنف أكثر تشابهاً أو تجانساً.

ولقد تم حساب الانحراف المعياري لدرجات شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) في النظم العربية موضع الدراسة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{(\text{مجـ ك})\ \text{مجـ س}^{2}\ \text{ك} - (\text{مجـ س ك})^{2}}{(\text{مجـ ك})^{2}}}$$

إذ إن (ك) هي عبارة عن تكرارات أحداث العنف في المؤشرات المختلفة، بينما (س) تعبّر عن متوسطات الأوزان الرقمية لشدة تلك الأحداث، وذلك كما جاءت في مقياس شدة

العنف الذي قامت الدراسة ببنائه. ولقد تم إجراء هذه العملية الإحصائية من خلال برنـامج جاهز في الحاسب الآلي، يعرف بـ (SPSS).

ووضعت الأرقـام المعبّرة عن الانحـراف المعياري لشـدة العنف السياسي في الجـدولـين اللذين يتضمنان متوسطات الأوزان الرقميـة لشدة العنف الـرسمي وغير الـرسمي (الجدولان رقم (٤ - ٣) و(٤ - ٤)).

وبـترتيب النظم العـربيـة (تنـازليـاً) من حيث درجـة تشتت الأحـداث، أي من حيث الانحـراف المعياري لشـدة العنف الـرسمي وغـير الـرسمي فيهـا، تصبـح الصـورة كـما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ - ٦)
الترتيب التنازلي للنظم العربية
من حيث الانحراف المعياري لشدة العنف السياسي
(الرسمي وغير الرسمي)

رقم متسلسل	النظم السياسية العربية	الانحراف المعياري لشدة العنف الرسمي	رقم متسلسل	النظم السياسية العربية	الانحراف المعياري لشدة العنف غير الرسمي
١	السودان	٢,٠٤	١	المغرب	١,٨٢
٢	عُمان	١,٩٠	٢	السودان	١,٧٥
٣	الأردن	١,٨٠	٣	تونس	١,٥٧
٤	المغرب	١,٧٥	٤	عُمان	١,٥٤
٥	اليمن الديمقراطية	١,٧٠	٥	السعودية	١,٥٠
٥ مكرر	العراق	١,٧٠	٦	ليبيا	١,٤٣
٦	اليمن العربية	١,٦٠	٧	العراق	١,٣٦
٦ مكرر	ليبيا	١,٦٠	٨	الجزائر	١,٢٢
٦ مكرر	سوريا	١,٦٠	٩	سوريا	١,٢١
٦ مكرر	تونس	١,٦٠	١٠	الكويت	١,٢٠
٦ مكرر	السعودية	١,٦٠	١٠ مكرر	مصر	١,٢٠
٧	الجزائر	١,٣٠	١٠ مكرر	الإمارات العربية المتحدة	١,٢٠
٨	مصر	١,٢٠	١١	اليمن الديمقراطية	١,١٩
٨ مكرر	الكويت	١,٢٠	١٢	اليمن العربية	١,١٨
٨ مكرر	البحرين	١,٢٠	١٣	البحرين	١,١٠
٩	الإمارات العربية المتحدة	صفر	١٤	الأردن	٠,٩٨
١٠	قطر	—	١٥	قطر	—

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن درجات تشتت أحداث العنف الرسمي تفوق درجات تشتت أحداث العنف غير الرسمي بالنسبة إلى أغلب النظم العربية. ويدل هذا على أن تلك النظم مارست في الغالب أحداث عنف رسمي أكثر تنوعاً لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي ـ التي كانت أكثر تجانساً وتشابهاً ـ أو للوقاية من هذه الأحداث قبل وقوعها (العنف الرسمي الوقائي). ويتضمن المبحث الثاني من الفصل الرابع تحديداً لأشكال العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) الأكثر تكراراً في النظم العربية ككل. ويوضح المبحث الثاني من هذا الفصل التمايزات بين هذه النظم في ما يتعلق بتكرارات بعض أحداث العنف.

ب ـ يُلاحَظ أن الفروق بين كل نظام عربي والذي يليه من حيث تشتت أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) بسيطة. إذ لا تتعدى في أقصى الأحوال ١٠,٠؛ ويؤكد هذا زيادة اتجاه أحداث العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي نحو التكرار بصورة أكبر في أشكال بعينها. وهذا ما يتضح من الجدولين التجميعيين الإحصائيين لإجمالي تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) في النظم العربية.

ج ـ أن ترتيب النظم العربية من حيث درجة شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) لا يعني بالضرورة أن لهذه النظم الترتيب نفسه من حيث الانحراف المعياري لشدة العنف، أي من حيث مقياس تشتت أحداث العنف. فعلى سبيل المثال: يلاحظ أن اليمن الديمقراطية احتلت المرتبة الأولى من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، بينما جاء ترتيبها الخامسة من حيث مقياس تشتت أحداث العنف. ومن الناحية الأخرى، يُلاحظ أن النظام السوداني جاء في المرتبة الثالثة من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي، بينما كان ترتيبه الأول من حيث مقياس تشتت أحداث العنف. ويُفسر ذلك بأنه في الحالة الأولى (اليمن الديمقراطية) وقعت أحداث عنف رسمي أكثر تجانساً أو تشابهاً، وتكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالارتفاع النسبي من حيث درجة شدتها، بينما في الحالة الثانية (السودان) كانت أحداث العنف الرسمي أكثر تنوعاً، وتكرر بعضها بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالارتفاع النسبي من حيث درجة شدتها أيضاً.

وفي حالات أخرى مثل مصر والكويت والبحرين والامارات، يُلاحَظ أن هذه النظم احتلت المراتب الأربع الأخيرة من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي، وكذلك من حيث مقياس تشتت أحداث العنف. ويدل هذا على أن هذه النظم مارست أحداث عنف رسمي أقل تشتتاً، وتكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالانخفاض النسبي من حيث درجة شدتها.

وبإيجاز، فإن مقياس تشتت أحداث العنف يكشف عن مدى تجانس أو تنوع أحداث العنف التي يمارسها النظام، أو تلك التي تمارَس ضده.

د ـ أن التساوي بيّن أكثر من نظام من حيث تشتت أحداث العنف السياسي، مثل التساوي بين اليمن العربية وليبيا وسوريا وتونس والسعودية بالنسبة الى العنف الرسمي، والتساوي بين الكويت ومصر والإمارات بالنسبة الى العنف غير الرسمي ـ هذا التساوي لا يعني أن هذه النظم في المستوى نفسه من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي بالنسبة إلى المجموعة الأولى، أو متوسط درجة شدة العنف غير الرسمي بالنسبة الى المجموعة الثانية. وهذا مردّه إلى أن التساوي بين عدة نظم في مقياس تشتت أحداث العنف ليس معناه التطابق بينها في تكرارات الأحداث، وبالنسبة الى المؤشرات نفسها. وبالتالي، فقد يكون هناك تساوٍ من حيث تشتت الأحداث، لكن هذه الأحداث تختلف من حيث طبيعتها، وبالتالي من حيث درجة شدتها. وينعكس ذلك على متوسطات الأوزان الرقمية المعبّرة عن شدة العنف السياسي في النظم التي قد تكون متساوية من حيث تشتت أحداث العنف فيها.

ومصدر المشكلة السابقة هو أن الانحراف المعياري يعتبر مقياساً مطلقاً لتشتت القيم الرقمية حول المتوسط. ومن ثم كان لا بد من حساب مقياس تشتت أحداث العنف في النظم العربية منسوبة إلى متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) في هذه النظم. فمن هذا المنطلق، يتم الربط بين تشتت الأحداث ومتوسط شدتها (بالنسبة الى كل نظام على حدة). وبالتالي يمكن إجراء مقارنة أكثر دقة بين النظم العربية موضع الدراسة[٤].

وتتم هذه العملية إحصائياً بحساب مُعامِل الاختلاف. ويتم حسابه طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}} \times ١٠٠$$

وبعد حساب مُعامِل الاختلاف لأحداث العنف الرسمي في النظم العربية، وذلك بقسمة الانحراف المعياري للعنف الرسمي بالنسبة الى كل نظام على متوسط شدة العنف الرسمي في هذا النظام ـ بعد إجراء هذه العملية وُضعت النتائج (مرتبة تنازلياً) في الجدول التالي:

---

(٤) المقياس النسبي للتشتت ومُعامِل الاختلاف مترادفان.

جدول رقم (٤ - ٧)
مقياس معامل الاختلاف للعنف الرسمي
في النظم العربية
(الترتيب التنازلي)

الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف	الترتيب	النظم السياسية العربية	معامل الاختلاف (نسبة مئوية)
١	اليمن الديمقراطية	٧,٤٤	١	السودان	٢٩
٢	اليمن العربية	٧,٢٤	٢	السعودية	٢٨
٣	السودان	٧	٣	الأردن	٢٧,٦
٤	عُمان	٦,٩	٤	عُمان	٢٧
٤ مكرر	المغرب	٦,٩	٥	العراق	٢٥
٥	ليبيا	٦,٨٣	٥ مكرر	تونس	٢٥
٦	سوريا	٦,٨٠	٥ مكرر	المغرب	٢٥
٧	العراق	٦,٧٥	٦	الجزائر	٢٤
٨	الأردن	٦,٥١	٧	سوريا	٢٣,٥
٩	تونس	٦,٣٣	٧ مكرر	البحرين	٢٣,٥
١٠	السعودية	٥,٧٣	٨	ليبيا	٢٣
١١	الجزائر	٥,٣٨	٨ مكرر	مصر	٢٣
١٢	مصر	٥,٢٦	٨ مكرر	الكويت	٢٣
١٣	الكويت	٥,١٣	٩	اليمن الديمقراطية	٢٢,٨
١٤	البحرين	٥,١٠	١٠	اليمن العربية	٢٢
١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	١١	الإمارات العربية المتحدة	صفر
١٦	قطر	—	١٢	قطر	—

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١ - أن مقياس التشتت النسبي لأحداث العنف الرسمي في النظم يتراوح ما بين ٢٢ بالمئة (اليمن العربية) و٢٩ بالمئة (السودان). ويدل هذا على زيادة اتجاه أحداث العنف الرسمي التي تمارسها النظم العربية نحو التكرار بصورة أكبر في مؤشرات معينة، مع الاختلاف في الدرجة بين نظام وآخر. ولذلك فإن الفروق بين كل نظام والذي يليه من حيث تشتت أحداث العنف الرسمي منسوبة إلى متوسطات شدته تبدو بسيطة، إذ لا تتجاوز في الغالب ١ بالمئة.

٢ - يُلاحظ أن ترتيب النظم العربية من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي

يختلف عن ترتيبها من حيث مُعامل الاختلاف لأحداث العنف الرسمي. وهذا مردّه إلى اختلاف هذه النظم من حيث معدل تكرارات أحداث العنف، وطبيعة هذه الأحداث. فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن اليمن الديمقراطية واليمن العربية احتلتا المرتبتين الأولى والثانية بالترتيب من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي، بينما احتلتا المرتبتين التاسعة والعاشرة (بالترتيب)، من حيث المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف. ويدل هذا على أن النظامين مارسا أحداث عنف رسمي أقل تشتتاً، لكنها تكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالارتفاع النسبي من حيث درجة شدتها. وبالمنطق نفسه، يُلاحظ أن كلاً من السعودية والأردن قد احتلتا المرتبتين التاسعة والعاشرة (بالترتيب)، من حيث المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف. ويدل هذا على أن النظامين مارسا أحداث عنف رسمي أقل تشتتاً، لكنها تكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالارتفاع النسبي من حيث درجة شدتها. وبالمنطق نفسه، يُلاحظ أن كلاً من السعودية والأردن قد احتلا المرتبتين الثانية والثالثة (بالترتيب) من حيث مُعامِل الاختلاف لأحداث العنف الرسمي، بينما احتلا المرتبتين الثامنة (الأردن) والعاشرة (السعودية) من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي. ويكشف هذا عن أن هذين النظامين قد مارسا أحداث عنف رسمي أكثر تنوعاً، وتكررت بصورة أكبر في مؤشرات تتميز بالانخفاض النسبي من حيث درجة شدتها.

٣ ـ أن التساوي بين بعض النظم العربية من حيث المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف الرسمي لا يعني أن هذه النظم تتساوى من حيث شدة العنف الذي مارسته، لكنه يعني أن درجة تشتت تلك الأحداث منسوبة إلى متوسطات شدتها واحدة، دون أن يكون هناك تساوٍ بينها من حيث درجة تشتت الأحداث (الانحراف المعياري)، أو متوسطات شدتها، علماً بأنه في أغلب تلك الحالات المتساوية كان هناك بعض الفروق الرقمية الطفيفة جداً، وقد تم تقريبها.

وبالطريقة السابقة نفسها، تم حساب مُعامِل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية، ووُضعت النتائج مرتبة تنازلياً في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٨)
مقياس معامل الاختلاف للعنف غير الرسمي في النظم العربية (الترتيب التنازلي)

الترتيب	النظم السياسية العربية	متوسط شدة العنف	الترتيب	النظم السياسية العربية	مُعامل الاختلاف (نسبة مئوية)
١	اليمن الديمقراطية	٧,١٨	١	تونس	٣١,٥
٢	اليمن العربية	٧	٢	المغرب	٢٩,٥
٢ مكرر	عُمان	٧	٣	السعودية	٢٨
٣	العراق	٦,٨٠	٤	السودان	٢٧
٤	السودان	٦,٥٠	٥	مصر	٢٦,٥
٥	سوريا	٦,٣٠	٥ مكرر	الإمارات العربية المتحدة	٢٦,٥
٦	ليبيا	٦,٢٠	٦	الكويت	٢٤,٥
٧	المغرب	٦,١٥	٧	ليبيا	٢٣
٨	الأردن	٥,٤٣	٧ مكرر	البحرين	٢٣
٩	السعودية	٥,٤٠	٧ مكرر	الجزائر	٢٣
١٠	الجزائر	٥,٣٠	٨	عُمان	٢٢
١١	تونس	٥	٩	العراق	٢٠
١٢	الكويت	٤,٩٠	١٠	سوريا	١٩
١٣	البحرين	٤,٨٠	١١	الأردن	١٨
١٤	مصر	٤,٥٤	١٢	اليمن العربية	١٧
١٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	١٣	اليمن الديمقراطية	١٦,٥
١٦	قطر	—	١٤	قطر	—

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ أن مُعامل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي يتراوح ما بين ١٦,٥ بالمئة (اليمن الديمقراطية) و٣١,٥ بالمئة (تونس). ويدل هذا على زيادة اتجاه العنف غير الرسمي الذي مُورس ضد النظم العربية نحو التكرار بصورة أكبر في أشكال معينة، مع اختلاف في الدرجة بين نظام وآخر.

٢ ـ أن الفروق بين كل نظام عربي والذي يليه من حيث مُعامِل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي ليست كبيرة. إذ لا تزيد في الغالب على ١ بالمئة. ويرجع ذلك الى تضاؤل الفروق بين هذه النظم من حيث تباين تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

٣ ـ أن ترتيب النظم العربية من حيث متوسط درجة شدة العنف غير الرسمي يختلف عن ترتيبها من حيث المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن اليمن الديمقراطية واليمن العربية قد احتلتا المرتبتين الأولى والثانية (بالترتيب) من حيث متوسط درجة شدة العنف غير الرسمي، بينما جاء ترتيبهما الثاني عشر (اليمن العربية) والثالث عشر (اليمن الديمقراطية) بالنسبة الى مُعامِل الاختلاف لأحداث

العنف غير الرسمي. ويُفسر ذلك بأن هـذين النظامـين قد شهـدا أحداث عنف غـير رسمي أقل تشتتاً، لكنهـا تكررت بصـورة أكبر في مؤشرات تتميـز بالارتفـاع النسبي من حيث درجة شدتها. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أن تونس والمغرب والسعودية قـد احتلت المراتب الثـلاث الأولى (بالترتيب) من حيث المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف غير الرسمي، وفي الوقت نفسه جاءت هذه النظم في المراتب السابعة (المغرب) والتـاسعة (السعـودية)، والحـادية عشرة (تـونس) من حيث متوسط شـدة العنف غير الـرسمي، ويدل ذلـك على أن هـذه النظم قـد شهـدت أحداث عنف غـير رسمي أكثر تكـراراً في مؤشرات تتميـز بـالانخفـاض النسبي من حيث درجة شدتها.

ولاستخـدام مقياس مُعـامِل الاختـلاف في المقارنـة بـين العنف الـرسمي والعنف غـير الرسمي في النظم العربية، تم وضع مُعامل الاختلاف لشقّي العنف في تلك النظم في جدول واحد على النحو التالي:

جدول رقم (٤ - ٩)

مقياس مُعامِل الاختلاف للعنف الرسمي وغير الرسمي في النظم العربية

الترتيب	النظم السياسية العربية	معامل الاختلاف لأحداث العنف الرسمي (نسبة مئوية)	الترتيب	النظم السياسية العربية	معامل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي (نسبة مئوية)
١	السودان	٢٩	١	تونس	٣١,٥
٢	السعودية	٢٨	٢	المغرب	٢٩,٥
٣	الأردن	٢٧,٦	٣	السعودية	٢٨
٤	عُمان	٢٧	٤	السودان	٢٧
٥	العراق	٢٥	٥	مصر	٢٦,٥
٥ مكرر	تونس	٢٥	٥ مكرر	الإمارات العربية المتحدة	٢٦,٥
٥ مكرر	المغرب	٢٥	٦	الكويت	٢٤,٥
٦	الجزائر	٢٤	٧	ليبيا	٢٣
٧	سوريا	٢٣,٥	٧ مكرر	البحرين	٢٣
٧ مكرر	البحرين	٢٣,٥	٧ مكرر	الجزائر	٢٣
٨	ليبيا	٢٣	٨	عُمان	٢٢
٨ مكرر	مصر	٢٣	٩	العراق	٢٠
٨ مكرر	الكويت	٢٣	١٠	سوريا	١٩
٩	اليمن الديمقراطية	٢٢,٨	١١	الأردن	١٨
١٠	اليمن العربية	٢٢	١٢	اليمن العربية	١٧
١١	الإمارات العربية المتحدة	صفر	١٣	اليمن الديمقراطية	١٦,٥
١٢	قطر	—	١٤	قطر	—

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ أن الفروق بين المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي ليست كبيرة بالنسبة إلى أغلب النظم العربية. ويؤكد هذا زيادة اتجاه أحداث العنف السياسي في النظم العربية نحو التكرار بصورة أكبر في أشكال معينة.

٢ ـ أن مُعامِل الاختلاف لأحداث العنف الرسمي فاق مُعامل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي في تسعة نظم عربية هي: السودان، الأردن، عُمان، العراق، الجزائر، سوريا، البحرين، اليمن الديمقراطية، اليمن العربية؛ بينما فاق معامل الاختلاف لأحداث العنف غير الرسمي نظيره بالنسبة الى أحداث العنف الرسمي في خمسة نظم هي: تونس، المغرب، مصر، الكويت، الامارات. أما بالنسبة إلى ليبيا والسعودية، فقد تساوى المقياس النسبي لتشتت أحداث العنف الرسمي بنظيره لأحداث العنف غير الرسمي.

ومن خلال مجمل التحليل السابق، يمكن تأكيد نتيجة هامة مفادها أنه عند التعامل مع متوسطات شدة العنف (الرسمي وغير الرسمي) في النظم العربية لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار درجات تشتت أحداث العنف. فقد يشهد نظام ما أحداث عنف رسمي أو غير رسمي كثيرة ومتنوعة، ولكنها تكون في معظمها أحداثاً منخفضة نسبياً من حيث درجة شدتها. وبالعكس، فقد يشهد نظام آخر أحداث عنف رسمي أو غير رسمي أقل، ولكنها تتكرر بصورة أكبر في مؤشرات مرتفعة نسبياً من حيث درجة شدتها. وفي الحالتين، فإن توزيع تكرارات الأحداث على المؤشرات المختلفة ينعكس على متوسط درجة شدة العنف الرسمي أو غير الرسمي في هذا النظام أو ذاك.

ومن خلال القراءة التحليلية لتكرارات أحداث العنف السياسي في النظم العربية، وانطلاقاً من النتائج المتعلقة بشدة العنف في تلك النظم، التي تم التوصل اليها عن طريق تطبيق المقياس المقترح، يمكن معالجة وتحليل القضايا التالية:

١ ـ المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها، بحيث يمكن تحديد النظم التي شهدت أعلى وأدنى معدلات للعنف السياسي.

٢ ـ طبيعة العلاقة بين العنف السياسي والعنف غير الرسمي وحدودها.

٣ ـ تحديد الفترة الزمنية الفرعية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي من حيث تكرارات الأحداث ومتوسطات شدتها.

إن معالجة القضايا السابقة وتحليلها هو موضوع المبحث التالي من هذا الفصل.

المبحث الثاني
أنماط تكرار العنف السياسي ودرجة شدته في النظم العربية: نظرة مقارنة

يتناول هذا المبحث أربع نقاط. فهو يقارن بين النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي ودرجة شدتها أولاً. ثم يقارن بينها من حيث تكرارات أحداث

العنف غير الرسمي ودرجة شدتها ثانياً. ويحدد طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية ثالثاً.

أولاً: العنف الرسمي

١ ـ المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرار الأحداث

من خلال الترتيب التنازلي لتكرارات أحداث العنف الرسمي الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ٧)، يمكن تحديد النظم العربية التي شهدت أعلى/ أدنى تكرارات لأحداث العنف الرسمي خلال فترة الدراسة، وذلك بالنسبة الى كل مؤشر على حدة. وتكون الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ١٠)
الترتيب التنازلي للنظم العربية
من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي[*]

أشكال العنف / رقم متسلسل	الاعتقالات: عملية اعتقال جزئية		الاعتقالات: حملة اعتقال محدودة		الاعتقالات: حملة اعتقال شاملة		استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي	
	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار
١	مصر	٦٢	سوريا	١١	ليبيا	٤	السودان	٣٤
٢	السودان	٢٣	ليبيا	٧	المغرب	٤	المغرب	١٩
٣	سوريا	١٩	مصر	٦	تونس	٣	ليبيا	٨
٤	الكويت	١٦	العراق	٥	السودان	٢	اليمن العربية	٧
٥	العراق	١٥	الأردن	٣	مصر	٢	سوريا	٦
٦	ليبيا	١٥	المغرب	٣	الجزائر	٢	العراق	٦
٧	تونس	١٥	السعودية	٣	اليمن العربية	١	اليمن الديمقراطية	٦
٨	المغرب	١٥	السودان	٢	السعودية	١	الأردن	٥
٩	الجزائر	١٢	الجزائر	١	سوريا	١	تونس	٣
١٠	الأردن	١٠	الكويت	١	الأردن	١	عُمان	٣
١١	السعودية	١٠					السعودية	١
١٢	البحرين	٨					الكويت	١
١٣	اليمن العربية	٦					مصر	١
١٤	عُمان	٣						
١٥	اليمن الديمقراطية	٣						
١٦	الإمارات العربية المتحدة	٢						
	الإجمالي	٢٣٤		٤٢		٢١		١٠٠

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ ـ ١٠)

أشكال العنف	أحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات						أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	
	١٠ سنوات		١٥ سنة		مؤبد		البلد	عدد
رقم مسلسل	البلد	عدد مرات صدور الأحكام	البلد	عدد مرات صدور الأحكام	البلد	عدد مرات صدور الأحكام		مرات صدور الأحكام
١	مصر	٧	المغرب	٧	ليبيا	٨	سوريا	٢٧
٢	تونس	٧	مصر	٦	المغرب	٨	ليبيا	٢٢
٣	ليبيا	٥	ليبيا	٣	مصر	٧	العراق	١٨
٤	السودان	٣	اليمن العربية	٢	السودان	٣	اليمن العربية	١٦
٥	المغرب	٣	تونس	٢	اليمن العربية	٣	المغرب	١٠
٦	الكويت	٢	السودان	١	العراق	٢	مصر	٧
٧	اليمن العربية	٢	الجزائر	١	تونس	٢	اليمن الديمقراطية	٧
٨	اليمن الديمقراطية	١	اليمن الديمقراطية	١	سوريا	٢	الأردن	٥
٩	عُمان	١	الكويت	١	الأردن	١	السودان	٤
١٠	الجزائر	١	البحرين	١	الجزائر	١	تونس	٤
١١			سوريا	١	الكويت	١	عُمان	٣
١٢			العراق	١	عُمان	١	السعودية	٢
١٣			الأردن	١	البحرين	١	الجزائر	١
١٤							الكويت	١
١٥							البحرين	١
	الإجمالي	٣٢		٢٨		٤٠		١٢٨

(*) في حالة التساوي بين نظامين من حيث تكرارات الأحداث في أي من مؤشرات العنف، يحتلان الترتيب نفسه، وبغضّ النظر عن التسلسل. وسيتم تطبيق القاعدة نفسها في الحالات المماثلة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

١ ـ أن للنظام المصري وضعاً متميزاً في ما يتعلق بتكرار الأحداث في مؤشرات العنف الرسمي، إذ إنه احتل المركز الأول في مؤشري: عمليات الاعتقال الجزئية، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات. وجاء ترتيبه الثاني في ما يتعلق بأحكام الحبس

مع الأشغال الشاقة بخمس عشرة سنة، والثالث في ما يتعلق بأحكام الحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة. ويؤكد هذا زيادة لجوء النظام في مصر إلى ممارسة أشكال أقل حدة للعنف الرسمي. ومن ثم، فإن الأشكال الأكثر حدة مثل: استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي، وأحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، لا تُعتبر شائعة كآليات للتعامل السياسي بين الحكم والمعارضة في مصر. ويجب النظر إلى ذلك في إطار خصوصية أعمال العنف غير الرسمي في مصر. وكما سيتضح فيما بعد، فإن أغلبها كان أحداثاً محدودة من حيث درجة شدتها، كالمظاهرات المحدودة، وأحداث الشغب المحدودة. لكن إزاء بعض أعمال وأحداث العنف الكبرى التي شكلت تهديداً قوياً للنظام، لم يتردد في استخدام وحدات من الجيش لوضع نهاية لها، على غرار ما حدث عام ١٩٧٧.

٢ ـ أن النظام الليبي احتل المركز الأول من حيث تكرار الأحداث في مؤشري حملات الاعتقال الشاملة، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة. وجاء ترتيبه الثاني في مؤشري أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، وحملات الاعتقال المحدودة. والثالث في ما يتصل باستخدام وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي. ويؤكد ذلك تزايد اتجاه النظام الليبي إلى استخدام أشكال أكثر حدة للعنف الرسمي لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي، وللتعامل مع القوى المناوئة، خاصة أن أغلب أعمال العنف غير الرسمي التي وقعت ضده اتسمت بارتفاع درجة شدتها، فاحتل المرتبة الأولى في ما يتعلق بتكرار المحاولات الانقلابية ومحاولات اغتيال رئيس الدولة. وهكذا يتضح أن هناك ارتباطاً بين شدة العنف الرسمي وشدة العنف غير الرسمي. واحتل النظام الليبي المركز الثالث أيضاً في مؤشري الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة بعشر سنوات، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة بـ (١٥) سنة.

٣ ـ أن للنظام السوداني وضعاً متميزاً في ما يتعلق باستخدام وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي، فاحتل المرتبة الأولى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تجدد وتصاعد المواجهة المسلحة منذ عام ١٩٨٣، بين النظام السوداني وقوات التمرد في الجنوب. واتخذت هذه المواجهة صورة الهجمات المتبادلة، والاشتباكات المسلحة بين قوات الجانبين.

٤ ـ أن للنظام السوري وضعاً متميزاً في ما يتعلق بتكرار صدور أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، وحملات الاعتقال المحدودة، إذ احتل المرتبة الأولى في كل منهما. وجاء ترتيبه الثالث بخصوص عمليات الاعتقال الجزئية، والخامس بخصوص استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي.

ويمكن فهم اتجاه النظام السوري خلال فترة الدراسة إلى ممارسة أشكال أكثر حدة للعنف الرسمي على رأسها أسلوب التصفية الجسدية لبعض قيادات وأعضاء المعارضة في الداخل، في إطار الصراع السياسي العنيف داخل سوريا بين طائفة محدودة حاكمة (العلويون) تسيطر على أجهزة وإمكانات الدولة والحزب والجيش، وبين القوى المعارضة ـ

وبخاصة طائفة السّنة ـ التي جعلت التصفية الجسدية للعناصر العلوية أحد أساليبها في عملية الصراع.

٥ ـ أن النظام في اليمن العربية جاء ترتيبه الرابع في مؤشري: استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية. ويعدّ هذا مؤشراً على حدة الصراع السياسي.

٦ ـ أن النظام المغربي جاء في المرتبة الأولى من حيث تكرار الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة بخمسة عشر عاماً. وفي المرتبة الثانية في ثلاثة مؤشرات هي: حملات الاعتقال الشاملة، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة، واستخدام وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي. وجاء في المرتبة الخامسة في مؤشري الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة بعشر سنوات، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية. ويرجع تميز النظام المغربي في ما يتعلق باستخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي إلى تصاعد المواجهة المسلحة بين قوات النظام وقوات جبهة البوليساريو منذ منتصف السبعينيات.

٧ ـ احتل النظام العراقي المرتبة الثالثة من حيث تكرارات أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، والمرتبة الخامسة من حيث استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي. ويكشف هذا عن زيادة انخراط النظام العراقي في ممارسة أساليب أكثر حدة للعنف الرسمي.

٨ ـ باستثناءات محدودة، كما هي موضحة في الجدول رقم (٤ ـ ١٠)، فإن دول مجلس التعاون الخليجي غالباً ما جاءت ضمن المراتب الدنيا في الترتيب التسلسلي من حيث اجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي.

وفي ضوء الملاحظات السابقة، واستناداً إلى إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي (في كل المؤشرات) بالنسبة الى كل النظم العربية، يمكن ترتيب هذه النظم تنازلياً طبقاً لإجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي في كل المؤشرات، على النحو التالي: مصر: ٩٨ (١٥,٦٨ بالمئة) ـ ليبيا: ٧٢ (١١,٥٢ بالمئة) ـ السودان: ٧٢ (١١,٥٢ بالمئة) ـ المغرب: ٦٩ (١١,٠٤ بالمئة) ـ سوريا: ٦٧ (١٠,٧٢ بالمئة) ـ العراق: ٤٧ (٧,٥٢ بالمئة) ـ اليمن العربية: ٣٧ (٥,٩٢ بالمئة) تونس: ٣٦ (٥,٧٦ بالمئة) ـ الأردن: ٢٦ (٤,١٦ بالمئة) ـ الكويت: ٢٣ (٣,٦٨ بالمئة) ـ الجزائر: ١٩ (٣,٠٤ بالمئة) ـ اليمن الديمقراطية: ١٨ (٢,٨٨ بالمئة) ـ السعودية: ١٧ (٢,٧٢ بالمئة) ـ البحرين: ١١ (١,٧٦ بالمئة) ـ عُمان: ١١ (١,٧٦ بالمئة) ـ الإمارات: ٢ (,٣٢ بالمئة) ـ قطر: (ـ). انظر الجدول رقم (٣ ـ ١). ويتضح مما سبق أن الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي (في كل المؤشرات) خلال الفترة موضع الدراسة يبدأ بالنظام المصري، يأتي بعده ـ بفارق ليس كبيراً ـ ليبيا والسودان، يعقبهما المغرب وسوريا والعراق واليمن العربية وتونس.

يأتي بعد ذلك الأردن والكويت والجزائر واليمن الديمقراطية. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي (عدا الكويت) في أدنى الترتيب. وبناء على هذا، يمكن القول إن أعلى خمسة نظم عربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي هي: مصر وليبيا والسودان والمغرب وسوريا. بينما دول مجلس التعاون الخليجي، وباستثناء الكويت[5]، جاءت كأدنى ٥ نظم عربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي. وتقع بقية النظم العربية ما بين المجموعتين السابقتين.

٢ ـ المقارنة بين النظم العربية من حيث شدة العنف الرسمي

بخصوص شدة العنف الرسمي في النظم العربية موضع الدراسة، يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٤) ما يلي:

أ ـ أن أعلى ٥ نظم عربية من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي هي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية واليمن العربية والسودان وعُمان والمغرب وليبيا[6]. ويأتي بعد ليبيا ـ بفارق ليس كبيراً ـ سوريا والعراق.

ب ـ إذا كانت سلطنة عُمان قد احتلت المرتبة الرابعة من حيث متوسط درجة شدة العنف الرسمي، نظراً لزيادة حدة العنف المتبادل بين قوات السلطنة والجبهة الشعبية لتحرير عُمان خلال النصف الأول من السبعينيات، فإن بقية دول مجلس التعاون الخليجي جاءت في المراتب الدنيا من حيث درجة شدة العنف الرسمي. فالنظام السعودي احتل المرتبة العاشرة، بينما احتلت النظم الأربعة الأخرى (الكويت والبحرين والإمارات وقطر) المراتب ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ على التوالي.

ج ـ أن للنظام المصري وضعاً متميزاً في ما يتعلق بتكرارات أحداث العنف الرسمي ومتوسط شدتها. فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث تكرارات الأحداث، بينما احتل المرتبة الثانية عشرة من حيث متوسط الشدة. ويدل هذا على أن أحداث العنف الرسمي في مصر قد تكررت بصورة أساسية في مؤشرات تتميز بالانخفاض النسبي من حيث درجة شدتها. وتأكيداً لذلك، فإن اجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي في مصر خلال فترة الدراسة بلغ ٩٨ حادثاً، منها (٦٢) عملية اعتقال جزئية، وهي أقل مؤشرات العنف الرسمي من حيث درجة الشدة.

---

(٥) جاءت أغلب أعمال العنف الرسمي التي مارسها النظام الكويتي في شكل عمليات اعتقال جزئية، وأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة. وشملت بالأساس عناصر غير كويتية (عربية وغير عربية)، أدينت بالتورط في أعمال التفجير التي وقعت في الكويت، وبخاصة خلال النصف الثاني من الثمانينيات.

(٦) جاء كل من المغرب وسلطنة عُمان في المرتبة الرابعة من حيث متوسط شدة العنف الرسمي.

ثانياً: العنف غير الرسمي

٣ ـ المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات الأحداث

من خلال الترتيب التنازلي لتكرارات أحداث العنف غير الرسمي التي تضمّنها الجدول رقم (٣ ـ ٢)، يمكن تحديد النظم العربية التي شهدت أعلى/ أدنى معدلات لتكرارات أحداث العنف خلال فترة الدراسة. وذلك بالنسبة الى كل مؤشر على حدة. وتصبح الصورة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ١١/أ)
الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث
تكرارات أحداث العنف غير الرسمي

أشكال العنف	التظاهـــرات				أحداث الشغب والتمردات			
	عامة		محدودة		عامة		محدودة	
رقم مسلسل	البلد	تكرار الأحداث	البلد	تكرار الأحداث	البلد	تكرار الأحداث	البلد	تكرار الأحداث
١	الجزائر	٤	مصر	٣١	السودان	٣٧	سوريا	٨
٢	المغرب	٢	السودان	١٠	المغرب	١٧	الجزائر	٧
٣	السودان	١	الجزائر	٨	سوريا	٩	مصر	٧
٤	سوريا	١	تونس	٨	العراق	٧	ليبيا	٦
٥	تونس	١	ليبيا	٨	اليمن العربية	٧	الأردن	٦
٦	—	—	السعودية	٧	اليمن الديمقراطية	٥	اليمن العربية	٥
٧	—	—	المغرب	٦	تونس	٤	السعودية	٤
٨	—	—	الأردن	٦	ليبيا	٣	المغرب	٤
٩	—	—	سوريا	٤	عُمان	٣	السودان	٣
١٠	—	—	البحرين	٣	مصر	١	العراق	٢
١١	—	—	الإمارات العربية المتحدة	٣	الجزائر	١	تونس	١
١٢	—	—	العراق	٢	—	—	البحرين	١
١٣	—	—	الكويت	١	—	—	اليمن الديمقراطية	١
١٤	—	—	عُمان	١	—	—	—	—
١٥	—	—	اليمن العربية	١	—	—	—	—
١٦	—	—	اليمن الديمقراطية	١	—	—	—	—
	الإجمالي	٩		١٠٠		٩٤		٥٥

جدول رقم (٤ - ١١/ب)

أشكال العنف	الانقلابات ومحاولات الانقلاب المؤكدة				الاغتيال ومحاولة الاغتيال								الاضرابات			
	الانقلابات		محاولات الانقلاب المؤكدة		الاغتيالات				محاولة الاغتيالات				عامة		محدودة	
					اغتيال رئيس البلد		اغتيال شخص يشغل منصب سياسي		محاولة اغتيال رئيس البلد		محاولة اغتيال شخص يشغل منصب سياسي					
رقم متسلسل	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار	البلد	التكرار
١	اليمن العربية	١	ليبيا	٧	اليمن العربية	٣	سوريا	٢١	ليبيا	١١	سوريا	١٠	تونس	١	السودان	٩
٢	اليمن الديمقراطية	١	السودان	٥	مصر	١	الأردن	٣	سوريا	٦	الأردن	٧			المغرب	٩
٣	السودان	١	العراق	٤	السعودية	١	اليمن العربية	٣	اليمن العربية	٥	السودان	١			تونس	٧
٤			اليمن الديمقراطية	٤			ليبيا	١	العراق	٤	العراق	١			مصر	٥
٥			اليمن العربية	٢			العراق	١	اليمن الديمقراطية	٣	الامارات العربية المتحدة	١			سوريا	٤
٦			السعودية	٢			مصر	١	السودان	٣	اليمن الديمقراطية	١			البحرين	٤
٧			المغرب	٢			البحرين	١	السعودية	٢	الكويت	١			الكويت	٢
٨			سوريا	١					الأردن	١	السعودية	١			الامارات	٢
٩			الجزائر	١					عُمان	١					ليبيا	١
١٠			البحرين	١					الكويت	١					العراق	١
١١			الإمارات العربية المتحدة	١												
١٢			مصر	١												
	الإجمالي	٣		٣١		٥		٣١		٣٧		٢٣		١		٤٤

ويوضح الجدول السابق الترتيب التنازلي للنظم العربية حسب تكرار أحداث العنف غير الرسمي في كل مؤشر ومن خلاله يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ أن النظام الجزائري جاء في المرتبة الأولى من حيث تكرار المظاهرات الاحتجاجية العامة المضادة للنظام، ولقد قام بهذه التظاهرات كل من العرب والبربر.

٢ ـ أن للنظام المصري وضعاً متميزاً في ما يتعلق بالمظاهرات الاحتجاجية المحدودة المضادة للنظام، إذ احتل المرتبة الأولى، وجاء بعده بفارق ليس قليل كل من السودان الذي احتل المرتبة الثانية، والجزائر وتونس وليبيا، إذ احتلت المرتبة الثالثة. ويلاحظ أن أغلب التظاهرات المحدودة التي عرفتها مصر، قام بها طلبة الجامعات، إذ ـ لعبوا دوراً هاماً ـ في الحياة السياسية المصرية في النصف الأول من السبعينيات، والنصف الثاني من الثمانينيات. وغالباً ما تكون التظاهرات المحدودة شكل العنف الأكثر ملاءمة بالنسبة الى الطلبة كشريحة اجتماعية محدودة تجمعها مباني الجامعات ومشكلاتها.

٣ ـ أن النظام السوداني احتل المرتبة الأولى في ما يتعلق بأحداث الشغب والتمردات العامة. وذلك نظراً لكثرة التمردات والهجمات المسلحة التي مارستها قوات التمرد في الجنوب ضد النظام منذ عام ١٩٨٣. وجاء في المرتبة الأولى أيضاً من حيث عدد الإضرابات المحدودة. وفي المرتبة الثانية في مؤشر المحاولات الانقلابية المؤكدة. ويدل هذا على زيادة حدة أعمال العنف غير الرسمي التي مورست ضد النظام السوداني.

٤ ـ أن النظام السوري جاء في المرتبة الأولى من حيث تكرار الأحداث في المؤشرات التالية: أحداث الشغب والتمردات المحدودة، واغتيال، ومحاولات اغتيال أشخاص يشغلون مناصب سياسية، واحتل المركز الثاني في ما يتعلق بمحاولات اغتيال رئيس الدولة.

٥ ـ أن النظام الليبي جاء في المركز الأول بالنسبة الى مؤشري محاولات الانقلاب المؤكدة، ومحاولات اغتيال رئيس الدولة. والمركز الثالث في أحداث الشغب والتمردات المحدودة. ويؤكد هذا أن أعمال العنف غير الرسمي التآمرية والمنظمة هي الأكثر تكراراً ضد النظام الليبي. كما أن زيادة المحاولات الانقلابية تؤكد عدم السيطرة الكاملة من قبل النظام على الجيش، ونجاح بعض القوى المدنية المعارضة في استمالة بعض العناصر داخله[٧].

٦ ـ احتل النظام المغربي المرتبة الأولى في ما يتعلق بالإضرابات المحدودة. وجاء ترتيبه الثاني في مؤشري المظاهرات الاحتجاجية العامة، وأحداث الشغب والتمردات العامة المضادة للنظام. ويرجع ذلك إلى زيادة حجم وحدّة التفاعلات العنيفة بين قوات الجيش وقوات جبهة

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lisa Anderson, «Qadhdhafi and His Opposition,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 2 (Spring 1986), pp. 225-237.

البوليساريو منذ عام ١٩٧٥[٨].

٧ ـ أن اليمن العربية جاءت في المرتبة الأولى في مؤشر اغتيال رئيس الدولة. وفي المرتبة الثالثة في مؤشري: اغتيال أشخاص يشغلون مناصب سياسية، ومحاولات اغتيال رئيس الدولة.

٨ ـ أن النظام العراقي احتل المرتبة الثالثة في مؤشر محاولات الانقلاب المؤكدة والرابعة في مؤشر محاولات اغتيال رئيس الدولة. واحتل المرتبة الخامسة في ما يتعلق بأحداث الشغب والتمردات المحدودة.

٩ ـ باستثناء النظام السعودي في ما يتعلق بالتظاهرات المحدودة وأحداث الشغب والتمردات المحدودة[٩]، فإن بقية دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، البحرين، قطر، الامارات، عُمان)، جاءت ضمن المراتب الدنيا في ترتيب تكرارات أحداث العنف غير الرسمي. وإن كان لسلطنة عُمان وضع متميز نظراً للقتال الذي جرى بين الجيش وقوات الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي»، والتي تغيّر أسمها في آذار/ مارس ١٩٧٤ إلى «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان». وذلك خلال النصف الأول من السبعينيات.

وفي ضوء الملاحظات السابقة، وانطلاقاً من إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي (في كل المؤشرات) الواردة في الجدول الإحصائي التجميعي العام، الجدول رقم (٣ ـ ٢) يمكن ترتيب النظم العربية تنازلياً طبقاً لإجمالي تكرارات الأحداث على النحو التالي: السودان: ٧٠ (١٦,١٧ بالمئة) ـ سوريا: ٦٤ (١٤,٧٨ بالمئة) ـ مصر: ٤٧ (١٠,٨٥ بالمئة) ـ المغرب: ٤٠ (٩,٢٤ بالمئة) ـ ليبيا: ٣٧ (٨,٥٥ بالمئة) ـ اليمن العربية: ٢٧ (٦,٢٤ بالمئة) ـ الأردن: ٢٣ (٥,٣١ بالمئة) ـ العراق: ٢٢ (٥,٠٨ بالمئة) ـ تونس: ٢٢ (٥,٠٨ بالمئة) ـ الجزائر: ٢١ (٤,٨٤ بالمئة) ـ السعودية: ١٧ (٣,٩٣ بالمئة) ـ اليمن الديمقراطية: ١٦ (٣,٧٠ بالمئة) ـ البحرين: ١٠ (٢,٣١ بالمئة) ـ الإمارات: ٧ (١,٦٢ بالمئة) ـ عُمان: ٥ (١,١٥ بالمئة) ـ الكويت: ٥ (١,١٥ بالمئة). وهكذا، يتضح أن أعلى خمسة نظم عربية من حيث إجمالي تكرار أحداث العنف غير الرسمي[١٠] هي: السودان وسوريا ومصر والمغرب وليبيا. بينما أدنى خمسة نظم عربية هي: قطر، الكويت، الإمارات، عُمان، البحرين. ويُلاحَظ أنها تمثل كل دول مجلس التعاون الخليجي عدا السعودية. وتنتشر بقية النظم العربية من حيث إجمالي تكرار أحداث العنف غير الرسمي ما بين المجموعتين السابقتين.

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٩) يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن بعض أعمال العنف المضادة للنظام السعودي، قام بها مواطنون غير سعوديين، وبخاصة الحجاج الإيرانيين خلال مواسم الحج في السنوات الأخيرة.

(١٠) إن زيادة تكرار أحداث العنف لا يعني بالضرورة زيادة تشتت (انتشار) هذه الأحداث. فقد تتكرّر أحداث كثيرة، ولكن في مؤشر واحد أو عدد محدود من المؤشرات.

٤ ـ المقارنة بين النظم العربية من حيث شدة العنف غير الرسمي

ومن ناحية درجة شدة العنف غير الرسمي، يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٥) ما يلي:

١ ـ أن أعلى خمسة نظم عربية من حيث متوسط درجة شدة العنف غير الرسمي الذي مورس ضدها هي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية، واليمن العربية، وعُمان، والعراق، والسودان، وسوريا[11]. ويأتي بعد سوريا بفوارق بسيطة كل من ليبيا والمغرب (بالترتيب).

٢ ـ بالرغم من أن مصر وردت ضمن أعلى خمسة نظم عربية من حيث اجمالي تكرار أحداث العنف غير الرسمي، إلا أنها جاءت في المرتبة الرابعة عشرة من حيث متوسط درجة شدة العنف غير الرسمي. وعلى الجانب الآخر، بالرغم من أن اليمن الديمقراطية والعراق قد احتلا مراتب متوسطة من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، إلا أنهما وردا ضمن أعلى خمسة نظم عربية من حيث شدة العنف.

ويكمن تفسير ذلك بطبيعة أحداث العنف غير الرسمي التي تقع ضد هذا النظام أو ذاك ودرجة شدتها. فبالنسبة إلى مصر، وقعت أحداث كثيرة ولكنها تكررت بصورة أكبر في مؤشرات منخفضة من حيث درجة شدتها كالتظاهرات المحدودة. أما بالنسبة الى اليمن الديمقراطية والعراق فقد مورست ضدهما أحداث عنف غير رسمي أقل، إلا أنها تركزت بصورة أكبر في مؤشرات مرتفعة نسبياً من حيث درجة شدتها كالمحاولات الانقلابية وعمليات اغتيال رئيس الدولة (بالنسبة الى اليمن الديمقراطية)، وأحداث الشغب والتمردات المحدودة، والمحاولات الانقلابية (بالنسبة الى العراق). ولذلك، فإن مجرد تكرار بعض أحداث العنف غير الرسمي ليس دليلاً في حد ذاته على عدم الاستقرار السياسي، بل لا بد من أخذ طبيعة هذه الأحداث ودرجة شدتها بعين الاعتبار. فزيادة تكرار أحداث منخفضة من حيث درجة شدتها تعتبر محدودة التأثير في الاستقرار السياسي. ويمكن تطبيق الملاحظة نفسها السابقة على حالات أخرى.

٣ ـ باستبعاد قطر جانباً، إذ لم تورد مصادر الدراسة أحداث عنف وقعت فيها، فإن هناك ثلاثاً من دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، البحرين، الإمارات) جاءت في أدنى المراتب من حيث درجة شدة العنف غير الرسمي. فاحتلت المراتب ١٢، ١٣، ١٥ (بالترتيب). وهكذا شهدت هذه النظم انخفاضاً في تكرارات أحداث العنف وانخفاضاً في درجة شدتها أيضاً.

ولما كانت دول مجلس التعاون الخليجي مستبعدة من دائرة القياس الكمّي للعلاقات الارتباطية بين العنف السياسي والمتغيرات الأخرى المفسرة له، نظراً للأسباب التي سبق ذكرها، فإن الدراسة تلقي الضوء على عوامل انخفاض العنف السياسي في هذه الدول.

وأول، هذه العوامل العائدات المالية الهائلة الناجمة عن تسويق النفط، وبخاصة بعد

(١١) جاءت كل من اليمن العربية وعُمان في المرتبة الثانية.

ارتفاع أسعاره نتيجة حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣(١٢). إذ مكنت حكومات هذه الدول من تبنيّ برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة للمطالب المادية للمواطنين كافة.

ويلاحظ في هذا الصدد «أن حدة التفاوت في توزيع الدخول في البلدان العربية أقلّ ما تكون في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث مكنت الثروات النفطية حكومات هذه الدول من ضمان حد أدنى من الثراء واليسر الاقتصادي لأغلب المواطنين؛ لذلك، فإن معظم مواطني هذه البلدان قد أصبحوا بمثابة طبقة مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح والإيجارات والعائدات الاستثمارية في الخارج، فضلاً عما يتقاضاه أفرادها من عمولات. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك المجتمعات وصف «المجتمعات الريعية». فمن ناحية الدخل وحده يمكن تصور التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات باعتباره أقرب ما يكون إلى شكل الماسة... فالغالبية العظمى من أبناء هذه التجمعات غالبية ميسورة، إلى جانب عدد من الأغنياء، وعدد أقل من أثرياء الملايين المتربعين على قمة الماسة، كذلك عدد صغير نسبياً من الفقراء عند قاعدتها. وبالتالي، فإن هذه الدول أقرب ما تكون إلى «مجتمع الطبقة»(١٣).

وثانيها، طبيعة الثقافة السياسية السائدة في هذه الدول التي يغلب عليها الطابع التقليدي (الديني والقبلي). فلا تزال القبيلة هي محور الحياة السياسية والاجتماعية، ولا يزال الولاء للقبيلة أو العائلة أحد المحددات الهامة للسلوك السياسي للفرد. ويساعد شيوع الثقافات التقليدية على تكريس معاني الولاء والطاعة للسلطة الأبوية(١٤). وبالرغم من اتجاه النظم الحاكمة في الخليج إلى تحديث بعض جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، إلا أن عملية التحديث لم تمس سوى الأشكال فقط، وبقيت المضامين تقليدية. وتعمل هذه النظم من خلال العديد من المسالك على تعميق دور التقاليد (الدينية والقبلية) كمصادر أساسية للشرعية(١٥). الأمر الذي خلق حالة من «الركود السياسي والاجتماعي والتجميد القسري للقوى الاجتماعية... فالمؤسسة القبلية في دول الخليج العربي هي عقلية عامة ومبدأ تنظيمي

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الخالق عبد الله، «أشكال المعارضة في دول الخليج العربي،» الأفق العربي، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٣١ - ٢٥٢.

(١٣) نقلاً بتصرف عن: سعد الدين ابراهيم، محرّر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٨١.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: رياض نجيب الريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٤ - ٢٤.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الرميحي، «الصيغ التقليدية المعاصرة للتعبير عن التعددية،» في: سعد الدين إبراهيم، محرّر، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ٦١ - ٦٨، و

Hazem El-Beblawi, «The Predicament of the Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University Press, 1982).

وليست فقط القرابة والنسب. . . وهي قنوات لإعادة توزيع الدخل»[١٦].

ويضاف إلى ما سبق أن هذه المجتمعات لا تزال في المراحل الأولى من تطورها السياسي، وأغلبها لا يعرف بعض المقومات الأساسية للحياة السياسية كالدستور والأحزاب والنقابات. كما أن القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في هذه الدول لم تتبلور بالشكل الذي يمكّنها من منافسة النظم القائمة وتحديها، «بل وتمتد جهود الأسر الحاكمة لمنع قيام قوى سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة معبرة عن مصالح وفئات السكان المختلفة، فمنعت قيام الأحزاب، ومنعت قيام القوى الاجتماعية غير الموالية، وقمعت التنظيمات العمالية النقابية وغيرها، وفرضت رقابتها على التنظيمات المهنية وعلى وسائل الإعلام»[١٧].

وثالثها، اتجاه النظم الحاكمة في هذه الدول إلى تطوير أجهزة القمع والقهر والاستخبارات، والعمل على شغل المراكز الحساسة في هذه الأجهزة بواسطة أشخاص ينتمون إلى العائلات الحاكمة، وذلك لضمان ولائهم[١٨].

ورابعها، أن اتجاه هذه النظم إلى بناء بعض أسس ومقومات الدولة بمفهومها الحديث، وسط العديد من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، كان عاملاً لخلق درجة من التماسك الداخلي، ودفع القوى، التي يمكن أن تكون مناوئة، إلى إعادة النظر في خططها وبرامجها حرصاً على الكيانات الوطنية التي أصبح وجودها مهدداً في بعض الأوقات.

وخامسها، ضعف قوى المعارضة في هذه الدول وتشتتها، وغياب آليات للتنسيق والتعاون بينها. وانخراط العديد من العناصر الوطنية المثقفة، التي يمكن أن تشكّل مفاصل للقوى المعارضة، في حياة الترف والدعة، واستقطابها من قبل المؤسسات الرسمية[١٩]. كما أن اتجاه هذه النظم الى طرد العناصر الأجنبية (العربية وغير العربية) المشكوك في ولائها، ووضع قيود شديدة على عمليات الهجرة والعمل في هذه البلدان، وتشديد الرقابة على العاملين من الأجانب، وبخاصة أولئك الذين يمكن أن يشكّلوا خطراً على الاستقرار السياسي من زاوية

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥٢ و١٦٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٨، و

J.E. Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 31, no. 3 (Summer 1977), pp. 297-312.

(١٨) سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٢٠، و

A. Reza S. Islami and Rostam Mehraban Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Washington, D. C.: Washington University Press, 1984).

(١٩) عبد الله، «أشكال المعارضة في دول الخليج العربي،» ص ٢٣٥.

تحريض بعض مواطني هذه الدول على أعمال العنف والمشاركة فيها ـ كلها اجراءات تتخذها النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون من أجل تحقيق وحماية الاستقرار السياسي[٢٠].

وعلى الرغم من انخفاض معدل تكرار أعمال العنف السياسي غير الرسمي في هذه النظم وتدني درجة شدتها، إلا أن عمليات التنمية والتحديث التي شهدتها أفرزت بعض الظواهر التي من شأنها زيادة احتمالات التوتر واللجوء إلى ممارسة العنف من قبل بعض القوى المحلية. ومن أبرز هذه المظاهر ما يلي:

١ ـ بروز شرائح اجتماعية وسطى جديدة تضم الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والمعلمين في المدارس والجامعات وشاغلي الوظائف العليا في الجهاز الإداري والعمال المهرة وضباط الجيش... إلخ. وتتمثل قوة هذه الشرائح في التعليم الحديث لأعضائها ومهاراتهم الفنية وقدراتهم الثقافية[٢١]. ولقد استطاعت النظم السياسية في الدول النفطية فترة من الوقت أن تستوعب هذه الشرائح في إطار الوظائف العليا وخاصة في الجهاز الإداري والاقتصادي. وإذا كانت هذه الشرائح لا تسعى إلى الإطاحة بالنظم الحاكمة في الوقت الراهن، إلا أنها يمكن أن تشكّل مصدرا للقلق السياسي في المستقبل نظرا لعدة اعتبارات[٢٢]:

فمن ناحية أولى، هناك شكوك في إمكانية قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار في استيعاب هذه الشرائح المتنامية، بتوفير المراكز والمناصب المرموقة لأعضائها، خاصة في ضوء أزمة السوق العالمية للنفط، وانخفاض أسعاره، ومن ثم تدهور عائدات هذه الأقطار النفطية، وما نجم عن ذلك من انكماش اقتصادي بصفة عامة[٢٣].

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول أثر العمالة الوافدة على إمكانيات عدم الإستقرار السياسي في هذه الدول، انظر: أحمد الحداد، «الأبعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)؛ شملان العيسى وكمال المنوفي، «تأثير الحرب العراقية ـ الإيرانية على العمالة والهجرة للخليج: نظرة مستقبلية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية لحرب الخليج، التي نظمها قسما العلوم السياسية في جامعتي القاهرة والكويت ومجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ومحمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦٨ ـ ٧٩.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول الشرائح الوسطى الجديدة في السعودية وبعض البلدان الخليجية، انظر: حسن أبو طالب، «السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٩٢ ـ ٩٥؛

John A. Shaw and David Long, *Saudi Arabia Modernization: The Impact of Change on Stability* (Washington, D.C.: Praeger, 1982), and William A. Rugh, «Emergence of New Middle Class in Saudi Arabia,» *Middle East Studies*, vol. 27, no. 1 (Winter 1973), pp. 7-20.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول مكونات وخصائص الطبقة الوسطى الجديدة في السعودية، انظر: مارك هيلر ونداف سفران، «الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية،» المنار، العدد ٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٢٠ ـ ٥١.

(٢٣) نادر فرجاني، «آثار التغييرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٢٧ ـ ٥٤.

ومن ناحية ثانية، فإنه ليس من المحتمل أن تستمر هذه العناصر في اقتناعها بأدوار وظيفية تنفيذية في الإدارة والاقتصاد فقط، بل لا بد أن تتطلع الى المشاركة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، وبخاصة في ضوء ثقافتها الحديثة، وضعف ارتباطاتها بالنظم والقيم والولاءات التقليدية. ونتيجة غياب المؤسسات السياسية في هذه النظم، وعدم اقتناع النخب التقليدية الحاكمة فيها بالمشاركة السياسية، فإن احتمالات التوتر بين هذه الشرائح والنظم الحاكمة ستزداد. ذلك «أن الفئات الجديدة كالطلبة والتجار والانتلجنسيا، هذه القوى لها طموحات سياسية وأيديولوجية، وفي إطار غياب متنفس شرعي ومتفق عليه، فإن هذه الطموحات يمكن أن تتحول إلى مشكلات مستعصية الحل وتساهم في تعقيد الموقف ككل»[٢٤]. كما أن تركيز النظم الحاكمة في الخليج على برامج ضخمة للتسليح من شأنه أن يخلق مشكلات وتحديات في المستقبل. فالتسليح الحديث يحتاج إلى نوعية خاصة من البشر لاستيعابه والتعامل معه، وقد أكدت بعض التجارب في الدول النامية أن التحديث العسكري السريع، غير المرتكز على أسس علمية وتقانية ذاتية، وسياقات اقتصادية واجتماعية ملائمة غالباً ما يؤدي إلى نتائج عكسية[٢٥]، حيث تصبح الجيوش أكثر تطوراً من المجتمعات، وبالتالي يمكن أن تتطلع إلى دور أكبر في إدارة تلك المجتمعات وحكمها.

٢ ـ أن عمليات التحديث والتنمية السريعة أوجدت مجموعة من التناقضات والاختلالات في هذه المجتمعات يمكن أن تمثل مصادر للتوتر وعدم الاستقرار في المستقبل، من أبرزها[٢٦]: التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة قابلة للنضوب وهي النفط، ومن ثم أصبح القطاع النفطي المحرك الأساسي لمجمل النشاط الاقتصادي في هذه الأقطار، لذلك تزايدت درجة انكشافها الاقتصادي، ومن ثم درجة تبعيتها للخارج. والى جانب التبعية الاقتصادية هناك تبعية مالية وعسكرية وأمنية وغذائية وتقانية. كما أن عمليات التنيمة أوجدت حالة من الازدواجية داخل هذه المجتمعات. فإلى جانب منظومة القيم والقطاعات الاقتصادية التقليدية، برزت أنماط قيم وقطاعات حديثة في الثقافة والاقتصاد والتعليم... إلخ، الأمر الذي يخلق مجالات للاحتكاك والتوتر بين النمطين[٢٧]. وبالرغم من طموح البرامج التنموية

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الرميحي، «منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، ص ٢٠ ـ ٣٣.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول آثار التنمية وتداعياتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، انظر: باقر سليمان النجار، «العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي: مشكلات ما قبل العودة،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٥٢ ـ ٧٤؛ عمر ابراهيم الخطيب، «التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٤ ـ ٢٩؛ علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٣٤ ـ ٤٥، ومحمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦).

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفط، انظر: =

التي تبنّتهـا هذه الأقـطار، وزيادة إنفـاقها العـام، إلا أنها لم تنجز تنميـة بالمعنى الحقيقي، أي بمعنى تمكين المجتمع من تنويع قاعدته الانتاجية، بزيادة حجم الأصول المنتجة ورفع معدلات انتاجيتها واستغلال مختلف طاقاته وإمكانياتـه لضمان استمـرار التنمية بعـد نضوب النفط[٢٨]. وكل ما حققته هذه الأقطار هو مجرد مؤشرات للنمو تتعلق بالزيادة في الدخل الريعي، وبعـدد المدارس والمستشفيات والجامعات. . . إلخ. وقامت برامج التنمية في أغلب هذه الأقـطار على أساس إهمال الزراعة، وتخبط الممارسة وعشـوائيتها في المجـال الصناعي، الأمـر الذي انعكس على البنية الإنتاجية فيها. وأفرزت عمليات التحديث كذلك تناقضات اجتـماعية، كـالتناقض بين الجيل التقليدي القديم (القابض على السلطة) والأجيـال الجديـدة ذات التعليم الحديث. والتناقض بين النمو الاقتصادي السريع من جانب والجمود السياسي من جانب آخر. كـذلك هنـاك الاختلافـات بين الشيعـة والسنة في بعض البلدان، وبـين المؤسسـات الـرسميـة وغـير الرسمية في بلدان أخرى. وكذلـك انتشار الفسـاد السياسي والإداري، وبخـاصة في أوسـاط العائلات المالكة وبعض العناصر والأجهزة المرتبطة بها[٢٩].

وارتبط بالتنمية النفطية أيضـاً تكريسُ نمط استهـلاكي ترفي، وانتشـار البطالـة المقنّعة، وتضخُّم قطاع الخدمات، وتدني قيمة العمل، خاصة مـع ارتفاع معـدلات الانفاق العـام في مجـالات التعليم والصحة والاسكـان والترفيـه. . . إلـخ. ومن هنـا، فـإن أيـة تخفيضـات في معدلات الانفاق العام لا يمكن أن تمر دون كلفة وتداعيات سياسية ملموسة.

ومن الاختـلالات التي أفرزتهـا عملية التنميـة والتحديث أيضـاً بروز عنـاصر وشرائح اجتماعية ـ الى جانب العائلات المالكـة ـ استطاعت أن تستغـل جهاز الـدولة لتحقيق ثـروات كبيرة مما يؤدي إلى شعور فئات أخرى، وبخاصة من البدو والشيعة وبعض الشرائح الوسطى، بـالغبن الاقتصـادي والاجتماعي. وقـد ينجم عن ذلـك بعض الصراعـات والاحتكـاكـات الاجتماعية[٣٠].

= Glen Balfour-Paul, «The Impact Development on Gulf Society,» in: M.S. El-Azhary, ed., *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development* (London: Croom Helm, 1984), pp. 185-197.

(٢٨) لذلك بدأت تُثار خلال السنوات القليلة الماضية قضية ماذا بعد النفط؟ وما هو المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الخليجية بعد نضوب النفط، انظر: عبد الفتاح الجبالي، «ندوة توظيف العـوائد النفـطية في عقد الثمانينات، القاهرة، ١٢ ـ ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٨،» المستقبل العربي، السنـة ١١، العدد ١٢١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١٦٣ ـ ١٦٩.

(٢٩) انـظر: James A. Bill and Carl Leiden, *Politics in the Middle East* (Boston, Mass.: Little Brown, 1984), p. 375.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول الوضع في السعودية، انظر:

Bernard S. Terman, «Political Instability in Saudi Arabia and its Implications ,» *Middle East Review*, vol. 14, no. 2 (Fall 1981), pp. 15-26, and Donald Powell Cole, «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 16, nos. 1-2 (January-April 1981), p. 128.

وإذا كـانت العائـلات الحاكمـة في هذه البلدان قـد استفـادت من العـائـدات المـاليـة الضخمة في استيعاب بعض التناقضات والمشكلات السابقة، إلا أن الأزمة العـالمية في سـوق النفط التي بدأت منذ مطلع الثمانينيـات، واتخذت صـورة زيادة المعـروض في السوق العـالمي وانخفاض الطلب، ومن ثم انهيار الأسعار، وفشل الأوبك في وقف هذه الانهيارات[٣١] ـ هذه الأزمة انعكست على البلدان الخليجية، فانخفضت ايراداتها النفطية بشكل ملموس، وأصيبت الموازين التجارية في بعضها بالعجز، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى وقف العمـل ببعض المشروعات والاتجاه نحو ترشيد ميزانيـات وخطط التنميـة، واتخذت بعض الحكـومات إجـراءات من أجـل تخفيض الإنفـاق العـام، لـذلـك حـدث انكـماش في مجمـل النشـاط الاقتصادي[٣٢]. وفي ظل هذه الوضعية ستزداد حدة بعض المشكلات السابق ذكرها.

٣ ـ أن هناك بعض العوامل الإقليمية والدولية تشكّل مصدراً لعدم الاستقرار السياسي الداخلي في هـذه النظم من أبـرزها: الثـورة الايرانيـة وما تشكّله من تهـديدات ايـديولـوجية وسياسية للنـظم الحاكمـة في تلك البلدان. ففي مرحلتهـا الأولى، راحت تشكك في شرعيـة هذه النظم. كما أن نجاح الثورة كان عاملاً هاماً في تحـريك بعض الأقليـات الشيعية في هـذه البلدان ضـد النظم الحـاكمـة، بحيث شكلت مصـدراً للقلق السيـاسي[٣٣]. ومن هنـا، فـإن مستقبـل الثورة الإيـرانية ـ وبخـاصة بعـد انتهاء الحـرب بين العـراق وإيران ـ سيكـون أحد المحددات للاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان. فإذا ما استمرت الثورة بقدر من الفاعلية والدينامية، فإنها ستساهم في تعبئة بعض القوى الشيعية ضد هذه النظم وستظل هذه القوى تنظر إليها كنموذج قابل للتطبيق. أما في حالة انكسار الثورة وانكفائهـا على ذاتهـا ومشكلاتها الداخلية، فإنه من المحتمل أن ينخفض ويتلاشى تأثيرها اللاستقراري على النـظم الخليجية.

وتعتبر التداعيات والآثار السلبيـة الناجمـة عن العمالـة الوافـدة في هذه البلدان من بـين العـوامل الإقليميـة ذات الصلة بامكـانات عـدم الاستقرار فيهـا. فالعـمالة الـوافدة (العـربية والأجنبية) تأتي من مناطق جغرافية وثقافية مختلفة، وقد يكون لها توجهاتها وخـبراتها السيـاسية المغايرة. ولقد رصد عدد من الباحثين بعض الظواهر السلبية المرتبطة بأثر هذه العمالة الوافـدة

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الأزمة العالمية في سوق النفط ومظاهرها، انظر:

Hazem El-Beblawi, *The Arab Gulf Economy in Turbulent Age* (London: Croom Helm, 1984).

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: جاسم خالد السعدون، «مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العـدد ٩٩ (أيار/ مـايو ١٩٨٧)، ص ٤ ـ ٢٦، وفـرجاني، «آثار التغييرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية،» ص ٢٧ ـ ٥٤.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Adeed Dawisha, «Iran's Mullahs and the Arab Masses,» *Washington Quarterly*, vol. 6, no. 3 (Summer 1983), pp. 162-168, and Mohammed E. Ahrari, «Implications of Iranian Political Change for the Arab World,» *Middle East Review*, vol. 16, no. 3 (Spring 1984), pp. 17-29.

في الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول[٣٤].

وتشكّل زيادة الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة الأمريكي في هذه البلدان، وتبعيتها الهيكلية والأمنية للغرب[٣٥]، مصدراً آخر للقلق السياسي في المستقبل. فثمة قوى وتيارات سياسية وفكرية داخل هذه البلدان تحمل بذوراً لرفض هذه الظاهرة، وإن كانت في الوقت الراهن غير قادرة على التعبير عن هذا الرفض.

وخلاصة القول: إنه إذا كانت النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي ـ باستثناء عُمان والسعودية ـ أقل الأقطار العربية من حيث تكرار أحداث العنف غير الرسمي ودرجة شدتها خلال فترة الدراسة، فإنه ليس من المتوقع أن يستمر هذا الوضع بالصورة نفسها في المستقبل، وذلك في ضوء التطورات والتغيرات المحلية والأقليمية القائمة والمحتملة، والتي يمكن أن تترك تأثيراتها السلبية في مجتمعات الخليج العربي، بحيث تؤدي إلى زيادة احتمالات العنف السياسي وعدم الاستقرار في هذه البلدان، في حالة عجز النظم الحاكمة عن التكيف الإيجابي مع المتغيرات المستجدة.

وبالرغم من أن معدلات العنف السياسي كانت في النظم الجمهورية ـ بصفة عامة ـ أعلى منها في النظم الملكية، إلا أنه على ضوء التحليل السابق، لا يمكن القول بوجود علاقة ارتباطية بين شكل النظام السياسي، وتزايد أو تناقص معدل العنف السياسي، كأن يقال إن العنف يتزايد في النظم الجمهورية ويتناقص في النظم الملكية. وذلك لأن هناك مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة للنظم العربية جمهورية كانت أم ملكية، وقد سبقت الإشارة اليها في المبحث الأول من الفصل الثاني. ومن هذا المنطلق، فإن الاختلاف بين النظم العربية من حيث تزايد أو تناقص معدل العنف، إنما يكمن بالأساس في الاختلاف والتفاوت بين المجتمعات القائمة فيها هذه النظم من حيث طبيعة بناها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك بالرغم من وجود بعض السمات والخصائص المشتركة بينها.

وعلى هذا الأساس، فإن شكل النظام السياسي في حد ذاته لا يعتبر عاملاً حاكماً في

---

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، الفصل الثالث؛ عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، القسم الثالث؛ عمر إبراهيم الخطيب، «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ١٧٦ ـ ١٩٤، ونادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول وضعية بلدان الخليج في النظام الدولي، انظر:

Hassan Ali Ebraheem, *Kuwait and the Gulf Small States and the International System* (Washington, D. C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984).

زيادة العنف في الوطن العربي أو نقصه. ومن الأهمية بمكان النظر الى الظروف والمعطيات المجتمعية التي تشمل البيئة الأكبر للنظام السياسي. فهي التي تسبب العنف أو تخلق الظروف الملائمة لزيادة أو نقص معدله. وانطلاقاً من هذا، فإنه يمكن ربط العنف السياسي بعدد من المتغيرات المجتمعية مثل: التحضر وطبيعة التركيب السكاني، وعدم التجانس الاجتماعي والثقافي، وضعف التنمية الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية، وغياب المشاركة السياسية. وتعتبر فاعلية النظام السياسي متغيراً وسيطاً بين المتغيرات المجتمعية التي تسبب العنف السياسي من جانب وزيادة أو نقص معدل هذا العنف من جانب آخر.

وسيتم تناول بعض المتغيرات التي تسبب العنف السياسي بشيء من التفصيل في الفصل السادس من هذه الدراسة.

أما عن العلاقة بين العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي في النظم العربية[٣٦]، فإنه انطلاقاً من طبيعة العلاقة التي سبقت الإشارة اليها بين المفهومين، يمكن الانتهاء إلى أنه كلما زاد أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسي، وزادت أو نقصت درجة شدتها، زادت أو نقصت درجة عدم الاستقرار السياسي. ومن هنا، لا بد من أخذ معدل تكرار أحداث العنف ومتوسط درجة شدتها بعين الاعتبار عند تحديد أثرها في عدم الاستقرار السياسي. والعبرة في ذلك أنه قد تقع في نظام ما أحداث عنف رسمي، وغير رسمي كثيرة، لكنها تكون في معظمها أحداثاً منخفضة من حيث درجة شدتها، أي تكون هذه الأحداث محدودة، من حيث النطاق الاجتماعي أو الزمني أو الجغرافي، كالمظاهرات المحدودة، أو محدودة من حيث طبيعة العقوبات التي تتضمنها في حالة العنف الرسمي مثل عمليات الاعتقال الجزئية. وفي هذه الحالات يكون أثر يحداث العنف في عدم الاستقرار السياسي محدوداً. وبالعكس، قد تقع في نظام آخر أحداث عنف أقل، ولكنها ستكون واسعة النطاق وحادة، أي تكون درجة شدتها عالية مثل: الانقلابات، واستخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي. وفي مثل هذه الحالة، فإن أثر هذه الأحداث في عدم الاستقرار السياسي يكون كبيراً. لذلك فإنه كلما زاد أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسي، وزادت أو نقصت درجة شدتها، كان ذلك مؤشراً قوياً على زيادة أو نقص درجة عدم الاستقرار السياسي. ويؤكد هذا وجود علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) وارتفاع أو انخفاض درجة شدتها من

---

(٣٦) الاستقرار السياسي ليس مرادفاً لاستمرار النظام في الحكم، والعبرة بالأسس والمقومات التي يعتمد عليها النظام في استمراره. فاستمرار نظام ما لفترة طويلة قد يكون نتيجة استخدامه العنف على نطاق واسع. وبالتالي، فإن الاستمرار في هذه الحالة يعبر عن حالة من الاستقرار غير الطبيعي أو الاستقرار السلطوي. وهو يتضمن حالة عدم استقرار كامن. وبالتالي، فإن العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) يعتبر مظهراً أساسياً لعدم الاستقرار، لكنه ليس المظهر الوحيد. فعدم الاستقرار أوسع من مجرد زيادة أعمال العنف.

جانب، وزيادة أو نقص درجة عدم الاستقرار السياسي من جانب ثانٍ. فزيادة أو نقص الثاني تقترن بزيادة أو نقص الأول.

ومن خلال قراءة الجدول رقم (٤ ـ ١٢) يمكن القول إن أكثر النظم العربية التي عانت عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، هي تلك التي شهدت أعلى معدل في تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) التي تتسم بارتفاع درجة شدتها. وهي (دون ترتيب) النظم الحاكمة في: ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية واليمن العربية والسودان والمغرب والعراق. وعلى الجانب الآخر، فإن أعلى النظم العربية من حيث درجة الاستقرار السياسي هي تلك التي شهدت أقل معدلات للعنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها. وهي (دون ترتيب) النظم الحاكمة في: دول مجلس التعاون الخليجي ومصر (وبالرغم من أن النظام المصري جاء في المرتبة الأولى من حيث تكرار أحداث العنف السياسي الرسمي وفي المرتبة الثالثة من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، إلا أن استقراره يرجع إلى طبيعة الأحداث التي مارسها أو التي مُورست ضده، إذ تركزت في مؤشرات تتميز بانخفاض درجة شدتها. لذلك جاء النظام المصري ضمن أدنى النظم العربية من حيث شدة العنف السياسي). وتتأرجح بقية النظم العربية، من حيث درجة عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، ما بين المجموعتين السابقتين.

لكن، ما هي طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية؟

ثالثاً: العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي في النظم العربية

وبوضع النظم العربية (مرتبة تنازلياً) من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) ومتوسطات شدتها، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ ـ ١٢)

الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها(*)

رقم مسلسل	الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي	إجمالي الأحداث	الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي	إجمالي الأحداث	الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث متوسط شدة العنف الرسمي	متوسط شدة العنف	الترتيب التنازلي للنظم العربية من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي	متوسط شدة العنف
١	مصر	٩٨	السودان	٧٠	اليمن الديمقراطية	٧,٤٤	اليمن الديمقراطية	٧,١٨
٢	ليبيا	٧٢	سوريا	٦٤	اليمن العربية	٧,٢٤	اليمن العربية	٧
٣	السودان	٧٢	مصر	٤٧	السودان	٧	عُمان	٧
٤	المغرب	٦٩	المغرب	٤٠	عُمان	٦,٩	العراق	٦,٨٠
٥	سوريا	٦٧	ليبيا	٣٧	المغرب	٦,٩	السودان	٦,٥٠
٦	العراق	٤٧	اليمن العربية	٢٧	ليبيا	٦,٨٣	سوريا	٦,٣٠
٧	اليمن العربية	٣٧	الأردن	٢٣	سوريا	٦,٨٠	ليبيا	٦,٢٠
٨	تونس	٣٦	العراق	٢٢	العراق	٦,٧٥	المغرب	٦,١٥
٩	الأردن	٢٦	تونس	٢٢	الأردن	٦,٥١	الأردن	٥,٤٣
١٠	الكويت	٢٣	الجزائر	٢١	تونس	٦,٣٣	السعودية	٥,٤٠
١١	الجزائر	١٩	السعودية	١٧	السعودية	٥,٧٣	الجزائر	٥,٣٠
١٢	اليمن الديمقراطية	١٨	اليمن الديمقراطية	١٦	الجزائر	٥,٣٨	تونس	٥
١٣	السعودية	١٧	البحرين	١٠	مصر	٥,٢٦	الكويت	٤,٩٠
١٤	البحرين	١١	الإمارات العربية المتحدة	٧	الكويت	٥,١٣	البحرين	٤,٨٠
١٥	عُمان	١١	عُمان	٥	البحرين	٥,١٠	مصر	٤,٥٤
١٦	الإمارات العربية المتحدة	٢	الكويت	٥	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠	الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٠

(*) في حالة التساوي بين نظامين أو أكثر من حيث تكرارات أحداث العنف أو متوسطات شدتها، فإنهما يأخذان المرتبة نفسها، وبغض النظر عن التسلسل.

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي فاق إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي في كل النظم العربية موضع الدراسة، ما عدا السعودية (تساوت أحداث العنف الرسمي مع أحداث العنف غير الرسمي)، والجزائر والإمارات (تكرارات أحداث العنف غير الرسمي فاقت أحداث العنف الرسمي في الحالتين). كما يُلاحظ أن متوسطات شدة العنف الرسمي فاقت متوسطات شدة العنف غير الرسمي في كل النظم العربية موضع الدراسة باستثناء عُمان والعراق، حيث حدث العكس، ولكن بفروق طفيفة جداً.

ب ـ باستثناء العراق، فإن أعلى خمسة نظم عربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي هي أعلاها من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، مع اختلاف في الترتيب. وهي: مصر وليبيا والسودان والمغرب وسوريا[٣٧]. ويكشف هذا عن دورة العنف التي شهدتها بعض النظم العربية.

ج ـ لو وضعنا قطر جانباً، إذ لم تورد مصادر الدراسة أحداث عنف بشأنها، فإن أدنى خمسة نظم عربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي هي: اليمن الديمقراطية والسعودية والبحرين وعُمان والإمارات. وباستثناء السعودية، فإن النظم نفسها شهدت أدنى معدلات لتكرارات أحداث العنف غير الرسمي مع اختلاف في الترتيب.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هناك علاقة طردية (إيجابية) تبادلية بين معدل تكرار أحداث العنف الرسمي، ومعدل تكرار أحداث العنف غير الرسمي. فزيادة أو نقص الأول تؤدي إلى زيادة أو نقص الثاني. إلا أن هذه العلاقة ليست مباشرة. فزيادة تكرارات أحداث العنف الرسمي قد تؤدي إلى القضاء على أحداث العنف غير الرسمي وتحجيم دور القوى التي تمارسها. ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة الطردية (الإيجابية) بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي رهن بمدى توافر عدد من المتغيرات الوسيطة سبق أن أشارت إليها الدراسة. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة الطردية بين معدل تكرار أحداث العنف غير الرسمي ومعدل تكرار أحداث العنف الرسمي، حيث تؤدي زيادة أو نقص الأول الى زيادة أو نقص الثاني، مردّها الى أن أي نظام حاكم لا يمكن أن يتهاون بشأن أحداث العنف غير الرسمي التي تشكّل تحدياً له.

د ـ ليس هناك ارتباط بين معدل تكرار أحداث العنف الرسمي أو غير الرسمي من جانب ودرجة شدتها من جانب آخر. والعبرة هنا بطبيعة أحداث العنف التي يمارسها النظام أو التي تُمارس ضده. والدليل على ذلك أن هناك نظماً مثل تلك الحاكمة في ليبيا والسودان والمغرب، جاءت ضمن أعلى خمسة نظم عربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، وضمن أعلى خمسة نظم عربية من حيث درجة شدة العنف الرسمي أيضاً. بينما احتل النظام المصري المرتبة الأولى من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاء في الوقت نفسه في المرتبة الثانية عشرة من حيث درجة شدة العنف الرسمي. ويمكن تطبيق هذه الملاحظة على حالات أخرى.

هـ ـ أن أعلى خمسة نظم عربية من حيث متوسط شدة العنف الرسمي هي: اليمن الديمقراطية واليمن العربية والسودان وعُمان والمغرب وليبيا[٣٨]، وباستثناء المغرب وليبيا، فإن النظم الأخرى جاءت ضمن أعلى خمسة نظم عربية من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي. ويجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار أن النظام السوري الذي احتل المرتبة السادسة من

---

(٣٧) يُلاحظ أن ليبيا والسودان احتلا المرتبة نفسها من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي.

(٣٨) يُلاحظ أن عُمان والمغرب قد احتلا المرتبة نفسها.

حيث متوسط شدة العنف الرسمي، جاء في المرتبة الخامسة من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي. بينما النظام الليبي الذي احتل المرتبة السادسة من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي حلّ في المرتبة الخامسة من حيث متوسط شدة العنف الرسمي.

و ـ باستبعاد قطر، فإن أدنى خمسة نظم عربية من حيث متوسط شدة العنف الرسمي هي: الجزائر ومصر والكويت والبحرين والإمارات. وباستثناء الجزائر، فإن النظم الأربعة الأخرى وردت ضمن أدنى خمسة نظم عربية من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نخلص الى أن هناك علاقة طردية (إيجابية) تبادلية بين درجة شدة العنف الرسمي ودرجة شدة العنف غير الرسمي. فزيادة أو نقص أحدها تؤدي إلى زيادة أو نقص الآخر. إلا أن هذه العلاقة ليست حتمية ولا مباشرة، إذ تتطلب مجموعة من المتغيرات الوسيطة على نحو ما سبق ذكره.

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص نتيجة عامة مفادها: أن هناك علاقة طردية (إيجابية) تبادلية، غير حتمية وغير مباشرة، بين معدل تكرار أحداث العنف الرسمي ودرجة شدته من جانب، ومعدل تكرار أحداث العنف غير الرسمي ودرجة شدته من جانب آخر.

واستكمالاً للتحليل السابق، يمكن طرح عدة ملاحظات بشأن طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي في النظم العربية، ومنها ما يلي:

١ ـ أنه باستثناء بعض الجماعات الإسلامية المسيَّسة المحدودة التي تتبنى فكراً انقلابياً قوامه تكفير النظم الحاكمة أو النظم والمجتمعات معاً، والعمل من أجل تغييرها بالعنف، فإن العنف لا يشكّل مكوناً أصيلاً في التكوين النفسي والفكري لأي من القوى التي مارسته، وبالتالي، لا بد من فهمه في إطار ظروفه وسياقه، وفي إطار العوامل التي تشكّل بيئة ملائمة لتنامي العنف السياسي.

٢ ـ أن بعض النظم العربية غالباً ما تبدأ بممارسة العنف، باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية كحملات الاعتقال والمحاكمات الاستثنائية ضد القوى المناوئة، أو التي تعتقد النظم الحاكمة أنها كذلك. وهذا يمكن أن يخلق ردود أفعال مضادة. كما أن إقدام بعض النظم العربية على اتخاذ قرارات وتبني سياسات تمسّ مصالح قطاعات واسعة من المواطنين، غالباً ما يؤدي إلى خلق ردود أفعال عفوية وعنيفة. وأمثلة ذلك القرارات الخاصة برفع أسعار بعض السلع الأساسية وتخفيض الدعم، التي نجم عنها تظاهرات وأحداث شغب عامة في مصر (١٩٧٧)، وتونس (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٤)، والمغرب (١٩٨١، ١٩٨٤)، والسودان (١٩٨٥). وغالباً ما اتسع نطاق العنف الشعبي المرتبط بهذه الأحداث سواء من حيث نطاقه الجغرافي أو من حيث القوى السياسية والاجتماعية التي شاركت فيه، أو من حيث درجة شدته. وفي الغالب لم تتوقف أعمال العنف غير الرسمي في الحالات السابقة عند مجرد إعلان الرفض والاحتجاج على القرارات الخاصة بالأسعار، ولكنها تطرقت إلى قضايا أخرى مثل الديمقراطية، والحرية، ومحاربة الفساد.

٣ ـ أن الاختلالات الهيكلية التي تعرفها البلدان العربية، مثل عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان بعض القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وتجاهل أو قمع مطالب الأقليات، وقصور الإنجاز في المجال الاقتصادي، والتبعية للخارج ـ كل هذه الاختلالات تشكّل مصادر للعنف السياسي السلوكي الظاهري، ولا يمكن فهم استمرارها وعمقها بعيداً عن سياسات النظم العربية. إذ تعتبر تلك السياسات مسؤولة عن استمرار وتجذّر التناقضات والاختلالات التي تدفع بعض القوى السياسية والاجتماعية إلى ممارسة العنف، وما يترتب على ذلك من لجوء هذه النظم إلى ممارسة العنف المضاد، وهكذا.

٤ ـ يُلاحَظ في هذا الإطار أن النظم العربية تعطي اهتماماً متزايداً لأجهزة ومؤسسات القهر والقمع كالجيوش، وقوات الأمن، والحرس الوطني، والمليشيات الحزبية وأجهزة الاستخبارات. ويظهر ذلك من خلال ميزانيات هذه الأجهزة، وتسليحها، وحجم القوى البشرية العاملة فيها، وتنظيمها، وتزويدها بالأجهزة والمعدات التقانية الحديثة. وتحرص هذه النظم أيضاً على ضمان ولاء هذه المؤسسات، ومن خلال شغل المراكز الحساسة فيها بعناصر موالية. ومن هنا، فإن هذه النظم تمتلك قدرة عالية على ممارسة أعمال القهر بدرجة من الاستمرارية، بينما تفتقد القوى المعارضة غالباً مثل هذه القدرات والإمكانيات. ولذلك، فإن ردود أفعالها غالباً ما تأتي متقطعة وبعد فترات من التقاط الأنفاس. وخلاصة القول: إن زيادة العنف الرسمي قد تؤدي ـ كما أوضحت الدراسة ـ إلى زيادة العنف غير الرسمي إذ تتجه القوى المعارضة إلى تصعيد تحديها للنظام، لكن من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي استمرار العنف الرسمي وتصعيد درجة شدته إلى نقص العنف غير الرسمي لعدم التكافؤ في القدرات.

القسم الثالث

تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

مقدمة

يهدف هذا القسم إلى قياس وتحليل العلاقات الارتباطية (الإيجابية والسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات المرتبطة به والمفسرة له، وهي: التنمية الاقتصادية وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية. ولقد سبقت الإشارة إلى صعوبة قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وكل من عدم التكامل الوطني وعدم العدالة التوزيعية كمياً. ولذلك فسوف يتم تناول العلاقة بين كل من المتغيرين والعنف السياسي في سياق تحليلي كيفي يستند بالأساس الى بعض الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرتي عدم التكامل الوطني وعدم العدالة التوزيعية في الوطن العربي. ولما كان لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية أبعادها الإقليمية المتمثلة بصفة أساسية في اتجاه بعض النظم العربية ـ والإقليمية غير العربية ـ للتدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية وما يترتب على ذلك من آثار، فقد تم تخصيص مبحث مستقل لدراستها.

وثمة عدة ملاحظات منهجية يجب أخذها بعين الاعتبار، قبل الانخراط في مباحث هذا الفصل.

أولها: أن العنف السياسي ظاهرة مركّبة، متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط. فالمؤكد هنا أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل، بل تتداخل فيما بينها لتؤدي إلى تفجّر أعمال العنف السياسي. ومن المؤكد أيضاً أن هذه العوامل مترابطة، ويؤثر بعضها في بعض إيجاباً وسلباً. كما أن تأثيرها على العنف ليس واحداً أو ثابتاً، بل يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد.

وثانيها: أنه يجب التمييز بين الأسباب المباشرة والموقفية التي تؤدي إلى تفجّر أعمال العنف السياسي، وتلك العوامل غير المباشرة أو الكامنة التي تقف خلفها. فالأولى تُعتبر بمثابة المناسبات أو الشرارات التي تفجّر العنف، لكنها ليست الأسباب أو العوامل البنائية الكامنة

التي تولّد الظاهرة. فعلى سبيل المثال، إذا كان قيام الحكومة برفع أسعار بعض السلع عاملاً مباشراً لاندلاع بعض أعمال العنف الجماهيري، فإن ذلك لا يعدّ السبب الرئيسي للعنف، ذلك لأن اتجاه حكومة ما إلى رفع الأسعار في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، غالباً ما يعكس أزمة تنموية تتمثل بعض أبعادها الاقتصادية في موجات التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات والديون. ومن ثم يصبح العامل الرئيسي الكامن لاندلاع أعمال العنف غياب أو تدهور التنمية ـ وإذا كان مقتل شخصية سياسية يعدّ سبباً مباشراً لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، أو أن تبني الحكومة الجزائرية بعض الإجراءات الثقافية المتعلقة بالتعريب يعتبر سبباً مباشراً لاندلاع بعض أعمال العنف من قبل جماعات من البربر، فإنه في كلتا الحالتين هناك أسباب غير مباشرة وعميقة تقف خلف تلك الأحداث، ترتبط بأزمة عدم التكامل القومي والقيمي التي يعانيها كل من لبنان والجزائر، مع الاختلاف بينهما من حيث طبيعة المشكلة بالطبع.

ومن خلال الأمثلة السابقة يجب تأكيد ضرورة البحث عن المصادر الكامنة والهيكلية للعنف دون الوقوف على الأسباب المباشرة له. غير أن هذا لا يمنع من اعتبار الأسباب المباشرة مدخلاً لتحديد ومعرفة المصادر الأعمق للظاهرة. فمن خلال تتبّع تكرار الأحداث، ومعرفة المطالب والشعارات التي ترفعها القوى التي تمارس العنف، يمكن تحديد وفرز الأسباب التي تعكس درجة من الاستمرارية وتعبّر عن عوامل كامنة في البنية الاجتماعية، وتلك المتغيرة، أي التي تنتهي بانتهاء السبب المباشر لها.

وثالثها: أنه على الرغم من تعدد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف السياسي، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً، بل يختلف من دولة إلى أخرى، طبقاً للاختلافات والتمايزات المرتبطة بالتركيب الاجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الاقتصادية. وفي بعض الحالات، يمكن القول بوجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف السياسي، بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية. فعلى سبيل المثال، تُعتبر أزمة عدم التكامل وتسييسها عاملاً محورياً للعنف السياسي في كل من لبنان والسودان والعراق. بينما تُعتبر الأزمة الاقتصادية عاملاً جوهرياً للعنف السياسي في مصر وتونس.

ورابعها: أن عملية تفسير ظاهرة العنف السياسي أوسع من مجرد قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات المرتبطة به، والمتمثلة في: التنمية الاقتصادية وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل، والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية، نظراً لعدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

١ ـ أن قياس العلاقة الارتباطية بين العنف السياسي، وكل من المتغيرات السابقة على حدة يفترض استبعاد أثر العوامل الأخرى، وهذا افتراض لا يمكن التسليم به. فالمؤكد أن هناك تفاعلات وتأثيرات متبادلة، بين أغلب المتغيرات التي تسبب ظاهرة العنف السياسي وتؤثر فيها. فالتنمية الاقتصادية تؤثر إيجابياً في درجة التعبئة الاجتماعية متمثلة في ارتفاع معدل التعليم، وزيادة الحراك الجغرافي والاجتماعي. وهذا لا بد أن ينعكس على العملية

التنموية برمتها. كما أن التنمية الاقتصادية المتوازنة تمثل مدخلاً هاماً لتحقيق التكامل الوطني والعدل الاجتماعي، بينما التنمية المشوهة وغير المتوازنة يمكن أن تعمّق مشكلات عدم التكامل، وتزيد من حدة الصراعات الاجتماعية والطبقية في المجتمع. وفي بعض الحالات تشكل التبعية للخارج عوامل ضاغطة على النظام لاختيار سياسة تنموية دون غيرها، وفي حالات أخرى يؤدي اتّباع النظام السياسي طريقاً معيناً للتنمية إلى تقليص درجة التبعية للخارج ومظاهرها. ويعدّ النظام السياسي بخصائصه وسماته المتعلقة بطبيعة النخبة الحاكمة، والمؤسسات السياسية، وآليات صنع القرارات والسياسات، حلقة وصل بين المتغيرات السابقة كافة، إذ تتمثل إحدى وظائفه في حل الصراعات والمشكلات في المجتمع، وترجمة مصالح وتطلعات الجماعة إلى أهداف محددة، وتحديد أفضل الأساليب لتحقيقها. ومن ثم فهو الذي يتبنى خياراً أو نمطاً تنموياً دون غيره، وهو المسؤول عن توزيع أعباء عملية التنمية وعوائدها، ويقع على عاتقه أيضاً تبنّي سياسات ثقافية واقتصادية وسياسية من شأنها تحقيق التكامل القومي، والتوازن الاجتماعي داخل المجتمع، وتنعكس طبيعة النظام على أنماط استجابته للمؤثرات والمتغيرات النابعة من بيئته الخارجية. ويبرز ذلك في بعض سياساته وممارساته على المستويين الداخلي والخارجي.

وبناء على ما سبق، فإنه ما لم يتم تطوير أسلوب كيفي وكمّي لمعالجة حدود التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات التي تُطرح باعتبارها أسباباً للعنف السياسي، فإن القدرة التفسيرية للمعالجات الجزئية، خاصة تلك التي تركز على العلاقة بين متغيرين، تكون محدودة.

٢ ـ أن القول بوجود علاقات (إيجابية وسلبية) مباشرة بين العنف السياسي والمتغيرات الأخرى التي سبق الإشارة اليها، ربما لا يكون دقيقاً على الدوام. ففي الكثير من الحالات، لا تكون العلاقة مباشرة، فبعض المتغيرات المستقلة قد تؤتي تأثيرها في ظاهرة العنف السياسي من خلال مجموعة من المتغيرات الوسيطة تحدد طبيعة العلاقة واتجاهها. ويؤدي اختلاف طبيعة المتغيرات الوسيطة وخصوصيتها من مجتمع إلى آخر، الى اختلاف في النتائج (على نحو ما سيتضح في المباحث التالية). وعلى سبيل المثال، وكما انتهت دراسة سابقة[١]، فإن الحرمان الاقتصادي لا يؤثر مباشرة في العنف السياسي. فالعلاقة الطردية (الإيجابية) بينهما تتم من خلال عدد من المتغيرات الوسيطة تتمثل في: زيادة الوعي بالحرمان من قبل قطاعات جماهيرية واسعة، وزيادة السخط والتذمر على المستوى الشعبي، وتراخي قبضة الدولة على أجهزة القهر، ووجود مؤسسات وتنظيمات وقيادات بديلة تحرّك بعض القطاعات الاجتماعية المحرومة في إطار المواجهة مع النظام القائم. كما أن تحقيق درجة عالية من التنمية الاقتصادية لا يؤدي إلى الاستقرار السياسي ما لم يكن هناك توزيع عادل لثمار عملية التنمية. ولا يترتب على زيادة التبعية بالضرورة زيادة العنف السياسي متى توافرت بعض المتغيرات الوسيطة، مثل: الثراء

(١) Farouk Youssef Ahmed, «Economic Deprivation and Political Instability with Comparative Study of Egypt and Iran,» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Commerce, 1972), pp. 175-179.

المادي الذي يُمكّن النظام من الاستجابة لمطالب المواطنين، وعدم تبلور القوى والتيارات السياسية والفكرية التي ترفع راية الرفض والتحدي. وضعف الوعي الجماعي بمخاطر وتداعيات التبعية. كما أن زيادة الإحباط الاجتماعي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة العنف. وكما سبق القول، فقد توجد مجموعة من المتغيرات والعوامل الوسيطة تجعل الإحباط يؤدي إلى تناقص أو غياب العنف السياسي.

وعلى ضوء ما سبق، فإنه يتعينّ على الباحث تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العلاقة بين العنف السياسي وكل من المتغيرات المعنية. وذلك من واقع المتابعة التحليلية للظاهرة موضع الدراسة.

٣ ـ انه جرى العمل في الكثير من الدراسات على التعبير عن أو ترجمة المتغيرات التي تسبب الظاهرة إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمّي، تسهيلاً لعملية قياس العلاقات الارتباطية. وإلى جانب المشكلة المنهجية التي سبقت الاشارة اليها، وهي الخاصة بمدى كفاية المؤشرات في التعبير عن العناصر الأساسية للمفهوم أو المتغير المراد قياسه، ومدى صدقها في أن تعكس المعاني التي تدور في خلد الباحث عندما يستخدم المفهوم. إلى جانب هذه المشكلة، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في حدود وطبيعة تأثير المؤشرات المستخدمة للتعبير عن هذا المتغير (التنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية، مثلاً) على العنف السياسي. فعلى سبيل المثال: إذا كانت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية هي متوسط نصيب الفرد في الدخل القومي، ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة، ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، ونسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي قوة العمل. إذا كانت هذه هي المؤشرات المطروحة للتنمية الاقتصادية، فإن هناك مؤشرات أخرى أكثر ارتباطاً وتأثيراً في ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مثل: المعدل السنوي للتضخم، ومعدل البطالة وخاصة بين الشباب. وإذا كانت نسبة التحضر أحد المؤشرات المستخدمة للتعبير عن التعبئة الاجتماعية، فإن الأكثر ارتباطاً بالعنف السياسي ليس درجة التحضر في حد ذاتها، ولكن درجة التهميش الاجتماعي المصاحبة لعملية التحضر. فعندما لا تتمكن السياسات الحضرية من استيعاب المهاجرين الجدد في إطار أجهزة الانتاج والخدمات، فإنهم يتجمعون على حوافّ المدن في عشش الصفيح وأكواخ الفقر، ويشكلون مادة خاماً للعمل السياسي العنيف. ولذا، لا بد عند تحديد مؤشرات للمتغيرات المعنية من أن يُؤخذ في الاعتبار المؤشرات الأكثر تأثيراً في ظاهرة العنف السياسي.

وخامسها: أن عملية تفسير ظاهرة العنف السياسي، وقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات الأخرى المرتبطة به لن تشمل دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لعدة اعتبارات، منها:

١ ـ أن هذه الدول ـ وباستثناءات محدودة ـ احتلت المراتب الدنيا من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف السياسي ودرجة شدتها. وبالتالي، فإن مشكلة العنف غير مثارة فيها أصلاً.

٢ ـ أن لهذه الدول ظروفاً استثنائية خاصة ترتبط بثروتها النفطية الهائلة وما يترتب عليها من عائدات، وبحجم سكانها، وبطبيعة توزيعهم الجغرافي. ومن ثم، لا يمكن وضعها في المستوى نفسه مع الأقطار العربية الأخرى موضع الدراسة.

٣ ـ أنه بعد إجراء تجربة أولية لقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وبعض المتغيرات المرتبطة به كمياً في كل النظم موضع الدراسة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، اتضح ضآلة معاملات الارتباط بين المتغيرات. وأرجع خبراء الإحصاء ذلك إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعكس قيماً متطرفة في ما يتعلق ببعض المتغيرات المعنية، فعلى سبيل المثال، هي أدنى البلدان العربية من حيث معدل العنف، وأعلاها من حيث نسبة التحضر والتبعية الاقتصادية. وينعكس ذلك على نتائج التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات. ولذلك تم استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي الستة من عملية تفسير العنف. وتمت الإشارة إلى أسباب انخفاض العنف السياسي في هذه الدول، مع رصد احتمالات تزايده في المستقبل، ضمن المبحث الثاني من الفصل الخامس.

الفصل الخامس

عدم التكامل الوطني (التعددية المجتمعية) والعنف السياسي

يعالج هذا الفصل نقطتين أساسيتين: **الأولى**: هي التعريف النظري والإجرائي بمفهوم عدم التكامل الوطني، مع الإشارة إلى نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عدم التكامل والعنف. أما **الثانية**: فهي تحديد طبيعة العلاقة بين عدم التكامل والعنف السياسي في النظم العربية، مع إبراز محددات هذه العلاقة.

ويعرض الفصل لكلتا النقطتين بشيء من التفصيل.

أولاً: التعريف النظري والإجرائي بمفهوم التكامل/ عدم التكامل الوطني

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً متزايداً بقضية التكامل على المستوى الأكاديمي النظري وعلى المستوى السياسي العملي، إذ تعددت الاجتهادات النظرية والفكرية من قبل الباحثين في تخصصات مختلفة لدراسة هذه الظاهرة وفهمها، وبصفة خاصة بعد أن أصبحت تشكّل إحدى أزمات التنمية في البلدان النامية. كما تنوعت سياسات وممارسات النظم السياسية في تلك البلدان للتعامل مع هذه المشكلة، وتفاوتت حظوظها ما بين النجاح في بعض الحالات والفشل في أغلبها.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بقضية التكامل/ عدم التكامل، برزت عدة مسميات ومفاهيم لهذه الظاهرة أو بعض جوانبها، مثل: التعددية المجتمعية، ومشكلة الأقليات، وقضية بناء الأمة، والخطاب الوحدوي، والخطاب التعددي... إلخ. وتدور هذه المفاهيم حول فكرة مركزية مفادها أن هناك داخل المجتمع الواحد قوى وتكوينات اجتماعية متعددة، قوامها تعدّد محاور الانقسام في المجتمع. فهذه الانقسامات قد تكون سلالية أو لغوية أو دينية

أو طائفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية. وعادة ما يوجد أكثر من محور للانقسام بين الجماعات المختلفة. وتتسم هذه الانقسامات والتكوينات الاجتماعية المرتبطة بها بدرجة من الاستمرارية، وتتجسد ـ في بعض الحالات ـ في شكل مؤسسات تربوية واجتماعية وإعلامية[1].

ونظراً لما يترتب على التعددية والانقسامات في المجتمع من صراعات وتوترات ـ في ظروف معيّنة ـ فإن تحقيق الاندماج والتكامل أصبح أحد الأبعاد الأساسية للاستقرار السياسي والتنمية السياسية. ولا تعتبر ظاهرة التعددية المجتمعية لصيقة بمجتمع معيّن أو مجتمعات معيّنة دون غيرها، لكنها ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات المتقدمة كما تعرفها البلدان النامية[2]. ويكمن الفارق بين المجتمعات المختلفة في الصيغة السياسية المطروحة للتعامل مع هذه الظاهرة. إذ نجحت أغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد لحل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وإثراء، بينما لا تزال خطى العديد من بلدان العالم الثالث متعثرة في هذا الاتجاه[3]. وهكذا، فإن عدم التكامل أو التعددية ظاهرة اجتماعية ـ ثقافية لا يترتب عليها نتائج سياسية إلا في ضوء المنهج السياسي الذي يطوره المجتمع للتعامل معها[4].

وتشير الأدبيات السياسية إلى العديد من أشكال عدم التكامل (التعددية) الموجودة في البلدان النامية، منها: عدم التكامل الوطني، غدم التكامل الإقليمي، عدم التكامل القيمي، عدم التكامل السلوكي، وعدم التكامل بين النخبة والجماهير[5].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول محاور الانقسام ومصادر التعددية داخل المجتمعات، انظر:

Charles W. Anderson, Fred R. Von Der Mehden and Crawford Young, *Issues of Political Development* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1967), pp. 20-25, and St. Clair Drake, «Some Observations on Interethnic Conflict as One Type of Inter-Group Conflict, » *Journal of Conflict Resolution* (June 1957), pp. 155-178.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

William Peterson, «Ethnicity in the World Today,» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 20, nos. 1-2 (March-June 1979), pp. 1-13.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Margaret J. Wyszomirski, «Communal Violence: The Arminians and the Copts as Case Studies,» *World Politics*, vol. 27, no. 3 (April 1975), pp. 430-431.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال، «التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية،» **الأفق العربي**، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٥ ـ ٣٥.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول أنماط ومظاهر عدم التكامل، انظر:

Claude Eleme Ake, *A Theory of Political Integration* (Homewood, Ill.: Dorsy Press, 1967); Leonard Binder, «National Integration and Political Development,» *American Political Science Review*, vol. 28 (September 1964), pp. 622-631; Myron Weiner, «Political Integration and Political Development,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, eds., *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley, 1966), pp. 643-654, and W. S. Landecker, «Types of Integration and their Measurement,» *American Journal of Sociology*, vol. 56 (January 1951), pp. 332-370,

وإذا كان من الممكن بناء وتطوير مؤشرات لكل شكل من أشكال عدم التكامل على حدة، إلا أنه من الصعوبة بمكان أن تعتمد الدراسة على مؤشرات لجميع الأشكال، لذلك سيكون التركيز على مؤشرات عدم التكامل الوطني فقط. فهو من أخطر أشكال عدم التكامل، إذ يشير إلى تعدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة في المجتمع. ويجسّد هذا غياب الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، كما يشير الى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكّل تهديداً للكيان الاجتماعي/ السياسي ذاته. وغالباً ما يتضمن عدم التكامل الوطني عناصر لأشكال عدم التكامل الأخرى، مثل: عدم التكامل القيمي والسلوكي.

وثمة عدة مؤشرات مطروحة لعدم التكامل الوطني، منها ما يلي:

١ ـ عدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة في المجتمع، والتوازن العددي بين هذه الجماعات.

٢ ـ حجم التفاعلات الصراعية/ التعاونية بين هذه الجماعات.

٣ ـ حجم العنف المتبادل بين النظام السياسي والأقليات.

٤ ـ التمثيل السياسي للجماعات المختلفة في النخبة الحاكمة.

وكشفت بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عدم التكامل والعنف السياسي عن وجود عدة أشكال للعلاقة بينهما، وذلك على النحو التالي:

١ ـ انتهت أغلب الدراسات في هذا الصدد الى أن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين عدم التكامل والعنف السياسي. أي أنه كلما تزايدت أشكال عدم التكامل في المجتمع تزايد العنف السياسي. نظراً لأن الهويات والانقسامات المتعددة داخل المجتمع تتجه إلى التناقض والصراع، الأمر الذي يولّد التوتر والعنف، خاصة عندما تسعى جماعة معيّنة ـ تشكّل أغلبية عددية ـ إلى تذويب هويات الجماعات الأخرى وتهميشها. ففي مثل هذه الحالة، قد تتجه الجماعة المسيطرة إلى ممارسة العنف المادي والمعنوي لتقليص وتحطيم رموز الكيانات الأخرى، الأمر الذي قد يخلق ردود أفعال عنيفة من قبل هذه الجماعات حفاظاً على هوياتها. ويمكن أن تتفجر أعمال العنف أيضاً نتيجة لسعي جماعة معيّنة تشكّل أقلية في المجتمع الى فرض سيطرتها وأيديولوجيتها على الجماعات الأخرى التي تشكّل الأغلبية. كذلك يؤدي التعدد وعدم التكامل إلى تفجر الصراعات بين الجماعات المختلفة في إطار التنافس على الثروة والسلطة. ويبرز ذلك عندما تتمتع جماعة معينة بامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، بينما تعاني جماعات أخرى الحرمان السياسي والاقتصادي[٦]. وقد يتولد العنف نتيجة سعي

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1953), pp. 129-130, and Lucian W. Pye, *Aspects of Political Development* (Boston: Little Brown, 1966), p. 136..

بعض الجماعات الى الانفصال عن جسد الدولة، وتكوين دولة مستقلة، أو الانضمام الى دولة أخرى، خاصة أن بعض القوى والجماعات في الداخل يكون لها امتدادات خارجية.

وتزداد احتمالات العنف ويصبح أكثر اتساعاً وحدّة عندما تقترن الانقسامات السلالية واللغوية والدينية والطائفية ببعض التمايزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٧]، كأن تكون هناك جماعة دينية أو عرقية تستحوذ على السلطة، وتتمتع بوضع اقتصادي متميز، وتتمركز في منطقة جغرافية معينة. وعلى الجانب الآخر، تكون هناك جماعات أخرى تتمركز في مناطق أخرى وتعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يصبح الانتماء الديني أو الإثني هو الذي يحدد الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفرد، وتتحول ولاءات الأفراد نحو طوائف وجماعات وكيانات دون الدولة. ويمكن أن تشكل هذه الكيانات تهديداً للدولة ذاتها[٨]. ويُعتبر لبنان نموذجاً حياً لهذا الوضع[٩].

ومن بين الدراسات التي أقرت وجود علاقة طردية (إيجابية) بين عدم التكامل والعنف السياسي، دراستا: موريسون وستيفنسون عن العلاقة بين التعددية الثقافية والتحديث وعدم الاستقرار السياسي، التي أجرياها على الدوَل الإفريقية (جنوب الصحراء). وأكد الباحثان أن مفهوم التعددية الثقافية يُعتبر مدخلاً أساسياً لدراسة المجتمعات الإفريقية[١٠]. وأقر دوغلاس هيبس أيضاً العلاقة الطردية بين عدم التكامل والعنف السياسي في دراسته التي سبقت الإشارة إليها[١١].

٢ ـ انتهى البعض الى أن الاتجاه نحو تحقيق التكامل يؤدي إلى زيادة أعمال العنف في المدى القصير، وإلى الاستقرار في المدى الطويل. ففي بداية عمليات الدمج والصهر للجماعات المختلفة، تحدث ردود أفعال عنيفة من قبل بعض هذه الجماعات، خاصة عندما

---

(٧) Douglas A. Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (New York: John Wiley, 1973), chap. 5, and Drake, «Some Observations on Interethnic Conflict as One Type of Inter-Group Conflict,» pp. 155-178.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

A. C. Paranje, «Ethnic Identities and Prejudices: Perspectives from Third World,» *Journal of Asian and African Studies,* vol. 20, nos. 3-4 (1985), pp. 134-140.

(٩) يوجد العشرات، بل المئات من الكتب والمقالات (العربية والأجنبية) حول لبنان. نكتفي بالإشارة الى اثنين فقط: انطوان نصري مسرّة، «معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية: الحالة اللبنانية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٦٠ ـ ٨٩، ومعهد البحوث والدراسات العربية، الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة (القاهرة: المعهد، ١٩٧٨).

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Donald G. Morrison and H.M. Stevenson: «Cultural Pluralism, Modernization and Conflict: An Empirical Analysis of Sources of Political instability in African Nations,» *Canadian Journal of Political Science,* vol. 5, no. 1 (1972), pp. 82-103, and «Integration and Instability: Patterns of African Political Development,» *American Political Science Review,* vol. 66, no. 3 (September 1972), pp. 902-927.

(١١) انظر: Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis,* pp. 19-80.

تكون هوياتها الذاتية عميقة ومتجذرة، لكن الانخراط التدريجي لهذه الجماعات في أنماط جديدة من القيم والمؤسسات والأنشطة والعلاقات التي تعكس الولاء للدولة، من شأنه زيادة إمكانات الاستقرار إذ يتجذر مفهوم المواطنة، وتضعف التمايزات على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، ويجد الجميع قنوات شرعية وفعّالة لتوصيل رغباتهم ومطالبهم، وبذلك تقل احتمالات لجوئهم إلى ممارسة العنف. ويستند هذا التصور الى افتراض أساسي قوامه نجاح عملية التكامل من خلال الأدوات الثقافية والسياسية والمؤسسية[١٢].

٣ ـ أكد بعض الباحثين أن التعددية في حد ذاتها لا تمثّل سبباً للعنف السياسي، ولكن الصيغة السياسية المطروحة للتعامل مع القضية، أو عملية تسييس التعددية هي التي تسبب النزاعات والعنف من عدمه. فإذا لم تسمح تلك الصيغة بتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من المشاركة في السلطة بشكل سلمي، والحصول على نصيب عادل من الثروة، فإن ذلك يفتح الباب للتوتر والعنف. فهذا من شأنه زيادة عودة بعض الجماعات الى انتماءاتها وهوياتها الأولية. وكذلك يصبح لأهدافها طابع سياسي، أي ترتبط بالسلطة وسياساتها. وهذا يدفع بعضها الى الانخراط في أعمال العنف المضادة للنظم الحاكمة، للمطالبة بنصيب عادل من الثروة والسلطة. وقد تسعى بعض الجماعات الى الانفصال عن جسد الدولة ذاتها. وغالباً ما تلعب عملية التعبئة الاجتماعية، والظروف السياسية المتعلقة بممارسة السلطة في المجتمع، وأوضاع الفقر والحرمان التي تعانيها بعض الجماعات والأقاليم في الدولة، دوراً هاماً في إضفاء الطابع السياسي على ظاهرة التعددية في المجتمع[١٣].

ويحذّر أنصار هذا الاتجاه من مخاطر استراتيجية الدمج القهري أو القسري للجماعات المتعددة داخل المجتمع، لأن الخبرة التاريخية أكدت أن هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى زيادة العنف. وتزداد خطورة الأمر عندما ترتبط الانقسامات الإثنية والعرقية والدينية ببعض التمايزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضد بعض الجماعات. ومن هنا فإن الاتجاه نحو المركزية قد يزيد من حدة الصراعات بين الجماعات المختلفة، إذ تصبح السلطة محوراً للصراع، كما يسمح امتلاكها لجماعات معينة بامتلاك مصادر قوة ونفوذ أكبر، الأمر الذي يولّد السخط والتوتر لدى الجماعات الأخرى. لذلك يطالب أنصار هذا الاتجاه بضرورة الاعتراف بالولاءات التحتية والإقرار بشرعيتها واحترام الحقوق الثقافية والسياسية لمختلف الجماعات. ويعدّ هذا مدخلاً أساسياً لخلق نوع من الوحدة، قائمة على أساس الاعتراف بالتعدد والتنوع

---

(١٢) Claude Eleme Ake, «Political Integration and Political Stability,» *World Politics*, vol. 19 (1961).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: شفيق الغبرا، «الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٦، العدد ٣ (خريف ١٩٨٨)، ص ٤٣ ـ ٥٩؛ وجيه كوثراني، «المسألة الثقافية: تعددية وتغلب أم تنوع فكري في مجتمع حر ودولة عادلة،» الحوار، العدد ٢ (صيف ١٩٨٩)، ص ٨١ ـ ٩٩؛ Anthony D. Smith, *The Ethnic Revival* (Cambridge, Mass. Cambridge University Press, 1981), p. 56, and S. Roth Schild, *Ethnic Politics: A Conceptual Framework* (New York: Columbia University Press, 1981).

وتوفير مقومات الأمن والهوية للجماعات كافة داخل الدولة[14]. ويرتبط بذلك ضرورة الاتجاه نحو اللامركزية، وتعميق معاني المشاركة السياسية للجماعات المختلفة من خلال قنوات فعالة ومعترف بها، مع الالتزام بعدالة توزيع الثروة والسلطة في المجتمع حتى يمكن نزع فتيل أحد المصادر الأساسية للصراع بين الجماعات المختلفة.

والخلاصة أن تسييس الانقسامات السلالية واللغوية والدينية واعطاءها مضامين اقتصادية واجتماعية يؤدي إلى تفجيرها، أما الاعتراف بها والتسليم بشرعيتها وحماية حقوقها فيكون مدخلا للاستقرار[15].

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن الاتجاه الغالب في التحليل السياسي هو القائل بوجود علاقة طردية (إيجابية) بين عدم التكامل والعنف السياسي. وإن كان البعض قد أشار الى أن هذا يرتبط بالمدى الزمني للتعامل مع مشكلة عدم التكامل، وكذلك بشكل الصيغة السياسية المطروحة لذلك.

ثانياً: طبيعة ومحددات العلاقة بين عدم التكامل والعنف السياسي في النظم العربية

الهدف من هذا الجزء هو استكشاف طبيعة ومحددات العلاقة بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي في النظم العربية موضع الدراسة. وسيتم ذلك من خلال الربط والمقارنة المباشرة بين ترتيب النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي ومتوسطات شدتها من جانب وترتيبها من حيث درجة عدم التكامل من جانب آخر.

وقبل إجراء هذه العملية، يمكن إلقاء الضوء على أبرز ملامح ظاهرة عدم التكامل في المجتمعات العربية. فعلى الرغم من أن حوالى ٨٨ بالمئة من سكان الوطن العربي يعتبرون أن اللغة العربية لغتهم وثقافتهم الأولى، وعلى الرغم من أن حوالى ٩١ بالمئة من العرب مسلمون، وأغلبهم يعتنقون المذهب السني، إلا أن البلدان العربية تعرف ـ بدرجات متفاوتة ـ ظاهرة التعدد والتنوع على أسس إثنية ولغوية ودينية ومذهبية[16]. وفي بعض الحالات تتفجر

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٩ ـ ١٠٣.

(١٥) بخصوص عمليات تحقيق الاندماج أو الانصهار القومي وما ينجم عنها من آثار وتداعيات. تساءل أحد الباحثين: هل هي عملية بناء للأمة أم تحطيم لها؟ ذلك لأن تحقيق التكامل عن طريق الدمج والإنصهار غالباً ما يكون على حساب تحطيم وضرب جماعات أخرى لها هوياتها وتمايزاتها الخاصة بها. لمزيد من التفاصيل، انظر: W. Connor, «Nation-Building or Nation Destroying,» *World Politics*, vol. 24, no. 3 (April 1972), pp. 319-355.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، محرّر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

مشكلات الأقليات بشكل يهدد الكيان السياسي والاجتماعي لبعض الدول كما هو الحال في لبنان[17]. بينما في حالات أخرى، تمكنت النظم الحاكمة من التوصل إلى صيغة سلمية لاستيعاب مشكلة عدم التكامل وحلّها. لذلك ستعرض الدراسة لبعض الخصائص والسمات العامة لهذه الظاهرة، وخاصة تلك التي تؤثر في ارتباطها بالعنف السياسي.

ويُعتبر الحديث عن التكامل/ عدم التكامل في الوطن العربي، في جوهره، حديثاً عن مشكلة الأقليات السلالية واللغوية والدينية والطائفية في المنطقة[18]. ولهذه الظاهرة جذورها التاريخية سواء في الخبرة العربية الإسلامية[19]، أو في العهد الاستعماري[20]. إذ عمل الإستعمار على تعميق الانقسامات السلالية واللغوية والدينية والإقليمية في المستعمرات، من منطلق سياسة فَرِّق تَسُدْ من جانب، وخلق القوى المرتبطة به في الداخل من جانب آخر. وتم ذلك من خلال العديد من الأساليب السياسية والاقتصادية والثقافية. ولا تزال القوى الخارجية، وبخاصة إسرائيل وبعض القوى الغربية، تضرب على نغمة الأقليات في المنطقة وتستخدمها من أجل التأثير في النظم الحاكمة فيها.

وإلى جانب إسرائيل، ساندت ايران في ظل حكم الشاه التمرد الكردي ـ في فترات مختلفة ـ ضد النظام العراقي. كما أن ايران الثورة جاءت بتحديات جديدة من هذه الزاوية، فأعطت لبعض الأقليات الشيعية في المنطقة الأمل بإمكانية قيام جمهوريات إسلامية على غرار النمط الإيراني، ومن ثم كانت عاملاً هاماً في تحريك بعض هذه الأقليات ضد النظم القائمة. كما ساندت أثيوبيا ـ في فترات مختلفة ـ حركة التمرد في جنوب السودان، وذلك في إطار تناقضات وتشابكات العلاقات الأثيوبية ـ السودانية، والعلاقات الأثيوبية ـ العربية بصفة عامة[21].

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: برهان غليون، «النظام الطائفي،» منبر الحوار، العدد ١١ (خريف ١٩٨٨)، ص ٨ ـ ٣٩؛ جورج طرابيشي، «الظاهرة الطائفية بين ضرورة الإستيعاب واحتمال الانفلات،» **اليقظة العربية**، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ١٨ ـ ٢٧، وحامد ربيع، **سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ١٢.

(١٨) هناك عدة محاولات لتصنيف الأقليات في الوطن العربي، أبرزها محاولة سعد الدين إبراهيم، إذ صنفها إلى: أقليات لغوية غير عربية، وأقليات دينية غير إسلامية، وأقليات إسلامية غير سنيّة، وأقليات غير عربية وغير إسلامية. انظر: إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٢٦٥.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عوني فرسخ، «الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي، وتحديات الحاضر، واحتمالات المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٣٦ ـ ٥٩، ونيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، الفصل الثاني.

(٢٠) جلال عبد الله معوض، «القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي،» **التعاون**، السنة ٢، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ١٣٠ ـ ١٥١.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاضل رسول، «حول دور المؤثر الخارجي في تطور المسألة القومية والطائفية،» **الحوار**، العدد ١١ (خريف ١٩٨٨)، ص ١٠٨ ـ ١٢٢، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية =

وإذا كانت الأقليات في الوطن العربي قد مثلت قنوات لتدخّل بعض القوى الخارجية (الإقليمية غير العربية، والدولية)، فإنها مثلت أيضاً مسالك لتحريك العنف فيما بين النظم العربية والتدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية. فعلى سبيل المثال: ساندت ليبيا حركة التمرد في الجنوب السوداني ـ في فترات مختلفة ـ في إطار توتر علاقتها مع النظام السوداني. وقام العراق بمساندة القوى السنّية المعارضة للنظام السوري. وعلى الجانب الآخر، وقفت سوريا إلى جانب القوى الرئيسية المعارضة للنظام العراقي وأهمها الأكراد والشيعة. واتجهت اليمن الديمقراطية إلى مساندة حركة التمرد في ظفار ضد النظام في سلطنة عُمان... إلخ. وهكذا، تم توظيف الأقليات كأدوات في الصراعات العربية ـ العربية.

وبالرغم من أهمية الأبعاد الخارجية لمشكلة الأقليات في الوطن العربي، إلا أنها تظل بالأساس قضية داخلية. وقبل تحديد الأبعاد الداخلية للمشكلة، يجب التأكيد على أنها تمثّل مدخلاً لفهم وتحليل مشكلات وأزمات أكبر وأعمق يعانيها الوطن العربي، وأبرزها: أزمة بناء الدولة الوطنية، وأزمة المشروع القومي العربي، وأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي ظل هذه الأزمة الهيكلية، انفتح الباب لبروز وتنامي الولاءات التحتية، كالولاءات القبلية والعرقية والطائفية والدينية. وهي مسألة وثيقة الارتباط بالعنف السياسي.

وتتعدد أبعاد ظاهرة الأقليات في الوطن العربي: فهناك بعد ثقافي/ قيمي يتمثل في التمايز الثقافي واللغوي لبعض الأقليات كالبربر في الشمال الافريقي، والأكراد في العراق. وهناك بعد ديني/ طائفي يتمثل في التعدد الديني والطائفي داخل الدولة الواحدة، كالأقليات المسيحية واليهودية بطوائفها المتعددة، وكذلك الطوائف الإسلامية كالشيعة والسّنة والخوارج في العديد من البلدان العربية. وهناك بعد سياسي يتعلق بقضية التمثيل السياسي للأقليات في النخبة الحاكمة ومؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها. فالملاحظ في أغلب الحالات، أن هناك تمييزاً سياسياً ضد الأقليات، إذ توجد أقليات لا يتم تمثيلها سياسياً، وأخرى يتم تمثيلها بصورة شكلية لا تتناسب ووزنها العددي. هذا مع حرص النظم الحاكمة على أن تظل المناصب الحساسة والرئيسية، وخاصة في القوات المسلحة وأجهزة الأمن بعيدة عن متناول ممثلي الأقليات.

وإن لظاهرة الأقليات بعدها الجغرافي، إذ غالباً ما تتركز في مناطق جغرافية معينة داخل الدولة. فعلى سبيل المثال: يتركز الأكراد في شمال العراق، والزنوج في جنوب السودان، والبربر في جبال أطلس ومنطقة الريف في المغرب، والشيعة في الجزء الشرقي من العربية السعودية. وفي ظل مشكلات عدم التكامل الإقليمي، وضعف شبكات الاتصال والمواصلات في العديد من البلدان العربية، تتفاقم المشكلة، وقد تتجه بعض الأقليات إلى المطالبة بالحكم الذاتي كما هو الحال بالنسبة الى مشكلة جنوب السودان والمشكلة الكردية.

وهناك أيضاً البعد الاقتصادي والاجتماعي، وهو يتمثل أساساً في التمييز الاقتصادي

= بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٢٤٧.

والاجتماعي ضد الأقليات، الأمر الذي يخلق لديها حالة من الإحساس بالظلم والغبن الاجتماعي. وثمة عدة مؤشرات تدلّ على ذلك، منها: أن مناطق الأقليات في الغالب من أكثر المناطق تخلّفاً، كما أنها تحوز على نصيب متدنٍ من ميزانيات وخطط التنمية الوطنية. وينعكس ذلك على مستوى معيشة مواطني هذه الأقليات. ولقد تنبهت بعض النظم العربية إلى ذلك، فراحت - في إطار العمل على استيعاب الأقليات - تبدي اهتماماً اقتصادياً واجتماعياً أكبر بمناطقهم. لكن يظل وعي الأقليات بالظلم الاقتصادي والاجتماعي عاملاً هاماً في دفعها الى ممارسة أعمال العنف. وثمة مفارقة غريبة تساهم في تأزيم هذا الوضع، وهي أنه على الرغم من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقليات، إلا أن مناطقهم تشكّل مصادر للثروات الطبيعية في بعض الأقطار العربية[22]. فعلى سبيل المثال: تتركز الثروات الطبيعية والنفطية في المناطق الجنوبية من السودان، وفي مناطق الأكراد في العراق، وكذلك توجد الكثير من حقول النفط في العربية السعودية في المناطق التي يقطنها الشيعة. ويساهم هذا الوضع في زيادة إحساس الأقليات بالغبن الاقتصادي والاجتماعي، إذ إنهم لا يستفيدون كثيراً من الثروات الموجودة في مناطقهم.

ويزيد من خطورة مشكلة الأقليات في الوطن العربي أن خطوط التقسيم الطائفي والديني والإثني تلتقي مع خطوط التمايزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة الى العديد من الأقليات[23]. الأمر الذي يجعل معاناتهم متعددة الأوجه. لذلك فإن انخراط بعضها في أعمال العنف المضادة للنظم الحاكمة غالباً ما يرتبط بمطالب اقتصادية واجتماعية (الحصول على نصيب عادل من الثروة والخدمة في المجتمع)، وسياسية (الحصول على نصيب عادل من السلطة)، وثقافية (تمكين الأقليات من التعبير عن خصوصياتها الثقافية)، وقليلة تلك الأقليات التي تسعى من أجل الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة.

ويُلاحَظ أن لمشكلة الأقليات وضعية متميزة في بعض الاقطار العربية، مثل: سوريا

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

R.D. McLaurin, «Minorities and Politics in the Middle East: An Introduction,» in: R.D. McLaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1979), pp. 1-16.

لمزيد من التفاصيل حول أبعاد مشكلة الأكراد في العراق، ومشكلة الجنوب في السودان، انظر: صلاح كردوس، «السوادن ومشكلة الجنوب،» الباحث العربي، العدد ٨ (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٣٨ - ٥٥؛ قاسم جميل قاسم، «الفكر القومي في العراق: المشكلة الكردية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧)؛ عبد المنعم عباس محمود، «مشكلة جنوب السودان،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣)؛ عبد الإله بلقزيز، «الأزمة السودانية: عناصرها واحتمالاتها،» المنتدى، السنة ٤، العدد ٤٥ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٦ - ٨، ومحمد حسن عبد المجيد، «التنمية والتكامل القومي في السودان، ١٩٥٦ - ١٩٨٠،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: باهر عتلم، «الوضع الاقتصادي للأقليات في المشرق العربي،» الأفق العربي، العدد ٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٣٥٣ - ٣٦٦.

والعراق واليمن العربية. فالأقليات هي الحاكمة والمسيطرة في هذه الدول. ففي سوريا تسيطر الطائفة العلوية ـ وهي لا تمثل الا ما يراوح بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة من اجمالي عدد السكان ـ على السلطة، بينما تقع الأقليات الأخرى، والأغلبية (المسلمون السنّة الذين يشكّلون أكثر من ثلثي السكان) خارج هذه الدائرة. أما في العراق فالتكريتيون البعثيون العرب السّنة هم المسيطرون على السلطة، ويمثل العرب السنّة حوالى ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان، بينما يشكّل الشيعة أكثر من نصف عدد السكان[٢٤]. أما في اليمن العربية، فالشيعة الزيدية هي الأقلية الحاكمة. في ظل هذه الأوضاع، فإن الأغلبية العددية تعدّ في حكم الأقلية من حيث التمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضدها، إذ تحرص الأقليات الحاكمة في هذه البلدان على ضمان استمرارها في السلطة، وذلك من خلال تدعيم سيطرتها وقبضتها على مختلف عناصر القوة في المجتمع، وبخاصة في الجيش وأجهزة الأمن والحكومة والاقتصاد.

واتّبعت النظم العربية ـ في أغلب الأحوال ـ مسلكين أساسيين للتعامل مع مشكلة الأقليات: أولهما: يتمثل في سياسات الاستيعاب القهري والدمج القسري للأقليات استناداً إلى أساليب مادية ومعنوية. وتتمثل الأساليب المادية في: استخدام القوة المسلحة لإخماد أي حركات أو تمردات من قبل الأقليات، وممارسة الحبس والاعتقال وتدبير بعض عمليات الاغتيال ضد العناصر النشطة والمناوئة فيها، وفرض حظر التجول أحياناً في مناطق بعض الأقليات، والعمل على إعادة توطين بعضها بالشكل الذي يضمن استمرار تحكّم النظام فيها. هذا إلى جانب العمل على تفتيت الأقليات وخلق الصراعات داخلها، الأمر الذي يضمن استمرار ضعفها، ويحول دون توحّدها في وجه النظم القائمة.

أما الأساليب المعنوية فتتمثل في: تضييق المسالك التي تستطيع الأقليات من خلالها التعبير عن خصوصيتها وهويتها الثقافية. كذلك تمارس أغلب النظم العربية التمييز ضدها في ما يتعلق بأنصبة مناطقها في ميزانيات التنمية، وبتمثيلها في مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية. ولقد ساهمت أساليب الاستيعاب القهري هذه في تعميق مشكلة الأقليات في الوطن العربي، ودُفع بعضها للانخراط في أعمال العنف. وثانيهما: الحكم الذاتي لبعض الأقليات، إذ يسمح لها بحكم ذاتي في إطار الدولة. وهذا ما حدث بالنسبة إلى الأكراد في العراق والجنوب في السودان، وإن كان مشروع الحكم الذاتي قد تعثّر في الحالتين.

وخلاصة القول: إن النظم العربية لم تتبع سياسات سلمية وفاعلة لحل مشكلات

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول تركيب النخب الحاكمة ووضعية الأقليات في سوريا والعراق، انظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، نيفين عبد المنعم مسعد، «أيديولوجيات الأقليات وأزمة الدولة العربية المعاصرة: دراسة حالة سوريا والسودان،» في: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي**، مجموعة من الباحثين (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٣٨١ ـ ٤٠٨؛ Christine Moss Helms, «Iraq,» in: Samuel F. Wells (Jr.) and Mark A. Bruzonsky, eds., *Security in the Middle East: Regional Change and Great Power Strategies* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 101-115, and Mahmud A. Faksh, «The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force,» *Middle East Studies*, vol. 20, no. 1 (January 1984), pp. 132-151.

الأقليات من خلال الحكم الذاتي أو الفيدرالية، وتأكيد معاني المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، بحيث تعلو قيمة المواطنة على الاعتبارات الطائفية والعرقية والدينية كافة. وكذلك لم تتحرك هذه النظم بفاعلية في اتجاه خلق وتحقيق سياسات تنموية (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية) متوازنة، تنزع عن الأقليات الشعور بالظلم والغبن، وتمكّنهم من التعبير عن خصوصياتهم الثقافية والدينية في إطار الولاء للدولة الوطنية، وليس في إطار تحديها. وتسمح لها بتمثيل سياسي يتناسب ووزنها العددي. وغالباً ما فضلت النظم العربية أسلوب القمع المادي والمعنوي للتعامل مع ظاهرة الأقليات، نظراً لعجزها وعدم رغبتها في تطوير وتبنيّ سياسات إيجابية وفاعلة للتعامل مع المشكلة.

وبعد عرض جوانب مشكلة عدم التكامل في الوطن العربي، تحلل الدراسة العلاقة بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي. وقد جرت عدة محاولات لتصنيف المجتمعات العربية حسب درجة التكامل/ عدم التكامل، أبرزها: محاولة د. سعد الدين ابراهيم[٢٥]، الذي صنّف المجتمعات العربية ـ طبقاً لدرجة التكامل/ عدم التكامل في ثلاث مجموعات، بعد استبعاد لبنان نظراً لخصوصيته في هذا الصدد. واعتمد د. سعد الدين إبراهيم على المعيار العددي في التصنيف. فاعتبر أن المجتمعات الأكثر تكاملاً هي التي تقلّ فيها نسبة الأقليات إلى إجمالي عدد السكان عن ١٥ بالمئة والمجتمعات المتوسطة التكامل هي التي تتراوح فيها نسبة الأقليات إلى إجمالي عدد السكان من ١٥ ـ ٢٠ بالمئة. والمجتمعات المنخفضة التكامل (الأكثر تنوعاً) وهي التي تزيد فيها هذه النسبة عن ٣٥ بالمئة.

وبوضع تصنيف د. سعد الدين إبراهيم للمجتمعات العربية طبقاً لدرجة التكامل في جدول، تصبح الصورة على النحو التالي:

جدول رقم (٥ ـ ١)
تصنيف المجتمعات العربية طبقاً لدرجة التكامل/ عدم التكامل

المجتمعات الأكثر تكاملاً	المجتمعات المتوسطة التكامل	المجتمعات المنخفضة التكامل (الأكثر تنوعاً)
مصر	الجزائر	المغرب
تونس	الكويت	السودان
السعودية	عُمان	العراق
ليبيا	الإمارات العربية المتحدة	سوريا
الأردن	سوريا	موريتانيا
الصومال		اليمن العربية
اليمن الديمقراطية		البحرين
قطر		جيبوتي

(٢٥) إبراهيم، محرّر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٥.

وعند إجراء عملية التحليل والمقارنة، سيتم استبعاد الأقطار العربية المستبعَدة أصلاً من الدراسة (الصومال، موريتانيا، جيبوتي، بالإضافة إلى لبنان)، وكذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً للأسباب التي سبق ذكرها.

ومن خلال الربط والمقارنة بين الجدول رقم (٤ ـ ١٢) الذي يتضمن ترتيب النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها، والجدول رقم (٥ ـ ١) الذي يتضمن ترتيبها من حيث درجة التكامل/ عدم التكامل، يتضح ما يلي:

١ ـ أن الأقطار العربية الأكثر تكاملاً، وهي مصر وليبيا وتونس والأردن واليمن الديمقراطية احتلت المراتب: ١، ٢، ٧، ٨، ١١ (بالترتيب) من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الثالثة (مصر)، والخامسة (ليبيا)، والسابعة (الأردن)، والثامنة (تونس)، والحادية عشرة (اليمن الديمقراطية) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، أخذاً في الاعتبار أن عدد النظم العربية التي يقوم عليها التحليل والمقارنة هو أحد عشر نظاماً فقط، بعد استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ أن سوريا والجزائر تقعان في مرتبة متوسطة من حيث درجة التكامل، إلا أنهما جاءتا في المرتبتين ٤، ١٠ (بالترتيب) من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلتا المرتبتين، الثانية (سوريا)، والتاسعة (الجزائر) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

٣ ـ أن الأقطار العربية الأقلّ تكاملاً (الأكثر تنوعاً)، وهي: السودان والمغرب والعراق واليمن العربية احتلت المراتب: ٢، ٣، ٥، ٦ (بالترتيب) من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الأولى (السودان)، والرابعة (المغرب)، والسادسة (اليمن العربية)، والثامنة (العراق) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

٤ ـ أن الأقطار الأكثر تكاملاً (اليمن الديمقراطية، ليبيا، الأردن، تونس، مصر) احتلت المراتب: ١، ٥، ٨، ٩، ١١ (بالترتيب) من حيث درجة شدة العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الأولى (اليمن الديمقراطية)، والسادسة (ليبيا)، والثامنة (الأردن)، والحادية عشرة (تونس)، والرابعة عشرة (مصر) من حيث شدة العنف غير الرسمي. بينما القطران اللذان يقعان في مرتبة متوسطة من حيث درجة التكامل (سوريا والجزائر) إحتلتا المرتبتين السادسة والحادية عشرة (بالترتيب) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المرتبتين: الخامسة (سوريا)، والعاشرة (الجزائر) من حيث شدة العنف غير الرسمي.

٥ ـ أن الأقطار الأقل تكاملاً (الأكثر تنوعاً)، وهي: اليمن العربية والسودان والمغرب والعراق، احتلت المراتب: ٢، ٣، ٤، ٧ من حيث شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (اليمن العربية)، والثالثة (العراق)، والرابعة (السودان)، والسابعة (المغرب) من حيث شدة العنف غير الرسمي.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنه ليس هناك علاقة واحدة متسقة بين عدم التكامل الوطني

والعنف السياسي. ويتطلب الأمر تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة هذه العلاقة واتجاهها. ويلاحظ بصفة عامة أن الأقطار العربية الأقل تكاملاً، وهي: المغرب والسودان والعراق واليمن العربية، غالباً ما جاءت في مراكز متقدمة من حيث تكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها، خاصة أن الجماعات غير المندمجة مارست دوراً أساسياً في أعمال العنف المضادة لهذه النظم، كما أنها استُهدفت بقدر يعتدّ به من العنف الذي مارسته النظم الحاكمة. وفي هذا المقام، يمكن الإشارة إلى دور جبهة البوليساريو في المغرب، والحركة المسلحة في الجنوب السوداني، والأكراد في العراق، وبعض القبائل في اليمن. وقد اتسمت التفاعلات العنيفة بين النظم الحاكمة وهذه القوى بدرجة أكبر من الحدة، حيث أخذت في الغالب صورة الحرب الأهلية التي تمارس خلالها الكثير من أعمال العنف الحادة، مثل أحداث الشغب والتمردات العامة، والمحاولات الانقلابية وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي.

وبالنسبة إلى بعض الدول الأكثر تكاملاً، فقد جاءت في مراكز متقدمة من حيث تكرارات أحداث العنف (مصر وليبيا)، أو متوسطات شدتها (اليمن الديمقراطية). ويُلاحَظ أن القوى التي مارست العنف ضد نظمها أو التي مُورس العنف ضدها من قِبَل النظم، تمثلت بالأساس في الجماعات الإسلامية والطلبة والعمال وبعض وحدات الجيش، وهي قوى سياسية واجتماعية لا علاقة لها بمشكلة التكامل/ عدم التكامل بالمعنى المتناوَل في هذه الدراسة. كما يُلاحَظ أنه ـ باستثناءات محدودة ـ فإن أعمال العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) التي تمت في هذه النظم كانت في الغالب محدودة، مثل: المظاهرات وأحداث الشغب المحدودة، وعمليات الاعتقال الجزئية.

وعلى هذا الأساس، يمكن استخلاص نتيجة عامة مفادها: أن التكامل في حد ذاته لا يمنع من زيادة تكرارات أحداث العنف السياسي التي تندلع نتيجة عوامل أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية لا علاقة لها بقضية التكامل. أما عدم التكامل فيؤدي إلى زيادة تكرارات أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) وزيادة درجة شدتها في الوقت نفسه. وهو يبدو أكثر ارتباطاً بشدة العنف عن معدل تكراره. وبذلك يمكن القول ـ بصفة عامة ـ إن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم التكامل والعنف السياسي، أي كلما زادت درجة عدم التكامل زاد معدل العنف السياسي. ولكن هذه العلاقة ليست مباشرة إذ تحكمها عدة متغيرات وسيطة هي:

١ ـ الوزن العددي للأقلية وطبيعة تمركزها الجغرافي. فلا شك في أن الوزن العددي للأقلية إلى إجمالي عدد السكان يشكّل أحد المقومات الموضوعية التي تمكّنها من ممارسة العنف. فالأقليات الكبيرة الحجم تستطيع أن تجند أعداداً أكبر في إطار الأعمال العنيفة المضادة للنظام. وتزداد أهمية هذا المتغير عندما يقترن حجم الأقلية بالتماسك في داخلها، بحيث تختفي الانقسامات والانشقاقات التي تمكّن النظام من اختراق الأقلية وتفتيتها. وعلى الجانب الآخر، فإن الأقليات الصغيرة العدد، غالباً ما تتجه إلى التعايش والتأقلم مع الظروف

والأوضاع القائمة، ويسهل على النظام احتواؤها واستيعابها، أو حتى فرض الصمت عليها. كما أن الأقليات التي تتمركز في مناطق استراتيجية ـ مثل مناطق الحدود ـ تكتسب ميزة كبرى في ممارسة العنف ضد النظام، الذي قد يجد صعوبة في مد سيطرته على تلك المناطق.

وبالنظر إلى خريطة الأقليات في الوطن العربي[26]، يمكن القول إن البلدان العربية التي تضم أقليات لها وزن عددي كبير نسبياً غالباً ما جاءت ضمن أعلى البلدان العربية من حيث تكرارات الأحداث أو متوسطات شدتها أو في الاثنين معاً. مثال ذلك: العراق والسودان. فإجمالي عدد الأكراد وصل في منتصف الثمانينيات إلى (٣,٥) مليون نسمة. ويتركزون بصفة أساسية في العراق وجزء منهم في سوريا. وكذلك وصل إجمالي عدد القبائل الزنجية إلى (٤,٥) مليون نسمة، ويتركزون أساساً في جنوب السودان. ويمثل الشيعة الاثنا عشرية حوالى (٨) ملايين نسمة، يتركزون أساساً في العراق ولبنان وأقطار الخليج. ويمثل الشيعة الزيدية (٢,٥) مليون نسمة، ويتركزون أساساً في اليمن وجنوب الجزيرة العربية. ويُلاحَظ في أغلب الحالات السابقة أن الأقليات تتركز على مناطق الحدود. وهذا يمنحها ميزة إيجابية لممارسة العنف ضد النظم الحاكمة.

٢ ـ درجة حدة التمايز/ الانقسام بين الأقلية والأغلبية داخل المجتمع. فإذا كان الحجم البشري للأقلية يشكّل مقوماً بشرياً لانخراطها في أعمال العنف، فإن درجة حدة التمايزات تشكل مقوماً معنوياً لعنف الأقليات. فكلما كانت درجة الانقسام حادة وعميقة أصبحت فرص وإمكانات التوصل إلى اتفاق عام بشأن القضية الأساسية بين مختلف القوى والفئات محدودة. وأصبحت الأقليات أكثر استعداداً لحمل السلاح للدفاع عن مسائل تتعلق بالهوية والانتماء ومقومات الحياة. وتزداد خطورة الأمور عندما تتسق خطوط الانقسام العرقي والديني والطائفي مع خطوط الانقسام والتمايزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهذا من شأنه تعميق إحساس الأقليات بالاضطهاد والظلم، ومن ثم تزداد احتمالات العنف. وهذا ينطبق ـ بدرجة أو بأخرى ـ على حالة الجنوب في السودان والأكراد والشيعة في العراق والسنّة في سوريا ـ أخذاً في الاعتبار أنهم يشكلون الأغلبية في سوريا ـ والبربر في الجزائر.

٣ ـ عنصر التنظيم. فلا شك في أن وجود تنظيمات سياسية وعسكرية تعبّر عن الأقليات يعدّ من العوامل الهامة التي تمكّنها من ممارسة العنف. فالتنظيمات السياسية كالأحزاب والجمعيات والاتحادات تلعب دوراً هاماً في الشحن الايديولوجي ونشر الوعي بين أفراد الأقلية، بينما التنظيمات والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية هي التي تتولى مهام المواجهة مع النظام القائم. وهنا يمكن الإشارة إلى دور جيش تحرير شعب السودان ابتداءً من عام (١٩٨٣) في الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. ويمكن الإشارة أيضاً إلى الدور الذي لعبه الجناح العسكري للحركة الكردية في الحرب الأهلية التي استمرت ـ لفترات متقطعة ـ بين النظام العراقي والأقلية الكردية.

(٢٦) انظر هذه الخريطة في: المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

٤ ـ حجم وطبيعة الدعم الخارجي. بالرغم من أن بعض الأقليات تشكل تحديات خطيرة لبعض النظم الحاكمة في الوطن العربي، إلا أنه في التحليل النهائي يميل ميزان القوى لصالح تلك النظم، حيث تنفق بسخاء على بناء أجهزتها القمعية كالجيش والبوليس والحرس الملكي أو الجمهوري والميليشيات المسلحة. ولم تتردد بعض النظم في ممارسة أعمال قمعية وقهرية حادة ضد بعض الأقليات المناوئة، إلا أن جانباً هاماً من قدرة بعض الأقليات على الاستمرار في تحدّي النظم القائمة يتوقف على حجم وطبيعة الدعم الذي تتلقاه هذه الأقليات من الخارج. وهنا يمكن الإشارة الى دور نظام شاه إيران في دعم ومساندة الأكراد ضد النظام العراقي، ودور كل من أثيوبيا وليبيا في دعم الحركة المسلحة في الجنوب ضد النظام السوداني. وعلى هذا الأساس يلاحظ أنه بمجرد أن توقّف الدعم الإيراني للأكراد على أثر اتفاقية ١٩٧٥ التي وقعت في الجزائر بين العراق وإيران، تمكّن النظام العراقي من إخماد الحركة المسلحة الكردية، وإن كان هذا لا يعني وضع نهاية لمشكلة الأكراد. كما أن حدة المواجهة بين النظام السوداني والجنوبيين ارتبطت بحجم الدعم الخارجي الذي يقدم إلى المتمردين. اذن الدعم الخارجي ـ المادي والعسكري ـ للأقليات يشكّل أحد المحددات الهامة لاستمرار قدرتها على تحدي النظم الحاكمة.

٥ ـ القدرات القمعية والقهرية للنظام. فكلما زادت هذه القدرات من حيث الكم والكيف، زادت فاعلية النظام في كبح جماح الأقليات المناوئة ووضع نهاية لأعمال العنف التي تمارسها. وكلما تناقصت قدراته أو ضعفت سيطرته على أجهزة القمع، أفسح هذا المجال أمام الأقليات لتمارس العنف.

وخلاصة القول: إنه كلما تزايد الوزن العددي للأقليات، وتزايدت حدة التمايزات والانقسامات داخل المجتمع، وتوافر عنصر التنظيم (المدني والعسكري) للأقلية، هذا إلى جانب الدعم الخارجي، تزايدت احتمالات وامكانات انخراطها في أعمال عنف أكثر حدة ضد رموز النظام السياسي.

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول إن ثمة مجموعة من الخصائص أو السمات العامة تميز ظاهرة العنف السياسي في الأقطار العربية الأقل تكاملاً (الأكثر تنوعاً). أولها: أن عدم التكامل يجعل هذه المجتمعات أكثر تهيُّؤاً لوقوع أعمال العنف. فنتيجة تعثّر النظم الحاكمة في هذه الدول في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل، فإن هذا يكرس لدى الأقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف. وهو يتمثل في الشعور بالاضطهاد. وفي بعض الحالات ـ كما هو في سوريا ـ فإن هذه المشاعر تصيب الأغلبية نظراً الى سيطرة الأقلية على الحكم. ونتيجة غياب الإجماع داخل المجتمع، فإن الجماعات المختلفة تعود بسرعة إلى انتماءاتها الأولية بمجرد وقوع بعض المشكلات والأحداث في المجتمع. ولا تتردد في حمل السلاح والتصرف بسلوك جماعي وموحد للدفاع عن مسائل حياتية تتعلق بالهوية والأمن. وثانيها: أن خصوصية ضعف التكامل تنعكس بصفة أساسية على أشكال العنف السياسي ودرجة شدتها. فمتى وقعت أحداث العنف، فإنها غالباً ما تتخذ صورة الحروب الأهلية التي تتسم بدرجة أكبر من

الاستمرارية، ويمارس في إطارها العديد من أشكال العنف الأكثر حدة سواء من قِبَل القوى المناوئة أو النظام الحاكم. **وثالثها:** أنه لا يمكن فهم طبيعة دور الأقليات في العنف المضاد للنظم الحاكمة في الدول الأقل تكاملاً بعيداً عن الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بهذه الأقليات. وغالباً ما يكون هناك أكثر من مشكلة بالنسبة الى الأقليات في الدول المعنية. فإلى جانب القهر الثقافي والمعنوي، هناك ضعف أو غياب التمثيل السياسي لتلك الأقليات. ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أغلب مناطق الأقليات. **ورابعها:** أن عدم التكامل يفسح المجال أمام بعض الأطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأقل تكاملاً (الأكثر تنوعاً)، وذلك من خلال تقديم المساندة والدعم لبعض الأقليات التي تمارس العنف. وهذا يؤدي إلى زيادة تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) وزيادة درجة شدتها.

الفصل السادس

عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي

يعرض هذا الفصل لقضيتين أساسيتين. **الأولى**: هي التعريف النظري والإجرائي لمفهوم عدم العدالة التوزيعية، مع عرض نتائج بعض الدراسات الكمية السابقة التي تناولت العلاقة بين عدم العدالة والعنف السياسي. **والثانية**: هي استكشاف طبيعة العلاقة بين المتغيرين في النظم العربية موضع الدراسة، مع رصد محددات هذه العلاقة.

ويعرض المبحث للقضيتين السابقتين بشيء من التفصيل.

أولاً: التعريف النظري والإجرائي لمفهوم عدم العدالة التوزيعية

هناك مجموعة من المفاهيم تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات وأقاليم المجتمع الواحد[1]. ومن هذه المفاهيم: أزمة التوزيع، والحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتنبع أهمية العملية التوزيعية من عدة اعتبارات: فهي وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعدّ مدخلاً أساسياً لتلبية المطالب التوزيعية. وهي أيضاً جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم. فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريساً لقيم معيّنة على حساب قيم أخرى. وتتضمن عملية التخصيص معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول بعض مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتخلفة، انظر: مسكومتي تومامتي، «دور السياسة السعرية في التأثير على توزيع الدخل القومي في البلاد المتخلفة مع الإشارة إلى الاقتصاد العراقي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

الحصول على قيم لم تكن تمتلكها من قبل مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا[2]. وتعتبر العملية التوزيعية وثيقة الارتباط بنمط التنمية المتبع، وبطبيعة السياسات والقرارات التي يتبناها النظام لضمان عدالة توزيع أعباء التنمية وثمارها، ومدى فاعليتها. كما أن عملية توزيع الدخول والثروات تؤثر بصورة فعالة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي يؤثر بدوره في عمليات النمو والتنمية[3].

وتشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي. ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من الجانب الآخر. وينبع هذا الخلل من مصدرين[4]: أولهما: النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع، وهنا تبرز أهمية التنمية الاقتصادية. وثانيهما: هو عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى، وهنا تبرز أهمية تغيير أسس عملية التوزيع.

وتختلف النظم السياسية في سياساتها إزاء مصدري أزمة التوزيع. فهناك نظم تركز على المصدرين معاً، ونظم أخرى تركز على زيادة الإنتاج باعتبارها مدخلاً لحل أزمة التوزيع، ونظم ثالثة تتجاهل المشكلة برمتها وتلجأ إلى استخدام القوة والإكراه لضبط المطالب التوزيعية التي تثيرها بعض فئات المجتمع. وبصفة عامة، فإن أي حل لأزمة التوزيع، لا يتأتى إلا من خلال سعي النظام لزيادة الانتاج عن طريق انجاز تغييرات إيجابية في أساليب وهياكل وعلاقات الانتاج، وضمان حد أدنى من التوزيع العادل له بين مختلف فئات وقطاعات المجتمع في الوقت نفسه، بحيث يتم اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وبخاصة من ذوي الدخول المنخفضة[5].

وهناك عدة مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية منها:

١ ـ درجة التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل، ويُقصد به نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي.

---

(٢) David Easton, *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science* (New York: Knopf, 1953), pp. 129-134.

(٣) محمود عبد الفضيل، «أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥،» في: أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥، مجموعة من الباحثين، ٢ ج (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٤) Joseph Lapalmbara, «Distribution: A Crisis of Resource Management,» in: Leonard Binder [et al.], eds., *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971), pp. 233-281.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Charles R. Beitz, «Economic Rights and Distributive Justice in Developing Societies,» *World Politics*, vol. 32, no. 3 (April 1981), pp. 321-345.

٢ ـ درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل، ويُقصد به توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقاً لمستوى متوسط دخل الفرد أو الأسرة.

٣ ـ درجة التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض والعقارات... إلخ).

٤ ـ درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الحضر والريف.

٥ ـ درجة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.

٦ ـ خط الفقر المطلق، وهو الحد الأدنى اللائق من الحاجات الأساسية الثلاث: الغذاء والكساء والمسكن. وبالتالي فهو نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، طبقاً لظروفه وحدود إمكانياته[٦].

ويتوقف تطبيق هذه المؤشرات على مدى توافر البيانات الدالة على كل مؤشر.

وبخصوص الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، يمكن القول إن الاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد عدم العدالة التوزيعية بما تتضمنه من تفاوت اقتصادي واجتماعي تولّد العنف السياسي. وفي هذا الإطار أكد أرسطو أن الظلم أو عدم المساواة هو سبب الثورة[٧]. وانتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة عملها هو سبب الثورة، متى وعى المستغَلون حقيقة مستغليهم، وقدرتهم على تغيير هذه الأوضاع[٨].

وبالرغم من ذلك، فإن الدراسات الإمبريقية التي تناولت الموضوع انتهت إلى نتائج مختلفة بشأن تحديد العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي. ويمكن بلورة نتائج هذه الدراسات فيما يلي[٩]:

١ ـ ان هناك دراسات خلصت إلى وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي، أي كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل العنف السياسي. وتعبّر هذه الدراسات عن الاتجاه الغالب في التحليل السياسي والاجتماعي، ومن بينها دراسة

---

(٦) بالنسبة إلى خط الفقر المطلق في البلدان العربية، انظر التقديرات التي حدّدها مركز التنمية الصناعية في البلدان العربية في: محمد هشام خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ اغسطس ١٩٨١)، ص ٤٠ ـ ٧١.

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: أرسطوطاليس، السياسة، ترجمة جورج كتورة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

(٨) انظر القسم الأول من هذه الدراسة.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول بعض هذه الدراسات، انظر:

Mark Irving Lichbach, «An Evaluation of Does Economic Inequality Breed Political Conflict,» *World Politics*, vol. 41, no. 4 (July 1989), pp. 431-470.

رسيت الصادرة عام ١٩٦٤ التي أجراها على (٤٧) دولة عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي. وانتهى من خلالها الى وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية بين الاثنين؛ أي أن الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت أيضاً درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي (تزايد العنف السياسي) والعكس صحيح[١٠]. وكذلك استنتج تانتر وميدلارسكي أن الحركات الثورية الناجحة خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ وقعت في مجتمعات عرفت درجة عالية من عدم المساواة في ملكية الأرض[١١].

وانتهت دراسة أخرى أجراها ميلر عام ١٩٨٥ عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الحكومي والعنف السياسي في (٥٦) دولة، خلال فترتين مختلفتين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧) و (١٩٦٨ ـ ١٩٧٧) إلى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي. فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل[١٢].

وخلص ميدلارسكي من دراسته عن العلاقة بين الندرة وعدم المساواة من جانب والثورات الشعبية من جانب آخر إلى أن احتمالات العنف الثوري تتزايد في الدول التي تعاني ندرة في الأرض الزراعية، وعدم المساواة في توزيعها؛ مع ملاحظة أن مشكلة عدم المساواة تتفاقم مع تزايد عدد السكان[١٣].

وتأتي في هذا الإطار أيضاً ـ ومع بعض التحفظات ـ دراسة ميلر وسيلغسون عن عدم المساواة والتمرد. إذ خلصا ـ ضمن نتائج أخرى ـ إلى أن عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي إلى العنف، وكلما زادت درجة عدم المساواة زاد تكرار أعمال العنف، وكذلك درجة شدتها[١٤]. وتأتي في الاتجاه نفسه أيضاً دراسة أخرى لميدلارسكي عن العلاقة بين عدم المساواة النمطية Patterned Inequality مقاسة بتوزيع الأرض، وبين العنف السياسي الجماهيري مقاساً بعدد القتلى من جراء أحداث العنف. ولقد تم إجراء هذه الدراسة على عدد من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في سنوات زمنية مختلفة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومنها خلص الباحث إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية قوية، وتبرز بشكل أكثر قوة

---

(١٠) Bruce M. Russett, «Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics,» *World Politics*, vol. 16, no. 3 (Aprii 1964), pp. 442-454.

(١١) Raymond Tanter and Manus I. Midlarsky, «A Theory of Revolution,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 11 (September 1963), pp. 264-280.

(١٢) Edward N. Muller, «Income Inequality, Regime Repressiveness and Political Violence,» *American Sociological Review*, vol. 50, no. 1 (February 1985), pp. 47-61.

(١٣) Manus I. Midlarsky, «Scarcity and Inequality: Prologue to the Onset of Mass Revolution,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 26, no. 1 (March 1982).

(١٤) Edward N. Muller and Mithchell Seligson, «Inequality and Insurgency,» *American Political Science Review*, vol. 81, no. 2 (June 1987), pp. 425-451.

في بلدان الشرق الأوسط[١٥].

وانتهى الى النتيجة نفسها د. فاروق يوسف أحمد في دراسته عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي التي طبّقها على مصر وإيران، فأكد على وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهما، لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان، وضعف سيطرة النظام الحاكم على أجهزة القمع، ووجود مسهلات اجتماعية أخرى. وقد صاغ النتيجة التي انتهى إليها في الشكل التالي:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي ⟵ اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي - الضبط الحكومي ⟵ ثورة[١٦].

وإذا كانت هناك علاقة طردية (إيجابية) بين أزمة التوزيع والعنف السياسي، فإن هذه العلاقة ليست مباشرة أو آلية (ميكانيكية)، بل يتوسطها العديد من المتغيرات. فقد تكون هناك درجة عالية من الحرمان الاقتصادي (أزمة توزيعية حادة) وفي الوقت نفسه لا تنتشر أعمال العنف السياسي، بسبب انشغال الفقراء بأمور حياتهم طلباً للرزق. فالفقر الشديد قد يقود إلى حالة من السلبية واليأس واللامبالاة[١٧]، وإلى الاهتمام بالأمور اليومية الحياتية. ويزداد حدوث ذلك إذا ما تضمنت ثقافة الجماعات الفقيرة تفسيرات للفقر، كأن يقال إنه غضب من اللّه أو امتحان سماوي، وكذلك إذا كانت هذه الثقافة تكرس قيم الطبقية والتدرج الاجتماعي.

وتتمثل المتغيرات التي تتوسط العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي فيما يلي:

(أ) وعي الحرمان، بمعنى إدراك الجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغيير هذه الأوضاع. وهنا تبرز أهمية الأيديولوجيات والصفوات البديلة التي تعبّىء المواطنين ضد النظام، وتقدم تبريرات لضرورة تغيير الأوضاع، وترسم صورة مشرقة للمستقبل أمام الجماعات التي تعاني الحرمان[١٨].

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Manus I. Midlarsky, «Rulers and Ruled: Patterned Inequality and the Onset of Mass Political Violence,» *American Political Science Review*, vol. 82, no. 2 (June 1988), pp. 491-509.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Farouk Youssef Ahmed, «Economic Deprivation and Political Instability with Comparative Study of Egypt and Iran,» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Commerce, 1972), pp. 177-179.

(١٧) إبراهيم سوريال إبراهيم، «الثورة بين الفكر والواقع،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧)، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(١٨) أسامة الغزالي حرب، «الحرب الثورية: مفهومها وتطوراتها المعاصرة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨)، ص ٧٤٠.

(ب) وجود التنظيمات السياسية كالاتحادات والجمعيات والنقابات والخلايا التي تنظّم حركة المواطنين وتوجهها ضد النظام.

(ج) ضعف قبضة النظام على أجهزة القمع الرسمية التي يستخدمها في القضاء على أعمال العنف غير الرسمي.

(د) تقلّص الدعم الخارجي (المادي والعسكري) للنظام. كل تلك متغيرات تتوسط العلاقة بين أزمة التوزيع والعنف السياسي، ومتى توافرت كلها أو بعضها، فإن زيادة حدة مظاهر الأزمة التوزيعة تؤدي إلى زيادة العنف السياسي.

٢ ـ انتهت بعض الدراسات إلى وجود علاقة ضعيفة (غير جوهرية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي. ومن هذه الدراسات: دراسة سيغلمان وسيمبسون عن العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية (مقاسة بعدم المساواة في توزيع الدخل الشخصي) والعنف السياسي، وقد أجرياها على ٤٩ دولة[١٩]. ودراسة ويد عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي، وإن كان قد خلص إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين المستوى العالي من الدخل وانخفاض أعمال العنف السياسي؛ أي أن الشرائح الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة نادراً ما تمارس العنف السياسي ضد رموز النظام القائم وسياساته[٢٠]. وأكد النتيجة السابقة نفسها هاردي في دراسته عن النمو الاقتصادي وعدم المساواة التوزيعية والصراع الداخلي في الدول الصناعية[٢١].

وخلاصة القول: إن الاتجاه الغالب في تحليل العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي هو الذي يؤكد وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهما؛ أي أن زيادة المشكلة التوزيعية تؤدي إلى زيادة العنف السياسي، والعكس صحيح[٢٢]. وإن هناك عدة متغيرات تتوسط هذه العلاقة على نحو ما سبق ذكره.

ثانياً: طبيعة ومحددات العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي في النظم العربية

هناك مجموعة من الصعوبات تواجه دراسة المشكلة التوزيعية في الأقطار العربية وتحليلها، أهمها: عدم توافر البيانات عن توزيع الدخول والثروات، وعدم دقة ما هو متوافر

---

(١٩) L. Sigelman and M. Simpson, «A Cross-National Test of the Linkage between Economic Inequality and Political Violence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 21, no. 1 (1977), pp. 105-128.

(٢٠) Eric Weede, «Income Inequality, Average Income and Domestic Violence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 4 (1981), pp. 639-653.

(٢١) M. A. Hardy, «Economic Inequality, Average Income and Political Conflict in Industrial Societies,» *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 7 (1979), pp. 209-227.

(٢٢) Anthony Oberschall, *Social Conflict and Social Movements* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1973), pp. 36-43.

منها. ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن الجداول الخاصة بتوزيع الدخل في التقارير السنوية التي يصدرها البنك الدولي عن «التنمية في العالم» تأتي شبه خالية في ما يتعلق بالبلدان العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث. ونتيجة ذلك، فإن الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل في البلدان العربية محدودة جداً.

يُضاف إلى ما سبق مشكلة أخرى تتمثل في تعدد التصنيفات والشرائح الدخلية المعمول بها في البلدان العربية. وهي مسألة وثيقة الارتباط باختلاف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها[23]. وقد تبنت الدراسات المسحية القليلة عن توزيع الدخل، تعريفاً للدخل يتسم بقدر من العمومية نظراً للعديد من الاعتبارات المنهجية والواقعية، لذا، فهي لا تعكس تقديرات حقيقية لتوزيع الدخل بل هي «تقديرات تقريبية للتوزيع الذي نرغب في قياسه»[24].

ويمكن فهم هذه الوضعية في ضوء حساسية موضوع توزيع الدخول والثروات بالنسبة الى البلدان العربية. فالذي لا شك فيه أن هناك اختلالات اقتصادية عميقة، وتناقضات اجتماعية كبيرة في العديد من هذه البلدان، تجسد فشل سياساتها التوزيعية وقصورها. كما أن تخلُّف أجهزة الإحصاءات والمعلومات ومؤسساتها يساهم في عملية التجهيل هذه. فهي لا تمتلك في الغالب معلومات كافية، وما هو متوافر لديها يتسم بعدم الحداثة وعدم الدقة. ولذلك، فمن الأرجح أنه «لا توجد بيانات موثوقة عن توزيع الدخل في أي بلد عربي، إلا أن البيانات الجزئية المشتقة من مسح ميزانية الأسرة في بعض هذه الأقطار، والملاحظات الانطباعية للعديد من المراقبين، ومؤشرات أخرى غير مباشرة عن استيراد السلع الكمالية توحي بمزيد من الاختلال في توزيع الدخول لمصلحة الفئات العليا في المجتمع[25].

ونظراً الى عدم توافر البيانات الخاصة بالعملية التوزيعية، فإنه من الصعوبة بمكان قياس العلاقة الارتباطية بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي كمياً. وبناء على ذلك، يمكن استكشاف العلاقة بينهما من خلال التحليل المباشر لأحداث وممارسات العنف السياسي في النظم العربية وتبيان حدود ارتباطها بقضية العدالة التوزيعية.

وقبل استكشاف طبيعة ومحددات العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، يلقي هذا المبحث الضوء على طبيعة مشكلة العدل التوزيعي في الأقطار العربية.

وانطلاقاً من الدراسات القليلة التي تناولت ظاهرة عدم العدالة التوزيعية في الوطن

---

(٢٣) عبد الفضيل، «أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، ١٩٦٠ - ١٩٧٥،» ص ٢٤٦ - ٢٥١.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، ص ٤٠ - ٧١.

(٢٥) سعد الدين إبراهيم، محرّر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣١٠.

العربي[٢٦]، ومن خلال ملاحظة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الأقطار العربية، يمكن القول إن ثمار معدلات النمو المُرضية التي حققتها أغلب هذه الأقطار خلال العقود الثلاثة الماضية، لم توزع بصورة عادلة. «فعمليات النمو تجري على نحو تزيد فيه دخول الفقراء بمعدل أبطأ بكثير من المتوسط، ومحصلة هذا الاتجاه أن الظلم يزداد ولا ينقص، وهو نمط يستمر في أغلب الظن، ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول»[٢٧]. وانتهى أحد الباحثين من دراسة عن توزيع الدخل في بعض البلدان الشرق أوسطية الى نتيجة مماثلة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة بصفة عامة، فإن دخول الفقراء لم تتغير كثيراً، وبالتالي فإن مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيراً[٢٨].

وقد لخّص أحد الباحثين وضعية توزيع الدخل في بعض الأقطار العربية في الستينيات والسبعينيات، وذلك حسب الشرائح الدخلية والانفاقية. فذكر أنه «إذا نظرنا إلى درجة تركز الدخل في بعض البلدان العربية في الستينيات يمكن القول بأن فئة الـ ٥ بالمئة في قمة التوزيع تستحوذ على ٢٠ بالمئة من الدخل كما هو الحال في مصر والسودان، وتزيد تلك النسبة لتصل إلى ٢٤ بالمئة في حالة تونس، وترتفع إلى أكثر من ٣٤ بالمئة في حالة لبنان، في حين تنخفض بصورة ملحوظة في حالة ليبيا، حيث لا تزيد هذه الحصة عن ١٣ بالمئة؛ ومن ناحية أخرى يمكننا أن نقول إن فئة العشرين في المئة في قمة التوزيع تستأثر بصفة عامة بحوالى نصف الدخل أو أكثر، كما تشير إلى ذلك بيانات مصر والسودان. في حين أنها تزيد عن ذلك في حالة تونس ولبنان وتنخفض في حالة ليبيا. غير أننا نجد أنه في المقابل تحصل فئة الـ ٣٠ بالمئة الوسطى على نسب أعلى في مصر والسودان وليبيا (٣٠ بالمئة) تقريباً، في حين تنخفض نسبة هذه الفئة من الدخل في كل من لبنان وتونس... أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع، ونعني بها

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات، انظر: خواجكية، المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٧١؛ عبد الفضيل، «أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥،» ص ٢٤٣ ـ ٢٩٠؛ عصمت بكر أحمد الطائي، «توزيع الدخل القومي في العراق،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧)؛ أحمد حمد الله السمّان، «توزيع الدخل القومي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)؛ عادل الجيار، سياسات توزيع الدخل في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣)؛ إبراهيم دسوقي أباظة، «سياسات التصحيح وانعكاساتها على أنماط توزيع الدخل،» ورقة قدّمت إلى: ندوة سياسات التصحيح الهيكلي وإزالة القيود الاقتصادية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، ١ ـ ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩؛

Elias H. Tuma, «The Rich and the Poor in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 34, no. 4 (Autumn 1980), pp. 413-474; Galal Amin, «Economic Distribution and Economic Development in the Arab World, 1950-1970,»

مصر المعاصرة، العدد ٣٥٢ (نيسان/ ابريل ١٩٧٣)، ص ١١٥ ـ ١٤٥، و

John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1983).

(٢٧) خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» ص ٤٠.

(٢٨) Tuma, Ibid., pp. 430-431.

فئة الـ (٥٠ بالمئة) في أسفل التوزيع، فإن نصيبها من الدخل لا يتجاوز (٢٠ بالمئة) في حالة مصر والسودان، في حين تنخفض تلك النسبة في حالة تونس ولبنان إلى ١٧ بالمئة فقط، ولكنها ترتفع إلى ٣٢ بالمئة في حالة ليبيا. . . وخلال السبعينيات نستطيع أن نقول إن الدخل أو الانفاق الاستهلاكي، يتسم باللامساواة، في حين تحظى فئة الـ ٢٠ بالمئة من الأسر الأعلى بإنفاق أكثر من ٤٠ بالمئة من جملة الانفاق الاستهلاكي، لا تمتلك الغالبية في قاع المجتمع (أي فئة الـ ٦٠ بالمئة الأدنى) على سبيل المثال إلا (٣٧ بالمئة) فقط على أحسن الأحوال في كل البلدان قيد الدراسة. وتتفاوت درجة اللامساواة بين البلدان بعضها والأخرى»[٢٩].

وهناك أشكال أخرى من عدم العدالة التوزيعية تعرفها الأقطار العربية تتمثل في التفاوت في توزيع الدخول بين الحضر والريف، وكذا التفاوت داخل كل من الريف والحضر في مجال الخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء وخلافه[٣٠]. فالمؤكد أنه في عديد من البلدان العربية تتركز أغلب هذه الخدمات في المدن، وتتدهور ـ بل لا توجد أحياناً ـ في الريف، وفي بعض أحياء المدن الكبرى مثل القاهرة والجزائر وتونس والدار البيضاء وبغداد. ويظهر ذلك بوضوح في الأحياء الهامشية العشوائية التي تشكّل أحزمة للفقر تحيط بتلك المدن الكبرى.

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أيضاً فشل العديد من النظم العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين. وهي تضم بالأساس فئات السكان الأقل دخلاً. ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة حول المؤشرات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) مثل: متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري؛ ونسبة السكان الذين لا تبلغهم المياه النقية إلى إجمالي السكان؛ ومتوسط عدد الأشخاص في الحجرة في المدن؛ ونسبة وفيات الأطفال الرضّع لكل ألف من المواليد؛ وعدد الأطباء والأسرّة في المستشفيات لكل ألف من السكان؛ والنسبة المئوية للذين يعرفون القراءة والكتابة إلى إجمالي السكان؛ ونسبة البطالة الظاهرة والمقنّعة إلى إجمالي قوة العمل[٣١]. . . . إلخ.

---

(٢٩) نقلاً بتصرف عن: عبد الفضيل، «أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥،» ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول توزيع الدخل في الريف والحضر في مصر، انظر: إبراهيم العيسوي، «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر،» مصر المعاصرة، العدد ٣٨٠ (نيسان/ أبريل ١٩٨٠)؛ السّمان، «توزيع الدخل القومي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠،» ص ٩٢ وما بعدها، وكريمة كريم: «توزيع الدخل بين الريف والحضر في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥،» في: إسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق، محرّرون، الإقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٥ ـ ٣٢، و«أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الأسر محدودة الدخل في مصر،» ورقة قدّمت إلى: ندوة سياسات التصحيح الهيكلي وإزالة القيود الإقتصادية، القاهرة، ١ ـ ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩. وحول الوضع في بعض البلدان العربية الأخرى، انظر: خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي».

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول المؤشرات الإجتماعية وما يرتبط بها من مشكلات، انظر: نادر فرجاني، =

ولا يقف الأمر عند صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن أغلب المؤشرات السابقة، بل إن بعض هذه المؤشرات لا يتسم بالصدق. فعلى سبيل المثال، إن نسبة المسجلين في المدارس لا تعكس طبيعة العملية التعليمية وخصائصها من حيث الكيف. كما أن نسبة الأطباء والأسرّة لكل ألف من السكان لا تعكس حقيقة مستوى الخدمة الصحية عموماً. فالمستشفيات عادة ما تتركز في المدن، وكذلك الأطباء، كما أن معدلات البطالة لا تكشف إلا عن البطالة الظاهرة أو المكشوفة فقط، ولا تدل على البطالة المقنّعة.

وبالرغم من ذلك، وبناء على الدراسات التي تناولت بعض جوانب عملية إشباع الحاجات الأساسية في بعض البلدان العربية[٣٢]، وانطلاقاً من الواقع الاقتصادي والاجتماعي ـ كما تعكسه بعض الأبحاث والتقارير الأكاديمية ـ يمكن الانتهاء إلى أن معدلات النمو التي حققتها أغلب البلدان العربية خلال الثلاثين السنة الماضية لم يترتب عليها إشباع الحاجات الأساسية للفئات الأقل دخلاً؛ وبالتالي، فإن ثمار التحسن وعوائده في بعض المجالات كالصحة والتعليم والكهرباء وغيرها لم توزَّع بشكل عادل بين مختلف فئات وشرائح المجتمع[٣٣].

ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه على الرغم من التوسع في التعليم وزيادة عدد المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي في كل البلدان العربية، إلا أن هذه الزيادة في العدد لم تقترن بتحسن في النوعية، نظراً للنقص في مستلزمات العملية التعليمية من مكتبات ومدرّسين ومبانٍ ومعامل (مختبرات)، إلى جانب وجود بعض المعوقات الاقتصادية التي تحول دون استفادة مواطني الريف وفقراء المدن من التعليم. ناهيك عن ضعف فرص العمل اللازمة للخريجين، الأمر الذي أدى إلى شيوع البطالة بين الشباب المتعلم[٣٤]. وعلى

= «عن البشر والتنمية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٢٧، و

Martin Pfaff, «Social Indicators: Problems, Methods and Examples,» (Unpublished Paper for National Center for Sociological Studies, Cairo, Egypt, July 1981).

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية،» في: أنور عبد الملك [وآخرون]، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٦٣ ـ ٢٨٤، وخواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» ص ٢٩٦ ـ ٣٠٢.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، الفصل الثامن.

(٣٤) حول أوضاع التعليم في مصر، انظر: سعيد اسماعيل علي، محنة التعليم في مصر (القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٤). وحول بطالة المتعلمين في مصر، انظر: منى الطحاوي، «تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر،» في: سلوى سليمان، محرّر، البطالة في مصر (القاهرة: مؤسسة الرضا للطباعة، ١٩٨٩)، ص ٥٨٥ ـ ٦٠٨، وسامية مصطفى كامل، «التعليم ـ سوق العمل ـ بطالة المتعلمين،» في: المصدر نفسه، ص ٦٠٩ ـ ٦٦٠. وحول مشكلة البطالة في الوطن العربي وانعكاساتها على الشباب، انظر: أماني قنديل، «البطالة وخلق فرص العمل: أحد تحديات الوطن العربي،» المنار، العدد ٥٣ (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ص ١٠٠ ـ ١٠٨.

الرغم من التحسن النسبي في مجال الصحة في أغلب البلدان العربية، إلا أنه يلاحظ تركُّز المستشفيات وغيرها من مستلزمات الخدمة الصحية في المدن ونقصها في الأرياف. بالإضافة إلى تدهور نوعية الخدمة الصحية في الريف. ويرتبط بذلك النقص في مقومات الوقاية من الأمراض مثل توافر المياه النقية للشرب، والصرف الصحي. وكذلك تعاني بعض الأرياف، وبعض الأحياء الهامشية في المدن عدم توافر الكهرباء أو انقطاع التيار بصورة متكررة في حالة توافرها. وتعرف أغلب البلدان العربية مشكلة الإسكان، فينتشر التكدس السكاني بخاصة في المدن، ويزداد عدد الأفراد في الحجرة الواحدة. ولقد أصبح من المظاهر المألوفة مشاهدة عشش الصفيح وأكواخ الفقر حول العديد من المدن الكبرى.

ويمكن تلخيص ما سبق، بالإشارة الى متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر، كما قدّرته الأمم المتحدة في عدد من البلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤. فهذه النسبة أعلى ما تكون في الصومال، حيث وصلت إلى ٤٠ بالمئة في الحضر و ٧٠ بالمئة في الريف؛ يليها السودان، حيث بلغت النسبة في الريف ٨٥ بالمئة في الحضر و٤٥ بالمئة في الريف، ثم مصر ٢١ بالمئة (للحضر)، و٢٥ بالمئة (للريف)؛ وتونس ٢٠ بالمئة (للحضر) و١٥ بالمئة (للريف)، والجزائر ٢٠ بالمئة (للحضر)؛ والأردن ١٤ بالمئة (للحضر) و١٧ بالمئة (للريف)[٣٥].

ولا شك في أن المشكلة التوزيعية في الوطن العربي معقدة، إذ تتأثر بالعديد من المتغيرات المرتبطة ببيئة البلدان العربية أو جغرافيتها، وما تتيحه لها من ثروات وموارد. فوفرة الثروة النفطية في دول الخليج مكنت النظم الحاكمة من الاستجابة لمطالب المواطنين، وبالتالي لم تبرز مشكلة توزيعية حادة، بينما ندرة الموارد الطبيعية، مقارنة بالزيادة في عدد السكان كما هو الحال في مصر، أو سوء استغلال تلك الموارد كما هو الحال في السودان، يشكّل سياقاً مؤاتياً لبروز ظاهرة عدم العدالة التوزيعية.

وترتبط هذه المشكلة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة ببيئة النظم العربية وبسياساتها على المستويين الداخلي والخارجي. ويندرج في هذا الإطار الحروب التي خاضتها بعض البلدان العربية، وما خلّفته من تأثيرات سلبية في قاعدة الموارد فيها. وعلى هذا الأساس، فإن هناك شقين للمشكلة التوزيعية. **أولهما**، توجهات النظم العربية بصدد عملية التوزيع وسياساتها. **وثانيهما**، السياق الجغرافي والبيئي والسياسي الذي يشكل محدداً للموارد والإمكانات، ومدى الكفاءة في إدارتها واستغلالها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن إبراز متغيرين أساسيين أكثر ارتباطاً بالأزمة التوزيعية، من زاوية سياسة النظم في التعامل مع هذه المشكلة. **أولهما**: أنماط التنمية السائدة في الوطن العربي. فالمؤكد أن كل نمط للتنمية يتضمن في إطاره نمطاً معيناً لتوزيع الدخل «وأن اختيار

(٣٥) إبراهيم، محرّر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ٣٠٩.

طريقة معينة لزيادة الدخل تتضمن في نفس الوقت اختيار شكل لتوزيعه»[٣٦]. وفي هذا السياق، فإن تجارب التنمية التي قامت لبناء الاقتصاد الوطني، ولتعميق معاني الاعتماد على الذات، كانت من أكثر التجارب فاعلية في تضييق الفجوة التوزيعية، وفي إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين. مثال ذلك التجربة المصرية خلال الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦. بينما التجارب التي قامت على أساس الانفتاح على الخارج، بما يعنيه ذلك من زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية، وعلى القروض والمعونات الأجنبية ارتبطت بتفاقم المشكلة التوزيعية. وهذا النمط عرفه الكثير من البلدان العربية مثل المغرب ولبنان وكل من مصر وتونس ـ منذ مطلع السبعينيات ـ والسودان في عهد نميري. ومع نهاية الثمانينيات، اتجهت كل من الجزائر وسوريا والعراق في هذا الطريق. ولقد نجم عن نمط التنمية الانفتاحي هذا زيادة حدة التناقضات الاقتصادية والاختلالات الاجتماعية في الداخل، وفُتح المجال أمام بعض القوى والفئات الاجتماعية لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة من جراء الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة؛ إلى جانب ما يصاحب هذا النمط من زيادة التبعية للخارج، والتأثر السلبي بضغوط العوامل الخارجية ومؤسسات التمويل الدولية.

وإذا كان نمط التنمية المستند إلى الانفتاح على العالم الخارجي وتدعيم دور القطاع الخاص أكثر تأثيراً في تعميق صور عدم العدالة التوزيعية، فإن الذي يجب تأكيده هو أن اختيار نمط تنموي دون غيره يعكس طبيعة السلطة القائمة والأساس الاجتماعي لها، وطبيعة القوى المسيطرة على جهاز الدولة. وتثير التداعيات السلبية المرتبطة بتجارب التنمية الانفتاحية العديد من التساؤلات حول أسباب تعثّر تجارب التطبيق الاشتراكي في العديد من البلدان العربية، ولماذا تم التحول عنها؟ وهنا تُثار أمور تتعلق بمدى ملاءمة التطبيق الاشتراكي للسياق الاقتصادي والاجتماعي، ومدى فاعلية أجهزة الدولة التنفيذية والانتاجية في تطبيق مبدأ التخطيط، وإلى أي مدى سمحت عملية التحول الاشتراكي في خلق قوى من داخل جهاز الدولة استطاعت أن تستغله لتحقيق مكاسب وثروات، مكّنتها من أن تساهم في عملية الانتقال إلى نمط التنمية الانفتاحية؟ ويطلق البعض على هذه القوى مفهوم «البرجوازية البيروقراطية». وهناك العديد من الدراسات التي تناقش بعض التساؤلات والقضايا السابقة في بعض الأقطار العربية مثل مصر وتونس والجزائر[٣٧].

---

(٣٦) أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية،» ص ٢٧٨.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: ميشيل كامو، «تراجع الدولة أو القوة والأمل: عرض حول انحسار دور الدولة في تونس،» في: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي**، مجموعة من الباحثين (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٢٢٥ ـ ٢٦٥؛ فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)؛ عبد اللطيف بن أشنهو، «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٦٢ ـ ٨٥؛ جودة عبد الخالق، محرّر، **الانفتاح: الجذور... والحصاد والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)؛

Mark Neal Cooper, *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm, 1982), and Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986).

وبصفة عامة، يمكن القول إن استراتيجيات التنمية التي اتبعتها البلدان العربية قد ارتبطت بعدة مظاهر لعدم التوازن ساهمت في تكريس المشكلة التوزيعية داخل هذه البلدان من أبرزها: الاختلال بين الريف والمدينة في توزيع الدخول من جانب، وفي المرافق والخدمات من جانب آخر؛ وعدم التوازن بين الزراعة والصناعة، إذ ركزت استراتيجيات التنمية على الصناعة مع إهمال للزراعة، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الصناعة ـ وبخاصة التحويلية ـ هي الركيزة الأساسية لعملية التنمية. ونظراً الى وجود العديد من أوجه القصور في التنمية الصناعية، انتهى الأمر بتحقيق معدلات متواضعة للنمو في القطاعين.

يُضاف إلى ما سبق عدم ملاءمة نمط التقانة المستخدمة للإطار الاجتماعي والفني والتعليمي السائد في أغلب البلدان العربية، إذ استخدمت في العديد من الحالات تقانات معقدة لا تتلاءم مع طبيعة المشكلات وطبيعة المقدرات والمهارات الفنية للقطاع الأكبر من العمالة. وآخراً وليس أخيراً، هناك عدم التوازن بين الجوانب الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية، إذ تم التركيز على الأبعاد الاقتصادية، وذلك بدعوى أولوية توفير المتطلبات الاقتصادية للمواطنين، وأهدرت في الكثير من الحالات حقوقهم السياسية، وانتهى الأمر في أغلب البلدان العربية الى تقلص حقوق المواطن العربي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. **وثانيهما**: وجود العديد من أوجه الخلل والقصور في السياسات والإجراءات التي اتبعتها النظم العربية لمعالجة المشكلة التوزيعية خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن هذه السياسات والإجراءات: العمل على توفير السلع والخدمات العامة للمواطنين، كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات وغيرها من المرافق؛ واتخاذ السياسات السعرية والضريبية كأدوات لمعالجة الاختلالات في توزيع الدخل؛ إلى جانب العمل على إعادة توزيع الأصول الموجودة من خلال سياسات التأميم والإصلاح الزراعي.

وليس هنا مجال التعمق في مناقشة حدود فاعلية السياسات والإجراءات السابقة في عملية إعادة توزيع الدخول والثروات. فالمؤكد الآن أن هناك الكثير من نواحي القصور التي شابتها، الأمر الذي انعكس على طبيعة هياكل العملية التوزيعية[٣٨]. ولقد سبق القول إنه بالرغم من اهتمام النظم العربية خلال العقود الثلاثة الماضية بالريف، إلا أن الخدمات والمرافق الأساسية تركّزت بصفة أساسية في المدن دون الريف، كما أن السياسات السعرية والضريبية في العديد من البلدان العربية لم تسلم من نواحي القصور. فتحديد أسعار بعض السلع، وبخاصة السلع الغذائية ـ من قِبَل الحكومات ـ قد يشكل ضرراً لمنتجي هذه السلع. كما أن الإعانات الحكومية المقدمة اليهم غالباً ما لا تكون كافية لمواجهة هذا الضرر، إذ يشعر المزارعون أنهم يحصلون على أثمان زهيدة مقابل منتجاتهم. كما يُلاحَظ أن إعانات المستهلكين أو ما يعرف بـ «سياسة الدعم» انتهت في أغلب الحالات بعدم وصول الدعم إلى مستحقيه، وهم أصحاب الدخول المحدودة. بل تكون استفادة القادرين من الدعم في بعض

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال عبد الله معوض، «علاقة القيادة السياسية بالظاهرة الانمائية: دراسة في المنطقة العربية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

الحالات أكبر من استفادة غير القادرين. يُضاف إلى كل ما سبق، ضعف قدرة جهاز الدولة في العديد من الحالات على ممارسة رقابة فعالة على الأسعار، الأمر الذي فتح المجال أمام التلاعب في أسعار السلع الأساسية، وظهور السوق السوداء.

وقد لخص أحد الباحثين هذه المشكلات في: «الترشيد غير الكفء للأسعار، وتطبيقها بشكل انتقائي، وضعف تنفيذها»[39].

وتواجه السياسات الضريبية في البلدان العربية بعض المشكلات التي تحد من فاعليتها كآلية لإعادة توزيع الدخل. ومن أبرز هذه المشكلات: عدم وضوح مكونات الوعاء الضريبي. فضريبة الدخل الفردي لا تطبّق بكفاءة إلا على القطاع المنظم الحديث، وعلى أصحاب الأجور والمرتّبات في الحكومة. أما الدخول والأرباح في القطاع غير المنظم، فإن جزءاً هاماً منها لا يخضع للضريبة، وذلك نظراً لصعوبة ضبطها. هذا، إلى جانب ظاهرة التهّرب الضريبي، وبخاصة من قبل أصحاب الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة. وتنتشر ظاهرة التهرب أيضاً في ما يتعلق بضريبة الثروة والملكية. كذلك هناك درجة من عدم الفاعلية في تطبيق الضرائب غير المباشرة، وهي التي تشمل السلع والخدمات التي تمثّل نسبة كبيرة من ميزانية أصحاب الدخول المرتفعة[40].

وبالرغم من الإيجابيات التي حققتها سياسات التأميم والإصلاح الزراعي التي نفذتها بعض البلدان العربية مثل مصر والجزائر وسوريا والعراق وليبيا وتونس والسوادن، فإن هذه السياسات شابها بعض نواحي القصور التي حدّت من فاعليتها كآلية لتحقيق عدالة التوزيع «فقد أدت سياسات التأميم إلى نقل ملكية الشركات الكبيرة ذات الملكية الخاصة إلى الحكومة. وكان الهدف من التأميم يتراوح بين زيادة السيطرة السياسية، وخاصة في حالة الشركات ذات الملكية الأجنبية، والاعتبارات الاقتصادية البحتة، والحاجة إلى السيطرة على القوة الاحتكارية وزيادة مجمل الاستثمارات... ونتيجة ذلك لم يؤد التأميم إلى إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء، وبالتالي لم يكن من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق المساواة»[41]. ناهيك عما ارتبط بإدارة الدولة للمشروعات المؤممة من مشكلات تتعلق بضعف الكفاءة وتدني الفاعلية[42].

أما سياسات الإصلاح الزراعي، فقد وسّعت قاعدة الفلاحين المستفيدين، وبخاصة أولئك الذين كانوا معدمين، أو يملكون حيازات صغيرة جداً في السابق. وكرست هذه السياسات نمط العلاقة الإيجارية التي شكلت خطوة على طريق تحقيق المساواة. كما ارتبط بهذه

---

(٣٩) خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» ص ٥٣.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤٢) في ما يتعلق بمصر، انظر: إيليا حريق، «أزمة التحول الإشتراكي والإنماء في مصر،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٥، العدد ١ (ربيع ١٩٨٧)، ص ١٥ ـ ٤٢.

السياسات إنشاء بعض المؤسسات والأجهزة التي من شأنها تدعيم ومساندة المستفيدين من برامج الإصلاح مثل التعاونيات الزراعية والتسهيلات الائتمانية ونظام الإرشاد الزراعي(٤٣).

وبالرغم من كل ما سبق، فإن سياسات الإصلاح الزراعي ارتبطت ببعض السلبيات التي قلصت من دورها كآلية لإعادة التوزيع. ومن هذه السلبيات: محدودية عدد المستفيدين من اعادة توزيع الأرض؛ وضعف قدرة الدولة على إدارة الأراضي التي شملها الإصلاح الزراعي بكفاءة؛ وعدم توفير الخدمات والمرافق اللازمة كافة لاستغلال هذه الأراضي؛ وتأخر عمليات الإصلاح في بعض البلدان مثل سوريا والعراق، وعدم توافر الأجهزة الفنية والكوادر اللازمة لتوجيه وإرشاد الفلاحين. كل تلك العوامل أدت إلى ضعف الانتاج والانتاجية الزراعية في العديد من البلدان التي طبّقت برامج الإصلاح الزراعي. بل في بعض الحالات انخفض الانتاج الكلي بالفعل. ولذلك، فإنه باستثناء العلاقة الإيجارية التي كرست التحسن النسبي لصالح المستأجرين وتوسيع دائرة المستفيدين بين الطبقات الدنيا والوسطى، فإن دور الإصلاح الزراعي في عملية إعادة التوزيع كان محدوداً، وانحصرت آثاره بالأساس في الأبعاد التنظيمية والاجتماعية والسياسية، حيث ساهم في إضعاف نفوذ الطبقات التقليدية المسيطرة(٤٤). وبصفة عامة، فإن بعض النتائج السابقة ربما تكون في حاجة إلى المزيد من دراسات الحالة للتثبت من حدود صحتها.

ونتيجة قصور السياسات السابقة في حل المشكلة التوزيعية، اتسعت الهوة بين الطبقات في العديد من البلدان العربية، واتسمت العلاقات الطبيعية أساساً بالاستغلال، وبضعف الحراك الاجتماعي، وبغياب طبقة وسطى عريضة.

وخلاصة القول: إن تعثُّر النظم العربية في حل المشكلة التوزيعية يرجع بالأساس الى نمط التنمية الذي اتبعته هذه النظم، والأساليب التي اتخذتها من أجل تحقيق العدل الاجتماعي. وتعكس هذه الإشكالية طبيعة تحولات السلطة والمجتمع في الوطن العربي، وطبيعة التحالفات السياسية والطبقية المسيطرة على جهاز الدولة، ومدى ارتباطها بمصالح المواطنين وقضاياهم. وهذه مسألة وثيقة الارتباط بأزمة الدولة القطرية. ففي الوقت الذي امتلكت فيه مختلف عناصر القوة، وتغلغلت من خلال العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف جنبات المجتمع، الأمر الذي أحدث تغيرات كمية وكيفية واسعة، لم تستطع ـ نظراً إلى نواحي الخلل والقصور التي شابت بناها وسياساتها وممارساتها ـ أن تعيد بناء المجتمع بالشكل الذي يضمن تماسكه وترابطه، ويقلص من إمكانات الصراع والتوتر بين قواه المختلفة. ولا شك في أن الاخفاق في معالجة المشكلة التوزيعية يعتبر احدى بؤر التوتر الاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان العربية.

وفي إطار استكشاف طبيعة العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، يمكن

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: خواجكية، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٧.

القول إن ظاهرة عدم العدالة أكثر ارتباطاً بالعنف السياسي غير الرسمي. فبعض الطبقات والفئات الاجتماعية المحكومة هي التي تضار من جراء عدم العدالة. ومن ثم تزداد احتمالات انخراطها في أعمال العنف لإعلان احتجاجها تجاه السياسات التوزيعية للنظام. وقد يأتي العنف الرسمي لكبح المطالب التوزيعية لهذه القوى ولمواجهة العنف الذي تمارسه. ولذلك، فإن تحليل العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي ينصبّ بالأساس على علاقتها بالعنف غير الرسمي، وبالتتابع على علاقتها بالعنف الرسمي، باعتبار أنه يزداد في حالة تزايد العنف غير الرسمي.

ومن خلال القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف السياسي في النظم العربية موضع الدراسة، يُلاحظ أن أعمال العنف التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال، سواء اتخذت شكل اضرابات أو تظاهرات قد ارتبطت أساساً بقضية العدل الاجتماعي، إذ تبلورت بصفة أساسية حول المطالبة بتحسين الدخول والأوضاع الاجتماعية والصحية. كما أن العنف الذي مارسه الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية وبعض القوى اليسارية في أغلب الأقطار العربية ارتبط في جانب منه بالاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته. ولعل هذه القوى عبّرت عن مطالب قطاعات عريضة من مجتمعاتها، ربما لا تمتلك القدرة على التعبير عنها بشكل صريح ومباشر. كما أن العنف الذي مارسته الأقليات في بعض البلدان العربية ارتبط في جانب منه بقضية العدالة في توزيع الثروة والسلطة.

ويُلاحظ أن أحداث العنف الجماهيري الكبرى التي اتخذت شكل التظاهرات وأحداث الشغب العامة، والتي عرفتها ـ خلال فترة الدراسة ـ بعض البلدان العربية مثل مصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والجزائر، ارتبطت أساساً بقيام حكومات هذه البلدان برفع أسعار بعض السلع الأساسية. ويعكس هذا بعداً هاماً في قضية العدل الاجتماعي، فالفئات والشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا هي الأكثر تأثراً بمثل هذه القرارات، إذ يترتب على ارتفاع الأسعار تدهور القيمة الشرائية لدخولها، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستوى معيشتها. ومن هذا المنطلق تقوم بالانخراط في أعمال العنف الجماهيري للتعبير عن رفضها هذه السياسات.

وفي ضوء الملاحظات السابقة، يمكن القول إن هناك ارتباطاً موجباً بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي غير الموسمي، أي أنه كلما زاد عدم العدالة زاد العنف غير الرسمي، والعكس صحيح. وتنسحب هذه الوضعية على علاقة عدم العدالة بالعنف الرسمي.

ويمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء الآثار التي تخلقها السياسات التوزيعية على البنى الاجتماعية والقيمية والسلوكية في المجتمع. فسوء عملية التوزيع يساهم في توسيع الهوة بين الطبقات وتضخيم التناقضات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى الإحباط على مستوى الفرد، والسخط على مستوى الجماعة، وبذلك تصبح هناك بؤر للتوتر والصراع، تهدد بالانفجار متى وجدت الظروف المناسبة.

والعلاقة الطردية الإيجابية بين عدم العدالة التوزيعية وشدة العنف السياسي ليست مباشرة، بل هناك عدة متغيرات وسيطة تحكم هذه العلاقة، وفي حالة عدم توافر هذه المتغيرات أو بعضها لا يحدث الأثر نفسه، بل قد يحدث العكس. وتأكيداً للمعنى السابق، يُلاحَظ أن ظاهرة عدم العدالة التوزيعية تبرز بصورة واضحة في أرياف أغلب البلدان العربية، فأقلّ الفئات دخلاً تتركز في الريف، وفي الأحياء الهامشية من المدن، كما أن أرياف أغلب البلدان العربية تعاني النقص والتدهور في الخدمات والمرافق الأساسية على نحو ما سبق ذكره. وبالرغم من ذلك، فإن دور الفلاحين لم يكن بارزاً في أحداث العنف السياسي من قِبَل العمال والطلبة وبعض الجماعات الإسلامية في المدن والمناطق الحضرية.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، ومن نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، يمكن تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي فيما يلي: الوعي، والتنظيم، والقيادة القادرة على تعبئة المواطنين، وضعف قبضة النظام على أجهزة القمع.

لا شك في أن توافر عنصر الوعي، بمعنى إدراك المواطنين مظاهر عدم العدالة التوزيعية، ومعرفتهم مصادر وقوى الاستغلال، وإحساسهم بالظلم الاجتماعي وبقدرتهم على تغييره يعدّ عاملاً هاماً في دفع بعض الفئات الاجتماعية للانخراط في أعمال العنف. وهنا يبدو الفرق بين القوى والفئات الاجتماعية التي تعي وتدرك أبعاد المشكلة التوزيعية، وتلك التي لا تعيها. فالأولى تكون أكثر استعداداً للرفض والاحتجاج والمطالبة بتغيير الأوضاع الظالمة، بينما الثانية تكون أكثر ميلاً إلى القناعة والهدوء، وعدم الاستياء من الأوضاع المتردية، والقبول ببعض التفسيرات الثقافية أو الدينية لعدم المساواة.

وتنبع أهمية عنصر التنظيم في ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي من عدة اعتبارات أهمها: أن التنظيمات تشكّل إطاراً لحشد وتعبئة القوى التي تعاني الظلم الاجتماعي في مواجهة النظام وسياساته، دون القدرة على الانخراط في حركة أو حركات تنظيمية تتحول القوى والفئات الاجتماعية إلى شظايا في مواجهة النظام، وبالتالي تسهل مواجهتها والتحكم في حركتها.

كما أن توافر القيادة التي تعبّىء المواطنين ضد سياسات النظام، وقدرتها على التواصل مع الفئات الاجتماعية التي تعاني عدم العدالة، وامتلاكها إطارا فكرياً، يعطي المواطنين الأمل في صور وأشكال أفضل للحياة. كل هذا يُعتبر عاملاً هاماً في دفع بعض القوى الاجتماعية الى الانخراط في أعمال العنف. كما أن ضعف قبضة النظام على أجهزة القهر (الجيش والبوليس) يسمح بفتح الباب أمام بعض القوى الاجتماعية لممارسة العنف.

وبالنظر إلى المتغيرات السابقة التي تتوسط العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، يمكن تفسير عدم بروز دور الفلاحين في أحداث العنف غير الرسمي في النظم العربية موضع الدراسة خلال فترة البحث. وهذا ما تم تناوله في المبحث الثالث من الفصل

الـرابع. ومن نـاحية أخـرى، فإن المتغـيرات ذاتها تسـاعد أيضـاً في فهم دور العمال والـطلبة وبعض الجماعات الإسلامية في العنف السيـاسي غير الـرسمي. فهذه القـوى تمتلك حداً أدنى من الوعي، بحكم تمركزها في الحضر، وتعرّضها لوسائل الإعلام، واحتكاكها بمـراكز التـأثير السياسي وصنع القرارات والسياسات، وتفاعلها مع التيارات السياسية والفكريـة المعارضـة، وامتلاكها قدراً من التعليم... إلخ. ويسمح عنصر الوعي لهذه القوى بمزيد من القدرة على التقييم وادراك حقيقة التناقضات والاختلالات المرتبطة بسياسات عدم العدالـة. كما أن هـذه القوى تمتلك القدرة على التنظيم والانخراط في أعمال العنف المضادة للنظام، بحكم تمركزهـا في مناطق محدودة، كالمناطق الصنـاعية، والمصـانع والجـامعات، وبعض الأحيـاء الهامشيـة في المدن. بالإضـافة إلى بـروز بعض القيادات من الأوسـاط العماليـة والـطلابيـة، والجـماعـات الإسلامية، التي تعتبر بمثابـة رموز تلتف حـولها القـوى التي تعاني عـدم العدالـة الاجتماعيـة. لذلك تبدو هذه القوى أكثر استعداداً للانخراط في أعمال العنف السياسي المضادة للنظم.

وإذا كانت زيادة المقدرة القمعية والقهرية للنظام، وزيادة تحكّمه في أجهزة القهـر تقلل من إمكانات اندلاع أعمال العنف السياسي غير الـرسمي، إلا أنها لا تحول دونها. وغـالباً مـا يبقى الاستقرار السياسي النـاجم عن زيادة استخـدام القهر استقـراراً سلطوياً ظـاهريـاً. وفي إطار هذا الاستقرار السلطوي تتحين القوى السياسية والاجتماعيـة الرافضـة سياسـات النظام وممارساته الفرص والظروف التي تتراخى فيها سيطرتـه على بعض أجهـزة القهر، لكي تنـاوئه وتمارس العنف ضده.

وخـلاصة القـول: إن خبرة العنف السيـاسي في النظم العـربية خـلال الفـترة مـوضـع الـدراسة تكشف عن وجـود علاقـة طردية (إيجابيـة) بين عـدم العـدالـة التـوزيعيـة والعنف السيـاسي، أي أنـه كلما تعـددت صـور عـدم العـدالـة وزادت حـدتهـا، زاد معـدل العنف السياسي، والعكس صحيح. وهناك عدة متغيرات تتوسط هذه العلاقـة. وفي حالـة غياب أو ضعف هذه المتغيرات أو بعضها، فإن عـدم العدالـة التوزيعيـة لا يؤدي بالضرورة إلى العنف السياسي، بل العكس، قد يقود إلى المزيد من السلبية واللامبالاة.

الفصل السابع

التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي

يتناول هذا الفصل ثلاثة موضوعات: يتعلق أولها بالتعريف النظري والإجرائي لمفهوم التعبئة الاجتماعية، مع عرض نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي. ويدرس ثانيها طبيعة ومحددات العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي في النظم العربية من خلال المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها من جانب، وترتيبها من حيث مؤشرات التعبئة الاجتماعية من جانب آخر. ويعرض ثالثها عملية قياس العلاقة الارتباطية بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي كمياً، وذلك باستخدام مُعامل الارتباط الخطي البسيط ومُعامل الارتباط الجزئي.

أولاً: التعريف النظري والإجرائي لمفهوم التعبئة الاجتماعية

يشير مفهوم التعبئة الاجتماعية ـ بالمعنى الواسع ـ الى مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحدث في البلدان النامية، والتي يتم على إثرها هدم بعض جوانب المجتمع القديم وبناء بعض جوانب مجتمع جديد، بما يتضمنه ذلك من تغيرات وتوترات قيمية وسلوكية واقتصادية واجتماعية تنجم عن زيادة عمليات الحراك الجغرافي (الهجرة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية)، والحراك الاجتماعي والمهني (تغيير محل الإقامة، تغيير نوع العمل، الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر) لقطاعات واسعة من المواطنين. هذا إلى جانب زيادة تعرّضهم للمؤثرات الحديثة كأجهزة الاعلام وخلافها واحتكاكهم بها.

ويمكن أن تكون عملية التعبئة الاجتماعية نتيجة تراكم عوامل داخلية تساهم ـ بدرجة أو بأخرى ـ في خلق حالة من الانبعاث الداخلي تدفع نحو التغيير. وقد تكون نتيجة عوامل خارجية كالاستعمار والتجارة والاحتكاك الثقافي والحضاري. وغالباً ما تكون عملية التعبئة

الاجتماعية نتاجاً للتفاعل بين النوعين من العوامل. وقد تحدث عملية التعبئة بشكل تطوري، تدريجي، إصلاحي، جزئي. وقد تتخذ شكل التغيير الثوري الشامل، الذي يشمل مختلف جنبات المجتمع ويتضمن قدراً من العنف. وغالباً ما تنتقل مظاهر عملية التعبئة الاجتماعية وآثارها من الشرائح والطبقات العليا إلى الشرائح والطبقات الوسطى والدنيا، ومن العاصمة والمدن إلى الأقاليم والأرياف. وهنا يبرز دور وسائل الاتصال في نقل أشكال عملية التعبئة ومضامينها عبر الفئات والشرائح الاجتماعية والأقاليم الجغرافية المختلفة. وتُثار في هذا الصدد أيضاً قضية مقومات وحدود تقبّل التغيير الذي تتضمنه عملية التعبئة من قِبَل مختلف القوى والفئات الاجتماعية. فغالباً ما توجد بعض القوى الرافضة لعملية التغيير لما يمثله من مخاطر على مصالحها، أو تهديدات لأطرها الفكرية والثقافية والاجتماعية التقليدية.

وتشير أدبيات التنمية والتحديث إلى عدة أدوات لعملية التعبئة الاجتماعية أهمها: القيادة السياسية، والمؤسسات السياسية (الأحزاب، جماعات المصالح، النقابات، الاتحادات)، ووسائل الاتصال، والمدارس والجامعات.

وحدد كارل دويتش عدة مؤشرات لمفهوم التعبئة الاجتماعية من بينها: نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة التعليم، ونسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية إلى إجمالي قوة العمل، ونسبة الذين يقرأون جريدة يومية ـ ولو مرة كل أسبوع ـ لكل ألف من السكان، ونسبة الذين يملكون جهاز راديو أو تليفيزيون لكل ألف من السكان[1]. وقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع التعبئة الاجتماعية على المؤشرات التي طرحها دويتش.

وستعتمد هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات لعملية التعبئة الاجتماعية هي:

١ ـ نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان.
٢ ـ نسبة التعليم.
٣ ـ نسبة الذين يملكون جهاز تليفيزيون لكل ألف من السكان.

ومن الواضح أن هذه المؤشرات تدور بصفة أساسية حول التحضر، والاتصال، والتعليم. وهي قضايا تعكس دلالات هامة في ما يتعلق بالعنف السياسي. فعندما يعجز الجهاز الإنتاجي والخدمي في المدن عن استيعاب الزيادة في عدد السكان، وخاصة تلك الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة، فإن المهاجرين يعانون الفقر المدقع والاغتراب الاجتماعي والتهميش عن العملية الإنتاجية وعن الحياة السياسية، ومن ثم يشكلون مادة خاماً للعمل السياسي العنيف.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Karl W. Deutsch, «Social Mobilization and Political Development,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, eds., *Political Development and Social Change* (New York; London: John Wiley, 1966), pp. 348-405.

وعندما يتزايد عدد المتعلمين، وخاصة من الحاصلين على تعليم عالٍ، ويعجز جهاز الدولة عن توفير فرص العمل المناسبة لاستيعاب هؤلاء الشباب وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة إحباطاتهم وسخطهم، ومن ثم يصبحون أكثر استعداداً للانخراط في أعمال الاحتجاج والعنف المضادة للنظام. كما أن انتشار وسائل الإعلام غالباً ما يساهم في زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب جديدة، كمية وكيفية، لديهم، ومن ثم يزداد إحساسهم بالحرمان، وبخاصة عندما يعجز النظام عن الاستجابة الملائمة لمطالبهم، لذلك تتزايد احتمالات ردود الفعل العنيفة من جانبهم.

وبخصوص العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي كما عكستها نتائج بعض الدراسات السابقة في الموضوع، يمكن القول إن تلك الدراسات انتهت إلى أن هناك ثلاثة أشكال لهذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

١ ـ خلصت أغلب الدراسات إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي، أي أنه كلما زادت درجة التعبئة الاجتماعية زاد معدل العنف السياسي، والعكس صحيح. وهذا الاتجاه هو الغالب في التحليل السياسي والاجتماعي. وتمثّل أفكار هنتنغتون ومقولاته حول العلاقة بين التعبئة الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، الأساس النظري للكثير من هذه الدراسات. والمقولة الأساسية لدى هنتنغتون هي أن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تؤدي إلى زيادة أعمال العنف السياسي وعدم الاستقرار. ولكنه لم يترك هذه المقولة على إطلاقها، بل أكّد أن هناك متغيرات وسيطة تحكم طبيعة هذه العلاقة وهي التنمية الاقتصادية والمؤسسية. فإذا كان معدل التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية ومعدل المؤسسية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أعمال العنف السياسي، ذلك لأنه يترتب على عملية التعبئة زيادة مطالب المواطنين من حيث الكم والكيف. ونظراً إلى قصور التنمية الاقتصادية في الاستجابة لهذه المطالب وإشباعها وتوفير فرص أفضل للحراك الاجتماعي من جانب، فضلاً عن عجز المؤسسات السياسية في استيعاب المطالب بالمشاركة السياسية، وتمكين المواطنين من توصيل مطالبهم من جانب ثانٍ، فإن شعورهم بالإحباط الاجتماعي يتزايد، وتتزايد احتمالات انخراطهم في أعمال العنف المضادة للنظام باعتباره المسؤول عن إحباطاتهم[٢].

ومن بين الدراسات التي أكدت العلاقة الطردية بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي، دراسة دوفال وولفلنغ التي أجريت على (٢٨) دولة افريقية خلال فترتين زمنيتين (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) إذ انتهى الباحثان إلى أن المستويات العالية من التعبئة الاجتماعية أدت إلى معدلات عالية من العنف السياسي في حالة ضعف المؤسسية[٣].

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Samuel P. Huntington, *Political Order and Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 20-55.

(٣) R. Duval and M. Welfling, «Social Mobilization, Political Institutionalization and Conflict in Black Africa,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 17, no. 4 (1973), pp. 673-702.

وأكـد دوف ومـاكـامنت من خـلال دراستهـا عن المـتطلبـات الاجتـماعيـة والسيـاسيـة للاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينيـة أن أداء النظام وفـاعلية مؤسسـاته تعتـبر من العوامـل الأسـاسيـة التي تحـدّ من أعـمال العنف السيـاسي التي يمكن أن تنجم عن عمليـة التعبئـة الاجتماعية[٤].

وفي دراسة عن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية وعدم الاستقـرار السياسي في (١٨) دولـة من أمريكا اللاتينية خلال فترتـين زمنيتين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)، انتهى رول إلى تـأكيد مقـولات هنتنغتون عن العـلاقة الايجـابية بـين التعبئة الاجتـماعية وعـدم الاستقرار السياسي[٥].

وخلصت دراسـة أخـرى شملت (١١٤) دولـة تنتمي إلى خمس منـاطق هي: أمـريكـا وأوروبا الغربية وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، إلى أن العنف تزايد في المجتمعات الانتقالية التي تشهد تحولات وتغيرات اجتماعية سريعة في خضـم الانتقال من التقليدية إلى الحداثة[٦].

وانتهى البـاحثان بيـتر وشنايـدر من خلال دراستهـا العلاقـة بـين التعبئـة الاجتـماعيـة والمؤسسية من جانب والعنـف السيـاسي من جانب آخـر في (١٠) دول متقدمـة خلال فـترتين زمنيتـين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٨) و (١٩٥٩ ـ ١٩٦٨) إلى أن التغيير الاجتـماعي السريـع يؤدي إلى العنف. ولكن في الدول التي لديها مؤسسات سياسية قـادرة على التكيف، ومـوارد اقتصاديـة ملائمة، يقلّ العنف الناجم عن التغيـيرات الاجتماعيـة. بمعنى آخر، تـزداد احتمالات العنف عندما تحدث التعبئة الاجتماعية بمعدل أسرع من التنمية الاقتصادية والمؤسسية. وأكد الباحثان كذلك أن التنمية الاقتصادية أو نقص التنمية ليستا عاملاً جوهرياً يؤدي إلى العنف السياسي، إذا بقيت المتغيرات الأخرى على ما هي عليه[٧].

وفي إطار العلاقة الايجابيـة بين التعبئـة الاجتماعيـة والعنف السياسي، أكـدت أكثر من دراسـة أن عمليات التحضر السريـع متمثلة في زيادة معـدلات الهجرة من الـريف إلى المـدن والمناطق الحضرية، غالباً ما تؤدي إلى زيادة معدلات العنف السياسي، نـظراً إلى ضعف قدرة المهاجرين الجدد ـ وأغلبهم من غير المتعلمين أو أصحاب المهارات ـ على التأقلم مع الـظروف

---

(٤) Ernest A. Duff and John McCamant, «Measuring of Social and Political Requirements for System Stability in Latin America,» *American Political Science Review*, vol. 62, no. 4 (December 1968).

(٥) J.M. Ruhl, «Social Mobilization and Political Instability in Latin America: A Test of Huntington Theory.» *Inter-American Economic Affairs*, vol. 29, no. 2 (1975), pp. 3-21.

(٦) N.M. Copper, «A Reinterpretation of the Causes of Turmoil: The Effects of Culture and Modernity,» *Comparative Political Studies*, vol. 7, no. 3 (1974), pp. 267-291.

(٧) انـظر: R. Peter and A. L. Schneider, «Social Mobilization, Political Institutions and Political Violence: A Cross National Analysis,» *Comparative Political Studies*, vol. 4, no. 1 (1971), pp. 69-90.

الحضرية الجديدة، ومن ثم يزداد إحساسهم بالاغتراب والقلق[٨]. كما أن ضعف قدرة المدن في أغلب بلدان العالم الثالث على استيعاب المهاجرين الجدد وإدماجهم في العملية الإنتاجية وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، نظراً الى ضعف الجهاز الإنتاجي والخدمي في هذه المدن ـ كل ذلك يساهم في خلق مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تجعل من المهاجرين الجدد مصدراً للقلق السياسي. يُضاف إلى ما سبق، أن الحراك الجغرافي إلى المدينة، غالباً ما يترتب عليه زيادة احتكاك المهاجرين ببعض المؤثرات والمتغيرات الحضرية، كالتعرض لوسائل الإعلام وخلافه، وينتج من ذلك زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي للمهاجرين، ومن ثم تبرز أنماط جديدة من المطالب والطموحات لم تكن لديهم من قبل. وقد تكون هذه المطالب ذات طابع اقتصادي (المطالبة بنصيب عادل من الثروة والدخل)، أو اجتماعي (المطالبة بنصيب عادل من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية)، أو ذات طابع سياسي (المطالبة بالمشاركة السياسية)، ونتيجة عجز النظام عن استيعابهم والاستجابة لمطالبهم، غالباً ما يزداد سخطهم وغضبهم وتزداد احتمالات مشاركتهم في أعمال العنف[٩]. خاصة أنهم جاءوا إلى المدن، والأمل يساورهم في البحث عن ظروف أفضل للحياة. وأشارت بعض الدراسات إلى أن احتمالات العنف السياسي تتزايد لدى أبناء المهاجرين (الجيل الثاني)، إذ إنهم ينشأون في ظروف متردية، ويحتكّون بالمتغيرات الحضرية مبكراً. ومن ثم يكون إحساسهم بالتناقضات والاختلالات في المدن أكبر، فهي بالنسبة إليهم مكان الميلاد والإقامة، أي انهم يشعرون أنهم ليسوا مهاجرين كآبائهم[١٠].

وفي ما يتصل بالعلاقة بين انتشار التعليم والعنف السياسي، انتهى بعض الباحثين إلى أنها علاقة طردية (إيجابية). فأكد هوسلتز أن انتشار التعليم، وما يترتب عليه من بروز أنماط جديدة من الوعي السياسي والحراك الاجتماعي، يؤدي إلى زيادة احتمالات العنف السياسي، خاصة عندما لا يمتلك النظام القدرات والمرونة الكافية لإيجاد فرص عمل جديدة للخريجين،

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

A. W. Finifter, «Dimensions of Political Alienation,» *American Political Science Review,* vol. 64, no. 2 (1970), pp. 389-410, and John M. Nelson, «The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities,» *World Politics,* vol. 22, no. 2 (1970), pp. 393-414.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الناجمة عن عمليات التحضر وعلاقتها بالعنف السياسي، انظر:

John M. Nelson, «Sojourners Versus New Urbanities: Causes and Consequences of Temporary Versus Permanent City Ward Migration in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 24 (1976), pp. 721-757; S. Welch and A. Booth, «Crowding as a Factor in Political Aggression: Theoretical Aspects and Analysis of Some Cross-National Data,» *Social Science Information,* vol. 13 (1974), pp. 151-162, and W. A. Cornelius, «Urbanization as an Agent in Latin American Political Instability: The Case of Mexico,» *American Political Science Review,* vol. 63, no. 3 (1969), pp. 833-857.

(١٠) C. Tilly, «The Chaos of the Living City,» in: H. Hirsch and D. C. Perry, eds., *Violence and Politics: A Series of Original Essays* (New York: Harper and Row, 1973), p. 197.

والاستجابة والتكيف مع المطالب الجديدة الناجمة عن العملية التعليمية[١١].

وانتهى كذلك موريسون وستيفنسون إلى تأكيد العلاقة الإيجابية بين انتشار التعليم وزيادة أعمال العنف، من خلال دراستها التي أجرياها على عدد من الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، بقصد تحديد المتطلبات الاجتماعية والسياسية للاستقرار السياسي في هذه الدول[١٢].

وفي إطار تفسيره ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، أكد د. علي أومليل أن انتشار التعليم وما يترتب عليه من آثار ونتائج يعتبر سبباً هاماً لهذه الظاهرة. ففي الوقت الذي تزايد فيه عدد المتعلمين والخريجين، لم تستطع عمليات التنمية في أغلب البلدان العربية أن تخلق فرص العمل الملائمة لهم، وأن تشبع طموحاتهم ورغباتهم، لذلك استشرت ظاهرة التبطل بين الشباب، وتزايد احساسهم بالاحباط وعدم الثقة في مجمل النظم والعمليات السياسية. ومن هنا تزايد انخراطهم في أعمال العنف[١٣].

وفسر البعض العنف وعدم الاستقرار الناجم عن عملية التعبئة الاجتماعية بوجود بعض القوى الاجتماعية التي تفقد بعضاً من مكانتها وامتيازاتها من جراء عملية التغيير، ومن ثم تمارس العنف من أجل استعادة امتيازاتها أو الحفاظ عليها. ويسمح غياب المؤسسات السياسية الفعالة أو ضعفها بخلق تناقض بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي للقوى الجديدة التي أفرزتها عملية التغيير، ومن ثم تتزايد احتمالات ممارستها أعمال العنف لتحقيق نوع من التوازن بين الاثنين[١٤].

وفسر كورنهاوزر هذه العلاقة الطردية بالآثار التي تتركها عملية التعبئة الاجتماعية في أنماط القيم والمؤسسات والعلاقات التقليدية التي تحفظ التوازن الاجتماعي في المجتمع، إذ إنها تؤدي إلى تحطيم هذه المؤسسات، واهتزاز تلك العلاقات، وفي الوقت نفسه، لا يتم تعويضها - وبشكل سريع - بمؤسسات حديثة وأنماط جديدة من العلاقات تستوعب المواطنين وتعمّق من اتجاهاتهم الايجابية وولاءاتهم نحو النظام، لأن بناء مثل هذه المؤسسات يحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تتمكن من أن تضرب بجذورها في المجتمع وتكتسب شرعية اجتماعية.

---

(١١) Bert F. Hoseltiz, «Investement in Education,» in: James Smoot Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), p. 61.

(١٢) Donald G. Morrison and Hugh Michael Stevenson, «Measuring of Social and Political Requirements for System Stability: Empirical Validation of an Index Using Latin American and African Data,» *Comparative Political Studies*, vol. 1, no. 2 (1974), pp. 252-263.

(١٣) علي أومليل، «حول أسباب العنف،» في: أسامة الغزالي حرب، محرّر، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ١٧ - ٢٠.

(١٤) Douglas A. Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (New York: John Wiley, 1973), p. 32.

ونتيجة ذلك يتزايد شعور المواطنين بالاغتراب، وتزداد احتمالات انخراطهم في أعمال العنف[١٥].

وتؤكد أغلب الدراسات في هذا الاتجاه أن هناك متغيرات تتوسط العلاقة الطردية بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي، مثل: معدل التغيير وسرعته، ودرجة التنمية الاقتصادية، وفاعلية مؤسسات النظام السياسي.

٢ ـ انتهى فيرباند وآخرون الى وجود علاقة خط منحنٍ معتدلة (Moderate Curve Liner Relationship) بين العنف السياسي وعملية التعبئة الاجتماعية. فالعنف السياسي يتزايد خلال المراحل الأولى من عملية التعبئة الاجتماعية، ولكن بعد مرحلة معينة من التعبئة تكون قد تطورت خلالها مؤسسات وعلاقات حديثة تستوعب آثار عملية التغيير وتداعياتها، يتجه معدل العنف السياسي إلى الانخفاض، بينما يستمر معدل التعبئة الاجتماعية في الارتفاع[١٦].

٣ ـ خلصت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي علاقة ضعيفة. وفي هذا الإطار انتهى فريد فون در ميهدن إلى أن تلك النتيجة تنطبق على بلدان العالم الثالث دون الدول الغربية المتقدمة[١٧]. وخلص تايلور إلى وجود علاقة ضعيفة بين انتشار الاتصال وعدم الاستقرار السياسي. وأشار إلى أهمية تحليل العملية الاتصالية من حيث الكثافة والشكل والمضمون حتى يتسنى تحديد أثرها الحقيقي في ظاهرة العنف السياسي[١٨]. وأكد هيبس عدم وجود علاقة جوهرية بين معدل التحضر، مقاساً بمعدل التغير في عدد سكان المدن من جانب والعنف السياسي الجماهيري من جانب آخر[١٩]. وانتهى تيلي إلى عدم وجود علاقة مقنعة ومنتظمة بين التحديث والثورة[٢٠].

وأشار زمرمان إلى أنه لا توجد علاقة واضحة (إيجابية أو سلبية) بين التحضر والعنف السياسي. فهي من الممكن أن تكون إيجابية أو سلبية، قوية أو ضعيفة، حسب ظروف كل

---

(١٥) William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (New York: Free Press, 1959).

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, «Social Change and Political Violence: Cross-National Patterns,» in: Finkle and Gable, eds., *Political Development and Social Change*, pp. 569-604.

(١٧) Fred R. Von Der Mehden, *Comparative Political Violence* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973).

(١٨) Charles Lewis Taylor, «Communications Development and Political Instability,» *Comparative Political Studies*, vol. 1, no. 4 (1969), pp. 557-563.

(١٩) Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis*, pp. 36-37.

(٢٠) C. Tilly, «Does Modernization Breed Revolution,» *Comparative Politics*, vol. 5, no. 3 (1973), pp. 425-447.

دولة وإمكاناتها، وطبيعة كل نظام سياسي، وحدود قدراته وفاعلياته[21].

ولم تلقَ مقولات هنتنغتون عن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي تأييداً قوياً في النتائج التي خلص اليها سينغ سياهن من دراسته، التي أجراها على إحدى وثمانين دولة عن العلاقة بين «التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي»[22]. وانتهى الباحثان يوغ وسيغلمان من دراستهما التي أجرياها على (٦١) دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لاختبار العلاقة بين كل من التعبئة الاجتماعية والمؤسسية والتنمية من جانب والعنف السياسي من جانب آخر، إلى تأكيد ضعف مقولات هنتنغتون لتحليل ظاهرة العنف السياسي وتفسيرها، وأكدا ضرورة أخذ العديد من المتغيرات الوسيطة بعين الاعتبار، حتى تصبح مقولات هنتنغتون مقبولة إمبريقياً[23].

ويمكن إبداء عدة ملاحظات على العرض السابق، منها:

أ ـ أن تعدد النتائج التي خلصت إليها الدراسات الإمبريقية التي تناولت العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي، إنما يرجع إلى الاختلاف بين هذه الدراسات من حيث المؤشرات التي اعتمدتها للمفاهيم المركزية المستخدمة (التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي)، ومن حيث الحالات الدراسية التي تناولتها.

ب ـ أن الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة تؤثر في طبيعة العلاقة بين الظاهرتين. ففي الغالب هي علاقة ضعيفة أو غير جوهرية في البلدان المتقدمة، حيث توجد المؤسسات السياسية الفعالة، والمستويات العالية في التنمية الاقتصادية. فالأولى تضبط عملية التغيير وتتحكم فيها، وتستجيب الثانية للمطالب المتجددة الناجمة عنها. أما في البلدان النامية، فهي في الغالب علاقة طردية، حيث يترتب على زيادة معدلات التعبئة الاجتماعية زيادة أعمال العنف نظراً لغياب المؤسسات أو ضعفها، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية. وفي بعض الحالات قد تأخذ علاقة خط منحنٍ. ففي المراحل الأولى من عملية التعبئة الاجتماعية يتزايد معدل العنف السياسي. ولكن إذا ما تم ـ بعد مرحلة معينة من التعبئة ـ تحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية، وبناء المؤسسات

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ekkart Zimmerman, «Macro-Comparative Research on Political Protest,» in: Ted Robert Gurr, ed., *Handbook of Political Conflict: Theory and Research* (New York: Free Press, 1980), pp. 167-237.

(٢٢) Chung-Si Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (Seoul: Seoul National University Press, 1981), p. 153.

(٢٣) S.N. Yough and L. Sigelman, «Mobilization, Institutionalization, Development and Instability,» *Comparative Political Studies*, vol. 9, no. 2 (1976), pp. 223-232.

اللازمة لاستيعاب آثار عملية التعبئة، فإن معدل العنف السياسي يتجه إلى الانخفاض رغم استمرار عملية التعبئة الاجتماعية.

ج ـ أنه من الأهمية بمكان تحليل ودراسة أثر عملية التغيير الاجتماعي في مختلف القوى والفئات الاجتماعية في المجتمع، وبالذات في ما يتعلق بالآثار والتداعيات النفسية المرتبطة بالتعبئة الاجتماعية السريعة، ومنها: الاهتزاز الاجتماعي وعدم الشعور بالأمن والتوتر النفسي وضعف القدرة على التكيف مع التغيرات الجديدة.

ثانياً: طبيعة ومحددات العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي في النظم العربية

إنطلاقاً من الضوابط المنهجية التي سبق أن حددتها الدراسة في المبحث الرابع من الفصل الثالث، سيتم تحديد طبيعة العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي من خلال ثلاثة أساليب هي:

الأول، المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمؤشرات التعبئة الاجتماعية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، وترتيبها طبقاً لتكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها خلال السنوات نفسها. **والثاني**: هو حساب مُعامل الارتباط الخطي البسيط بين شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) ومؤشرات التعبئة الاجتماعية. **والثالث**، حساب معامل الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية في الأقطار العربية ومتوسطات شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) فيها خلال السنوات الثلاث[٢٤]. ولإجراء المقارنة بين الأقطار العربية من حيث مؤشرات التعبئة الاجتماعية من جانب والعنف السياسي من جانب آخر خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و١٩٨٥، فإن الأمر يتطلب ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث العنف السياسي، وطبقاً لمتوسطات شدتها خلال السنوات الثلاث، وترتيبها من حيث مؤشرات التعبئة الاجتماعية خلال السنوات نفسها.

وعلى هذا الأساس، فإن **الخطوة الأولى** في هذا الصدد، تمثلت في رصد تكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) في الأقطار العربية خلال السنوات الثلاث (١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥)، وترتيب الأقطار العربية طبقاً لها من ناحية، وحساب متوسط شدة العنف الرسمي وغير الرسمي في هذه الأقطار خلال السنوات الثلاث ـ بتطبيق المقياس المقترح لشدة العنف ـ من ناحية أخرى. ولقد وضعت نتائج هاتين العمليتين في خمسة جداول ـ ثلاثة منها لمتوسط تكرارات أحداث العنف، واثنان لمتوسط شدته ـ وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٧ ـ ١) و(٧ ـ ٢):

---

(٢٤) سيتم تطبيق الأساليب نفسها عند قياس العلاقات الارتباطية بين درجة شدة العنف السياسي وكل من التنمية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية.

جدول رقم (٧ - ١)
تكرارات أحداث العنف الرسمي في الأقطار العربية
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

القطر	تكرارات أحداث العنف الرسمي			المتوسط
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	
الأردن	-	١	١	٠,٦
تونس	١	٤	٨	٤,٣
الجزائر	-	١	٦	٢,٣
السودان	٤	٢	٨	٤,٦
سوريا	٦	١٥	١	٧,٣
العراق	١	٤	٢	٢,٣
ليبيا	٧	١٠	٦	٧,٦
مصر	١٠	١	٨	٦,٣
المغرب	-	٦	٥	٣,٦
اليمن الديمقراطية	-	١	٣	١,٣
اليمن العربية	١	٢	-	١

جدول رقم (٧ - ٢)
تكرارات أحداث العنف غير الرسمي في الأقطار العربية
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

القطر	تكرارات أحداث العنف غير الرسمي			المتوسط
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	
الأردن	١	١	١	١
تونس	-	١	٢	١
الجزائر	-	٦	٦	٤
السودان	١	١	١٥	٥,٦
سوريا	٢	١٥	-	٥,٦
العراق	-	٥	-	١,٦
ليبيا	٦	٦	٨	٦,٦
مصر	٤	١	٨	٤,٣
المغرب	-	٥	٢	٢,٣
اليمن الديمقراطية	٢	٢	-	١,٣
اليمن العربية	٢	٢	-	١,٣

ويوضح الجدول التالي الترتيب التنازلي للأقطار العربية طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٧ - ٣)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث
العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي	الترتيب	القطر	متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي
١	ليبيا	٧,٦	١	ليبيا	٦,٦
٢	سوريا	٧,٣	٢	سوريا	٥,٦
٣	مصر	٦,٣	٢ مكرر	السودان	٥,٦
٤	السودان	٤,٦	٣	مصر	٤,٣
٥	تونس	٤,٣	٤	الجزائر	٤,٠
٦	المغرب	٣,٦	٥	المغرب	٢,٣
٧	الجزائر	٢,٣	٦	العراق	١,٦
٧ مكرر	العراق	٢,٣	٧	اليمن العربية	١,٣
٨	اليمن الديمقراطية	١,٣	٧ مكرر	اليمن الديمقراطية	١,٣
٩	اليمن العربية	١,٠	٨	تونس	١,٠
١٠	الأردن	٠,٦	٩	الأردن	١,٠

ولقد تم حساب متوسط شدة العنف الرسمي وغير الرسمي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ من خلال تطبيق المقياس الذي قامت الدراسة ببنائه ووضعت النتائج في جدول على النحو المبين في الجدول رقم (٧ - ٤):

جدول رقم (٧ - ٤)
متوسط شدة العنف (الرسمي وغير الرسمي)
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

شدة العنف الرسمي					شدة العنف غير الرسمي				
القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	المتوسط	القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	المتوسط
مصر	٥,٢٥	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٧٥	مصر	٤,٧٥	٤	٤	٤,٢٥
ليبيا	٥,٥٠	٧,٣	٧,٦٠	٦,٨٠	ليبيا	٦,٣٠	٦,٣	٦,٨٠	٦,٤٠
السودان	٧,١٢	٤,٥٠	٧,٧٥	٦,٤٥	السودان	٧,٥٠	٧	٦,٧٠	٧
تونس	٤,٥٠	٧,١٢	٥	٥,٣٣	تونس	—	٨	٤	٤
الجزائر	—	٤,٥	٥,٦٠	٣,٣٦	الجزائر	—	٥,١٦	٥,١٦	٣,٤٤
المغرب	—	٨,٢	٦,٨٠	٥	المغرب	—	٦,٧	٦	٤,٢٣
سوريا	٦,٣٣	٦,٧٠	٨	٧	سوريا	٤,٧٥	٥,٩	—	٣,٥٥
العراق	٨	٦,٥	٦,٢٥	٦,٩٠	العراق	—	٦,٥٠	—	٢,١٦
الأردن	—	٦,٥	٤,٥٠	٣,٦٠	الأردن	٥,٥٠	٧	٤	٥,٥٠
اليمن العربية	٩	٩	—	٦	اليمن العربية	٧,٥٠	٦,٧٥	—	٤,٧٥
اليمن الديمقراطية	—	٩	٥,٨٠	٤,٩٠	اليمن الديمقراطية	٧	٤,٧٥	—	٣,٩٠

وبترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط شدة العنف (الرسمي وغير الرسمي) خلال السنوات الثلاث، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول رقم (٧ - ٥):

جدول رقم (٧ ـ ٥)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط شدة العنف السياسي
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	شدة العنف الرسمي	القطر	شدة العنف غير الرسمي
١	سوريا	٧	السوادن	٧
٢	العراق	٦,٩٠	ليبيا	٦,٤٠
٣	ليبيا	٦,٨٠	الأردن	٥,٥٠
٤	السودان	٦,٤٥	اليمن العربية	٤,٧٥
٥	اليمن العربية	٦	مصر	٤,٢٥
٦	تونس	٥,٣٣	المغرب	٤,٢٣
٧	المغرب	٥	تونس	٤
٨	اليمن الديمقراطية	٤,٩٠	اليمن الديمقراطية	٣,٩٠
٩	مصر	٤,٧٥	سوريا	٣,٥٥
١٠	الأردن	٣,٦٠	الجزائر	٣,٤٤
١١	الجزائر	٣,٣٦	العراق	٢,١٦

أما الخطوة الثانية، فتمثلت في جمع بيانات عن مؤشرات التعبئة الاجتماعية في الأقطار العربية، ووضع هذه الأقطار مرتبة تنازلياً في كل مؤشر على حدة، على النحو التالي:

١ ـ التحضر

يقصد بالتحضر نسبة سكان المدن والمناطق الحضرية إلى اجمالي عدد السكان. ولا توجد مقاييس جامدة أو ثابتة للتحضر، بل هي تختلف طبقاً للفترات التاريخية، والاختلافات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات. ولقد اعتبر البعض أن أهم مؤشرين للتحضر هما: نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان، وطبيعة النشاط الاقتصادي الغالب على السكان، فالتحضر يفترض ممارسة غالبية السكان لأنشطة غير زراعية[٢٥].

ولقد اعتبرت بعض الدراسات أن مستوى التحضر يكون مرتفعاً عندما يزيد عدد سكان المدن والمناطق الحضرية على ٥٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ويكون متوسطاً عندما تتراوح هذه النسبة ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة، ومنخفضاً عندما تكون دون الـ ٤٠ بالمئة[٢٦]. وهناك من اعتبر أن مستوى التحضر يكون مرتفعاً عندما يزيد عدد سكان المدن على ٦٠ بالمئة

(٢٥) فيجاي ب. سينغ، «القوى المحركة للسياسة الحضرية المعاصرة في الشرق الأوسط العربي،» الفكر العربي، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١١٨ ـ ١٢٨.

(٢٦) ياسين علي الكبير، «دراسة التحضر في العالم العربي: منظور نظري،» الفكر العربي، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٧٤ ـ ١٨٣.

من إجمالي عدد السكان، ويكون متوسطاً عندما تكون هذه النسبة ما بين ٤٠ و٦٠ بالمئة، ومنخفضاً عندما تكون دون الـ ٤٠ بالمئة[٢٧]. وستتبنى الدراسة الاتجاه الأول.

ولقد شهد الوطن العربي ـ وبصفة خاصة ـ منذ مطلع السبعينيات انفجاراً حضرياً. تزايدت أعداد سكان المدن بشكل ملحوظ، نظراً الى الزيادة الطبيعية في عدد السكان من جانب. والى الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة من جانب ثانٍ. الأمر الذي أدّى الى بروز ظاهرة الهيمنة الحضرية في الوطن العربي، إذ تعرف أغلب الأقطار العربية ظاهرة المدينة ـ أو المدن القليلة ـ المهيمنة، التي غالباً ما تكون العاصمة والمدن الكبرى[٢٨].

ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ٦) نسبة التحضر في البلدان العربية خلال الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٧ ـ ٦)
درجة التحضر في الوطن العربي

القطر	النسبة المئوية لسكان الحضر الى إجمالي عدد السكان			
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	المتوسط
الأردن	٥٣	٥٦	٦٩	٥٩,٠
تونس	٤٨	٥٢	٥٦	٥٢,٠
الجزائر	٥٤	٦١	٤٣	٥٢,٦
السودان	٢٠	٢٥	٢١	٢٢,٠
سوريا	٤٧	٥٠	٤٩	٤٨,٦
العراق	٦٦	٧٢	٧٠	٦٩,٠
ليبيا	٤٤	٥٣	٦٠	٥٢,٠
مصر	٤٤	٤٥	٤٦	٤٥,٠
المغرب	٣٧	٤١	٤٤	٤٠,٦
اليمن الديمقراطية	٣٤	٣٧	٣٧	٣٦,٠
اليمن العربية	٨	١٠,٥	١٩	١٢,٠

(٢٧) جانيت أبو اللغد، «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي،» الفكر العربي، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٥٤ ـ ١٧٣.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول مظاهر وأسباب التحضر في الوطن العربي، انظر: هنري عزام، «التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي: أنماطه وأشكال ترابطه،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)؛ ملف: «التحضر في الوطن العربي،» الفكر العربي، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ اسحق القطب، التحضر في الوطن العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، و

Peter Beaumont, Gerald H. Blake and J. Malcolm Wagstaff, *The Middle East: A Geographical Study* (London; New York: John Wiley, 1976), pp. 206-210.

ومن خلال الجدول رقم (٧ ـ ٦)، وبناء على متوسط نسبة التحضر في الأقطار العربية خلال السنوات الثلاث، يمكن تصنيف هذه الأقطار في ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى الأقطار ذات المستوى المرتفع من التحضر، وهي التي تزيد نسبة التحضر فيها على ٥٠ بالمئة. وتشمل المجموعة الثانية الأقطار المتوسطة التحضر. وتتراوح نسبة التحضر فيها من ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة. أما المجموعة الثالثة فتشمل الأقطار المنخفضة التحضر، وهي التي تقل نسبة التحضر فيها عن ٤٠ بالمئة.

ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ٧)، تصنيف الأقطار العربية حسب درجة التحضر.

جدول رقم (٧ ـ ٧)
تصنيف الأقطار العربية حسب درجة التحضر

المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة	
القطر	نسبة التحضر (بالمئة)	القطر	نسبة التحضر (بالمئة)	القطر	نسبة التحضر (بالمئة)
العراق	٦٩	سوريا	٤٨,٦	اليمن الديمقراطية	٣٦,٠
الأردن	٥٩	مصر	٤٥,٠	السودان	٢٢,٠
الجزائر	٥٢,٦	المغرب	٤٠,٦	اليمن العربية	١٢,٠
تونس	٥٢,٠				
ليبيا	٥٢,٠				

أما الخطوة الثالثة[٢٩]، فهي المقارنة المباشرة بين الجدول رقم (٧ ـ ٧) الذي يتضمن تصنيف الأقطار العربية طبقاً لمتوسط درجة التحضر، خلال السنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥، والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب هذه الأقطار طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث العنف (الرسمي وغير الرسمي) فيها خلال السنوات نفسها. ومن خلال هذه المقارنة يتضح ما يلي:

أ ـ أن الأقطار ذات المستوى المرتفع من التحضر وهي: العراق والأردن والجزائر وتونس وليبيا، احتلت المراتب الأولى (ليبيا)، والخامسة (تونس) والسابعة (الجزائر والعراق) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وبالنسبة إلى تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، جاءت ليبيا في المرتبة الأولى، والجزائر في المرتبة الرابعة، والعراق في السادسة، وتونس في الثامنة، والأردن في التاسعة.

(٢٩) سيتم تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة بالنسبة الى بقية مؤشرات التعبئة الاجتماعية، وكذلك بالنسبة إلى مؤشرات كل من التنمية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية.

ب ـ أن الأقطار ذات المستوى المتوسط من التحضر وهي (بالترتيب) سوريا ومصر والمغرب، احتلت ـ بالترتيب ـ المراتب الثانية والثالثة والسادسة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. والمراتب الثانية والثالثة والخامسة (بالترتيب) من حيث متوسط تكرارات العنف غير الرسمي.

ج ـ بخصوص الأقطار المنخفضة التحضر وهي (بالترتيب) اليمن الديمقراطية والسودان واليمن العربية، يُلاحظ أن السودان احتل المرتبة الرابعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، والمرتبة الثانية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي. بينما جاءت اليمن الديمقراطية في المرتبة الثامنة، واليمن العربية في المرتبة التاسعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، والمرتبة الثانية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي. بينما جاءت اليمن الديمقراطية في المرتبة الثامنة، واليمن العربية في المرتبة التاسعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت اليمنان في المرتبة السابعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وهكذا لا تكشف المقارنة المباشرة عن وجود علاقة ذات طبيعة واحدة بين درجة التحضر وتكرارات أحداث العنف السياسي. لكن ماذا عن علاقة درجة التحضر بشدة العنف السياسي؟

ومن خلال مقارنة الجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط شدة العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، والجدول رقم (٧ ـ ٧) الذي يتضمن ترتيبها ـ طبقاً لمتوسط درجة التحضر خلال السنوات نفسها، يتضح ما يلي:

أ ـ باستثناء العراق الذي حلّ في المركز الثاني من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، فإن بقية الأقطار ذات المستوى المرتفع من التحضر وهي (الأردن والجزائر وتونس وليبيا) حلّت في مراتب متوسطة ودنيا من حيث شدة العنف الرسمي. وباستثناء ليبيا والأردن اللتين جاءتا في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي، فإن النظم الثلاثة الأخرى (تونس والجزائر والعراق) جاءت في المراتب السابعة والعاشرة والحادية عشرة (بالترتيب) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ وبالنسبة الى الأقطار ذات المستوى المتوسط من التحضر وهي (بالترتيب) سوريا ومصر والمغرب، يُلاحظ أن سوريا احتلت المركز الأول من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، بينما احتل المغرب ومصر المرتبتين السابعة والتاسعة (بالترتيب) في هذا الصدد. وبالنسبة الى العنف غير الرسمي، فإن سوريا جاءت في المركز التاسع، ومصر في المركز الخامس والمغرب في المركز السادس.

ج ـ أن الأقطار العربية ذات المستوى المنخفض من التحضر، وهي بالترتيب (السودان واليمن العربية واليمن الديمقراطية) جاءت في المراتب الرابعة والخامسة والثامنة (بالترتيب) من

حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتل السودان المركز الأول من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي، بينما جاءت اليمن العربية واليمن الديمقراطية في المركزين الرابع والثامن على التوالي في هذا الصدد.

وعلى هذا الأساس، تكشف المقارنة المباشرة عن أن العلاقة بين نسبة التحضر ودرجة شدة العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة.

٢ ـ التعليم

نظراً الى محدودية دلالة عدد المسجلين في التعليم الابتدائي بالنسبة الى ظاهرة العنف السياسي، فإن الدراسة ستقتصر على عدد المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي.

ولقد اهتمت النظم العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال بالتعليم. وطبقاً للأرقام، فقد حققت هذه النظم إنجازات ملموسة في هذا المجال. ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ٨) نسب المسجلين في التعليم الثانوي والعالي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٧ ـ ٨)

نسبة المسجلين في التعليم الثانوي والعالي إلى مجموع السكان في الفئتين العمريتين نفسهما في السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

(نسب مئوية)

القطر	التعليم الثانوي				التعليم العالي			
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	المتوسط	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	المتوسط
الأردن	٤٢	٧٩	٧٩	٦٣,٦	٤	٢٧	٣٧	٢٢,٦
تونس	٢٠	٢٧	٣٩	٢٨,٦	٤	٥	٥	٤,٦
الجزائر	١٩	٣٣	٥١	٣٤,٣	٣	٥	٦	٤,٦
السودان	١١	١٦	١٦	١٢,٦	٢	٢	٢	٢,٠
سوريا	٤٨	٤٦	٦١	٥١,٦	١٢	١٥	١٧	١٤,٦
العراق	٣٥	٥٧	٥٥	٤٩,٠	٩	٩	١٠	٩,٣
ليبيا	٤٥	٦٧	٨٧	٦٦,٣	٧	٦	١١	٨,٠
مصر	٤٠	٥٢	٦٢	٥١,٧	١٤	١٥	٢٣	١٧,٣
المغرب	١٦	٢٤	٣١	٢٣,٦	٣	٤	٩	٥,٣
اليمن الديمقراطية	١٩	٢٨	٧	٢١,٣	١	٢	٢	١,٦
اليمن العربية	٣	٥	١٠	٦,٠	١	١	١	١,٠

وبترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي في السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ تصبح الصورة على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (٧ ـ ٩):

جدول رقم (٧ ـ ٩)
ترتيب الأقطار العربية حسب متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي في السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥
(نسب مئوية)

الترتيب	القطر	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي إلى مجموع السكان في الفئة العمرية نفسها	الترتيب	القطر	نسبة المسجلين في التعليم العالي إلى مجموع السكان في الفئة العمرية نفسها
١	ليبيا	٦٦,٣	١	الأردن	٢٢,٦
٢	الأردن	٦٣,٦	٢	مصر	١٧,٣
٣	مصر	٥١,٧	٣	سوريا	١٤,٦
٤	سوريا	٥١,٦	٤	العراق	٩,٣
٥	العراق	٤٩,٠	٥	ليبيا	٨,٠
٦	الجزائر	٣٤,٣	٦	المغرب	٥,٣
٧	تونس	٢٨,٦	٧	الجزائر	٤,٦
٨	المغرب	٢٣,٦	٧ مكرر	تونس	٤,٦
٩	اليمن الديمقراطية	٢١,٣	٨	السودان	٢,٠
١٠	السودان	١٢,٦	٩	اليمن الديمقراطية	١,٦
١١	اليمن العربية	٦,٠	١٠	اليمن العربية	١,٠

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٧ ـ ٩)، والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب النظم العربية من حيث متوسط تكرارات العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى خمسة أقطار عربية من حيث متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، هي: ليبيا والأردن ومصر وسوريا والعراق (مع فارق بسيط بين هذه الأقطار من حيث ترتيب مواقعها في كل من مرحلتي التعليم على نحو ما هو موضح في الجدول السابق. هذه الأقطار، وباستثناء العراق والأردن اللذين احتلا المرتبتين السابعة والعاشرة (بالترتيب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، والمرتبتين السادسة والتاسعة (بالترتيب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، فإن الأقطار الثلاثة الأخرى جاءت ضمن أعلى خمسة أقطار عربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي خلال السنوات الثلاث.

ب ـ بالنسبة الى أدنى ثلاثة أقطار عربية من حيث متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي

التعليم خلال السنوات الثلاث، وهي: اليمن الديمقراطية والسودان واليمن العربية (مع فارق بسيط في الترتيب بينها بالنسبة الى مرحلتي التعليم)، يُلاحظ أن السودان جاء في المرتبة الرابعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، والمرتبة الثانية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي، بينما احتلت اليمنان المرتبتين الثامنة والتاسعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلتا المرتبة السابعة من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ بالنسبة الى الأقطار التي احتلت المراتب السادسة والسابعة والثامنة من حيث متوسط نسبة المسجلين في التعليم الثانوي، وهي: الجزائر وتونس والمغرب وتلك التي احتلت المرتبتين السادسة والسابعة من حيث متوسط نسبة المسجلين في التعليم العالي، وهي: المغرب والجزائر وتونس[30]، ويلاحظ أن هذه الأقطار احتلت المراتب: الخامسة (تونس) والسادسة (المغرب) والسابعة (الجزائر) من حيث متوسط تكرار أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الرابعة (الجزائر)، والخامسة.(المغرب) والثامنة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية مقيسة بنسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي ومعدل تكرار أحداث العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة، الأمر الذي يؤكد أن هناك عدداً من المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة تلك العلاقة واتجاهها.

لكن ماذا عن العلاقة بين نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم في الأقطار العربية خلال السنوات الثلاث ودرجة شدة العنف السياسي فيها خلال السنوات نفسها؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٧ ـ ٩) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، والجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف الرسمي وغير الرسمي خلال السنوات الثلاث يتضح ما يلي:

أ ـ بالنسبة الى أعلى خمسة أقطار عربية من حيث متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، وهي: ليبيا والأردن ومصر وسوريا والعراق (مع اختلاف في ترتيب هذه الأقطار بالنسبة الى مرحلتي التعليم)، يُلاحظ أن اثنين من هذه الأقطار احتلا المرتبتين الأولى والثانية من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، وهما بالترتيب سوريا والعراق، بينما الأقطار الثلاثة الأخرى احتلت المراتب الثالثة (ليبيا) والتاسعة (مصر) والعاشرة (الأردن). وبالنسبة إلى متوسط شدة العنف غير الرسمي، يُلاحظ أن الأقطار الخمسة المعنية (ليبيا، الأردن، مصر، سوريا، العراق)، احتلت المراتب الثانية (ليبيا) والثالثة (الأردن) والخامسة

(٣٠) الجزائر وتونس احتلتا المرتبة السابعة.

(مصر) والتاسعة (سوريا) والحادية عشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ ان أدنى ثلاثة أقطار عربية من حيث متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم وهي (دون ترتيب) اليمن الديمقراطية، السودان، اليمن العربية. هذه الأقطار احتلت المراتب: الرابعة (السودان) والخامسة (اليمن العربية) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الأولى (السودان) والرابعة (اليمن العربية) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ ان الأقطار الثلاثة التي احتلت المراتب السادسة والسابعة والثامنة من حيث متوسط نسبة المسلجين في مرحلتي التعليم، هي الجزائر وتونس والمغرب (مع اختلاف ترتيبها بالنسبة الى مرحلتي التعليم)، وقد جاءت في المراتب: السادسة (تونس) والسابعة (المغرب) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: السادسة (المغرب) والسابعة (تونس) والعاشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ويتضح مما سبق، أنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين متوسط نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم (الثانوي والجامعي) ومتوسط شدة العنف السياسي.

٣ ـ الإعلام

لا شك في أن أجهزة الإعلام يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في بلدان العالم الثالث. فيمكن أن تكون أداة مساعدة لتحقيق التكامل والادماج الوطني، خاصة أن أغلب هذه الدول تعاني أزمة عدم التكامل، وأداة لنشر الوعي السياسي وتدعيم المشاركة السياسية. كما أن النظم السياسية تستطيع أن تستخدمها من أجل تبديد السياسات والقرارات، وخلق التعبئة والمساندة الجماهيرية، بل، ربما، لتزييف وعي المواطنين حقيقة المشكلات التي تواجههم، وإلهائهم عنها، من خلال خلق اهتمامات جانبية لهم[٣١].

ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ١٠) التطور في مجال الإعلام في الأقطار العربية مقيساً بعدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان خلال الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول دور ووظيفة الاتصال في الدول النامية، انظر: أماني محمد قنديل، «نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠)؛ حامد ربيع، «الإعلام العربي ومشكلة الشرق الأوسط،» (مذكرات غير منشورة، القاهرة)، الفصل الأول، وشاهيناز محمد طلعت، **وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠).

جدول رقم (٧ - ١٠)
عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان خلال السنوات
١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

القطـر	عدد الأجهزة			المتوسط
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	(نسبة مئوية)
الأردن	٤٤	٥٤	٥٦	٥١,٣
تونس	٣٤	٤٧	٥١	٤٤,٠
الجزائر	٣٠	٥٢	٦١	٤٧,٦
السودان	٦	٦	٦	٦,٠
سوريا	٣٠	٤٣	٤٣	٣٨,٦
العراق	٣٧	٥٠	٥١	٤٦,٠
ليبيا	٤١	٥٥	٦٤	٥٣,٣
مصر	١٧	٣٣	٤٠	٣٨,٠
المغرب	٢٦	٣٧	٤٠	٣٤,٣
اليمن الديمقراطية	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
اليمن العربية	٠,٨	٠,٨	١,٧	١,١

وبترتيب الأقطار العربية حسب متوسط عدد أجهزة التليفيزون لكل ألف من السكان، تصبح الصورة كما هي في الجدول رقم (٧ - ١١):

جدول رقم (٧ - ١١)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط عدد أجهزة التليفيزيون
لكل ألف من السكان خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان
١	ليبيا	٥٣,٣
٢	الأردن	٥١,٣
٣	الجزائر	٤٧,٦
٤	العراق	٤٦,٠
٥	تونس	٤٤,٠
٦	سوريا	٣٨,٦
٧	مصر	٣٨
٨	المغرب	٣٤,٣
٩	السودان	٦,٠
١٠	اليمن العربية	١,١
١١	اليمن الديمقراطية	٠,٨

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٧ ـ ١١)، والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يتضح ما يلي:

أ ـ بالنسبة الى أعلى خمسة أقطار عربية من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزون لكل ألف من السكان، وهي بالترتيب: ليبيا والأردن والجزائر والعراق وتونس، فقد حلّت في المراتب التالية: الأولى (ليبيا) والخامسة (تونس) والسابعة (الجزائر والعراق) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي. وجاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والرابعة (الجزائر) والسادسة (العراق) والثامنة (تونس) والتاسعة (الأردن) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب السادسة والسابعة والثامنة من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان وهي بالترتيب: سوريا ومصر والمغرب، وقد جاءت في المراتب: الثانية (سوريا) والثالثة (مصر) والسادسة (المغرب) من حيث متوسط تكرارات العنف الرسمي، والمراتب: الثانية (سوريا) والثالثة (مصر)، والخامسة (المغرب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

جـ ـ أن أدنى الأقطار العربية من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان وهي (بالترتيب) السودان واليمن العربية واليمن الديمقراطية، فقد حلت في المراتب: الرابعة (السودان) والثامنة (اليمن الديمقراطية)، والتاسعة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، والمراتب: الثانية (السودان) والسابعة (اليمن العربية واليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٧ ـ ١١)، والجدول رقم (٧ ـ ٥)، الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط شدة العنف (الرسمي وغير الرسمي) خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى خمسة أقطار عربية من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان وهي (بالترتيب): ليبيا والأردن والجزائر والعراق وتونس، جاءت في المراتب: الثانية (العراق) والثالثة (ليبيا) والسادسة (تونس) والعاشرة (الأردن) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (ليبيا) والثالثة (الأردن) والسابعة (تونس) والعاشرة (الجزائر) والحادية عشرة (العراق) من حيث شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب السادسة والسابعة والثامنة من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان وهي بالترتيب (سوريا ومصر والمغرب) جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والسابعة (المغرب) والتاسعة (مصر) من حيث شدة العنف

الرسمي. واحتلت المراتب: الخامسة (مصر) والسادسة (المغرب) والتاسعة (سوريا) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ بالنسبة الى أدنى الأقطار العربية من حيث متوسط عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان وهي (بالترتيب): السودان واليمن العربية واليمن الديمقراطية، يُلاحظ أن هذه الأقطار جاءت في المراتب: الرابعة (السودان) والخامسة (اليمن العربية) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الأولى (السودان) والرابعة (اليمن العربية) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث شدة العنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية مقيسة بمتوسط عدد أجهزة التليفيزون لكل ألف من السكان والعنف السياسي (تكرار أحداث العنف ودرجة شدتها) ليست ذات طبيعة واحدة.

ومن مجمل ما سبق، يمكن القول إن المقارنة المباشرة بين ترتيب النظم العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف، ومتوسط شدتها خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ من جانب، وترتيبها من حيث مؤشرات التعبئة الاجتماعية خلال السنوات نفسها من جانب ثانٍ، لا تكشف عن وجود علاقة ذات طبيعة واحدة ومتسقة بين المتغيرين. ولكن ماذا عن القياس الكمي لطبيعة العلاقة بينهما؟

ثالثاً: القياس الكمي للعلاقة الارتباطية بين شدة العنف السياسي ومؤشرات التعبئة الاجتماعية

سيتم قياس العلاقة الارتباطية بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي باستخدام مُعامِل الارتباط الخطي البسيط ومعامِل الارتباط الجزئي.

١ ـ معاملات الارتباط الخطي البسيط بين درجة شدة العنف السياسي ومؤشرات التعبئة الاجتماعية

لقد تم حساب مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ودرجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) بواسطة برنامج جاهز في الحاسب الآلي يعرف باسم Micro Stat، ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ١٢) هذه المُعامِلات:

جدول رقم (٧ - ١٢)
مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية
ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التعبئة الاجتماعية	معامل الارتباط الخطي البسيط (العنف الرسمي)	معامل الارتباط الخطي البسيط (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	درجة التحضر	- ٠,٢٨	-٠,٦٤
١٩٨٠	درجة التحضر	- ٠,٣٣	- ٠,٦٤
١٩٨٥	درجة التحضر	- ٠,١٤	٠,٠١
١٩٧٥	عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان	- ٠,١٨	- ٠,٥٢
١٩٧٥	نسبة المسجلين في التعليم العالي	٠,٣٣	- ٠,١٢
١٩٨٠	نسبة المسجلين في التعليم العالي	- ٠,٢٨	٠,٠٢
١٩٨٥	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي	- ٠,٠٩	٠,٢١

وثمة ملاحظة منهجية يجب أخذها بعين الاعتبار قبل استقراء الجدول السابق وهي أنه كلما قلّ عدد المفردات أو حجم العينة، فإن قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المعنية في هذه العينة لا بد أن تكون كبيرة، أي تزيد على (± ٠,٨)، حتى يصبح لها دلالة واضحة. وكلما قلّت قيمة مُعامِل الارتباط (بالنسبة الى العينة الصغيرة) فإن ذلك يعني أنها قيمة غير معنوية، أي أنها لا تختلف عن الصفر كثيراً، حتى وإن بدا هناك اختلاف، فإنه يكون اختلافاً غير حقيقي أو غير جوهري.

وباستقراء الجدول رقم (٧ - ١٢) يتضح التالي:

أ - ضعف قوة العلاقة الارتباطية بين متوسط شدة العنف الرسمي ومؤشرات التعبئة الاجتماعية. فأعلى قيمة لمُعامِل الارتباط الخطي البسيط هو (- ٠,٣٣) وتمثل العلاقة بين التحضر ومتوسط شدة العنف الرسمي في عام ١٩٨٠. كما أن قيمة مُعامِل الارتباط بين نسبة المسجلين في التعليم العالي إلى مجموع السكان في الفئة العمرية نفسها ومتوسط شدة العنف الرسمي تساوي أيضاً (٠,٣٣).

ب ـ يشير مُعامِل الارتباط بين نسبة المسجلين في التعليم العالي وشدة العنف الرسمي في عام ١٩٧٥ إلى وجود علاقة طردية إيجابية بينهما، بينما تعكس معاملات الارتباط الخطي البسيط بين بقية مؤشرات التعبئة الاجتماعية وشدة العنف الرسمي علاقة سلبية (عكسية).

ج ـ يُلاحظ أن مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين نسبة التحضر وشدة العنف غير الرسمي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠ بلغت (- ٠,٦٤) بالنسبة الى كل منهما، وأن مُعامِل الارتباط الخطي البسيط بين عدد أجهزة التليفيزيون لكل ألف من السكان ومتوسط شدة العنف غير الرسمي هو (- ٠,٥٢)، وما عدا ذلك فإن مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين بقية مؤشرات التعبئة الاجتماعية وشدة العنف غير الرسمي كانت ضعيفة.

د ـ أن مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ومتوسط شدة العنف غير الرسمي تتراوح ما بين الايجابية والسلبية.

هـ ـ أن العلاقة العكسية المتوسطة بين درجة التحضر ومتوسط شدة العنف غير الرسمي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠، إنما ترجع في جانب منها إلى أن هناك ثلاث دول ذات مستوى مرتفع من التحضر، وهي بالترتيب: العراق والجزائر وتونس، لم تشهد عنفاً غير رسمي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠. وانعكس ذلك على مُعامِل الارتباط الخطي البسيط بين نسبة التحضر والعنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية وشدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) ليست ذات طبيعة واحدة من حيث قوّتها أو اتجاهها، وإن كان يغلب عليها كونها علاقة ضعيفة. ويؤكد هذا أهمية النظر إلى التعبئة الاجتماعية في سياق المتغيرات الأخرى التي تسبب العنف السياسي. وكذلك تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي واتجاهها.

وإذا كانت العلاقة بين التعبئة الاجتماعية وشدة العنف السياسي تبدو في الغالب علاقة ضعيفة طبقاً لمُعامِل الارتباط الخطي البسيط (معامل بيرسون) الذي يقيس العلاقة بين متغيرين فقط، فماذا عن تطبيق معامل الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية وشدة العنف السياسي، باعتبار أنه يمثل خطوة أكثر تقدماً، حيث يحدد العلاقة بين متغيرين، مع استبعاد أو تثبيت أثر المتغيرات الأخرى؟

٢ ـ مُعامِلات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ودرجة شدة العنف السياسي

تم حساب مُعامِلات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ومتوسط شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي كل على حدة من خلال برنامج جاهز في الحاسب الآلي يُعرف بـ Micro Stat، ويوضح الجدول رقم (٧ ـ ١٣) هذه المُعامِلات.

جدول رقم (٧ - ١٣)
معاملات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التعبئة الاجتماعية	مُعامِل الارتباط الجزئي (العنف الرسمي)	مُعامِل الارتباط الجزئي (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	نسبة التحضر (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,٤٠	- ٠,٦٤
١٩٧٥	نسبة التحضر (درجة الانكشاف الاقتصادي، استهلاك الفرد من الطاقة)	- ٠,٣٣	- ٠,٦٧
١٩٨٠	نسبة التحضر (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,٣٥	- ٠,٦٦
١٩٨٠	نسبة التحضر (درجة الانكشاف الاقتصادي، استهلاك الفرد من الطاقة)	- ٠,٤٤	- ٠,٧٧
١٩٨٠	نسبة التحضر (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، درجة أهمية الصادرات)	- ٠,٤٦	- ٠,٦٨
١٩٨٥	نسبة التحضر (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، درجة أهمية الصادرات)	- ٠,٥٨	- ٠,٥٨
١٩٨٥	نسبة التحضر (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٠٩	٠,١٨
١٩٨٥	نسبة التحضر (نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي)	- ٠,١٤	٠,١١
١٩٧٥	نسبة المسجلين في التعليم العالي (المعدل السنوي للتضخم، درجة التركز السلعي للصادرات)	٠,٥١	٠,٠٦
١٩٧٥	نسبة المسجلين في التعليم العالي (المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,١٨	٠,٠٧
١٩٨٠	نسبة المسجلين في التعليم العالي (المعدل السنوي للتضخم، درجة التركز السلعي للصادرات)	- ٠,٣٧	٠,٠٥
١٩٨٠	نسبة المسجلين في التعليم العالي (المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدل السنوي للتضخم)	- ٠,٢٠	٠,١٤
١٩٨٥	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي (نصيب استهلاك الفرد من الطاقة، حجم المديونية الخارجية)	٠,٢٥	٠,٣٦
١٩٨٥	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي (حجم المديونية الخارجية، نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي)	- ٠,١٧	٠,٣٨
١٩٧٥	عدد أجهزة التليفيزيون إلى كل ألف من السكان (استهلاك الفرد من الطاقة)	- ٠,٢٠	- ٠,٥١

ملاحظة عامة: المؤشران اللذان بين القوسين هما مؤشرا المتغيرين اللذين تم استبعاد أثرهما أو تثبيته.

وباستقراء الجدول رقم (٧ ـ ١٣) يتضح ما يلي:

أ ـ تشير مُعامِلات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية وشدة العنف السياسي الرسمي، إلى وجود علاقة ضعيفة بينهما.

ب ـ اختلاف اتجاه العلاقات الارتباطية بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية وشدة العنف السياسي، فهذه العلاقة يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وذلك طبقاً لطبيعة المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين المتغيرين.

ج ـ يكشف الجدول أن هناك علاقة عكسية (سلبية) في الغالب بين درجة التحضر ومتوسط شدة العنف غير الرسمي. ولا يعني ذلك أن التحضر هو السبب الأساسي لانخفاض العنف غير الرسمي، لأنه عادة ما يكون وليد مجموعة متداخلة من العوامل. ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء أن أعلى الأقطار العربية، من حيث درجة التحضر خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠، لم تشهد عنفاً غير رسمي خلال العامين نفسيهما.

د ـ أن العلاقة بين نسبة التحضر ودرجة شدة العنف غير الرسمي، وكذلك العلاقة بين عدد أجهزة التليفيزيون (كل ألف من السكان) وشدة العنف غير الرسمي، في الغالب تعتبر متوسطة، بينما علاقة التعليم (العالي والثانوي بمتوسط شدة العنف غير الرسمي) تعتبر ضعيفة؛ الأمر الذي يؤكد أن التحضر والاتصال أكثر ارتباطاً بالعنف منه بالتعليم. ويصبح السؤال الهام تحت أي ظروف تؤدي عملية التعبئة الاجتماعية إلى زيادة معدل العنف السياسي أو نقصه؟ وجدير بالملاحظة أن العلاقات الارتباطية بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ودرجة شدة العنف غير الرسمي تعتبر في الغالب أقوى من علاقة هذه المؤشرات بشدة العنف الرسمي؛ الأمر الذي يؤكد أن أثر التعبئة الاجتماعية في العنف غير الرسمي يفوق أثرها في العنف الرسمي.

وفي خاتمة هذا المبحث، يمكن القول إنه انطلاقاً من المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها من جانب، وترتيبها من حيث مؤشرات التعبئة الاجتماعية من جانب آخر، واستناداً الى النتائج التي تم التوصل اليها، من خلال حساب كل من معامل الارتباط الخطي البسيط، ومعامل الارتباط الجزئي بين مؤشرات التعبئة الاجتماعية ومتوسط شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوّتها أو اتجاهها. فهذه العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية، ضعيفة أو متوسطة، طبقاً لطبيعة العوامل الوسيطة التي تحكم العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي.

وعلى هذا الأساس، فإن العلاقة الطردية (الإيجابية) المفترضة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي تتطلب عدة متغيرات وسيطة لكي تتحقق على المستوى النظري، هي:

١ ـ زيادة التهميش الاجتماعي المرتبط بعملية التحضر. فكلما زادت قدرة النظام على

استيعاب المهاجرين الجدد من الأرياف إلى المدن وإدماجهم قلّت إمكانات انخراطهم في أعمال العنف. وبالعكس كلما تقلصت إمكانات النظام في هذا المجال زادت احتمالات ممارسة المهمشين العنف. وترتبط قدرة النظام في هذا الصدد بفاعلية السياسات الحضرية وكفاءتها، وبجهود التصنيع، وبقدرة الأجهزة الانتاجية والخدمية في المدن على استيعاب المهاجرين الجدد وإدماجهم. وإذا ما اتسمت العناصر السابقة بالضعف وعدم الفاعلية، تتزايد احتمالات انخراط المهمشين ـ من المهاجرين الجدد، ومن سكان المدن الأصليين ـ في أعمال العنف غير الرسمي وبالذات تلك التي تمارسها وتقودها قوى اجتماعية أخرى، مثل الطلبة أو العمال أو بعض الجماعات الإسلامية.

وبذلك يشكّل المهمشون مادة خاماً للعمل السياسي العنيف، ويكونون على استعداد لممارسة العنف والتخريب، متى توافرت بعض القوى الأخرى التي تقدم إليهم عنصر القيادة وتعبئهم في إطار عملية العنف.

٢ ـ انتشار البطالة، وبخاصة بين الشباب المتعلم. فلا شك في أن زيادة الاهتمام بالتعليم، وما يرتبط بذلك من الزيادة في أعداد الخريجين، يفرض على النظام ضرورة توفير فرص العمل اللازمة لهم. وكلما تزايدت قدرة السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الاستمرار في توفير فرص العمل المطلوبة، تمكنت من تقليص احتمالات انخراط الشباب المتعطل في أعمال العنف. لكن فشل النظام أو تعثّره في حل هذه المشكلة يؤدي إلى تراكمها، ومن ثم تزداد مشاعر الإحباط والسخط لدى المتعطلين، وبالتالي يوجهون غضبهم الى النظام السياسي ورموزه باعتباره المسؤول عن مصادر إحباطاتهم.

٣ ـ ضعف القدرة على إشباع طموحات المواطنين. لا شك في أن عملية التعبئة الاجتماعية أو التغيير الاجتماعي تؤدي إلى زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم، وذلك نتيجة الحراك الجغرافي، والتعرض أكثر لوسائل الاتصال، ومعرفة أنماط وأشكال أخرى للحياة. وبالتالي، عندما يعجز النظام عن إشباع الحد الأدنى من هذه الطموحات، فلا شك أنها ستتحول إلى إحباطات تشكّل مصدراً للعنف السياسي.

٤ ـ وترتبط القدرة على استيعاب المهاجرين الجدد إلى المدن، والحد من مشكلة البطالة، وإشباع الحد الأدنى من طموحات ومطالب المواطنين، بطبيعة عملية التنمية الاقتصادية وفاعليتها، وذلك في إطار فهم التنمية الاقتصادية بمعنى تحقيق تغيرات إيجابية أساسية في هيكل الإنتاج وعلاقاته. هذا، إلى جانب ضمان حد أدنى من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها. ففي ظل غياب التنمية أو تدهورها وعدم العدالة في توزيع عوائدها، فإن عملية التعبئة الاجتماعية السريعة تقود إلى المزيد من أعمال العنف. وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية متغيرين هامين يتوسطان العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي.

٥ ـ غياب أو ضعف المؤسسات السياسية والإدارية الفعالة. فلا شك في أن عملية

التغيير الاجتماعي وما يترتب عليها من ظهور قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، تطرح مطالب جديدة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) لم تكن مطروحة من قبل، وتتطلب وجود أطر مؤسسية فاعلة تقوم باستيعاب هذه المطالب وتجميعها وتوصيلها. وهي تشمل مؤسسات المدخلات: كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ومؤسسات التحويل، التي تترجم المطالب والأهداف المجتمعية إلى سياسات وقرارات كالوزارة والبرلمان، ومؤسسات التنفيذ، وهي التي تتولى تنفيذ هذه السياسات وتلك القرارات كالجهاز الإداري وغيره من الأجهزة التنفيذية.

ومن هذا المنطلق، فإن توافر مثل هذه المؤسسات وتمتعها بالفاعلية والقدرة على التكيف تمكّن النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة، بحيث يستجيب للمطالب المجتمعية المترتبة عليها، ويقلص من إمكانات واحتمالات انخراط بعض القوى الاجتماعية في أعمال العنف المضادة للنظام.

أما عدم توافر المؤسسات أو عدم فاعليتها، فيحدّ من قدرة النظم القائمة على التأقلم مع التغيرات المترتبة على التعبئة الاجتماعية. وغالباً ما تلجأ إلى القوة لضبط آثارها والتحكم فيها، وخاصة في ما يتعلق بالمطالب المجتمعية الجديدة من حيث الكم والكيف، والعنف يولّد العنف. كما يُعدّ ضعف قبضة النظام على أجهزة القمع والإكراه كالجيش وقوات الأمن والمخابرات، عاملاً مساعداً لزيادة احتمالات انخراط القوى الاجتماعية التي أفرزتها عمليات التغيير الاجتماعي في أعمال العنف ضد النظام السياسي العاجز عن استيعابها في إطار العملية السياسية والانتاجية والاستجابة لمطالبها.

وفي ضوء توافر المتغيرات الوسيطة السابقة أو بعضها، فإن زيادة عمليات التعبئة الاجتماعية تؤدي إلى زيادة العنف السياسي. ولما كانت طبيعة هذه المتغيرات تختلف من قطر عربي إلى آخر طبقاً لاختلاف هذه الأقطار من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فمن غير المتصور أن تكون هناك علاقة ذات طبيعة واحدة من حيث درجة القوة أو الاتجاه بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي. والذي لا شك فيه أن تحديد أثر هذه المتغيرات الوسيطة في طبيعة العلاقة بين المتغيرين المعنيين في حاجة إلى دراسات إمبريقية أخرى.

وخلاصة القول: إن العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي في الأقطار العربية ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوتها أو اتجاهها. فهي يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، ضعيفة أو متوسطة، طبقاً للاختلافات بين المجتمعات من حيث أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فإن العلاقة الطردية (الإيجابية) المفترضة ليست قائمة على الدوام، ولا تتحقق إلا في ظل توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة.

الفصل الثامن

التنمية الاقتصادية والعنف السياسي

يعرض هذا الفصل للتعريف النظري والإجرائي لمفهوم التنمية الاقتصادية، كما يبلور نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، ثم يحلل بعد ذلك طبيعة العلاقة بينهما في الأقطار العربية ومحدداتها، من خلال المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها من جانب، وترتيبها من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية من جانب آخر. وكذلك من خلال قياس العلاقة الارتباطية بينهما كمياً باستخدام مُعامِل الارتباط الخطي البسيط ومُعامِل الارتباط الجزئي.

أولاً: التعريف النظري والاجرائي بمفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أبعاد عملية التنمية الشاملة. وهي تشير إلى مجموعة من التغيرات الأساسية التي تحدث في هياكل وقطاعات وعلاقات الإنتاج، التي يكون من شأنها تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن الاقتصاد أصبح قادراً على النمو الذاتي. وعلى هذا الأساس تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو في رأس المال والاستثمار والزيادة في قطاعات الانتاج الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة، والتطور في الاستهلاك، والتغيير في البنى الأساسية، وتطور القدرات البشرية[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم التنمية الاقتصادية، انظر: جيرالد ماير وروبرت بولوين، التنمية الاقتصادية: نظريتها ـ تاريخها ـ سياستها، ترجمة يوسف صايغ (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٢)؛ محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية: محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٧٨، وكامل بكري، التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤)، ص ٢.

وثمة مؤشرات عدة يطرحها الاقتصاديون لقياس التنمية الاقتصادية، منها[2]:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي؛ ونسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي قوة العمل؛ ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة؛ ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛ وانتاجية وحدة العمل؛ ومعدل سوء التغذية؛ ونسبة الأطباء الى كل ألف من السكان؛ ونسبة وفيات الأطفال الرضّع، وتوقّع العمر عند الولادة.

ويؤخذ على بعض المؤشرات السابقة مثل: نسبة وفيات الأطفال الرضع، ونسبة الأطباء إلى كل ألف من السكان، وتوقّع العمر عند الولادة، أنها ترتبط بطبيعة ومعدلات الرفاهية الاجتماعية أكثر من ارتباطها بالتنمية الاقتصادية في حد ذاتها. وستعتمد الدراسة على أربعة مؤشرات للتنمية الاقتصادية هي:

أ ـ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه «مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معيّن مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج»[3].

ب ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.

ج ـ نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل الصناعة التحويلية، «عمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة؛ سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة»[4].

د ـ المعدل السنوي للتضخم. وهو يشير الى «اتجاه واضح ومستمر نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو بذلك عملية مستمرة من ارتفاع الأسعار وليس مجرد أسعار مرتفعة»[5].

وفي ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي كما عكستها نتائج بعض الدراسات السابقة، يمكن القول إن هناك عدة أشكال للعلاقة بينهما، وذلك على النحو التالي:

١ ـ انتهت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم العيسوي، «مؤشرات قطريّة للتنمية العربية،» في: عادل حسين [وآخرون]، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢١٩ ـ ٢٧٢.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٥) الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية مهدي سليمان (بغداد: الجامعة المستنصرية، [د. ت.])، القسم الخامس.

والعنف السياسي. أي أنه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفض معدل العنف السياسي، والعكس صحيح. وقد قال بهذا مبكراً بعض علماء السياسة والاجتماع في الغرب، إذ ربطوا التحول نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية[6]. فالعنف السياسي ينخفض في النظم الديموقراطية، نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي[7]. وفي هذا الإطار أكدت الكثير من الدراسات أن العنف السياسي يتزايد بصفة عامة في بلدان العالم الثالث التي تعاني مشكلات التخلف، عنه في الدول المتقدمة التي تمكنت من تحقيق معدلات من التنمية سمحت بإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها وتطلعاتهم المتجددة، وطورت مجموعة من الميكانيزمات المؤسسية التي من شأنها ضبط الصراعات الاجتماعية وتسويتها[8]. وخلص فوغلمان وفلانغن في دراستهما عن أنماط العنف السياسي من منظور تاريخي مقارن، التي أجريت على ٦٠ دولة من (١٨٠٠ - ١٩٦٠) إلى تأكيد العلاقة العكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، إذ تزايد معدل العنف في الدول ذات المستوى التنموي المنخفض، واتجه إلى التناقص مع ارتفاع معدل النمو[9].

وأكد فريد فون در مهيدن النتيجة السابقة نفسها، من خلال دراسته التي أجراها على (٤٠) دولة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥، ولكنه أضاف أن هذه العلاقة العكسية ترتبط بالدول الأوروبية المتقدمة فقط، ولا تنطبق على الدول المتخلفة. فعلى الرغم من ارتفاع معدل الدخل القومي في سوريا والعراق عام ١٩٥٥، إلا إن معدل العنف كان مرتفعاً فيهما. وفي سنة ١٩٦٥ كان معدل التنمية منخفضاً في كل من ليبيا والسعودية وكان العنف أيضاً منخفضاً، بينما كان معدل التنمية منخفضاً في سوريا والعراق، وكان معدل العنف مرتفعاً[10].

وجاءت دراسة تيد غور عن الآثار السياسية للندرة والانهيار الاقتصادي لتؤكد النتائج السابقة عن العلاقة العكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي[11].

---

(٦) Seymour Martin Lipest: «Some Social Requisites of Democracy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959), pp. 69-105, and *Political Man: The Social Bases of Politics* (London: William Heineman Ltd., 1960), and D. Neubauer, «Some Conditions of Democracy,» *American Political Science Review*, vol. 61 (1967).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ted Robert Gurr, *Political Protest and Rebellion in 1960's: The United States in World Perspectives* (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1979).

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

A. S. Banks, «Patterns of Domestic Conflict: 1919-39 and 1946-66,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 16, no. 1 (1972), pp. 41-50, and L.M. Terrell, «Social Stress: Political Instability and Levels of Military Efforts,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 15 (1971), pp. 329-346.

(٩) William H. Flanigan and Edwin Fogelman, «Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 3, no. 1 (October 1970), pp. 1-20.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Ted Robert Gurr, «On the Political Consequences of Scarcity and Economic Decline,» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 1 (1985), pp. 51-55.

٢ ـ انتهت دراسات أخرى الى وجود علاقة طردية (ايجابية) بين النمو الاقتصادي والعنف السياسي. فأكد أولسن أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي، أي زيادة معدل العنف السياسي. وذلك لأنه يؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع، إذ يستفيد البعض من هذا التغير، بينما يتضرر آخرون. ويكون كل من المتضررين والمستفيدين مصدراً لعدم الاستقرار السياسي. فالمتضررون سيركزون على ضرورة دفع المظالم عنهم واستعادة أوضاعهم السابقة، ومع مرور الوقت يطالب الذين استفادوا اقتصادياً بمزيد من المشاركة في السلطة بشكل يتمشى مع أوضاعهم الاقتصادية الجديدة[١٢]. وإذا كانت قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجموعتين ضعيفة، فإن ذلك قد يدفعهم إلى الانخراط في أعمال العنف لتحدي النظام القائم. وحذر هيد برونر من أن عمليات التنمية السريعة يمكن أن تقود إلى بعض الأفعال الثورية العنيفة[١٣]. وأكد النتيجة السابقة ميركس في دراسة عن الأرجنتين إذ انتهى إلى أن الأرجنتين شهدت المزيد من أعمال العنف وعدم الاستقرار في فترات عرفت فيها نمواً اقتصادياً ملحوظاً[١٤]. وانتهى هيبس من خلال دراسة أجريت على (١٠٨) دول إلى أن عمليات الاحتجاج الجماعي قد تزايدت مع زيادة التنمية الاقتصادية، لكنها تناقصت في الدول التي عرفت مستويات عالية من التصنيع[١٥].

وترتبط العلاقة الطردية (الإيجابية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي لدى الباحثين السابقين أساساً بالآثار التي تنجم عن التغيرات الاقتصادية السريعة، وهي تتعلق في المقام الأول بالدول النامية، إذ تؤدي هذه التغييرات إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة لها مطالب جديدة تشكل ضغوطاً على النظام السياسي. وإذا لم يتمكن النظام من تطوير ذاته عن طريق تدعيم المؤسسات القائمة، وإنشاء مؤسسات جديدة، فإنه غالباً ما يلجأ إلى العنف للتعامل مع هذه القوى، وتحجيم مطالبها. ولا شك في أن العنف يولّد العنف المضاد، ويمكن أن يعيش المجتمع في دورة من العنف.

٣ ـ انتهت بعض الدراسات إلى وجود علاقة خط منحن (Curve Liner) بين العنف السياسي والتنمية الاقتصادية. ففي المجتمعات الراكدة اقتصادياً يقل العنف السياسي، ومع تزايد عمليات التنمية يزداد العنف السياسي، حتى يصل الى درجة معينة، عندها يستمر

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mancur Olson (Jr.), «Rapid Growth as a Destabilizing Force,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, eds., *Political Development and Social Change* (New York; London: John Wiley, 1966), pp. 551-568.

(١٣) Robert L. Heilbroner, *The Great Ascent: The Struggle for Economic Development in Our Time* (New York: Harper and Row, 1963), chap. 1.

(١٤) G. W. Merkx, «Economics and History in the Study of Rebellions: The Argentine Case,» in: Garry D. Brewer and Ronald D. Brunner, eds., *Political Development and Change: A Policy Approach* (New York: Free Press, 1975).

(١٥) Douglas A. Hibbs, *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (New York: John Wiley, 1973), chap. 3.

معدل التنمية الاقتصادية في الزيادة، بينما ينخفض معدل العنف السياسي. وخلص فيرباند وآخرون إلى النتيجة السابقة من خلال دراسة أجريت على (٤٨) دولة، فقد انتهوا إلى أن العنف يقل في المجتمعات التقليدية التي لم تتعرض للتغير السريع، ويتجه إلى الزيادة في المجتمعات الانتقالية، التي تشهد تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة، ويتناقص في المجتمعات المتقدمة التي طوّرت مؤسسات سياسية واجتماعية فعالة، وحققت معدلات عالية من التنمية الاقتصادية مكنتها من استيعاب آثار عملية التغير الاجتماعي[١٦].

وأكدت دراسات كمية أخرى أن علاقة الخط المنحني بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي ضعيفة. ومن هذه الدراسات دراسة غور وروتنبرغ التي أجريت على (١١٩) دولة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣، لتحليل ظاهرة العنف المدني وتحديد شروطها[١٧].

٤ - خلصت بعض الدراسات الكمية إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، فهي علاقة ضعيفة وغير حتمية[١٨].

ويرجع تعدد أنماط العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي الى عدة عوامل منها: اختلاف المجتمعات موضع الدراسة من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية؛ والاختلاف بين الدراسات الكمية من حيث المؤشرات التي استخدمتها للتعبير عن الظاهرتين من ناحية ثانية؛ ووجود متغيرات وسيطة تحكم العلاقة بينهما مثل: معدل النمو الاقتصادي، وحجم السكان، ونمط توزيع أعباء التنمية الاقتصادية وعوائدها من ناحية ثالثة.

ثانياً: طبيعة ومحددات العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي في النظم العربية

انطلاقاً من المؤشرات التي تتبناها الدراسة لمفهوم التنمية الاقتصادية، يمكن تحليل طبيعة علاقاتها بالعنف السياسي ومحدداتها في الأقطار العربية، طبقاً للإجراءات التالية:

- رصد البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

- إجراء مقارنة مباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث

---

(١٦) Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, «Social Change and Political Violence: Cross-National Patterns,» in: Finkle and Gable, eds., *Political Development and Social Change,* pp. 569-604.

(١٧) Ted Robert Gurr and C. Ruttenberg, *The Conditions of Civil Violence: First Test of a Causal Model* (Princeton, N.J.: Center of International Studies and Research, 1967).

(١٨) Michael C. Hudson, *Conditions of Political Violence and Instability: A Preliminary Test of Three Hypotheses* (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1970).

العنف السياسي ومتوسطات شدتها خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ من جانب، وترتيبها من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال السنوات نفسها من جانب ثانٍ.

ـ حساب مُعامِل الارتباط الخطي البسيط، وكذلك مُعامِل الارتباط الجزئي بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومتوسط شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة).

وفيما يلي عرض لما سبق:

١ ـ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

لم تورد المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة بيانات سنوية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية. ولكنها أوردت متوسطات لمعدل النمو خلال فترات زمنية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) وبالتالي ستعتمد الدراسة على المتوسطات خلال الفترات الثلاث كمتوسطات لمعدل النمو في أعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (٨ ـ ١).

جدول رقم (٨ ـ ١)
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥
(نسب مئوية)

القطر / السنة	١٩٧٥ بالمئة	١٩٨٠ بالمئة	١٩٨٥ بالمئة	المتوسط بالمئة
الأردن	٩,٣	٩,٣	٥,١	٧,٩
تونس	٧,٦	٧	٧	٧,٢
الجزائر	٥,٨	٦,٦	٤,٤	٥,٦
السودان	٤,٣	٦,٩	٠,٣	٣,٨
سوريا	٩	٨,٨	١,٥	٦,٤
العراق	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥
ليبيا	١,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٢
مصر	٧,٦	٨,٤	٤,٧	٦,٩
المغرب	٦,١	٥	٥	٥,٣
اليمن الديمقراطية	(١,٧)	(١,٧)	١,٧	١,٧
اليمن العربية	٨,٤	٨,٥	٤,٣	٧

وبترتيب الأقطار العربية تنازلياً طبقاً لمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول رقم (٨ ـ ٢).

جدول رقم (٨ ـ ٢)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١	العراق	١٠,٥
٢	الأردن	٧,٩
٣	تونس	٧,٢
٤	اليمن العربية	٧
٥	مصر	٦,٩
٦	سوريا	٦,٤
٧	الجزائر	٥,٦
٨	المغرب	٥,٣
٩	السودان	٣,٨
١٠	ليبيا	٢,٢
١١	اليمن الديمقراطية	١,٧

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٢) والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) دول من حيث متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: العراق والأردن وتونس واليمن العربية ومصر، جاءت في المراتب: الثالثة (مصر)، والخامسة (تونس) والسابعة (العراق)، والتاسعة (اليمن العربية)، والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الثالثة (مصر)، والسادسة (العراق) والسابعة (اليمن العربية) والثامنة (تونس) والتاسعة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: السودان، ليبيا، اليمن الديمقراطية، جاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والرابعة (السودان) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الأولى (ليبيا) والثانية (السودان) والسابعة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي جاءت في المراتب السادسة والسابعة والثامنة من حيث متوسط

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي (بالترتيب): سوريا والجزائر والمغرب، احتلت المراتب: الثانية (سوريا)، والسادسة (المغرب)، والسابعة (الجزائر) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الثانية (سوريا) والرابعة (الجزائر) والخامسة (المغرب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتكرارات أحداث العنف السياسي في أغلب الأقطار العربية تعتبر في الغالب سلبية عكسية. فباستثناء بعض الحالات المحدودة لوحظ زيادة معدل تكرار أحداث العنف في الأقطار التي شهدت معدلات منخفضة من النمو، والعكس بالنسبة الى الأقطار التي عرفت معدلات نمو مرتفعة.

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٢) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث متوسط معدل النمو، وهي (بالترتيب): العراق والأردن وتونس واليمن العربية ومصر، جاءت في المراتب: الثانية (العراق) والخامسة (اليمن العربية) والسادسة (تونس) والتاسعة (مصر) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثالثة (الأردن) والرابعة (اليمن العربية) والخامسة (مصر) والسابعة (تونس) والحادية عشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهي بالترتيب: السودان وليبيا واليمن الديمقراطية، جاءت في المراتب: الثالثة (ليبيا) والرابعة (السودان) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث شدة العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الأولى (السودان) والثانية (ليبيا) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي جاءت في المراتب ٦ و٧ و٨ من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: سوريا والجزائر والمغرب، احتلت المراتب: الأولى (سوريا) السابعة (المغرب) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: السادسة (المغرب) والتاسعة (سوريا) والعاشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إنه ليس هناك علاقة واحدة متسقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وشدة العنف السياسي.

٢ ـ متوسط المعدل السنوي للتضخم

لم تورد مصادر الدراسة معدلات التضخم في الأقطار العربية بصورة سنوية[١٩]، بل أوردت متوسط المعدل السنوي للتضخم خلال فترات زمنية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦). وستعتمد الدراسة متوسطات التضخم خلال هذه الفترات كمتوسطات له خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥؛ مع الأخذ في الاعتبار أنها بيانات رسمية، ومن الأرجح أن نسبة التضخم الحقيقية تزيد على ذلك بكثير.

ويوضح الجدول رقم (٨ ـ ٣) متوسط المعدل السنوي للتضخم في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٨ ـ ٣)
متوسط المعدل السنوي للتضخم
في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥
نسب مئوية

السنة / القطر	١٩٧٥ بالمئة	١٩٨٠ بالمئة	١٩٨٥ بالمئة	المتوسط بالمئة
الأردن	٦,٤	٩,٦	٣,٢	٦,٤
تونس	٧,٥	٨,٧	٨,٩	٨,٣
الجزائر	١٣,٣	١٣,٩	٦,١	١١,١
السودان	٦,٨	١٥,٢	٣٢,٦	١٠,٢
سوريا	١٢,٧	١٢,٢	٦,٢	١٠,٣
العراق	١٤,١	١٤,١	(١٤,١)	١٤,١
ليبيا	١٨,٧	١٦	(١٦)	١٦,٩
مصر	٨	١١,٩	١٢,٤	١٠,٧
المغرب	٧,٣	٨,٣	٧,٧	٧,٧
اليمن الديمقراطية	(٤,٨)	(٤,٨)	٤,٨	٤,٨
اليمن العربية	١٧,٨	١٥	١٣,١	١٥,٣

وبترتيب الأقطار العربية تنازلياً طبقاً لمتوسط المعدل السنوي للتضخم، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول رقم (٨ ـ ٤).

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة التضخم في البلدان العربية، انظر: رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسات في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

جدول رقم (٨ ـ ٤)
ترتيب الأقطار العربية
حسب متوسط المعدل السنوي للتضخم

الترتيب	القطر	متوسط المعدل السنوي للتضخم (نسبة مئوية)
١	ليبيا	١٦,٩
٢	اليمن العربية	١٥,٣
٣	العراق	١٤,١
٤	الجزائر	١١,١
٥	مصر	١٠,٧
٦	سوريا	١٠,٣
٧	السودان	١٠,٢
٨	تونس	٨,٣
٩	المغرب	٧,٧
١٠	الأردن	٦,٤
١١	اليمن الديمقراطية	٤,٨

من خلال المقارنة بين الجدول (٨ ـ ٤) والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث متوسط المعدل السنوي للتضخم وهي بالترتيب: ليبيا واليمن العربية والعراق والجزائر ومصر، جاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والثالثة (مصر) والسابعة (الجزائر والعراق) والتاسعة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الأولى (ليبيا) والثالثة (مصر) والرابعة (الجزائر) والسادسة (العراق) والسابعة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث متوسط المعدل السنوي للتضخم وهي بالترتيب: المغرب والأردن واليمن الديمقراطية، جاءت في المراتب: السادسة (المغرب) والثامنة (اليمن الديمقراطية) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الخامسة (المغرب) والسابعة (اليمن الديمقراطية) والتاسعة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار العربية التي جاءت في المراتب ٦، ٧، ٨ من حيث متوسط المعدل السنوي للتضخم وهي بالترتيب: سوريا، والسودان، وتونس، جاءت في المراتب: الثانية

(سوريا) والرابعة (السودان)، والخامسة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (سوريا والسودان) والثامنة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق يمكن الخلوص إلى أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة بين المعدل السنوي للتضخم ومعدل تكرارات أحداث العنف السياسي. ولكن ماذا عن علاقة المعدل السنوي للتضخم بشدة العنف السياسي؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٤) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث المعدل السنوي للتضخم، والجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، يمكن استخلاص ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث المعدل السنوي للتضخم، وهي بالترتيب: ليبيا واليمن العربية والعراق والجزائر ومصر، جاءت في المراتب: الثانية (العراق)، الثالثة (ليبيا) والخامسة (اليمن العربية) والتاسعة (مصر) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الثانية (ليبيا) والرابعة (اليمن العربية) والخامسة (مصر) والعاشرة (الجزائر) والحادية عشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث متوسط المعدل السنوي للتضخم وهي بالترتيب: المغرب والأردن واليمن الديمقراطية، جاءت في المراتب: السابعة (المغرب) والثامنة (اليمن الديمقراطية) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الثالثة (الأردن) والسادسة (المغرب) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب (٦ و٧ و٨) من حيث متوسط المعدل السنوي للتضخم وهي بالترتيب: سوريا والسودان وتونس، جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والرابعة (السودان) والسادسة (تونس) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الأولى (السودان) والسابعة (تونس) والتاسعة (سوريا) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي. وهكذا يتضح أن العلاقة بين المعدل السنوي للتضخم ومتوسط شدة العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة.

٣ ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة

يوضح الجدول رقم (٨ ـ ٥) متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٨ ـ ٥)
متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الأقطار
العربية خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

القطر / السنة	١٩٧٥ بالكيلوغرامات لما يعادل الفحم	١٩٨٠ بالكيلوغرامات لما يعادل الفحم	١٩٨٥ بالكيلوغرامات من مكافئات النفط	المتوسط
الأردن	٤٠٨	٦٢٧	٧٧١	٦٠٢
تونس	٤٧٧	٦٥٢	٥٤٦	٥٥٨,٣
الجزائر	٧٥٤	٨١١	١١٢٣	٨٩٦
السودان	١٤٠	١٠١	٦١	١٠١
سوريا	٤١٧	٩٦٤	٨٣٨	٧٣٩,٦
العراق	٧١٣	١٢٢١	٦٩٢	٨٧٥,٣
ليبيا	١٢٩٩	٣٥٤٩	١٠٤٢	١٩٦٣,٣
مصر	٤٠٥	٥٩٥	٥٨٨	٥٢٠,٦
المغرب	٢٧٤	٣٦٨	٢٣٧	٢٩٣
اليمن الديمقراطية	٣٢٨	٥٤٥	٧٥٠	٥٤١
اليمن العربية	٤٩	٦٢	١١٧	٧٦

وبترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط استهلاك الفرد من الطاقة، تصبح الصورة كما هي موضحة في الجدول التالي.

جدول رقم (٨ ـ ٦)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط استهلاك الفرد من الطاقة
خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة
١	ليبيا	١٩٦٣,٣
٢	الجزائر	٨٩٦
٣	العراق	٨٧٥,٣
٤	سوريا	٧٣٩,٦
٥	الأردن	٦٠٢
٦	تونس	٥٥٨,٣
٧	اليمن الديمقراطية	٥٤١
٨	مصر	٥٢٠,٦
٩	المغرب	٢٩٣
١٠	السودان	١٠١
١١	اليمن العربية	٧٦

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٦)، والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: ليبيا والجزائر والعراق وسوريا والأردن، جاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والثانية (سوريا)، والسابعة (الجزائر والعراق) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والثانية (سوريا) والرابعة (الجزائر) والسابعة (العراق) والحادية عشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: المغرب والسودان واليمن العربية، جاءت في المراتب: الرابعة (السودان) والسادسة (المغرب) والتاسعة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثانية (السودان)، والخامسة (المغرب) والسابعة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب (٦، ٧، ٨) من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: تونس واليمن الديمقراطية ومصر، جاءت في المراتب: الثالثة (مصر)

والخامسة (تونس) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثالثة (مصر) والسابعة (اليمن الديمقراطية) والثامنة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إنه ليس هناك علاقة ذات طبيعة واحدة بين معدل استهلاك الفرد من الطاقة ومتوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥. ولكن ماذا عن علاقة متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بشدة العنف السياسي؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٦) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، والجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي، وذلك خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: ليبيا والجزائر والعراق وسوريا والأردن، جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والثانية (العراق) والثالثة (ليبيا) والعاشرة (الأردن) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثانية (ليبيا) والثالثة (الأردن) والتاسعة (سوريا) والعاشرة (الجزائر) والحادية عشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: المغرب والسودان واليمن العربية، جاءت في المراتب: الرابعة (السودان) والخامسة (اليمن العربية) والسابعة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الأولى (السودان) والرابعة (اليمن العربية) والسادسة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي جاءت في المراتب (٦ و٧ و٨) من حيث متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، وهي بالترتيب: تونس واليمن الديمقراطية ومصر، احتلت المراتب: السادسة (تونس) والثامنة (اليمن الديمقراطية) والتاسعة (مصر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الخامسة (مصر) والسابعة (تونس) والثامنة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

وفي ضوء المقارنة السابقة، يتضح أنه ليس هناك علاقة واحدة متسقة بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة وشدة العنف السياسي.

٤ ـ نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول رقم (٨ ـ ٧) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي

للأقطار العربية موضع الدراسة خلال عام ١٩٨٥، إذ لم يتمكن الباحث من تجميع بيانات عن عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠.

جدول رقم (٨ ـ ٧)
ترتيب الأقطار العربية من حيث نسبة مساهمة
الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١	مصر	٢٧
٢	سوريا	٢٦
٣	المغرب	١٧
٤	اليمن الديمقراطية	١٤
٤ مكرر	تونس	١٤
٥	الأردن	١٢
٦	الجزائر	١١
٧	السودان	٩
٨	اليمن العربية	٧
٩	العراق	٦
١٠	ليبيا	٥

ولإجراء مقارنة مباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وترتيبها من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها خلال عام ١٩٨٥، كان لا بد من ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف ومتوسطات شدتها خلال العام نفسه.

ويتضمن الجدول رقم (٨ ـ ٨) ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف خلال عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٨ ـ ٨)
ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف
خلال عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	تكرارات أحداث العنف الرسمي	الترتيب	القطر	تكرارات أحداث العنف غير الرسمي
١	مصر	٨	١	السودان	١٥
١ مكرر	السودان	٨	٢	مصر	٨
١ مكرر	تونس	٨	٢ مكرر	ليبيا	٨
٢	ليبيا	٦	٣	الجزائر	٦
٢ مكرر	الجزائر	٦	٤	تونس	٢
٣	المغرب	٥	٤ مكرر	المغرب	٢
٤	اليمن الديمقراطية	٣	٥	الأردن	١
٥	العراق	٢	٦	سوريا	ـ
٦	سوريا	١	٦ مكرر	العراق	ـ
٦ مكرر	الأردن	١	٦ مكرر	اليمن العربية	ـ
٧	اليمن العربية	ـ	٦ مكرر	اليمن الديمقراطية	ـ

ويتضمن الجدول رقم (٨ ـ ٩) ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط شدة العنف خلال عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٨ ـ ٩)
ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط شدة العنف
خلال عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط شدة العنف الرسمي	الترتيب	القطر	متوسط شدة العنف غير الرسمي
١	سوريا	٨	١	ليبيا	٦,٨٠
٢	السودان	٧,٧٥	٢	السودان	٦,٧٠
٣	ليبيا	٧,٦٠	٣	المغرب	٦
٤	المغرب	٦,٨٠	٤	الجزائر	٥,١٦
٥	العراق	٦,٢٥	٥	مصر	٤
٦	اليمن الديمقراطية	٥,٨	٥ مكرر	تونس	٤
٧	الجزائر	٥,٦	٥ مكرر	الأردن	٤
٨	تونس	٥	٦	سوريا	ـ
٩	مصر	٤,٥	٦ مكرر	العراق	ـ
٩ مكرر	الأردن	٤,٥	٦ مكرر	اليمن العربية	ـ
١٠	اليمن العربية	ـ	٦ مكرر	اليمن الديمقراطية	ـ

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٧)، الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، والجدول رقم (٨ ـ ٨) الذي يتضمن ترتيبها من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي خلال عام ١٩٨٥ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: مصر وسوريا والمغرب، واليمن الديمقراطية وتونس (احتلتا المرتبة نفسها) والأردن، جاءت في المراتب: الأولى (مصر، تونس) والثالثة (المغرب) والرابعة (اليمن الديمقراطية) والسادسة (سوريا والأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (مصر) والرابعة (المغرب وتونس) والخامسة (الأردن) والسادسة (اليمن الديمقراطية) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وهي (بالترتيب): اليمن العربية والعراق وليبيا، جاءت في المراتب: الثانية (ليبيا) والخامسة (العراق) والسابعة (اليمن العربية) من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (ليبيا) والسادسة (العراق واليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن القطرين اللذين احتلا المرتبتين (٦، ٧) من حيث متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي، وهما بالترتيب: الجزائر والسودان، احتلا المرتبة الأولى (السودان) والثانية (الجزائر) من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاء في المرتبة الأولى (السودان) والثالثة (الجزائر) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وتكشف المقارنة السابقة أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة بين نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي وتكرارات أحداث العنف السياسي. لكن ماذا عن علاقتها بدرجة شدة العنف السياسي؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٨ ـ ٧) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي خلال عام ١٩٨٥، والجدول رقم (٨ ـ ٩) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي خلال العام نفسه، يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: مصر وسوريا والمغرب، واليمن الديمقراطية وتونس (احتلتا المرتبة نفسها) والأردن، جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والرابعة (المغرب) والسادسة (اليمن الديمقراطية) والثامنة (تونس) والتاسعة (مصر والأردن) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثالثة (المغرب) والخامسة (مصر وتونس والأردن) والسادسة (سوريا واليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالترتيب: اليمن العربية والعراق وليبيا، جاءت في المراتب: الثالثة (ليبيا) والخامسة (العراق) والعاشرة (اليمن العربية) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الأولى (ليبيا) والسادسة (العراق واليمن العربية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن القطرين اللذين احتلا المرتبتين (٦ و٧) من حيث نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهما بالترتيب: الجزائر والسودان، جاءا في المرتبتين: الثانية (السودان) والسابعة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلا المرتبتين: الثانية (السودان) والرابعة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وشدة العنف السياسي في الأقطار العربية.

وتأسيساً على مجمل المقارنات السابقة، يتضح أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة بين التنمية الاقتصادية مقاسة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمعدل السنوي للتضخم، ومتوسط استهلاك الفرد من الطاقة، ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل العنف السياسي (تكرارات الأحداث ودرجة شدتها).

ولكن ماذا عن قياس العلاقات الارتباطية بين التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي طبقاً لُمعامِل الارتباط الخطي البسيط ومُعامِل الارتباط الجزئي؟

سيتم تناول ذلك في الجزء التالي من هذا المبحث.

ثالثاً: القياس الكمي للعلاقة الارتباطية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي

سيتم قياس هذه العلاقة باستخدام مُعامِل الارتباط الخطي البسيط ومعامل الارتباط الجزئي على النحو التالي:

١ ـ مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي

لقد تم حساب مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي، من خلال برنامج جاهز على الحاسب الآلي، يُعرف بـ Micro Stat. ويوضح الجدول التالي هذه المُعامِلات.

جدول رقم (٨ ـ ١٠)
مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات
التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التنمية الاقتصادية	مُعامِل الارتباط الخطي البسيط (العنف الرسمي)	مُعامِل الارتباط الخطي البسيط (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٠,٣١	ـ ٠,٣٧
١٩٨٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ـ٠,٣٨	ـ٠,٢٣
١٩٨٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ـ٠,٢٢	ـ٠,٢٢
١٩٧٥	متوسط نصيب استهلاك الفرد من الطاقة	ـ٠,٠٥	ـ٠,٢٣
١٩٨٠	متوسط نصيب استهلاك الفرد من الطاقة	٠,٠٤	٠,٠٢
١٩٧٥	المعدل السنوي للتضخم	٠,٥٤	٠,٠٥
١٩٨٠	المعدل السنوي للتضخم	ـ٠,٤٢	٠,١٥
١٩٨٥	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي	ـ٠,٢٧	ـ٠,١٣

ومن خلال الجدول رقم (٨ ـ ١٠) يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ أن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية وشدة العنف الرسمي وغير الرسمي تعتبر ضعيفة، الأمر الذي يكشف عن عدم وجود ارتباط جوهري بين التنمية الاقتصادية وشدة العنف السياسي.

ب ـ أن العلاقات بين مؤشرات التنمية الاقتصادية وشدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها، فهي قد تكون إيجابية أو سلبية، الأمر الذي يثير السؤال حول المتغيرات الوسيطة التي تجعل التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة العنف السياسي أو نقصه.

ج ـ أخذاً في الاعتبار ضعف العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والعنف السياسي بصفة عامة، يُلاحظ أن اتجاه العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وشدة العنف السياسي غير الرسمي كان عكسياً (سلبياً)، أي أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدل العنف السياسي غير الرسمي، والعكس صحيح. بينما العلاقة بين المعدل السنوي للتضخم وشدة العنف غير الرسمي كانت طردية (موجبة)، أي أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة معدل العنف السياسي غير الرسمي، والعكس صحيح.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وشدة العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها، فهي يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، أما من حيث درجة قوّتها، فهي تعتبر علاقة ضعيفة.

٢ ـ مُعامِلات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والعنف السياسي

لقد تم حساب مُعامِلات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي من خلال برنامج جاهز على الحاسب الآلي الذي يعرف بإسم Micro Stat. ويوضح الجدول رقم (٨ ـ ١١) هذه المُعامِلات.

جدول رقم (٨ ـ ١١)
معاملات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التنمية الاقتصادية
ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التنمية الاقتصادية	مُعامل الارتباط الجزئي (العنف الرسمي)	مُعامِل الارتباط الجزئي (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التحضر، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٣٧	٠,١١ـ
١٩٧٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة المسجلين بالتعليم العالي، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,١٨	٠,٤٢ـ
١٩٧٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التحضر، درجة أهمية الصادرات)	٠,٥٩	٠,٠٨
١٩٨٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التحضر، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,٠٨	٠,٠٥
١٩٨٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة المسجلين بالتعليم العالي، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,٠٣	٠,١٧ـ
١٩٨٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التحضر، درجة أهمية الصادرات)	٠,٠٨	٠,١٣

(يتبع)

تابع جدول رقم (٨ - ١١)

١٩٨٥	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة التحضر، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,١٩	٠,١٨-
١٩٧٥	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (عدد أجهزة التليفيزيون إلى كل ألف من السكان)	٠,٢٩-	٠,١٠
١٩٧٥	استهلاك الفرد من الطاقة (نسبة التحضر، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,١٨	٠,٢٣
١٩٨٠	استهلاك الفرد من الطاقة (نسبة التحضر، درجة الانكشاف الاقتصادي)	٠,٢٥	٠,٥٠
١٩٨٥	استهلاك الفرد من الطاقة (نسبة المسجلين في التعليم الثانوي، حجم المديونية الخارجية)	٠,٤٣-	٠,٢٥-
١٩٧٥	المعدل السنوي للتضخم (نسبة المسجلين في التعليم العالي، درجة التركيز السلعي للصادرات)	٠,٦٥	٠,١٨
١٩٨٠	المعدل السنوي للتضخم (نسبة المسجلين في التعليم العالي، درجة التركيز السلعي للصادرات)	٠,٤٧-	٠,١٦
١٩٨٥	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التحضر)	٠,٢٧-	٠,١٣-
١٩٨٥	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (حجم المديونية، نسبة المسجلين في التعليم الثانوي)	٠,٥٨	٠,٦٣-

ومن خلال استقراء الجدول رقم (٨ ـ ١١)، يتضح ما يلي:

أ ـ أن العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ودرجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي ليست ذات اتجاه واحد، فهي يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، الأمر الذي يؤكد أهمية البحث عن المتغيرات التي تجعل التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل العنف السياسي أو نقصه.

ب ـ أن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية وشدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي تعتبر في الغالب ضعيفة.

ومن خلال المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي ومتوسطات شدتها من جانب وترتيبها من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية من جانب آخر، وبناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال حساب مُعامِل الارتباط

الخطي البسيط ومعامل الارتباط الجزئي بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومتوسط شدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) كل على حدة، يمكن التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن العلاقة الارتباطية بين التنمية الاقتصادية ومعدل العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها، فهي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، طبقاً لاختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما يتركه ذلك من تأثيرات في طبيعة المتغيرات المعنية، وكذلك في المتغيرات الوسيطة التي تحكم هذه العلاقة وتحدد اتجاهاتها. كما تعتبر العلاقة بين المتغيرين في الغالب ضعيفة، الأمر الذي يؤكد أهمية النظر إلى أثر التنمية الاقتصادية في حدوث العنف في إطار المتغيرات الأخرى التي تسببه، فنقص معدل التنمية الاقتصادية أو زيادته لا يؤدي في حد ذاته إلى زيادة معدل العنف السياسي أو نقصه، بل إن هذا المتغير يؤتي تأثيراته في إطار شبكة معقدة من التفاعلات بين العوامل التي تسبب العنف. وهكذا تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات التي خلصت إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن العلاقة العكسية المفترضة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي ليست قائمة على طول الخط وتفترض ـ على المستوى النظري ـ توافر عدة متغيرات وسيطة حتى تتحقق، من بينها:

١ ـ العدالة في توزيع أعباء عملية التنمية وعوائدها. فما قيمة أن تكون هناك تنمية دون أن تلقي بظلالها على مختلف فئات المجتمع. والذي لا شك فيه أن القوى الاجتماعية التي لم تستفد من عوائد التنمية، أو تلك التي تشعر أنها استفادت أقلّ مما كانت تتوقع، أو أقل من حجم تضحياتها ومساهماتها في هذه العملية، قد تلجأ إلى ممارسة العنف للاحتجاج على النظام باعتباره المسؤول عن عملية التوزيع. ومن هذا المنطلق، فإن الأقطار التي شهدت أعلى معدلات لمساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي هي: مصر وسوريا والأردن وتونس، وتلك التي عرفت أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي هي: العراق وسوريا واليمن العربية ومصر. ويلاحظ أن هذه الأقطار قد عانت ـ بدرجات متفاوتة ـ مشكلة توزيعية اتسمت بالحدة في بعض الحالات.

٢ ـ الاتساق بين التنمية الاقتصادية والتطوير السياسي. فلا شك في أن التنمية الاقتصادية كعملية تؤدي إلى خلق مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة، الأمر الذي يفرض على النظام الحاكم ضرورة تطوير أجهزته ومؤسساته لاستيعاب هذه المطالب المتجددة والاستجابة لها. ومن هذا المنطلق، فإذا كانت إجراءات وعمليات التطوير السياسي لا تتمشى مع عملية التنمية الاقتصادية، فإن احتمالات العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) تزداد. فقد تتجه بعض القوى الساعية إلى المشاركة في الحياة السياسية إلى ممارسة العنف للضغط والتأثير في النظام السياسي، وقد يتجه النظام بدوره إلى ممارسة العنف لضبط مطالب هذه القوى والتحكم فيها.

وعلى هذا الأساس، يمكن صياغة العلاقة العكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي على النحو التالي:

تنمية اقتصادية + درجة مقبولة من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها + تطوير سياسي ←—— انخفاض أعمال العنف السياسي

وتظل هذه العلاقة في حاجة إلى المزيد من الدراسات الإمبريقية المقارنة لإثبات حدود صحتها/ عدم صحتها.

الفصل التاسع

التبعيّة الاقتصاديّة والعنف السّياسيّ

يعرض هذا الفصل تعريفاً نظرياً وإجرائياً لمفهوم التبعيـة الاقتصاديـة. كما يبلور نتـائج بعض الـدراسات الإمـبريقية السـابقة التي تنـاولت العلاقـة بين التبعيـة الاقتصاديـة والعنف السياسي. ويحلل طبيعة ومحددات العلاقة بينها في الأقطار العربية، من خلال المقارنة المبـاشرة بين ترتيب الأقطار العربيـة من حيث تكرارات أحـداث العنف ودرجة شـدتها، وتـرتيبها من حيث مؤشرات التبعية الاقتصاديـة، وقياس العـلاقة بينهـا كمياً بـاستخدام مُعـامِل الارتبـاط الخطي البسيط ومعامل الارتباط الجزئي. وأخيراً، يعرض هذا المبحث لنتائج قياس العلاقات الارتبـاطية كميـاً بين المتغـيرات الثلاثـة (التنميـة الاقتصـاديـة والتعبئـة الاجتـماعيـة والتبعيـة الاقتصـادية) من جـانب، ودرجة شـدة العنف السياسي من جـانب آخر، وذلـك باستخـدام مُعامِل الارتباط المتعدد.

ولقـد اقتصرت الدراسـة على تحليـل العلاقـة بين التبعيـة الاقتصـاديـة (فقط) والعنف السياسي، وذلك نظراً لسهولـة التعبير عنهـا بمؤشرات كمية من جـانب، وسهولـة قياس هـذه المؤشرات من جانب آخر.

أولاً: التعريف النظري والإجرائي لمفهوم التبعية الاقتصادية

ظهرت مدرسة التبعية في أمـريكا الـلاتينية بصفـة أساسيـة. وذلك كـردّ فعل لإخفـاق نظريات ومقولات التنمية والتحـديث الغربيـة وفشل أغلب التجـارب التنمويـة التي ارتبطت بها[1]. وتزايد الاهتمام بمقولات مدرسة التبعية وأطروحاتها خارج أمريكا اللاتينية بعد ذلك[2].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Ronald Munck, *Politics and Dependency in the Third World: The Case of Latin America* (London: Zed Books, 1984).

(٢) لمزيد من التفـاصيل حـول تقييم بعض الكتابـات العربيـة في موضـوع التبعية، انـظر: محمد فقيـه، =

ونـظراً لتعقُّد ظـاهرة التبعيـة من جانب وتشـابكها، ولاختـلاف المصـادر والمنـطلقـات الفكرية لرواد المدرسة من جانب ثانٍ، فإنه من الصعوبة بمكان التسليم بوجود نـظرية واحـدة شاملة للتبعية، بل إن هناك مجموعة من الاتجاهات الفكـرية، يـوجد بينهـا قدر من التبـاين، ولكنها تمثّل في مجملها نقداً نظرياً ومنهجياً لنظريات التنمية والتحديث الغربية، وتطرح بـدائل لها.

وبـالرغم من تعـدد اتجاهـات مدرسـة التبعية، فـإن هناك شبـه اتفاق حـول عـدد من المقولات الأساسيـة المتعلقة بـظاهرة التبعيـة. فهي تنظر إلى التخلف بـاعتباره عمليـة تاريخيـة حدثت نتيجة إخضاع أو إدماج بلدان القارات الثلاث في النظام الرأسمالي العالمي. وقد ترتب على عملية الإدماج هذه تشويه البُنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان العـالم الثالث، ونهب ثرواتها، والحيلولة دون تحقيق تراكمها التنموي الذاتي، والاستفادة من مواردها، وبنـاء النظم السياسية والاجتماعية التي تلائمها.

ونتيجـة ذلك، انقسم النـظام العـالمي إلى مجمـوعتـين من الـدول، دول المـركـز ودول الهامش. الأولى تنمو ذاتياً، وتمارس الاستغلال تجاه بلدان الهامش، من خلال عـدة مسالـك وأساليب، اختلفت من مرحلة إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى[3]. بينما المجموعة الثانية تؤدي وظيفة محددة في إطار التقسيم الدولي للعمل، وغالباً ما تُستغـل مواردهـا لخدمـة أهداف دول المركز ومصالحه.

وهكذا تركز مدرسة التبعية على أهمية التحليل التاريخي ـ البنـائي للتخلف والتنمية، إذ إنهما وجهان لعملة واحدة، فسبب تخلّف المتخلفين، هو سبب تقدم المتقدمين. وهذه العمليـة حدثت تاريخياً، منذ أن أدمجت بلدان القارات الثلاث في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

وبالرغم من تركيز مدرسة التبعية على دور العوامل الخـارجية في تخلّف بلدان القـارات الثلاث، إلا أن بعض روادها أكـد على أهميـة أخذ العـوامل الـداخلية في هـذه البلدان بعين الاعتبار. فهناك قوى وفئات اجتماعية في الداخل ترتبط مصالحها باستمـرار علاقـات التبعية، ومن ثم تعتبر بمثابة أدوات لاستمرار هذه العلاقات غير المتكافئة. وعلى هذا الأساس يُنظر إلى نشـأة التخلّف واستمراره، بـاعتباره نتـاجاً للتفـاعل بـين عوامـل خارجيـة بالأسـاس وأخرى داخلية[4].

= «التنميـة والتبعية في مجلة دراسـات عربيـة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦،» **الفكـر العـربي**، السنـة ٧، العـدد ٤٥ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢١١ ـ ٢٢٤.

(٣) لمـزيد من التفـاصيل حـول آليات التبعيـة، انظر: إبـراهيم سعد الـدين، «النـظام الـدولي وآليـات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسماليـة المتعديـة الجنسيات،» **المستقبـل العربي**، السنـة ٩، العدد ٩٠ (آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ٨٤ ـ ١١٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول التعريفات النظريـة والاتجاهـات الفكرية لمدرسـة التبعية، انـظر: إبراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» **المستقبل العـربي**، السنة ٣، العـدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ٢٤؛ ابراهيم العيسوي، «معنى التبعية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ ينايـر

وهكذا، تُعتبر التبعية الاقتصادية جزءاً من ظاهرة أشمل. ويمكن النظر إليها باعتبارها ضعف قدرة الاقتصاد في دولة ما على تحقيق نموه الذاتي المستمر، نتيجة ضعف طاقته الإنتاجية من جانب، وزيادة اعتماده على العالم الخارجي من جانب آخر، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للتأثر السلبي بالنسبة إلى التطورات التي تحدث في الخارج؛ كما أن ذلك يفتح الباب لقوى خارجية للتحكم في تطور الاقتصاد المعني. والتبعية الاقتصادية تختلف عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ففي الحالة الأولى، هناك معنى الاختراق وتلقّي التأثيرات من الخارج دون القدرة على التعامل معها، بينما في الحالة الثانية، هناك معنى الأخذ والعطاء والتعامل بقدر من النِّدية، كما أن أثر زيادة اعتماد الاقتصاد على العالم الخارجي تختلف طبقاً لدرجة التطور الاقتصادي. فزيادة اعتماد الاقتصاد الياباني على الخارج تختلف من حيث طبيعتها عن زيادة اعتماد اقتصادات أغلب بلدان العالم الثالث على الخارج. ففي الحالة الأولى، هناك قدرة على التأثير في التطورات الاقتصادية الدولية، وقدرة على ضمان استمرار النمو الذاتي للاقتصاد، بينما في الحالة الثانية تنتفي هذه القدرة أو تضعف[٥].

وهناك عدة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية منها[٦]: درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج؛ ودرجة التركز السلعي للصادرات والواردات؛ ودرجة التركز الجغرافي للصادرات والواردات؛ وحجم المديونية الخارجية؛ ودرجة التركز الجغرافي للاستثمارات والمعونات الأجنبية.

وستعتمد الدراسة على أربعة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية هي:

١ ـ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وتحسب على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي قيمة الصادرات + إجمالي قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

٢ ـ درجة التركز السلعي للصادرات، وتحسب على النحو التالي:

$$\frac{\text{قيمة صادرات السلعة الأساسية}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

١٩٨٦)، ص ١١ ـ ٧١؛ سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٣٠ ـ ٥٢، ومصطفى كامل السيد، «تأملات حول التبعية: واقعها ونظرياتها،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ١٨ ـ ٢٩.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم «التبعية الاقتصادية»، انظر:

Olayinka Sonaike and Bode Olowoporoku, «Economic Dependence: The Problem of Definition,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 14, nos. 1-2 (1979), pp. 37-43.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد أزهر سعيد السمّاك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١، ومحمد السيد سليم، «رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

٣ ـ درجة أهمية الصادرات، وتحسب على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

٤ ـ حجم المديونية الخارجية، وتشمل إجمالي الديون المستحقة على دولة ما للخارج.

وتعتقد الدراسة أن هذه المؤشرات أكثر تعبيراً عن واقع التبعية الاقتصادية في الوطن العربي، إذ تبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية (الصادارات والواردات) في اقتصادات الأقطار العربية، أخذاً في الاعتبار محدودية التجارة العربية البينية، وتزايد التجارة العربية مع العالم الخارجي وبخاصة الدول الرأسمالية الصناعية[٧]. كما أن التركز السلعي للصادرات يعكس درجة التنوع في البنية الانتاجية، وفي طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج. ومن خلال حجم المديونية الخارجية يمكن التعرف بصورة أوضح إلى واقع التبعية الاقتصادية للأقطار العربية غير النفطية.

وفي ما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التبعية والعنف السياسي[٨]، يمكن القول إن هناك عدداً من الدراسات تضمنت بعض الأطروحات النظرية حول العلاقة بين الظاهرتين. وقد أبرزت هذه الدراسات أن زيادة التبعية تؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث العنف السياسي. وذلك استناداً إلى أن علاقات التبعية تساهم في خلق مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السلبية، يكون من شأنها تعميق بعض التناقضات والاختلالات في المجتمع، وخلق بيئة ملائمة لحدوث العنف السياسي. كما رصدت بعض هذه الدراسات ظاهرة وجود نظم تسلطية في الدول التابعة بما يعنيه ذلك من تدهور في شرعيتها، وزيادة لجوئها إلى ممارسة العنف الرسمي لمواجهة الضغوط والمطالب والتوترات المجتمعية المرتبطة في جانب منها بتداعيات علاقات التبعية.

وتظل المقولات التي تطرحها هذه الدراسات مجرد افتراضات نظرية في حاجة إلى دراسات إمبريقية مقارنة للتثبت من حدود صحتها.

وفي ما يتعلق بالآثار الاقتصادية لوضعية التبعية، وأثر ذلك في العنف السياسي، فقد أكدت بعض الدراسات أن علاقات التبعية تؤدي إلى حرمان الدول المتخلفة من جزء من

---

(٧) «التجارة العربية البينية: واقعها، معوقاتها، سبل تطويرها،» مجموعة من الباحثين، **شؤون عربية**، العدد ٥٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٥٥.

(٨) من هذه الدراسات على سبيل المثال: عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)؛ وفاء سعد الشربيني، «أثر نمط التنمية التابع على خصائص النظام السياسي في الدول النامية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ومصطفى كامل السيد، «الآثار الداخلية للتقسيم الدولي للعمل،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٦٩ ـ ٧٨.

مواردها. وتأخذ عملية استنزال هذه الموارد عدة أشكال منها[٩]: عوائد الاستثمارات الأجنبية، وفوائد القروض، وفروق الأسعار بين المواد الخام والسلع المصنعة، ورسوم نقل التقانة؛ إلى جانب السيطرة الأجنبية على بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد، بما يعنيه ذلك من انتشار ظاهرة الاقتصاد المزدوج، حيث يوجد قطاع أجنبي يستوعب عدداً بسيطاً من السكان ويستخدم تقانات حديثة، إلى جانب قطاع وطني، يضم أغلب السكان، ويتسم بالتخلف. وتقود الآثار الاقتصادية للتبعية إلى تدهور شرعية تلك النظم، وزيادة احتمال تصاعد أعمال الرفض والاحتجاج ضدها.

وقليلة تلك الدراسات الإمبريقية التي سعت لقياس العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي كمياً. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال[١٠]:

ـ دراسة جون ويتلوك عن «التنمية والصراع: تحليل عبر قومي لعدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث»[١١]. وقد تناولت هذه الدراسة عينة مكونة من (٢٥) دولة تمثل مختلف مناطق العالم الثالث. وكانت التبعية واحدة من المتغيرات التي سعت الدراسة إلى قياس علاقاتها بعدم الاستقرار السياسي. وقد تم قياس التبعية ـ بشكل غير مباشر ـ بمؤشر نصيب الفرد من المساعدات التي تتلقاها الدولة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التبعية من جانب والاضطراب السياسي في الداخل من جانب آخر.

ـ دراسة سينغ سياهن عن «التنمية الاجتماعية والعنف السياسي» التي سبقت الإشارة إليها[١٢]. فقد تضمنت هذه الدراسة فصلاً عن قياس العلاقة بين كل من التبعية وعدم المساواة والعنف السياسي. وتبنت هذه الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية هي: نوعية التجارة الخارجية (Vertical Trade Index)، ودرجة التركز الجغرافي للتجارة الخارجية؛ ودرجة التركز السلعي للتجارة الخارجية. وانتهت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات طبيعة واحدة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي. فبعض مؤشرات التبعية لها علاقة قوية ببعض مؤشرات العنف. بينما هناك مؤشرات أخرى للتبعية علاقتها بمؤشرات

---

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى كامل السيد، «محاضرات في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث،» ص ٥٢. ولمزيد من التفاصيل حول وضعية بلدان العالم الثالث عامة في الاقتصاد العالمي، انظر: جورج قرم، «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي،» المنار، العدد ٥٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٤٢-٥٥، وفؤاد مرسي، «قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية،» المنار، العدد ٥٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ٢٨ - ٤١.

(١٠) جدير بالملاحظة أن هذه الدراسات أبرزت في عناوينها الأصلية أو الفرعية ظاهرة التبعية كمتغير، ولكنها اقتصرت على تحليل وقياس العلاقة بين مؤشرات التبعية الاقتصادية فقط والعنف السياسي.

(١١) John Leaton Whitlock, «Development and Conflict: A Cross-National Analysis of Political Instability in the Third World,» (Ph. D. Dissertation Submitted to the Grd. College of Bowling Green State University, 1980).

(١٢) Chung-Si Ahn, *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis* (Seoul: Seoul National University Press, 1981), pp. 143-185.

العنف ضعيفة. ويتوقف ذلك على عدة متغيرات وسيطة منها: حجم العينة التي يتم دراسة العلاقة بين المتغيرين فيها، وفاعلية النظام السياسي في الداخل، والآثار التي تتركها التبعية في العملية التوزيعية. وأكد المؤلف أن بعض الافتراضات التي طرحها تحتاج إلى المزيدَ من الدراسات الامبريقية للتثبت من صحتها.

ـ خلصت دراسة قام بها تمبرلك ووليامز عن العلاقة بين التبعية مقاسة بنسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج القومي الإجمالي، وأشكال القهر التي تمارسها النظم السياسية، إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. ويمكن فهم الاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة في ضوء الاختلاف بينها من حيث المؤشرات التي اعتمدت عليها لقياس المتغيرات المعينة من جانب، والاختلاف بينها من حيث الدول التي تم قياس العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي فيها[13].

ثانياً: طبيعة ومحددات العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي في الأقطار العربية

تعاني الأقطار العربية ـ بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ـ شأنها شأن بقية دول العالم الثالث ظاهرة التبعية[14]. وهي تشمل: تبعية غذائية، واقتصادية، ومالية، وعسكرية، وثقافية، وسياسية، وتقانية، وعلمية.

وبتطبيق المؤشرات التي تبنتها الدراسة لظاهرة التبعية الاقتصادية على الأقطار العربية، يمكن الوقوف على حجم هذه الظاهرة في تلك الأقطار وطبيعتها، ذلك على النحو التالي:

١ ـ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج

$$\text{درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

ويوضح الجدول رقم (٩ ـ ١) درجة اعتماد الاقتصادات العربية على الخارج خلال سنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٢.

---

(١٣) Michael Timber Lake and Kirk R. Williams, «Dependence, Political Exclusion and Government Repression: Some Cross-National Evidence,» *American Sociological Review,* vol. 49, no. 1 (1984), pp. 141-157.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: بهجت قرني، «الضيف الثقيل: الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى،» في: هشام شرابي، محرّر، العقد العربي القادم: **المستقبلات البديلة**، ص ٨٥ ـ ١١٢؛ طه عبد العليم، «قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمّان، ١٥ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٨٧** (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ١٢٤ ـ ١٩٣، ومعتصم راشد، «التجارة الخارجية العربية ونظام تقسيم العمل الدولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد خاص (ربيع ١٩٨٣)، ص ٤٧ ـ ٥٤.

جدول رقم (٩ - ١)
درجة اعتماد الاقتصادات العربية على الخارج (نسب مئوية)

القطر / السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	المتوسط
الأردن	٩٨	٩٦	١٠٤	٩٩,٣
تونس	٥٢	٦٦	٦٨	٦٢
الجزائر	٧١	٦٤	٣٢	٥٥,٦
السودان	٢٦	٢٣	٢٨	٢٥,٦
سوريا	٤٦	٤٨	٣٣	٤٢,٣
العراق	٩٣	١٠١	٨٧	٩٣,٦
ليبيا	٨١	٨١	٩٠	٨٤
مصر	٤٠	٤١	٣٤	٣٨,٣
المغرب	٤٥	٣٧	٤٣	٤١,٦
اليمن الديمقراطية	١٧٠	٣٣٧	٢٧١	٢٥٩
اليمن العربية	٨٧	٥٨	٥٢	٦٥,٦

وبترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٩ - ٢)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

الترتيب	القطر	متوسط درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (نسبة مئوية)
١	اليمن الديمقراطية	٢٥٩
٢	الأردن	٩٩,٣
٣	العراق	٩٣,٦
٤	ليبيا	٨٤
٥	اليمن العربية	٦٥,٦
٦	تونس	٦٢
٧	الجزائر	٥٥,٦
٨	سوريا	٤٢,٣
٩	المغرب	٤١,٦
١٠	مصر	٣٨,٣
١١	السودان	٢٥,٦

من خلال المقارنة بين الجدول السابق والجدول رقم (٧ ـ ٣) الذي يتضمن ترتيب النظم العربية طبقاً لمتوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥. يمكن استخلاص ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من متوسط درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وهي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية والأردن والعراق وليبيا واليمن العربية جاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والسابعة (العراق) والثامنة (اليمن الديمقراطية) والتاسعة (اليمن العربية) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الأولى (ليبيا) والسادسة (العراق) والسابعة (اليمن العربية واليمن الديمقراطية) والثامنة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ويتضح مما سبق، أنه باستثناء ليبيا، فإن بقية الأقطار الأخرى، جاءت في مراتب متوسطة ودنيا من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وهي (بالترتيب): المغرب ومصر والسودان، جاءت في المراتب: الثالثة (مصر) والرابعة (السودان) والسادسة (المغرب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وفي المراتب: الثانية (السودان) والثالثة (مصر) والخامسة (المغرب) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي جاءت في المراتب (٦، ٧، ٨) من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وهي (بالترتيب): تونس والجزائر وسوريا، جاءت في المراتب: الثانية (سوريا) والخامسة (تونس) والسابعة (الجزائر) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثانية (سوريا) والرابعة (الجزائر) والثامنة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وعلى ضوء ما سبق يتضح، أنه ليس هناك اتساق في العلاقة بين التبعية الاقتصادية مقاسة بدرجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وتكرارات أحداث العنف السياسي. ولكن ماذا عن علاقة درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج بشدة العنف السياسي؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٧ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط شدة العنف السياسي خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، والجدول رقم (٩ ـ ٢) الذي يتضمن ترتيبها من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث متوسط درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وهي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية والأردن والعراق وليبيا واليمن العربية، جاءت في

المراتب: الثانية (العراق) والثالثة (ليبيا) والخامسة (اليمن العربية) والثامنة (اليمن الديمقراطية) والعاشرة (الأردن) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثانية (ليبيا) والثالثة (الأردن) والرابعة (اليمن العربية)، والثامنة (اليمن الديمقراطية) والحادية عشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى (٣) أقطار عربية من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وهي (بالترتيب): المغرب ومصر والسودان، جاءت في المراتب: الرابعة (السودان) والسابعة (المغرب) والتاسعة (مصر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الأولى (السودان) والخامسة (مصر) والسادسة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

نجد أن الأقطار التي احتلت المراتب (٦، ٧، ٨) من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج وهي (بالترتيب): تونس والجزائر وسوريا، جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والسادسة (تونس) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. واحتلت المراتب: السابعة (تونس) والتاسعة (سوريا) والعاشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ويتضح مما سبق أنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، ومتوسط شدة العنف السياسي.

وهكذا تكشف المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وترتيبها من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، ومتوسطات شدتها، على أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي.

٢ ـ درجة التركز السلعي للصادرات

تتضح على النحو التالي $\frac{\text{قيمة صادرات السلع الرئيسية}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$

ويوضح الجدول التالي درجة التركز السلعي للصادرات في الأقطار العربية موضع الدراسة خلال سنتي ١٩٧٥، ١٩٨٠، إذ لم يتمكن الباحث من جمع بيانات عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٩ - ٣)

درجة التركز السلعي للصادرات في الأقطار العربية(*)

الترتيب	القطر	درجة التركز السلعي (نسبة مئوية)		
		١٩٧٥	١٩٨٠	المتوسط
١	مصر	(٥٨)	٥٨	٥٨
٢	السودان	(٤١)	٤١	٤١
٣	ليبيا	٩٥	١٠٠	٩٧,٥
٤	تونس	(٥١)	٥١	٥١
٥	الجزائر	٨٥	٨٣	٨٤
٦	المغرب	٥٧	٣٧	٤٧
٧	سوريا	(٧٦)	٧٦	٧٦
٨	العراق	٩٩	٩٩	٩٩
٩	الأردن	٤٩	٣٩	٤٤
١٠	اليمن العربية	(١٨)	١٨	١٨
١١	اليمن الديمقراطية	٦٩	(١٤٣)	١٠٦

(*) الأرقام بين القوسين تعني أنها ليست خاصة بالسنة المعنية.

وبترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط درجة التركز السلعي للصادرات، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٩ - ٤)

ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط درجة التركز السلعي للصادرات خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠

الترتيب	القطر	متوسط درجة التركز السلعي للصادرات (نسبة مئوية)
١	اليمن الديمقراطية	١٠٦
٢	العراق	٩٩
٣	ليبيا	٩٧,٥
٤	الجزائر	٨٤
٥	سوريا	٧٦
٦	مصر	٥٨
٧	تونس	٥١
٨	المغرب	٤٧
٩	الأردن	٤٤
١٠	السودان	٤١
١١	اليمن العربية	١٨

وللمقارنة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث درجة التركز السلعي للصادرات وترتيبها من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها خلال عـامي ١٩٧٥، ١٩٨٠، كان لا بـد من حساب تكرارات أحداث العنف ومتوسط شدتها خلال العامين نفسهما.

ويـوضح الجـدول التالي تـرتيب الأقطار العـربيـة من حيث تكـرارات أحـداث العنف الرسمي وغير الرسمي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠.

جدول رقم (٩ ـ ٥)
ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات
أحداث العنف السياسي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠

الترتيب	القطر	متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي	الترتيب	القطر	متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي
١	سوريا	٩,٥	١	سوريا	٨,٥
٢	ليبيا	٨,٥	٢	ليبيا	٦
٣	مصر	٥,٥	٣	الجزائر	٣
٤	السودان	٣	٤	مصر	٢,٥
٤ مكرر	المغرب	٣	٤ مكرر	المغرب	٢,٥
٥	تونس	٢,٥	٤ مكرر	العراق	٢,٥
٥ مكرر	العراق	٢,٥	٥	اليمن العربية	٢
٦	اليمن العربية	١	٥ مكرر	اليمن الديمقراطية	٢
٧	الأردن	٠,٥	٦	السودان	١
٧ مكرر	الجزائر	٠,٥	٦ مكرر	الأردن	١
٧ مكرر	اليمن الديمقراطية	٠,٥	٧	تونس	٠,٥

ويوضح الجـدول التالي تـرتيب الأقطار العـربية من حيث متـوسط شدة العنف خـلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠.

جدول رقم (٩ ـ ٦)
ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط شدة العنف
خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠

الترتيب	القطر	متوسط شدة العنف الرسمي	الترتيب	القطر	متوسط شدة العنف غير الرسمي
١	اليمن العربية	٩	١	السودان	٧,٢٥
٢	العراق	٧,٢٥	٢	اليمن العربية	٧,١٢
٣	سوريا	٦,٥٠	٣	ليبيا	٦,٣٠
٤	ليبيا	٦,٤٠	٤	الأردن	٦,٢٥
٥	السودان	٥,٨١	٥	اليمن الديمقراطية	٥,٨٧
٥ مكرر	تونس	٥,٨١	٦	سوريا	٥,٣٢
٦	مصر	٤,٨٧	٧	مصر	٤,٣٧
٧	اليمن الديمقراطية	٤,٥	٨	تونس	٤
٨	المغرب	٤,١٠	٩	المغرب	٣,٣٥
٩	الأردن	٣,٢٥	١٠	العراق	٣,٢٥
١٠	الجزائر	٢,٢٥	١١	الجزائر	٢,٨٠

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٩ ـ ٤) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث درجة التركز السلعي للصادرات، وجدول رقم (٩ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى خمسة أقطار عربية من حيث درجة التركز السلعي للصادرات وهي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية والعراق وليبيا والجزائر وسوريا. جاءت في المراتب: الأولى (سوريا)، والثانية (ليبيا)، والخامسة (العراق)، والسابعة (الجزائر واليمن الديمقراطية)، من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الأولى (سوريا والثانية (ليبيا) والثالثة (الجزائر) والرابعة (العراق)، والخامسة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى ثلاثة أقطار عربية من حيث درجة التركيز السلعي للصادرات وهي (بالترتيب): الأردن والسودان واليمن العربية، جاءت في المراتب: الرابعة (السودان) والسادسة (اليمن العربية) والسابعة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الخامسة (اليمن العربية) والسادسة (السودان والأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب (٦، ٧، ٨) من حيث درجة التركيز السلعي

للصادرات. وهي (بالترتيب): مصر وتونس والمغرب، جاءت في المراتب: الثالثة (مصر) والرابعة (المغرب) والخامسة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الرابعة (مصر والمغرب)، والسابعة (تونس) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ومن خلال العرض السابق يتضح أنه لا يوجد اتساق في اتجاه العلاقة بين التبعية الاقتصادية مقاسة بدرجة التركز السلعي للصادرات، وبين تكرار أحداث العنف السياسي. ولكن ماذا عن علاقة درجة التركز السلعي للصادرات بشدة العنف السياسي؟

ومن خلال المقارنة بين الجدول رقم (٩ ـ ٤) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية طبقاً لدرجة التركز السلعي للصادرات، والجدول رقم (٩ ـ ٦) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٥) أقطار عربية من حيث درجة التركز السلعي للصادرات، وهي (بالترتيب): اليمن الديمقراطية والعراق وليبيا والجزائر وسوريا، جاءت في المراتب: الثانية (العراق) والثالثة (سوريا)، والرابعة (ليبيا) والسابعة (اليمن الديمقراطية) والعاشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثالثة (ليبيا) والخامسة (اليمن الديمقراطية) والسادسة (سوريا) والعاشرة (العراق) والحادية عشرة (الجزائر) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى الأقطار العربية من حيث درجة التركز السلعي للصادرات وهي (بالترتيب): الأردن والسودان واليمن العربية، احتلت المراتب: الأولى (اليمن العربية)، والخامسة (السودان) والتاسعة (الأردن)، من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الأولى (السودان) والثانية (اليمن العربية)، الرابعة (الأردن) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب السادسة والسابعة والثامنة (بالترتيب) من حيث درجة التركز السلعي للصادرات، وهي: مصر وتونس والمغرب، جاءت في المراتب: الخامسة (تونس) والسادسة (مصر) والثامنة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلت المراتب: السابعة (مصر) والثامنة (تونس) والتاسعة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ومن خلال ما سبق، يتضح أنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين درجة التركيز السلعي للصادرات وشدة العنف السياسي.

٣ ـ درجة أهمية الصادرات

$$\text{درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

ويوضح الجدول التالي درجة أهمية الصادرات في الأقطار العربية خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠[١٥].

جدول رقم (٩ - ٧)
درجة أهمية الصادرات في الأقطار العربية خلال
عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠
(نسب مئوية)

القطر / السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	المتوسط
الأردن	١٤	١٤	١٤
تونس	٢٠	٢٦	٢٣
الجزائر	—	—	—
السودان	٨	٦	٧
سوريا	١٧	١٦	١٦,٥
العراق	٦٢	٦٦	٦٤
ليبيا	٥٣	٦٢	٥٩
مصر	١٠	١٦	١٣
المغرب	١٧	١٣	١٥
اليمن الديمقراطية	٥٩	١١٤	٨٦,٥
اليمن العربية	١	١	١

وبترتيب الأقطار العربية تنازلياً طبقاً لدرجة أهمية الصادرات، تصبح الصورة على نحو ما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٩ - ٨)
ترتيب الأقطار العربية تنازلياً طبقاً لمتوسط درجة أهمية الصادرات
خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠

الترتيب	القطر	درجة أهمية الصادرات (بالمئة)
١	اليمن الديمقراطية	٨٦,٥
٢	العراق	٦٤
٣	ليبيا	٥٩
٤	تونس	٢٣

(يتبع)

(١٥) لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات عن درجة أهمية الصادرات خلال عام ١٩٨٥.

تابع جدول رقم (٩ ـ٨)

٥	سوريا	١٦,٥
٦	المغرب	١٥
٧	الأردن	١٤
٨	مصر	١٣
٩	السودان	٧
١٠	اليمن العربية	١
١١	الجزائر(*)	ـــ

(*) لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات عن الجزائر، لذلك لم تدرج ضمن المقارنة.

ومن خلال المقارنة بين الجدول السابق، وجدول رقم (٩ ـ ٥) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف السياسي خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠ يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٣) أقطار عربية من حيث متوسط درجة أهمية الصادرات، وهي بالترتيب: اليمن الديمقراطية والعراق وليبيا، جاءت في المراتب: الثانية (ليبيا) والخامسة (العراق) والسابعة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، واحتلت المراتب: الثانية (ليبيا) والرابعة (العراق) والخامسة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى قطرين عربيين من حيث متوسط درجة أهمية الصادرات وهما بالترتيب السودان واليمن العربية احتلا المرتبتين: الرابعة (السودان) والسادسة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءا في المرتبتين: الخامسة (اليمن العربية) والسادسة (السودان) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب: من الرابعة حتى الثامنة من حيث متوسط درجة أهمية الصادرات، وهي بالترتيب: تونس وسوريا والمغرب والأردن ومصر، جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والثالثة (مصر) والرابعة (المغرب) والخامسة (تونس) والسابعة (الأردن) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والرابعة (مصر والمغرب) والسادسة (الأردن) والسابعة (تونس) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وهكذا، يتضح أن العلاقة بين درجة أهمية الصادرات ومعدل تكرار أحداث العنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة أو اتجاه واحد. ولكن ماذا عن علاقة درجة أهمية الصادرات بشدة العنف السياسي؟

من خلال المقارنة بين الجدول رقم (٩ ـ ٨) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث درجة أهمية الصادرات، خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠، والجدول رقم (٩ ـ ٦) الذي يتضمن ترتيبها من حيث متوسط شدة العنف السياسي خلال العامين نفسهما يتضح ما يلي:

أ ـ أن أعلى (٣) أقطار عربية من حيث درجة أهمية الصادرات، وهي بالترتيب: اليمن الديمقراطية والعراق وليبيا، جاءت في المراتب: الثانية (العراق) والرابعة (ليبيا) والسابعة (اليمن الديمقراطية) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثالثة (ليبيا) والخامسة (اليمن الديمقراطية) والعاشرة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى قطرين عربيين من حيث درجة أهمية الصادرات، وهما: السودان واليمن العربية، جاءا في المرتبتين: الأولى (اليمن العربية) والخامسة (السودان) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، واحتلا المرتبتين الأولى (السودان) والثانية (اليمن العربية) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب من الرابعة حتى الثامنة من حيث درجة أهمية الصادرات، وهي بالترتيب: تونس وسوريا والمغرب والأردن ومصر، جاءت في المراتب: الثالثة (سوريا) والخامسة (تونس) والسادسة (مصر) والثامنة (المغرب) والتاسعة (الأردن) من حيث متوسط شدة العنف الرسمي، وجاءت في المراتب: الثالثة (الأردن) والسادسة (سوريا) والسابعة (مصر) والثامنة (تونس) والتاسعة (المغرب) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة بين درجة أهمية الصادرات من جانب، ومعدل العنف السياسي (تكرارات الأحداث ودرجة شدتها) من جانب آخر.

٤ ـ حجم المديونية الخارجية

يوضح الجدول رقم (٩ ـ ٩) ترتيب الأقطار العربية طبقاً لحجم المديونية الخارجية خلال عام ١٩٨٥[١٦].

---

(١٦) لم يتمكن الباحث من استكمال بيانات المديونية الخاصة بالأقطار العربية خلال عامي ١٩٧٥، و١٩٨٠.

جدول رقم (٩ - ٩)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لحجم المديونية الخارجية
خلال عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	حجم المديونية الخارجية (بالمليون دولار)
١	العراق	٨٥,٠٠٠
٢	مصر	٢٢,٨٠٠
٣	المغرب	١٥,٠٠٠
٤	الجزائر	١٣,٠٠٠
٥	السودان	٩,٠٠٠
٦	تونس	٤,٠٠٠
٧	الأردن	٢,٩٠٠
٨	سوريا	٢,٦٠٠
٩	اليمن العربية	٢,٤٥٠
١٠	اليمن الديمقراطية	٢,١٨٠

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للأعوام: ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، وأديب حداد، «المديونية الخارجية للدول العربية وأثرها على موازين المدفوعات،» ورقة قدّمت إلى: ندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمّان، ٢٣ - ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

ويمثل الجدول التالي ترتيب الأقطار العربية طبقاً لتكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي خلال عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٩ - ١٠)
ترتيب الأقطار العربية طبقاً لتكرارات أحداث العنف
خلال عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	تكرارات أحداث العنف الرسمي	الترتيب	القطر	تكرارات أحداث العنف غير الرسمي
١	مصر	٨	١	السودان	١٥
١ مكرر	السودان	٨	٢	ليبيا	٨
١ مكرر	تونس	٨	٢ مكرر	مصر	٨
٢	ليبيا	٦	٣	الجزائر	٦
٢ مكرر	الجزائر	٦	٤	تونس	٢
٣	المغرب	٥	٤ مكرر	المغرب	٢
٤	اليمن الديمقراطية	٣	٥	الأردن	١

(يتبع)

تابع جدول رقم (٩ - ١٠)

٥	العراق	٢	٦	سوريا	-
٦	سوريا	١	٦ مكرر	العراق	-
٧	الأردن	١	٦ مكرر	اليمن العربية	-
٨	اليمن العربية	-	٦ مكرر	اليمن الديمقراطية	-

ومن خلال المقارنة بين الجدولين السابقين يتضح ما يلي:

أ - أن أعلى ثلاثة أقطار عربية من حيث حجم المديونية الخارجية، هي بالترتيب: العراق ومصر والمغرب، هذه الأقطار جاءت في المراتب الأولى (مصر) والثالثة (المغرب) والخامسة (العراق) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ب - أن أدنى أربعة أقطار عربية من حيث حجم المديونية الخارجية، هي بالترتيب: الأردن وسوريا واليمن العربية واليمن الديمقراطية، جاءت في المراتب: الرابعة (اليمن الديمقراطية) والسادسة (سوريا) والسابعة (الأردن) والثامنة (اليمن العربية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي. واحتلت المراتب: الخامسة (الأردن) والسادسة (سوريا واليمن الديمقراطية) من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

ج - أن الأقطار التي احتلت المراتب الرابعة والخامسة والسادسة. من حيث حجم المديونية الخارجية وهي بالترتيب: الجزائر والسودان وتونس، جاءت في المراتب: الأولى (السودان وتونس) والثانية (الجزائر) من حيث تكرارات أحداث العنف الرسمي، بينما جاءت في المراتب: الأولى (السودان) والثالثة (الجزائر) والرابعة (تونس) من حيث تكرارات أحداث العنف غير الرسمي.

وهكذا توضح المقارنة المباشرة بين ترتيب الأقطار العربية من حيث حجم المديونية الخارجية خلال عام ١٩٨٥، وترتيبها من حيث متوسط تكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) خلال العام نفسه - توضح أنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين حجم المديونية الخارجية وتكرارات أحداث العنف السياسي.

ولكن ماذا عن علاقة حجم المديونية الخارجية بدرجة شدة العنف السياسي؟

للاجابة عن هذا السؤال، كان لا بد من ترتيب الأقطار العربية طبقاً لدرجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي (كل على حدة) خلال عام ١٩٨٥، وذلك على نحو ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٩ ـ ١١)

ترتيب الأقطار العربية طبقاً لمتوسط شدة العنف خلال عام ١٩٨٥

الترتيب	القطر	شدة العنف الرسمي	الترتيب	القطر	شدة العنف غير الرسمي
١	سوريا	٨	١	ليبيا	٦,٨٠
٢	السودان	٧,٧٥	٢	السودان	٦,٧٠
٣	ليبيا	٧,٦٠	٣	المغرب	٦
٤	المغرب	٦,٨٠	٤	الجزائر	٥,١٦
٥	العراق	٦,٢٥	٥	الأردن	٤
٦	اليمن الديمقراطية	٥,٨٠	٥ مكرر	تونس	٤
٧	الجزائر	٥,٦٠	٥ مكرر	مصر	٤
٨	تونس	٥	٦	سوريا	—
٩	الأردن	٤,٥٠	٦ مكرر	العراق	—
٩ مكرر	مصر	٤,٥٠	٦ مكرر	اليمن العربية	—
١٠	اليمن العربية	—	٦ مكرر	اليمن الديمقراطية	—

ومن خلال المقارنة بين الجدول السابق والجدول رقم (٩ ـ ٩) الذي يتضمن ترتيب الأقطار العربية من حيث حجم المديونية الخارجية خلال عام ١٩٨٥، يمكن استخلاص ما يلي:

أ ـ أن أعلى ثلاثة أقطار عربية من حيث حجم المديونية الخارجية خلال عام ١٩٨٥ وهي بالترتيب: العراق ومصر والمغرب، جاءت في المراتب: الرابعة (المغرب) والخامسة (العراق) والتاسعة (مصر) من حيث درجة شدة العنف الرسمي. وجاءت في المراتب: الثالثة (المغرب) والخامسة (مصر) والسادسة (العراق) من حيث متوسط شدة العنف غير الرسمي.

ب ـ أن أدنى الأقطار العربية من حيث حجم المديونية الخارجية، والتي جاءت في المراتب: السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة، وهي بالترتيب: الأردن، سوريا، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية. هذه الأقطار جاءت في المراتب: الأولى (سوريا) والسادسة (اليمن الديمقراطية) والتاسعة (الأردن) والعاشرة (اليمن العربية) من حيث درجة شدة العنف الرسمي، بينما جاءت في المراتب: الخامسة (الأردن) والسادسة (سوريا واليمن العربية واليمن الديمقراطية) من حيث درجة شدة العنف غير الرسمي.

ج ـ أن الأقطار التي احتلت المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من حيث حجم المديونية الخارجية، وهي بالترتيب: الجزائر والسودان وتونس، احتلت المراتب: الثانية (السودان) والسابعة (الجزائر) والثامنة (تونس) من حيث درجة شدة العنف الرسمي، بينما

جاءت في المراتب: الثانية (السودان) والرابعة (الجزائر) والخامسة (تونس) من حيث شدة العنف غير الرسمي.

ويتضح مما سبق أنه لا توجد علاقة واحدة متسقة بين حجم المديونية الخارجية ودرجة شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي.

ومن مجمل المقارنات السابقة، يمكن القول إن العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة، الأمر الذي يؤكد أهمية تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحكم هذه العلاقة.

لكن، ماذا عن اختبار العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي كمياً، باستخدام مُعامِل الارتباط الخطي البسيط ومُعامِل الارتباط الجزئي؟

ثالثاً: قياس العلاقة الارتباطية كمياً بين التبعية الاقتصادية وشدة العنف السياسي

سيتم قياس هذه العلاقة باستخدام مُعامِل الارتباط الخطي البسيط ومُعامِل الارتباط الجزئي.

١ ـ مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التبعية الاقتصادية والعنف السياسي

بعد حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التبعية الاقتصادية والعنف السياسي وضعت النتائج في جدول على النحو التالي:

جدول رقم (٩ ـ ١٢)
مُعامِلات الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات التبعية الاقتصادية
ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التبعية الاقتصادية	مُعامِل الارتباط الخطي البسيط (العنف الرسمي)	مُعامِل الارتباط الخطي البسيط (العنف غيرالرسمي)
١٩٧٥	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج	-٠,٣٣	٠,٢٤
١٩٨٠	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج	٠,٤٩	٠,٢٥
١٩٧٥	درجة التركز السلعي للصادرات	-٠,١٤	٠,٤٠
١٩٨٠	درجة التركز السلعي للصادرات	٠,١٢	صفر

(يتبع)

تابع جدول رقم (٩ - ١٢)

١٩٧٥	درجة أهمية الصادرات	-٠,٠٧	-٠,١٠
١٩٨٥	حجم المديونية الخارجية	-٠,٤٥	٠,٤٣
١٩٨٠	درجة أهمية الصادرات	٠,٣٩	٠,٠٧

ومن خلال استقراء الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ - أن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التبعية الاقتصادية وشدة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) تعتبر ضعيفة من حيث درجة قوتها.

ب - أن العلاقة بين مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي ليست ذات اتجاه واحد. فهي قد تكون إيجابية أو سلبية، الأمر الذي يؤكد أهمية النظر إلى المتغيرات الوسيطة التي تجعل علاقات التبعية تؤدي الى زيادة العنف السياسي أو نقصه.

وهكذا يتضح أن العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها، فقد تكون إيجابية أو سلبية، أما من حيث درجة قوّتها، فهي علاقة ضعيفة، الأمر الذي يؤكد أهمية البحث عن العوامل والمتغيرات التي تحكم هذه العلاقة وتحددها.

٢ - مُعاملات الارتباط الجزئي بين التبعية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي

لقد تم حساب مُعاملات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التبعية الاقتصادية والعنف السياسي من خلال برنامج جاهز في الحاسب الآلي (Micro Stat)، ويوضح الجدول التالي هذه المُعاملات.

جدول رقم (٩ - ١٣)

مُعاملات الارتباط الجزئي بين مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي

السنة	مؤشرات التبعية الاقتصادية	مُعامِل الارتباط الجزئي (العنف الرسمي)	مُعامِل الارتباط الجزئي (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التحضر)	٠,٢٢-	٠,٣١
١٩٧٥	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (نسبة المسجلين في التعليم العالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٢١-	٠,١٦
١٩٧٥	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (نسبة التحضر، استهلاك الفرد من الطاقة)	٠,٣٥-	٠,٣٥
١٩٨٠	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التحضر)	٠,٤١	٠,٣٠
١٩٨٠	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (نسبة المسجلين في التعليم العالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)	٠,١٣	٠,١٢
١٩٨٠	درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج (نسبة التحضر، استهلاك الفرد من الطاقة)	٠,٥٣	٠,٣٦
١٩٧٥	درجة التركز السلعي للصادرات (المعدل السنوي للتضخم، نسبة المسجلين في التعليم العالي)	٠,٥٤-	٠,٤٢-
١٩٨٠	درجة التركز السلعي للصادرات (المعدل السنوي للتضخم، نسبة المسجلين في التعليم العالي)	٠,٠٥-	٠,٠٤
١٩٧٥	درجة أهمية الصادرات (نسبة التحضر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٤٤	٠,١٨
١٩٨٠	درجة أهمية الصادرات (نسبة التحضر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٤٣	٠,٣٥
١٩٨٥	حجم المديونية الخارجية (متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، نسبة المسجلين في التعليم الثانوي)	٠,٥٥-	٠,٤٤
١٩٨٥	حجم المديونية الخارجية (نسبة المسجلين في التعليم الثانوي، نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٤٨-	٠,٧٦

ومن خلال استقراء الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ ـ أن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التبعية الاقتصادية وشدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي تعتبر في الغالب ضعيفة، وأحياناً متوسطة.

ب ـ أن العلاقة بين مؤشرات التبعية الاقتصادية وشدة العنف الرسمي وغير الرسمي ليست ذات اتجاه واحد. فقد تكون إيجابية أو سلبية؛ وهذا يعكس الاختلاف بين المجتمعات من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما يتركه ذلك من تأثيرات في طبيعة المتغيرات المعنية.

وبإيجاز، فإنه من خلال تطبيق الأساليب البحثية الثلاثة السابقة يتضح أن العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها، فقد تكون إيجابية أو سلبية؛ أما من حيث درجة قوتها، فهي غالباً علاقة ضعيفة وأحياناً متوسطة، الأمر الذي يؤكد أن هذه العلاقة تختلف باختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما يتركه ذلك من تأثيرات في كل من التبعية الاقتصادية والعنف السياسي من جانب، والمتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بينها من جانب آخر.

وفي ضوء ما سبق، فإن العلاقة الطردية (الإيجابية) المفترضة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي يمكن تصورها ـ على المستوى النظري ـ في ضوء توافر عدة متغيرات وسيطة منها:

١ ـ سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، ذلك بأن علاقات التبعية تؤتي تأثيراتها بصورة أكبر في ظل واقع اقتصادي واجتماعي يتسم بانخفاض متوسط دخول قطاعات واسعة من المواطنين وتدهور مستوى معيشتهم، واتساع الهوة بين الطبقات.

ومن المُلاحَظ أن أحداث العنف الجماهيري التي أخذت شكل تظاهرات أو أحداث شغب عامة، التي عرفتها بعض الأقطار العربية مثل مصر ١٩٧٧، وتونس ١٩٨١، ١٩٨٤، والمغرب ١٩٨٤، والسودان ١٩٨١، ١٩٨٥، كانت نتيجة قيام حكومات هذه الأقطار برفع أسعار بعض السلع الأساسية وتخفيض الدعم، وذلك تنفيذاً لبعض توصيات صندوق النقد الدولي. وهكذا مثلت علاقات التبعية ـ بشكل غير مباشر ـ عاملاً هاماً لاندلاع أحداث العنف السياسي، لذلك تعمل بعض النظم العربية من أجل مقاومة ضغوط صندوق النقد الدولي، أو على الأقل عدم تطبيق توصياته دفعة واحدة، خشية الثمن الاجتماعي والسياسي الباهظ المترتب على تنفيذ بعضها، وبخاصة تلك المتعلقة بتخفيض الدعم ورفع الأسعار وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

٢ ـ وعي آثار ومخاطر علاقات التبعية. فلا شك في أن وجود بعض التيارات الفكرية والقوى الاقتصادية والاجتماعية التي تدرك حقيقة التشوهات التي تتركها علاقات التبعية ووجود مناخ سياسي يسمح لهذه القوى بالتعبير والحركة. كل ذلك يساهم في كشف علاقات التبعية وإظهار مخاطرها أولاً؛ وتعبئة قطاعات أوسع من المواطنين ضد سياسات النظم التابعة

وبممارساته ثانياً، والانخراط في أعمال الرفض والاحتجاج ضد ضغوط بعض القوى الأجنبية (دول ومؤسسات) المتبوعة ثالثاً.

ومن هذا المنطلق، فإن العنف الذي مارسه بعض القوى الداخلية كالطلبة والجماعات الاسلامية وبعض القوى اليسارية في العديد من النظم العربية ارتبط في جانب منه برفض علاقات التبعية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، وبرفض مواقف بعض النظم العربية حيال ممارسات إسرائيل العدوانية والتوسعية في المنطقة، وكلما اتسعت دائرة القوى السياسية والاجتماعية التي تعي مخاطر التبعية وتحرض ضدها، زاد احتمال انخراط هذه القوى في أعمال الرفض والاحتجاج ضد سياسات التبعية وعلاقاتها وقواها.

وبالنظر إلى علاقة المتغيرات الثلاثة، التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية، (كل على حدة) بالعنف السياسي، يتضح أن العلاقة بين كل من المتغيرات الثلاثة ودرجة شدة العنف السياسي ليست ذات اتجاه واحد، فقد تكون إيجابية أو سلبية، أما من حيث قوتها، فقد كانت في الغالب علاقة ضعيفة، وأحياناً متوسطة، وذلك طبقاً لطبيعة المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين كل من المتغيرات المفسرة والعنف السياسي.

ولما كانت علاقة كل من المتغيرات الثلاثة (التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية) بالعنف السياسي تُعتبر في الغالب ضعيفة، فإنه لا يمكن التعويل على أي منها بمفرده لتفسير ظاهرة العنف السياسي. ولكن ماذا عن الأثر المشترك الذي تحدثه هذه المتغيرات مجتمعة في معدل العنف السياسي؟

وجدير بالذكر في هذا الإطار أن كلاً من معامل الارتباط الخطي البسيط ومُعامِل الارتباط الجزئي يقيس العلاقة بين متغيرين فقط، وذلك بافتراض عدم وجود متغيرات أخرى أو عدم إقامة وزن لها (مُعامِل الارتباط الخطي البسيط)، أو استبعاد أثر المتغيرات الأخرى (مُعامِل الارتباط الجزئي)، لكن ماذا لو تم تطبيق مقياس آخر يمثل خطوة أكثر تقدماً في التحليل، إذ يأخذ في الاعتبار حقيقة العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات الثلاثة المعنية (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية)، في إطار علاقتها بالعنف السياسي؟ فهذه المتغيرات لا توجد بمعزل بعضها عن بعض، بل تؤتي تأثيراتها الإيجابية والسلبية عن العنف السياسي في سياق من التأثير والتأثر. وهذا المقياس هو مُعامِل الارتباط المتعدد. وفي ما يلي عرض لنتائج تطبيقه على الظاهرة في النظم العربية.

رابعاً: مُعامِلات الارتباط المتعدد بين التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية ودرجة شدة العنف السياسي

بعد حساب معاملات الارتباط المتعدد بين (التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية) ودرجة شدة العنف السياسي، الرسمي وغير الرسمي، (كل على حدة)، من خلال برنامج جاهز في الحاسب الآلي المعروف باسم Micro Stat، وُضعت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٩ ـ ١٤)

معاملات الارتباط المتعدّد بين التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية أو شدة العنف الرسمي وغير الرسمي

السنة	مؤشرات المتغيرات المفسّرة للعنف	معامل الارتباط المتعدد (العنف الرسمي)	معامل التحديد(*) (العنف الرسمي)	معامل الارتباط المتعدد (العنف غير الرسمي)	معامل التحديد (العنف غير الرسمي)
١٩٧٥	نسبة التحضر/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج	٠,٠٤	٠,٢٩	,٧١	٠,٥٠
١٩٨٠	نسبة التحضر/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج	٠,٥٩	٠,٣٥	٠,٦٩	٠,٤٨
١٩٨٥	نسبة التحضر/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٠,٢٢	٠,٠٥	٠,٢٨	٠,٠٨
١٩٧٥	عدد أجهزة التليفزيون لكل ألف من السكان/ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة	٠,٢١	٠,٠٤	٠,٥٥	٠,٣٠
١٩٧٥	نسبة التحضر/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ درجة أهمية الصادرات	٠,٦٤	٠,٤٠	٠,٦٨	٠,٤٦
١٩٧٥	المعدل السنوي للتضخم/ نسبة المسجلين بالتعليم العالي/ درجة التركز السلعي للصادرات	٠,٧٤	٠,٥٤	٠,٤٤	٠,١٩
١٩٨٠	المعدل السنوي للتضخم/ نسبة المسجلين بالتعليم العالي/ درجة التركز السلعي للصادرات	٠,٥٤	٠,٢٩	٠,١٦	٠,٠٣
١٩٧٥	نسبة المسجلين بالتعليم العالي/ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٠,٤٣	٠,١٩	٠,١٦	٠,٠٣
١٩٨٠	نسبة المسجلين بالتعليم العالي/ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٠,٥٤	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٠٩

(يتبع)

تابع جدول رقم (٩ - ١٤)

١٩٨٥	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي - متوسط استهلاك الفرد من الطاقة - حجم المديونية الخارجية.	٠,٦٠	٠,٣٩	٠,٥٥	٠,٣٠
١٩٧٥	- نسبة التحضر - درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج - متوسط استهلاك الفرد من الطاقة	٠,٤٦	٠,٢١	٠,٧٢	٠,٥٢
١٩٨٠	نسبة التحضر/ درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج/ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة	٠,٦٢	٠,٣٨	٠,٧٨	٠,٦١
١٩٨٠	نسبة التحضر/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ درجة أهمية الصادرات.	٠,٦٠	٠,٣٦	٠,٧٠	٠,٤٩
١٩٨٥	نسبة المسجلين في التعليم الثانوي/ حجم المديونية الخارجية/ نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧٤	٠,٥٤	٠,٧٨	٠,٦١
١٩٨٥	نسبة التحضر/ نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	٠,٣٠	٠.٠٩	٠,١٤	٠,٠٢

(*) يشير معامل التحديد الى التغير في معدل العنف الناجم عن المتغيرات الثلاثة المفسرة للعنف خلال سنة معينة. وكلما زاد مُعامل التحديد فإن ذلك يعني أن المتغيرات المعنية زادت أهمية كبيرة في تفسير العنف، والعكس صحيح.

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ - أن هناك علاقة طردية (إيجابية)، غالباً متوسطة وأحياناً قوية بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية من جانب، ودرجة شدة العنف الرسمي وغير الرسمي من جانب آخر. بعبارة أخرى، فإنه مع زيادة التبعية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، يتزايد معدل العنف السياسي، والعكس صحيح. ويكشف هذا عن أن زيادة معدل التغيير الاجتماعي والتبعية الاقتصادية للخارج يمكن أن تحدّ من الأثر الإيجابي لزيادة التنمية الاقتصادية في العنف السياسي. كما أن نقص التعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية يحد من الأثر السلبي لنقص التنمية الاقتصادية في العنف السياسي.

ويرتكز الاستنتاج السابق على حقيقة موضوعية مفادها أن معدلات كل من التعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية قد فاقت معدلات التنمية الاقتصادية في جل الأقطار العربية موضع الدراسة خلال فترة البحث. ففي الوقت الذي شهدت فيه أغلب هذه الأقطار تحولات اجتماعية كبرى في الداخل، وزيادة ملحوظة في مؤشرات التبعية للخارج، ظلت

معـدلات التنمية الاقتصـادية متـواضعـة، وفي بعض الحـالات حـدث تـراجـع. وعـلى هـذا الأساس، يمكن فهم طبيعة العلاقة الطردية (الايجابية) بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية (مجتمعة) وشدة العنف السياسي.

ب ـ يلاحظ أن مُعامِل الارتباط المتعدد كان ضعيفاً في حالـة وجود متغـيرين فقط، كما هو الحال بشأن علاقة التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بشدة العنف الرسمي خلال عـام ١٩٨٥ ،إذ بلغ مُعامِل الارتباط(٢٢, ٠)، وعلاقة التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بشدة العنف غير الرسمي خلال عام ١٩٨٥، إذ بلغ معامل الارتباط(١٤, ٠)، بينما في حالة وجود المتغيرات الثلاثة (التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعيـة والتبعية الاقتصـادية) فـإن معامـلات الارتباط كانت في الغالب متوسطة أو قوية.

ج ـ أن المتغيرات الثلاثة (التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعيـة والتبعية الاقتصـادية) ليست هي المسؤولة عن كل العنف السياسي في النظم العربية، اذ تشير معامـلات التحديـد الواردة في الجدول السابق الى حقيقتين:

الأولى أن هناك متغيرات أخرى تساهم في حـدوث العنف السياسي. وفي هـذا السياق يمكن الإشـارة إلى دور: عدم العـدالة التـوزيعية، وعـدم التكامـل الوطني، وأزمـة المشاركـة السياسية، والتغريب القيمي والثقافي.

والثانية أن تأثير المتغيرات الثلاثة مجتمعة على معدل العنف السيـاسي ليس واحداً، بـل يختلف من فـترة إلى أخـرى. وذلـك طبقـاً لـطبيعـة المتغـيرات الأخـرى التي تسبب العنف السيـاسي. ففي ظل ظـروف معينـة قـد يـبرز دور متغـيرات معينـة، ويتقلص دور متغـيرات أخرى. كما أن تأثير العـوامل المختلفـة في القوى التي تمـارس العنف ليس واحداً. وبـالتالي، فإن تفاعل وتأثُّر قوى اجتماعية وسياسية معينة مع متغيرات وقضايا بعينها يعطيان وزناً أكبر لهـا في حدوث العنف.

وفي ختام هذا المبحث، يمكن استخلاص نتيجة عامة مفادها أن العـلاقات الارتبـاطية بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية (كل على حدة) ودرجـة شـدة العنف السياسي ليست ذات طبيعـة واحدة من حيث اتجـاهها، فقـد تكـون إيجـابيـة أو سلبية؛ أما من حيث درجـة قوتهـا، فهي قد تكـون ـ في الغالـب ـ عـلاقات ضعيفـة وأحيانـاً متوسطة. الأمر الذي يؤكـد أهمية تحـديد المتغـيرات الوسيـطة التي تحكم هذه العـلاقة وتحـدد طبيعتها. أما العلاقة بين المتغيرات الثلاثة مجتمعة ودرجة شـدة العنف السياسي، فهي طـردية (إيجابية)، وهي علاقة ـ في الغالب ـ متوسطة وأحياناً قوية. ويدل هذا على عمق التفـاعلات والتشابكات بين المتغيرات التي تسبب العنف السياسي.

وبالتالي، فإن الأسلوب الإحصائي الذي يأخذ حقيقة هـذه التفاعـلات بعين الاعتبـار يعتبر أكثر جدوى في التحليل الكمي لأسبـاب ظاهـرة العنف السياسي. إذ أوضحت النتـائج أنه لا يمكن الاعتماد على متغير بمفرده لتفسير العنف.

الفصل العاشر

العوامل الإقليمية والعنف السياسي في النظم العربية

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأبعاد الإقليمية لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، فيعرض لأنماط حركة العنف فيما بين النظم العربية؛ وذلك في إطار تدخل النظم العربية في شؤون بعضها البعض الداخلية، مع تحديد المتغيرات التي تؤثر في هذه الظاهرة. كما يحلل طبيعة العلاقة التبادلية بين العنف الداخلي في النظم العربية وسلوكها الخارجي. ويناقش أخيراً طبيعة ومحددات العلاقة بين العنف الداخلي في النظم العربية والصراعات الخارجية فيما بينها.

وعلى هذا الأساس، فإن هذا الفصل يغطي النقطتين التاليتين:

١ ـ حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية، فتتم دراسة أنماط حركة العنف، والعوامل المؤثرة فيها.

٢ ـ جدل الداخل والخارج: العلاقة المتبادلة بين العنف الداخلي والسياسات الخارجية للنظم العربية. وفي هذا الإطار يتم تناول أثر العوامل الإقليمية في العنف الداخلي، وأثر العنف الداخلي في السياسات الخارجية للنظم العربية. كما يتم تحليل طبيعة العلاقة بين العنف الداخلي في النظم العربية والصراعات الخارجية فيما بينها.

أولاً: حركة العنف السياسي في ما بين النظم العربية

يُقصد بحركة العنف فيما بين النظم العربية اتجاه بعض هذه النظم إلى تحريض ومساندة بعض القوى الداخلية التي تمارس أعمال العنف ضد نظم أخرى. ونادراً ما يقر نظام عربي بأن انفجار أعمال العنف يرجع إلى اختلالات وتناقضات داخلية كامنة في المجتمع. بل غالباً ما تفسر هذه النظم أحداث العنف بمقولة: «المؤامرة الخارجية». وفحواها أن هناك قوى خارجية ـ عربية وغير عربية، تعمل من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدولة أو

تلك. وغالباً ما تعمل الأطراف الخارجية على تجنيد بعض القوى والعناصر الداخلية واستقطابها، لممارسة التخريب وخلق عدم الاستقرار في الداخل.

ولا تعتبر ظاهرة قيام بعض النظم بتحريك ومساندة أعمال العنف الداخلي المضادة لنظم أخرى حكراً على النظم العربية أو سمة لصيقة بها، بل هي ظاهرة عالمية تعرفها أغلب الدول، وبخاصة في مناطق التوتر وأوقات النزاع. ففي العالم المعاصر، ونظراً الى التطورات التقانية في شتى المجالات، وبخاصة في مجالات الاتصالات والمواصلات، لم تعد الحدود عازلة، مما أدى إلى تزايد عمليات اختراق الحدود وتدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتتعدد أساليب هذا التدخل ومسالكه، ابتداءً من ممارسة الحملات الإعلامية والدعائية، مروراً بتقديم الدعم العسكري والمساندة المادية الى القوى المعارضة في الداخل، ودفع بعض العناصر المدربة لممارسة أعمال التخريب الداخلي واغتيال بعض الشخصيات، وانتهاءً بالتدخل العسكري الفعلي إلى جانب أحد أطراف الصراع الداخلي. وتزداد فاعلية هذه الأساليب وآثارها في الدول التي تعاني من الصراعات الداخلية، ومن الانقسامات العرقية والدينية والإثنية والإقليمية، حيث تتجه القوى المتصارعة في الداخل إلى البحث عن مصادر للتأييد والمساندة من خارج الحدود[1].

ويعكس هذا أحد خصائص التعامل الدولي المعاصر، إذ لم يعد من الممكن الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي. فالتطورات والصراعات الداخلية في دولة ما تترك آثارها في المستويين الإقليمي والدولي. كما أنه لا يمكن فهم ديناميات الصراع الداخلي وأبعاده في دولة ما بعيداً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.

ولا تعتبر عملية تحريك ومساندة أعمال العنف عبر الحدود بصورة مقصودة ومخططة الشكل الوحيد لتأثير البيئة الخارجية في أعمال العنف الداخلي، بل يمكن أن تنتقل أعمال العنف من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل الدولة نفسها بطريقة عفوية ودون تخطيط. وذلك من خلال التأثير الانتشاري لأحداث العنف. إذ تسري «عدوى» العنف من نظام إلى آخر من خلال أجهزة الإعلام والاتصالات الشخصية وخلافه. فتندلع أحداث عنف مماثلة، خاصة في تلك الأقطار التي لها ظروف مماثلة[2]، وخصوصاً تلك المجاورة جغرافياً.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الأعمال الخفية والنشاطات الهدامة التي تمارسها الدول بعضها ضد بعض، انظر: Stuart Hill and Onald Rothchild, «The Contagion of Political Conflict in Africa and the World,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 30, no. 4 (December 1980), pp. 716-743.

(٢) حول انتقال أعمال العنف بالانتشار، انظر:

Harold R. Kerbo, «Foreign Involvement in the Pre-Conditions of Political Violence: The World System and the Case of Chile,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 22, no. 3 (September 1978), pp. 363-391, and Manus I. Midlarsky, «Analyzing Diffusion and Contagion Effects: =

وفي إطار اتجاه النظم العربية للتدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية، شهدت فترة الدراسة عدة أنماط لحركة العنف السياسي فيما بين تلك النظم، الأمر الذي يسمح برسم خريطة للعلاقات والتفاعلات العربية ـ العربية، وتحديد بؤر ومصادر التوتر والصراع فيها، كما يُلاحظ أن هناك دولاً إقليمية غير عربية ـ مثل إيران وأثيوبيا ـ قامت بمساندة بعض القوى المعارضة لبعض النظم العربية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يكشف عن طبيعة علاقات بعض البلدان العربية مع بعض دول الجوار الجغرافي.

وسيتم عرض أنماط حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية مع إعطاء أمثلة لكل نمط، ثم تحديد العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة بعد ذلك.

١ ـ أنماط حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية

من خلال تحليل أحداث العنف السياسي في النظم العربية خلال الفترة موضع الدراسة، يمكن القول إن هناك خمسة أنماط لحركة العنف السياسي فيما بينها، وهي على النحو التالي:

أ ـ نمط دعم القوى المعارضة (سواء في الداخل أم الخارج)

وفي هذه الحالة، تتجه النظم العربية إلى تقديم الدعم المادي والعسكري لقوى المعارضة المناوئة لنظم أخرى. وهذه القوى المعارضة قد تكون في الداخل، أي انها تمارس أنشطتها ضد النظام من داخل أراضي الدولة المعنية. وقد تكون في الخارج، حيث تمارس أنشطتها المضادة للنظام من أراضي دول أخرى، وهذه الدول عادة ما تحتضن قوى المعارضة وتسمح لها بممارسة أنشطتها المضادة للنظام المستهدف من فوق أراضيها. ومن الأمثلة على ذلك: قيام كل من ليبيا وأثيوبيا ـ في فترات مختلفة ـ بدعم حركة التمرد في الجنوب ضد النظام السوداني. كما أن ليبيا دعمت القوى المعارضة لنظام النميري في الخارج. وقامت إيران وسوريا بمساندة القوى المعارضة للنظام العراقي وبالذات الشيعة والأكراد والبعثيين المنشقين. كما قدّم النظام العراقي المساعدة الى القوى المناوئة للنظام السوري، وبخاصة المسلمين السنّة وبعض القوى اليسارية. وفي هذا السياق أيضاً، قامت كل من اليمن العربية واليمن الديمقراطية باحتضان القوى المعارضة للطرف الآخر ومساندتها. كما قامت اليمن الديمقراطية

= The Urban Disorders of the 1960's,» *American Political Science Review*, vol. 72, no. 3 (1978), pp. 996-1008.

وحول التأثيرات غير المقصودة في ما بين النظم العربية بصفة عامة، انظر: جميل مطر، «مفهوم النفاذية في دراسة النظام الاقليمي العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، «النظام السياسي المصري: الاستمرار والتغير،» جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٥ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

بتقديم الدعم المادي والعسكري لحركة ظفار، في اطار صراعها المسلح مع النظام الحاكم في سلطنة عُمان، ودعمت ليبيا ـ في بعض الفترات ـ جبهة البوليساريو في صراعها المسلح ضد النظام المغربي.

ب ـ نمط مساندة النظم الحاكمة

إذا كانت بعض الأطراف العربية تقوم بتقديم الدعم والمساندة لبعض القوى الداخلية المعارضة لنظم أخرى، فإنه في حالات أخرى تقوم النظم الحاكمة بتقديم الدعم والمساندة المادية والعسكرية لنظم أخرى ضد القوى المعارضة لها وذلك لتمكينها من كبح جماح هذه القوى وتقليم أظافرها، وبالذات عندما تنخرط في ممارسة أشكال أكثر حدة من العنف، مثل المحاولات الانقلابية وحركات التمرد الكبرى.

ويمكن في هذا المقام، الإشارة إلى دور مصر في مساندة نظام النميري لتمكينه من مواجهة أعمال العنف الداخلي التي شكلت تهديداً له. وكذلك دور السعودية في مساندة النظام في اليمن العربية ضد المعارضة التي تساعدها عدن.

وفي بعض الحالات تتشابك الأمور أكثر، فتتجه بعض النظم العربية ـ أو غير العربية ـ إلى تقديم الدعم والمساندة إلى القوى المناوئة لنظام معين، بينما تتجه نظم أخرى إلى مساندة هذا النظام. وفي هذه الحالة تصبح الساحة السياسية للنظام المستهدف مجالاً لتصفية الحسابات بين أطراف خارجية، لممارسة الصراعات بينها بطريق غير مباشر. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: أنه في الوقت الذي اتجهت فيه مصر ـ في بعض الفترات ـ الى مساندة نظام النميري ضد القوى المناوئة له، قامت ليبيا وأثيوبيا بمساندة حركة التمرد في الجنوب السوداني، وبعض القوى الأخرى المعارضة للنظام. وكذلك انخرطت اليمن الديمقراطية في مساندة حركة التمرد في ظفار ـ بينما وقفت ايران الى جانب النظام وذلك بقصد اخماد حركة التمرد والقضاء عليها.

ج ـ نمط الأعمال السرية والنشاطات الهدامة

ويشمل أعمال العنف التي تديرها بعض النظم العربية ـ أو غير العربية ـ ضد نظم أخرى، وتأخذ عدة أشكال، منها: قيام بعض النظم بالزج ببعض العناصر المدربة من مواطنيها أو من مواطني الدول المستهدفة، وذلك لاغتيال بعض عناصر النخبة في النظام المستهدف، أو لتخريب بعض المنشآت العامة. وقد يأخذ العمل السري شكل تأليب بعض القوى الداخلية لممارسة العنف وتحريضها. وتلعب أجهزة الاستخبارات في الأقطار العربية دوراً هاماً في هذه العمليات. وكنماذج لهذا النمط يمكن الإشارة إلى سلسلة عمليات التخريب المتبادلة التي تمت بين شطري اليمن خلال فترة الدراسة. وكذلك التظاهرات وأحداث الشغب التي مارسها الحجاج الإيرانيون ضد السلطات السعودية خلال مواسم الحج.

د ـ نمط التدخل المسلح أو التهديد به

ويُقصد به قيام بعض النظم العربية بإرسال بعض الوحدات العسكرية لممارسة العنف ضد نظم أخرى على أراضيها، أو التهديد بممارسة هذا العمل. وهناك خيط رفيع يفصل بين هذا النمط، والصراعات المسلحة بين القوات النظامية للبلدان العربية. وبالتالي، إذا تم استبعاد الصراعات المسلحة بين النظم العربية التي تأخذ شكل الحروب النظامية واشتباكات الحدود، فإن التدخل المسلح كآلية لحركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية لا يعتبر مسلكاً شائعاً. ومن الأمثلة القليلة الدالة عليه: أعمال العنف التي مارستها القوات الفدائية الفلسطينية في الأردن في مطلع السبعينيات، إلى جانب ما أوردته مصادر الدراسة من أن هناك قوات ليبية ساهمت في أحداث جفصة في تونس عام ١٩٨٠.

هـ ـ نمط التأثير الانتشاري

فيه تنتقل أحداث العنف من نظام إلى آخر بطريقة عفوية وغير مخططة. وتلعب أجهزة الإعلام والاتصال دوراً هاماً في هذه العملية. فيمكن أن تتم حركة العنف من خلال العدوى. ورغم عدم وجود إثبات إمبريقي قوي يدعم هذا النمط كآلية لحركة العنف في النظم العربية، إلا أنه من خلال استقراء أحداث العنف السياسي في تلك النظم خلال فترة الدراسة، يمكن القول إن انخراط بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية في ممارسة العنف السياسي ضد بعض النظم العربية غالباً ما كان عاملاً مشجعاً لدفع بعض الجماعات الإسلامية في دول أخرى لممارسة العنف ضد نظمها السياسية. كما يمكن تفسير قلة عدد الانقلابات العسكرية ابتداءً من عام ١٩٧٠ بناء على مقولة «العدوى»، إلى جانب عوامل أخرى. فمن بين التفسيرات التي قُدمت لشيوع ظاهرة الانقلابات في النظم العربية خلال الخمسينيات والستينيات، ما قيل عن ظاهرة «عدوى الانقلابات». وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن غياب «عدوى الانقلابات» في النظم العربية خلال الفترة موضع الدراسة كان عاملاً هاماً لانخفاض عددها بشكل ملحوظ على نحو ما سبق توضيحه.

٢ ـ المتغيرات المؤثرة في حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية

ثمة مجموعة من المتغيرات تؤثر في حركة العنف فيما بين النظم العربية، يمكن إيجازها في ما يلي:

أ ـ الجوار الجغرافي

غالباً ما ارتبطت عمليات تحريك العنف فيما بين النظم العربية بعنصر الجوار الجغرافي والاشتراك في الحدود. فهذه الوضعية تسهّل عمليات تقديم الدعم والمساندة إلى القوى المناوئة أو الى النظم الحاكمة. كما تسهّل عمليات التسلل لممارسة التخريب والأنشطة الهدامة عبر الحدود. ويمكن في هذا المقام الاشارة الى العلاقات والتفاعلات بين شطري اليمن، وبين السودان وأثيوبيا، وبين إيران والعراق، وبين سوريا والعراق، وبين ليبيا والسودان.

وإذا كان الجوار الجغرافي يسمح بزيادة إمكانات حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية، إلا أنه ليس المحدّد الأساسي لحركة العنف السياسي عبر الحدود. ذلك لأن هناك اقطاراً عربية تنتمي إلى إقليم واحد، مثل: دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب)، ولم يكن بينها عمليات متبادلة لتحريك العنف الداخلي، أو كان ذلك في نطاق ضيق جداً.

ب ـ العامل الأيديولوجي

يعتبر العامل الأيديولوجي في بعض الحالات مؤشراً لتحديد اتجاه حركة العنف فيما بين النظم العربية؛ إذ قامت بعض النظم الجمهورية بتحريك بعض أعمال العنف في بعض النظم الملكية (اليمن الديمقراطية ـ عُمان/ ليبيا ـ المغرب/ العراق وسوريا ـ بعض دول مجلس التعاون الخليجي/ سوريا والفلسطينيين ـ الأردن). وفي إطار المقارنة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية في ما يتعلق بحركة العنف فيما بين النظم السياسية داخل كل من المجموعتين، فإن دور العامل الأيديولوجي لم يكن بارزاً، إذ يُلاحظ أن حجم حركة العنف ـ فيما بين النظم الجمهورية الثورية ـ يفوق بكثير مثيلتها فيما بين النظم المحافظة. فنادراً ما لجأت النظم المحافظة إلى تحريك أعمال العنف الداخلي ضد بعضها البعض. وذلك عكس النظم الثورية، فالعمليات المتبادلة لتحريك العنف الداخلي فيما بينها فاقت بكثير عملياتها الموجهة إلى النظم الملكية بهذا الصدد.

وكان د. أحمد يوسف أحمد قد انتهى في دراسته عن «الصراعات العربية ـ العربية» إلى أن «متوسط شدة الصراع داخل الدول ذات الأنظمة التقدمية احتفظ بأعلى شدة، إذ بلغ ٩٧,٦٦، بينما جاء متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة التقدمية ضد تلك ذات الأنظمة المحافظة في المرتبة الثانية بما مقداره ٤٠,٠٣، واحتفظت الدول ذات الأنظمة المحافظة بأكبر قدرة على تجنب الصراعات الشديدة بمتوسط ٠,٦٣، وهكذا توجّه النظم التقدمية أسلحتها بعضها ضد بعض أكثر مما توجهها ضد النظم المحافظة»[٣]. ومن خلال ربط النتيجة التي انتهت إليها الدراسة بخصوص عمليات تحريك العنف الداخلي فيما بين النظم التقدمية بالنتيجة التي خلص إليها د. أحمد يوسف، يتضح أن هذه النظم شهدت أعلى معدل لشدة الصراع الخارجي فيما بينها، وأعلى معدل لعمليات تحريك أحداث العنف الداخلي فيما بينها أيضاً. بينما الحال هو العكس بالنسبة الى النظم المحافظة التي شهدت أدنى درجات شدة الصراع الخارجي فيما بينها، وأدنى معدل لتحريك أعمال العنف الداخلي عبر حدودها.

وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة شدة الصراع الخارجي بين النظم السياسية العربية تؤدي إلى زيادة اتجاهها نحو التدخل في الشؤون الداخلية وممارسة أعمال

(٣) انظر: أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧٤ و ٢٢١.

التخريب السياسي بعضها ضد بعض، بتحريك بعض القوى الداخلية ومساندتها لممارسة العنف. ويعدّ هذا أحد أساليب الصراع السياسي بين تلك النظم وأدواتها.

وفي ضوء ما سبق، يصبح دور الأيديولوجيا محدود الأهمية في تفسير حركة العنف الداخلي فيما بين النظم العربية، فحركة العنف بين النظم العربية التي تتبنى الإطار الأيديولوجي نفسه فاقت حركته بين النظم التي تتبنى أطراً أيديولوجية مختلفة. ويبرز في هذا المقام أثر الاختلافات والتناقضات المصلحية المرتبطة بمشكلات الحدود، وممارسة التوسع والنفوذ على حساب الدول المجاورة، والسعي إلى ممارسة دور قيادي أو على الأقل أكثر تأثيراً في الساحة الإقليمية علاوة على الطموحات الشخصية.

ويمكن تفسير ضمور دور الأيديولوجيا كمحدد لحركة العنف عبر الحدود العربية خلال السبعينيات والثمانينيات، استناداً إلى المسحة الواقعية التي اتسمت بها السياسات العربية ـ بصفة عامة ـ خلال هذين العقدين[4]؛ إذ حدث تقارب بين النظم الملكية/ المحافظة، والنظم الجمهورية/ الثورية في العديد من الخصائص والسمات المتعلقة بطبيعة النخب الحاكمة، ونمط الممارسة السياسية، وطبيعة التوجهات والممارسات الخارجية لهذه النظم، وبقي في بعض الحالات اختلاف اللافتات والشعارات الأيديولوجية فقط. ونتج من ذلك وجود درجة أكبر من المرونة والتسامح في تقبّل الاختلاف والتنوع في النظم السياسية. وكذلك ساد نزوع عربي عام نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، عبر عنه مشروع قمة فاس ١٩٨٢[5].

ج ـ دور دول الجوار الجغرافي

اتجهت بعض دول الجوار الجغرافي، مثل أثيوبيا وإيران إلى تحريك أعمال العنف الداخلي في بعض النظم العربية. ويعكس هذا زيادة اختراق النظام الإقليمي العربي من قبل دول غير عربية مجاورة، لها أطماعها الاقليمية والتوسعية في المنطقة العربية، وتهدف إلى إنهاك النظام العربي، وتفتيت وحدته من خلال اللعب على أوتار الطوائف والأقليات. فأثيوبيا لها مشاكلها الحدودية مع الصومال. وإذا كانت إيران الشاه قد مثلت تحديات للعرب، فإن إيران الثورة طرحت عليهم تحديات ومشكلات من نوع آخر[6]. فالثورة الإسلامية الإيرانية،

---

(٤) انظر: Ali E. Hillal Dessouki, «The Crisis of Inter-Arab Politics,» in: Ali E. Hillal Dessouki [et al.], eds., *International Political Relations in the Arab World, 1973-1982* (Tokyo: Institute of Developing Economics, 1983), pp. 130-159, and James H. Lebovic, «The Middle East: Perspectives on Continuity and Change,» *Jerusalem Journal of International Relations,* vol. 6, no. 4 (1982-1983).

(٥) لمزيد من التفاصيل حول بنود السلام التي تضمنها مشروع فاس، انظر: علي الدين هلال [وآخرون]، **مشروعات التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧** (عمّان: منتدى الفكر العربي، [تحت الطبع]).

(٦) لمزيد من التفاصيل حول آثار الثورة الإيرانية في النظم العربية، انظر:

Adeed Dawisha, «Iran's Mullahs and the Arab Masses,» *Washington Quarterly,* vol. 6, no. 3 (Summer 1983), pp. 162-168; Joseph Kostiner, «The Gulf States under the Shadow of Iran- =

وبخاصة في سنواتها الأولى، شكلت أحد مصادر تهديد شرعية النظم العربية من منطلقات عقيدية. كما كانت الثورة عاملاً هاماً في تحريك بعض الأقليات الشيعية والتنظيمات الإسلامية للعمل ضد النظم القائمة. فالثورة جسدت إمكانية بناء دولة ونظام حكم انطلاقاً من مبادىء الدين الإسلامي وتعاليمه، كما أن خبرتها دشنت إمكانية تعبئة الجماهير خلف العمل الثوري الإسلامي للاطاحة بـ «النظم العلمانية الفاسدة». ومن هذا المنطلق، كانت الثورة نموذجاً تطلعت إليه عناصر وقوى إسلامية أخرى في المنطقة العربية. أما إسرائيل، فقد سعت من أجل القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة. لذلك راحت تخطط إلى تفتيت وتقسيم الأقطار العربية إلى كيانات ودويلات أصغر تدور في فلكها[7]. وسعت إلى عزل مصر عن الصف العربي، وإيجاد محور جديد للانقسام بين الأقطار العربية، ساهم في تهرؤ النظام الاقليمي العربي برمته، وتدهور فاعلياته، واستغلت اسرائيل هذه الوضعية لتمارس سياساتها العدوانية والتوسعية في المنطقة[8].

ولقد وظفت اسرائيل وبعض دول الجوار الجغرافي (إيران، إثيوبيا) بعض الأقليات والقوى المناوئة داخل النظم العربية لتحقيق أهدافها. فركزت إيران على الأقليات الشيعية والكردية، وكذلك على بعض الجماعات الإسلامية الأخرى (في عهد الثورة)[9]. ودخلت اسرائيل في ديناميات اللعبة السياسية بين القوى والطوائف اللبنانية، كما دعمت الحركة الكردية في العراق لفترة، وساندت أثيوبيا، وكذلك إسرائيل، الحركة المسلحة في جنوب السودان[10].

Iraq War,» *Conflict: All Warfare Short of War,* vol. 6, no. 4 (1986), pp. 371-384; Mohammed E. Ahrari, «Implications of Iranian Political Change for the Arab World,» *Middle East Review,* vol. 16, no. 3 (Spring 1984), pp. 17-29, and Robert G. Darius, «Iran and the Middle East in the Khomeini Era,» in: Robert Owen Freedman, ed., *The Middle East Since Camp-David* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 103-120.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول أطماع إسرائيل ومخططاتها لتفتيت المنطقة العربية إلى دويلات طائفية واستغلال مواردها، انظر: عبد المنعم المشاط، «استراتيجية إسرائيل تجاه النظام العربي،» (بحث غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ومحمود عزمي، «نظرية الأمن الإسرائيلي في ضوء حرب ١٩٧٣،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣١ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ٧١ - ٨٧.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٣؛ محسن عوض، **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ومحمود رياض، «هل من استراتيجية عربية لمواجهة قضية «التسوية»؟»، أجرى الحوار محمد سيد أحمد، **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ١٤١.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول دور إيران في تحريك بعض الأقليات والجماعات الإسلامية للعمل ضد النظم الحاكمة في بلدان الخليج ولبنان وبلدان عربية أخرى، انظر:

Kostiner, «The Gulf States under the Shadow of Iran-Iraq War,» pp. 371-384, and Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin, Tex.: University of Texas Press, 1981).

(١٠) هاني رسلان، «الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٢٠٨ - ٢١٢.

د ـ التناقضات العربية ـ العربية وأزمة النظام الإقليمي العربي

لا شك في أن الاختلافات الهيكلية بين النظم العربية ووجود مصادر للصراعات والتوترات بينها[11]، وكذلك الأزمة التي يعانيها النظام الإقليمي العربي منذ منتصف السبعينيات ـ لا شك في أنها تعتبر من العوامل الهامة لحركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية. وهناك عدة أنماط للتناقضات العربية[12]، فهناك تناقضات اقتصادية، وتناقضات نظامية، وثالثة أيديولوجية، ورابعة تتعلق بالقيادة الإقليمية في النظام العربي. ولقد ترتّب على هذه التناقضات وجود العديد من محاور الصراع والتوتر بين النظم العربية.

ويعكس هذا في بعض جوانبه حقيقة توازنات القوى في النظام العربي. وهي توازنات محكومة بأن تكون متوترة بحكم ظروف نشأة الكيانات السياسية العربية، وطبيعة النخب العربية الحاكمة. «فميزان القوى هو المحدد الأساسي للعلاقات العربية ـ العربية؛ ولأنه ميزان لقوى هشة، تابعة، غير واثقة من استمرارها، فإنه ميزان محكوم بالتوتر الدائم والتنافس والغيرة والتنابذ على مستوى الزعماء والأنظمة والكيانات»[13].

كما أن الأزمة التي شهدها النظام الإقليمي العربي، وبخاصة منذ منتصف السبعينيات، كانت عاملاً هاماً لزيادة حركة العنف السياسي عبر الحدود العربية. واتخذت هذه الأزمة مظاهر شتى، أبرزها[14]: غياب دولة أو تحالف قائد في النظام العربي، إذ خرجت مصر من مؤسسات العمل العربي المشترك عقب توقيع اتفاقيتي كامب ـ ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل. وتطلعت غير دولة عربية إلى ممارسة هذا الدور (السعودية والعراق). ولكن نظراً إلى اعتبارات عديدة لم تتمكن أيها من الانفراد بالقيادة وسد الفراغ الذي نجم عن غياب مصر، إذ اتسم النظام العربي في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ بانتشار عناصر القوة وتعدد مراكز

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد يوسف أحمد، «مستقبل الصراعات العربية ـ العربية: أفكار أولية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٨٠ ـ ١٠٠، ومحمود الذوادي، «الوطن العربي بين التوترات وامكانيات الانفراج،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ١٣٣ ـ ١٣٨.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى علوي، «التناقضات العربية،» في: حامد ربيع، مشرف، المضمون السياسي للحوار العربي ـ الأوروبي: المتغيرات (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩).

(١٣) غسان سلامة، «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمستقبل،» ورقة قدّمت إلى: ندوة العلاقات العربية ـ العربية، القاهرة، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول أسباب ومظاهر أزمة النظام الاقليمي العربي، انظر: الأعمال الكاملة (الأوراق والتعقيبات والمناقشات) التي تضمنتها ندوة «رؤية النظام العربي: الواقع والطموح،» الباحث العربي، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ١٠٠ ـ ١٠٥؛ عبد الحميد الموافي، «النظام الاقليمي العربي ومحاولات اختراق حادة،» الباحث العربي، العدد ١٧ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٨٠ ـ ٩٥، ولطفي الخولي، محرّر، المأزق العربي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

التـأثير، الأمـر الذي أدى إلى ضعف التـماسك عـلى مستوى التـوجه والممـارسة بـين وحـدات النظام[١٥].

ومن مـظاهر أزمـة النظام الإقليمي العـربي أيضاً انكسـار العقيدة السيـاسيـة للنـظام، متمثلة في الاتجـاه القومي[١٦]. وكـانت هزيمـة ١٩٦٧ بدايـة لهذا الانكسـار، إذ اتجهت أغلب النظم العربية في أعقابها نحو المزيد من البرغماتية في الفكر والممارسة. وبتجميـد عضويـة مصر في الجامعة العربية وإخفاق النظم العربية في طرح بديل لدورهـا، حدثت حـالة من التشتت والتبعـثر بين وحـدات النظام. واتسمت ممـارسـات أغلب النـظم العـربيـة بـالـواقعيـة، بـل والانتهـازية أحيـاناً[١٧]. ولم تعـد القضية الفلسـطينية هي القضيـة القوميـة الأولى لدى بعض النظم العربية[١٨]، إذ برزت مشكلات وتحديـات جديـدة أصبح لهـا الأولويـة، وعلى رأسهـا: حرب الخليج، التي شكلت محوراً جديداً للانقسام بين النظم العربية، إذ أيدت بعض النظم

---

(١٥) حوّل التعريف بمفهوم الدولة ـ القائـد ومقومـات القيادة الإقليميـة وإشكاليـة الظاهـرة بالنسبـة إلى الوطن العربي، انظر: أحمد يوسف أحمد، معدّ، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربيـة** (القاهـرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)؛ حسنين توفيق إبـراهيم، «دور مصر في النظام الإقليمي العـربي بعد قمـة عمّان،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٢ (نيسان/ ابـريل ١٩٨٩)، ص ٧١ ـ ١٠٨؛ عـلي الدين هـلال، محرّر، العـرب والعالم، مشروع استشراف مستقبـل الوطن العـربي (بيروت: مـركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٣١ ـ ١٣٦؛ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧،

Ali E. Hillal Dessouki, «The Crisis of Inter-Arab Politics,» in: Dessouki, ed., *International Political Relations in the Arab World, 1973-1982*, and P. J. Vatikiotis, «Conflict in the Middle East in 1980's,» *Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 18, nos. 2-3 (June 1986), pp. 182-183.

(١٦) لمـزيد من التفـاصيل، انـظر: سعيد بنسعيـد، «العقل العـربي والوحـدة: نهاية الخـطاب القـومي الكلاسيكي،» **الوحدة**، السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٨)، ص ٤٥ ـ ١٥٨؛ معن بشور، «معوقات الوحدة العربية: المعوقات الذاتية لدى الـوحدويـين العرب،» **المستقبـل العربي**، السنـة ١١، العـدد ١٢٢ (نيسان/ ابـريـل ١٩٨٩)، ص ٤ ـ ٣٨، وهشـام القـروي، «أزمـة فكـر أم أزمـة واقـع،» **الوحدة**، السنة ٢٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧ (تموز/ يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص ٦ ـ ١٩.

(١٧) لمزيد من التفاصيل حـول أسباب ومـظاهر انتكـاس الحركـة القوميـة، انظر: جميـل مطر، مشروع بحث، «أزمة الحركة القوميـة في الوطن العـربي: المظاهـر والأسباب،» (ورقـة غير منشـورة، القاهـرة)، ومحمد صفي الدين، «الفكر القومي العربي والسيـاسة العـربية مـع التطبيق عـلى مصر وسوريـا والجزائـر،» (أطروحـة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انـظر: أسامـة الغزالي حـرب، «المتغير الخـارجي كمحدد للشرعيـة في النظم العربية،» في: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي**، مجموعـة من البـاحثـين (القاهـرة: مركـز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٦٩١ ـ ٧١٢؛ سعد الدين إبـراهيم، **النظام الاجتـماعي العربي الجـديد: دراسـة عن الآثار الاجتـماعية للثروة النفـطيـة**، ط ٢ (القـاهـرة: دار المستقبـل العـربي، ١٩٨٢)، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٤، و

Joe D. Hagan, «Development and Evolving Foreign Policy Orientations of Middle East Regimes,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 19, nos. 3-4 (July-October 1984), pp. 240-261.

العربية (مصر ودول الخليج والأردن) العراق وساندت نظم أخرى (ليبيا وسوريا) إيران. وانشغل كل نظام عربي بقضاياه وهمومه الداخلية ومشكلاته الخارجية.

ويعاني النظام الإقليمي العربي أيضاً زيادة الاختراق الخارجي له من قبل النظام الدولي، ويتخذ هذا الاختراق عدة أشكال للتبعية، أبرزها التبعية الاقتصادية والمالية والتقانية والعسكرية. وشكلت هذه التبعية قيوداً على حركة النظم العربية، وأصبحت أحد المحددات الأساسية لسياساتها الداخلية والخارجية. كذلك تزايد اختراق النظام العربي من قِبَل إسرائيل وبعض دول الجوار الجغرافي على نحو ما سبق ذكره.

وشملت أزمة النظام العربي إطاره المؤسسي متمثلاً في جامعة الدول العربية. إذ تم نقلها من مصر إلى تونس على أثر قرارات قمة بغداد ١٩٧٨، وبذلك قبعت في هامش النظام العربي، وتقلّص دورها في تدعيم العمل العربي المشترك، وضبط التفاعلات العربية ـ العربية، وحل النزاعات العربية، وتحولت في التحليل النهائي إلى مرآة عاكسة للأوضاع العربية بما فيها من تهرؤ وتردٍّ وانقسام[١٩].

وفي إطار أزمة النظام الإقليمي العربي، بأبعادها السابقة، لم يعد هناك التزام بمبادىء قومية واضحة للعمل العربي المشترك. ولم تعد القواعد المؤسسية لتسوية الصراعات العربية ـ العربية فاعلة. وبالتالي، اتسمت العلاقات العربية بالانفلات وعدم الانضباط، وهي وضعية ملائمة لزيادة تدخل النظم العربية في شؤون بعضها البعض الداخلية، وتصدير العنف عبر الحدود.

وخلاصة القول: إن ظاهرة حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية، يمكن فهمها في إطار التناقضات والاختلافات بين أغلب النظم العربية على أسس ثنائية في الغالب أو في شكل محاور أحياناً، إذ يرتبط ذلك بوجود العديد من مصادر الصراعات والنزاعات بينها. هذا، بالإضافة إلى تهرؤ النظام الإقليمي العربي وضعف الضوابط الحاكمة حركة وحداته وتفاعلاتها. أما العنف الداخلي الذي تحرّض عليه وتسانده الأطراف غير العربية، فمردّه وجود اختلافات أيديولوجية وسياسية ـ وفي بعض الحالات اختلافات إقليمية حول مناطق حدودية ـ بين بلدان عربية ودول غير عربية. كما أن ضعف مناعة النظام الإقليمي العربي، وزيادة اختراقه من قِبَل بعض القوى الإقليمية، والدولية، وتآكل شرعية النظم العربية، ووجود بعض القوى الداخلية التي تسعى الى الحصول على الدعم من الخارج ـ كل هذه العوامل تساعد على زيادة دور بعض القوى الخارجية في تحريك أحداث العنف داخل النظم العربية.

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول أزمة جامعة الدول العربية، انظر: عبد الحميد الموافي، «فعالية المنظمة الدولية: جامعة الدول العربية كحالة للدراسة،» **شؤون عربية**، العدد ٥٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ١٢ ـ ٣٠، و **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، ندوة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

ثانياً: جدل الداخل والخارج: العلاقة بين العنف الداخلي في النظم العربية وسياساتها الخارجية

في ضوء ما سبق ذكره عن أنماط حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية، والعوامل المؤثرة فيها، يمكن تحليل محددات أثر العوامل الإقليمية في العنف الداخلي في النظم العربية. كما يمكن رصد انعكاسات العنف الداخلي على السياسات الخارجية لتلك النظم. وكذلك يمكن تحليل العلاقة بين العنف الداخلي والصراعات الخارجية فيما بين النظم العربية.

١ ـ محددات أثر العوامل الخارجية في العنف الداخلي في النظم العربية

من خلال قراءة أحداث العنف السياسي في النظم العربية خلال فترة الدراسة وتحليلها، وتحديد ماهية القوى التي مارستها، وحدود علاقاتها مع بعض النظم العربية أو غير العربية الأخرى، يمكن طرح الملاحظتين التاليتين:

أ ـ أنه في أغلب الحالات لا يمكن اعتبار المتغير الخارجي (إقليمي أو دولي) هو العامل الحاسم في خلق أحداث العنف السياسي الداخلي ـ حيث يكون لها أسبابها الهيكلية المرتبطة بالنظام الاجتماعي ـ بل هو يلعب دوراً هاماً في زيادة حدتها وتطويل فترتها الزمنية، لما يترتب عليه من تقديم الدعم المادي والعسكري للقوى المناوئة للنظام، أو للنظام نفسه لمواجهة تلك القوى، أو للاثنين معاً، على نحو ما سبق ذكره.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن أعمال العنف غير الرسمي التي تمارسها بعض القوى الداخلية المعارضة للنظام بالاعتماد على دعم خارجي غالباً ما تتوقف أو تقلّ فاعليتها في حالة تقلّص هذا الدعم أو توقفه. وعلى سبيل المثال: فقد تراجع دور الحركة الكردية في العراق على أثر إبرام معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران، التي أوقفت إيران بموجبها مساندتها الأكراد. وبالمقابل، فإنه لا يمكن فهم استمرار الحركة المسلحة في جنوب السودان، بتلك الفاعلية بعيداً عن الدعم الذي تلقته من أثيوبيا وليبيا ـ في بعض الفترات ـ إلى جانب دعم أطراف أجنبية أخرى لها.

ولما كانت حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية تمثّل إحدى آليات إدارة الصراع السياسي بين تلك النظم، فإنه غالباً ما تتضمن بيانات واتفاقات المصالحة بين البلدان العربية بنوداً تتعلق بإيقاف الدعم والمساندة التي يقدمها هذا النظام أو ذاك إلى القوى المعارضة للآخر.

ب ـ أن قوة دور العوامل الخارجية أو ضعفها في تفجير أعمال العنف الداخلي وزيادة حدتها، وتطويل مدتها الزمنية تتوقف على عدة محددات، أهمها: طبيعة القوى المناوئة للنظام، وقوة تنظيمها، وحجم قدراتها التسليحية، ومدى استعدادها لتلقي الدعم والمساندة من أطراف خارجية، وطبيعة الأطراف الخارجية التي تقدم الدعم اليها، وحجمه ونوعيته

واستمراره. كما أن فاعلية دور العوامل الخارجية تتوقف أيضاً على مدى فاعلية النظم المستهدفة، وحدود قدرتها على احتواء أحداث العنف الداخلي بالأساليب السلمية أو القضاء عليها باستخدام قوة أكبر، وحدود الدعم الذي تتلقاه هذه النظم من أطراف خارجية.

وبإيجاز، فإن التدخل من قبل بعض الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية لنظم أخرى غالباً ما يؤدي إلى تزايد معدل العنف السياسي في هذه النظم، متى توافرت بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة القوى الداخلية التي تمارس العنف، وطبيعة النظام المستهدف وحدود فاعليته.

٢ ـ انعكاسات العنف الداخلي في النظم العربية على سياساتها الخارجية

انطلاقاً من الربط والمقارنة بين أحداث العنف الداخلي في النظم العربية، واتجاهات حركة العنف فيها بينها، يمكن القول إن هناك نمطين لتأثير أحداث العنف الداخلي في السياسات الخارجية للنظم العربية. يتمثل **النمط الأول** في غلبة الطابع الصراعي على السياسة الخارجية للنظم التي تواجه معارضة داخلية عنيفة. أما **النمط الثاني**، فهو اتجاه بعض النظم إلى توثيق علاقتها ببعض الأطراف الخارجية بحثاً عن مزيد من الدعم والمساندة لمواجهة أحداث العنف الداخلي.

وتعرض الدراسة لكل من النمطين:

النمط الأول: غلبة الطابع الصراعي على السياسة الخارجية

اتسمت السياسات الخارجية للنظم العربية التي شهدت مزيداً من أحداث العنف الداخلي بغلبة الطابع الصراعي على سياساتها الخارجية إزاء نظم عربية أخرى أو نظم غير عربية، وألقت عليها مسؤولية تفجير أحداث العنف الداخلي. فعلى سبيل المثال: غلب الطابع الصراعي على سياسة النظام الليبي إزاء النظامين المصري والسوداني، وكذلك إزاء كل من إسرائيل وأمريكا. وتشدد النظام السوداني في سياسته تجاه ليبيا والاتحاد السوفياتي[٢٠]، واتجه إلى توثيق علاقته بالولايات المتحدة. وغلب الطابع الصراعي على سياسة اليمن الديمقراطية تجاه اليمن العربية ـ في معظم الوقت ـ والعربية السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والولايات المتحدة في بعض الفترات. أما النظام في اليمن العربية فغالباً ما تبنّى خطا متشدداً في سياساته إزاء اليمن الديمقراطية. وباستثناء فترة محددة اتسمت فيها العلاقات السورية ـ العراقية بالتعاون والهدوء، عقب توقيع مصر اتفاقيتي كامب ـ ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل، غلب طابع الصراع على العلاقة بينهما طوال فترة الدراسة.

(٢٠) تقصد الدراسة بسياسة خارجية متشددة بين نظامين أن حجم العلاقات والتفاعلات الصراعية بينهما ودرجة شدتها يفوق حجم ودرجة العلاقات والتفاعلات التعاونية خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال الأمثلة السابقة، يمكن القول إن تفجّر أعمال العنف الداخلي في بعض النظم العربية دفعها إلى اتباع سياسات خارجية أكثر صراعية إزاء نظم عربية أخرى أو غير عربية. وذلك بقصد تحقيق عدة أهداف، منها: إلقاء مسؤولية اندلاع أحداث العنف الداخلي على عاتق قوى خارجية، وبالتالي، تحويل أنظار المواطنين واهتماماتهم إلى تلك القوى الخارجية المتآمرة. وفي هذا الإطار، غالباً ما وصفت النظم العربية القوى الداخلية التي تمارس العنف ضدها بالعمالة والخيانة، واعتبرتها أدوات وأذناباً لقوى خارجية. ومثلت هذه الاتهامات في العديد من الحالات مبررات لتوجيه ضربات قوية لها. كما أن تشدد النظام في سياساته إزاء بعض الأطراف الخارجية، يسمح له بإعطاء الانطباع لدى الرأي العام في الداخل بأن الكيان الوطني ككل مستهدف ومهدد، الأمر الذي يساهم في خلق اتفاق وطني في الداخل لمواجهة تلك المخاطر الخارجية. ومن هذا المسلك يسعى إلى إلهاء المواطنين، وخلق اهتمامات ومشكلات جانبية لهم، ويستطيع أن يصرفهم ولو جزئياً عن المشكلات والقضايا الداخلية المرتبطة بظروف حياتهم ومستويات معيشتهم، التي غالباً ما تدفعهم إلى الانخراط في أعمال العنف ضده.

وفي هذا الإطار، اشتطت بعض النظم العربية في سياساتها الخارجية. وفي بعض الحالات تم تصعيد حوادث الحدود، ووصل الأمر إلى حد الاشتباكات المسلحة. ومن الأمثلة على ذلك: الاشتباكات بين مصر وليبيا في صيف عام ١٩٧٧؛ وأحداث جفصة في تونس ١٩٨١، التي تورط فيها النظام الليبي؛ إلى جانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يمكن رفع درجة حرارته من جانب بعض النظم العربية إلى حد الأزمة في أي وقت. وفي هذا المقام يحرص النظام السوري على أن يبقى على حافة المواجهة مع إسرائيل، لكن دون دفع الأمور إلى درجة الحرب[٢١].

ويعتبر اتجاه النظام إلى تبنّي خط صراعي في سياسته الخارجية، وافتعال بعض الأزمات على المستوى الخارجي، بقصد تخفيف الضغوط الشعبية في الداخل، وتحويل اهتمامات المواطنين نحو قضايا خارجية، مسلكاً محفوفاً بالمخاطر وغير مضمون العواقب، لعدة أسباب، أبرزها: أن قدرة النظام على افتعال أزمة خارجية أو توسيع نطاقها لا تعني بالضرورة قدرته على إدارتها والتحكم فيها بفاعلية وكفاءة. وإذا ما تطور الأمر إلى حد الحرب، فإنه في ظل تعقيدات النظام الدولي الراهن، والتشابكات بين ما هو داخلي وما هو خارجي، لا يمكن ضمان أن تستمر الحرب محدودة وتحت سيطرة النظام. ومن هنا، فإن فشل النظام في إدارة الأزمة، وبخاصة إذا ما أصيبت بهزيمة عسكرية قد يأتي بنتيجة عكسية[٢٢].

---

(٢١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٩٤.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الآراء، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية،» السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٣٦ ـ ٥٤.

كما أن أي نظام سياسي لا يستطيع أن يلهي المواطنين ويحوّل اهتماماتهم عن المشكلات الداخلية، بالتركيز على قضايا خارجية إلى ما لا نهاية. فسرعان ما يستيقظون على أوضاعهم المتردية وعلى الورطات الخارجية التي قادهم إليها النظام دون مبرر. ومن هذا المنطلق، فإن أسلوب إلهاء المواطنين وتحويل اهتماماتهم من خلال اتّباع سياسة خارجية متشددة، وافتعال بعض الأزمات، أسلوب ذو طبيعة مؤقتة وله مخاطر. ومن ثم، فقد تتأجل بعض المطالب الشعبية الداخلية إلى حين، وقد تهدأ بعض أعمال العنف الداخلي بعض الوقت، بحيث تصبح الأنظار والاهتمامات متجهة نحو الخارج، لكن سرعان ما تعود هذه المطالب بصورة أكثر دقة، بل وقد تزداد حدتها نتيجة للتلكؤ في مواجهتها بفاعلية.

النمط الثاني: البحث عن حماية خارجية

وإذا كانت زيادة العنف الداخلي تدفع ببعض النظم العربية إلى التشدد في سياستها الخارجية إزاء أطراف عربية أخرى أو أطراف غير عربية، فإنها تؤدي بنظم عربية أخرى إلى توثيق علاقاتها ببعض القوى الخارجية، بحثاً عن الحماية والأمن اللتين افتقدتهما هذه النظم نتيجة تصاعد أعمال العنف الداخلي المضادة لها، وكذلك لموازنة دور بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تساند القوى المناوئة في الداخل[٢٣]. وبالرغم من أن لعلاقات بعض النظم العربية ببعض الأطراف الأجنبية أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، إلا أنه غالباً ما يتم التركيز على بناء مؤسسات القهر وتطوير أساليب الاستخبارات لدى هذه النظم، لرفع كفاءتها في مواجهة القوى الداخلية المناوئة. ومن ثم، ليس غريباً أن تكون هذه الأجهزة من أكثر المؤسسات قوة وتنظيماً وتسليحاً، وأكثرها استفادة من منجزات التقانة الحديثة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: علاقة النظام السوداني بالنظام المصري خلال فترة حكم النميري ـ إذ اتجه الأخير الى توثيق علاقته بمصر للمساندة ضد القوى المعارضة. وعلاقة سلطنة عُمان بإيران ـ في بعض الفترات ـ إذ استفادت السلطنة من المساعدات الإيرانية لمواجهة حركة التمرد في ظفار.

---

(٢٣) يقول سعد الدين إبراهيم «الوطن العربي ـ بامتداده من المحيط إلى الخليج ـ تحكمه أنظمة خائفة مذعورة. مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها، وبين بعضها البعض، وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية. ولقد أحاط كل نظام منها نفسه بقلعة حصينة وبقوات حرس ملكي أو جمهوري، تقارب أو تضارع في عددها وأسلحتها وشدة ميزانيتها القوات المسلحة للدولة ـ كما وضع كل نظام ـ منها في خدمته جهاز أمن داخلي، يتمتع بأرقى تكنولوجيات الضبط والتنصّت وتنظيم المعلومات. وبأحدث أدوات فض التظاهرات وأساليب القمع والتعذيب. واختار كل نظام قوة خارجية من وراء حدود الوطن العربي وتحالف معها، لكي يستعين بها على حماية نفسه من شعبه ـ أو من أنظمة عربية أخرى، أو من قوى خارجية أخرى ـ في حالة تعثر أو فشل حرسه وأجهزة أمنه الداخلي في تقديم الحماية المطلوبة». انظر: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣.

وإذا كـان تصاعـد أعمال العنف السيـاسي في الداخـل يدفـع ببعض النظم السيـاسيـة العربية إلى التشدد في سياستها الخارجية، ويدفع بنظم أخرى إلى توطيـد علاقـاتها مـع قوى خارجية بحثاً عن الحماية والأمن، فإن فشل النظام السياسي في إدارة سياساته الخارجية عموماً يكون ـ في بعض الأحيان ـ مصدراً لتفجّر أعـمال العنف السياسي في الـداخل. ولقـد أكدت بعض الخبرات التاريخية أن الأعمال الثورية تـزايدت ضـد نظم فشلت في حـروب خارجيـة. وبالنسبة الى النظم السياسيـة العربيـة، يُلاحظ أن إخفـاق هذه النـظم بدرجـات متفاوتـة في صيـانة الاستقـلال الوطني، ورفض ضغـوط صندوق النقـد الدولي، وحمـايـة الأمن القـومي العربي، وعدم القدرة على مواجهة العدوانية الإسرائيلية في المنطقة ـ كل تلك العوامل السابقة غالباً ما ساهمت في خلق ردود أفعال عنيفة ضد النظم العربية من قِبَل بعض القوى الـداخلية المؤثرة، كالطلبة والجماعات الإسلامية وبعض التنظيمات اليسارية. ذلك لأن خبرة الفشل هذه تؤدي ـ ولو بطريق غـير مباشر ـ إلى تقليص شرعيـة النظم العـربية وتـآكلها ومن ثم، زيـادة أعمال العنف السياسي الموجهة اليها.

وخلاصة القول: إنه في إطار تعامل النظم العربية مع أحداث العنف الداخلي غالباً مـا تأخذ بمسلكين على المستـوى الخارجي. **أولهـما**: اتباع سيـاسة خـارجية يغلب عليهـا الطابـع الصراعي إزاء بعض النظم الأخرى وتحميلها مسؤولية تحـريك أحـداث العنف في الداخـل. **وثانيهما**: توثيق العلاقات والروابط مع بعض القوى الخارجية ضماناً للحـماية والأمن. كـما أن فشل النظام السيـاسي في إدارة سياستـه الخارجيـة بفاعليـة واقتدار، وبـالشكل الـذي يضمن صيانة الاستقلال الوطني، غالباً ما يكون مصـدراً للعنف السياسي، ولـو بشكل غـير مباشر. وهكذا تبدو العلاقة مطردة وجدلية بين زيادة العنف السياسي الداخلي في بعض النظم العربية وزيادة حدة الاستقطاب في سياستها الخارجية.

٣ ـ العنف السياسي الداخلي في النظم العربية والصراعات فيما بينها خلال الفترة موضع الدراسة[٢٤]

هل هناك علاقة بين أحداث العنف السياسي الداخـلي في النظم العـربية والصراعـات فيما بينها خلال الفترة موضع الدراسة[٢٥]؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة، ومحدداتها؟

---

(٢٤) ستتبنى الدراسة تعريف أحمد يوسف أحمد للصراع الخارجي، إذ أنه عرّفه بأنه «موقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الدوليين. وهذا التعارض يمكن أن يصل الى حد مـطالب الضم بالعنف أو يتـدنى إلى طرد مواطن، مثلاً». انظر: أحمد، الصراعات العـربيةـ العـربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسـة استطلاعيـة، ص ٤٠.

(٢٥) قـدم إدوارد عازار مقيـاساً للعـلاقات الصراعيـة والتعاونيـة بين الـدول يضم ١٥ مستوى. أولهـا: يشمل أكثر الأحداث تعاونية (وحدة الدولتين أ، ب في دولة واحدة)، وآخـرها (رقم ١٥) يضم أكـثر الأحداث صراعية (الحرب الشاملة بين الدولتين أ، ب)، أنظر ترجمة عربيـة لمقياس عـازار في: المصدر نفسـه، ص ٢٩ ـ =

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحليل العلاقة بين العنف الداخلي في النظم العربية والصراعات الخارجية فيما بينها من خلال مدخلين: **الأول**: يقوم على أساس تحديد الفترة الزمنية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) من حيث تكرارات أحداث العنف ودرجة شدتها (تم تقسيم الفترة الزمنية الكلية للدراسة إلى ثلاث فترات فرعية على نحو ما سبق ذكره)، وتحديد الفترة الزمنية المناظرة التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدلات للصراع فيما بينها، من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها. فهل الظاهرتان تزايدتا بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها، أم أن كلاً منهما شهدت أعلى زيادة لها في فترة مختلفة؟ ويقوم **المدخل الثاني**، على تحديد ماهية النظم العربية التي شهدت أعلى معدل للعنف السياسي من حيث تكرارات الأحداث ودرجة شدتها، وتلك التي شهدت أعلى معدل للصراع فيما بينها من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها. فهل النظم العربية التي شهدت أعلى معدل للعنف السياسي هي نفسها التي شهدت أعلى معدل للصراع فيما بينها أم لا؟

ولتحليل العلاقة بين العنف السياسي الداخلي والصراعات الخارجية فيما بين النظم العربية من خلال المدخلين السابقين، يتطلب الأمر رصداً كمياً لتكرارات أحداث العنف السياسي وتحديداً لدرجة شدتها في النظم العربية، وكذلك رصداً مماثلاً لتكرارات التفاعلات الصراعية ومتوسطات شدتها فيما بينها. ولما كانت الدراسة قد رصدت ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، فستعتمد في الشق الخاص بالصراعات العربية ـ العربية، بشكل مباشر، على النتائج التي خلص إليها د. أحمد يوسف أحمد في دراسته عن «الصراعات العربية ـ العربية»[26]. فمن خلالها يمكن تحديد الفترة الزمنية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للصراع فيما بينها، وذلك منذ عام ١٩٧١. وكذلك يمكن من خلالها تحديد النظم العربية التي شهدت أعلى معدل للصراع فيما بينها من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها أيضاً.

= ٣٢، وعبد الله عبد المحسن سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، سلسلة اطروحات الدكتوراه؛ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.
وانطلاقاً من خصوصية العلاقات العربية ـ العربية، قام أحمد يوسف أحمد ببناء مقياس للتفاعلات العربية ـ العربية، وبالذات في بعدها الصراعي، واستفاد في هذا الصدد من مقياس إدوارد عازار الذي سبقت الإشارة إليه. ويتكون مقياس أحمد يوسف أحمد من ٥٠ شريحة، رُتِّبت تنازلياً حسب تعبيرها عن درجة الصراع. انظر: أحمد، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٢٦) وثمة بعض الاعتبارات يجب أخذها في الحسبان بخصوص الاعتماد على هذه النتائج، منها: أن دراسة أحمد يوسف أحمد تغطي الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨١، وبالتالي فهي لا تغطي سوى ١٠ سنوات من الفترة الكلية التي تعتمدها الدراسة لتحليل ظاهرة العنف السياسي (١٩٧١ ـ ١٩٨٥)، كما أنها تشمل البلدان العربية كافة، الأعضاء في جامعة الدول العربية بينما هذه الدراسة استبعدت ٤ دول، هي: لبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي، لاعتبارات عديدة، على نحو ما سبق ذكره.

أ ـ الفترة الزمنية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي من حيث تكرار أحداث العنف ودرجة شدتها، وأعلى معدل للصراعات العربية ـ العربية من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها

سبق أن انتهت الدراسة إلى أن النظم العربية، عامة، شهدت أعلى معدلات العنف السياسي سواء من حيث تكرار الأحداث أو درجة شدتها خلال الفترة الزمنية الفرعية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، بغضّ النظر عن التمايزات التي تعكسها بعض النظم في هذا المجال. أما بخصوص الفترة الزمنية التي شهدت فيها النظم العربية أعلى معدل للصراع فيما بينها، فقد تمّ الاستفادة من البيانات والنتائج التي تضمنتها دراسة د. أحمد يوسف، من خلال تفريغ مجموع تكرار التفاعلات الصراعية، وكذلك مجموع أوزانها في الوطن العربي ابتداءً من عام ١٩٧١[٢٧]، في جدول مستقل، على النحو التالي:

جدول رقم (١٠ ـ ١)
مجموع تكرارات التفاعلات الصراعية
ومجموع أوزانها في الوطن العربي،
١٩٧١ ـ ١٩٨١

السنة	مجموع تكرار التفاعلات الصراعية	مجموع أوزان التفاعلات الصراعية
١٩٧١	٢٧	٦٣١
١٩٧٢	٤٤	١٠٤٥
١٩٧٣	٣٤	٨٧٠
١٩٧٤	٤٤	٨٩٨
١٩٧٥	١٠١	٢٤٢٥
١٩٧٦	١٤٧	٤٠٧٣
١٩٧٧	١٤٩	٣٣٥٠
١٩٧٨	٨٣	١٨٥٠
١٩٧٩	١٧٨	٤٥٩٩
١٩٨٠	١٥٣	٣٨٨٤
١٩٨١	١٥٥	٤١٢٩

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفترة الزمنية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قد شهدت أعلى معدل للصراعات فيما بين النظم العربية من حيث تكرار التفاعلات الصراعية وكذلك من

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول المقياس، وطريقة حساب أوزان التفاعلات الصراعية، واجراءات تطبيقه على الصراعات العربية، انظر: أحمد، المصدر نفسه.

حيث درجة شدتها، عند مقارنتها بالفترة السابقة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥). والأرقام ليست في حاجة إلى شرح. أما بخصوص الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، التي لم تغطِّ دراسة د. أحمد يوسف سوى سنة واحدة منها، فيمكن القول إنها تأتي في مرتبة تالية للفترتين السابقتين من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها بين النظم العربية، استناداً إلى الرصد والتحليل الكيفي لهذه التفاعلات، كما جاءت في بعض الدراسات العربية والأجنبية، وبخاصة التقرير الاستراتيجي العربي، الذي يصدر سنوياً عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منذ عام ١٩٨٦. فهي تشير إلى حدوث عدد من التطورات كان من شأنها تقليص التفاعلات الصراعية فيما بين النظم العربية وتخفيض شدتها. ومن أبرز هذه التطورات: اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وانشغال العراق على جبهة الحرب مع إيران، وبالتالي، انخفض حجم التفاعلات الصراعية التي يمكن أن يوجهها النظام العراقي إلى أطراف عربية أخرى، خاصة أنه ظل حريصاً وساعياً لاكتساب مساندة النظم العربية وتأييدها لها. كما أن استمرار تورط النظام السوري في لبنان، وزيادة تعقّد الموقف على الساحة اللبنانية على إثر الغزو الإسرائيلي جنوب لبنان عام ١٩٨٢، جعل النظام السوري يلقي بثقله في المشكلة اللبنانية، وبالتالي، انخفضت تفاعلاته الصراعية مع أطراف عربية أخرى. وبعد تولي الرئيس مبارك السلطة في مصر على إثر اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١، اتجه الرئيس الجديد إلى التخفيف من كم وكيف التفاعلات الصراعية في مصر وأغلب النظم العربية، كخطوة تدريجية على طريق العمل من أجل عودة مصر إلى ممارسة دورها في الوطن العربي. وعلى هذا الأساس، أوقف الرئيس مبارك الحملات الاعلامية والدعائية الموجهة إلى النظم العربية، وراح يؤكد معنى عروبة مصر ودورها في الوطن العربي والتزامها بقضايا أمتها، وكذلك راح يؤكد أهمية وضرورات التضامن والتنسيق بين الأقطار العربية. ومثلت كل من الحرب العراقية ـ الإيرانية، والغزو الإسرائيلي جنوب لبنان ١٩٨٢، مدخلين هامين لعودة مصر إلى الصف العربي، إذ ساندت العراق في الحرب من منطلقات قومية، واتخذت موقفاً أكثر تشدداً إزاء إسرائيل على إثر غزوها جنوب لبنان (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)[٢٨]. ونتيجة ذلك، قلّت كثافة وحدة التفاعلات الصراعية بين النظام المصري وأغلب النظم العربية الأخرى، وكان ذلك مقدمة أساسية لعودة العلاقات الرسمية بين مصر وأغلب الأقطار العربية عقب قمة

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات، انظر: ابراهيم، «دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧،» ص ٧١ ـ ١٠٨؛ أحمد يوسف أحمد، محرّر، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٦٩٨ ـ ٧٤٩؛

Ali E. Hillal Dessouki, «Egyptian Foreign Policy Since Camp-David,» in: William Baur Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp-David* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988), pp. 94-111; Hamied N. Ansari, «Egypt in Search of New Role in the Middle East,» *American-Arab Affairs*, vol. 12 (Spring 1985), and Louis Cantori, «Egyptian Policy under Mubarak: The Politics of Continuity and Change,» in Robert Owen Freedman, ed., *The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986).

عمّان (١٩٨٧) وعودتها كذلك إلى الجامعة العربية في إطار أعمال القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء (أيار/ مايو ١٩٨٩) بل وعودة الجامعة إلى مقرها الرئيسي في القاهرة فيما بعد. كما أن انشغال النظام الليبي وتورطه في المشكلة التشادية جعله يقلل من السلوكيات الصراعية التي يمارسها ضد نظم عربية أخرى. وشهدت هذه الفترة أيضاً انخفاض معدل التفاعلات الصراعية بين شطري اليمن، إذ ساد اتجاه عام مثّله الرئيس علي عبد الله صالح (اليمن العربية) والرئيس علي ناصر محمد (اليمن الديمقراطية) نحو تدعيم العلاقات بين بلديهما وتحسينها[٢٩]، التي انتهت بإعلان الوحدة اليمنية في عا ١٩٨٩.

ونتيجة انخفاض تكرارات التفاعلات الصراعية وتدنّي درجة شدتها بين عدد من النظم العربية، التي تمثل محاور أساسية في الصراعات العربية ـ العربية، يوضح ذلك أن الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ تأتي في مرتبة تالية للفترتين السابقتين من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها على مستوى الوطن العربي ككل. كما يُلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ تزايد إحساس أغلب النظم العربية بأهمية العمل من أجل التضامن والتعاون والتنسيق فيما بينها، ولو من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها، وبخاصة بعد الغزو الاسرائيلي جنوب لبنان.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الفترة الزمنية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ شهدت أعلى معدل للعنف السياسي في النظم العربية من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها، وشهدت أيضاً أعلى معدلات للصراعات فيما بين تلك النظم من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها. ويؤكد هذا وجود علاقة طردية (إيجابية) تبادلية بين العنف السياسي الداخلي في النظم العربية والصراعات الخارجية فيما بينها؛ أي أن زيادة أو نقص أحدهما تؤدي إلى زيادة أو نقص الآخر. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار دور المتغيرات الأخرى. فزيادة أو نقص الصراعات الخارجية فيما بين النظم العربية قد يكون نتيجة العديد من الأسباب من بينها زيادة الصراعات الداخلية في هذه النظم. كما أن زيادة أعمال العنف السياسي الداخلي أو نقصه في النظم العربية غالباً ما تكون وليدة عوامل متعددة من بينها العامل الخارجي الذي يمكن أن يساهم في زيادة حدة أعمال العنف الداخلي وتطويل أمدها، كما سبق القول. ويؤكد هذه النتيجة أيضاً ما انتهى إليه د. أحمد يوسف في دراسته عن «الصراعات العربية ـ العربية» إذ خلص إلى أن محاولات التخريب السياسي التي مارستها النظم العربية بعضها ضد بعض تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، فبلغت تكراراتها (١٥، ١٤، ١٢،

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول تطورات الصراع الليبي ـ التشادي، وتطورات العلاقة بين شطري اليمن، انظر: التقرير الاستراتيجي العربي، الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وصدر منه تقارير تغطي السنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨. وتتضمن هذه التقارير متابعة دقيقة للتطورات والتفاعلات التعاونية والصراعية بين النظم العربية، ويفرد كل منها جزءاً خاصاً لمتابعة تطورات الصراعات الإقليمية في المنطقة ومنها الصراع الليبي ـ التشادي، والصراع العراقي ـ الإيراني، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومشكلة الصحراء الغربية... الخ، وجدير بالذكر أن التقرير لا يقتصر وحسب على أحداث السنة التي يغطيها وتطوراتها بل بصدد العديد من القضايا يرجع عدة سنوات الى الوراء لرصد تطوراتها في فترات سابقة.

١٤، ١٩) (بالترتيب)، أي بمتوسط ١٥ محاولة سنوياً[٣٠]. وهكذا، في الوقت الذي تزايدت فيه كثافة وحدة الصراعات العربية ـ العربية، تزايدت محاولات تدخل النظم العربية في شؤون بعضها البعض الداخلية، وذلك لممارسة التخريب والتحريض على أعمال العنف.

ب ـ النظم العربية التي شهدت أعلى معدلات للعنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها، وتلك التي شهدت أعلى معدل للصراعات فيما بينها من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها

سبق أن خلصت الدراسة بخصوص المقارنة بين النظم العربية من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف السياسي ودرجة شدتها خلال الفترة موضع البحث الى أن أعلى النظم العربية في هذا المجال هي (دون ترتيب): السودان وليبيا والمغرب وسوريا والعراق واليمن العربية واليمن الديمقراطية. وانتهت الدراسة أيضاً الى أن دول مجلس التعاون الخليجي ـ باستثناءات محدودة ـ جاءت كأدنى النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف السياسي ودرجة شدتها. وجاءت بقية النظم العربية فيما بين المجموعتين السابقتين. أما بالنسبة الى تكرارات التفاعلات الصراعية بين النظم العربية، فيتضح من خلال مراجعة الجداول التفصيلية الخاصة بالتفاعلات الصراعية والتعاونية الثنائية بين النظم العربية خلال السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠[٣١]، أن التفاعلات الصراعية تركزت فيما بين عدد من النظم التقدمية، هي: مصر وسوريا/ مصر وليبيا/ سوريا والعراق/ اليمن العربية واليمن الديمقراطية/ ليبيا والسودان، بينما كانت تكرارات التفاعلات الصراعية بين النظم المحافظة محدودة.

وبخصوص شدة التفاعلات الصراعية بين النظم العربية، فقد خلص د. أحمد يوسف من دراسته عن «الصراعات العربية ـ العربية» إلى أن متوسط شدة الصراع فيما بين النظم التقدمية جاء في المرتبة الأولى (٩٧,٦٦)، يليه متوسط شدة الصراع بين الأنظمة التقدمية والأنظمة المحافظة (٤٠,٠٣)، يليهما متوسط شدة الصراع بين الأنظمة المحافظة (٦٣,٠)[٣٢].

وهكذا يتضح أن النظم التقدمية شهدت أعلى معدل للصراعات فيما بينها من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن النظم العربية التي شهدت أعلى معدل للعنف السياسي من حيث تكرارات الأحداث ودرجة شدتها، شهدت أيضاً أعلى معدل للصراعات فيما بينها من حيث تكرار التفاعلات الصراعية ودرجة شدتها. كما أن النظم

---

(٣٠) أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ٢٠٨.
(٣١) انظر هذا الجدول في: المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ١٠٧.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

العربية التي شهدت أدنى معدل للعنف السياسي من حيث تكرارات الأحداث ودرجة شدتها، شهدت أيضاً أدنى معدل للصراع السياسي فيما بينها، سواء من حيث تكرار الأحداث أو درجة شدتها؛ الأمر الذي يؤكد وجود علاقة طردية (إيجابية) تبادلية، وغير مباشرة بين العنف السياسي الداخلي والصراعات الخارجية بين النظم العربية. والقول بأنها علاقة غير مباشرة مردّه أن هناك عدة متغيرات وسيطة يجب توافرها لتحقق تلك العلاقة، أهمها وجود قوى داخلية مناوئة للنظام ومستعدة لتلقّي المساعدة من الأطراف الخارجية، وحدود قدرة النظام المستهدف على التعامل بفاعلية مع القوى المناوئة.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مع تفسير هذه الظاهرة خلال الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، من خلال رصد أحداث العنف السياسي وتحليلها، وقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات المفسرة له، وهي: التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، وعدم التكامل الوطني، وعدم العدالة التوزيعية، والتبعية الاقتصادية. وتناولت الدراسة الظاهرة في سبعة عشر نظاماً عربياً خلال الفترة المعنية.

وتتضمن الخاتمة بلورة عدد من النتائج أولها: إشكاليات التعريفات النظرية والإجرائية للمفاهيم؛ **وثانيها**: أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية؛ **وثالثها**: نحو إطار نظري جزئي لتفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية؛ **ورابعها**: حدود استخدام الأساليب الكمية في تحليل بعض الظواهر السياسية في الوطن العربي؛ **وخامسها**: المجالات والآفاق البحثية الجديدة التي تفتحها الدراسة.

أولاً: إشكاليات التعريفات النظرية والاجرائية للمفاهيم

أوضحت الدراسة أن مفهومي العنف والعنف السياسي لا يختلفان عن بقية المفاهيم السياسية والاجتماعية، إذ تتعدد التعريفات النظرية للمفهومين وتتداخل، نظراً الى اعتبارات عديدة تناولتها الدراسة. وإلى جانب هذه المشكلة، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في أن تعريف بعض المفاهيم المعبّرة عن بعض الظواهر السياسية والاجتماعية قد يضيق فيعبر عن بعض الخصائص والسمات الرئيسية للظاهرة المعنية، وقد يتسع ليصبح مفهوماً فضفاضاً، لا يشير إلى شيء أو أشياء محددة.

وفي هذا الإطار، اتضح أن هناك تعريفاً اصطلاحياً ضيقاً لمفهوم العنف، يُنظر إليه

باعتباره «استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية». وهناك تعريف واسع فضفاض يجعل العنف السياسي مرادفاً لمظاهر الاختلال كافة الموجودة في البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. وتقتضي ضرورات التحليل العلمي للظواهر السياسية والاجتماعية الانطلاق من التعريفات الاصطلاحية الضيقة للمفاهيم، وتطويرها طبقاً لاختلاف خصوصيات هذه الظواهر من مجتمع إلى آخر، ذلك أن التعريفات الواسعة غالباً ما تؤدي إلى تمييع المفاهيم، الأمر الذي يجعل القيمة التجريدية والقدرة التفسيرية لها محدودة.

ثانياً: أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

من أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة في هذا الصدد ما يلي:

١ ـ أن النظم العربية التي شهدت أعلى معدلات العنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها هي (دون ترتيب): سوريا والعراق واليمن العربية واليمن الديمقراطية وليبيا والسودان والمغرب. وأن أدنى النظم العربية من حيث تكرار أعمال العنف السياسي ودرجة شدتها هي دول مجلس التعاون الخليجي. وتنتشر بقية النظم العربية في مراتب وسطى ما بين المجموعتين السابقتين.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول ـ بصفة عامة ـ إن النظم الجمهورية شهدت معدلات أعلى للعنف السياسي من النظم الملكية.

٢ ـ بالنظر إلى إجمالي تكرارات أحداث العنف السياسي في كل النظم موضع الدراسة، يُلاحظ أن هناك علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص أحداث العنف، وزيادة أو نقص درجة شدتها. إلا أنه بالنسبة الى كل نظام على حدة، يلاحظ أن هذه العلاقة ليست حتمية في بعض النظم. فالنظام المصري، على سبيل المثال، جاء في المرتبة الأولى من حيث إجمالي تكرارات أحداث العنف الرسمي، وفي المرتبة الثالثة من حيث تكرار العنف غير الرسمي، إلا أنه جاء ضمن أدنى المراتب من حيث متوسط شدة العنف بشقيه، ذلك أن أغلب أعمال العنف السياسي التي مارسها أو التي مُورست ضده كانت محدودة وجزئية، أي انها منخفضة من حيث متوسط شدتها. وبالعكس، فإن هناك نظماً أخرى شهدت أحداث عنف سياسي أقل، ولكن متوسطات شدّتها كانت عالية.

٣ ـ أن هناك علاقة طردية/ ايجابية تبادلية (غير مباشرة) بين زيادة أو نقص تكرار أحداث العنف السياسي الرسمي ودرجة شدتها من جانب، وزيادة أو نقص تكرار أحداث العنف غير الرسمي ودرجة شدتها من جانب آخر. ويؤكد ذلك حقيقة دورة العنف التي شهدتها بعض النظم العربية. ولذلك فإن أعلى النظم العربية من حيث درجة عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة هي التي شهدت أعلى معدلات العنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ومتوسط شدتها، وهي (دون ترتيب): سوريا والعراق والسودان وليبيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية والمغرب. ويؤكد هذا وجود علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو

نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، وارتفاع/ انخفاض درجة شدتها من جانب، وزيادة/ نقص درجة عدم الاستقرار السياسي من جانب ثانٍ، فزيادة أو نقص الثاني تقترب بزيادة أو نقص الأول.

٤ ـ أن استمرار الكثير من النظم العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات دونما تغيرات جذرية كبرى لا يعني أن هذه النظم تتمتع بالاستقرار السياسي الطبيعي الناجم عن زيادة وتعمّق شرعيتها، لأن استمرارها يستند في جانب منه إلى انخراط أغلبها في ممارسة العنف على نطاق واسع. ويلاحظ في هذا الإطار أن معدل العنف الرسمي الذي مارسته النظم العربية يفوق معدل العنف غير الرسمي الذي مُورس ضدها من حيث تكرار أحداث العنف ودرجة شدتها. ولذا يعكس استمرار أغلب هذه النظم حالة من الاستقرار السلطوي، وهو استقرار مؤقت، إذ يرتهن استمراره باستمرار قدرة تلك النظم على التحكم في أجهزة القمع، وضبط القوى السياسية والاجتماعية التي تنشد التغيير.

٥ ـ أنه خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، شهدت النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي، من حيث تكرار أحداث العنف السياسي ودرجة شدتها، نظراً الى التغيرات الملموسة التي وقعت خلال هذه الفترة في إطار بعض النظم العربية من جانب، وعلى مستوى النظام الإقليمي العربي برمته من جانب ثانٍ.

٦ ـ أن القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية خلال فترة الدراسة هي (بالترتيب) الجماعات الإسلامية، والطلبة، والقوى المنخرطة في حروب أهلية، والعمال، وبعض وحدات الجيوش. ويُلاحظ أن دور هذه القوى قد اختلف من نظام إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى بالنسبة الى النظام الواحد. ويُلاحظ أيضاً، أن أغلب هذه القوى قد طرحت إلى جانب بعض المطالب والمصالح الفئوية الخاصة بكل منها بعض المطالب العامة، كالمطالبة بالديمقراطية والعدل الاجتماعي ومحاربة الفساد وصيانة الاستقلال الوطني. ولذلك، باستثناء بعض الجماعات والتنظيمات الاسلامية التي تتبنى فكراً انقلابياً يقوم على استخدام القوة كأسلوب للعمل السياسي، ارتبط العنف الذي مارسته القوى الأخرى، في الغالب، بظروف موقفية، وبقضايا ومطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ومن ثم، فالعنف لم يكن جزءاً من التكوين الأيديولوجي والفكري لتلك القوى.

ثالثاً: نحو إطار نظري جزئي لتفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية

انطلاقاً من تعقُّد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ومن صعوبة تفسيرها بمتغير واحد فقط، واستناداً إلى نتائج قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي من جانب، وعدد من المتغيرات المفسرة له من جانب آخر، يمكن بلورة إطار نظري جزئي لتفسير الظاهرة في النظم العربية.

ويجب فهم هذا الإطار النظري والتعامل معه في ضوء عدد من المعطيات: أولها: أنه جزئي، أي أنه لا يدّعي صفة الكلية والإطلاق. ومن ثم فنطاقه مرتبط بتفسير العنف السياسي في الواقع العربي، وإن كان هذا لا يمنع إمكانية الاستفادة منه في تفسير الظاهرة في بلدان العالم الثالث الأخرى التي تشارك البلدان العربية في بعض ظروفها وخصائصها. وثانيها: أنه يتضمن مجموعة مترابطة من المقولات التي تعبر عن علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية، تم قياس بعضها كمياً) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات المفسرة له. وثالثها: أنه ليس بالضرورة توافر كل مكونات أو مقولات هذا الإطار النظري لتفسير ظاهرة العنف السياسي في هذا النظام العربي أو ذاك، بل يكفي توافر بعضها.

وعلى ضوء الملاحظات السابقة، تتمثّل مقولات الإطار النظري الجزئي الذي توصلت إليه الدراسة لتفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية في ما يلي:

١ ـ أن العلاقة الطردية (الإيجابية) بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي صحيحة، لكن هذه العلاقة ليست مباشرة، إذ تتطلب توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة لكي تتحقق.

٢ ـ أن العلاقة الطردية (الإيجابية) المفترضة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي صحيحة، وتؤكد الدراسة أن هذه العلاقة ليست مباشرة، إذ تحكمها مجموعة من المتغيرات الوسيطة، وفي ظل غياب أو ضعف هذه المتغيرات، لا تؤدي عدم العدالة بالضرورة إلى زيادة العنف.

٣ ـ أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة، من حيث درجة القوة أو الاتجاه بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية (كل على حدة) وشدة العنف السياسي، وإن كانت علاقة كل من المتغيرات الثلاثة بشدة العنف تعتبر في الغالب ضعيفة؛ أما من حيث الاتجاه، فإن علاقة كل من المتغيرات الثلاثة بشدة العنف السياسي قد تكون إيجابية أو سلبية، طبقاً لاختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وما يتركه ذلك من تأثيرات في المتغيرات المعنية وكذلك في المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين كل منها على حدة والعنف السياسي. ويؤكد ذلك عدم صحة الافتراضات التي انطلقت منها الدراسة بخصوص العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية من ناحية، والعنف السياسي من الناحية الأخرى.

٤ ـ أن علاقة المتغيرات الثلاثة مجتمعة (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية) بالعنف السياسي علاقة طردية (إيجابية) من حيث اتجاهها، أما من حيث درجة قوّتها، فهي في الغالب علاقة متوسطة وأحياناً قوية، الأمر الذي يؤكد أن العنف السياسي يُعتبر نتاجاً لتفاعل العديد من المتغيرات. وبالتالي، فإن علاقة المتغيرات الخمسة (عدم التكامل الوطني، عدم العدالة التوزيعية، التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، التبعية الاقتصادية) ـ في مجملها ـ بالعنف السياسي تعتبر طردية (إيجابية).

٥ ـ أن المتغيرات الخمسة تمثّل شروطاً موضوعية لحدوث العنف السياسي، لكنها ليست كافية. فقد لا يحدث العنف رغم توافر واحد منها أو أكثر. وفي هذا الإطار تبدو أهمية تحديد المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والعنف السياسي. وهنا تبرز أهمية تحليل القوى السياسية والاجتماعية التي تستطيع أن تمارس رد الفعل إزاء المتغيرات السابقة. ويرتبط ذلك بدرجة وعيها وإحساسها بهذه المتغيرات من جانب، وبقدراتها التنظيمية والمادية التي تمكّنها من تحدي النظم الحاكمة من جانب آخر. كذلك تبرز أهمية تحليل قدرات النظام كمتغير وسيط بين المتغيرات المعنية والعنف السياسي. فقد يستطيع النظام أن يطرح بعض الحلول للمشكلات التي تسبب العنف، وقد يستطيع من خلال قدرته القمعية أن يحدّ من فاعلية القوى القادرة على ممارسة العنف، وقد يؤدي مسلكه هذا إلى ردود فعل عكسية من جانب تلك القوى.

٦ ـ أن بعض المتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية للنظم العربية تؤدي إلى زيادة حدة أعمال العنف وإطالة فترتها الزمنية، ولكنها لا تخلق هذه الأحداث، كما أن تصاعد العنف الداخلي في النظم العربية يدفعها إلى الاستقطاب في سياستها الخارجية، سواء بالتشدد إزاء بعض الأطراف الخارجية أو بالتحالف مع أطراف أخرى.

رابعاً: استخدام الأساليب الكمية في تحليل الظواهر السياسية في الوطن العربي

تطرح هذه الدراسة قضية استخدام الأساليب الكمية في الدراسات السياسية، وحدود الاستفادة منها، والمشكلات التي تواجهها. فثمة اتجاه شبه عام بين المشتغلين بالبحث والتدريس في علم السياسة في الوطن العربي مفاده تأكيد محدودية الاستفادة من الأساليب الكمية في تحليل الظواهر السياسية، نظراً إلى تعدد المشكلات التي تواجه التحليل الكمي، ومن أبرزها: تعقّد الظواهر السياسية وتعدُّد متغيراتها، وعدم توافر البيانات الخاصة بها، وعدم دقتها في حالة توافرها، وضعف معرفة أغلب الباحثين العرب في علم السياسة بالأساليب الإحصائية والرياضية وغيرها من أدوات التحليل الكمي، وغياب أو ضعف تقاليد البحث الإمبريقي في علم السياسة في الأقطار العربية، بما يعنيه ذلك من عدم إرساء وترسيخ لأسس وقواعد استخدام المناهج والأدوات الكيفية والكمية في تحليل الظواهر السياسية. كما أن ضعف تقاليد العمل الجماعي من خلال الفرق البحثية يقف عائقاً أمام إمكانات التفاعل بين فروع المعرفة العلمية المختلفة، بحيث تستفيد فروع العلوم الاجتماعية والسياسية من أساليب وطرق البحث الإحصائية والرياضية. هذا، بالإضافة إلى أن الظروف السياسية السائدة في الوطن العربي، والمتمثلة في شيوع ظاهرة التفرد والاستبداد بالسلطة، وتضييق قنوات المشاركة السياسية، يصعّب من إمكانات استخدام الأساليب الإمبريقية في التحليل السياسي.

وعلى الرغم من المشكلات السابقة، فإنه من الممكن استخدام الأساليب الكمية بصورة جادة لدراسة بعض الظواهر السياسية في الوطن العربي، في إطار عدد من الملاحظات المستقاة من واقع هذه الدراسة، وهي:

ـ أن مشكلة عدم توافر البيانات وعدم دقتها ليست مستعصية على الحل. ففي أغلب الموضوعات التي تمسّ أدقّ القضايا يمكن ـ استناداً إلى عدد من المصادر الأساسية والثانوية ـ استخلاص قاعدة بيانات، ويمكن تدقيقها طبقاً لبعض الإجراءات. وتتوقف حدود صدق التحليل الكمي على مدى دقة البيانات المستخدمة في التحليل. ومن المتيقن أن أحد مقومات تطوير علم السياسة في الوطن العربي تتمثل في بناء قواعد للبيانات خاصة بالظواهر السياسية والاجتماعية الهامة. ويمكن أقسام العلوم السياسية والاجتماعية في الجامعات العربية، وكذلك مراكز البحوث والدراسات في مجالات العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، أن تحتضن هذا الاتجاه وترعاه. ذلك أن الاقتصار على بعض المعلومات المكتبية والتجميعية المتضمَّنة في بعض الدراسات العربية والأجنبية، والنقل عنها، غالباً ما يجعل الباحثين أسرى هذه المعلومات، وهو ما يقلّص ـ غالباً ـ فرص وإمكانات الاجتهاد والإبداع. ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات العربية التي عالجت قضايا السياسات العامة والنخب السياسية في بعض البلدان العربية، قد تمكنت من التغلب على مشكلة البيانات، وتعتبر مسألة بناء قواعد للمعلومات بشأن الظواهر التي تناولتها، واحدة من بين إسهاماتها الحقيقية في مجال علم السياسة.

ـ أن العمل من خلال الفرق البحثية ليس بالعقبة الكؤود أمام إجراء الدراسات الكمية، خاصة أن هناك تقدماً كبيراً في مجال الإحصاء واستخدام الحاسبات الآلية، وبالتالي يمكن الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها هذا التقدم في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية. ولقد كانت خبرة هذه الدراسة في التعامل مع القائمين بالبحث والتدريس في مجال الإحصاء والحاسب الآلي في كلية الاقتصاد مشجعة، إذ استفادت ـ بدرجة يعتدّ بها ـ من آرائهم وتوجيهاتهم. وساهم بعضهم في بعض المسائل البحثية الاجرائية.

وانطلاقاً من الاقتناع بتعقد الظواهر السياسية والاجتماعية وتعدد متغيراتها، ومن الاقتناع بتكامل العلم الاجتماعي، وبصعوبة الفصل التام بين فروع المعرفة الاجتماعية المختلفة، تؤكد الدراسة أهمية تنمية تقاليد العمل البحثي والأكاديمي في العلوم السياسية والاجتماعية ـ بصفة عامة ـ من خلال الفرق البحثية، بحيث تضم متخصصين في مجالات معرفية مختلفة، حتى يمكن تحقيق الإثراء المشترك والمتبادل. ومن هذا المنطلق، يمكن خلق كوادر بحثية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة بصفة خاصة، تمتلك مهارات وقدرات استخدام الأساليب الكمية في الدراسات السياسية والاجتماعية.

ـ تؤكد الدراسة أن زيادة الاهتمام بالدراسات الإمبريقية في تحليل الظواهر السياسية في الوطن العربي يعتبر أحد الروافد الأساسية لبناء مدرسة عربية في علم السياسة. فمن هذا المنطلق، يمكن دراسة هذه الظواهر كما هي في الواقع. كما يمكن تطوير بعض المناهج

والأدوات البحثية الملائمة لطبيعة وخصوصيات هذه الظواهر. وفي هذا الإطار أيضاً، يمكن صياغة بعض الأطر النظرية الجزئية أو الوسيطة التي تفسرها. ومن هذا المدخل يمكن المساهمة في تحديد نطاق الخاص والعام عند تحليل الظواهر السياسية في الأقطار العربية. وتعتبر الدراسة العلمية الجادة لمشاكل المنطقة العربية، المدخل الأساسي لاقتراح حلول واقعية وفعالة لها.

خامساً: المجالات والآفاق البحثية الجديدة التي تفتحها الدراسة

تفتح هذه الدراسة عدة مجالات للبحث. فانطلاقاً منها يمكن إجراء مقارنات تاريخية بين ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ وفترات تاريخية سابقة أو لاحقة. وبالتالي، يمكن تحديد عناصر الاستمرارية والتغير لظاهرة العنف السياسي. واستناداً إلى هذه الدراسة أيضاً، يمكن المقارنة بين النظم العربية، والنظم السياسية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من زاوية العنف السياسي، خاصة أن هناك العديد من الدراسات الكمية التي تناولت الظاهرة في هذه المناطق. ومن هذا المنطلق، يمكن إنجاز قدر من التراكم العلمي الذي يسمح بصياغة إطار نظري وسيط لتحليل ظاهرة العنف السياسي في بلدان العالم الثالث وتفسيرها.

وتفتح هذه الدراسة المجال لفهم وتحليل أبعاد وديناميات القوى السياسية والاجتماعية التي تمارس العنف. وفي هذا الإطار يمكن التركيز على المتغير القيادي ودوره في توجيه حركة العنف لدى هذه القوى، وأطرها الفكرية والتنظيمية، وأثرها في خلق الدافعية لممارسة العنف وتبريره. كما يمكن التعمق في تحليل الأصول الاجتماعية والانتماءات الثقافية والفكرية والطبقية والمهنية والخلفيات التعليمية لأعضائها، وأثر كل ذلك في انخراطهم في ممارسة العنف. وتفتح الدراسة الباب لتحليل أشكال العنف الأخرى التي لم تتناولها. ويمكن الاستفادة من الإطار النظري والإجرائي لهذه الدراسة لتحليل العنف السياسي الذي تمارسه بعض القوى السياسية والاجتماعية بعضها ضد بعض، وغالباً ما يرتبط باعتبارات اقتصادية واجتماعية وسلالية ودينية. وتمثل هذه الدراسة أحد المداخل لتحليل طبيعة قوى المعارضة السياسية في النظم العربية، والقضايا التي تتبناها، والأساليب التي تسلكها، وموضع العنف من هذه الأساليب، وإمكانات التعاون والتنسيق بين بعض هذه القوى، وطبيعة العلاقة بين المعارضة الرسمية وغير الرسمية.

وآخراً، وليس أخيراً، تفتح هذه الدراسة الباب للتعمق في تحليل طبيعة الدولة القطرية في الوطن العربي، ومقومات نشأتها ودور العنف في هذه النشأة، وآليات استمرارها وموضع العنف ضمن هذه الآليات. كما يمكن تحليل طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة العربية القطرية ومجتمعها المدني، ودور العنف كأسلوب للتعامل السياسي بين الدولة والمجتمع.

والله نسأل التوفيق والسداد.

المَــلاحِق

ملحق رقم (١)

الملفات الإحصائية الواردة في بعض أعداد مجلة المستقبل العربي، التي اعتمدت عليها الدراسة

مسلسل	رقم العدد	تاريخ الصدور	نوع البيان
١	١	أيار/ مايو ١٩٧٨	ـ نسبة سكان الحضر في الوطن العربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥
٢	٢	تموز/ يوليو ١٩٧٨	ـ أعداد المقبولين في الصف الأول الابتدائي ونسبتهم إلى مجموع الأطفال في سن السادسة (١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤/ ١٩٧٥) في الوطن العربي
٣	٥	كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩	ـ معدل استهلاك الفرد من الطاقة ـ المعدل السنوي للتضخم
٤	٦	آذار/ مارس ١٩٧٩	ـ تركيب التجارة السلعية في الأقطار العربية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ـ اتجاهات الصادرات السلعية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦ ـ الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية في الأقطار العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦.
٥	٧	أيار/ مايو ١٩٧٩	تركيب السكان في الأقطار العربية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥
٦	١٢	شباط/ فبراير ١٩٨٠	مؤشرات تركيز وتنوع السلع المصدَّرة للأقطار العربية
٧	١٦	حزيران/ يونيو ١٩٨٠	ـ نسبة العاملين في مجال الزراعة إلى إجمالي عدد السكان ـ نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في الوطن العربي (البيانات الثلاثة السابقة للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠)

مسلسل	رقم العدد	تاريخ الصدور	نوع البيان
٨	٢٠	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠	معدل استهلاك الفرد من الطاقة
٩	٢١	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠	ـ الاستهلاك السنوي للفرد من الطاقة ـ عدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠٠ من السكان. ـ معدل نمو سكان المدن ـ دخل أفقر ٢٠ بالمئة من السكان كنسبة مئوية إلى مجموع الدخل ـ دخل أغنى ٥ بالمئة من السكان كنسبة مئوية إلى مجموع الدخل
١٠	٢٨	تموز/ يوليو ١٩٨١	الأرقام القياسية للانتاج الصناعي في الأقطار العربية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨
١١	٣٠	آب/ اغسطس ١٩٨١	متوسط عدد الأشخاص العاملين في القطاع الصناعي لبعض الأقطار العربية
١٢	٣١	أيلول/ سبتمبر ١٩٨١	إحصاءات عن سكان المدن في بعض الأقطار العربية
١٣	٣٧	آذار/ مارس ١٩٨٢	الدَين العام الخارجي للأقطار العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩
١٤	٤٠	حزيران/ يونيو ١٩٨٢	أعداد الطلاب في الجامعات العربية حسب نوع الدراسة
١٥	٤٥	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢	ـ التحضر في الوطن العربي ـ القوى العاملة في الوطن العربي ـ التعليم في الوطن العربي
١٦	٦٠	شباط/ فبراير ١٩٨٤	تركيب السكان في الوطن العربي وخصائصه
١٧	٦١	آذار/ مارس ١٩٨٤	ـ التحضر في الوطن العربي ـ نسبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة في الوطن العربي
١٨	٦٢	نيسان/ ابريل ١٩٨٤	التوزيع القطاعي الإجمالي للناتج المحلي في الوطن العربي ١٩٨٢
١٩	٧٢	شباط/ فبراير ١٩٨٥	ـ عدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠٠ من السكان ـ عدد أجهزة التليفيزيون لكل ١٠٠٠ من السكان

مسلسل	رقم العدد	تاريخ الصدور	نوع البيان
٢٠	٧٦	حزيران/ يونيو ١٩٨٥	نمو وتركيب الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي ١٩٦٠ - ١٩٨٢
٢١	٧٨	آب/ أغسطس ١٩٨٥	انتاج الكهرباء ومعدل استهلاك الفرد العربي من الطاقة الكهربائية ١٩٨٣
٢٢	٨٠	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥	ـ التحضر في الوطن العربي ـ القوى العاملة في الوطن العربي ـ المسجلون في مراحل التعليم المختلفة في الوطن العربي، ونسبتهم الى من هم في سن التعلم في كل مرحلة ١٩٦٠، ١٩٨١
٢٣	٨٢	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥	ـ معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار السوق للأقطار العربية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ـ الناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار السوق بالدولار للأقطار العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣
٢٤	١٠٨	شباط/ فبراير ١٩٨٨	مؤشرات إحصائية أساسية عن الوطن العربي
٢٥	١١١	أيار/ مايو ١٩٨٨	السكان في الوطن العربي.
٢٦	١١٩	كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩	مؤشرات احصائية عامة عن الوطن العربي.

ملحق رقم (٢)

ورقة مقابلة خاصة باعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسي

جامعة القاهرة   كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ورقة مقابلة   خاصة بإعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسي

ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية   ١٩٧١ ـ ١٩٨٥

إعداد الطالب   حسنين توفيق ابراهيم

إشراف   أ. د. علي الدين هلال

السيد الاستاذ/

أطيب تحية

يقوم الباحث بإعداد رسالة دكتوراه في موضوع «ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية: ١٩٧١ ـ ١٩٨٥». وتتضمن الدراسة تحليلاً كمياً مقارناً لظاهرة العنف السياسي بشقّيها الرسمي وغير الرسمي في النظم العربية. وقد قام الباحث بتجديد مجموعة من المؤشرات لظاهرة العنف السياسي، على ضوئها تمّت عملية تجميع أحداث العنف في النظم العربية. وهذه المؤشرات هي:

أولاً: العنف الرسمي

١ ـ استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي الموجهة ضد النظام.

٢ ـ الاعتقال السياسي. وتم تقسيم عمليات الاعتقال إلى:

أ ـ عملية اعتقال جزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)
ب ـ حملة اعتقال محدودة (من ٢٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠ شخص)
جـ ـ حملة اعتقال شاملة (أكثر من ١٠٠٠ شخص)

وفي جميع الحالات، سيتم النظر إلى الأرقام التقديرية السابقة في ضوء الاختلافات بين الدول من حيث إجمالي عدد السكان.

٣ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة أكثر من ١٠ سنوات، وتنقسم الى:
أ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.
ب ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة.
جـ ـ الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة.

٤ ـ استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي المضادة للنظام.

٥ ـ أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية (عدد المرات التي صدرت فيها أحكام أو أوامر بالإعدام).

ثانياً: العنف غير الرسمي

٦ ـ التظاهرات، وتنقسم إلى تظاهرات عامة، وأخرى محدودة.

أ ـ التظاهرات العامة

تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (عدة مدن، مثلاً). وتشارك فيها أكثر من فئة اجتماعية (كالطلبة والعمال والفلاحين. . . الخ).

ب ـ التظاهرات المحدودة

تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبياً (كلية من الكليات، جامعة، حي في مدينة، مدينة محلية صغيرة. . . الخ). وتشارك فيها عادة فئة اجتماعية واحدة (كالطلبة أو العمال).

٧ ـ أحداث الشغب والتمردات، وتنقسم الى:

أ ـ أحداث شغب وتمردات عامة.

تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (عدة مدن، مثلاً). ويشارك فيها عدة فئات اجتماعية، وتمارس خلالها عمليات تدمير وتخريب وقتل. وينجم عنها خسائر كبيرة نسبياً.

ب ـ أحداث شغب وتمردات محدودة.

تحدث في نطاق جغرافي محدود نسبياً. وغالباً ما يشارك فيها فئة اجتماعية واحدة، وينجم عنها خسائر محدودة نسبياً.

٨ ـ الإضرابات، وتنقسم الى:

أ ـ إضرابات عامة.

تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً، ويساهم فيها أعداد كبيرة من عمال الصناعة والخدمات وربما الطلبة. وينجم عنها آثار اقتصادية ملموسة.

ب ـ إضرابات محدودة

تنتشر في نطاق ضيق نسبياً (مصنع، مثلاً). ويشارك فيها عدد محدود من العمال. ويترتب عليها آثار محدودة.

٩ ـ الانقلابات العنيفة ومحاولات الانقلاب. وتم التمييز بين:

أ ـ الانقلابات العنيفة،
أي التي نجحت وسيطرت على السلطة.
ب ـ محاولات الانقلاب
التي حدثت بالفعل، ولكنها لم تنجح.

١٠ ـ الاغتيالات ومحاولات الاغتيال، وتم التمييز بين:

أ ـ الاغتيالات
أي التي تمّت، وحققت أهدافها.
ب ـ محاولات الاغتيال
أي التي لم تنجح في تحقيق أهدافها.

ولما كانت الدراسة تتضمن مقارنة بين النظم العربية موضع الدراسة، ليس من حيث تكرار أحداث العنف فحسب، ولكن من حيث درجة شدتها أيضاً، فإنه كان لا بد من اللجوء إلى عدد من المحكَّمين الثقاة لإعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسي السابق ذكرها، باعتبار أن هذه الأوزان تعبّر عن درجة شدة المؤشرات المعنية، ومن ثم فالمطلوب من سيادتكم هو:

إعطاء أوزان رقمية للمؤشرات الواردة في الصفحة التالية، وأود التنويه بملاحظتين:

١ ـ أن المقياس المقترح لإعطاء الأوزان الرقمية يتراوح ما بين ١ و١٠ درجات، باعتبار أن الرقم (١) يعبّر عن أدنى درجات العنف شدة، بينما الرقم (١٠) يعبّر عن أعلاها شدة.

٢ ـ يجوز إعطاء أكثر من مؤشر للوزن الرقمي نفسه.

م	المؤشرات	الأوزان الرقمية
	العنف الرسمي	
١	عملية اعتقال جزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)	
٢	عملية اعتقال محدودة (من ٢٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠ شخص)	
٣	حملة اعتقال شاملة (أكثر من ١٠٠٠ شخص) المرتبطة	
٤	أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٠ سنوات بقضايا	
٥	أحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة سياسية	
٦	أحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة المؤبدة	
٧	أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية	
٨	استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف السياسي الشعبي الداخلي.	
٩	استخدام وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي الشعبي الداخلي.	
	العنف غير الرسمي	
١٠	مظاهرة احتجاجية عامة مضادة للنظام	
١١	مظاهرة احتجاجية محدودة مضادة للنظام	
١٢	حادث شغب أو تمرّد عام	
١٣	حادث شغب أو تمرّد محدود	
١٤	اغتيال رئيس الدولة	
١٥	اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً (رئيس الوزراء ـ وزير ـ عضو في البرلمان ـ سفير.. .الخ).	
١٦	محاولة اغتيال رئيس الدولة	
١٧	محاولة اغتيال شخص يشغل منصباً سياسياً	
١٨	الانقلاب العنيف	
١٩	محاولة انقلاب (عنيفة)، نفذّت فعلاً وفشلت	
٢٠	الاضراب العام	
٢١	الاضراب المحدود	

ملحق رقم (٣)

THE AZAR–SLOAN SCALE FOR DOMESTIC EVENTS

The scale used to measure domestic events is the Azar-Sloan Scale for Domestic Events. The scale values range from 1 to 9, where 1 represents the most cooperative event and 9 represents the most conflictual event. The value 5 is taken as the neutral point. The scale is divided into conflictive end (6-9) and cooperative end (1-4) with the neutral point (5) in the middle.

	Scale point	Weighted Value	Exemplary Event
CONFLICT	9	65	Nation A experiences civil war, major domestic upheavals, such as coups and large scale riots.
	8	37	Nation A's government imposes total curfew, total media censorship and other measures to restrict freedom of expression.
	7	8	Nation A's government imposes total curfew, total media censorship of curfew and Nation A's public engages in demonstrations against the government.
	6	5	Nation A experiences cabinet and other low level political difficulties and public accuses the government of arbitrary acts.
NEUTRAL	5	1	Nation A reports on matters of state; announces external policies. Public of Nation A demands more knowledge of government behavior.

COOPERATION	4	10	Nation A's government and public agree to draw up temporary agreement to maintain stability; government show signs of easing tension and public makes statement of support.
	3	17	Nation A's government removes partial censorship or curfew, releases political detainees. Opposition joins government and demonstrates support of government.
	2	24	Nation A's government lifts total censorship of curfew; restores normal consititutional and political life. Public sectors participate in normal political life.
	1	37	Nation A's government and public cooperate actively to protect freedom and the good life. Nation A's government and public work to increase freedoms and the good life; legislate sufferage irrespective of sex, race or origin; make laws to protect the rights of minorities; write social security and labor and retirement insurance law; establish structures to protect the individual against voting rights; write law to eliminate illiteracy; build structures guaranteeing energy and food to all parts of the country and all sectors of society. (This level of cooperation means that socio-economic quality and political freedom are means to be actualized and protected).

Weights have been assigned to each scale value as a measure of the intensity of the events in relation to the neutral point.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

ـــــ (محرّر). **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩.

ـــــ. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩. ١٥ ج.

أبو الفضل، منى. **مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة السنة الرابعة ـ قسم العلوم السياسية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــ (محرّر). **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

ـــــ (معدّ). **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

أحمد، فاروق يوسف. **دراسات في الاجتماع السياسي**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٦.

ـــــ. **القوة السياسية: اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩.
ـــــ. **مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨.
أرسطوطاليس. **السياسة**. ترجمة جورج كتورة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
الاقتصاد الكلي. ترجمة عطية مهدي سليمان. بغداد: الجامعة المستنصرية، [د. ت.].
أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ - ١٩٧٥. مجموعة من الباحثين. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠. ٢ ج.
بدوي، محمد طه. **الفكر الثوري: دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو في ضوء الفلسفات السياسية العالمية**. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. ط ٣. ١٩٨٦.
بكري، كامل. **التنمية الاقتصادية**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤.
البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦**. ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٦.
التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي. مجموعة من الباحثين. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.
التميمي، عبد المالك خلف. **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١)
توفيق، ممدوح. **الاجرام السياسي**. القاهرة: دار الجليل، ١٩٧٧.
جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، و ١٩٨٩**. تحرير صندوق النقد العربي.
الجرف، طعيمة عبد الحميد. **موجز القانون الدستوري**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠.
جنينة، نعمة الله. **تنظيم الجهاد: البديل الإسلامي في مصر**. القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٨.
الجوهري، اسماعيل بن حماد. **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦. ج ٤.
الجوهري، محمد وعبد الله الخريجي. **طرق البحث الاجتماعي**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.
الجيار، عادل. **سياسات توزيع الدخل في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣.
حجازي، مصطفى. **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦.

حرب، أسامة الغزالي (محرّر). العنف والسياسة في الوطن العربي. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧.
حسن، عبد الباسط محمد. أصول البحث الاجتماعي. ط ٥. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٦.
حسين، عادل [وآخرون]. التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)
الحسيني، السيد. علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.
حلمي، محمود. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٠.
الخولي، لطفي (محرّر). المأزق العربي. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
دينسيوف، ف. نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي. ترجمة سحر سعيد. دمشق: دار دمشق، ١٩٨١.
ربيع، حامد. سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.
ـــــ. نظرية الأمن القومي العربي. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.
ـــــ (مشرف). المضمون السياسي للحوار العربي ـ الأوروبي: المتغيرات. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.
زكي، جمال والسيد يسين. أسس البحث الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢.
زكي، رمزي. أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
ـــــ. التضخم المستورد: دراسات في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
ـــــ. الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
السالم، فيصل وتوفيق فرح. مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية. ط ٢. الكويت: مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، ١٩٧٩.
سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. التنمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
ـــــ ومحمود عبد الفضيل. انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)
ـــــ. نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠).

سلطان، عبدالله عبد المحسن. **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧)
سلطان، عماد الدين محمد. **التحليل العاملي.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.
سليمان، سلوى (محرّر). **البطالة في مصر.** القاهرة: مؤسسة الرضا للطباعة، ١٩٨٩.
السيد، مصطفى كامل. **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
ـــــ. **محاضرات في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث.**
شافعي، محمد زكي. **التنمية الاقتصادية: محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠.
شرابي، هشام (محرّر). **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة.**
شكري، غالي. **الثورة المضادة في مصر.** ط ٣. القاهرة: جريدة الأهالي، ١٩٨٧. (كتاب الأهالي؛ رقم ١٥)
شهاب، مفيد. **دروس في ثورة ٢٣ يوليو.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧.
صادق، محمد توفيق. **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٣)
طلعت، شاهيناز محمد. **وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.
عبد الله، اسماعيل صبري [وآخرون]. **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
ـــــ. **دراسات في الحركة التقدمية العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
ـــــ إبراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق (محرّرون). **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
عبد الله، عبد الخالق. **التبعية والتبعية السياسية.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
عبد الخالق، جودة (محرّر). **الانفتاح: الجذور... والحصاد والمستقبل.** القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.
عبد الرزاق، حسين. **مصر في ١٨ و١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية.** القاهرة: دار نشر شهيد، ١٩٧٩.
عبد الفتاح، عبد اللطيف وأحمد محمد عمر. **مقدمة الطرق الإحصائية.** المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٠.
عبد الملك، أنور [وآخرون]. **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١)

عز الدين، أحمد جلال. **الإرهاب والعنف السياسي**. القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦.
العشماوي، محمد سعيد. **الإسلام السياسي**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧.
العقاد، صلاح. **المشرق العربي المعاصر**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.
العكرة، أدونيس. **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
علي، سعيد إسماعيل. **محنة التعليم في مصر**. القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٤.
عودة، محمد. **الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.
عوض، محسن. **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.
عويس، سيد. **لا للعنف: دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨.
فرجاني، نادر. **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
ــــ. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
الفيروزابادي، مجد الدين. **القاموس المحيط**. ط ٤. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، [د. ت.]. ج ٣.
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. **المصباح المنير**. تحقيق عبد العظيم الشناوي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.
القباني، بكر. **ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.
القطب، اسحق. **التحضر في الوطن العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.
كامل، عبد العزيز [وآخرون]. **المسلمون والعصر**. الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٧. (سلسلة كتاب العربي؛ ١٤)
لوب، جاك. **العالم الثالث وتحديات البقاء**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦.
ماير، جيرالد وروبرت بولوين. **التنمية الاقتصادية: نظريتها ـ تاريخها ـ سياستها**. ترجمة يوسف صايغ. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٢.
متكيس، هدى حافظ. **الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩. (سلسلة بحوث سياسية)
المجتمع والعنف، مجموعة من الاختصاصيين؛ ترجمة الياس زحلاوي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط**. ط ٣. القاهرة: مجمع اللغة العربية، [د. ت.]. ج ٢.
محمد، محمد علي. **أصول الاجتماع السياسي**. الاسكندرية: دار المعرفة للجامعيين، ١٩٨٠.
مرسي، فؤاد. **هذا الانفتاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.
ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.
مسعد، نيفين عبد المنعم. **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.
مصطفى، محمود محمود. **أصول قانون العقوبات في الدول العربية**. ط ٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.
معهد البحوث والدراسات العربية. **الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.
منظمة العفو الدولية. **تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨**. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٨.
المنوفي، كمال. **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤.
ناصف، عبد الله. **السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.
النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)
الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)
هلال، علي الدين. **مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة السنة الرابعة ـ قسم العلوم السياسية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠.
ـــــ [وآخرون]. **مشروعات التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧**. عمّان: منتدى الفكر العربي، [تحت الطبع].
ـــــ (محرّر). **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

ـــــ. **العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
هيكل، محمد حسنين. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. ط ١٠. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥.
واكيم، نجاح. **العالم الثالث والثورة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

دوريات

أبراش، إبراهيم. «بين الإرهاب الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها.» **الوحدة**: السنة ٣، العدد ٢٥، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦.
إبراهيم، حسنين توفيق. «دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.
ـــــ. «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.
ـــــ. «الظاهرة الطلابية في مصر: محاولة للتفسير.» **اليقظة العربية**: العدد ٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٦.
إبراهيم، سعد الدين. «الصندوق والدهماء في المدن العربية.» **الجمهورية**: ١٩٨٩/٤/٢٩.
أبو طالب، حسن. «الحوار الأردني ـ الفلسطيني بين التوقف والإستمرار.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٣، تموز/ يوليو ١٩٨٣.
أبو اللغد، جانيت. «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
أحمد، أحمد يوسف. «مستقبل الصراعات العربية ـ العربية: أفكار أولية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.
أحمد، سمير نعيم. «التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١١، العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.
أحمد، نازلي معوض. «البربرية في المغرب العربي: تعددية تجزيئية أم تنوع في إطار وحدة.» **الأفق العربي**: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
أفاية، محمد نور الدين. «ظاهرة الإرهاب بين دعاوي الهيمنة وقضايا التحرر.» **الوحدة**: السنة ٣، العدد ٢٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.
أمين، سمير. «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.
بشور، معن. «معوقات الوحدة العربية: المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.
بلعيد، الصادق. «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٨، شباط /فبراير ١٩٨٨.

بلقزيز، عبد الإله. «الأزمة السودانية: عناصرها واحتمالاتها.» المنتدى: السنة ٤، العدد ٤٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

بن أشنهو، عبد اللطيف. «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.» المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

بنسعيد، سعيد. «العرب والمستقبل: الفكر القومي العربي بين الإتباع والإبداع.» المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

ـــــ. «العقل العربي والوحدة: نهاية الخطاب القومي الكلاسيكي.» الوحدة: السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٨.

«التجارة العربية البينية: واقعها، معوقاتها، سبل تطويرها.» مجموعة من الباحثين. شؤون عربية: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

«التحضر في الوطن العربي.» (ملف). الفكر العربي: السنة ٧، العدد ٤٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

الجبالي، عبد الفتاح. «ندوة توظيف العوائد النفطية في عقد الثمانينات، القاهرة، ١٢ ـ ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.» المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/ مارس ١٩٨٩.

جسّوس، محمد. «أزمة المجتمع العربي وأزمة اليسار.» الوحدة: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٨٥.

حامد، محمد بشير. «الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة.» المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

حجازي، مصطفى. «شباب الظل ـ وقود العنف: حول مسألة الشباب المُهَمَّش.» الوحدة: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

حرب، أسامة الغزالي. «الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة.» الفكر الاستراتيجي العربي: السنة ٥، العدد ٢٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

حريق، إيليا. «أزمة التحول الإشتراكي والإنماء في مصر.» مجلة العلوم الاجتماعية: السنة ١٥، العدد ١، ربيع ١٩٨٧.

الحمد، تركي. «الوطن العربي: البحث عن أيديولوجيا.» المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١١٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

خان، رشيد الدين. «العنف والتنمية الاقتصادية.» ترجمة راشد البراوي. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: السنة ١٠، العدد ٣٧، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

الخطيب، عمر إبراهيم. «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية.» شؤون عربية: العدد ٤٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

ـــــ. «التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية.» المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٤٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

خليفة، فتحي. «التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين في الوطن العربي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٤، العدد ١، ربيع ١٩٨٦.

خليل، خليل أحمد. «سوسيولوجيا العنف.» **الفكر العربي المعاصر**: العددان ٢٧ ـ ٢٨، خريف ١٩٨٣.

خواجكية، محمد هشام. «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨١.

الذوادي، محمود. «الوطن العربي بين التوترات وامكانيات الانفراج.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

راشد، معتصم. «التجارة الخارجية العربية ونظام تقسيم العمل الدولي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: عدد خاص، ربيع ١٩٨٣.

الربيعو، تركي علي. «أزمة هوية أم أزمة حضارية: مدخل إلى قضية الشباب العربي.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

رسلان، هاني. «الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٩، تموز/ يوليو ١٩٨٧.

رسول، فاضل. «حول دور المؤثر الخارجي في تطور المسألة القومية والطائفية.» **الحوار**: العدد ١١، خريف ١٩٨٨.

رشوان، ضياء. «مدخل حول العنف.. والعنف الإسلامي: الحالة المصرية.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٤٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

رمضان، عصام صادق. «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٥، تموز/ يوليو ١٩٨٦.

الرميحي، محمد. «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

ـــــ. «منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

رياض، محمود. «هل من استراتيجية عربية لمواجهة قضية «التسوية»؟» أجرى الحوار محمد سيد أحمد. **شؤون عربية**: العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

الريس، رياض نجيب. «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

زيادة، ماري كاليفات. «أسطورة الإرهاب.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

الزين، نزار. «الشباب الجامعي والبطالة المؤجلة.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

ـــــ. «مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

سعد الدين، إبراهيم. «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
ــــ. «النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ أغسطس ١٩٨٦.
سعد الدين، عمرو. «واقع المأزق الاقتصادي في السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٦.
السعدون، جاسم خالد. «مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.
السماك، محمد أزهر سعيد. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكة المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
السيد، مصطفى كامل. «الآثار الداخلية للتقسيم الدولي للعمل.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.
ــــ. «تأملات حول التبعية: واقعها ونظرياتها.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.
السيد سليم، محمد. «رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.
سينغ، فيجاي ب. «القوى المحركة للسياسة الحضرية المعاصرة في الشرق الأوسط العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
الشاعر، جمال. «التعددية في الأردن.» **الأفق العربي**: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
شرف، أحمد. «الإضرابات العمالية... ما هي ولماذا؟» جريدة **الأهالي**: ١٩٨٦/٨/٢٧.
شفيق، أمينة. «الاحتجاج: ظاهرة للدراسة.» **أوراق عربية**: العدد ١، آب/ اغسطس ١٩٨٦.
شقرون، محمد. «الشباب المتمدرس والجامعي بالمغرب وإشكالية الدخول في الحياة.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.
طرابيشي، جورج. «الظاهرة الطائفية بين ضرورة الإستيعاب واحتمال الانفلات.» **اليقظة العربية**: العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧.
عازار، إدوارد. «الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي.» ترجمة حمدي عبد الرحمن حسن. **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ١، العدد ٢، صيف ١٩٨٨.
عبد الله، إسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ اغسطس ١٩٨٦.
عبد الله، عبد الخالق. «أشكال المعارضة في دول الخليج العربي.» **الأفق العربي**: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
عبد الرحمن، أسعد. «ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٥، العدد ١، نيسان/ ابريل ١٩٧٧.

عبد الفضيل، محمود. «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية ـ نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

عبد المجيد، سيد. «من حركات وتنظيمات المعارضة.» **الطليعة**: كانون الثاني/ ينـاير ـ آذار/ مارس ١٩٨٠.

عبد المجيد، وحيد. «الفلسطينيون والأردن بين المواجهة والحوار.» **السياسـة الدوليـة**: السنة ١٥، العدد ٥٧، تموز/ يوليو ١٩٧٩.

عتلم، باهر. «الوضع الاقتصـادي للأقليـات في المشرق العربي.» **الأفق العـربي**: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.

العـريف، أسماء. «الحـركة الأصـولية الـدينية في تـونس.» **المنار**: العـدد ١٨، تموز/ يـوليـو ١٩٨٦.

عـزام، هنري. «التحضر والنمـو الاقتصادي في الـوطن العربي: أنمـاطه وأشكـال ترابـطه.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

عزمي، محمود. «نظرية الأمن الاسرائيلي في ضوء حـرب ١٩٧٣.» **شؤون فلسطينيـة**: العدد ٣١، آذار/ مارس ١٩٧٤.

عساف، عبد المعطي محمد. «أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٦، شباط/ فبراير ١٩٨٢.

علوي، مصطفى. «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي.» **المجلة العربيـة للعلوم السياسية**: العدد ٢، ١٩٨٨.

عودة، جهاد. «الجزائر: المواجهة بين الدولة والبربر.» **السياسة الدوليـة**: السنة ١٦، العـدد ٦١، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

العيسوي، إبراهيم. «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر.» **مصر المعاصرة**: العـدد ٣٨٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

ـــــ «معنى التبعية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

الغبرا، شفيق. «الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفـاهيم.» **مجلة العلوم الاجتماعيـة**: السنة ١٦، العدد ٣، خريف ١٩٨٨.

غليون، برهان. «النظام الطائفي.» **منبر الحوار**: العدد ١١، خريف ١٩٨٨.

فرجاني، نـادر. «آثار التغيـيرات في سوق النفط عـلى التشغيل في البلدان العـربية النفـطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٧، آذار/ مارس ١٩٨٧.

ـــــ. «عن البشر والتنمية في الوطن العـربي.» **المستقبل العـربي**: السنة ١١، العـدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

فرح، نادية رمسيس. «آفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية.» **المنار**: العدد ٥١، آذار/ مارس ١٩٨٩.

فرسخ، عوني. «الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي، وتحديات الحاضر، واحتمالات المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

فقيه، محمد. «التنمية والتبعية في مجلة دراسات عربية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦.» الفكر العربي: السنة ٧، العدد ٤٥، آذار/ مارس ١٩٨٧.
قرم، جورج. «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي.» المنار: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.
ـــــ. «النظم السلطوية والتغيرات الاجتماعية والاقليمية في المشرق العربي.» دراسات عربية: السنة ٢٥، العدد ٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.
القروي، هشام. «أزمة فكر أم أزمة واقع.» الوحدة: السنة ٤، العددان ٤٦ ـ ٤٧، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٨.
القصير، أحمد. «حركية المجتمع العربي: مثال اليمن.» الوحدة: السنة ٥، العدد ٥٧، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.
قمحاوي، لبيب. «نظرة في التعددية الفلسطينية.» الأفق العربي: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
قنديل، أماني. «البطالة وخلق فرص العمل: أحد تحديات الوطن العربي.» المنار: العدد ٥٣، أيار/ مايو ١٩٨٩.
القيسي، حميد. «المديونية الخارجية العربية: تكريس للتبعية.» شؤون عربية: العدد ٥٣، آذار/ مارس ١٩٨٨.
الكبير، ياسين علي. «دراسة التحضر في العالم العربي: منظور نظري.» الفكر العربي: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
كردوس، صلاح. «السودان ومشكلة الجنوب.» الباحث العربي: العدد ٨، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
الكواري، علي خليفة. «حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨١.
كوثراني، وجيه. «المسألة الثقافية: تعددية وتغلب أم تنوع فكري في مجتمع حر ودولة عادلة.» الحوار: العدد ٢، صيف ١٩٨٩.
ليلة، علي محمود. «العنف في المجتمعات النامية: من وجهة نظر التحليل الوظيفي.» المجلة الجنائية القومية: السنة ١٧، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٧٤.
محمد، حسام. «الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت في المخطط الصهيوني.» الباحث العربي: العدد ١٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.
مرسي، فؤاد. «قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية.» المنار: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.
مرسي، كمال إبراهيم. «سيكولوجية العدوان.» مجلة العلوم الاجتماعية: السنة ١٣، العدد ٢، صيف ١٩٨٥.
مسرّة، انطوان نصري. «معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية: الحالة اللبنانية.» المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

مصطفى، هالة. «الفلسطينيون أمام الحل الأردني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.
معلوم، حسين محمد محمود. «قراءات في نقد اليسار العربي: التجربة الحزبية العربية من الكائن... إلى ما يجب أن تكون.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٤، آب/ اغسطس ١٩٨٨.
معوض، جلال عبد الله. «القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي.» **التعاون**: السنة ٢، العدد ٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.
الموافي، عبد الحميد. «فعالية المنظمة الدولية: جامعة الدول العربية كحالة للدراسة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.
ـــــ. «النظام الإقليمي العربي ومحاولات اختراق حادة.» **الباحث العربي**: العدد ١٧، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.
الميلي، محمد. «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية ـ الجذور.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.
النجار، باقر سليمان. «العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي: مشكلات ما قبل العودة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.
«ندوة رؤية للنظام العربي: الواقع والطموح.» **الباحث العربي**: العدد ١٦، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.
النقرش، عبد الله. «الأنظمة السياسية العربية والنظام العربي: نظرة شمولية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان ٣ ـ ٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.
هلال، علي الدين. «التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية.» **الأفق العربي**: العدد ٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
هيلر، مارك ونداف سفران. «الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية.» **المنار**: العدد ٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.
وحدة الأبحاث العربية. «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط.» **المنار**: العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

الرسائل والأطروحات

إبراهيم، إبراهيم سوريال. «الثورة بين الفكر والواقع.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧).
إبراهيم، حسنين توفيق. «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
إبراهيم، شادية فتحي. «الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية: دراسة مقارنة.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).
أبو طالب، حسن. «السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٤ ـ

١٩٨٢.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).
أبو العيد، كمال زكي. «مبدأ الشرعية في الدولة الإشتراكية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٥).
بدر الدين، إكرام عبد القادر. «ظاهرة الإستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).
توماتي، مسكومتي. «دور السياسة السعرية في التأثير على توزيع الدخل القومي في البلاد المتخلفة مع الإشارة إلى الاقتصاد العراقي.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).
الجندي، نبوية علي محمد محمود. «الفساد السياسي في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الايراني حتى قيام الثورة الاسلامية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).
الحداد، أحمد. «الأبعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).
حرب، أسامة الغزالي. «الحرب الثورية: مفهومها وتطوراتها المعاصرة.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨).
حسن، حمدي عبد الرحمن. «العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا، ١٩٦٦ - ١٩٧٩.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
حسين، كامل يوسف. «التطبيق الفلسطيني لنظرية العنف السياسي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).
الخطيب، عبد الكريم. «ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠ - ١٩٨٣.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).
سالم، محمد صفي الدين محمد جودة. «المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).
السمان، أحمد حمد الله. «توزيع الدخل القومي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٨٠.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
الشربيني، وفاء سعد. «أثر نمط التنمية التابع على خصائص النظام السياسي في الدول النامية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).
شكري، محمد نبيل أحمد عبد الله. «التغيير الثوري في العالم الثالث: دراسة حالة للحركة الثورية الايرانية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

صالح، أماني عبد الرحمن. «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١: دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).
الصاوي، علي. «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي: مصر من ١٩٧٤ ـ ١٩٨١.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).
صفي الدين، محمد. «الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسوريا والجزائر.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).
الطائي، عصمت بكر أحمد. «توزيع الدخل القومي في العراق.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).
الضمور، خالد محمد عابد. «العسكريون والحكم في سوريا، ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).
عبد الحميد، محمد حسن. «التنمية والتكامل القومي في السودان، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٠.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).
ـــــ. «دور العسكريين في النظام السياسي السوداني، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٢ م.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
عزالدين، أحمد جلال. «الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي المصري.» (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٤).
عمرو، حيدر محمد. «الحركات السياسية الثورية في صدر الاسلام.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
عواد، شهرزاد. «كيان القوة السياسية في السودان، ١٩٦٩ ـ ١٩٨١.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).
عيسى، صلاح سالم صالح. «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).
العيوطي، علا عيسى. «نظام الحزب الواحد في تونس.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).
غانم، السيد عبد المطلب. «المشاركة السياسية في مصر.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).
قاسم، قاسم جميل. «التكامل القومي في العراق: المشكلة الكردية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).
قنديل، أماني محمد. «نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).
متكيس، هدى حافظ. «المعارضة السياسية في النظام المغربي، ١٩٦١ ـ ١٩٧٢.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

ـــــ. «النخبة السياسية في تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

محمد، عبد الغفار رشاد. «دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على الدول النامية: النموذج المصري.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨).

محمود، عبد المنعم عباس. «مشكلة جنوب السودان.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣).

محمود، عبد النافع. «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣).

معوض، جلال عبدالله. «علاقة القيادة السياسية بالظاهرة الانمائية: دراسة في المنطقة العربية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

مكي، ثروت زكي علي علي. «النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

المنوفي، كمال. «الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨).

أوراق

ربيع، حامد. «الاعلام العربي ومشكلة الشرق الأوسط.» (مذكرات غير منشورة، القاهرة).

رزق، يونان لبيب. «بين العنف الوطني والإرهاب باسم الدين.» (ورقة غير منشورة).

المشاط، عبد المنعم. «استراتيجية اسرائيل تجاه النظام العربي.» (بحث غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

مطر، جميل. «أزمة الحركة القومية في الوطن العربي: المظاهر والأسباب.» (ورقة غير منشورة، القاهرة).

مؤتمرات، ندوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣.

مركز البحوث والدراسات السياسية: ندوة البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ـــــ. «النظام السياسي المصري: الاستمرار والتغير»، المؤتمر الأول للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٥ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمّان، ١٥ - ١٧ سبتمبر ١٩٨٧**. القاهرة: المركز، ١٩٨٩.
الملتقي الفكري عن حقوق الانسان في مصر، ١، القاهرة، ٨ - ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.
ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر، ١٩١٩ - ١٩٥٢، القاهرة، ١٣ آب/ أغسطس - ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
ندوة توظيف العوائد النفطية في عقد الثمانينيات، القاهرة، ١٢ - ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.
ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية الإيرانية التي نظّمها قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وقسم العلوم السياسية ومجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، القاهرة، ٢٥ - ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.
ندوة سياسات التصحيح الهيكلي وإزالة القيود الاقتصادية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١ - ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩.
ندوة العلاقات العربية - العربية، القاهرة، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.
ندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمّان، ٢٣ - ٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

٢ - الأجنبية

Books

Ahn, Chung-Si. *Social Development and Political Violence: A Cross-National Causal Analysis.* Seoul: Seoul National University Press, 1981.
Ake, Claude Eleme. *A Theory of Political Integration.* Homewood. Ill.: Dorsey Press, 1967.
Al Roy, Gil Carl. *The Involvement of Peasants in Internal Wars.* Princeton, N.J.: Center of International Studies, 1966.
Anderson, Charles W., Fred R. Von Der Mehden and Crawford Young. *Issues of Political Development.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1967.
Arjomand, Said Amir (ed.). *From Nationalism to Revolutionary Islam.* Albany, N.Y.: Sunny Press, 1984.
Ayoob, Mohammed (ed.). *The Politics of Islamic Reassertion.*New York: St. Martin's Press, 1981.
Azar, Edward E. and Chung-In Moon (eds.). *National Security in the Third World: The Management of Internal and External Threats.* Maryland: University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management, 1988.
——— and Joseph Bendak (eds.). *Theory and Practice of Events Research: Studies in International Actions and Interactions.* New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975.

El-Azhary, M.S. (ed.). *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development.* London: Croom Helm, 1984.
Baer, Walter E. *Strikes: A Study of Conflict and How to Resolve it.* New York: AMACOM, 1975.
Bar-Simon-Tov, Yaacov. *Linkage Politics in the Middle East: Syria between Domestic and External Conflict, 1961-1970.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
Beaumont, Peter, Gerald H. Blake and J. Malcolm Wagstaff. *The Middle East: A Geographical Study.* London; New York: John Wiley, 1976.
Beblawi, Hazem. *The Arab Gulf Economy in Turbulent Age.* London: Croom Helm, 1984.
Ben-Dor, Gabriel and David B. Dewitt (eds.). *Conflict Management in the Middle East.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1981.
Bersani, Leo. *The Forms of Violence: Narrative in Assyrian Art and Modern Culture.* New York: Schocken Books, 1985.
Bidwell, Robin Leonard. *The Two Yemens.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
Bill, James and Carl Leiden. *Politics in the Middle East.* Boston, Mass.: Little Brown, 1984.
Binder, Leonard [et al.] (eds.). *Crises and Sequences in Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.
Brewer, Garry D. and Ronald D. Brunner (eds.). *Political Development and Change: A Policy Approach.* New York: Free Press, 1975.
Cammack, Paul, D. Pool and William Torodoff. *Third World Politics: A Comparative Introduction.* London: Macmillan Educated, 1988.
Clor, Harry M. (ed.). *Civil Disorder and Violence.* Chicago, Ill.: Rand McNally, 1972.
Cohen, Carl. *Civil Disobedience: Conscience, Tactics and the Law.* New York: Columbia University Press, 1971.
Coleman, James Smoot (ed.). *Education and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965.
Conant, Ralph Wendell. *The Prospects for Revolution: A Study of Riots, Civil Disobedience and Insurrection in Contemporary America.* New York: Herper's Magazine Press, 1971.
Cooper, Mark Neal. *The Transformation of Egypt.* London: Croom Helm, 1982.
Corsini, Raymond J. (ed.). *Concise Encyclopedia of Psychology.* New York: John Wiley, 1987.
Cudsi, Alexander S. and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *Islam and Power in the Contemporary Muslim World.* London: Croom Helm, 1982.
David, Steven R. *Third World: Coups d'état and International Security.* New York: Johns Hopkins University Press, 1987.
Day. Alan J. (ed.). *Political Dissent: An International Guide to Dissident, Extra, Parliamentary Guerrilla and Illegal Political Movements.* Detroit: Cole Research Company, 1983.
Day, Arthur R. *East Bankl West Bank: Jordan and the Prospects for Peace.* New York: Council of Foreign Relations, 1986.
Dessouki, Ali E. Hillal (ed.). *Islamic Resurgence in the Arab World.* New York: Praeger, 1982.
——— [et al.] (eds.) . *International Political Relations in the Arab World, 1973-1980.*

Tokyo: Institute of Developing Economics, 1983.
Deutsch, Karl W. *Nationalism and Social Communication*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1953.
Domenach, Jean-Marie [et al.]. *Violence and its Causes*. Paris: UNESCO, 1981.
Duff, Ernest A., John F. McCamant and Waltraud Q. Morales. *Violence and Repression in Latin America: A Quantitative and Historical Analysis*. New York: Free Press, 1976.
Dwyer, James H. *Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences*. New York: Oxford University Press, 1983.
Easton, David. *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York: Knopf, 1953.
———. *A System Analysis of Political Life*. New York: John Wiley, 1965.
Ebraheem, Hassan Ali. *Kuwait and the Gulf Small States and the International System*. Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984.
Eckstein, Harry (ed.). *Internal War: Problems and Approaches*. New York: Free Press, 1964.
Entelis, John Pierre. *Algeria: The Revolution Institutionalized*. Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1986.
Fagelson, R.M. *Violence as Protest: A Study of Riots and Ghettos*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1971.
Farsoun, Samih K. (ed.). *Arab Society: Continuity and Change*. London: Croom Helm, 1985.
Finkle, Jason L. and Richard W. Gable (eds.). *Political Development and Social Change*. New York; London: John Wiley, 1966.
Freedman, Robert Owen (ed.). *The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986.
——— (ed.). *The Middle East since Camp-David*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.
Gamson, William A. *The Strategy of Social Protest*. Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1975.
Garson, G.D. *Handbook of Political Science Methods*. Boston, Mass.: Holbrook Press, 1971.
Goel, M. Lal. *A Method's Handbook: Political Science Research*. Lowa: Lowa University Press, 1988.
Gove, Philip Babcok [et al.]. *Webster's Third New International Dictionary of the English Language*. Springfield, Mass.: G. and C. Merriam Company, 1967.
Green, Leslie. *The Authority of the State*. Oxford: Clarendon Press, 1988.
Gross, Feliks. *Violence in Politics: Terror and Political Assassination in Eastern Europe and Russia*. Paris: Mouton, 1972.
Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*. Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1983.
Gurr, Ted Robert and C. Ruttenberg. *The Conditions of Civil Violence: First Test of a Causal Model*. Princeton, N.J.: Center of International Studies and Research, 1967.
———. *Political Protest and Rebellion in 1960's: The United States in World Perspectives*. Beverly Hills, Calif.: Sage, 1979.

———. *Why Men Rebel.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970.
——— (ed.). *Handbook of Political Conflict: Theory and Research.* New York: Free Press, 1980.
Hagg, Ernest Van Den. *Political Violence and Civil Disobedience.* New York: Harper Torch Books, 1972.
Halliday, Fred and Hamza Alavi (eds.). *State and Ideology in the Middle East and Pakistan.* New York: Monthly Review Press, 1988.
Heilbroner, Robert L. *The Great Ascent: The Struggle for Economic Development in our Time.* New York: Harper and Row, 1963.
Helms, Christine Moss. *Iraq: Eastern Flank of the Arab World.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1984.
Hibbs, Douglas A. *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis.* New York: John Wiley, 1973.
Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). *Egyptian Politics under Sadat: The Post Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State.* Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1985.
Hirsch, H. and D.C. Perry (eds.). *Violence and Politics: A Series of Original Essays.* New York: Harper and Row, 1973.
Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
———. *Conditions of Political Violence and Instability: A Preliminary Test of Three Hypotheses.* Beverly Hills, Calif.: Sage, 1970.
Huntington, Samuel P. *Political Order and Changing Societies.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
——— (ed.). *Changing Patterns of Military Politics.* New York: Free Press, 1962.
Islami, A. Reza S. and Rostam Mehraban Kavoussi. *The Political Economy of Saudi Arabia.* Washington, D.C.: Washington University Press, 1984.
Kerr, Malcolm H. and El-Sayed Yassin (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order.* Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University Press, 1982.
Khader, Bichara and Bashir El-Wifati (eds.). *The Economic Development of Libya.* London: Croom Helm, 1987.
Khalid, Mansour. *Nimeiri and the Revolution of Dis-May.* London: KPI, 1985.
Khuri, Fuad I. (ed.). *Leadership and Development in Arab Society.* Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981.
Klein, Ernest. *A Comprehensive Etymological Dictionary of the English Language.* Amsterdam: El-Sevier Scientific Publishing Company, 1971.
Kornhauser , William. *The Politics of Mass Society.* New York: Free Press, 1959.
Lazarsfeld, Paul Felix and Morris Rosenberg (eds.). *The Language of Social Research: A Reader in the Methodology of Social Research.* Glencoe, Ill.: Free Press, 1955.
Lipset, Seymour Martin. *Political Man: The Social Bases of Politics.* London: William Heineman Ltd., 1960.
Macfarlane, Leslie J. *Political Disobedience.* London: Macmillan Press, 1971.
———. *Violence and the State.* Oxford: Nelson, 1974.
Maniruzzaman, Talukder. *Military Withdrawal from Politics: A Comparative Study.* Cambridge, Mass.: Harper and Row, 1987.

McLaurin, R.D. (ed.). *The Political Role of Minority Groups in the Middle East.* New York: Praeger, 1979.
Mehden, Fred R. Von Der. *Comparative Political Violence.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973.
Migdal, Joel S. *Peasants, Politics and Revolution: Pressures toward Political and Social Change in Third World.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
Mood, Alexander Mcfarlane. *Introduction to Policy Analysis.* London: Edward Arnold, 1983.
Munck, Ronald. *Politics and Dependency in the Third World: The Case of Latin America.* London: Zed Books, 1984.
Nachmias, David and Chava Nachmias. *Research Methods in the Social Sciences.* New York: St. Martin's Press, 1981.
Nardin, Terry. *Violence and the State: A Critique of Empirical Political Theory.* Beverly Hills , Calif.: Sage, 1971.
Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985.* London: Macmillan, 1987.
Norton, Augustus Richard. *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon.* Austin, Tex.: University of Texas Press, 1981.
Oberschall, Anthony. *Social Conflict and Social Movements.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973.
O'Neill, Bard E., William R. Heaton and Donald J. Alberts (eds.). *Insurgency in the Modern World.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.
Ontons, C.T. [et al.]. *The Oxford Dictionary of English Etymology.* Oxford: Clarendon Press, 1966.
Oxford English Dictionary. Oxford: Clarendon Press, 1933.
Peterson, J.E. *Yemen: The Search for a Modern State.* London: Croom Helm, 1982.
Pfaff, Martin. «Social Indicators: Problems, Methods and Examples.» (Unpublished paper prepared for National Center for Sociological Studies, Cairo, Egypt, July 1981).
Piscatori, James P. (ed.). *Islam in the Political Process.* Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1983.
——— and G.S. Harris (eds.). *Law, Personalities and Peoples of the Middle East.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1988.
Pruit, D.G. and R. C. Snyder (eds.). *Theory and Research on the Causes of War.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1969.
Purgess, P.M. and R.W. Lawton. *Indicators of International Behavior: An Assessment of Events Data Research.* Beverly Hills, Calif.: Sage, 1972.
Pye, Lucian W. *Aspects of Political Development.* Boston: Little Brown, 1966.
Quandt, William Baur (ed.). *The Middle East: Ten Years after Camp-David.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988.
Rivera, Charles and Kenneth Switzer. *Violence.* New Jersey: Hayden Book Company, 1976.
Rosenau, James N. (ed.). *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods.* New York: Halsted Press, 1974.
Russell, D.E.H. *Rebellion, Revolution and Armed Force: A Comparative Study of Fifteen Countries with Special Emphasis on Cuba and South Africa.* New York: Academic Press, 1974.

Sanders, David. *Patterns of Political Instability.* New York: St. Martin's Press, 1981.

Schild, S. Roth. *Ethnic Politics: A Conceptual Framework.* New York: Columbia University Press, 1981.

Schmid, Alex P. *Political Terrorism.* Amsterdam: North Holand Publishing Company, 1983.

Seligman, Edwin Robert Anderson and Alvin Johnson (eds.). *Encyclopaedia of the Social Sciences.* New York: Macmillan, 1935.

Selltiz, Claire, Lawrence S. Wrightsman and Stuart W. Cook. *Research Methods in Social Relations.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1976.

Shaw, John A. and David Long. *Saudi Arabia Modernization: The Impact of Change on Stability.* Washington, D.C.: Praeger, 1982.

Short, James F. (Jr.) and Marvin E. Wolfgang (eds.). *Collective Violence.* New York: Aldine, 1977.

Sigler, John. H., John O. Field and Murray L. Adelman. *Applications of Events Data Analysis: Cases, Issues and Problems in International Interactions.* Beverly Hills, Calif.: Sage, 1972.

Sloan, Stephen. *A Study in Political Violence: The Indonesian Experience.* Chicago, Ill.: Rand McNally Company, 1971.

Smith, Anthony D. *The Ethnic Revival.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981.

Smith, Clagett G. (ed.). *Conflict Resolution: Contributions of the Behavioral Science.* London: University of Northdam Press, 1971.

Stein, Michael B. (ed.). *Issues in Comparative Politics: A Text with Readings.* New York: St. Martin's Press, 1971.

Stohl, Michael (ed.). *The Politics of Terrorism.* New York: Marcel Dekker, 1983.

——— and George A. Lopez. *The State as Terrorist: The Dynamics of Governmental Violence.* Westport: Greenwood Press, 1984.

Stowasser, Barbara Freyer (ed.). *The Islamic Impulse.* London: Croom Helm, 1986.

Taylor, Charles Lewis and David A. Jodice. *World Handbook of Political and Social Indicators.* 3rd ed. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1983.

——— and Michael C. Hudson. *World Handbook of Political and Social Indicators.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972.

Tlemcani, Rachid. *State and Revolution in Algeria.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1986.

Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978.* London: Croom Helm, 1981.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.

Welch, Claude Emerson (Jr.). *Anatomy of Rebellion.* Albany, N.Y.: State University Press, 1980.

Wells, Samuel F. (Jr.) and Mark A. Bruzonsky (eds.). *Security in the Middle East: Regional Change and Great Power Strategies.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Werriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq.* London: Oxford University Press, 1962.

Wigham, Ericl. *Strikes and the Covernment , 1893-1981.* London: Macmillan, 1982.

Wilkenfeld, Jonathan (ed.). *Conflict Behavior and Linkage Politics.* New York: Mackay, 1973.

Wilkenson, Paul. *Terrorism and the Liberal State.* New York: John Wiley, 1977.

Periodicals

Ahrari, Mohammed E. «Implications of Iranian Political Change for the Arab World.» *Middle East Review:* vol. 16, no. 3, Spring 1984.

Ake, Claude Eleme. «Political Integration and Political Stability.» *World Politics:* vol. 19, 1961.

Amin, Galal A. «Income Distribution and Economic Development in the Arab World, 1950-1970.»
مصر المعاصرة: العدد ٣٥٢، نيسان/ ابريل ١٩٧٣.

Anderson, Lisa. «Qadhdhafi and His Opposition.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 2, Spring 1986.

Ansari, Hamied N. «Egypt in Search of New Role in the Middle East.» *American-Arab Affairs:* vol. 12, Spring 1985.

———. «The Islamic Militants in Egyptian Politics.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 16, no. 1, March 1984.

Azar, Edward E. «Analysis of International Events.» *Peace Research Reviews:* vol. 4, no. 1, November 1970.

——— and Nadia Farah. «The Structure of Inequalities and Protracted Social Conflict: A Theoretical Framework.» *International Interactions:* vol. 7, no. 4, 1981.

——— [et al.]. «The Problem of Source Coverage.» *International Studies Quarterly:* vol. 16, no. 3 , 1972.

Banks, A.S. «Patterns of Domestic Conflict, 1919-39 and 1946-66.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 16, no. 1, 1972.

Beitz, Charles R. «Economic Rights and Distributive Justice in Developing Societies.» *World Politics:* vol. 32, no. 3, April 1981.

Bill, James A. «Resurgent Islam in the Persian Gulf.» *Foreign Affairs:* vol. 63, no. 1, Fall 1984.

Binder, Leonard. «National Integration and Political Development.» *American Political Science Review:* vol. 28, September 1964.

Booth, John H. and Mitchell A. Seligson. «Peasants as Activists: A Re-Evaluation of Political Participation in the Countryside.» *Comparative Political Studies:* vol. 12, no. 1, April 1979.

Bwy, D.P. «Political Instability in Latin America: The Cross Cultural Test of a Causal Model.» *Latin American Research Review:* vol. 3, no. 2, Spring 1968.

Carroll, Terrance G. «Islam and Political Community in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, 1986.

Cole, Donald Powell. «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia.» *Journal of Asian and African Studies:* vol. 16, nos. 1-2, January-April 1981.

Connor, W. «Nation-Building or Nation Destroying.» *World Politics:* vol. 24, no. 3, April 1972.

Copper, N.M. «A Reinterpretation of the Causes of Turmoil: The Effects of Culture and Modernity.» *Comparative Political Studies:* vol. 7, no. 3, 1974.

Cornelius, W.A. «Urbanization as an Agent in Latin American Political Instability: The Case of Mexico.» *American Political Science Review:* vol. 63, no. 3, 1969.

Dawisha, Adeed. «Iran's Mullahs and the Arab Masses.» *Washington Quarterly:* vol. 6, no. 3, Summer 1983.
Denton, E.H. and W. Phillips. «Some Patterns in the History of Violence.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 12, no. 2, 1968.
Doran, C.F., R.E. Pendley and G.E. Antunes. «A Test of Cross National Event Reliability: Global Versus Regional Data Sources.» *International Studies Quarterly:* vol. 17, no. 2, 1973.
Drake, St. Clair. «Some Observations on Interethnic Conflict as One Type of Inter-Group Conflict.» *Journal of Conflict Resolution:* June 1957.
Duff, Ernest A. and John McCamant. «Measuring of Social and Political Requirements for System Stability in Latin America.» *American Political Science Review:* vol. 62, no. 4, December 1968.
Duval, R. and M. welfling. «Social Mobilization, Political Institutionalization and Conflict in Black Africa.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 17, no. 4, 1973.
Entelis, John Pierre. «A Comparative Assessment of Development Performances of Algeria and Tunisia.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 3, Summer 1983.
———. «Elite Political Culture and Socialization in Algeria: Tensions and Discontinuities.» *Middle East Journal:* vol. 35, no. 2, Spring 1981.
Faksh, Mahmud A. «The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force.» *Middle East Studies:* vol. 20, no. 1, January 1984.
Feierabend, Ivo K. and Rosalind L. Feierabend. «Aggressive Behaviors within Politics, 1948-1952: A Cross National Study.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 10, no. 3, September 1966.
Finifter, A.W. «Dimensions of Political Alienation.» *American Political Science Review:* vol. 64, no. 2, 1970.
Fink, Clinton F. «Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 12, no. 4, 1968.
Flanigan, William H. and E. Fogelman. «Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective.» *Comparative Politics:* vol. 3, no. 1, October 1970.
Frank, J.A. «Protest, Repression and Civil Conflict: Components and Relations.» *Conflict: All Warfare Short of War:* vol. 5, no. 4, 1985.
Galtung, Johan. «A Structural Theory of Imperialism.» *Journal of Peace Research:* vol. 8, no. 2, Autumn 1971.
Gurr, Ted Robert. «A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices.» *American Political Science Review:* vol. 62, no, 4, December 1968.
———. «On the Political Consequences of Scarcity and Economic Decline.» *International Studies Quarterly:* vol. 29, no. 1, 1985.
———. «Psychological Factors in Civil Violence.» *World Politics:* vol. 20, no. 2, January 1968.
——— and Vaughn F. Bishop. «Violent Nations and Others.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 20, no. 1, 1976.
Hagan, Joe D. «Development and Evolving Foreign Policy Orientations of Middle East Regimes.» *Journal of Asian and African Studies:* vol. 19, nos. 3-4, July-October 1984.
Hardy, M.A. «Economic Inequality, Average Income and Political Conflict in Industrial Societies.» *Journal of Political and Military Sociology:* vol. 7, 1979.

Hass, Ain and Steven Stack. «Economic Development and Strikes: A Comparative Analysis.» *Sociological Quarterly:* vol. 24, Winter 1983.

Hass, Michael. «Aggregate Analysis.» *World Politics:* vol. 19, no. 1, December 1966.

Hazlewood, L. A. and G.T. West. «Bivariat Associations, Factor Structures and Substantive Impact: The Source Coverage Problem Revisited.» *International Studies Quarterly:* vol. 18, no. 3, 1974.

Hill, Stuart and Onald Rothchild. «The Contagion of Political Conflict in Africa and the World.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 30, no. 4, December 1980.

Ibrahim, Saad Eddin. «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings.» *International Journal of Middle East Studies:* vol, 12, no. 4, December 1980.

Jackman, Robert W. «The Predictability of Coup d'état: A Model with African Data.» *American Political Science Review:* vol. 72, no. 4, 1978.

Jackson, S. [et al.]. «Conflict and Coercion in Dependent States.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 22, no. 4, 1978.

Jacobson, Alvin L. «Some Theoretical and Methodological Considerations for Measuring Intra-Societal Conflict.» *Sociological Methods and Research:* vol. 1, no. 4, May 1973.

Jenkins, J. Craig. «Why do Peasants Rebel?: Structural and Historical Theories of Modern Peasants Rebellions.» *American Journal of Sociology:* vol. 88, no. 3, November 1982.

Kelidar, Abbas R. «The Shü Imami Community and Politics in the Arab East.» *Middle Eastern Studies:* vol. 19, no. 1, January 1983.

Kerbo, Harold R. «Foreign Involvement in the Pre-Conditions of Political Violence: The World System and the Case of Chile.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 22, no.3, September 1978.

Kostiner, Joseph. «The Gulf States under the Shadow of Iran-Iraq War.» *Conflict: All Warfare Short of War:* vol. 6, no. 4, 1986.

Lake, Michael Timber and kirk R. Williams. «Dependence, Political Exclusion and Government Repression: Some Cross-National Evidence.» *American Sociological Review:* vol. 49, no. 1, 1984.

Landecker, W.S. «Types of Integration and Their Measurement.» *American Journal of Sociology:* vol. 56, January 1951.

Lebovic, James H. «The Middle East: Perspectives on Continuity and Change.» *Jerusalem Journal of International Relations:* vol. 6, no. 4, 1982-1983.

Lebow, Richard Ned. «The Origins of Sectarian Assassination: The Case of Belfast.» *Journal of International Affairs:* vol. 32, no. 1, Spring-Summer 1978.

Lemert, Charles C. «Language, Structure and Measurement: Structuralist, Semiotics and Sociology.» *American Journal of Sociology:* vol. 84, no. 4, January 1979.

Lewis, Bernard. «Islamic Political Movements.» *Middle East Review:* vol. 17, no. 4, Summer 1985.

Lichbach, Mark Irving. «An Evaluation of Does Economic Inequality Breed Political Conflict.» *World Politics:* vol. 41, no. 4, July 1989.

Linehan, William J. «Models for the Measurement of Political Instability.» *Political Methodology:* vol. 3, no. 4, 1976.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy.» *American Political Science Review:* vol. 53, 1959.

Mack, R.W. and R.C. Snyder. «The Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 1, no. 2, 1957.

«Major Incidents in Saudi Arabia, 1970-1981.» *Middle East Review:* Fall-Winter 1981-1982.

Manson, Henry. «The Social Base of Islamic Militancy in Morocco.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 2, Spring 1986.

Markus, G.B. and B.A. Nesvold. «Governmental Coerciveness and Political Instability: An Exploratory Study of Cross National Patterns.» *Comparative Political Studies:* vol. 5, no. 2, 1972.

Mason, T. David. «Individual Participation in Collective Racial Violence: Rational Choice Synthesis.» *American Political Science Review:* vol. 78, no. 4, December 1984.

Mazrui, Ali A. «Thoughts on Assassination in Africa.» *Political Science Quarterly:* vol. 30, no. 1, March 1968.

Midlarsky, Manus I. «Analyzing Diffusion and Contagion Effects: The Urban Disorders of the 1960's.» *American Political Science Review:* vol. 72, no. 3, 1978.

———. «Rulers and Ruled: Patterned Inequality and the Onset of Mass Political Violence.» *American Political Science Review:* vol. 82, no. 2, June 1988.

———. «Scarcity and Inequality: Prologue to the Onset of Mass Revolutions.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 1, March 1982.

———, Martha Grensshaw and Fumihiko Yoshida. «Why Violence Spreads: The Contagion of International Terrorism.» *International Studies Quarterly:* vol. 24, no. 2, June 1980.

Miller, David. «The Use and Abuse of Political Violence.» *Political Studies:* vol. 32, no. 3, 1984.

Morrison, Donald G. and Hugh Michael Stevenson. «Cultural Pluralism, Modernization and Conflict: An Empirical Analysis of Sources of Political Instability in African Nations.» *Canadian Journal of Political Science:* vol. 5, no. 1, 1972.

———. «Integration and Instability: Patterns of African Political Development.» *American Political Science Review:* vol. 66, no. 3, September 1972.

———. «Measuring of Social and Political Requirements for System Stability: Empirical Validation of an Index Using Latin American and African Data. *Comparative Political Studies:* vol. 1, no. 2, 1974.

———. «Political Instability in Independent Black Africa: More Dimensions of Conflict Behavior within Nations.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 15, no. 3, 1971.

Muller, Edward N.«Income Inequality,Regime Repressiveness and Political Science.» *American Sociological Review:* vol. 5, no. 1, February 1985.

—— and Mitchell Seligson. «Inequality and Insurgency.» *American Political Science Review:* vol. 81, no. 2, June 1987.

Nelson, John M. «Sojourners Versus New Urbanities: Causes and Consequences of Temporary Versus Permanent City Ward Migration in Developing Countries.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 24, 1976.

———. «The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities.» *World Politics:* vol. 22, no. 2, 1970.

Neubauer, D. «Some Conditions of Democracy.» *American Political Science Review:* vol. 61, 1967.

Paranje, A.C. «Ethnic Identities and Prejudices: Perspectives from Third World.» *Journal of Asian and African Studies:* vol. 20, nos. 3-4, 1985.

Peter, R. and A.L. Schneider. «Social Mobilization, Political Institutions and Political Violence: A Cross National Analysis.» *Comparative Political Studies:* vol. 4, no. 1, 1971.

Peterson, J.E. «Tribes and Politics in Eastern Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 31, no. 3, Summer 1977.

Peterson, William. «Ethnicity in the World Today.» *International Journal of Comparative Sociology:* vol. 20, nos. 1-2, March-June 1979.

Powell, J.D. «Adequacy of Social Science Models for the Study of Peasants Movements.» *Comparative Politics:* vol. 8, no. 13, 1976.

Prosterman, Roy L. «A Simplified Predictive Index of Rural Instability.» *Comparative Politics:* vol. 8, no. 3, April 1976.

Rugh, William A. «Emergence of New Middle Class in Saudi Arabia.» *Middle Eastern Studies:* vol. 27, no. 1, Winter 1973.

Ruhl, J.M. «Social Mobilization and Political Instability in Latin America: A Test of Huntington Theory.» *Inter-American Economic Affairs:* vol. 29, no. 2, 1975.

Rummel, R.J. «Dimensions of Conflict Behavior within Nations, 1946-1959.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 10, no. 1, March 1966.

———. «Understanding Factor Analysis.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 11, no. 4, October 1967.

Russett, Bruce M. «Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics.» *World Politics:* vol. 16, no. 3, April 1964.

Sanders, David. «A Way from a General Model of Mass Political Violence: Evaluating Hibbs.» *Quality and Quantity:* vol. 12, 1978.

Shultz, Richard. «Conceptualizing of Political Terrorism: A Typology.» *Journal of International Affairs:* vol. 32, no. 1, Spring-Summer 1978.

Sigelman, L. and M. Simpson. «A Cross-National Test of the Linkage between Economic Inequality and Political Violence.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 21, no. 1. 1977.

Sloan, Stephen. «International Terrorism: Academic Quest, Operational Art and Policy Implications.» *Journal of International Affairs:* vol. 32, no. 1, Spring-Summer 1978.

Synder, David. «Collective Violence.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 22, no. 3, September 1978.

Sonaike, Olayinka and Bode Olowoporoku. «Economic Dependence: The Problem of Definition.» *Journal of Asian and African Studies:* vol. 14, nos. 1-2, 1979.

Tanter, Raymond. «Dimensions of Conflict Behavior within and between Nations, 1958-1960.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 10, no. 1, March 1966.

——— and Manus I. Midlarsky. «A Theory of Revolution.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 11, September, 1963.

Taylor, Charles Lewis. «Communications Development and Political Instability.» *Comparative Political Studies:* vol. 1, no. 4, 1969.

Terman, Bernard S. «Political Instability in Saudi Arabia and its Implications.» *Middle East Review:* vol. 14, no. 2, Fall 1981.

Terrell, L.M. «Social Stress: Political Instability and Levels of Military Efforts.» *Journal of Conflict Revolution:* vol. 15, 1971.

Thompson, William R. «Regime Vulnerability and the Military Coup.» *Comparative Politics:* vol. 7, no. 4, July 1975.

Tilly, C. «Does Modernization Breed Revolution.» *Comparative Politics:* vol. 5, no. 3, 1973.

Tuma, Elias H. «The Rich and the Poor in the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 34, no. 4, Autumn 1980.

Vatikiotis, P.J. «Conflict in the Middle East in 1980's.» *Jerusalem Journal of International Relations:* vol. 18, nos. 2-3, June 1986.

Waltz, Suzan. «Islamic Appeal in Tunisia.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 4, Autumn 1986.

Warburg, Gabriel R. «Islam and Politics in Egypt, 1952-1980.» *Middle Eastern Studies:* vol. 18, no. 2, April 1982.

Weede, Eric. «Income Inequality, Average Income and Domestic Violence.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 25, no. 4, 1981.

Welch, S. and A. Booth. «Crowding as a Factor in Political Aggression: Theoretical Aspects and Analysis of Some Cross-National Data.» *Social Science Information:* vol. 13, 1974.

Wilkenfeld, Jonathan. «Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations.» *Journal of Peace Research:* vol. 5, no. 1, 1968.

———, Virgina Lussier and Dale Tahtinen, «Conflict Interactions in the Middle East.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 16, no. 2, 1972.

Wolf, Eric R. «Review Essay: Why Cultivators Rebel?» *American Journal of Sociology:* vol. 83, no. 3, 1977.

Worchel, Philip, Philip G. Hester and Philip S. Kopala. «Collective Protest and Legitimacy of Authority.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 18, no. 1, March 1974.

Wyszomirski, Margaret J. «Command Violence: The Arminians and the Copts as Case Studies.» *World Politics:* vol. 27, no. 3, April 1975.

Al-Yassini, Ayman. «Islamic Revival and National Development in the Arab World.» *Journal of Asian and African Studies:* vol. 21, nos. 1-2, 1986.

Yough, S.N. and L. Sigelman. «Mobilization, Institutionalization, Development and Instability.» *Comparative Political Studies:* vol. 9, no. 2, 1976.

Zimmerman, Ekkart. «Factor Analysis of Conflicts within and between Nations: A Critical Evaluation.» *Quality and Quantity:* vol. 10, no. 4, 1976.

Dissertations

Ahmed, Farouk Youssef. «Economic Deprivation and Political Instability with Comparative Study of Egypt and Iran.» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Commerce, 1972).

El-Sayed, Mustafa Kamel. «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formations of the Periphery, 1960-1973.» (Ph. D. Dissertation, Genève, Université de Genève, 1980).

Wihtlock, John Leaton. «Development and Conflict: A Cross-National Analysis of Political Instability in the Third World.» (Ph. D. Dissertation Submitted to the Grd. College of Bowling Green State University, 1980).

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(د)

(س)

(ش)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية
خلال العام ١٩٩١

■ الاستراتيجيات العسكرية للحروب
العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ (٤٨٨ ص ـ ١٠$) .... د. هيثم الكيلاني

■ عالم الغد: العالم الثالث يتهم
(مدخل عام إلى الغدية)(٢٤٤ ص ـ ٦$) .... د. محمد عزيز الحبابي

■ تاملات في التاريخ العربي(٢٥٦ ص ـ ٦,٥٠$) .... د. شارل عيساوي

■ ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي(٣٧٥ص ـ ٩$) .... ندوة

■ انتقال العمالة العربية (المشاكل ـ الآثار ـ السياسات)
طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة(٣٣١ ص ـ ٨$) .... د. ابراهيم سعد الدين
د. محمود عبد الفضيل

■ الاتصال والاعلام في الوطن العربي (٢٤٦ ص ـ ٩$) .... د. راسم محمد الجمال

■ نحو فلسفة تربوية عربية
الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي
(٣٢٦ص ـ ٨,٥$) .... د. عبد الله عبد الدائم

■ التراث والحداثة ـ دراسات ومناقشات
(٣٧٦ ص ـ ٩,٥$) .... د. محمد عابد الجابري

■ الاعتماد المتبادل على جسر النفط
المخاطر والفرص (١٨٦ ص ـ ٥$) .... د. علي أحمد عتيقة

■ التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية
حتى عام ٢٠٠٠ (٢٢٦ ص ـ ٦$) .... د. فرهنك جلال

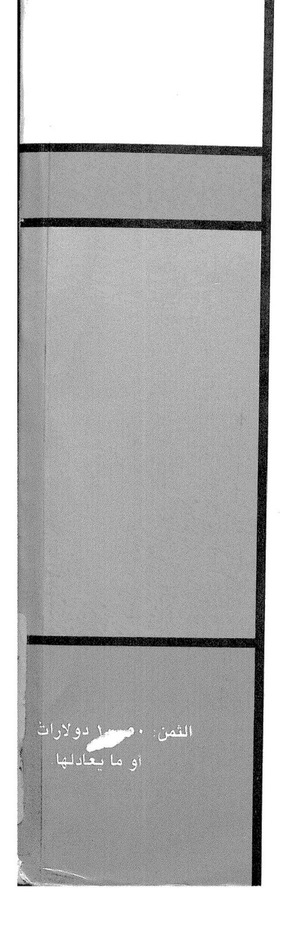
■ معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري
(سلسلة التراث القومي)(٥٧٨ ص ـ ١٤,٥$) .... احمد عبد الباقي

■ الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر
(٤٢١ ص ـ ١٠,٥$) .... د. خلدون النقيب

■ فلسطين تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً (٣٥١ ص ـ ٩$) .... شفيق الرشيدات

■ لبنان و آفاق المستقبل (٣٧٠ ص ـ ٩$) .... ندوة

■ المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة
(سلسلة الثقافة القومية) (٢٢٤ ص ـ ٣,٥$) .... محمد خالد الأزعر



هذا الكتاب

يُعنى هذا الكتاب بدراسة موضوع العنف السياسي في النُظُم العربية وتحليله.

وتتخذ هذه الدراسة مفهوم العنف السياسي مدخلاً لتحليل النُظُم السياسية في الوطن العربي. فمن خلاله يمكن التعرُّض لطبيعة النخب الحاكمة في هذه الأقطار، ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيّارات الفاعلة في المجتمع، وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيّف مع التغيرات المجتمعية.

ويربط المؤلف ربطاً موضوعياً بين مفهوم العنف السياسي والعديد من المفاهيم الأساسية في تحليل النظم السياسية، مثل: النخبة الحاكمة، والايديولوجيا، والشرعية، والاستقرار، والفاعلية، والسياسات العامة.

ويرى أن ظاهرة حركة العنف السياسي في ما بين النظم العربية، يمكن فهمها في إطار التناقضات والاختلافات بين أغلب هذه النظم، على أسس ثنائية في الغالب أو في شكل محاور أحياناً، اذ يرتبط ذلك بوجود العديد من مصادر الصراعات والنزاعات بينها.

كما أن ضعف مناعة النظام الاقليمي العربي، وزيادة اختراقه من قِبَل بعض القوى الاقليمية والدولية، وتأكّل شرعية الحصول على الدعم من الخارج ـ كل هذه العوامل تساعد على زيادة دور بعض القوى الخارجية في تحريك أحداث العنف داخل النظم العربية.

وستفتح هذه الدراسة مجالات عدّة للبحث؛ منها، التعمّق في تحليل طبيعة الدولة القطرية في الوطن العربي، ومقومات نشأتها ودور العنف في هذه النشأة... كما يمكن تحليل طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة العربية القطرية ومجتمعها المدني، ودور العنف كأسلوب للتعامل السياسي بين الدولة والمجتمع.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣